

تيار المقاومة الشعبية السودانية

نوثيق للفساد المالي والإداري في السودان

الجزء الأول

مكتب التوثيق والأرشفة

الإهداء:

الى الشعب السودانى الأبي

الى كل الكُتاب الأحرار الذين سَطَّروا بأقلامهم
وقائع الفساد في الإنقاذ

الفهرس

- 11 الاقتصاد السياسى للفساد والانتقاد، بقلم: طارق بشري شبين
- 21 الفساد، بقلم مصطفى عبد الله محمد
- 22 الفساد... هل تحول إلى ظاهرة سودانية؟ د. حيدر ابراهيم على
- 24 قل يا أيها الفاسدون، فتحي الضوّ
- 28 من هياً مناخ الفساد؟؟، صلاح سليمان
- 34 عن فساد الاخوان المسلمين فى السودان، تاج السر عثمان
- 38 السودان ضمن أكثر ثلاث دول فاسدة فى العالم، تقرير: طلال مدثر
- 39 تقرير الشفافية الدولية، السودان فى المرتبة الرابعة قبل الاخيرة، الراية القطرية
- 40 الفساد فى زمن الانتقاد، بقلم: اللجنة الاقتصادية، صحيفة الميدان
- تهرب مسؤولى الإنقاذ من إقرارات الذمة لمكافحة الثراء الحرام
- 43 مدير إدارة مكافحة الثراء الحرام لـ الصحافة، لم نتسلم أى إقرارات ذمة منذ العام 1989، حوار: أبو زيد صبي كلو
- 46 تغطية حزب المؤتمر الوطنى للفساد بالبلاد، مسألة، مرتضى الغالى
- الاعتداء على المال العام، تقارير المراجع العام
- 47 تقرير المراجع العام 2002، إسماعيل حسابو
- 48 تقرير المراجع العام 2003، من هم لصوص المال العام... سؤال لم يجد إجابة حتى الآن، إسماعيل حسابو
- 50 تقرير المراجع العام 2003، نواب بالمجلس الوطنى: الاعتداء على المال العام إرتفع إلى 396 مليون دينار
- 50 من تقرير المراجع العام 2004، أكدّه المراجع العام فى تقريره أمام المجلس الوطنى، امير عبدالماجد: اسماعيل حسابو
- 52 من تقرير المراجع العام 2004، خيانة أمانة المال واتحاد عام النقابات، خالد فضل
- 54 من تقرير المراجع العام 2004-2005، جملة المبلغ المعتدى عليه بلغ 373.276.762 دينار، الايام
- 55 من تقرير المراجع العام 2005، ملاحظات حول تقرير المراجع العام حول ميزانية عام 2005م، فاروق ابو عيسى
- 58 الاعتداء على المال العام بالسودان فى 2006 يقفز من (396) مليون دينار إلى (542.2) مليون دينار، ماهر أبوجوخ
- 60 الاعتداء على المال العام 2007 ديوان المراجع العام.. باب النجار مخلع!!، محمد صديق احمد
- 62 ارتفع حجم الاعتداء على المال العام للعام المالى 2008 م الى 5.4 مليار جنيه، سعاد خضر
- 63 ديوان المراجعة العامة 2008 انتقادات شديدة لوزارة المالية بسبب عدم التزامها بالضوابط، ماهر أبوجوخ - ميادة صلاح
- 66 تقرير 2008، كشف تقرير المراجع أمام البرلمان أمس عن مخالفات فى وزارة المالية، اجراس الحرية
- 66 حول تقرير المراجع العام 2009، الراى العام
- 67 ميزانية 2009، الشعب كأضحية!!، الحاج وراق
- 70 تقرير المراجع العام 2009 – 2010، القطاع الزراعى لم يحقق أى عائدات تذكر خلال العام المالى 2009، اجراس الحرية
- 74 خصخصة النقل النهري، الميدان
- 75 الفساد فى الاتحاد العام لكرة القدم، تقرير المراجع العام يُثبت تجاوزات مالية خطيرة فى ميزانية الإتحاد العام
- 82 قضية الفساد فى شركات الاتصالات، دولة الفساد، الميدان
- 84 الفساد فى قطاع الاتصالات، الطيب مصطفى يرد على وزير المالية

- 89 قضية الفساد في شركات الاتصالات ، اتصل ولا تتحدث ، عادل الباز.....
- 96 الفساد في شركات الاتصالات ، كيبلات الفساد في الاتصالات ، عادل الباز.....
- 105 النهب المنظم ملف الشركات العامة : شركة سنين .. نموذج ساطع.....
- 107 قضية استيراد زيت الأولين ، فضيحة جديدة !! لبنى أحمد حسين.....
- 107 قضية الفساد في شركة الخرطوم للإنشاءات ، أكل باطل !! د. زهير السراج.....
- 108 قضية الفساد في شركة الخرطوم للإنشاءات ، أنوف الظلام ، زهير السراج.....
- 109 قضية بصات الجزيرة قيت ، احمد شريف.....
- 113 قضية انهيار عمارة جامعة الرباط ، د. الطيب زين العابدين.....
- 114 انهيار مبنى جامعة الرباط وصمود منزل عبد الرحيم محمد حسين ، جبريل حسن أحمد.....
- 116 الفساد في ديوان الزكاة ، قضية اختلاس ديوان الزكاة ، ولاية الخرطوم 2009 ، من هبة عبد العظيم.....
- 116 الفساد في ديوان الزكاة ، إيصالات زكاة وهمية ، الراى العام.....
- 116 الفساد في ديوان الزكاة ، 50 الف دولار (قولة خير) لفضائية محمد حاتم التي لاوجود لها ، جمال على حسن.....
- 118 الفساد في النظام المصرفى السودانى ، النظام المصرفى السودانى والفساد المكشوف ، ذهب الخزين مأمون.....
- 118 مخالفات الجهاز المصرفى 2008 ، عائشة اسماعيل.....
- 119 صباح الخير يا اتحاد المصارف ، القطاع المصرفى أكلته القبط السمان والتماسيح وآخرون!.. سيد أحمد خليفة.....
- 121 الجوكية يطولون بثوب جديد وينهبون «38» مليون جنيهه !! محمد صديق أحمد.....
- 123 قضايا الثراء الحرام و غسيل الاموال ، تقارير تؤكد ارتفاع بلاغات الثراء الحرام ، الايام.....
- 123 تصفية وشيكة لبنك النيلين بعد اختلاس 200 مليار جنيهه ، صحيفة آخر لحظة.....
- 124 قضية بيع بنك النيلين للتنمية الصناعية ، بيع بنك أم دفن نفايات ؟ !!! عادل الباز.....
- 125 الفساد في مجموعة بنك النيلين ، الرئيس الأسبق لمجموعة بنك النيلين ، خالد عبدالله - ابو احمد.....
- 129 الوطن تنشر تفاصيل كارثة بنك الخرطوم !..
- 130 الفساد في بنك نيما ، عادل فضل المولى.....
- 140 كارثة بنك نيما حجمها 120 مليار دينار! كبار المسؤولين نهبوا رأسمال البنك ، الميدان.....
- 142 القروض المتعثرة في بنك امدرمان الوطنى ، تقرير صندوق النقد الدولى لعام 2010/2009م.....
- 142 الفساد في بنك ام درمان الوطنى ، ضرورة أن يرفع رئيس الجمهورية يده عن هذا البنك ، الايام.....
- الفساد في ولاية الخرطوم
- 143 تقرير المراجع العام يكشف عن إعتداءات خطيرة على المال العام بولاية الخرطوم ، الايام.....
- 143 3 ملايين جنيهه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم ، لبنى عبدالله: مها التلب.....
- 144 اجمالي حالات الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم خلال العام 2002م ، مبلغ (25122) مليون دينار ، نوال شان... ..
- 144 بلغ حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم مبلغ 3.947.212 جنيهه ، هبة عبد العظيم — هالة الأمين.....
- 145 فساد والى الخرطوم ، المتعافى والعمل الخاص ، تاج السر مكي.....
- 146 فساد والى الخرطوم ، مسألة ، مرتضى الغالى.....
- 147 تقرير المراجع العام عن صفار الموظفين : 3.9 مليون جنيهه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم ، الصحافة.....
- 148 ارتفاع الاعتداء على المال العام بالخرطوم بنسبة 151% ، هبة عبد العظيم.....
- 149 الفساد في ولاية الخرطوم ، تجاوزات تبحت عن مبررات ... كرري تحدّث عن فساد! تحقيق: هبة عبد العظيم.....

- 152 الفساد في موقف مواصلات العاصمة الجديد، المتعافي والكودة.. ممنوع الانتشار! احمد طه صديق
- 153 مبارك الكودة: أطالب بمحاكمة علنية حول عقودات موقف مواصلات الخرطوم آخر لحظة
- الفساد في ولاية الجزيرة
- 154 المراجع العام يكشف الكثير الخطير ، الايام.....
- 155 مقالون وشركات يتحكمون في اراضي الدولة..ولاية الجزيرة..«هوس» بيع الاراضى الحكومية ، حامد محمد حامد
- 157 حالات الاعتداء على المال العام في ولاية الجزيرة، جريدة الاخبار.....
- 158 من أفرغ خزينة ولاية الجزيرة؟ بقلم: هاشم بانقا الريح.....
- 159 أعلنها الوالى صراحةً، خزينة الجزيرة خاوية على عروشها، سلمان سليمان.....
- 160 خزينة الجزيرة حزينة، فائز الشيخ السليك.....
- 161 تقرير المراجع العام يُثبت تورط مدير عام وزارة الصحة وأخري، تاج السر ود الخير.....
- 161 يشفع بعضهم لبعض ، بالباطل ، الطاهر ساتي.....
- الفساد في ولاية النيل الأبيض
- 162 المراجع العام القومي بالنيل الابيض هناك تجاوزات مالية واعتداء واختلاسات أكثر من 20 مليون دينار، الوطن.....
- الفساد في ولاية القضارف،
- 165 الاعتداء على المال العام «20، 7» مليون ديناراً. مهدي سعيد.....
- 166 اتهام والى ولاية القضارف عبد الرحمن الخضر في مسألة العطاءات، احمد طه صديق.....
- 166 12.8 مليون دينار حجم الاعتداء على المال العام بالقضارف 2003 ، ناهد سعيد.....
- 167 ولاية القضارف تشهد نسبة عالية في مخالفات المال العام 2006 – 2007 ، محمد سلمان.....
- 167 هل هناك تجاوزات في ملف التنمية بالقضارف؟! تحقيق: طلال مدثر.....
- 172 منظمة قضارف ضد الفساد، بيان رقم (2).....
- 173 الحركة الشعبية بالقضارف تطالب بلجنة تحقيق في تنفيذ عدد من المشروعات ، أسعد ابوقراز.....
- الفساد في ولاية البحر الاحمر
- 173 فضائح والى البحر الاحمر والذين معه إنهم ياكلون المال العام أكلاً لهماً، اوشيك همت جوجل.....
- 175 رسالة خاصة الى سيادة الرئيس عمر البشير، محمد على سعيد فريتاي.....
- 179 (10) ملايين دينار حجم اختلاسات المال العام بالبحر الأحمر، محمد عثمان.....
- 180 كشف حساب أيلافى البحر الاحمر، عيسى محمد اوهاج.....
- الفساد في ولاية كسلا
- 182 تقرير خطير يكشف حجم الفساد بولاية كسلا، عمار موسى.....
- الفساد في ولاية شمال دارفور
- 184 انتفاضة ولاية شمال دارفور، بارود صندل رجب.....
- الفساد في جنوب دارفور
- 186 بين تقرير المراجع العام واجازة الموازنة بنيالا..حديث لا ينقطع !!.. نور الدين بريمة.....
- الفساد في ولاية غرب دارفور
- 188 كشف عن مخالفات في عقود مشروعات النهضة الزراعية صباح أرباب.....

الفساد في ولاية شمال كردفان

- 189 التجاوزات المالية بلغت أكثر من (12) مليار جنيه وحجم الإختلاسات وخيانة الأمانة بلغت 95%
- 190 جملة المخالفات والاختلاسات المالية بولاية شمال كردفان 270.954.285 دينار، الايام

الفساد في ولاية جنوب كردفان

- 191 سرقة تقرير حول العقود التنموية بجنوب كردفان بوزارة العدل، السوداني
- 191 وزير العدل يتعهد بالتحقيق في تسرب عقود جنوب كردفان، الراي العام

الفساد في ولاية سنار

- 192 سنار ..فساد حكام أم فساد موظفين، جريدة راي الشعب

الفساد في ولاية النيل الأزرق

- 192 ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام والاختلاسات بالنيل الأزرق، أحمد إدريس
- 193 إتحاد طلاب جامعة الخرطوم يتهم الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالفساد، الصحافة

- 193 مديونية موبيتل على قادة الانقاذ، خبر قبلة : المديونية بالمليارات !.. الخرطوم .الوطن

- 194 قضية الشركات الحكومية ذات الاسماء الوهمية، صحيفة الوطن

- 194 الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة قصة السقوط من أعلى (1-2)، عبد المنعم ابو ادريس

- 197 اختلاس اكثر من 600 مليون جنيه بالأسواق الحرة

- 197 الفساد في مشتريات الدولة، مجلس الوزراء والرقابة على المال العام، محجوب محمد صالح

قضية الفساد بهيئة الموانئ البحرية

- 198 الموانئ البحرية تكشف إختلاساً بمليار جنيه في بورتسودان ، الايام

- 199 الفساد بهيئة الموانئ البحرية في عهد ابراهيم الامين

- 200 فساد د.مصطفى نواري كادر الجبهة و مدير عام الخطوط البحرية السودانية السابق الهارب بلندن، الصحافة

- 201 تقرير المراجعة المالية لمركز طب العيون يكشف عن فساد مالي خطير

قضية اليخت الرئاسي

- 202 خيبة امل !!! عثمان ميرغني

- 203 يخت رئاسي سوداني لتكريم القادة الأفارقة يفشل في الوصول إلى النيل، مارك ليسي

الفساد في عائدات البترول السوداني

- 204 نهب البترول السوداني من (A-Z) ، الميدان

- 212 سؤال لن يتوقف: أين تذهب عائدات النفط..؟! الحاج وراق

قضية الفساد في الصندوق القومي للمعاشات

- 213 فتح ملفات الفساد المالي في السودان .. أو لا سلام

- 214 قضية اختلاس موظف بالصندوق و(4) متهمين آخرين لمبلغ (115.559.54) جنيهاً، شذي الرحمة

- 214 مدير الصندوق:الحكومات أكلت أموال المعاشيين، تحقيق:سلمى فتح الباب

قضية الفساد في طريق الانقاذ الغربي

- 217 رئيس الجمهورية يقول الحساب يوم القيامة، الايام

- 217 المارشال الراقص الروماتيكى، منعم سليمان

- 218 إعتراقات علي الحاج

- 219 قصة وديعة الاستثمار ال 250 مليون دولار، ملفات الفساد في السودان، مصعب عثمان
- الفساد في وزارة الصحة الاتحادية
- 222 17,9 مليون جنيه قيمة معدات طبية معطلة وغير مستفاد منها
- 223 اليكم (.....) ، الطاهر ساتي
- 224 حاكموهم .. أو حاكمونا، فيصل محمد صالح
- 226 توطين العلاج ..والأمن القومي، محمد لطيف
- الفساد في الصحة، المجلس الاتحادي للصيدلة و السموم
- 226 المواطن ضحية لسياسات المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم الفاشلة! حوار: حنان كشة
- 229 ما وراء صراع الدواء، الحاج وراق
- 231 الإمدادات الطبية.. جدل وأقواس حول (أولاد الوزراء) تحقيق: محمد غلاماي
- 234 في واحدة من أهم قضايا النشر والانتهاج بإشانة السمعة، المحكمة تؤيد د. ياسر ميرغني عبد الرحمن
- 238 الموت المغلف، د. الرشيد: التسييس سبب الفوضى!!.. تحقيق: قذافي عبد المطلب
- 241 مديرة الجودة بالإمدادات تقر باستيراد أدوية مخالفة للمواصفات، السوداني
- 242 إبتعدت عن البلاد وليس عن المهنة، دكتورعبدالرحمن الرشيد
- 244 تلف أدوية بقيمة ملياري جنيه بميناء بورتسودان، بهاء الدين عيسى—إبتسام حسن
- 245 الفساد في وزارة العلوم والتكنولوجيا
- الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية
- 247 إختلاسات وتجاوزات بـ «8» مليارات جنيه في مكتب حجز تابع لسودانير، حافظ الخير
- 247 البرلمان : سودانير ما تزال تصر على إخفاء تفاصيل صفقة (عارف)، اجراس الحرية
- 248 عن سودانير وسقوط طائراتها الكثير والمثير، التحقيق حول حادثة الطائرة لايكفي، سمية سيد
- 251 كارثة سودانير، من المسؤول ؟ د.سيد عبد القادر قنات
- 251 بيع 70% من (سودانير).. البرلمان لا يعلم واقتصاديون يحذرون، سودانيزاونلاين
- الفساد في هيئة الطيران المدني
- 253 تزوير في مستندات وأوراق رسمية بعلم مدير الطيران المدني... ولا حراك
- 257 لمن يهمهم الأمر ..شوائب 2 ، الطاهر ساتي
- 258 نموذج فساد طازج ، الطاهر ساتي
- 259 الفساد في وزارة التعليم العالي، وزير التعليم العالي أمام المحكمة : التوقيع المنسوب لي مزور
- الفساد في الهيئة القومية للمياه
- 259 الهيئة العامة للمياه- بحر من التجاوزات، جريدة الاخبار
- 262 سمعاً وطاعة يا .. ولاة الأمر (2)، الطاهر ساتي
- 263 قضية تهرب وزارة الداخلية من المراجعة ، المراجع العام يرد على بيان وزارة الداخلية
- 263 اتهام السيدة وصال المهدي للبشير وقادته بالفساد، اجراس الحرية
- 264 شركات المؤتمر الوطني
- 271 الفساد ينخر بيت الرئيس، شوقي حسين

قضايا اختلاسات المال العام في حكم الإنقاذ

- 274 محاكمة موظف بوزارة الشؤون الهندسية بتهمة اختلاس (332) مليون جنيه.
- 275 اتهام موظف بنك أم درمان الوطني باختلاس (6) مليارات جنيه.
- 275 اتهام موظفة بشركة الجزيرة باختلاس 220 مليون.
- 275 محاكمة موظف بالمؤسسة السودانية للنفط فرع الأبيض اختلس «4» مليارات جنيه.
- 276 اختلاسات بولاية النيل الأبيض بلغت «53597065» ديناراً.
- 276 اختلاس مناديب لقوات الدفاع الشعبي الأول بمبلغ (488.575) جنيه والثاني (456.974) جنيه.
- 276 بدء التحريات في اختلاس 750 مليون جنيه بنك المزارع.
- 277 مدير برنامج الإيدز السابق حوكم غيابياً بعد إتهامه باختلاس أكثر من 200 مليون جنيه.
- 277 محاكمة أمين خزنة محلية ام درمان ، قام بتحويل مبلغ 78 مليون جنيه لمنفعته الشخصية.
- 277 6,6 مليون جنيه اعتداءات على المال بنهر النيل.
- 278 اختلاس (78) مليار جنيه بأحد البنوك الكبرى بالخرطوم.
- 278 اختلاس (7) ملايين بأحدى المستشفيات بالخرطوم.
- 278 اختلاس موظف بالقمسيون الطبي لمبلغ 44 مليون جنيه.
- 278 اختلاس مدير مالي في صندوق دعم وتطوير الخدمات الطبية لمبلغ (88) مليون جنيه.
- 279 اختلاس موظف بالصندوق القومي للخدمات الطبية بالقوات المسلحة لمبلغ «367» ألف جنيه.
- 279 اختلس مبالغ وادوات ، إحالة موظف بمستشفى كبير بحري لنيابة المال العام.
- 279 السجن والغرامة لموظف بسودانير لاختلاسه مبلغ «75» ألف جنيه.
- 280 التحقيق مع موظف بنك عريق اختلس 2 مليار جنيه.
- 280 محكمة الأبيض توجه الإتهام لموظف وتاجر باختلاس 4 مليارات جنيه.
- فساد بين قيادات المؤتمر الوطني**
- 280 النيابة فتحت ضدهم بلاغاً ، 9 مليارات مقابل إطلاق المعتقلين الثلاثة ، الوطن.
- 281 تفاصيل عن قضية توقيف ثلاثة من قيادات (الوطني) ، الصحافة.
- الفساد في وزارة الشؤون الإنسانية**
- 281 معلومات عن اختفاء «10» مليارات من الشؤون الإنسانية ، آخر لحظة.
- الفساد في وزارة العدل ، قضية الكاردينال**
- 282 المدعى العام يوقف أمراً بالقبض على الكاردينال ، الوطن.
- 282 محامي الشركة: إطلاق سراح الكاردينال (سابقة خطيرة) ، الرأي العام.
- 283 تفاصيل مثيرة حول تدخل سبدرات في قضية الكاردينال ، صحيفة الانتباهة.
- 284 تفاصيل مثيرة حول قضية الكاردينال ، تقرير: هاجر سليمان.
- 287 عبد الباسط سبدرات: لا يوجد فساد مالي يستدعي تشكيل لجنة برلمانية لمحاربتة ، ميادة صلاح.
- 288 الفساد في الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية ، صحيفة الحقيقة.
- 288 الفساد في منظمة الشهيد ، يعترفون ولا يُساءلون ، الطاهر ساتي.
- 289 تقرير برلماني : تصفية مرافق حكومية وإنشاء أخرى (بطرق غير قانونية) ، اسماعيل حسابو.
- 291 حكاية ال (60) مليون دولار!! عثمان ميرغني.

- 292اموال النهضة الزراعية تفتقر للشفافية ، السوداني
- 292وزير دولة يعيد صيانة منزله من المال العام ، بؤر الفساد ، انعام محمد الطيب
-قضية استيراد النفايات الإلكترونية
- 294النفايات الإلكترونية (المسرطنة) تفجر أزمة بين المواصفات والبرلمان ، أجراس الحرية
- 295السودان : تورط وزراء بفضيحة النفايات الإلكترونية
- 295الفساد على أعلى مستوى في السودان ، هلال زاهر الساداتي
- 297قضية خصخصة المصالح و الشركات الحكومية العامة ، الميدان
-غسيل الاموال و رشاوى الاستثمارات الخارجية. قضية جمعة الجمعة
- 298الاستعانة بشركات عالمية لتقييم وحصر ممتلكاته داخليا وخارجيا
- 299لقاء مع السيد جمعة الجمعة
-ضلوع الأجهزة الرسمية للدولة في الإحتيال على المواطنين ، سوق المواسير بالفاشر
- 300سوق المواسير بالفاشر... دس السم في الدسم ، نبوية سرالختم- سارة تاج السر
- 302كارثة سوق المواسير بالفاشر ، عبدالقادر محمد ابكر
- 304هروب تاجر بعد حصوله على قرض ب "38" مليار جنيه ، بالانتباهة
- 305صاحب القصر الذي اشترى الشارع ، رسالة مفتوحة لوزير العدل ، ياسين حسن بشير
- 306وزارة الزراعة وملف فساد آخر...!! الطاهر ساتي
- 308قضية الفساد في الالبان المستوردة ، اللبن في (الكازوزة!!) ، زهير السراج

البشير: ما يقال عن استثناء الفساد بالبلاد "حديث إفك"

السودانى ، الخميس, 11 مارس 2010

بقلم: طارق بشري شيبين

سودان ايل ، الخميس ، 25 فبراير 2010

مدخل: غرضنا في هذه الدراسة الاولية هو محاولة رسم صورة كلية لهذا الفساد المنظم علي هوي و هلا وهذي و هدي من ايولوجيه اسلاموية اخذت تبرر لحاملها الاجتماعي السياسي و الذي هو حزب المؤتمر الوطني انه هو هو الدولة (خصخصة الدولة لصالح راسمال متطفل). نحاول ايضا تقدير كمية المال العام (المنهوب) جراء ممارسة الفساد الذي اخذ شكل منحني متصاعد منذ انقلاب الجبهة الاسلامويه في 1989. ان تقديرنا الاولي يقول ان ما قدره 25 مليار دولار و 428 مليار دينار و 223 مليار جنيه "جديد" من المال العام اهدر جراء هذا الفساد الكبير و الصغير من العام 1998 الي 2009.

في تعريف الفساد

الفساد مفهوم واسع المعني. فهو يمكن تعريفه من جهة السياسه , الاقتصاد, الاجتماع ,الدين و القانون.الفساد كعلاقة بين العام و الخاص مفهوم حدائي بما يعني انه ليس تعريفا كونيا شاملا , بل في السياق الثقافي المحدد يجد تعريفه المحدد . فالفساد قد يعرف بكونه استغلال القواعد العامه او الموارد العامه من اجل المصلحة الخاصة , او سوء استخدام السلطة العامه من اجل المصلحة الخاصة (The vicissitudes of corruption – Lennerfors 2008).

نتبني هنا التعريف الذي اخذته منظمة الشفافية الدولية للفساد و الذي هو "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد وذلك عندما قال بأن الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات محلية أو اجنبية، أو أعمال خاصة لتقديم رشي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة (الاقتصاد السياسي للفساد. الإصلاح والتنمية - منير الحمش), اذن هو استغلال سلطة الدولة او الموارد العامة من اجل تحقيق منفعة الذات السياسي و التي نعني بها منفعة الحزب الحاكم – المؤتمر الوطني – و مؤسساته المكشوفة او غيرها و من اجل المنفعة الخاصة لهذا الفرد او ذاك .

الاقتصاد السياسي للفساد

الفساد كظاهرة تاريخية و من القدم بمكان يوجد في الدول الصناعية المتقدمة و في الدول الاقل نموا . المدارس الاقتصادية المختلفة تناولت الظاهرة بالبحث من جهة التحليل النظري و التحليل الكمي . ان الكفاءة الاقتصادية شرط ضروري من ضمن اشتراطات اخري من اجل تسريع النمو الاقتصادي و الذي هو عامل اساسي ضمن عوامل اخري في اطراد عملية التنمية الاقتصادية و السياسي و الاجتماعي . ان اثر الفساد علي الكفاءة الاقتصادية في التنظير الاقتصادي ياخذ وجهتين ,الوجهة الاولي تري ان الفساد في نهاية التحليل يساهم في النمو الاقتصادي و التنمية و ذلك ان تقديم الرشوه لموظفي الدولة قد يساهم في تمرير الاوراق الضرورية لبدء النشاط الاقتصادي لهذا المستثمر او ذاك . ان بيروقراطية الدولة و التي تميل الي البط في العمل في العاده , هنا من المتصور ان رشوة كبار الموظفين قد يساعد في التعجيل باستخراج الاوراق المفترضه لقيام الشركات المحلية و الاجنبية و التي بدورها تساهم في زيادة الانتاج و النمو الاقتصادي . و تري هذه الوجهة ايضا ان اعادة ضخ الاموال التي تراكمت اثر الفساد في المجال الانتاجي عامل ايجابي في نمو الاقتصاد. الوجهة الثانية تري ان الفساد يلعب دورا سلبا في عملية النمو الاقتصادي و التنمية

بكونه اي الفساد يتمظهر كضرائب اضافيه علي الاستثمار و بالتالي تزداد التكلفة الي الحد الذي يحد من الاستثمار المحلي و الاجنبي
Nicholas Lash – 2003 .

ان الفساد و الاقتصاد الخفي ذو صلة عميقة مع الدائرة الشريه التي تعمل علي توزيع و اعاده توزيع موارد الدولة الاقتصادية لصالح
النخبة الحاكمة و جماعات المصالح المرتبطة بها و بالتالي تفريغ المنافسة الاقتصادية , بتعريفها الكلاسيكي من معناها , للفساد اثر
سلبي علي المناخ الاقتصادي ككل و الي الحد الذي يعمل فيه علي ازدياد معدلات الفقر .الفقر بمعناه الواسع و الذي لا يعني فقط
انخفاض مستوى الدخل الفردي الي او تحت 2 دولار في اليوم بل يمتد الي مستوي الحصول علي الخدمات الاساسية من تعليم و
صحة,اضافة الي الحقوق الديمقراطية. تشير منظمة الشفافية الدولية المعنية بمراقبة ممارسات الفساد والحث علي مكافحته
وتطويقه , في تقريرها عن الفساد لعام 2008 ، بالقول ان الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لا سيما عندما
يكون الامر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب . استمرار الفساد والفقر بمستويات عالية في عدد
من المجتمعات الدولية هو أشبه بكارثة إنسانية دائمة لا يجوز السماح بها. وحسب تقرير المنظمة تعد كل من الصومال والعراق
وبورما وهايتي وأفغانستان والسودان من أكثر الدول فسادا. (www.transparency.org).

في دراسة له حول امكانية انجاز الاهداف الانمائية للالفية و الذي ترمي فيه الامم المتحدة لتخفيض معدلات الفقر الي النصف
بحلول 2015 – متخذا السودان كحالة دراسية – توصل علي عبد القادر الي ان هناك ازدياد في مستوي التوزيع الغير متساوي
للدخل و الاستهلاك و ان السودان قد يحتاج الي ما قدره 28 عاما لكي يحقق هدف تخفيض معدلات الفقر الي النصف و ان ال 28
عاما هي ضعف الزمن الذي قدرته الامم المتحدة من اجل تحقيق ذلك الهدف (علي عبد القادر, المعهد العربي للتخطيط الكويت,
دراسة 304). يشير "التقرير الاستراتيجي السوداني" إلى أن البلاد شهدت خلال العقدين الأخيرين ازدياداً مطرداً لظاهرة الفقر،
حيث بلغت نسبة الفقر 94% من إجمالي السكان ، وتتراوح هذه النسبة بين 75.4% لولاية الخرطوم ، 95.4% لولاية غرب دار فور
(مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1997: 322).

و حسب الدراسات الاقتصادية و التي وظفت مناهج الاقتصاد القياسي ,ان الفساد يوتر بشكل سلبي علي عدم المساواة في المجتمع
و ذلك من خلال العديد من الاليات.اولا, الفساد ياذي بطريق مباشر عملية توزيع الدخل و بذلك يحصل الذين ييدهم السلطة و
من يدرون في فلكتهم علي دخل بطرق غير قانونية جراء ممارسة الفساد و يتحمل في نهاية الامر المواطنون تكلفة الفساد.ثانيا,فان
الفساد ياذي النظام الضريبي و ذلك عندما ما تمنح الدولة اعفاءات و امتيازات ضريبية للاغنياء و في ذات الوقت تقرض المزيد من
الضرائب علي الفقراء و اصحاب الدخل المتوسط و هنا يتم تجريد النظام الضريبي من لعب دوره المحدد في زيادة الرفاه
الاجتماعي.ثالثا,ان المال الذي اضيع جراء الفساد كان من الممكن صرفه في الخدمات التعليمية و الصحية و التي توتر بشكل فعال
و موجب بدورها في النمو و التنمية الاقتصادية في حال توفرها لقطاع واسع من السكان.رابعا, الفساد قد يقود النخبة الحاكمة الي
جعل الخدمات الصحية و التعليمية قائمة علي اساس القدرة علي الدفع و مما توتر علي الفقراء و متوسطي الدخل بشكل سالب و هنا
في نهاية التحليل يتاثر راس المال البشري بشكل سالب و تقل فرص الحراك الاجتماعي الي اعلي بالنسبة لكتلة الفقراء (Eric
Chang – Afrobarometer.paper79).

ان الفساد لا يوتر بالسلب فقط علي النمو الاقتصادي , و علي هدف تقليل الفقر , و علي المناخ الاستثماري المحلي و الاجنبي و علي
النظام الضريبي و مدي عدالته و فعاليته , انما يوتر الفساد كذلك علي الانفاق الحكومي . ان وجود مستوي كبير من الفساد في
الدولة و القطاع العام يودي لتقليل الانفاق الحكومي و من ثم تقليل صرف الدولة علي الخدمات التعليميه و الصحية و علي الصرف
العام علي البنية التحتية من طرق و كباري و سكك حديدية , و في المقابل وجدت الدراسة التي وظفت احدي نماذج التحليل
الاقتصادي القياسي ان الفساد يودي الي ازدياد الانفاق الحكومي علي الدفاع و الطاقة (Clara – 2003)

يؤدي الفساد و تبديد موارد الدولة عبر السياسات المتمركزة حول الذات السياسي الي زيادة حجم المديونية و بخاصة الخارجية. يؤدي تبديد الموارد والنقص في الإيرادات (العائدات) الحكومية نتيجة ممارسات الفساد الكبير والصغير إلى تحميل المواطن أعباء النقص في الإيرادات عن طريق فرض أشكال جديدة من الرسوم والضرائب تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة. في تقرير المراجع العام لسنة 2007 ذكر المراجع السياسات و الاجراءات التي اتبعتها موازنة 2007 و جاء ضمنها رفع ضريبة القيمة المضافة من 10 الي 15 % و فرض رسم اضافي جمركي علي الاثاثات و الركشات بنسبة 15 %، بينما خفضت ضريبة ارباح الاعمال و دخل ايجار العقارات من 35 الي 10% و تخفيض ضريبة الارباح علي الشركات الخاصة و البنوك و شركات التأمين من 30 الي 15%.و كذلك تخفيض ضريبة الارباح الراسمالية من 5 الي 2%. وهذا يبرهن من واقع السياسات الاقتصادية ان حكومة الانقاذ تعمل علي منح الاغنياء المزيد من الامتيازات و في المقابل تفرض المزيد من الضرائب علي الطبقات الوسطي و الفقيرة (الميدان – فبراير 2008).

الانقاذ و الفساد

بنية الفساد في ظل نظام الانقاذ من الممكن حسب تصورنا شوفها بكونها عماره (صفراء)(خذ المحمول الايدولوجي لهذا اللون) تتكون من ثلاث طوابق الطابق الاول الاساسي يمثل البنية الاجتماعية بما هي مصالح الراسماليه الطفيليه ابتداءً من تكونها وعودها في السبعينات و مروراً بانقلاب الجبهه الاسلاميه في 1989 و حيث هيمنة الراسماليه الطفيليه علي مفاصل الاقتصاد القومي و موارد. الطابق الثاني يمثل الخطاب السياسي الاسلاموي و الذي فيه يمثل مفهوم التمكين الغطاء الايدولوجي لممارسات الفساد و بخاصة للفساد الموسس المنظم و اخيرا الطابق الثالث يمثل استخدام اليات الدولة للقمع و الافساد و تشابك المصالح خارج الجسم السياسي. تستخدم الطفيلية الإسلامية – حسب دراسة نشرت في صحيفة الميدان - آليات مختلفة لمراكمة رؤوس الأموال بالاستحواذ على القدر الأعظم من الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع وكذلك اقتطاع جزء كبير من القوت الضروري للمواطنين وتحويله لمصلحتها. هذه العملية تتم باستغلال قطاع الدولة ونهب موارده وتوظيف جهازها لنهب موارد التكوينات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى. فهي تسخر آلة الدولة لتحجيم وابتلاع الشرائح الرأسمالية الأخرى وسحب وامتصاص موارد القطاع التقليدي باستخدام الأساليب الاقتصادية وغير الاقتصادية ابتداءً بآليات وقوانين السوق مروراً بالفساد و جباية للتبرعات القسرية وانتهاءً بالقهر الديني والسياسي إلى درجة التصفية الجسدية (الميدان اكتوبر 2001 – دراسة في مراكمة رؤوس اموال الراسمالية الطفيلية الاسلامية في السودان).يشير تاج السر عثمان (سودان ايل 17 يونيو 2009) الي ان الراسمالية الطفيلية بعد 1989 قد تضاعفت ثروتها و ذلك عبر العديد من المصادر و التي منها هنا نعدد علي سبيل المثال لا الحصر , اولاً, نهب أصول القطاع العام عن طريق البيع أو الإيجار أو المنح بأسعار بخسة لأغنياء الجبهة أو لمنظماتها أو الأقمار التابعة لها، والتي كونت أكثر من 600 شركة تجارية تابعة لها ولمؤسساتها.ثانياً, إصدار قانون النظام المصرفي لعام 1991 م والذي مكن لتجار الجبهة ولمؤسساتها من الهيمنة على قمم الاقتصاد الوطني وامتصاص الفائض مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي ، إضافة لإجراءات تبديل العملة وتحميل المودعين التكلفة بخصم 2 % من أرصدهم وحجز 20 % من كل رصيد يزيد عن 100 ألف جنية امتدت اكثر من عام وانتهاك قانون وأعراف سرية النظام المصرفي وكشف القدرات المالية لكبار رجال الأعمال أمام تجار الجبهة الإسلامية.ثالثاً, من مصادر التراكم الرأسمالي لهذه الفئة أيضاً عائدات البترول والذهب.

الانقاذ : فساد منظم مركزي و ولائي

يشير كتاب (Corruption, global security and world order)

الي انه من الممكن التمييز بين نوعين الفساد. الفساد المنظم و الذي قد يكون مركزيا و بذلك يعني وجود حالة من الفساد تلف الدولة و ومؤسسات المجتمع المدني. الدولة او قل النخبة الحاكمة ذات النفوذ تتحكم في شبكة الفساد بحيث انها تحدد كيف يتم توزيع الكعة و نصيب كل مجموعة مصالح او افراد و متي . و الشكل الاخر هو الفساد المنظم اللا مركزي و دعنا نقول انه الولائي و حيث هنا الحرية لشبكة الفساد لتحدد حجم و نوع الفساد و قد يحدث احيانا نوع من العنف في هذا الاطار . و هذا قد يحدث نوع

من التنسيق و الهارموني بين الفساد المنظم المركزي و اللامركزي .. في تصورنا ان الفساد الذي ظل يمارس في عهد الانقاذ هو هذا الفساد المنظم و الذي تديره القوى النافذه في المؤتمر الوطني سواء كانوا السياسيون اصحاب الامر النافذ او المكتب السياسي او رجال الاعمال او جهاز الامن و بخاصة الفرع الاقتصادي منه و هنا يمكننا القول ان عائدات البترول و الذهب و شراء الولاء السياسي – ضمن اخريات من الاشياء – هي الاشياء التي يتم فيها الفساد المنظم المركزي.

وفقا لصحيفة آخر لحظة 2009/10/14 ان هيئة المظالم والحسبة العامة الاتحادية كانت قد افصحت حالها للبرلمان، حيث إنها وصلت الي مرحلة من العجز المالي وانقطاع في الاتصالات ومهددة بانهيار مبانيها وقطع المياه والكهرباء وازادت الصحيفة أن محمد أبو زيد مدير الهيئة (كشفت أمام البرلمان عن ضغوطات تعرضوا لها من قبل مسؤولين كبار بهدف تغيير مسار العدالة لصالحهم) وزاد (تلقينا شكاوي من مواطنين أثبتت الوقائع حقوقهم تجاه المسؤولين، لكن بعض المسؤولين طلبوا منا اصدار حكم لصالحهم وقالوا لنا "اعصروهم"). هذه الهيئة تعمل وفق القانون الصادر في 1998 و الذي حدد من مهامها حسب الفصل الثاني – ماده 7 – "دون المساس باختصاصات القضاء تعمل الهيئة عل الصعيد الاتحادي لرفع الظلم البين وتأمين الكفاءة والظهير في عمل الدولة والنظم والتصرفات النهائية التنفيذية أو الإدارية وبسط العدل من وراء القرارات النهائية للأجهزة العدلية، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تختص الهيئة بالتنسيق مع أجهزة الدولة بالنظر والتقرير في الآتي: (لناخذ من الآتي النقطة ج و التي تقول: "الأضرار الناشئة عن سوء استخدام السلطة أو الفساد من أجهزة الدولة شريطة أن تكون قد استنفدت كافة طرق الطعن المتاحة قانوناً لدى الجهات المختصة". ان الهيئة تعمل علي النظر و التحقق في قضايا الفساد – ضمن مهامها الاخرى – علي المستوي النظري و علي مستوي الواقع المعاش و حسب قول مديرها فان الهيئة باتت في موقع العجز التام في اداء مهامها. استخدام العنف المادي منه و الخطايي (اعصروهم) يهدي من مفهوم التمكين و تجريد مؤسسة الحسبة الرقابية من امكانية العمل يؤكد ان الحزب الاسلامي الحاكم لا يرغب ان تكون مؤسسة الحسبة احد اهم المؤسسات التي تجسد الطابع المميز للاقتصاد الإسلامي (الذي يدعونه). و حسب منظري الاقتصاد الاسلامي ان خصوصية الاقتصاد الإسلامي وتميزه مثل مؤسسة الزكاة، ومؤسسة الاوقاف، ومؤسسات المشاركة المصرفية، ومؤسسات التأمين التعاونية، ومؤسسة الحسبة الرقابية، والتي هي من أهم المؤسسات التي تجسد الطابع المميز للاقتصاد الإسلامي من خلال أخلقة الحياة الاقتصادية وتوجيهها توجيها يساهم في رفع كفاءة أداء الاقتصادات الإسلامية التي تعاني اليوم من تطور أشكال الفساد الاقتصادي وتنامي آلياته بصورة أضحت تؤثر سلبا في حاضرها وتهدد مستقبلها(صالح صالحي –جامعة سطيف،الجزائر).

عندما تودي الحرب المحدده بشكل فقير،بمعني عدم تحقيق الحرب الاهداف المرسومه لها،فان العقل السياسي للنخبة الحاكمه يتصور ان هذا الاخفاق في الحرب مرده في البعد الفني و هكذا يتصور هذا العقل ان زيادة القوات المشاركه في الحرب عددا – مئات او الاف – زيادة الامدادات العسكريه و غيرها،زيادة الحوافز الماديه،زيادة التكنولوجيات المستخدمه و غيرها من هذا القبيل،كفيل ان يودي الي الانتصار في الحرب و تحقيق الاهداف. هنا لا يري هذا العقل سوي الاخفاق الفني سببا في خسران الحرب و انهم وفروا القليل حينما كان من المفترض توفير الكثير، لا مساحه هنا لاعمال النقد حول معني الحرب و الشك في جدواها، حول مكان حقوق الانسان. هذا العقل المازوم يشبه تماما النخبه السياسيه المتاسلمه،النافذه في نظام الانقاذ، ممثله علي سبيل المثال في رد وزير العدل حول طلب بعض الاعضاء في البرلمان المعين بضرورة انشاء لجنه خاصه بقضايا الفساد و الذي استخدم البعد الكمي الفني حينما اشار الي ان الفساد قليل لا يحتاج لجنه برلمانيه تروح تبحث فيه. لا مكان عند هذه النخبه الحاكمه حول البعد الاخلاقي للفساد في الحقل السياسي و الاجتماعي و لا معني من اصفاء مصداقيه لصوت برلمانها المتسائل حول الفساد،لا معايينه تقديه لعلاقة الفساد و الفقر،علاقة الفساد و التنميه، علاقة الفساد و الاستثمار و بخاصة الاجنبي، علاقة الفساد و "الايدي المتؤضه" النافذه في بيروقراطيه الدوله- الحزب "الرسالي".

ان الفساد بتكونه كظاهرة اجتماعية تاريخية يستدعي عدد من الاشتراطات السياسية و الايديولوجية و الاقتصادية، و غيرها، لكي يزدهر او ينتفي في هذا المجتمع او ذلك. يذهب منير الهمش في كتابه و الذي سبق ان اشرنا اليه اعلاه الي ان هناك نظرية اخلاقوية

تحاول ان تفسر الفساد بكونه يرجع الي وجود اشخاص فاسدين ضعيفي النفوس , و اضافة لهذه النظرية , توجد النظرية الاقتصادية و التي ترجع الفساد للظروف الموضوعية و التي تعمل علي تشجيعه . والحال إن الفساد ، خلافا للنظريتين معا ، نتاج موازين قوى غير متكافئة بين مجتمع السلطة ومجتمع العمل ، وذلك في ظل نظام سياسي متمركز حول السلطة وحرمتها ورفعها شأنها ، يمنح الحائزين عليها نفاذا امتيازيا إلى الثروة والموارد الوطنية ، فضلا عن «الحرية» والحصانة وبهجة الحياة .

يميل الايدولوجيون من اهل الانقاذ لتبني النظرية الاخلاقية اكثر من الاقتصادية عند تفسير ظاهرة الفساد التي تنمو في ظل حكمهم . فلناخذ علي سبيل المثال , غازي صلاح الدين و تفسيره لظاهرة الفساد في ظل الانقاذ. يذهب غازي بالقول "" الاسلاميين - ويقصد حركتهم في السودان - ليسوا ملائكة... ان وجود بعض الاسلاميين الذين يسخرون العمل العام لمصالحهم الشخصية أمر وارد جداً ، وقد يكون ذلك من أناس متدينين .. ثم يضيف : قد يكون من بين زملائي من اغتر بالسلطة وتغيّر بسبب السلطة واستولى على الاموال وأوصد الأبواب أمام الناس ، وهذا النموذج متوقّع حدوثه ، ولكن لأراه كثيراً " (اجراس الحرية 25 مايو 2009).

فالفساد عند النخبة الاسلامويه – وفق قراءتهم الايدولوجية المتاسلمة - يمارس من قبل اسلامويين قليلي العدد , فاسدي الاخلاق . حتي لو افترضنا ان هذا المنطق الذي ساقه غازي سليم النظر , فان النهاية المنطقية له تقول كان علي الانقاذ ان تطهر ذاتها او تحاسب الاخوان الذين استولوا علي الاموال . و هذا ما لم يحدث طوال ال 21 سنة من الحكم . في بداية أية سلطة مطلقة يبدأ الفساد من أعلى الهرم ولا نتحدث هنا عن الفساد بمعناه المتداول وهو سرقة الأموال العامة فقط . بل نتحدث عن إعادة توزيع الثروة الاجتماعية بطريقة تضمن الولاء السلطوي للسلطة المطلقة المجسدة وهذا التوزيع لن يتبع سوى مصالح فرد واحد وتبدأ هذه الظاهرة بالنزول إلى تحت حيث أجهزة الدولة ومن ثم المجتمع وبعدها كما هو الآن في السودان يصبح هنالك كرة تتحرك من فوق إلى تحت ومن تحت إلى فوق يمكن من خلالها القول مع محمد عمارة أن السلطة المطلقة تحولت إلى مفسدة مطلقة (ضياء الدين السر – 13مايو 09 - www.Nubian-forum com).

حضاره اسلامويي السودان ، الانقاذ و اهرامات الفساد

واقع الفساد يحكي ان الانقاذ انجزت حضارة الفساد (ابن مشروع التوجه الحضاري) او قل اهرامات الفساد بما هي سلوك كائن الانقاذ المرتجق بمفهوم التمكين و ممارسته للفساد عبر الدوله و الحزب . هذه الاهرامات من الممكن القول ان الانقاذ بها وصلت بالفساد في السودان اعلي مراحلها بعد 1956 و اكثر كثافه حيث غطي الفساد مساحات واسعه في الدوله و الحياه السياسيه و الاقتصاديه . ودعونا هنا نشير الي امثله من بعض الصحف . اشارت الميدان (يونيو 2003) الي انه كان قد تبادل حراس سجن كوبر ووسجناؤه ظاهرة المدعو: محمد احمد الشهير ب(ود السكة) ، نزيل السجن العمومي تحت المادة (179) وهو يخرج صباح كل يوم من السجن بعربته المرسيديس مع سائقه آخر شياكة وكأنه يخرج من فندق خمسة نجوم . يقابل كبار مسؤولي الدوله والوزراء دون سابق موعد وينجز الكثير من الصفقات الكبيره . آخر صفقة تمت مع حكومه السودان لبناء مطار ، وجاء ذلك في الصحف السياره باسمه ودون أي خجل . و الي الحقل الصحي يصل الفساد او هكذا تسرد صحيفه (الوطن) 20/11/2001 الي انه كانت قد "حققت شرطة الحارة 14 محافظة كرري إنجازا عظيماً يومي أمس وأمس الأول بقبضها لأدوية فاسدة تقدر قيمتها قبل نفاذ صلاحيتها بـ 2 مليار جنيه سوداني . وفور ورود المعلومة إلى (الوطن) تحرك فريق تحقيقات كامل بالكاميرا والنقل لنقل الأحداث بتفاصيلها . والمأساة المحزنة تمثلت في ان كل الأدوية المضبوطة الفاسدة هي أدوية أطفال (بنادول ، فلاجيل ، فينتولين) معبأة في عدد سبعة آلاف وخمسمائة وتسع وثلاثين كرتونه ، إضافة إلى إبر للحقن وقساطر وأكياس (بول) وقال المتهم في القضية ان هذه الأدوية مشتراه من إدارة الإمدادات الطبية وانه قام بشرائها عن طريق الدلالة . هذا وقد صدر قرار رسمي بعد منتصف الليل والجريدة ماثلة للطبع يمنع نشر هذا التحقيق أو الإشارة إلى أي أمر يتصل به في الصحيفه . و في حقل المال و البنوك هناك امراء للفساد او هكذا تقول صحيفه الخرطوم عدد 15 يوليو 2008 " وسط عملاء البنوك السودانيه المتعثرين في سداد ما عليهم من ديون شملت حوالي 237 من كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال في البلاد . وقد كشفت المصادر أن هناك تحقيقات سرية بدأت مع مسؤولين في المصارف تشير

التقارير الرسمية إلى تورطهم في أزمة تسديد التمويلات بينهم مديرو بنوك وموظفون في إدارات الاستثمار في البنوك، كما كشفت أن جملة الأموال المتعثرة بلغت 30 مليار جنيه سوداني أي ما يعادل 15 مليار دولار أميركي. وكان البنك المركزي قد هدد بنشر أسماء موظفي المصارف الذين يقومون بمنح التمويل للمتعثرين بطرق غير قانونية. وكشفت المصادر كذلك أن عددا من المتعثرين قد تم الإفراج عنهم بعد تحقيقات أولية أجريت معهم من قبل المسؤولين في الأمن الاقتصادي ونيابة المصارف، فيما تم تحويل 37 من كبار المتعثرين إلى سجن كوبر القومي في الخرطوم. وقالت المصادر أن هذه المجموعة التي تضم كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال في البلاد، تلقت حوالي 85% من جملة التمويلات المتعثرة. وتوقعت المصادر أن يتم اعتقال مجموعة أخرى من المتعثرين الذين يطلق عليهم وصف "الجوكية" و"أمراء البنوك".

علي مدار السنوات العديدة من عمر الانقاذ و التي اتت عبر الانقلاب العسكري في يونيو 1989، و بخاصة في السنوات الاخيرة التي شهدت نوع ما من "حرية" الصحافة، ظلت المادة الصحفية حول الفساد الكبير و الصغير، الفساد في مركز السلطة و في الولايات في حضور دائم. من هنا في هذا المقام لا نود ان نسرد كل الذي كتب حول الفساد طيلة عمر الانقاذ. ففي "بوست" توثيقي لسعد مدني بعنوان الفساد في الانقاذ حتي لا ننسي جهد مقدر حول التوثيق و بالامكان زيارته في موقع سودانيز اون لاين (Sudaneseonline.com). ان الصحف سبق ان نشرت العديد من قضايا الفساد في البنوك (بنك نيماء مثلا) و المصارف، في اختلاسات الأسواق الحرة، في خصخصة النقل النهري، في اليخت الرئاسي، بيع شركة الخرطوم للإنشاءات، في انهيار عمارة جامعة الرباط، في شركات الاتصالات، في اختلاس ديوان الزكاة، ولاية الخرطوم 2009، في الصندوق القومي لرعاية الطلاب، في هيئة المواني البحرية، في الصندوق القومي للمعاشات، في طريق الانقاذ الغربي، في وزارة العلوم والتكنولوجيا، في مركز العيون الخرطوم، في مشتريات الدولة، في الولايات و ولاية الجزيرة التي وجد واليها الحالي ميزانية الولاية حاوية علي عروشها، في الخطوط الجوية. هذا الفساد ارض جو بحر و بمنحي صاعد.

السودان و مؤشر الفساد

و بقراءة مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، نلاحظ من الجدول (2) و الذي يوضح موقع السودان في هذا المؤشر في السنوت من 2003 الي 2009، ان هناك تدهور في النقاط، فمن 2.3 نقطة كان السودان قد تحصل عليها في 2003، وصلت الي 1.5 نقطة في 2009. و من ناحية الترتيب بين الدول، يلحظ كذلك تدهور في الترتيب و بخاصة في السنوات التي تلت 2006. و هذا يعني ان هناك منحنى فساد بات ياخذ شكلا تصاعديا في البلد و مما لا شك فيه فان هذا التصاعد في مؤشر الفساد له اثاره السلبية في البعد السياسي والاقتصادي و الاجتماعي.

تطور مؤشر الفساد و موقع الانقاذ منه = السنوات من 2003 الي 2009 = جدول 2

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الترتيب	106	122	* 144	174	172	173	176
النقاط	2.3	2.2	2.1	1.8	1.8	1.6	1.5

* في 2005 السودان كان ترتيبه 144 من 158 دولة شملها تقرير الشفافية. في 2006 الي 2009 عدد الدول التي شملها التقرير كان 180. في 2004 ترتيب السودان 122 من 145 دولة. في 2003 كان السودان ترتيبه 106 من 133 دولة. المصدر: منظمة الشفافية الدولية

مؤشر الحاكمية و السودان

بدا تطوير المؤشر المركب للحاكمية من قبل باحثين في البنك الدولي و ذلك علي اساس 6 جوانب للحاكمية , و تتمثل في التعبير و المساءله , و حكم القانون , و الاستقرار السياسي , و نوعية التدخل الحكومي , و السيطرة علي الفساد و كفاءة الحكومة.و يعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحاكمية علي عدد كبير من المتغيرات تم استنباطها من 37 قاعدة للمعلومات تم انشاؤها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة (جسر التنمية عدد 70 المعهد العربي للتخطيط الكويت)

تعد هذه المؤشرات العالمية لإدارة الحكم العناصر الرئيسية التي اشتمل عليها تعريف الحاكمية الرشيدة إذ يقيس مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام. أما مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف فيقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية أو باستخدام العنف بما في ذلك الإرهاب، فيما يشمل مؤشر فعالية الحكم نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات. فيما يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقييد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، بالإضافة إلى احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف في حين يقيس مؤشر الحد من الفساد مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد، صغيرها وكبيرها، بالإضافة إلى "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

يلاحظ من الجدول 3، ان المؤشرات في كليتها ذات نقاط سالبة مما يعني معه ان مؤشر الحاكمية ككل يشير الي ان السودان يشهد مستوي متدهور في الحاكمية . و ان تفشي الفساد بدلالة عدم الحد منه تضع السودان في موقع اقل من المتوسط علي المستوي العالمي.

مؤشر الحاكمية – السودان ، جدول 3

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التعبير و المساءلة	1.77-	1.68-	1.73-	1.7-	1.66-	1.55-	1.52-	1.71-	1.75-	1.95-
الاستقرار السياسي	-	2.29-	2.11-	2.12-	1.84-	-	-	2.36-	2.05-	2.55-
	2.44				2.12	2.02				
كفاءة الحكومة	1.41-	1.15-	1.11-	1.45-	1.2-	1.21-	1.13-	1.16-	1.08-	1.5-
حكم القانون	1.5-	1.47-	1.35-	1.62-	1.52-	1.53-	1.24-	1.46-	1.57-	1.64-
السيطرة علي الفساد	1.49-	1.26-	1.17-	1.39-	1.31-	1.27-	-	93.-	1.00-	1.14-
						1.02				

المصدر: البنك الدولي <http://info.worldbank.org/governance>

الانقاذ – محاولة اولية في قياس الفساد الكلي

بالتعريف , الفساد يعتبر ممارسه غير قانونيه , و من هنا فان محاولة قياس الفساد تبدو غير مباشره و قائمه علي التقدير ان حاولتنا هنا لقياس الفساد في سلطة المؤتمر الوطني ترمي الي الوصول الي تقدير عام لكمية المال المهدر اثر ممارسات الفساد الواسع النطاق التي جرت و تجري منذ العام 1989 بعد استلاء الجبهه الاسلاميه علي السلطه بالانقلاب العسكري .التقدير مبني علي تقارير المراجع العام السنويه و الكتابات الصحفيه و بعض من التقارير الدوليه .ان تقارير المراجع العام هي في حد ذاتها غير مكتمله وفق الحقائق التي ظل يسجلها المراجع العام بكون ان الكثير من مؤسسات الدوله ظلت ترفض المراجعه و هذه المؤسسات من ضمنها وزارة الماليه ,وزارة الدفاع ,القصر الجمهوري,وزارة الخارجيه ,جهاز الامن و وحدة السدود و هي في مجملها ظلت تدير مالا عاما ضخما مقارنة مع المؤسسات التي قبلت ان تراجع ماليتها.من اراء بعض اهل الاختصاص في تقرير المراجع العام, ان التقرير وفق الخبير الاقتصادي محمد ابراهيم كيج لا يعطي صورة حقيقية لإهدار المال العام بالبلاد و اعتبر كيج التقرير نفسه إهدارا للمال العام وقال إنه لا يفضل متابعته وأنه يهتم بمتابعة تفاصيل تقارير الوحدات والمؤسسات بصورة منفصلة عن تقرير المراجع العام . وتساءل المراجع العام السابق محمد علي محسي عن عدم تضمين تقرير مراجعة المصارف مع التقرير العام للمراجع العام . مع أن المصارف هي الأسرع في قفل حساباتها لأنها تقفلها يوما بيوم إلا أنه رجح بايجاد بعض المسوغات التي ربما دعت بإرجاء تقرير المصارف منها تقادي التجاوزات الكبيرة في قطاع المصارف في المصروفات والقروض أو ربما كان التأخير للمحافظة على سمعة القطاع المصرفي (الصحافة 2008 سبتمبر).

تقدير اولي لمجموع الثروة المنهوبة - فسادا

من خلال النظر في الجدول (1) و الذي يوضح كمية الاموال التي ضاعت هدرا من المال العام جراء احدي صور الفساد – سرقة او اخفاء او اختلاسا – في الفترة الزمنية المحددة ب 10 سنوات (قطط سمان) من 1998 الي 2008 - اختيرت هذه الفترة لتوافر بيانات سواء من تقارير المراجع العام او غيره و ذلك عبر بحثنا في الانترنت – بالاشارة الي هذا الجدول , نجد ان مجموع الاموال التي ضاعت جراء الفساد هي 223 مليار جنيها سودانيا (بالجديد) و 428 مليار دينار و 25.162 مليار دولار . من لغة الارقام يمكننا القول ان هذا الفساد لهو اسطوري قياسا بتاريخ السودان المعاصر و انه اي الفساد صار قطاع رابع اضافة للقطاع العام و القطاع الخاص و القطاع المشترك بين العام و الخاص . من ذات لغة الارقام يمكننا القول ان من (جيب) كل مواطن و مواطنة قد تم سرقت ما يعادل 634146 دولار (بالعملة الصعبة) و 10439024 ديناراً و 5439024 جنيها , بافتراض ان سكان السودان 41 مليون نسمة . و من ذات لغة الارقام يمكننا القول ان هذا المال المنهوب (خذ الذي حسبناه بالدولار) كان كفيلا ان يبني 26 مستشفى في كبريات و صغريات المدن السودانية علي احدث طراز و بمستويات عالمية بافتراض ان المستشفى تكلف 1 مليار دولار و علي ذلك قس و قارن و احزن .

من الجدول نلاحظ ان اكبر اللاموال التي ضاعت جراء الفساد هي التي تمت في مجال عائدات البترول . لقد اقترحت بعد تحليل العلاقة النظرية بين الاقتصاد و الفساد بعض من العوامل او الشروط الاقتصادية التي تساعد علي ازدهار الفساد في الدوله . من هذه الشروط وجود الموارد الطبيعيه من مثل البترول و هذا قد يحفز النخبه السياسيه الحاكمه و البيروقراطيه نحو استغلال عائدات البترول النقديه و توجيهها نحو مصالحهم الخاصه . من المفترض ان تظهر عائدات البترول من العملة الصعبة و المحلية في الحسابات المالية العامة و ان يعلم المواطن , المواطنة مقدار هذه الثروة القومية – متي ما شاء او شاءت – و لكن ايدولوجية الاسلاميون اخذت تبرر لهم (الحق) في اخفاء عائدات البترول عن العامة , عام بعد عام حتي صار هذا الاخفاء الخط المستقيم و

الذي علي هديه تجري مصالح الراسمالية الطفيلية .تنص اتفاقية نيفاشا في الفصل الثالث الخاص باقتسام الثروة في ما يتعلق بعقود البترول الراهنة في البند الرابع على الآتي:

1/ تعيين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين. ويوقع كل أولئك الذين يحق لهم الاطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية

اذن قبل اتفاقية نيفاشا و التي وقعت في 2005 و بعدها ظل الحجم الحقيقي من عائدات البترول السوداني سرا لا يعلمه الا النافذون في حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

الثابت وفق تحليل لفاروق كدودة ان عائدات البترول المصدر كانت ان بلغت في عام 2004 (3.1) مليار دولار ولكنها ظهرت في الموازنة على اساس 1.8 مليار اضافة الى عائدات الاستهلاك المحلي البالغة ثلاثة مليار دولار سنوياً وبلغت عائدات البترول عام 2005 مبلغ 4.2 ولكنها ظهرت في الموازنة على اساس 2.3 فأين ذهب الفرق البالغ 1.9 مليار دولار اضافة لعائدات الاستهلاك المحلي البالغة 3 مليار دولار سنوياً (فاروق كدودة – مؤتمر صحفي للحزب الشيوعي – 22 اغسطس 2006). كانت اللجنة الاقتصادية لحزب الامة في تحليل دقيق لها قد اشارت الي ان الانقاذ ليست جادة في الولاية على المال العام وتقارير المراجع العام تؤكد ذلك و بتحليل حسابي توصلت الدراسة الي هناك ايرادات بترولية غير مضمنة في ميزانية الدولة (؟) بلغت في مجملها :

$382.500.000 + 300.000.000 + 2.280.000.000 = 2.962.500.000$ دولار . المبلغ الاول (382.500.000) وفق الدراسة هو ربح الحكومة من البترول المباع للمصفاة في العام و الذي يساوي 300 يوم $\times 25$ دولار . و المبلغ الثاني هو ال 300000 ناتج عن ربح البترول المكرر في العام و المبلغ الثالث هو 2.280.000.000 ناتج من كون ان الحكومة تصدر في اليوم 190.000 برميل و يكون ان الحكومة تحسب برميل البترول بمبلغ \$34 من الايرادات ، ولكنها تباع البترول المصدر في ذاك العام بمبلغ \$74 للبرميل اذن فائض الايرادات في العام ، التي لا تراها الميزانية ايضا = $190.000 \times 300 \text{ يوم} \times \$40 = \$2.280.000.000$ (اللجنة الاقتصادية – المكتب السياسي - حزب الأمة – سبتمبر 2006)

اضافة الي التحليل الاقتصادي الذي اعلاه – و هو علي سبيل المثال – كان المراجع العام في تقاريره السنوية قد اشار الي اختلاف الارقام الحكومي فيما يخص عائدات البترول عن تلك التي تظهر في الميزانية بارقام اقل . علي المستوي الدولي كان التقرير الصادر من مؤسسة جلوبال ويتنس قد وجد أن أرقام إيرادات بعض حقول النفط التي أعلنت عنها وزارة المالية أقل نحو عشرة في المائة من الأرقام التي نشرت في التقارير السنوية عن نفس الحقول للمؤسسة الصينية الوطنية للبترول المشغلة لهذه الحقول ، وفي عام 2005 قالت غلوبال ويتنس إن هناك تفاوتاً يبلغ 26 في المائة بين تقارير الحكومة وتقارير المؤسسة الصينية الوطنية للبترول للمربعات 1 و 2 و 4 إلى جانب المربع 6 الذي تتحكم فيه أيضا المؤسسة الصينية الوطنية للبترول و يضيف التقرير إن باحثين كانوا قد وجدوا تفاوتاً يبلغ تسعة في المائة بين التقديرات الحكومية وتقدير الشركات للإنتاج في 2007 في المربعات 1 و 2 و 4 التي تديرها شركة النيل الأعظم للبترول التي تمتلك المؤسسة الصينية الوطنية للبترول حصة أغلبية فيها ، ووجدت الدراسة تفاوتاً يبلغ 14 في المائة لأرقام 2007 عن مربعي 3 و 7 اللذين تشغلها شركة بترودار التي تملك فيها المؤسسة الوطنية الصينية للبترول حصة أغلبية (الشرق الاوسط 16-9-2009) .

و كان صندوق النقد الدولي و نادي باريس ، قد رفضا تقديم التسهيلات الإضافية التي طلبتها حكومة الانقاذ في بدايات 2000 ، بحجة ان ميزانية الدولة لا توضح عائدات البترول والذهب في الإيرادات ، في حين ان أسواق البورصة في دول الاتحاد الأوروبي ترصد قرابة 300 (ثلاثمائة مليون) دولار تخص السودان في البنوك الفرنسية . و بعض من أموال الذهب مودعة في بنوك أوروبية متعددة بأسماء بعض رجال الدولة و جزء من أموال البترول والذهب مخصصة لكوارر الإنقاذ في شكل قرض حسن لتشييد القصور والعمارات والأثاث الفاخر والعطلات في الخارج! وعندما ألمح التراي لهذه الممارسات بعد الانقسام ، ضحك السمسارة في السوق وقالوا: قديمة يا شيخنا ، نحن عارفين اللعبة وكاشفنها قبل تصريحاتك! (الميدان يناير 2002) .

فيما يختص بمتحصلات النقد الأجنبي نجد ان سياسة النقد الأجنبي صامته فيما يتعلق بعائد صادر البترول والذهب. فنجد ان الذهب حقق 292.9 مليون دولار في الفترة من (1995 – 2000) بمتوسط عائد سنوي يبلغ 48.9 مليون دولار. (الميدان يناير 2002). ان تقديرنا لعائدات الذهب و الفضة للفترة من 1995 الي 2009 قائم علي اساس ان العائد السنوي هو 50 مليون دولار و عليه اذن تصل جملة العائد الي حوالي 700 مليون دولار.

و هناك ثروة ضخمة اخذت تتراكم جراء تصرف الحزب الاسلامي الحاكم "بالحديد و النار" في الاراضي الزراعية و التي باتت تباع او توجر خلف الكواليس لمستثمرين قادمين من الدول العربية و شرق اسيا و نشير هنا علي سبيل المثال الي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) و التي نهبت في تقريرها المعنون (اغتصاب أرض أو فرص تنمية) الي ظاهرة استحواذ بعض الدول الغنية لأراضي في دول أفريقية فقيرة – السودان احدي الدول الطارحة اراضي للبيع او الايجار – ففي 2002 كانت حكومة الانقاذ قد وقعت اتفاقية الاستثمار الزراعي مع سوريا و التي حصلت بموجبهها علي اراضي اجرت (تاجير) لمدة 50 عاما و حصلت الشركة السعودية Hadco علي 25 الف هيكتار وفق اتفاق مع حكومة الانقاذ وفقا ما اشارت له الفاو . www.stwr.org sept09 من الدول الاخرى التي حصلت في مجموعه ما يقدر بالاف الهيكتارات نجد -وفق التقارير التي تحتاج المزيد من التحقق- الصين بما هي الحليف القوي لحكومة الانقاذ و كوريا الجنوبية و مصر و السعودية و الامارات و نتفق هنا تماما مع الكاتب الكندي الذي اشار الي السؤال (المحير) اين يذهب انتاج هذه الاراضي السودانية التي بيعت او اجرت للدول او الشركات و في ذات الوقت لاحظ ان هناك ملايين السودانيين يطلبون الغذاء من الامم المتحدة و غيرها من منظمات الاغاثة (Eric Reguly, The globe and mail june1,) (09).

مجال المصارف و البنوك شهد بدوره موجة متصاعدة من الفساد المالي طيلة ال 21 سنة الماضية, الفساد فيه ذو صلة عميقة بالسلطة السياسية او استغلال نفوذها . و كما نلاحظ من الجدول ايضا, ان المال العام الذي اخذ يتعرض للاختلاس بيد هذا الموظف او ذاك, في المركز و الولايات , يعد ملبغا ضخما و في اتجاه منحني متصاعد. المراجع العام عام بعد عام ظل يكرر في تقاريره بعض من الاسباب الفنية التي عملت علي تنامي الفساد في القطاع العام و هي دون ذكرها هنا تعد صحيحة الا اننا هنا ركزنا في البعد السياسي و الايدولوجي او بمعني اخر في الارادة السياسية و التبرير الايدولوجي في تحليل اولي. يبقى الفساد في نهاية القول جبهة من جبهات النضال الوطني , الديمقراطي . تحتاج مقاومة الفساد هذه الكتابات اليومية و اعمال الفكر غير اليومي صوب بلورة استراتيجية محددة القسامات.

تقدير اولي لمجموع المال العام "المنهوب" – من 2000 الي 2009 – جدول 1

السنة	المبلغ	مرجع - ملحوظه
2000	4.4 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2001	5.9 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2002	6 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2003	32.2 مليار دينار	جملة المال المختلس – المراجع العام
2004	1.3 مليار دولار	الفرق بين قيمة البترول المصدره 3.1 مليار دولار و قيمته الظاهره في الميزانيه 1.8

2004	3 مليار دولار	عائدات الاستهلاك المحلي من البترول
2005	1.9 مليار دولار	الفرق بين قيمة البترول المصدره 4.2 مليار دولار و قيمته الظاهره في الميزانيه 2.3
2005	3 مليار دولار	عائدات الاستهلاك المحلي من البترول
2006	2.962 مليار دولار	عائدات البترول الغير مضمنه في الميزانيه
2004	154 مليار دينار	عائدات المزادات الحكوميه - غير مورده في الميزانيه
2004	13 مليار دينار	عائدات الخصخصة - مختفيه

- نفترض ان عائدات الاستهلاك المحلي للبترول للاعوام 2006-2009 ظلت كما هي عليه في 2005 و حيث قدرت ب 3مليار دولار . اذن وفق هذا التقدير المحافظ فان ما جملته 12 مليار دولار ما وجد طريقه الي الميزانيات .
- عائدات الذهب قائمة علي اساس كون متوسط العائد السنوي 50مليون دولار و بناء عليه هذا التقدير المحافظ فان الجملة هي 700 مليون دولار للسنوات من 1995 الي 2009 .

الفساد

بقلم مصطفى عبد الله محمد
صحيفة الأيام

لم يشهد السودان هذا الكم الهائل من الفساد منذ الاستقلال فقد استشرى في كل مرافق الدولة ، وليس الفساد في السطو على اموال الدولة ، او تبديدها بل ان الفساد قد طال الذمم والاخلاق . فلم يعد هنالك مكانة لاخلاق السوداني في العمل العام الا القليل والذي كان مضرراً للمثل في الخلق القويم والامانة وتحمل المسؤولية خارج البلاد وداخلها ، اصبح الفساد في اتخاذ القرار وتقليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، واضحى الرياء والنفاق هما سبيل الوصول الى المآرب الشخصية .

لقد عرف الفرد السوداني منذ ان عرف الاغتراب في الخمسينيات بالخلق القويم وكان هذا مقدما على مؤهلاته العلمية وخبرته في العمل وكان السوداني يتفوق على بقية الاجناس الاخرى في الافضلية للالتحاق بالعمل .

وهنا في داخل البلاد كانت نوعية الرجال منذ الاستقلال والتي كانت تعمل في جميع مرافق الدولة عن المعدن النفيس . الصدق في القول والامانة والاخلاق القويمة في العمل ، لقد ترك الاستعمار خدمة مدنية متميزة ليس لها مثل في كل القارة الافريقية ومشاريع تمومية على رأسها مشروع الجزيرة الاشتراكي ، العملاق والذي كان عصب الاقتصاد السوداني والمورد الرئيسي لميزانية الدولة والتي كان يقوم بتنفيذها ومراقبتها رجال شرفاء لهم الدراية بالعمل وكان المال مصوناً فهم لا يجاملون ولا تغمض أعينهم عن الخطأ وحتى رجال السياسة لم تمتد ايديهم الى المال العام والذين كانوا بحكم موقعهم في السلطة ان يفعلوا بالمال العام ما يشاءون وماتوا وهم فقراء الامن القليل فعندما توفي المرحوم الزعيم اسماعيل الازهري لم يكن في رصيده في البنك الاستة جنيهاً ونصف وشيعت جنازة المناضل المرحوم محمد نو الدين من منزله المستأجر بالمساكن الشعبية ببكري واخلي المرحوم يحي الفضلي وهو من كبار قادة الحزب الاتحادي الديمقراطي اخلى من سكنه لانه اصبح عاجزا عن دفع ايجار المنزل والفريق ابراهيم عبود ورفاقه في الحكم

استجوبوا وبحث حكام اكتوبر عن ثرواتهم فلم يجدوا شيئاً بل ان معظمهم كانت منازلهم مرهونة للبنوك غطاء لسلفيات اخذوها، وعادوا الى مساكنهم التي شيدها بسلفيات من البنك العقاري ايام كانوا ضباطا في القوات المسلحة.

والان فان تقارير السيد المراجع العام للدولة في كل عام امام البرلمان تكشف عن الاختلاسات وتبديد المال العام بالمليارات فهي خير شاهد على ما آل اليه حال البلاد واصبح السودان مصنفا من بين اكثر الدول فسادا، فقد تغيرت نوعية الرجال واصبح التكالب على المال العام هو الهم الاول للذين بيدهم الامر وحتى عندما ينكشف المستور لا ينال السارق جزاءه الا في حالات محدودة.

لقد نسي الذين بيدهم الامر قول الحق في محكم تنزيهه في سورة الانبياء (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وان كان مثقال حبة اتيانا بها وكفى بنا حاسبين) آية 47، وفي سورة الاسراء آية 12 - 13 (وكل انسان الزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا، اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا).

لقد شيدت الانقاذ في كل مرفق من مرافق الدولة مسجدا وهذه محمدا ولكن ضعاف النفوس نسوا قول الحق (اتل ما اوحى اليك من الكتاب واقم الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله اكبر والله يعلم ما تصفون) العنكبوت 45.

قال المصطفى صلوات الله عليه وسلامه آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب، واذا وعد أخلف، واذا اؤتمن خان.. والعياذ بالله.

وقال الشاعر: إنما الامم الاخلاق ما بقيت - فان همو ذهبت اخلاقهم ذهبوا.

يقول عرابو النظام وفلاسفته ان نسبة الاختلاسات لا تتعدى الـ 7% او الـ 9% من حجم الميزانية ونقول لهم ان الفساد ليس وافدا على البلاد كفيروس انفلونزا الطيور او حمى الوادي المتصدع انه من عمل الانسان الذي اصبح يشغل مكانا ليس اهل له.

ولماذا لم يكن الحال كذلك قبل عشرين عاما؟ يقول الحق في محكم تنزيهه في سورة المائدة (وتعاونوا على البر والتقوي ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب) آية 2.

وسلام على اهلنا البسطاء الطيبين الذين يكملون قوت يومهم صياماً وصبراً.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147510742&bk=1>

الفساد... هل تحول إلى ظاهرة سودانية؟

د. حيدر ابراهيم علي
صحيفة الصحافة

يمكن تعريف الفساد بأنه شكل من اشكال الاستعمار الداخلي حيث تقوم المجموعة الحاكمة بنهب موارد القطر متجاوزة كل القوانين والنظم الادارية وحتى القيم الاخلاقية السائدة. وتسقط السلطة السياسية في هذه الحالة الحدود بين المال كحق عام ترعاه الدولة أو ملكية خاصة يتصرف فيه الحاكم ومؤيدوه وبطانته. ويبدأ الفساد مع غياب احكام رادعة ضد التغول على المال العام أو استغلال المنصب او قبول الرشوة او سيادة المحسوية. وحسب هذا التعريف، فقد اصبح الفساد في السودان ظاهرة عادية بالمعنى الاجتماعي وجدت الانتشار والقبول وكأنها ليست خروجاً على المعايير السائدة. فالدولة لا تتصدى للمعتدين والجهال تتعامل مع تجليات وحالات الفساد وكأنها مجرد قصص أو مسلسلات في الواقع وليس على الشاشة. والأهم من ذلك هو ان الفاسدين والمفسدين هم طليعة المجتمع ولا يحسون بالخجل والندم.

حين جاءت السلطة الحالية الى الحكم ورفعت شعارات الدين والاخلاق، ظن الكثيرون ان هذا هو آخر عهد السودان بالفساد، خاصة وقد اجريت في الايام الاولى محاكمات لمسؤولين من العهد «البائد»! وحين اعدم مجدي وجرجس بتهمة تجارة العملة، كما اقبل حاكم احدى ولايات شرق السودان بسبب استغلال منصبه. ولكن بعد فترة وجيزة من ذلك الحماس والطهر الديني، «تذوق

الاسلامويون طعم السلطة» حسب تعبير شيخ حسن ، واصبح الفساد وهو ذهب المعز في التاريخ الاسلامي وسيلة لكسب التأييد ولتثبيت وتقوية نفوذ الحاكمين. ومن هنا كانت بداية استباحة مال الشعب والدولة. لأننا ليس امام نظام عادي بشري يمكن محاسبته ومساءلته بل هو نظام ديني مقدس يحكم باسم حق إلهي خاصة وانه سوف يطبق شرع الله على هذه الارض. وهذه خطورة الدولة الدينية - مما يدعو الى فصل الدين عن الدولة - فهي لا تعترف بحق الامة او الشعب في اختيارها وبالتالي محاسبتها. فالنظام الذي استولى على السلطة في 30 يونيو 1989 هو حسب اسمه انقاذ سماوي للسودان! وصفة انقاذ ليست بريئة ومثقلة بالمعاني والدلالات ومن يتابع بعض الخطب السياسية والكتابات يصل الى هذه الحقيقة.

من البداية اعتبر حكام السودان الانقاذيون هذا البلد ملكية خاصة: الارض ظاهرها وباطنها وكذلك البشر. فقد حكمت الانقاذ بقوانين استثنائية اعطتها الحق في سجن وتعذيب واستدعاء المواطنين كما تشاء. وفي نفس الوقت يمكن ان تصدر الممتلكات وتجمد الاموال وان تبيع القطاع العام والاراضي لمن تريد. وهذه طبيعة النظام الشمولي حيث ترفع القوانين او تصمم لمصلحته والاهم من ذلك غياب فصل السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية ، بالذات خلال السنوات الاولى. ثم بدأ التراجع نتيجة الضغط المستمر. ولكن السودان شهد هيمنة وسيطرة الحزب الواحد بامتياز ، فقد استحوذ الحزب الحاكم على كل الوظائف التي تمكنه من ادارة البلاد بصورة مطلقة. وهذه وضعية شاذة للادارة والحكم حيث يتم استبعاد واقصاء غير المؤيدين او المتعاطفين او المتواطئين او الانتهازيين ولأن اغلب السودانين مخدمهم الرئيسي هو القطاع العام أو الحكومة فقد جعلت الانقاذ من هذا البلد ضيعة وادخلت الخوف والحذر لدى الكثيرين ولم يعد أي موظف عادي - إن وجد - قادر على مواجهة التجاوزات والفساد في مجال عمله. وهذا ما قصده بتحول الفساد الى ظاهرة سودانية لأن البعض يمارسه دون تأنيب ضمير والبعض الآخر يصمت أو يغمض عينه أو يعيد دور الممثل المصري عادل امام في مسرحيته الشهيرة. وهكذا استشرى الفساد ولا يقف امامه أي فرد أو مؤسسة أو منظمة مدنية.

قضت الانقاذ على ما تبقى من الخدمة المدنية في السودان ذات السمعة العالية والنظيفة وللمفارقة ان يحكم البريطانيون الكفار بعدالة وان يتساهل اصحاب الدولة الاسلامية والمشروع الحضاري. كنت اتوقع ان يهتم الاسلامويون حين وصلوا الى السلطة بموضوع اقرارات الذمة عند تقلد المنصب العام أي ان يبرز المسؤول ما يملك عند تولي المنصب وحين يغادر المنصب - لو حدث! - يظهر وضعيته المالية بعد سنوات وجوده في المنصب. وانني لأتذكر عندما طرح هذا الامر على المجلس الوطني ، كيف تهرب المسؤولون وحين وافق المجلس ، لم يتم تنفيذ القرار ولم تسلم معلومات إلا من عدد قليل. هذا تناقض غريب لدى من يدعى انه يحكم بشرع الله ، فهل تختزل الشريعة الى مجرد الحدود وملابس البنات فأين عدل العمرين وزهد النبي ورفاقه ؟ هذا بالنسبة لهم مجرد كلام مثالي ، فالشريعة عند الكثيرين منهم ألا تنسى نصيبك وحظك من الدنيا. وهذا افضل ما يعرفونه ويمارسونه في الدين لذلك تباروا في البنين العالي والسيارات الفخمة المظلمة والارصدة التي لا تأكلها النار وظهر الترف والنعمة الجديدة على اشكالهم وفي افراحهم واستهلاكهم. وهذا سؤال يؤرقني بعيداً عن أي سياسة ومجاولات عقيمة: لماذا رفض المسؤولون الاسلامويون (أو تهربوا) عن اقرارات الذمة ؟

الشكل الثاني لاستباحة ضيعة السودان هو طريقة جمع الاموال وصرفها. انتشر نظام الجباية وتحول الحكم الفدرالي من وسيلة لبسط ظل السلطة - كما يقول - لكي لا يكون قصيراً ويقتصر الى المركز ، الى وسيلة لتعدد مصادر الاموال. كذلك الى بسط ظل الفساد لكي يدخل في النهب اكبر عدد ممكن وبالتالي تصمت افواه اكثر. ولم يعد السودان يعرف الاورنيك المالي (15) الذي يسجل الاموال التي تدخل الى الخزينة العامة. ولم يعد المواطنون قادرين على طلب الايصالات وإلا تعرضوا الى التخويف والملاحقة. ورغم ان تقارير المراجع العام في أحيان كثيرة تكشف مخالفات خطيرة ولكن لا توجد أي ملاحقة او محاسبة وسرعان ما ينسى الناس هذه التقارير لأنها صارت مجرد خطب. وحتى النواب في المجلس الوطني لا يواصلون تقديم لهذه الوضعية واطن ان مصير السيد مكي بلايل قد يخيف البعض. ولم نسمع عن فتح بلاغات بعد صدور تقارير المراجع العام. وهذا أيضاً ما قصده بتحول الفساد الى ظاهرة سودانية عادية.

ومن اخطر مظاهر التعود على الفساد ان يتحدث الناس عن الفاسدين باعتبارهم شطار وهذا مفهوم بديل عن العصامية في عصر الفساد. ولم يعد المواطن العادي يجرؤ على مواجهة فاسد خاصة إذا أصبح الاخير «رجل البر والاحسان» وهذا خلل في القيم الاجتماعية سببه تناقض الفقر والترف، فالفساد يسكت الألسن بتبرعات تافهة من مال لم يأت به بأى جهد ولم يضربه فيه حجر الدغش أو الصباح - كما نقول. كيف نحى اطفالنا من الاعجاب بتلك النماذج خاصة وان التعليم لم يعد هو السلم الاجتماعي الذي يصعد من خلاله الى طبقات وفئات اعلى كما كان يحدث في السابق؟ فالتعليم والوظيفة في الماضي لهما قيمة اجتماعية تعطي صاحبها مكانة اجتماعية ايضاً حتى لو كان افندياً صغيراً. لذلك من الطبيعي ان يغادر الصغار المدارس بالذات في الارياف ويفضلون بيع العملة مثلاً على اضاءة سنوات مملة في المدرسة وبعد سنوات يتم تعطيلهم لينضموا لجيوش البطالة.

تقودني النقطة السابقة الى الفساد الاكاديمي ايضاً او ما يمكن تسميته بالفهلوة الاكاديمية. يعرف الاستاذ حامد عمار في كتابه الموسوم: في بناء البشر، الفهلوة بأنها الوصول الى اقصى النتائج بأقل مجهود. وهذا ما يتكرر في مجال الاكاديمي إذ صار التساهل في منح الشهادات فوق الجامعية سمة ظاهرة. فقد تابعت عدداً من الرسائل الاكاديمية لنيل الدكتوراة والماجستير وهي خالية تماماً من شروط العمل الاكاديمي الدنيا مثل اثبات المراجع أو الاستشهاد. كما ان مضمون كثير من هذه الرسائل ضعيف ولا يصلح كمقالات في صحف سيارة. وهذه دائرة شريرة في العلم تضاهي دائرة السياسة، إذ يحمل الكثيرون شهادات عليا ثم يحتلون مواقع في الجامعات ويقومون بمنح آخرين شهادات ويعيدون انتاج جهلهم وركاكتهم وهكذا تدور ساقية الظلام.

هذا طوفان من الفساد يحيط بالسودان دون مقاومة حقيقية. كنت اتوقع ان يساهم - من يسمون بالاسلاميين المعتدلين او المستنيرين بالتصدي لهذه الظاهرة بطريقة منهجية ومستمرة ابراء للحركة الاسلامية ودفع التهمة واثبات ان الفساد غريب عن الحكم الاسلامي. هذا واجب ديني واخلاقي لم يقم به بعض الاسلاميين ولم يتحمسوا له كما تحمسوا للديمقراطية او الشورى. اتمنى ان يعطوا الفساد اهتماماً قليلاً ليس بالضرورة مثل اهتمامهم بالاستراتيجية والنظام العالمي الجديد وحوار الاديان. ولكن الاخطر من ذلك صمت منظمات المجتمع المدني والتي كنت اتمنى ايضاً ان تعطي محاربة الفساد جزءاً ضئيلاً يماثل اهتمامهم بموضوع ختان الاناث وكرر دائماً ان ختان الفقر وختان الفساد يساعد كثيراً في محاربة تلك العادة الضارة. ورغم تأسيس فرع وطني لمنظمة الشفافية في اغسطس من العام الماضي إلا اني لم اسمع عن نشاط عام منذ ذلك الوقت. وكنت على المستوى الشخصي وحسب اهتمامات مركز الدراسات السودانية الذي اطلق دعوة للجنة محاربة الفساد بالقاهرة عام 1995م، التنسيق والتعاون مع هذه المجموعة. ولكن الطريقة السودانية في العمل العام القائمة على الاستلطاف والشللية حرمتني هذا الحق. ومع ذلك، اعتبر هذا المقال دعوة لتنشيط كل المهتمين بمحاربة الفساد والعمل معاً بانكار ذات وتضحية وشعور وطني حقيقي ومستقبلي قبل ان نموت تحت انقاض عمارة ما او نغرق في مجرى مفتوح أو يباع البيت الذي نسكن فيه والجامع الذي نصلي فيه أو المستشفى التي نتعالج فيها .

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147495715>

قل يا أيها الفاسدون

فتحي الضؤ

الحوار المتمدن، 24 ديسمبر 2009

بالرغم من تكاثر أنواع الفساد، فالمعلوم أن جميعها تقضي إلى نتيجة واحدة. وفي رواية أخرى يقولون تعددت اسباب الفساد

والموت واحد. وذلك في إشارة إلى هذا الغول الذي بات يززع أمن الأمم والشعوب ويهدد استقرارها. وأياً كانت المسميات وبغض النظر عن نتائجها فلا شك عندي أن الفساد السياسي يُعد الأخطر والأسوأ أثراً في حياة البشر. ويتفق الجميع على أنه يقف دون منازع في طليعة أسباب ضعف الدول وتخلفها. بل لو أننا أمعنا النظر قليلاً لاكتشفنا أن جميع أنواع الفساد الأخرى هي إفراز طبيعي للفساد السياسي، فهو يظل ينخر كالسوس في جسد الأمة حتى تجد نفسها وقد تلاشت خياراتها بين الفناء والبقاء (الكلينيكي) ومما يدل على أن الله سبحانه وتعالى شاء أن يُدْكر عباده بخطر هذه الظاهرة الخبيثة، فقد كانت كلمة الفساد ومشتقاتها من أكثر الكلمات التي ذُكرت في القرآن الكريم. وكنت قد عكفت على احصائها متأملاً الحكمة من وراء معانيها المختلفة، فوجدت أنها وردت في نحو 25 آية، وربما تزيد عن ذلك قليلاً ولكنها لن تنقص بأى حال من الأحوال. وايقنت أن الله جلت قدرته ضرب لنا امثلة عديدة وسرد علينا قصصاً كثيرة، يفرض أن يتعظ الناس ويعتبر أولو الألباب منهم. ولكن عوضاً عن ذلك ما زال البعض سادراً في غيّه، يعترف من برك الفساد الآسنة كلما وجد إلى ذلك سبيلاً. ويزداد عجبك عندما تلحظ أن ذلك يحدث من قوم إدّعوا أن الله – تبارك وتعالى - استخلفهم في الأرض، وظنّوا أنه أورثهم السلطة يتبوأوا منها حيث يشاؤون!

صحيح أن الفساد ظاهرة تكاد تكون كونية باعتبار أنها لم تستثن دولة من دول العالم، ولكنها نسبية أيضاً حيث تتزايد معادلاتها في الدول العالمة المثالية تحديداً، وذلك نظراً لطبيعة نظمها المهترئة التي تنعدم فيها الشفافية والمحاسبة وتنتهك فيها حقوق الإنسان جهاراً نهاراً، وإن زدت يا قارئى الكريم على هذه المنظومة بيتاً آخراً من الشعر، فلن تجد من يلومك أو ينظر إليك شذراً. ولكن ستجد من يبسط لك ذراعيه بالوصيد من حزب التيسيين الذين يقولون لك لن تفعل شعوب الدنيا قاطبة شيئاً ضد تمدد ظاهرة الفساد وتفاقمها. ولا تحاول أن تقل لهم أن دولة القانون كفيلة بإجتثاث هذا الداء اللعين من جذوره، فهم لن ينصتوا لك لأن القانون المشار إليه قد داسته أقدام الهولوكيون حينما دكوا حصون الشرعية الدستورية. ولكن قف تمهل يا مولاي ما لنا ومال قضايا العالم أجمع؟ أليس ذلك تنطع من شاكلة ما أدعته العصابة نفسها يوم أن قالت إن الله إبتعثها لإخراج شعوب الدنيا من الظلمات إلى النور؟ ألا يكفيننا درساً بعد أن رأيناهم ينكفئون على أنفسهم مذمومين مدحورين وقد اضاعوا على البلاد والعباد سنيماً عدداً؟ وعليه فلنقل رحم الله امريء عرف قدر نفسه وشعبه ووطنه، ودعونا نقنع من هذا الكون العريض بالمليون ميل مربع إن قيض الله لها تماسكاً، ومن مليارات العالم الستة بغنيمة الأربعين مليون سوداني إن صدق منجمي العصابة ذوي البأس!

هل تشعر يا عزيزي القاريء بالوسواس الخناس يدهمك بغتة كما حالي الذي يغني عن سؤالي الآن؟ هل تسمع نقر من الانس والجن قالوا إن رأينا وطناً يئن تحت سنابك خيول المغول بعدما أرهقته قصص الفساد ونالت من تقدمه وإزدهاره؟ هب يا قاتلي أن عقلاء ومجانين هذه الأمة لاحظوا استفحال ظاهرة الفساد وتعاطفها، وقالوا لك ان نهراً كنهري النيل - الأطول والأعظم - في الدنيا لم يستطع أن يغسل أدران التتار الجدد، فماذا أنت فاعل؟ هل ستقبع في محرابك وتندر للرحمن صوماً أم ستخرج للدنيا شاهراً سيفك؟ وماذا أنت فاعل لو علمت أن القوم المعنيين لم يصنعوا للفساد منهجاً فحسب، وإنما زينوا له المبررات حتى بات أكثر إغراءً وجاذبية. ولا تعجب من أن ذلك يحدث في مجتمع كان وإلى عهد قريب يستنكف ظاهرة الفساد بشتى ضروبه حتى كاد أن يوازيه بالكفر. فقد ولي ذلك الزمن الذي كان الناس يُعيرون فيه الفاسد وينبذونه بحسبه جاء شيئاً إدّاً، وقد يعيش المذكور بقية عمره معزولاً عن المجتمع إلى أن يسبق الله عليه الكتاب، بل ربما كان البعض أكثر غلظة عندما يستنسخون جريرة الوالد ليسبقونها على الولد حتى لو كانت أياديه بيضاء من غير سوء. ثم أنظر كيف تغير الحال وتبدلت الأحوال بعدما مضى على الناس حين من الدهر في ظل عصابة اتخذت الفساد منهجاً، واصبح الفاسد يُعرف بين البشر بأنه الانسان الشاطر والموهوب والحريف والذكي والمحظوظ، ومضوا في سلك الترغيب للفساد لدرجة تلاشت معه القيم الاخلاقية المكتسبة والموروثة، ورويدا رويداً صار المنبوذ مطلوب والممنوع مرغوب. ولم يعد اكتساب العلم غاية ولا التسلح بالتعليم وسيلة. ولم تكن ثمة حاجة لأن يكدح المرء في سبيل العيش الكريم، لأن الناس صاروا يقاسون بثرائهم حتى ولو كان مالا منهوباً!

قصة الفساد السياسي في السودان تقول إنه بدأ بكذبة بقاء قبل عقدين من الزمن، ثم بخدعة بلهاء ثم إنداحت شروره تعميماً وتزخيماً وتمكيناً. أصبح الناس خلالها القابض فيهم على لقمة عيشه كالقابض على الجمر، ومنهم من وقع بين سندان الفصل

التعسفي ومطرقة الاقصاء السياسي، بحيث لم تعد المواطنة قياساً ولا الوطنية معياراً، ثم حلت مفردات الولاء للسلطة عوضاً عن الخضوع للكفاءة، وتقدمت الانتهازية حينها توارت النزاهة. واصبح الطريق مههداً بثقافة التسهيلات والاعفاءات والعطاءات والهدايا والعطايا وفرص السفر والابتعاث وتوزيع الأراضي والسيارات ومنح الاستثمارات والمناصب والمال (السايب). والواقع أنه لم يكن منظوراً من حزب (الجهبة القومية الاسلامية) الذي نال في آخر انتخابات برلمانية حوالي 700 ألف صوت أي أقل من 5% من تعداد الشعب السوداني، أن تؤهله هذه النسبة للحكم وتسيير دولاب الدولة بعد ما دانت له السلطة بالانقلاب المشؤوم. ولهذا كانت تلك الثقافة هي بداية الشروع في صناعة حزب إدعى فيما بعد (العملقة) وهماً والريادة خداعاً، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف (النبيل) لم يكن ثمة مفر من تسخير كافة امكانات الدولة، ثم مضى القوم في طريق جهادي بتسعيير نفوس الطامعين وتسليع ذمم الرازخين تحت رحمتهم. بيد أنه لو سمعت جلاوزتها يتحدثون اليوم – صدقاً كان أم كذباً – عن قاعدة قوامها ستة مليون عضو، فأعلم يا هداك الله إن ذلك لم يكن بحكمة لقمان ولا عصاة موسى. ولكن أياً كانت الوسيلة فإنهم يتناسون من عجب حصاد الهشيم الذي جناه السابقون، كأنهم لا يعلمون أن الكثرة التي تشبه غناء السيل تجريب لمُجرب حاقت به الندامة محلياً وإقليمياً ودولياً. فمن يقول يا سادتي لأخوة بني قينقاع بالرضاعة، إن الحزب تضيق مواعينه أو تتسع وفق الحريات المتاحة، وأن الحزب ينافس ديمقراطياً إستناداً على اطروحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، وأن وقائع التاريخ الانساني تقول: ويلٌ للذين يبنون أمجادهم من جماجم الفقراء وعرق الكادحين وصبر المظلومين، لأنهم لا محال سينتفضون في يوم يفر فيه المرء من أخيه وبنيه وحزبه الذي يأويه!

لا أعتقد أنني كنت وحيد زمانه الذي لاحظ شذرات من حديث عن الفساد جرى لأول مرة طيلة العقدين المنصرمين على لسان د. قطبي المهدي أمين المنظمات ورئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القطاع السياسي للمؤتمر الوطني، جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 2009/9/10 وقال فيه أن حزبه المذكور (سيتعامل بحزم مع قضايا الفساد المالي والسياسي والإداري في مرافق الدولة، وقال إنه أكبر معوق لنهضة البلاد) نعم تلك هي المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول انقاضي عن الفساد، ولا أدري لماذا لم يجد متابعة صحافية مستمرة على صفحات الصحف المتكاثرة، فقد احجم كُتّاب الأعمدة العديدين وكُتّاب المقالات الأكثر عدداً، بالرغم من أننا نعيش في كنف ديمقراطية قال عنها السيد أحمد ابراهيم الطاهر مزهواً في حديثه للمشاركين في أعمال دورة الانعقاد الثالثة للمؤتمر العام للمؤتمر الوطني بمدينة الفاشر يوم 2009/9/13 (إن ديمقراطيتنا لا توجد لا في العالم العربي ولا العالم الإسلامي ولا الغرب) وبهذه المناسبة أسمح لنا أيها القاريء الكريم أن نخرج قليلاً عن الموضوع بالترويج عن النفس مرةً، لأن القلوب إذا كُلت عميت كما تعلمون. وعليه نقول لمن لا يعرفون القائل أن الطاهر إلى جانب إنه قيادي وسط عصبته، فهو ثاني ثلاثة في السلطة، يتولى مقاليد رئاسة المجلس الوطني. وهذا المجلس للذين تشابهت عليهم التسميات، هو شبيه بمجالس تعددت ألوانها، منها جمعية تشريعية وجمعية تأسيسية وبرلمان ومجلس شعب.. الخ. وقد طاف عليها الشعب السوداني الأبى جميعها، ولا ندري كم من الاسماء تبقت له حتى يكمل عدته السياسية. وعلى كل يمكن الكشف عن مقاربات تجلّي ما التبس من تسميات على القاريء، مثل أن الطاهر هو القرين التشريعي للسيد مايكل مارتن رئيس مجلس العموم البريطاني الذي كان أول رئيس يستقيل في مايو الماضي منذ أكثر من ثلاثمائة سنة في ديمقراطية وستمنستر، وهو يحاذي نانسي بيلوسى رئيسة مجلس النواب الأمريكي المنصب بالمنصب، ويقف نداً للسيد برنار اكواييه رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية الكتف بالكتف. ثم لن تجد حرجاً في نفسك إن قارنته بأخرين يرزخون مثلنا في فقر ديمقراطي مبین، فهو على سبيل المثال صنو السيد أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري، والشقيق غير السياسي للسيد محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري، ورفيق السيد على الراعي رئيس مجلس النواب اليمني في التوجهات البرلمانية، وربما له في الجماهيرية العظمى شقيق بالرضاعة التشريعية ونحن لا نعلمه. ومع ذلك لا بد من القول إن متناقضات العالمين الأول والثاني هي من صنع البشر التي لا يُسأل عنها رب البشر!

لا يخفى على أحد أن ما قاله قطبي المهدي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالانتخابات وتكتياتها، فالقوم يريدون أن يقدموا أنفسهم للشعب الذي ساموه سوء العذاب، ويوحون له انهم بريئون من ذنبه براءة الذئب من دم ابن يعقوب. ولم لا فقد وجدوا في الفساد ضالتهم

مع أنه الظاهرة التي انتجتها عبقريتهم الفذة، وبالرغم من أن الفساد طيلة العقدين الماضيين تظهر في وجوه ناعمة، وتمثل في مبان تطاولت، وأرصدة تراكمت، ودواب تدافعت، إلا أنهم أنكروه كما تنكر العين العليله ضوء الشمس من رمده. ثم صعب عليهم اجتثاثه لأنه اتخذ بعداً ايديولوجياً، واصبح حزباً له اعضاء وحماة يدافعون عن مصالحهم ومكتسباتهم التي يخشون زوالها. ومع ذلك كاد الناس أن يصدقوا قطبي القول، عندما أزره زميل له بحديث مماثل في 2009/9/12 جاء ذلك على لسان الدكتور محمد مندور المهدي في ورقة العمل التي قدمها بقاعة الصداقة ضمن فعاليات مؤتمر القطاع السياسي، قال فيها (إن سياسة الانفتاح وبسط الحريات تستوجب الحماية من سوء الاستغلال والتردي في الفوضى والتسيب والانحلال، وإن الفساد الاخلاقي هو المسبب الأساسي للفساد المالي والإداري والاجتماعي) مع أن ذلك حديث يكفي أن تجحظ له العيون، إلا أن سيادته زاد بقوله (إن رؤية حزب المؤتمر الوطني في الفترة القادمة هي أن تتطلع قطاعات التوجيه والارشاد والتعبئة والانضباط بحماية الحرية من الفوضى وسوء الاستغلال وتوجيه الطاقات نحو البناء الجاد إلى جانب محاربة الفساد في كل صورته الاخلاقي والمالي والاداري والسياسي وتطوير الخدمة المدنية ورفع كفاءة الاداء وتحقيق العدالة الناجزة) يعجبني في هؤلاء القوم إنهم يقولون ما لا يفعلون، فلعل اللازمة الأخيرة تكفي أن تطرب لها جوانح الكاظمين الغيظ والثورة، ولكن المفاجأة التي لن تذهل أحداً بالطبع، هي أنه يمثلها خلا البيان الختامي والقرارات والتوصيات للحزب رائد المشروع الحضاري من الاشارة للشريعة الاسلامية، خلت بنوده كذلك من أي حديث عن الفساد، لا تصريحاً ولا تلميحاً ولا إقراراً، ولهذا لا داعي للقول إن ما قاله المذكورين لم يكن سوى محض كلام ذهب مع الريح!

وسواء ذهب مع الريح أم لم يذهب، يبدو أن بين القوم حنابلة ألوا على أنفسهم الدفاع عن اخوتهم في العقيدة والحزب دفاع من لا يخشى لومة لائم، ذلك بالضبط ما فعله عمر محمد صالح الأمين العام لمجلس الوزراء، وبرزته صحيفة (الأحداث 2009/10/11) في عنوانها الرئيسي كمادة تستحق الاشارة المعتبرة، حيث بشرنا سيادته بانخفاض معدلات الفساد وزين حديثه بأرقام تثير لواعج العشاق، جاء ذلك وفقاً للصحيفة في اللقاء التشاوري الذي جرى بين قيادات اعلامية وصحافية ناقشت برنامج مجلس الوزراء للعام 2010 وفيه نسخ سيادته كل شعر ونثر قيل في الفساد بثقة يحسده عليها الراسخون في النزاهة (إن ما يثار إعلامياً عن الفساد في الدولة ليس في محله، منوهاً إلى أن المراجع العام يدفع بتقريره للبرلمان، بينما تعمل لجان عديدة على المراجعة والمحاسبة، مشيراً إلى تراجع نسبة الفساد) وأضاف مفنداً دعاوى الافتراء بحديث الاقتداء (حسب الاحصائيات فإن نسبة الفساد تجاوزت 8 مليار جنيه عام 2006 وانخفضت عام 2007 إلى 6 مليار وتراجعت إلى 3,2 مليار في 2008 مؤكداً عدم وجود تعدي على المال العام على النحو المثار، سيما، وأن كل قضايا الفساد أحييت للقضاء باستثناء مبالغ صغيرة اختلسها بعض الهاريين) والواقع لا يعلم المرء ماذا يفعل حينما يسمع مثل هذا الهراء؟ ولكن دعك منّا ماذا فعل السيد عمر نفسه يا ترى، بعد أن بسط المراجع العام (ابوبكر مارن) أوراقه وحدث نواب الشعب المبجلين في المجلس الوطني عن الفساد حديثاً زاغت فيه الأبصار وارتجت له القلوب. قال فيه أن تقريره المثير للجدل لم يشمل نحو 34 وحدة وأن 4 وحدات رفضت رفضاً صريحاً الخضوع لأي مراجعة، ناهيك عن أنه منذ عشرين عاماً وتقارير المراجع العام هذا لم تقتل ذبابة!

لكن دع عنك ذلك جانباً يا حسير القلب.. هل اتاك حديث من تظلم وهو المفترض أن يتظلم عنده العباد المظلومين؟ لا تنقل لي تلك طلسم، لأن ذكرها جاء في صحيفة آخر لحظة 2009/10/14 المعروفة بولائها الباطني للحكومة الرشيدة، حيث ابتدرت خبرها الغريب بقولها (شكت هيئة المظالم والحسبة العامة الاتحادية حالها للبرلمان، وقالت إنها تعاني من عجز مالي وانقطاع في الاتصالات ومهددة بانهيار مبانيها وقطع المياه والكهرباء خلال اليومين القادمين، ووصفت ظروفها بالقيحة والحالكة) وازافت الصحيفة أن محمد أبو زيد مدير الهيئة (كشفت أمام البرلمان عن ضغوطات تعرضوا لها من قبل مسؤولين كبار بهدف تغيير مسار العدالة لصالحهم) وزاد (تلقينا شكاوي من مواطنين أثبتت الوقائع حقوقهم تجاه المسؤولين، لكن بعض المسؤولين طلبوا منا اصدار حكم لصالحهم وقالوا لنا "اعصروهم") وشكا من معاناة الهيئة وقال (ما في قروش يعني ما في شغل ونحن أحيانا بندفع من جيبنا) وكشف عن أن الهيئة (نظرت خلال العشر سنوات الماضية في 11280 مظلمة، وقال أنها نظرت في العام الماضي والحالي 6212 تم الفصل في 212 وبقيت 47 عن العام الماضي) وقالت الصحيفة في ختام الخبر إن أحمد ابراهيم الطاهر وجه بتحويل اسم

الهيئة لديوان وفقاً للدستور! ولا تعليق لدي ولكن ربما لديك أنت يا قارئى الكريم شيئاً تلقم به القائل!
غير أنى لن أجد مسكاً أختم به أفضل من البدعة التى ذرّها (مولانا) عبد الباسط سبدرات وزير العدل لصحيفة الراية القطرية
(2009/11/9) على هامش أعمال المنتدى العالمى لمكافحة الفساد وحماية النزاهة المنعقد فى الدوحة، لم يكتف سيادته بتصغير
وتحقير وتقزيم نسبة الفساد التى قال عنها إنها لا تتعدى 1% من الناتج القومى، لكنه سرعان ما ألبسها لباساً شريعياً وقال (نحن فى
السودان نعول كثيراً على الوازع الدينى، وواضح أن الوازع الدينى حمى الكثيرين من الوقوع فى الفساد، وأشار إلى أنه يعد أكبر
وسيلة لمكافحة الفساد) وطبقاً لهذا لا تتعجب يا قارئى الكريم إن مررت على شارع النيل ورأيت لافتة مكتوب عليها (هيئة الوازع
الدينى لمكافحة الفساد) وطبقاً لذلك لا بد وأن يزول تساؤلك الأزلي القائل لماذا لم يحاكم أحد طيلة عشرين عاماً فى الدنيا، لأن
ذلك وفقاً لاجتهاد وزير العدل من شأن ملك مقتدر فى الآخرة !!

من هياً مناخ الفساد؟؟ (1-2)

صلاح سليمان

صحيفة الأيام

كثر الحديث فى الآونة الاخيرة عن الفساد واصبح مضغة فى افواه المتحدثين بالمجالس ورواد المنتديات ومادة دسمة للصحافة
لاسيما بعد تصدرنا لترتيب الدول الأكثر فساداً عربياً وجلوسنا على المعقد الثالث إفريقياً والخامس عالمياً حسب تقرير منظمة
الشفافية الدولية. لذلك كان لا بد لنا من التحري عن أنواعه المختلفة بادئين بتعريفه وتحليله حتى يتسنى لنا الوصول إلى أسبابه. إن
فعل الفساد يعنى لغوياً تحويل الشئ (الصالح) للاستعمال إلى شئ (تألف) أو (مضر) إما بفعل (فاعل) أو بمؤثر لا (إرادي) كالمناخ
والوقت. فمثلاً إذا فسد اللبن فإنه يصبح غير صالح للاستهلاك لأنه يؤذى متناوله مباشرة.
وتمتد آثاره الضارة إلى ساحات أوسع إذا استعمل كمادة (إضافية) فى تصنيع مشتقاته أو فى سلع أخرى. إن الفساد ذو خاصية
مطاطية لا يقتصر دوره على دائرة ضيقة محدودة بل يمتد أثره بصورة شاملة ليفسد كل من حوله وما بعده. لقد صار الفساد جزء
لا يتجزأ من ثقافتنا الحديثة بعد ان كان فى الماضى تصرفاً محدوداً لبعض ضعاف النفوس، تحمينا منه القيم الدينية والنشأة التربوية
والنظرة الاجتماعية والقصاص القضائى. وبالرغم من كل زخمه لم يحرك الأمر ساكناً فى السلطة التشريعية والتنفيذية للتحقيق فيه
ومن ثم محاربتة كمرض اجتماعى خطير يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وظلت الحكومة ترفض كل الاتهامات المثارة حوله
وتتهم فى المقابل ناقدتها بالقذف السياسى بغرض إضعافها وتقليل هيبتها وتشتت للتحقيق فيها ضرورة دعم الاتهامات بالادلة. إن
الفساد لا يمكن إلغاء وجوده كليةً .

فالفساد بأنواعه ومسمياته المختلفة موجود فى كل العالم وعلى مدى الأزمنة، لكن كل الدول تسعى لمحاربتة وحصره فى إطار
محدود لإدراكها التام لخطورته على مجتمعاتها وعلى تقدمها الاقتصادى ومستقبل أجيالها. لقد كانت لنا فى الماضى القريب وسائل
مراقبة عديدة وإجراءات احترازية تحول دون تحقيق الفاسدين لمآربهم الدنيئة. سنحاول بقدر المستطاع تسليط الضوء عليها وعلى
قدراتها فى تهيئة المناخ الصحى المعافى من جرثومة الفساد. فالوازع الدينى والتربية الأخلاقية والاحتراس الاجتماعى من السقوط فى
العيب والخوف من العقوبة القضائية كان يحول دون التفكير فى أى عمل ينافى تلك المثل. كان الحكم الرشيد ديدن الحكومة
والمعارضة تساهم فى تثبيته وتدعيم ركائزه وتراقب أى انحراف فى مساره والمصلحة العامة تعلو على المصلحة الشخصية .

كان البرلمان رقيباً على اداء الحكومة وسلامة تصرفاتها المالية والإدارية والسياسية ويسائلها فى حالة حدوث اي إهمال أو تقصير
فى أداء واجباتها، كانت النقابات المهنية المنتخبة ديمقراطياً تحمى حقوق أعضائها وتبذل الجهد فى سبيل تحسين شروط خدمتهم
وتأمين مستقبلهم. وتحافظ على أخلاقيات وشرف المهنة وكشف اي خلل وتنبه إلى الثغرات التى يتسرب منها الفاسدون. كانت حرية

الصحافة حقاً دستوريا مملوكاً لها ومعمولاً به ، والحصول على المعلومات حقاً متاحاً لها. وكانت تؤدي دورها كاملاً في نقدها البناء لمناشط العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكشفها لمواقع الخلل العام ومساهماتها بالرأى الآخر في حل المشاكل. كانت الشفافية مطلقة من قبل الاجهزة الحكومية في المشتريات والمبيعات تحت إشراف مصلحة المشتريات المركزية ورقابتها الفنية بطرحها للعطاءات في منافسة مفتوحة شريفة متاحة للجميع يتم بموجبها اختيار أحسن العروض وفقاً لمواصفات فنية دقيقة. كانت الخدمة المدنية مستقلة ومحايده تمتثل للقانون العام واللوائح الداخلية المنظمة وتقف سداً ضد أي ثغرة تخترق فصل السلطات وتحديد الاختصاصات ليتسرب منها الفساد الإداري.

كانت وزارة المالية والية على المال العام ومسؤولة عن انضباط الدولة في الصرف المالى وفقاً لأولويات بنود الميزانية العامة ولا تترك مجالاً لأي تجاوز مالى أو صرف دون تصديق منها وتؤمن على تحصيل كل الإيرادات إلى الخزينة العامة . كانت هناك وزارة الاشغال والمرافق العامة المنوط بهات بناء الطرق والجسور والمباني الحكومية وصيانتها ومراقبتها لمواد البناء المخزنة بمخازنها وضمان عدم التصرف فيها للأغراض الشخصية. كانت مصلحة النقل الميكانيكى المسؤولة عن مراقبة جميع العربات والآليات الخاصة بالدولة والتقييم الفنى والمالى لنوعية العربات المراد استيرادها للقطاعين العام والخاص والتأكد بعد تجربتها لفترة معينة من صلاحيتها للعمل فى طقس السودان وتحملها السير فى طرقه الوعرة خوفاً من تسرب عربات بمواصفات فنية معيبة تصبح عبئاً على موارد البلاد المالية باستهلاكها المتكاثر لقطع الغيار. كانت مصلحة المخازن والمهمات مقرأً ومستودعاً للمشتريات الحكومية تقوم بتغذية جميع المصالح الحكومية من أثاثات ومهمات بما فيها الكتاب المدرسي والأزياء الرسمية للقوات النظامية. لذلك كان ملحقاً بها ورش فنية للنجارين والترزية والحدادين .

كان البنك العقاري يقوم بتقييم كافة العقارات المراد رهنها للدولة والبنوك. كانت الرقابة المصرفية من قبل بنك السودان المركزي للجهاز المصرفي تقوم بمراقبة الأداء والتحوط لأي ثغرات تهدد كفاءته والثقة فى التعامل معه. كان يتم ملء أورنيك إقرارات الذمة المالية لشاغلي المناصب الدستورية والوظائف العليا القيادية والأجهزة الرقابية والعدلية وتكشف مراكزهم المالية وحالة أقاربهم من الدرجة الأولى ويملكون من ثروات عند تسلمهم لأعباء ووظائفهم الجديدة وتجديدها من وقت لآخر حسب مقتضيات الضرورة وتسليمها لإدارة مكافحة الثراء الحرام لتبرئة ذمهم المالية ومراجعة اي تطور فى ثرواتهم اثناء فترة ولايتهم وإخضاعها للتحقيق إذا تعاضمت بمبدأ من أين لك هذا؟ كانت المحاسبة القضائية وعقاب المدانين إقراراً للحق وإصلاحاً للمجتمع.

مما تقدم يتضح أنه كانت هناك مناعة مكتسبة ضد الفساد مكونة من الثقافة العامة والأجهزة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرقابية والسلطات التنفيذية والتشريعية والقانونية تمنع تفريخ بيئته وتراقبه وتحد من ظهوره وانتشاره. كان من السهولة بمكان اكتشافه وتعريته ومحاسبة المدانين. ولا شك أن هناك استحالة لحد ما فى الظروف الراهنة لاسترجاع حالة الماضي وتحقيق شروط الحكومة لسلبية الرقابة وعدم المحاسبة فى العهد الحالى مما أضعف أدلة الاتهام وهياً مناخاً خصباً للفساد. لذلك كان منطقياً أن يتكاثر الفساد فى وسط البيئة الجديدة ويصبح مؤسساً على قواعد صلبة (تحميه) ويصعب معها إدانته بالشكل القانونى المتعارف عليه بعد ان أنقطع الوازع الدينى عن الفاسدين رغم تمسكهم المظهري بالدين باعتبار ان غالبيتهم من الحركة الإسلامية حسب إفادة الشيخ (حسن الترابى) الزعيم الروحي للحركة الإسلامية. أصبح الفساد وسيلة لتحقيق الطموحات الشخصية والكسب غير المشروع. اختفى الحكم الراشد وتذيلنا مؤخرة الدول التى لا تنفذه فى العالم. تقدمت المصلحة الشخصية على

المصلحة العامة وسقطت القومية وحب الأوطان وحل محلها حب الذات. افتقدت المعارضة التنظيم والعمل الجماهيري وغلب على طابعها الانقسامات والخلافات وأصبحت غير مؤثرة ومقنعة لأتباعها مما جعل الحكومة لا تقيم لها وزناً ولا تضع لها أى اعتبار . أصبح المجلس الوطنى ديكوراً سياسياً مكملاً لأجهزة الحكم وفقد حاسته الرقابية بعد ان استغلت الحكومة أغليبتها الميكانيكية لتمرير قوانينها ومشاريعها وتأييد سياساتها دون نقاش وتبادل للآراء المختلفة. تحولت النقابة المهنية إلى أبواب مؤيدة للحكومة ان أخطأت أو اصابته بعد ان تم تسييس الخدمة المدنية وفقدت مهامها الرقابية فى المحافظة على أخلاقيات وشرف المهنة والدفاع

عن حقوق اعضائها. وبات جل اهتمام قادتها محصوراً في السعى لكسب ود الحكومة وتسيير المواكب المؤيدة لسياساتها والظفر بالمكتسبات الشخصية. اخترقت حرية الصحافة باستمرارية حاكمية قانون الصحافة والمطبوعات الحالي الذي يحد من حريتها رغم تعارضه مع الدستور الانتقالي كما نصت المادة (29) بالبند الثالث الملزم للدولة بكفالة حرية الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي. وضعت العراقيل أمام الصحافة بتطبيق مواد قانونية غير مؤاتمة نصاً وتفسيراً لطبيعة المهنة الصحفية كالمادة (130) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م، التي تستغل في مواجهة الصحف وتعكير صفوها واستقرارها بجر محرريها والمتعاونين معها للحراسات والمثول امام القضاء. وفي فترة سابقة اخضع النشر للرقابة القبلية وتم إلحاق رقباء أمنيين دائمين بمطابع الصحف ليتفحصوا موادها قبل إعطاء الضوء الاخضر لتوزيعها ليشطبوا ما لا يروق لهم من مواد حسب تقديرهم الشخصي دون مقاييس مرجعية مهنية أو قانونية متفق عليها. تعددت المؤسسات التي تتحكم في العمل الصحفي. وظلت مصادرة الصحف في آخر لحظة بعد إعدادها للتوزيع ومنعها من الإصدار حسب تقدير (الرقيب) لفترة زمنية محددة في بعض الأحيان ومجهولة في بعض الأحيان الأخرى سيقاً مسلطاً على رقابها وعبئاً مالياً مختلفاً بغير تعويض. ابتدع نظام حظر النشر في قضايا عامة دون مبررات مفهومة ومقبولة الشيء الذي أشاع جواً من السرية وعدم الشفافية وجعل المواطنين يجهلون بما يجري من أحداث عامة في بلادهم، يهمهم معرفة مصير مآلاتها.

اتبع نظام الشراء المباشر وتولت بعض المصالح الحكومية تنفيذ مناقضاتها دون رقابة بعد ان الغيت مصلحة المشتروات المركزية. إن نظام المناقصات الحالي لا يطرح للنشر في وسائل الاعلام المختلفة في وقت كاف ومعقول كما كان متبعاً سابقاً ليعلم كل الراغبين في دخول المنافسة شروط العطاء بحيث يكون لهم متسع من الوقت لإعداد أنفسهم وإنما يختصر الإعلان في زمن وجيز ضيق لايسمح للمتنافسين بتقديم طلباتهم في الفترة القانونية المحددة. وهذه الطريقة حصرت التنافس على الفئة المحظوظة من العالمين ببواطن الأمور لاحتكار الفوز بكل العطاءات الحكومية بالوسيلة التي تخدم مصالحهم الذاتية ومصالح مساعديهم لتحقيق غاياتهم دون مراعاة للتنافس العادل وصولاً لجودة الاختيار وانخفاض التكلفة المالية.

نحن نعلم جيداً سرية العقود التجارية الدولية ومدى أهمية حصر معلوماتها على الجهات المختصة والمؤسسات الرقابية. لذلك لانطالب بتعميمها بصورة تخل بانسيابها وتحقيق أهدافها ولكن ذلك أيضاً لايعني ان تكون تلك المعلومات غائبة وغير متوفرة لمراجعتها والتصديق عليها من قبل الكيانات التشريعية والأجهزة السياسية والفنية المختصة ، فهذا يترك مجالاً واسعاً للاتهامات في عدالة بنودها ويفتح باباً كبيراً للإشاعات في محتواها. ولناخذ مثلاً بقطاع البترول فإن عقود حقوق امتياز التنقيب عنه وطاقة إنتاج قوله وكمياته المصدرة وأسعاره وعائد مبيوعاته الحقيقي يبقى لغزاً حتى بالنسبة للسيدة وزيرة الدولة للطاقة والتعدين المنتمية للحركة الشعبية الشريك الأول في الحكم التي أفادت في تصريح صحفي بعدم علمها بما يجري في قطاع البترول بالرغم من انها تجلس على قمته السيادية.

نواصل،،،،،

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147506636&bk=1>

ان تسييس الخدمة المدنية وتحويلها لخدمة الحزب الحاكم ومنتسبيه بعد تنفيذ سياسة التمكين أدى إلى الاستعانة بعاملين مغتربين يحملون مؤهلات علمية عالية. وكفل لهم انتماؤهم السياسي العمل بموجب عقود خاصة بمرتبات ضخمة وامتيازات عديدة مما أوجد غبناً في نفوس بقية العاملين الحائزين على نفس المؤهلات بعدم المساواة في المرتبات والأجور الموحدة في الدولة وامتدت هذه الظاهرة السلبية فيما بعد لتصبح عرفاً سائداً شمل كل القياديين بالوظائف العليا من اصحاب الولاء السياسي .

فقدت الخدمة المدنية احترام الوظيفة والطاعة للتسلسل الهرمي للدرجات الوظيفية بعد ان فشل العاملون وطالبو الخدمات في التوصل لمعرفة الرئيس (الفعلى) للوحدة الحكومية إذ يصادف في بعض الأحيان علو مرتبة المرؤوس للرئيس في التنظيم السياسي الحاكم فتعم الفوضى الإدارية ويختلط الحابل بالنابل. وتبواً أعلى سقف الخدمة المدنية موظفون صغار في السن بدون خبرة بدؤوا حياتهم العملية من أعلى درجاتها متخطين سلم الترقى الذي يمنحهم الكفاءة والخبرة لتتجرد من حيادها وانضباطها الذي تميزت به في كل العهود السابقة، فأضحى الممنوع مسموحاً به بعد ان تداخلت الاختصاصات وتنوعت السلطات ووتفشى التستر على الاخطاء وغابت المحاسبة للمخطئين لخصوصية العلاقات السياسية بين أفرادها. كانت كل الإيرادات الحكومية تودع في حساب الحكومة بينك السودان المركزي عبر نظام حسابي دقيق ويتم تحصيلها من خلال الأورنيك المالى رقم (15) المتسلسل الأرقام المحفوظ كمستند مالى في مصلحة المخازن والمهمات سابقاً ويراجع إصداره وتوزيعه والتأكد من سلامة تحصيله وإيداعه في مصبه النهائى بواسطة المراجع العام. وكان لا يمكن - قانوناً - تحصيل اى إيرادات بدون.

لذلك كانت وزارة المالية هي المسؤولة عن جميع إيرادات الدولة والمتحكمة في الصرف الحكومى عبر تصديقاتها المالية وتغذيتها لحسابات الوحدات الحكومية وفقاً لألويات الصرف في الميزانية العامة وفي مقدمتها الفصل الثانى (المرتبات والأجور) وكان العجز في الميزانية إذا حصل يكون طفيفاً لولاية وزارة المالية على المال العام عبر رصدتها الإنشائى التقديري لموارد البلاد الواقعية. وفجأة وبدون مقدمات تنازلت وزارة المالية عن جزء كبير من واجباتها الأساسية بعد ان سمحت للوزارات والمؤسسات الحكومية بفتح حساباتها بالبنوك التجارية على خلاف المعمول به عرفاً بفتحها بينك السودان المركزي كإحدى وظائفه المنوطة بها وتحصيل إيراداتها عبر إيصالات مالية مستحدثة غير خاضعة للرقابة والمراجعة وجنبت الإيرادات وتحول جزء كبير منها إلى خارج إطار الميزانية أي بمعنى انه لا يورد في الخزينة العامة للدولة كما في حالة بعض الرسوم والجبايات والغرامات المالية والزكاة .

وكان ذلك سبباً طبيعياً من أسباب عجز الميزانية الذي قاد إلى التأخير المستمر في صرف المرتبات والأجور وعدم الوفاء بتسديد الألتزامات والحقوق المالية والسندات الحكومية عند تاريخ استحقاقها. سعت الوزارات والمؤسسات الحكومية لزيادة دخلها فتنوعت مصادر إيراداتها بشتى الطرق والوسائل وابتدعت رسوماً وجبايات غير مقررة ومجازة تشريعياً يصب بعضها في تمويل نشاط الحزب الحاكم. وضحى الصرف المالى بذخياً وفقاً لأهواء السلطة السياسية و(بارونات) الخدمة المدنية الجدد غير مقيدين أو ملتزمين بالميزانية العامة. فأنشئت المباني الحكومية (التفاحرية) الحديثة بديلاً للقائمة واستوردت الأثاثات (الملوكية) واستجلب الطعام (الفاخر) من الفنادق والمطاعم الراقية ليقدّم (مجاناً) (لراحة) العاملين. دخل نظام الحوافز المالية للذين ينجحون في تحقيق الربط المالى المقرر وزيادته فكانت مدخلاً لا ابتكار رسوم وجبايات جديدة وسبباً في تصاعد العقوبات المالية بعد ان خضعت نسبة منها لذات الغرض وازدادت تبعاً لذلك معاناة المواطنين.

الغيت وزارة الاشغال وصفت مصلحة النقل الميكانيكى وتبعثها المخازن والمهمات وبيع البنك العقارى تطبيقاً لسياسة الخصخصة. ومن خلال سياسة الأيلولة التي طبقت في (43) مؤسسة تحولت مهام الوزارات والمصالح الحكومية الملغية إلى قطاعات حكومية

أخرى غير مؤهلة للقيام بدورها الرقابي المنوط بها. وأنشئت وحدات حكومية لتقوم بمهام اقتطعت من وحدات أخرى متخصصة مثل وحدة إنشاء السدود التي هيكلت سياسياً ضمن مؤسسة الرئاسة ومنحت استقلالية شغفت لها في حق التصرف (الخاص) في كيفية قيام المشروع ومنحتها سلطات زائدة جعلتها (مملكة) متفردة لا يمكن مراجعة قراراتها واحكامها وتصحيح أخطائها وأوكلت لها مجموعة من المهام المتناقضة في اختصاصاتها مثل إنشاء خطوط الكهرباء وابراجها والجسور وتشيد الطرق والمطارات وتسكين الأهالي والمهجرين.

فصلت القوانين الوضعية لتلائم مخططات وسياسات الحكومة. كما أدى عدم تنفيذ الاحكام القضائية من قبل الحكومة إلى نقص قيم العدالة وإضعاف ثقة الناس في القضاء والاحتكام إليه لرد الحقوق المغتصبة والضائعة ومحاسبة الفاسدين الشيء الذي جعل الظلم والفساد يمرحان بلا رقيب ودون خوف من المحاسبة القانونية ليتخصب مناخها ويتطبع للعيش في الحياة العامة حراً طليقاً دون قيود تكبله وتمنع ممارسته فشهدنا ولأول مرة انهيار العمارات الحكومية. غمرت الأسواق والطرق العربات والآليات المستوردة بماركاتها المتنوعة من جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى الشراء المباشر من (الكريين) و(السماسة). تعددت وتنوعت مصاد المشتروات الحكومية بدون آلية تحاسبها. بات التقييم الفني للعقارات المراد رهنها مرتبطاً ب(رغبة) و(غرض) و(حاجة) الراهن الشخصية الشيء الذي أدى إلى تضخيم التقييم المالي مقارنة بسعر السوق السائد لينتج عن ذلك عجز مصطنع لقيمة الضمانات العقارية المرهونة للبنوك التجارية عند الحوجة لتسييلها. انخفضت نسبة الرقابة المصرفية على أغلبية البنوك بشكل ملحوظ بعد أن دانت السيطرة السياسية للحزب الحاكم على مواردها وإداراتها مما مكنتها من تسييرها وفقاً لأجندتها الشيء الذي تسبب في أزمة النظام المصرفي التي ظلت تراوح مكانها منذ امد بعيد وتمخضت عن (تصفية) مصرفين وإخضاع بعضها (لحراسة) البنك المركزي .

وتعرض البعض الآخر منها لإخفاقات مهنية تسبب جزءاً منها في أزمات مالية لها وشل النشاط الاقتصادي بصفة عامة. وفي تصرف غريب وبفتوى شرعية تناقض أخرى تبريرية لفقه الضرورة على النفس النوع من المعاملة المصرفية تم تجنب إيرادات مهنية (كالأرباح) على الودائع المصرفية الخارجية بمسمى طارد ومنفر (المال الخبيث) ليوضع تحت تصرف فردي غير خاضع لمراجعة أوجه صرفها يسمح له باستخدامها حسب إرادته فبات إحدى وسائل الاستقطاب السياسي. تم توطين الفساد في مؤسسات الخدمات الصحية بدلاً من توطين العلاج وأضحت بلادنا مستودعاً للمعدات الطبية المستعملة والأدوية عديمة الجدوى من الدرجات الوضيعة والمحاليل الطبية المثيرة للشكوك والسلع الفاسدة التي يقات منها شعبنا فزادته مرضاً على حالته التعيسة. وبدأت حرب السيطرة على قطاع الاتصالات واستجلبت الشركات العالمية أقوى أسلحتها للفوز بها وفي مقدمتها (العمولات) الدولية.

دخل ملف غسيل الأموال بلادنا واصبحنا مواجهين بتدفق أموال قدرة من خارج الحدود غيرت كثيراً من مفاهيمنا الاجتماعية السمحة فكرم الدجالون والمطلوبون للعدالة دولياً ومنحوا الأوسمة والألقاب واستقطبوا سياسياً واحتلوا المراكز المرموقة في دنيا السياسة والاقتصاد واصبحوا نجوموا في المجتمع الحضاري. سرت عدوى غسيل الأموال الخارجية إلى مجتمعنا واصبحنا نغسل أموالنا(المنهوبة) بأنفسنا فتناولت البنائات الشاهقة وهرب بعضها إلى الدول الصديقة وسجلت الشركات فيها ثم عادت بعض تلك الأموال إلى بلادنا تحت ستار الاستثمارات الأجنبية. تنقلت ملايين الدولارات النقدية من مطار الخرطوم إلى العواصم الأوربية بدون التحري مع مالكيها أو حاملها عن مصدرها والدوافع من تحويلها بهذه الطريقة المريبة وللأسف جاء الإبلاغ والتساؤل عنها من سلطات مطارات الوصول كحالة شاذة غير مألوفة في التعامل المالي.

حفلت تقارير المراجع العام السنوية بالاعتداءات والاختلاسات المالية المتكررة وظلت الأرقام المنهوبة تتصاعد سنوياً مما يدل على استمرارية النهج وعدم الخوف من المحاسبة واستبيح المال العام وبات التصرف فيه حقاً سياسياً وملكاً خاصاً لمن يديره بعد ان ضعفت نظم المراقبة وغابت المراجعة الداخلية.

هدفت الدولة من سياسة الخصخصة كما صرح بذلك السيد/ وزير المالية لجريدة الرأي العام في عددها 3475 الصادر من 14 مايو 2007م إلى خروج الدولة من النشاط التجاري واقتصار دورها على رسم السياسات ووضع الموجهات ومراقبة تنفيذ الأداء بهدف تحقيق التطور الاقتصادي والأهداف الموضوعية لزيادة الإنتاج وبناء اقتصاد كفاء معتمد على ذاته وتشجيع السوق الحر ومنع

الاحتكار الا ان المفارقة العجيبة أن تقوم الدولة من تلقاء نفسها بتفشييل سياساتها المعلنة وتفريغ أهدافها من محتواها بعد ان انشئت في مقابل مؤسسات القطاع العام التي تمت خصخصتها شركات حكومية لم يهتد بعد إلى حصر عددها وظلت أرقامها الفعلية لغزاً تتناوبه جهات عديدة لتقوم بتفويض نفس أغراض المؤسسات المبيعة بهدف أعمال خيرية لتكسب حسب هدفها امتياز الإعفاءات الجمركية وتحولت بعد ذلك لأغراض تجارية، فخرست الحكومة من هذا التغيير جزء كبيراً من إيراداتها وانتفت المنافسة الحرة وتربع الاحتكار التجاري على السوق كمؤشر على فساد التعامل التجاري في الأسواق. وفي سلوك غريب يدعو للاستفهام والتعجب بيعت بعض العقارات الحكومية التي كانت مقرأً للوحدات الحكومية العاملة للقطاع الخاص ثم عادت نفس هذه الوحدات الحكومية التي تخلصت من ممتلكاتها للاستئجار من (أفراد) آخرين بمبالغ خرافية فاتحين بذلك جبهة صرف جديدة ليس لها أي ضرورة واتهام بالفساد له ما يبرره.

إن التسلط والإرهاب السياسي والقبضة الأمنية الفولاذية واحتكار السلطة والثروة وفساد الحكم وسوء الحالة الاقتصادية وانعدام الخدمات الأساسية والحروب الأهلية والانفلاتات الأمنية وإفرازاتها وعدم احترام حقوق الإنسان أفقرت الشعب بنسبة 93% وجعلته ذليلاً مستكيناً محبطاً فاقداً للأمل في تحسين أحواله المعيشية وعبدت الطريق للفساد الاخلاقي ليزحف إلى مجتمعنا ودخلت الرشوة المالية في قاموسنا السياسي لتغيير الفكر والرأى.

ارتبط الفساد بشخصيات نافذة هيأت له مراكز قوة تحميه تستخدم القانون بما كفله من حقوق في التستر عليه وسهلت له الدخول في تسويات لتجاوز الأخطاء والانحرافات المالية استفاد منها المنتفعون. وغدت ملاذاً للخروج بأقل الخسائر ووسيلة للإفلات في دائرة المساءلة والمحاسبة على الرغم من انها تسترد بعض الأموال المنهوبة ولكنها في المقابل تساهم في تفشي الفساد بشكل نسبي. تعطل نشاط إدارة مكافحة الثراء الحرام واصبح وجودها لا يتعدى لافتتها المنحوتة في مبنى لا يزوره الا العاملون به وانقطعت أرانيك إقرارات الذمة المالية من مكاتبها التي تعد أحد أهم المقاييس العدلية التي تراقب بها ذمم المسؤولين وولاة الأمور اثناء فترة تكليفهم حيث لم يتم بذلك أحد من المفروض عليهم قانوناً ملؤها وتسليمها لإدارة مكافحة الثراء الحرام منذ قيام ثورة الانتقاذ حسب التصريح الصحفي الذي ادلى به أحد المسؤولين بالإدارة المذكورة، وفي المقابل لم يراجعهم أو يلاحقهم أحد لحثهم على تقديم المطلوب بعد أن سقطت دوافعه.

إن العالم لا يساعد الدول التي لا تطبق الديمقراطية كمنهج للحكم الراشد ولا تحترم حقوق الانسان وينخر الفساد في عظامها خوفاً من تسرب قروضه ومنحه لغير الأغراض التي منحت من اجلها وكان ذلك سبباً مباشراً في تجميد القروض والهبات التي تعهدت الدول الصديقة بتقديمها للسودان للتعيمير وإيواء النازحين وعودة اللاجئين وإنشاء البنيات التحتية للاقتصاد السوداني.

مما تقدم ذكره من تحليل واستنتاج يتضح لنا جلياً ان الفساد أصبح ظلاً يلازمنا في جميع مناحي حياتنا العامة ويتبعنا في تلمسنا للعدالة ونتبينه في مآكلنا وملبسنا وتعليمنا وصحتنا وزرعنا وضرعنا ومعاملاتنا التجارية والخدمية ونشاطنا السياسي ومثلنا وقيمنا الأخلاقية لا يمكن تخطي أخطبوطه الذي يتحكم فينا ويحكمنا. وللأسف الشديد تحولت صفاته القبيحة والرذيلة عند من يماسونه في مجتمعنا إلى مدعاة للفخر والتكريم المبجل وعنواناً للكاء وقدوة للمتطلعين من الشباب بدلاً من ان يكون عاراً وذلاً وانكساراً عليهم. فهل تستيقظ ضمائرنا ونصحو من غفلتنا وتندارك أمرنا ونثوب إلى رشدنا ونثوب إلى ربنا وتذكر ولو لحين إننا محكومون باسم الدين الذي ينهانا عن الفحشاء والمنكر.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147506666&bk=1>

تاج السر عثمان

الحوار المتمدن، 28 يناير 2010

قال المسيح عليه السلام يوما لانصاره :

(احذروا الأنبياء الكذبة !!) قالوا : (كيف نعرفهم ؟؟) قال : (بشارهم تعرفونهم) . بعد عشرين عاما عرف الشعب السوداني ثمار سياسات الرأسمالية الطفيلية الإسلامية التي جردته من مكتسباته التاريخية في مجانية التعليم والخدمات الصحية وافقرته حتى اصبح حوالي 94 % من سكان السودان فقراء (التقرير الإستراتيجي 1997 م .)

نتابع في هذا الدراسة المتغيرات في خريطة الرأسمالية السودانية الرأسمالية الطفيلية الإسلامية التي مكن لها انقلاب الجبهة الإسلامية في 30 يونيو 1989 م في الأرض ، في هذه الخريطة وسماتها وخصائصها ، وكيف استغلت الشعارات الإسلامية كغطاء أيديولوجي وجواز مرور للدخول في نادي الرأسمالية السودانية .

من أين أتى هؤلاء ؟

تساءل المرحوم الروائي السوداني الطيب صالح بعد الحصاد المر لسياسات الجبهة الإسلامية: من أين أتى هؤلاء ؟ ونحاول الإجابة على هذا السؤال في البحث عن البنية الاقتصادية _ الاجتماعية التي أفرزت هذا التنظيم .

معروف انه عندما استقل السودان في أول يناير 1956 م ورث بنية اقتصادية _ اجتماعية كانت تحمل كل مؤشرات التخلف مثل : اقتصاد متوجه خارجيا ، بمعنى أنه كان يلبي حاجات بريطانيا من سلعة القطن الذي كان يشكل 60 % من عائد الصادر ، وسيطرة بريطانيا على التجارة الخارجية للسودان ، هذا إضافة لتصدير الفائض الاقتصادي اللازم لتنمية البلاد للخارج ، وكانت الصناعة تشكل 9 % من إجمالي الناتج القومي ، كما أجهض المستعمر أي محاولة من جانب الرأسمالية السودانية الناشئة لاقامة صناعة وطنية وذلك لان المستعمر كان يريد السودان سوقا لتصريف منتجاته الصناعية ، وكانت الصناعة تستوعب 3 % من القوى العاملة في البلاد .

كان القطاع التقليدي يساهم ب 56.4 % من إجمالي الناتج القومي ، كما كان حوالي 90 % من سكان السودان مرتبطين بالقطاع التقليدي (رعاة ، مزارعين ، ..) وكانت نسبة الأمية 86.5 % ، كما كان هدف التعليم هو تلبية احتياجات المستعمر لتحريك دولاب الدولة من موظفين وفنيين وعمال . هذا إضافة لنمط التنمية الاستعماري غير المتوازن بين أقاليم السودان المختلفة . هذا إضافة إلى أن ظروف القمع التي كانت تعيشها الحركة الوطنية لم تساعد في بناء حياة حزبية ديمقراطية معافاة ، وحركة ثقافية تقجر مكنون الموروث المحلي وتتفاعل أخذا وعطاء مع الثقافة العالمية .

وعندما نشأ تنظيم الأخوان المسلمين في السودان كان متأثرا بهذا الواقع والذي كانت الحركة الوطنية بتياراتها المختلفة تقاومه . يقول د . التراي عن عهد التكوين (1949 _ 1955 م) : (وفي ثنايا هذه الظروف وفي وسط الطلاب نشأت الحركة من عناصر تائبة إلى الدين من بعد ما غشت بعضهم غاشية الشيوعية ، واستفزت بعضهم أطروحتها السافرة في تحدى الدين عقيدة وخلقاً ، واثارت آخرين غلبة التصورات والأنماط الحياتية التي فرضها التعليم النظامي الذي كان يسوسه الإنجليز ، فنبتت النواة الأولى في صميم البنية الطلابية بجامعة الخرطوم وفروعها في المدارس الثانوية ، ولم تتخرج تلك الثلثة المسلمة من الطلاب إلا نحو 1955 م) (د . حسن التراي : الحركة الإسلامية في السودان ، ص 26)

واضح من أعلاه طفيلية النشأة ، ورد الفعل على الشيوعية ، هذا فضلا عن انه عندما نشأت (الحركة السودانية للتححر الوطني) في أغسطس 1946 م (الحزب الشيوعي فيما بعد) لم تكن تحديا للدين عقيدة وخلقاً ، ولكنها طرحت شعارات الجلاء وحق تقرير

المصير للشعب السوداني ، واسهمت في إدخال الوعي ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، في بناء الحركة النقابية واتحادات الشباب والنساء وحركة المزارعين واتحادات الطلاب ، كما طرحت ضرورة تجديد البلاد بإنجاز النهضة الوطنية الديمقراطية بإنجاز الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي .

على أن البنية الاقتصادية _ الاجتماعية التي كان القطاع التقليدي يساهم فيها بنسبة 56.4 % ، وحوالي 90 % من سكان البلاد مرتبطين بالقطاع التقليدي ، وكل ما يعنى ذلك من تفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي بين أقاليم السودان المختلفة ، هي التي شكلت التربة الخصبة ولازالت لتوالد وتكاثر تنظيمات التطرف الديني .

العوامل المساعدة في التوالد والنمو :

كانت ديكتاتورية الفريق عبود (1958 _ 1964 م) من العوامل المساعدة في نمو وانتشار حركة الإخوان المسلمين ، وقد استفادت الحركة إلى أقصى حد من القمع الذي وجهته الديكتاتورية للقوى الشيوعية والديمقراطية والمستنيرة ، وظلت حركة الإخوان المسلمين تعمل تحت اسم الواجهات الدينية ، إضافة للواجهات الثقافية في الأندية ، هذا إضافة لظروف الديكتاتورية وما يصاحبها من جذب في الفكر والثقافة من جراء مصادرة حق التعبير والنشر . وقد وصف د . الترابي هذه الفترة بأنها (مرحلة بركة ونمو للحركة الطلابية حتى أصبحت من كبريات الاتجاهات الطلابية) (د . الترابي : المرجع السابق ص 30) فالإخوان كما أشار د . الترابي كانوا في حالة كمون في فترة ديكتاتورية عبود ، بل انهم أيدوا انقلاب 17 نوفمبر 1958 م ووصفوه بثورة الجيش كما جاء في كلمة صحيفة (الإخوان المسلمين) الصادرة بتاريخ أول ديسمبر 1958 م .

وبعد ثورة أكتوبر 1964 م تحالف الإخوان المسلمون مع حزبي الأمة والوطني الاتحادي ونفذوا مؤامرة حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان ، وبذلك تم تقويض الدستور والنظام الديمقراطي واستقلال القضاء ، كما كانوا وراء محكمة الردة للأستاذ محمود محمد طه ، ووراء الدستور الإسلامي الرئاسي الذي كان الهدف من ورائه إقامة ديكتاتورية مدنية باسم الإسلام مما يؤدي إلى تقويض الديمقراطية وينسف وحدة البلاد . وكان ذلك هو المناخ الذي كان سائدا والذي أدى لانقلاب 25 مايو 1969 م .

وبعد انقلاب 25 مايو ، استفاد الإخوان المسلمون من تلك الفترة ولاسيما بعد ضرب وقمع الشيوعيين في يوليو 1971 م حيث سيطروا على اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعد إلغاء دستور التمثيل النسبي وإدخال دستور الحر المباشر .

كما استفاد الإخوان المسلمون من المصالحة الوطنية مع نظام نميري في عام 1977 م وقامت منظمات مثل : منظمة الدعوة الإسلامية ، الوكالة الإسلامية للإغاثة ، جمعية رائدات النهضة ، جمعية شباب البناء ، جمعية الإصلاح والمواساة ، مؤسسة دان فوديو الخيرية ... الخ . كما أقاموا مؤسسات تعليمية مثل : إنشاء المركز الإسلامي الأفريقي ، وكلية القرآن الكريم ، وعدد من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال التابعة لمنظمة الدعوة الإسلامية (لمواجهة التعليم الكنسي والتجاري) . ثم بعد ذلك اقتحموا السوق والتجارة ، وهاجر بعضهم لبلاد الخليج بعد انقلاب مايو 1969 م حتى توسعوا في العمل التجاري ، كما أنشأوا المصارف الإسلامية (بنك فيصل الإسلامي ، التضامن الإسلامي) ، كما أنشأوا عددا من شركات التأمين والمؤسسات التجارية والعقارية مما خلق بديلا للمصارف الربوية حسب ما كانوا يزعمون . (انظر : الأمين محمد احمد : الحركة الإسلامية في السودان : السلبات والإيجابيات) .

ومعلوم أن النشاط الطفيلي أصبح هو الغالب في فترة مايو وتراجعت الرأسمالية الوطنية التي كانت تعمل في ميداني الإنتاج الصناعي والزراعي نتيجة لارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج ، وأزمة الوقود والطاقة وانخفاض قيمة الجنية السوداني الخ . وبالتالي سيطر النشاط الطفيلي على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهرت فئات السماسرة التي تعيش على العمولات ، ووكلاء البنوك الأجنبية والشركات الأجنبية وروؤس الأموال البترولية وشركات النهب والفساد مثل شركة تزايد التي تحالفت مع مجموعة القصر (نميري ، بهاء الدين الخ)

وفي هذه البحيرة الراكدة ، وفي أحضان الرأسمالية الطفيلية المايوية ، نمت وتطورت الرأسمالية الطفيلية الإسلامية ، وكان التقدير أن للإخوان المسلمين حوالي 500 شركة من كبيرة وصغيرة في عام 1980 م ، وتصل حجم روؤس أموالهم لأكثر من 500 مليون

دولار متداولة من بين هذه الشركات في الداخل. (عصام الدين مرغني : الجيش السوداني والسياسة ، القاهرة 2002 م ، ص 225)

الرأسمالية الطفيلية الإسلامية :

بعد انقلاب 30 يونيو 1989 م سيطرت الجبهة الإسلامية على الحكم ، وفي هذه الفترة هيمنت الفئات الغنية من عناصر الجبهة الإسلامية على مفاتيح الاقتصاد الوطني عن طريق البنوك الإسلامية وشركات التأمين والاستثمار الإسلامية وشركات الصادر والوارد والتوزيع والشركات المساهمة الكثيرة ، والمنظمات التي تلتحف ثوب الأعمال الخيرية مثل الشهيد ، السلام والتنمية ، .. الخ وتجمعت لدى هذه الفئات ثروات ضخمة ، ومن المهم ونحن نحلل هذه الفئة أن نتناولها في تطورها التاريخي والتي أصبحت أحد روافد الرأسمالية السودانية التي تطورت خلال سنوات نميري وترجع أصول اغلب قادتها أو أصحاب الثروات منها إلى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والذين أسسوا تنظيم الإخوان المسلمين في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وبقية المعاهد التعليمية .

وبعد التخرج عملوا في جهاز الدولة والخدمة المدنية والجيش ، وتم تشريد بعض أفرادها بعد انقلاب 25 مايو 1969 م ، وهاجر بعضهم إلى دول الخليج وولجوا ميدان العمل الاستثماري في التجارة وتجارة العملات ، كما كدسوا الأموال التي كانت تصلهم وهم في المعارضة ، كما اشتركوا في أحداث الجزيرة أبا في مارس 1970 م ، وأحداث 2 يوليو 1976 م . كما هاجر بعضهم إلى أمريكا وبعض الدول الرأسمالية الغربية وتأهل بعضهم علميا في تلك البلدان (ماجستير ، دكتوراه ، ...) ، وعمل بعضهم في النشاط التجاري في يوغندا ، وبعض بلدان شرق إفريقيا واكتسبوا خبرات وتجارب في المهجر والعمل المعارض في الخارج .

وبعد المصالحة الوطنية 1977 م عادوا إلى السودان وشاركوا في مؤسسات وحكومات نظام نميري (مجلس الوزراء ، الاتحاد الاشتراكي ، مجلس الشعب ، ... الخ) . كما توسعوا في ميدان العمل التجاري والاستثماري وأسهموا في إدارة البنوك الإسلامية ومؤسسات الاستثمار الإسلامية . وتطوروا بعد ذلك في أحضان الرأسمالية الطفيلية المايوية التي قامت على نهب القطاع العام والتسيب بحكم الفرد الذي صادر الحريات والديمقراطية .

كما تغيرت أسماء تنظيم الجبهة الإسلامية تبعا لتطور الحياة السياسية ، واتخذ اسم الإخوان المسلمين في الخمسينيات من القرن الماضي ، وجبهة الميثاق الإسلامي بعد ثورة أكتوبر 1964 م ، الجبهة القومية الإسلامية منذ أواخر النظام المايوي وبعد انتفاضة مارس _ أبريل 1985 م ، المؤتمر الوطني بعد انقلاب 30 يونيو 1989 م والذي انقسم بعد الصراع الى شعبي ووطني ، بعد المفصلة عام 1999 م .

وتطور تنظيم الجبهة الإسلامية من تنظيم رومانسي سلفي الى تنظيم واقعي ، واصبح يضم النساء والجنوبيين ويسعى الى استيعاب كل المجتمع في داخله ! (د . الترابي : الحركة الإسلامية في السودان ، المرجع السابق) كما تحول في شعاراته طبقا لظروف كل مرحلة ويهدف التأقلم السياسي (فقه الضرورة) ، واصبح للتنظيم مصالح رأسمالية وتجارية وطبقية ومؤسسات وبنوك وشركات وعقارات تشكل قاعدته الضخمة والتي مولت كل نشاطات التنظيم وصرفه الكبير خلال فترة الديمقراطية الثالثة (الانتخابات ، شراء الأصوات ، الإرهاب ، الابتزاز ، صحافة الإثارة ، الخ) .

وكانت تلك المؤسسات هي وراء تزوير الانتخابات في عام 1986 م عن طريق الفساد والرشوة ، وخلق الأزمات الاقتصادية والأزمات في المواد التموينية من اجل نسف استقرار النظام الديمقراطي ، وكانت وراء تخزين قوت الناس في مجاعة 83 / 1984 م وكانت وراء حملات ومواكب أمان السودان ، حتى تغلغلوا وسط الجيش باسم الإسلام ودعم القوات المسلحة خلال فترة الديمقراطية الثالثة ونفذوا انقلاب 30 يونيو 1989 م بواسطة تنظيمهم العسكري داخل الجيش وبالتنسيق مع مليشيات الجبهة القومية الإسلامية ، بعد تكوين الحكومة الموسعة والاقتراب من الحل السلمي لمشكلة الجنوب دفاعا عن مصالحهم الطبقية والاقتصادية الأنانية الضيقة ومؤسساتهم المالية ، وهذه المصالح هي التي حركت هذا التنظيم لتقويض الديمقراطية ، وفرض نظام شمولي فاشي ظلامي دفاعا عن تلك المصالح ولتنمية وتراكم ثرواتها على حساب الشرائح الرأسمالية الأخرى .

مصادر تراكم الرأسمالية الطفيلية الإسلامية :

- يمكن تحديد بعض مصادر تراكم الرأسمالية الطفيلية الاسلامية في الآتي :
- نهب أصول القطاع العام عن طريق البيع أو الإيجار أو المنح بأسعار بخسة لأغنياء الجبهة الإسلامية أو لمنظماتها .
 - التسهيلات والرخص التجارية من وزارة التجارة والبنوك التجارية والإعفاء من الضرائب.
 - الاعتداء على المال العام ، على سبيل المثال جاء في تقرير المراجع العام أن جملة حالات الاعتداء على المال العام في الأجهزة الاتحادية في الفترة من أول سبتمبر 2000 م الى نهاية أغسطس 2001 م ، بلغت 440 مليون دينار (صحيفة الأيام 21 / 11 / 2001 م).
 - المرتبات العالية لكادر الجبهة الإسلامية العسكري والمدني والذي كان يشغل وظائف قيادية في جهاز الدولة بعد اصبحت التنظيم والدولة وجهين لعملة واحدة ، ذلك الكادر الذي يدير مصالح مؤسسات وشركات الجبهة الإسلامية ويوظف كل إمكانيات وقدرات الشعب السوداني وامواله لخدمة تلك المصالح ، والصرف المفتوح تحت البنود لهذا الكادر والإعفاء من الجمارك والصرف البذخي على مكاتب هذا الكادر .
 - تكثيف جباية الضرائب والفساد ونهب موارد الدولة المالية والعائد من الضرائب والزكاة حتى اصبحت ذلك حديث الناس .
 - الأرباح الهائلة التي يحصل عليها تجار الجبهة الإسلامية من حرب الجنوب (تجار الحرب) : عطاءات ، أسلحة ، ملابس ، مواد تموينية ، الخ .
 - بعد استخراج الذهب والبترو ، اصبحت ذلك من أهم مصادر تراكم الرأسمالية الطفيلية الإسلامية .
 - تجارة العملة والسوق الأسود واحتكار قوت الناس والسلع الاستراتيجية .
 - الاستيلاء على شركات التوزيع الأساسية وتمليتها لتجار وشركات الجبهة الإسلامية .
 - الاستثمار في العقارات والمضاربة على الأراضي ، ومشاريع الزراعة الآلية والثروة الحيوانية والتوسع في تصدير الثروة الحيوانية واستيلاء مؤسسات الجبهة الإسلامية على مؤسسات تسويق الماشية .
 - نهب أموال وعقارات المعارضين السياسيين (الغنائم)
 - سمات وخصائص الرأسمالية الطفيلية الإسلامية :
 - يمكن تحديد ابرز السمات والخصائص في الآتي:
 - إنها فئة رأسمالية طفيلية ليس لها جذور عميقة في التربة السودانية .
 - لم تسهم في تطوير الاقتصاد السوداني وبرزت في فترة مايو وفي أحضان النظام الديكتاتوري الشمولي وتوسعت في ظل نظام الإنقاذ . وهذا يفسر لنا ضيق الرأسمالية الطفيلية الإسلامية بالديمقراطية وعدم ثققتها بنفسها وتكوين مؤسسات نيابية وتقابلية بالتعيين والتزوير وقمع وتعذيب المعارضين السياسيين والتشريد للصالح العام ، وتأجيج نيران حرب الجنوب ، وخرق العهود والمواثيق ، والتفريط في سيادة البلاد .
 - إنها فئة راكمت ثروتها بالنهب اقتصاديا والقمع سياسيا وتكثيف جباية الضرائب حتى فاقوا حكام العهد التركي في ذلك . ويتحدث الناس في مجالسهم عن فساد هذه الفئة ، وحياة الترف والبذخ التي تعيش فيها ، بينما تعيش الأغلبية العظمى من الشعب السوداني تحت حزام الفقر ، كما يتحدثون عن الصرف البذخي في السكن والأثاث المستوردة وفي الأفراح والاتراح .
 - ومن الجانب الآخر تدهورت أوضاع الفئات الشعبية نتيجة للفقر والبؤس ، وانتشرت الدعارة والرشوة والفساد ، وغير ذلك من آثار وسياسات سلطة الرأسمالية الطفيلية الاسلامية

محاكمة الموظفين الصغار وغياب الرؤوس الكبيرة

مرة أخرى يثير تقرير الشفافية الجدل في العواصم كلها غنيها وفقيرها، ويصنف الانظمة والدول بين فاسد ونظيف واقل فسادا، الشيء الذي يطرح تساؤلات عديدة حول التقرير وآلياته وما اذا كان مستندا الى مجمل التعاطي الاقتصادي للدولة بفروعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ ام على حجم الاختلاسات في الجهاز الحكومي؟ ام ماذا؟

تقرير منظمة الشفافية قال إن المركز الاول لاكثر الدول نزاهة تقاسمته دول آيسلندا ونيوزيلندا وفنلندا، بينما احتلت دول الدنمارك وسنغافورة والسويد وسويسرا المراتب من 4 إلى 7 في صدارة الدول النزيهة، اما قائمة الدول الاكثر فسادا فقد تصدرتها هاييتي وتقاسمت دول العراق وغينيا وميانمار المركز قبل الاخير، وجاء السودان في المركز الثالث للدول الاكثر فسادا برفقة تشاد والكونغو وبنغلاديش. اما على صعيد الدول العربية فقد تصدر العراق القائمة وجاء السودان في المرتبة قبل الاخيرة، فيما تصدرت دولة الامارات القائمة النزيهة، تلتها قطر ثم البحرين وعمان التي احتلت المركز الرابع في صدارة الدول العربية النزيهة .

ديفيد نوسبوم المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية تراقب الفساد وتتخذ من برلين مقر لها، وتشارك في اعمالها حوالي «163» دولة وتصدر تقريرها استنادا الى مستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة، وقال المدير التنفيذي للمنظمة حول تقرير مؤشر مفاهيم الفساد للعام 2006م «تقريرنا فضح بوضوح العلاقة الوثيقة بين الفساد والفقر، حيث جلست مجموعة مقدره من الدول الفقيرة في قاع الترتيب». و اضاف «الدول العربية لم تشهد تحسنا باستثناء ثلاث دول شهدت تحسنا في مكافحة الفساد هي لبنان الذي تقدم من المركز «83» الى «63» في القائمة، مع الاشارة الى ان البيانات التي جمعت كانت قبل الحرب الاخيرة على لبنان» وتابع «الجزائر تقدمت من المركز «97» الى الترتيب «84» اما ليبيا فقد تقدمت من المركز «117» عالميا الى «105». وجاءت اشارة التقرير حيال الاردن محبطة، اذ قالت ان مستوى الفساد هناك مرتفع، وهي ملاحظات مهمة بالنظر الى ان الأردن سيستضيف مؤتمر معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نهاية العام الحالي»

يلزم ان اشير هنا الى اننى اتصلت باكثر من «10» من رجالات وخبراء الاقتصاد بالبلاد من بينهم وزير المالية السابق عبد الوهاب عثمان والاساذ الجامعى د. جلال سيد أحمد، ووجدت أجابة واحدة (عفوا لم نطلع على التقرير).

عموما حسب التقرير فالمنظمة اعتمدت على الاختلاسات في تقدير حجم الفساد في الجهاز الحكومي وبعض ممارسات واعتداءات السياسيين، وهي مؤشرات من شأنها ان تجعلنا في مؤخرة القائمة، واما منا جميعا التقرير الاخير للمراجع العام الاخير الذي اكد فيه ان حجم الاعتداء على المال العام باستثناء قطاع المصارف وصل الى «542,5» مليون دينار، بينها مبالغ بالعملة الاجنبية بزيادة «146,5» مقارنة بالمبلغ المدون كاعتداء على المال العام في التقرير السابق وهو «396» مليون دينار. و اضاف «تحليل اجمالى المبلغ يقول ان الاعتداء في نطاق المؤسسات والشركات والهيئات القومية بلغ «354,2» مليون دينار بنسبة «65%» من اجمالى المبلغ المعتدى عليه»، وتابع «الاعتداء بالاجهزة الاتحادية بلغ «63,5» مليون دينار بنسبة «12%» من اجمالى المبلغ المعتدى عليه، فيما وصلت اعتداءات الاجهزة الاتحادية بالولايات الى «124,8» مليون دينار» بنسبة «23%» من جملة المبالغ المعتدى عليها. ووضح ان خيانة الامانة وصلت الى «84%» من المبالغ المعتدى عليها «455» مليون دينار، وسجل التبيد «10%»، والتزوير «4%»، اما الصرف دون وجه حق فقد سجل «1,8%» فيما سجل النهب «0,2»

هذه الملاحظات وغيرها من المفترض ان تتحول الى بلاغات تصل نيابة المال العام وربما نيابات الثراء غير المشروع وامن الدولة، ولان النيابة المعنية بالامر في الاساس هي نيابة المال، فقد اتصلت بمولانا فاطمة وكيل النيابة التي اكدت لي ان الاجابة على

التساؤلات حول البلاغات تحتاج لموافقة وزارة العدل ، ووعدتني بالرد على التساؤلات حول البلاغات والى اين وصلت الآن . لكن الامر تعذر لان الرد على هاتقها لم يكن متاحا ليومين اثنين .

هناك قضايا ظهرت خلال الفترة الماضية وفصلت المحاكم فيها لصالح الحق العام ، مثل قضية سرقة واتلاف معدات خط الكهرباء الواصل من الخرطوم الى عطبرة ، ونال المتهمون فيها حكما بالاعدام ، بعد ان طالب ممثل الادعاء المستشار ياسر احمد محمد وكيل نيابة امن الدولة باعدام المتهمين . وأصدرت محكمة المال العام بالخرطوم برئاسة القاضى عمر أمين أحمد أمس حكماً بالسجن لمدة عامين والغرامة نصف مليون جنيه على متحصل فى هيئة مياه ولاية الخرطوم اختلس «6» ملايين جنيهه هى قيمة رسوم توصيل خدمات مياه لـ «31» أسرة فى محلية امبدة ، جمعها منهم دون ايصالات مالية ، والزمت المحكمة المتهم برد المبلغ الذى اختلسه .

ونلاحظ فى معظم القضايا التى تذهب الى المحاكم ان المتهمين هم من الموظفين الصغار ، مثل الأمثلة التى سبق ان سمعتها من فاطمة برهان الدين الوكيل الاعلى لنيابة المال العام التى قالت «معظم الجرائم من المتحصلين فى مجالات كالمياه والنفايات مثلا»

واضافت «فى كثير من الاحيان تجد متحصلا يحمل اورنيك «15» ويتسلم الرسوم من المواطنين فى الاحياء بعد الساعة الخامسة مساءً ، و احيانا فى ايام الجمعة والعطلات الرسمية» . وتابعت «هذه اخطاء واضحة .. كيف يحمل هذا الموظف دفتر اورنيك «15» الى منزله والنظام يقول بوضوح انه يجب ان يعيد الاموال الى الخزانة العامة يوما بيوم ، وقبل الساعة الثانية عشرة صباحا؟» .. المذنب اما من هؤلاء او من اشخاص خارج الدائرة الحكومية ، ولا أثر فى قضايا الفساد للرؤوس الكبيرة ، ما يعنى انها غائبة عن ساحات المحاكم وعن تقارير منظمة الشفافية .

تقرير الشفافية الدولية ، السودان فى المرتبة الرابعة قبل الاخيرة

قطر الاولى عربيا ولبنان الـ 130 عالميا " فى أحدث تقرير عن الشفافية
الراية القطرية ، 2009/11/18

كشف تقرير العام 2009 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فى 17 نوفمبر الجارى أن الدول التى دمرتها الحروب هي الدول الأكثر معاناة من نقص الشفافية ، ومن بينها الصومال والعراق وأفغانستان ، فى حين احتلت نيوزيلندا المرتبة الاولى على لائحة البلدان الأكثر شفافية .

وأظهر التقرير أن الدول التى دمرتها الحروب والصراعات هي الدول التى تعاني من نقص فى الشفافية وتفتشى الفساد ، وقد حلت الصومال فى المرتبة الاخيرة(الدولة رقم 180) على قائمة الدول الأكثر شفافية وكان مجموع نقاطها 1.1 على عشرة ، فى حين حققت أفغانستان مجموع نقاط بلغ 1.3 وجاءت فى المرتبة ما قبل الاخيرة بعد ميانمار 1.4 نقاط ، السودان تعادل مع العراق 5.1 نقاط العراق والسودان فى الرقم المشترك 176 من 180 دولة ، وهما معاً فى المرتبة الرابعة قبل الأخيرة .

واحتلت نيوزيلندا المرتبة الاولى فى الترتيب العام الذى ضم 180 دولة حول العالم ، وجمعت 9.4 نقاط ، وتلتها الدانمارك مع 9.3 نقاط ، وسنغفورا والسويد فى المرتبة الثالثة مع 9.2 نقاط ، واحتلت سويسرا المرتبة الخامسة مع 9 نقاط .

بقلم : اللجنة الاقتصادية
صحيفة الميدان

77% من الميزانية السنوية للأجهزة الأمنية.
سوء إدارة الأموال العامة وصرفها خارج الميزانية.
تفكيك القطاع العام لصالح الرأسمالية الطفيلية.
الاعتداء الأكبر على أموال المجتمع في البنوك يزيد عن 30 مليار جنيه.
عدم تضمين مبلغ 26.9 مليار دينار إلى حساب القروض المسحوبة لوحدة تنفيذ السدود.

على الرغم من إدعاءات الطهر والأمانة... والقوي الأمين.. هي لله لا للسلطة ولا للجاه.. والشعارات الأخرى فممارسات الإنقاذ تجيء عكس ذلك تماماً.. فانتهك المصلحة العامة أصبح ديدنهم فإفساد أضحى الآلية الأكثر استخداماً لمراكمة الأموال والثروات واكتناز الذهب وبناء العمارات الشاهقة وامتلاك السيارات الفاخرة، استيراد واستهلاك السلع الاستفزازية إلى حد السفه.. في الوقت الذي يبرز أكثر من 90% من الشعب السوداني تحت خط الفقر ويحرم 50% من أطفال السودان في سن التعليم من الالتحاق بالمدرسة ويموت الأطفال والأمهات بسبب ضعف الخدمات الطبية وسؤها بسبب ضعف التمويل الذي تقدمه حكومة الإنقاذ للصحة والتعليم في الوقت الذي تنفق ما يزيد عن 77% من موارد ميزانيتها على الأجهزة الأمنية.. ودون وجل يعلنها مرشح الحزب الحاكم لرئاسة الجمهورية بإكتفاء السودان ذاتياً من السلاح وهو البعيد جداً عن الاكتفاء ذاتياً من الغذاء حيث تخيم المجاعة على أجزاء واسعة من البلاد.

السودان في طليعة الدول الفاسدة :

تنوعت وتعددت أشكال الفساد في عهد الإنقاذ وتداخلت في بعض الحالات مع الجريمة. بدءاً من الاعتداء على المال العام في الأجهزة القومية والولايات والنظام المصرفي، مروراً بتفكيك قطاع الدولة من أجل منسوبي المؤتمر الوطني والرأسمالية الطفيلية الإسلامية، وتمويل شركات ومنظمات حزبية وأمنية من موارد الميزانية دون أن تساهم تلك الشركات والمنظمات بجنيه واحد في إيرادات الخزينة العامة، سوء إدارة أموال الدولة وتجنبيها بعيداً من الحساب الرئيسي للحكومة وصرفها خارج الميزانية، التفریط في أصول الدولة وتركها عرضة للسرقة وتوظيفها لخدمة المصالح الخاصة، استيراد السلع الفاسدة من أطعمة وحلويات وشاش وأدوية مغشوشة وأسمنت فاسد وبروميدي البوتاسيوم وهو مادة مسرطنة لإدخالها في صناعة الخبز... الخ.

الفساد الذي تعكسه تقارير المراجعة العامة على ضخامته لا يعكس حجم الفساد في السودان الذي أصبح في عداد الدول الخمس الأكثر فساداً في العالم. ما يجيء في تقارير المراجع العام يوضح جانباً من الفساد وتركز تلك التقارير على الفساد الصغير أي الفساد الذي يمارسه الحكام والبيروقراطيون والحزبيون الكبار ورموز الرأسمالية الطفيلية ومن خلال واجهات متعددة من بينها الأقارب والأجانب وبخاصة المنتهين لجماعات الإسلام السياسي.. فعلى سبيل المثال يتم إخفاء الفساد في النظام المصرفي فالاعتداء على المال العام في المصارف الذي تكشفه المراجعة العامة أمرٌ غير مسموح بتداوله حتى بين أعضاء السلطة التشريعية ولا يرشح عنه إلا القليل.

تزايد حجم الاعتداء على المال العام على الرغم من تأرجحه صعوداً وهبوطاً من عام لآخر، إلا أن الاتجاه العام هو ازدياد وتوسيع نطاقه في الأجهزة القومية والولايات فخلال الفترة من 2008/9/1 حتى 2009/8/31م بلغ حجم الاعتداء على المال العام في الأجهزة

القومية 5440430 جنيه، أما في الولايات فكان 6088800 جنيه زاد الاعتداء على المال العام في الأجهزة القومية بنسبة 127% مقارنة مع الفترة 2007/9/1 – 2008/8/31م، أما في الولايات فقد زادت بنسبة 279%. احتلت ولاية الخرطوم المرتبة الأولى بين الولايات في الاعتداء على المال العام حيث تم الاعتداء على 3947200 جنيه في عام 2008 أي بنسبة 65% من جملة الاعتداء على المال العام في الولايات. وتشير تقارير المراجعة العامة الي أن الاعتداء علي المال العام في ولاية الخرطوم في عام 2008 يعادل 8 أضعاف ما كان عليه في عام 2007 .

الفساد في البنوك :

الاعتداء علي المال العام في البنوك يشكل أحد أشكال فساد الكبار الذي يتداخل ويتكامل مع فساد الصغار. الاعتداء على المال العام في النظام المصرفي يتكون من :

1. الاختلاسات التي يقوم بها الموظفون، هذه الاختلاسات وفقاً لمصادر مصرفية بلغت حتى نهاية عام 2008 ثلاثة أضعاف التجاوزات خارج النظام المصرفي والأجهزة القومية وتقدر هذه الاختلاسات بـ 17.4 مليون جنيه أي حوالي 8 ملايين دولار وهي تعادل 1.5 مرة الاعتداء على المال العام في الأجهزة القومية والولايات (علماً بأن الاختلاسات في النظام المصرفي المذكورة تشمل الاختلاسات حتى نهاية 2008). الأمر الذي يشير إلى ضخامة الاختلاسات في البنوك.

2. الاعتداء الأكبر على أموال المجتمع في البنوك يتم من جانب رموز الرأسمالية الطفيلية الذين تربطهم وشائج قوية مع الحكام والنافذين في السلطة والحزب الحاكم، هذه الاعتداءات وصلت إلى أرقام فلكية تزيد عن الـ 30 مليار جنيه (نحو 15 مليار دولار) الأمر الذي أوصل نسبة التعثر إلى 29% بينما يفترض ألا تتجاوز الـ 15%. هذه الأموال اقتترضها 237 من كبار المستثمرين ورجال المال والأعمال 85% منها اقتترضتها مجموعة تتكون من 37 شخصاً فقط.

أموال البنوك والمودعين أصبحت في متناول يد المحتالين من الطفيليين السودانيين والأجانب من أمثال صقر قريش. ولا تزال مجالس الخرطوم وصحافتها تتحدث عن حالة النصب والاحتيال الكبيرة التي نفذها شخص تربطه وشائج قريبي بأحد المسؤولين واستولى من خلالها على 38 مليون جنيه (أكثر من 15 مليون دولار) بعد أن قدم ضمانات اتضح وبعد هروبه من البلاد أنها مضروبة.

توسع دائرة الفساد :

يزداد حجم الاعتداء على المال العام وتتوسع دائرة الفساد. فبالإضافة إلى الأموال التي يتم الاستيلاء عليها دون وجه حق من خلال خيانة الأمانة والتزوير، التبيد والنهب ليشمل قسماً من أموال تؤخذ بطرق تبدو في ظاهرها مشروعة إلا أنها في حقيقة الأمر نوع من الاحتيال والنصب حيث يقول المراجع العام (يتم اعتماد تعويضات العاملين ببعض الأجهزة بناء على الوظائف المصدقة وليس الوظائف المشغولة فعلاً مما يترتب عليه فائض نقدي عند التمويل قد يتم استغلاله بصورة تخالف النظم واللوائح والقوانين). ولا يتوقف هذا الأمر على ميزانية الحكومة الاتحادية فحسب إنما يشمل الولايات أيضاً.

إذ تراوحت نسبة الصرف على الفصل الأول في الولايات بين 77% و 105% حيث يتجاوز الصرف على الفصل الأول في ولاية الخرطوم وحدها نسبة الـ 100% أما بقية الولايات جميعها كانت هذه النسبة دون الـ 100%، أما في عام 2008 فكان الصرف على الفصل الأول في كل الولايات دون الـ 100% وتراوح بين 73% و 93%، يذهب الفائض في هذا الفصل كما في فصول أخرى لتمويل بنود أخرى لا علاقة لها بالإعتمادات حيث تصرف على المكافآت والحوافز وبنود أخرى لا يتم الإفصاح عنها. وفي ذات السياق يتم غض النظر عن ملء الوظائف الشاغرة في جهاز الدولة وذلك بغرض الاستفادة من مخصصاتها وتبديدها في أوجه صرف أخرى كما كشفت المراجعة عن الاستمرار في استخراج أجور عاملين تركوا الحكومة، وعدم استرداد الصرف الخطأ والمتكرر. ولا تنشط الحكومة في ملء الوظائف الشاغرة ولا تعلن عنها على الرغم من وجودها حيث أكد وزير الدولة للعمل وجود 45 ألف وظيفة شاغرة تشمل 250 ألف وظيفة في وزارة الصحة و 200 ألف وظيفة في وزارة التعليم العالي.

أجور وهمية وحوافز خرافية :

الفائض في الفصل الأول وبنود أخرى في المركز والولايات يذهب لتمويل أغراض أخرى كما أشرنا يضاف إليها دفع أجور وحوافز عالية جداً لكوادر الحزب الحاكم الذين يشغلون الوظائف الرئيسية في جهاز الدولة فمعظمهم يتقاضى أكثر من مرتب وحوافز. فمدير إحدى الإدارات الحكومية من أهل الولاية يتقاضى 5000 جنيه راتباً شهرياً زائداً 30000 جنيه حوافز شهرية أي يتقاضى ما يعادل 35 مليون جنيه قديم شهرياً. كما يتقاضى بعض شاغلي الوظائف القيادية في الهيئة القضائية راتباً شهرياً يتجاوز الـ 26 مليون جنيه (قديم) فكم يا ترى يتقاضى محافظ البنك المركزي وكبار ضباط جهاز الأمن والوزراء والمستشارون !!؟. علماً بأن نسبة البطالة تتجاوز الـ 20% وأن أكثر من 500 ألف خريج لا يجدون فرصة عمل.

تكشف تقارير المراجع العام عن شكل من أشكال الفساد. وهو تمويل أجور بعض الوزارات من مصادر غير معلومة. ففي تقريرها في العام 2008/2009 يسأل عن مصدر تمويل أجور ومرتبات رئاسة وزارة الطاقة وقد تكررت هذه الملاحظة حيث لم يظهر الحساب الختامي لعام 2008 أيضاً أي صرف لرئاسة هذه الوزارة على الرغم من اعتماد الـ 111 ألف جنيه في الميزانية ويشير المراجع العام إلى أن هذا الأمر يحتاج لدراسة لإظهار مصروفات المرتبات والأجور بوزارة الطاقة وكشف مصادر تمويلها.

تقوم بعض الوزارات والوحدات الحكومية بتجنيب جزء من الإيرادات وعدم توريدها للحساب الرئيسي للحكومة. والقيام بإيداعها في حسابات خاصة بالبنوك التجارية. هذه الحسابات يتم فتحها دون الحصول على تصديق من وزارة المالية وقد تكررت هذه المخالفة. يترتب عن هذا التجنيب إبعادها عن الإيرادات العامة وصرفها خارج الميزانية وقد تكون على بنود لها اعتمادات في الميزانية. وزارة الداخلية على سبيل المثال تقوم بتحصيل أموال بإيصالات غير إيصال (15) وهي مبالغ تؤخذ تحت مسمى بند دعم وتطوير الخدمات يدعن المواطن لها ويدفعها ليستكمل إجراءاته فلا سبيل لاستكمال تلك الإجراءات دون هذا الإذعان. ويتم رصد هذه المبالغ تحت مسميات منها المساهمة الشعبية، دعم تطوير الخدمات، دعم الشرطة، دعم المقر، الصندوق الاجتماعي الخيري.

تبدد أموال الدولة عندما تتحمل الدولة التكاليف العالية للخدمات والمشاريع التي يوكل إنجازها لشركات الرأسمالية الطفيلية وللأفراد المنتمين لحزب المؤتمر الوطني، تدفع الدولة مبالغ طائلة نظير خدمات متدنية الجودة، كالعمارات التي تنهار بعد بنائها، والطرق والشوارع التي تتداعى بعد أول خريف وفي بعض الحالات تستلم تلك الشركات أموال طائلة من الدولة دون أن تفي بالتزاماتها. ففي ولاية القضايف على سبيل المثال تم توقيع عقود مع بعض الشركات لإنجاز مشاريع تنمية إلا أن هذه المشاريع لم تكتمل بالرغم من استلام هذه الشركات لمبالغ تفوق الـ 70% من قيمة العقود. ومثال آخر لهذا التبيد البلاغات التي فتحتها هيئة المخزون الإستراتيجي ضد عدد من المتهمين لم يوفوا بالتزاماتهم تجاه الهيئة وتوريد كميات الذرة المتفق عليها حيث بلغت كميات الذرة موضوع تلك البلاغات 279692 جوال. هذه البلاغات ظلت دون تنفيذ لعدم العثور على المتهمين !!!؟

ضعف إدارة القروض يتسبب في تبديد هذه القروض وإرهاق كاهل المواطن السوداني بأعباء الديون التي تتزايد عاماً بعد آخر ففي بعض الحالات لا تعرف الجهة التي سحب القرض لمصلحتها فعلى سبيل المثال كشفت تقارير المراجعة العامة عدم تضمين مبلغ 26.9 مليار دينار إلى حساب القروض المسحوبة لوحدة تنفيذ السدود - لسد مروحي. ففي الوقت الذي تؤكد فيه إدارة التعاون الدولي بوزارة المالية بأن القرض المذكور تم سحبه لمصلحة وحدة تنفيذ السدود فإن الأخيرة تنفي ذلك... إلا أن الثابت هو سحب القرض وإنفاقه وزيادة أعباء الدين الخارجي الناجمة عن ذلك القرض. هذه الأعباء يتحملها شعب السودان.

البتروال والفساد :

الفساد في مجال البتروال يهدر أموالاً طائلة ويبعدها عن تمويل التنمية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. يبدأ الفساد في هذا القطاع الهام من الاتفاقيات السرية مع الشركات الأجنبية العاملة فيه ومحتوى تلك الاتفاقيات، مروراً بفرض سياج من السرية حول

كل ما يتعلق به بإخفاء المعلومات وتضاربها فضلاً عن احتكار الأنشطة المساعدة والوظائف وحصرها على الشركات الأمنية والتابعة لمنسوبي المؤتمر الوطني وكوادره. انتهاء بنهب عائدات البترول وإيداعها في حسابات خاصة في الداخل والخارج.

تتضارب المعلومات التي تصدرها الجهات الرسمية حول كميات وعائدات الخام المصدر للخارج سنوياً. مصادر وزارة المالية على سبيل المثال تتحدث عن أن عائدات صادر البترول للعام 2008 بلغت 6 مليار دولار بينما تشير مصادر بنك السودان إلى أن هذا العائد بلغ 10.8 مليار دولار أي أعلى بنحو 80% عن ما ورد في مصادر وزارة المالية.

وزارة المالية نفسها في ميزانية العام 2009 تقول أن صادرات البلاد البترولية في العام 2008 بلغت 12261.8 مليون دولار أي 12.2 مليار دولار. أما ميزانية العام 2010 فتتحدث عن أن عائد الصادرات البترولية في عام 2009 قد بلغ 9161.5 مليون دولار أي 9.1 مليار دولار.

تهرب مسؤولي الإنقاذ من إقرارات الذمة لمكافحة الثراء الحرام

مدير إدارة مكافحة الثراء الحرام لـ الصحافة ، لم نتسلم أي إقرارات ذمة منذ العام 1989

حاوره: أبو زيد صبي كلو

الصحافة : 28-12-2006

احتل السودان وفق مركز الشفافية العالمية المرتبة الاولى في الفساد عربيا والخامسة عالميا وتقارير المراجع العام تكشف كل عام مخالفات واختلاسات مهولة ومخيفة في المؤسسات والهيئات العامة والمصارف واصبح الحديث عن الفساد واستغلال النفوذ من مشغوليات الشارع العام ، رغم ذلك لم يلحظ الكثيرون اتخاذ اجراءات وتدابير ملموسة لمعالجة تلك القضايا وردع المخالفين. الصحافة التقت مدير ادارة مكافحة الثراء الحرام والمشبهه الهادي محجوب مكاوي المسؤول عن حماية المال العام وعدم تبديده والوظيفة العامة وعدم استغلالها كان سؤالنا الاول له :

هنالك حديث كثير عن الثراء الحرام ماهو التعريف القانوني له ؟

- هناك ثلاثة جوانب تتعلق بالثراء الحرام والمشبهه الاول كل مال يتم الحصول عليه عن طريق المال العام دون عوض او مخالفة للاحكام والقوانين واستغلال الوظيفة العامة او النفوذ ، الثاني الهدية المقدمة التي لا يقبلها العرف او الوجدان السليم لاي موظف عام من جانب اى شخص له مصلحة مرتبطة بالوظيفة والثالث الثراء نتيجة للمعاملات الربوية بكافة صورها او معاملات وهمية او صورية مخالفة للاصول الشرعية للمعاملات .

مازالت اقرارات الذمة عبارة عن حبر على الورق منذ العام 1989م ؟

- بصور القانون كان من المفترض صدور اقرارات ذمة انتقالية .

ماذا تعنى بالانتقالية ؟

- مع صدور القانون كان يجب على كل الاشخاص المعنيين تقديم اقرارات الذمة .

من هم هؤلاء الاشخاص ؟

- رئيس الجمهورية ونوابه والمستشارين والوزراء الاتحاديين ووزراء الدولة وكل شخص يشغل منصب بدرجة وزير والولاية ووزراء

الولايات والمعتمدين ورئيس القضاء والمراجع العام والقضاء والمستشارين القانونيين بوزارة العدل والمراجعين بديوان المراجع العام وكذلك شاغلي المناصب القيادية العليا بالخدمة العامة وضباط قوات الشعب المسلحة والشرطة والأمن و شاغلي المناصب الاخرى الذي يحدده الوزير المختص والولاية .

هذه الاقرارات تقدم مرة واحدة مع بداية الخدمة ام سنوية ؟

- الاقرارات سنوية تقدم مع بداية الخدمة واخرى خلال شهر بعد مضي عام من الاقرار السابق وهناك اقرار ذمة نهائى تقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء الخدمة .

كم عدد اقرارات الذمة التي استلمتها الادارة منذ صدور القانون عام 1989م ؟

- لكى نكون واضحين ومن واقع الحال الآن من يقدم اقرارات الذمة هم الاشخاص الذين انتهت مدة خدمتهم ولسبب بسيط لان القانون يشترط عليهم الحصول على اقرارات الذمة من ادارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لتكملة اجراءات مستحققاتهم المعاشية .

إذن لم يتقدم احد باقرارات الذمة طيلة السبعة عشر عاما الماضية ؟

- نادرا او يكاد يكون معدوما .

وكيف تكافحون الثراء الحرام ؟

- لكى نكون اكثر وضوحا امكانيات الادارة بالوضع الحالى لا تمكننا من القيام بهذه المهمة لان الادارة الحالية تتكون من رئيس للادارة واربعة مستشارين هؤلاء لا يستطيعون حصر الوزراء الاتحاديين ناهيك عن المسؤولين بالحكومات الولايتية او ضباط القوات المسلحة .

أليس هناك آلية لحصر الشخصيات ومتابعة اقرارات الذمة ؟

- ليس هناك آلية وهذه من الاشكاليات التي تواجه الادارة لذا اقترحنا فى خطتنا لعام 2007م انشاء آلية وفروع للادارة بالولايات فى كل من القضاة والبحر الاحمر وكسلا وشمال وجنوب كردفان لحصر الاشخاص الخاضعين لقرارات الذمة ومتابعتهم سنويا خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى الذى يسهل وييسر عملية الاجراءات والحفظ .

فى تقديركم كم عدد الاشخاص الخاضعين لقرارات الذمة ؟

- هذه من الاشكاليات وحتى الآن لم يكن لدينا احصائية بعددهم ولكن من الضخامة بمكان الحصر من رئيس الجمهورية وحتى المعتمدين وضباط القوات النظامية .

ماهى الجهة التي تحدد الأشخاص الخاضعين لقرارات الذمة ؟

- مجلس الوزراء هى الجهة التي تحدد وتصنف درجات شاغلي المناصب الدستورية بجانب حصرهم وفى هذا الاتجاه قدمنا مقترحاً فى التقرير الذي سنرفعه لوزارة العدل بانشاء آلية اما بمجلس الوزراء او رئاسة الجمهورية لاحصاء الخاضعين لقرارات الذمة .

هل تشمل اقرارات الذمة أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية الولايتية ؟

-لا .

ماذا انتم فاعلون فى حالة رفض شخص ما تقديم اقرار الذمة او تقديم معلومات غير صحيحة ؟

- يقع تحت طائلة القانون اذا ما رفض او ادلى بمعلومات كاذبة او بيانات ناقصة .

يحكم بالسجن مثلا ؟

- نعم يتم معاقبته بالسجن ستة اشهر او الغرامة او العقوبتين معاً .

ولكن كيف تتم محاكمتهم وجميع هؤلاء يتمتعون بحصانات ؟

-هذا صحيح والذي يجب ان يكون هناك تعاون واضح جدا وقنوات مفتوحة مع مجلس الوزراء او رئاسة الجمهورية لان جميع هؤلاء

الذين يتحدث عنهم القانون شاغلو مناصب دستورية واي اجراء جنائى ضدهم يتطلب اذنأ او رفع الحصانة عنهم من رئاسة

الجمهورية أو القائد العام للقوات المسلحة او وزير الداخلية او ولاة الولايات وعليه يجب ان تكون هناك آلية برئاسة الجمهورية او

مجلس الوزراء لاتخاذ وتحريك الاجراءات ضد اى مسئول رفض تقديم اقرار الذمة برفع الحصانة عنه .

كيف يتم فحص اقرارات الذمة ؟

-نص القانون بانشاء لجنة لفحص واقرارات الذمة .

وممن تتكون هذه اللجنة ؟

-اللجنة تتكون برئاسة وزير العدل واربعة اعضاء يتم تعيينهم بواسطة رئاسة الجمهورية .

وهل تم تكوين هذه اللجنة ؟

-لم يتم تكوين اللجنة بعد وستقدم تقريراً شاملاً للوزارة لمعالجة كافة اوجه القصور الى جانب تفعيل العمل خاصة في مجال آلية الرصد والمتابعة .

هناك العديد من شاغلي المناصب الدستورية يزاولون الاعمال التجارية بينما القانون يمنع ذلك ؟

-كل وظيفة عامة يحكمها قانون فى بعض الوظائف يكون الشخص ممنوعا تماما من ممارسة اى عمل بجانب الوظيفة ولكى اكون اكثر دقة لابد من الرجوع الى القانون الاتحادي لتحديد ماهي الوظائف التي تحرم شاغليها من ممارسة اى عمل خاصة التجاري بجانب الوظيفة .

اعنى قانون الثراء الحرام والمشبوه ؟

-ليس هناك مادة تمنح أي شخص من ممارسة الاعمال التجارية .

كم عدد البلاغات المدونة ضد الثراء الحرام ؟

-عدد البلاغات ضعيفة او صغيرة .

لماذا ؟

-يعود الى انشاء نيابة المال العام التي ادت بدورها الى بعض التداخل بين الادارة ونيابة المال العام بل اصبحت اربع فقرات من المادة (6) المتعلقة بالاختصاص النوعى للنيابة والتي تتحدث عن المال العام والوظيفة العامة من اختصاص عمل نيابة المال العام لذا عمليا أصبحت الادارة تتعامل مع الاعمال الربوية والصورية والمال المشبوه وبالتالي نجد عدد البلاغات قليلة واغلبها نزاعات شخصية ولتفعيل الادارة وفك الاشتباك والتداخل فى الاختصاصات اقترحنا ان تكون كافة النيابة المعنية بالمال العام والفساد تحت مظلة ادارة مكافحة الثراء الحرام والمال المشبوه لانها تشمل الفساد والمال الحرام وغسيل الاموال والدجل والشعوذة والتنزيل ومن المعلوم ان وزارة العدل تعد حاليا مشروع قانون لمكافحة الفساد .

رغم الحديث الدائر وبكثافة عن الفساد بيد اننا لم نجد ان اجراء اتخذه الادارة ضد المفسدين ؟

-نعم ليس هناك اى اجراء ضد الفساد او الوظيفة العامة او المال العام لان كلها تذهب لنيابة المال العام .

ألا تعتقد بأن التشريعات الحالية غير كافية لردع مخالفة المال العام ؟

التشريع والنصوص موجودة ولكن آلية تطبيقها وتشريعها وتفصيلها تحتاج الى وقفة واعتقد بأن قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه يحتاج الى تعديل . السودان وفق مركز الشفافية العالمية عربيا يحتل المرتبة الاولى فى الفساد والخامسة عالميا رغم هذا نرى الادارة مكتوفة الايدي ؟ لسنا مكتوفى الايدي ولكن كما قلت بأن نيابة المال العام سلبت او اصبحت تقوم بثلاثة ارباع اختصاص الادارة خاصة فى مجال المال العام والوظيفة العامة التي هى جزء اصيل من اختصاصات الادارة .

الفساد او استغلال الوظيفة العامة لا تحتاج الى كبير عنا لاثباته او اقرار ذمة ؟

-فى عملنا نخضع للقانون ولا نستطيع ان نأخذ الشخص بالشبهات فى الثراء الحرام والمشبوه لابد من تقديم بينة واضحة تثبت استغلال الشخص لوظيفته او ان امواله تضخمت جراء معاملات ربوية او صورية وقد اقترحنا تعديل هذه المادة لانها تتعارض مع الدستور والمبادئ الاصولية لقانون الاجراءات الجنائية وقانون الاثبات حيث القى عبء الاثبات على الشخص الاصل سواء فى الشريعة الاسلامية او فى قانون براءة الذمة وبتقييد الشخص بالقاء عبء اثبات من أين اتى بالمال هو بمثابة قلب للاثبات نفسه لان

الاصل المتهم برئ حتى تثبت ادانته .

كل عام يضم تقرير المراجع العام مخالفات وتجاوزات مخيفة سواء في المؤسسات العامة او المصارف لكن لا يسمع المواطن ان هنالك اجراءات اتخذت تجاه المخالفين ؟

- كما قلت بأن هذا اصبح من اختصاص نيابة المال العام وقد اتخذت اجراءات كثيرة في هذا الاتجاه واستردت كثيرا من الاموال .
قلت ليس هناك آلية او اجراءات للمتابعة على ماذا اذن تعتمدون في اتخاذ اجراءات ضد الثراء الحرام ؟
- اذا وصلتنا اى معلومة او شكوى من اى مواطن تتعلق بالثراء الحرام او المشبوه نقوم بالتحقيق .

هل هناك حالات ؟

- نعم لقد احيلت الينا عدد من البلاغات من اقسام الشرطة تقدم بها مواطنون ومن بعض المحاكم ايضا .
ماهى اكثر انواع المعاملات الربوية ؟

- ربا النسئة وهو من اكثر المعاملات ضررا بالاقتصاد القومى لان حجم الاموال المتداولة ليست حقيقية وانها صورية وبحوزتنا مثال لذلك شيك بدأ بمبلغ (80) مليون وصلت التعاملات الربوية فيه الى مبلغ مليار و 200 مليون كلما فشل فى السداد يتم كتابة شيك بقيمة اكبر وهنالك شخص باع بيته وعربته ومزرعته والآن فى سجن ام درمان حيث بدأ معاملاته بشيك يتم تضخيمه بقيمة اكبر عقب كل مرة يفشل فى السداد .

ماهى قصة التحلل من المال الحرام الذى تقوم بها ادارتكم ؟

- فى الحقيقة هناك ظاهرة فى السوق يقوم شخص يعانى من ضائقة مالية باستدانة مبلغ من شخص آخر غالبا ما يكون فى شكل شيك ويشترط عليه زيادة قيمة اكبر عند موعد استرداد الشيك وعندما يفشل فى السداد يضاعف المبلغ كل مرة حتى يصل الى مبلغ مهول حينها يلجأ الى الادارة شاكيا ويصبح صاحب الشيك هو المتهم ووفق القانون من المادة (31) يمكن لهذا الشخص الذى اثرى ثراءً حراماً للتحلل قبل فتح الدعوة الجنائية ضده بالتنازل عن المال الحرام حتى لا يتم محاكمته وقد تم التعديل فى هذه المادة حيث اصبحت جريمة الربا وفق المادة (71) الشاهد والكاتب والمعطي والأخذ متهمين ويذهب مال التحلل الى الخزينة العامة بدلا من الشخص الشاكي ويتم صرف مال التحلل فى أوجه البر والخير .

تغطية حزب المؤتمر الوطنى للفساد بالبلاد

مسألة مرتضى الغالى

أجراس الحرية ، الجمعة ، 2009-08-28

مؤتمر القطاع الاقتصادى للمؤتمر الوطنى ان يكون صريحاَ مع نفسه ومع الناس؟! وهل يستطيع ان يتحدّث بصراحة عما يدور فى المجال الاقتصادى والاستثمارى والنقدى فى السودان..؟ أم انه مؤتمر يُعقد للتبريكات و(تناول المخبوزات) من جملة المظاهر الحزبية الانتخابية لمؤتمرات القطاعات المختلفة.. والسلام عليكم..؟
هل يستطيع هذا المؤتمر ان يواجه الحقيقة ويضع يده على ازمة السودان الاقتصادية ؟ وهل يستطيع ان يقول ان هناك أفراد من (الكيان الجامع) يحصلون على الامتيازات والتوكيلات والأراضي والمزيدات والمناقصات والعطاءات (كيفما يشاءون) ومن غير أن ينافسهم أحد..؟

هل يستطيع هذا المؤتمر القطاعى ان يتكلم بمظالم التجار والاقتصاديين الذين تمّ اخراجهم من سوق الله اكبر ركلاً وطرذاً بواسطة (أباطرة جُدد) يجدون شفاعتهم عند التلويح بالانتماء السياسى..؟ وهل يستطيع المؤتمر الاشارة الى سياسة (الإبدال والإحلال) فى دنيا الأعمال حتى لا يكون لغير المنتسبين للمؤتمر الوطنى اى موقع مؤثر فى عالم التجارة والمال..!

هل يستطيع المؤتمرون ان يتحدثوا عن (النوع الجديد من البنس) الذي أصبح يرتبط بأصحاب القربة لرموز الكيان الجامع الذين ظهوروا فجأة..ولكن لا احد يستطيع ان (يدوس لهم على طرف) وأصبحوا يعرفون من الامتيازات والأموال والمخصصات والتسهيلات لمجرد قرابتهم.. ولا شأن لهم بحديث الرسول الكريم الذي يمنع الاختباء خلف القربة ويقول بكلام واضح و(بالقسم المغلظ كمان) لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتم يدها!..

هل يستطيع مؤتمر القطاع الاقتصادي للمؤتمر الوطني ان يعترف بسؤ ادارة المال في السودان ، وضعف الرقابة عليه ، وعدم انفاذ القانون بالتساوي على جميع اللاعبين في الميدان الاقتصادي ؟ وعدم ملاحقة من تطالهم تقارير المراجع العام وفرق المراجعة الداخلية..؟؟ وهل يستطيع المؤتمرون الإقرار بأن المواطنين المساكين مبعدين عن مائدة الثروة في السودان ؟ وان المسؤولين لا يحاسبون اذا بدرت منهم الهفوات والتجاوزات الإدارية الجسيمة ، دعك من شبهات الفساد في دورة المال ، أو بناء العمارات ، أو ادارة مصارف الزكاة!..

قد يكون بمقدور المؤتمر ان يقول ذلك ولكننا لم نر اثراً لمراجعة كل هذه (الايضاح المائلة) رغم الإشارة التي جاءت من نائب رئيس المؤتمر الوطني بانتفاء واختفاء معايير العدالة في ادارة الاقتصاد (ومن يدير الاقتصاد الآن غير المؤتمر الوطني؟؟) فقد قال ما معناه ان الاقتصاد يجب الا يكون محتكراً لفئة وان لا يكون خاضعاً للحظر والتضييق والتمييز بين فئات وافراد المجتمع ، بل يكون متاحاً للكافة من منطلق شراكة كل الشعب في الموارد!..

ولكن أين ذلك من أداء إقتصاد المؤتمر الوطني؟! أو كما كان يغني الفنان الكبير احمد المصطفي: (أين منّا الأمس أينا... والمنى والحب أينا)..!!

الاعتداء علي المال العام، تقرير المراجع العام 2002

أمدردمان: إسماعيل حسبو

اعلن المراجع العام ، ابوبكر عبد الله مارن ، ان جملة مبالغ الاعتداء على المال العام في الاجهزة الحكومية باستثناء المصارف ، بلغت (2، 168) مليون دينار للفترة من اول سبتمبر من العام الماضي وحتى نهاية اغسطس لهذا العام ، منها (4، 125) مليون دينار في المؤسسات والشركات والهيئات القومية و (1، 21) مليون دينار في الاجهزة المركزية و (7، 21) مليون دينار في اجهزة اتحادية بالولايات المختلفة ، غير الولايات الجنوبية التي قال ان عدم توفير وزارة المالية للتمويل اللازم حال دون تغطيتها بعمليات المراجعة .

واوضح مارن ، امام البرلمان ، امس ، ان (5، 95) مليون دينار من المال المعتدى عليه ، تم بخيانة الامانة و (6، 61) مليون دينار بعمليات تزوير ، فيما تم الاعتداء على 6، 9 مليون دينار عبر الصرف دون وجه حق ، و 9، 0 مليون دينار عبر السرقة اضافة الى 6، 0 مليون دينار بالتبديد .

واضاف ان ما تم استرداده من هذه المبالغ ، 7، 12 مليون دينار . وكشف المراجع العام ان قضايا الاعتداء على المال العام بلغت (137) حالة ، تم الفصل في (8) منها واربع لازالت امام المحاكم ، وتم شطب حالتين وحفظ حالة ، اضافة الى (25) حالة لازالت بين يدي رؤساء الوحدات الخاضعة للمراجعة بجانب (97) بلاغا امام الشرطة او النيابة .

وقال مارن ان الديوان توصل بعد المراجعة في الوحدات والولايات ، الى ان الموازنات تستند على تخطيط غير واقعي ، وانها تشكو من القصور وتحتاج الهياكل الادارية بها الى الدراسة والتحديث .

واوضح مارن الذي اودع طاولة المجلس ما يربوعن الستة تقارير تفصيلية ، انه تمت مراجعة (41) وحدة ايرادية للعام 2002م ، وجد خلالها عدة تجاوزات تمثلت في فرض رسوم مختلفة دون الحصول على تصديق الجهات المختصة ، بجانب عدم التنسيق بين

الادارات وصرف المرتبات لغير مستحقيها ، اضافة الى وجود تجاوزات في الفصل الثاني من موازنة 2002م ، (التسيير) والتي تضمنت منح حوافز ومكافآت دون الحصول على تصديق من المالية ، او وجود اعتمادات في الموازنة لمقابلتها.

الاعتداء علي المال العام، تقرير المراجع العام 2003

ثورة البرلمان ضد الفساد ... للحقيقة أم للوداع ؟ !
من هم لصوص المال العام ... سؤال لم يجد إجابة حتى الآن

تقرير : إسماعيل حسابو:

أخيراً اجاز المجلس الوطني الاسبوع الماضي تقرير المراجع العام عن حسابات الدولة باستثناء قطاع المصارف للعام المالي المنتهى في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2003م ، الذي اثار جدلاً كثيفاً بعد ان ارجأ مناقشته عدة اسابيع بسبب تغيب الوزراء والتنفيذيين وكان النواب قد اعلنوا ثورة قوية وحذروا من تنامي عمليات الفساد والاعتداء على المال العام حيث بلغت جملة المبالغ المعتدى عليها في التقرير «396» مليون دينار مقارنة بـ«168» مليون دينار للعام السابق.

ولخص المراجع العام أبوبكر عبد الله مارن الموقوف الراهن بان «75» مؤسسة وشركة حكومية قدمت حساباتها من جملة «94» حواها التقرير وهذه «75» شركة من بينها «16» شركة إما موقوفة أو تحت التصفية ودعا رؤساء الوحدات الى الرد العاجل على الملاحظات التي ترد في التقرير و اشار الى ثلاث شركات قال إنها اساسية هي شركة سكر كنانة، سوداتل والشركة العربية للزيوت باعتبارها شركات حكومية لا تقدم حساباتها الى المراجع العام وانما تتم المراجعة عبر مراجعيين خاصين ورأى رئيس اللجنة الاقتصادية ان الاعتداء على المال العام في الوزارات الاتحادية قليلٌ قياساً بالشركات.

ودافعت وزيرة الرعاية الاجتماعية، سامية احمد عن شركة «زكو» التابعة لديوان الزكاة حيث اوضحت للمجلس انه تم تكوين لجنتين لتصفية الشركة وقد اصدرت توصياتها واطحرت المراجع منذ عام 2003م واعتبر ان الشركة الآن في مرحلة اجراءات التصفية ولكن تقرير المراجع العام امام البرلمان قال إن شركة زكو تمت تصفيتها دون اخطار ديوان المراجع العام وقد تم الاتصال بالمسؤولين لتقديم حساباتها قبل وبعد التصفية إلا ان ذلك لم يتم حتى تاريخ التقرير.

ثورة ... حقيقية ولكن !!..

أجمع النواب الذين استطلعهم على ان ثورتهم ضد الفساد والاعتداء على المال العام حقيقية وليس لزوم «قفلة» لاعمال دورة المجلس ولكنهم توقعوا تنامي عمليات الفساد.

وقال كمال موسى الحاج يوسف ان ثورة النواب حقيقية وان رأيهم حول ما يرد بتقرير المراجع العام لكل سنة رأي ثابت ولكن نتائج التوصيات التي ترفع تكون مربوطة بأداء الجهاز التنفيذي حيث قال إن هناك ضعف في مسائلة ومحاسبة الجهازين التنفيذي فيما يلي الالتزام بما يرد من توصيات وارجع كمال الحاج ذلك الى سبب ان البرلمان يضم في عضويته نواباً غالبيتهم من حزب واحد هو المؤتمر الوطني حيث تكون المساءلة غير كافية أو أنه يشوبها الكثير من المجاملات بل قال إن البعض في الحزب يرون ان محاسبة مسؤول او وزير تكون خصماً على الحزب. ورأى الحاج يوسف انه يفترض ان تتوفر في الحزب اجهزة للرقابة ومحاسبة التنفيذيين «وهذا غير موجود في المؤتمر الوطني وهذا واحد من عيوبه»

بل ذهب كمال وهو عضو ناشط باللجنة الاقتصادية الى ان بعض المؤسسات مستأسدة في الدولة وانها ترفض الانصياع لقرارات وتوصيات المجلس وانها تمارس عمليات تجنيب الإيرادات وتحصيل الرسوم بدون سند قانوني وفتح حسابات خاصة فضلاً عن عدم التزامها باللوائح المالية.

ورأى عبد الله بابكر ان ثورة النواب حقيقية وغير مفتعلة ولكنه اشار الى ان اسلوب بعض الشركات والمسؤولين في اخفاء الحسابات

او التهرب من ديوان المراجع العام يجب ان يكون محل وقفة للبرلمان والدولة. ورأى ان المال العام يجب ان يسان.

من هم اللصوص؟

وبسؤالى المباشر حول من هم لصوص المال العام، وجدت ان العديد من النواب يتفادون الاجابة بصورة من الصور، ولكن اغلبهم يرون انها مؤسسات تتمثل فى اشخاص او العكس فكمال الحاج يوسف وصفها بالجهات المستأسدة فى الدولة ترفض الانصياع للقرارات حتى ان كانت تتناسق مع توجه الدولة وقال إنها تقوم بممارسات كثيرة سببها عدم المحاسبة والكثير من المجاملة، وضرب مثلاً بأن بعض الشخصيات تكون ممارساتها سالبة فى بعض المواقع فيتم نقلها الى مواقع اخرى فقط او يتم ترقيةهم الى مواقع احسن و اشار الى اسماء معروفة قد نبه اليها المجلس والى اخطائها على حد تعبيره. واكتفى عبد الله بابكر بالقول إن المجلس سيوجه بان يجد كل مفسد عقابه الصارم وان يكون للقضاء دوره الواضح والشجاع فى ذلك وذكر حسن العبيد انهم اشخاص لا احد يتابعهم او يراجعهم أو يسألهم.

وعلى الرغم من ان المجلس الوطنى اجاز تقرير المراجع العام بتوصيات حول ضرورة صون المال العام ومحاسبة المعتدين عليه يبقى السؤال مفتوحاً متى سيتم ذلك؟؟

ما ظهر من فساد.. قمة جبل الثلج!!

الخبراء والسياسيون ارجعوا اسباب تنامى الاعتداء على المال العام الى النظام السياسى القائم وأحاديته التى تغيب معها المساءلة والمحاسبة ولكنهم - ايضا - عجزوا عن تسمية لصوص المال العام الذين اعتبرهم الدكتور عبدالرحمن الغالى، نائب الأمين لحزب الأمة القومى (المعارض) اشخاص ومؤسسات تقف وراءها مراكز قوة.

وأجمع الغالى ومحمد على محسن المراجع العام الاسبق وعلى محجوب عضو المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى

المعارض، على ان الارقام التى يعكسها تقرير المراجع العام لا تمثل الارقام الفعلية للإعتداء على المال العام. وقال محسى ل

(الصحافة) ان الخلل والاعتداء على المال العام كبير وسينمو طالما ليس هناك نهج ديمقراطى مفتوح يتيح المساءلة والمحاسبة

ويحول دون تراكم هذه الاعتداءات بتراكمها يشعر المعتدون بالاطمئنان والتمادى.

وربط محسى ما يحدث بالوضع السياسى القائم وأحادية الحكم حيث تغيب رقابة الشعب على المال العام مشيراً الى ان الحزب الواحد فى الحكم يدافع عن مسؤوليه ويغض الطرف عن محاسبتهم، ويرى انه لا حل دون الديمقراطية التى مهما تكون علاقتها فهي تفتح الباب لمراقبة المال العام ومحاسبة المتلاعبين به.

من جهته لم يذهب د. الغالى بعيداً حيث ربط ما يحدث من فساد مالى بالبيئة السياسية وارجع الاسباب الى ما اسماه غياب الحكم

الرشيد الذى تغيب فيه الشفافية والمساءلة والمحاسبة واعتبر الاعتداء على المال العام ابن شرعى لذلك، وانه لا يمثل الا قمة جبل

جليد الفساد مشيراً ان تقرير المراجع العام لا يعكس الا جزءاً قليلاً ورأى الغالى ان لصوص المال العام مؤسسات اشخاص ورأىهم

مراكز قوة وقال دكتور الغالى إن نسبة الفساد بالسودان تصل الى 79% بما يضعه فى المرتبة الثانية بين الدول العربية بعد دولة

العراق التى تحتل المركز الاول على حد قوله.

وقضل على محجوب عضو المكتب السياسى للحزب الاتحادى المعارض ابتدار حديثه بسؤال حول ما يمنع المراجع العام من فتح

بلاغات ضد هؤلاء المفسدين .. و اضاف هل يمتنع المراجع عن ذلك بنفسه ام ان انتماءه للحزب الحاكم يمنعه؟؟ . ورأى ان المال

المعتدى عليه اكبر بكثير ووصف ما يعكسه تقرير المراجع العام بالمبالغ التافهة معتبراً ان جهات اخرى كثيرة لن تطالها يد المراجع

العام. وقال محجوب اننا لم نسمع بالتسويات فى اختلاس المال العام الا فى الانتقاذ حيث يقوم البعض بأخذ الاموال واستثمارها ثم

اعادتها مجزأة!!..

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147495195>

نواب بالمجلس الوطني: الاعتداء على المال العام إرتفع إلى 396 مليون دينار

سودانيزاونلاين

10:49 1/18م

الخرطوم - أش أ

حذر عدد من البرلمانيين السودانيين من تنامي الفساد والإعتداء على المال العام في أجهزة الدولة في المرحلة المقبلة ما لم توضع ضوابط صارمة لذلك .

وأرجع عدد من أعضاء المجلس الوطني أسباب ازدياد حالات الإعتداء على المال العام المتنامية في السودان والتي بلغت 396 مليون دينار، إلى عدم وجود أجهزة وأليات لمحاسبة الوزراء والمسؤولين المنتمين الى حزب المؤتمر الوطني الحاكم . وطالبوا بضرورة بتر من أسموهم بالمفسدين عديمي الضمير والأخلاق ، مؤكدا أهمية أن يكون للقضاء دوره الواضح الشجاع في حسم قضايا الفساد .

وكان الدكتور بابكر محمد التوم رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني السوداني أعلن يوم 13 يناير الجاري أن جملة المبالغ التي تم الاعتداء عليها في الاجهزة السودانية الاتحادية خلال الفترة من أول شهر سبتمبر عام 2003 حتى آخر شهر أغسطس من العام الماضي 396 مليوناً و 400 ألف و 75 دينارا بزيادة قدرها 227 مليوناً و 700 ألف دينار لنفس هذه الفترة من العام السابق . وأشار الى أن جملة المبالغ التي تم استردادها خلال الفترة من أول ديسمبر عام 2003 وحتى نهاية اغسطس عام 2004 بلغت 81 مليوناً و 265 ألفاً و 344 دينارا بنسبة 21 في المائة من جملة المبالغ محل الاعتداء

كلنا نعرف السياسات التي اتبعتها الانقاذ من أجل التمكين للمنتمين اليها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. كانت النتيجة الطبيعية لسياسات الحركة الاسلامية هذه بروز قيم جديدة وسط المجتمع السوداني في المدينة والقريه تتمثل في قيم الربح وتكوين الثروة مهما كانت طريقة جمعها والمنافسة والاستهلاك وما يتبع ذلك من تهرب في دفع الضرائب والفساد المالي وسرقة المال العام التي شملت حتى من يدعى العفة الاسلامية كما جاء في التقرير الاستراتيجي السنوي للحكومة لعام 1999. [2] قيمة الأموال المسروقة في هذين العامين فقد وصلت الى 374 مليون دينار في 1998 و الى 756 مليون أي بزيادة 102% في 1999. وتواصل الارتفاع في جرائم وسرقة المال العام لتصل الى 813 مليون دينار في عام 2002 بزيادة قدرها 20.8% تقريبا ولم يسترد منها الا 8.32 مليون دينار أي 9% تقريبا. الجدير بالذكر أن 47% منها أدرج تحت صرف دون وجه حق و34% خيانة الأمانة و 15% التبديد. أما الاعتداء على مال الزكاة فقد كانت نسبته 11% من اجمالي المبالغ المسروقة علي الرغم من أن ديوان النائب العام الذي أصدر التقرير أشار الى أن بعض شركات الزكاة ما تزال تحت المراجعة. [3]

Source: Dr. Abdalla M. GasimAseed, Article in Sudanile , February 14, 2005

قضية الاعتداء علي المال العام، تقرير المراجع العام 2004

أكده المراجع العام في تقريره أمام المجلس الوطني

الصحافة:

رصد المشهد من داخل المجلس:

امير عبدالماجد : اسماعيل حسابو

في الموعد المحدد لانعقاد واحدة من اهم جلسات المجلس الوطني الدورية (او هكذا يفترض ان تكون) قرع الرجل الانيق الذي

يرتدي زيا رسميا مميزا جرسه الذي يشبه اجراس المدارس السودانية القديمة وهو يقف بالطابق الثاني لمبنى البرلمان السوداني العتيق ايدانا ببدء الجلسة التي يطرح من خلالها المراجع العام تقريره السنوي عن العام المنتهى في (31- ديسمبر 2004م ولان الاجراس كافية لتنبيه المتواجدين بالسور فقد توقعت حضورا كثيفا كون الجلسة تتناول موضوعا هاما يهم المواطن ونوابه بالضرورة لكن العدد الموجود بالصالة لحظة بدء الجلسة كان محبطا فقد احصيت (146) نائبا فقط ارتفع عددهم الي (183) من اصل مايزيد عن 400 عضو قبل نهاية الجلسة وبعد حضور غازي سليمان وعدد من النواب .

ولان الحضور الحكومي لم يكن بالقدر المتوقع فقد داعب رئيس المجلس نواب الشعب (اضفت غازي صلاح الدين رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الوطنى الى الحضور الحكومي حتى لا يبدو وجود الحكومة ضئيلا) .. و اضاف (اعتذر وزير العدل عن الحضور) وتابع (معنا هنا المدعى العام صلاح الدين ابوزيد والوزير اجاك دينق .)

المراجع العام الذي بدأ حديثه والسكرتاريا توزع ملخص تقريره على النواب التزم بنص الكلمة المطبوع تماما(باستثناء تعديلات طفيفة على الارقام) فيما اظهر النواب متابعة دقيقة لكلمته من خلال صوت الاوراق كلما طوي صفحة وانتقل الى اخري.

المراجع العام قال (تلاحظون هنا ان تقاريرنا لا تشمل نتيجة مراجعة حسابات بنك السودان والمصارف المملوكة للدولة وتلك التي تساهم في رأسماليها بنسبة لا تقل عن (20%) اذ قمنا بايداعها منفصلة استجابة لقرار المجلس الوطنى الصادر عام (2003) ،

واضاف (الانفاق العام اجيز وفقا لاعتمادات الموازنة العامة بمبلغ 980,1مليار دينار دعمت بمبلغ 165,2مليار دينار ليرتفع اجمالى الانفاق العام الى مبلغ 1145,3مليار دينار منه مبلغ 793,3مليار دينار للمصروفات الجارية و352مليار دينار للمصروفات الرأسمالية)

واضاف (ان استعراض نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة اظهرت ان الانفاق العام بلغ 1085,3مليار دينار بينما بلغت الإيرادات الفعلية مبلغ 982,6مليار دينار) ، وتابع (يتبين هنا ان الموازنة اظهرت عجزا بلغ 102,7 مليار دينار مقابل العجز المجاز وهو 49,7 مليار

دينار اي ان العجز بلغ (9%) من العجز المقدر وهو (4%) ، واستعرض الارقام مؤكدا ان الانفاق كان في حدود الاعتمادات المرصودة بالموازنة لكل من الفصل الاول والثالث ، اما الفصل الثانى فقد اظهر تجاوزا بلغت نسبته (17%) وهذا يمثل مخالفة

لحكم البند (5ب) من قانون الاعتماد المالى لسنة 2003 وتجاوزا لحكم البند (3) من المادة (91) من دستور 1998م.

مارن قال ان الموازنة العامة اعتمدت على الإيرادات العامة فى تمويل الانفاق العام حيث اجمالى تحصيل الإيرادات العامة مبلغ 32,3مليار دينار فيما بلغ التمويل من مصادر اجنبية مبلغ 50,3 مليار دينار وهو مادعا رئيس المجلس الوطنى للقول (فيما عدا مبلغ

يسير جاء من الخارج واضح ان المال الذي صرف كان من جيب الشعب السوداني ومن حق هذا الشعب ان يعرف اين صرف ماله وكيف ؟) .

سعرالعملة كان ثابتا خلال العام والتزمت الحكومة بزيادة الرواتب والاستمرار في الدعم الاجتماعي المتمثل في دعم الكهرباء والطلاب والدعم الصحى ودعم الولايات وتعويضها عن الغاء الضرائب الزراعية.

هذه هى الاشارات الايجابية التي اوردها المراجع العام فى سياق قراءته للموازنة العامة ، وقال عن حسابات الوزارات والوحدات الاتحادية (الديوان مهتم بتقوية نظام المراجعة الداخلية لان تقويته من شأنها ان تضبط الاداء المالى للوحدات لان الملاحظات التي تضمنها هذا المحور اشارت الى ضعف الرقابة الداخلية وتجنيب بعض الوحدات لايراداتها كليا او جزئيا فى حسابات الامانات

والصرف منها ، اضافة الى ملاحظة ان بعض الوحدات تقرض رسوما غير مجازة فى الميزانية ، فضلا عن استمرار ظاهرة التحصيل بايصالات غير رسمية وكلها اجراءات مخالفة للقواعد القانونية.

التقرير تحدث عن الحسابات الختامية للمؤسسات والهيئات والشركات العامة المملوكة للدولة بالكامل والشركات التي تساهم الدولة فى رأسماليها بنسبة لا تقل عن (20%) وهى (217) وحدة شملت المراجعة (122) وحدة منها (72) وحدة تمت مراجعتها لاعوام

مالية سابقة و(93) وحدة تحت المراجعة و(63) وحدة لم تقدم حساباتها النهائية وهو رقم عدله المراجع العام امام المجلس الوطنى امس ، وقال (عدد الوحدات التي لم تقدم حساباتها النهائية تقلص الى 57 وحدة) ، وقال ان الديوان راجع حسابات ديوان الزكاة

بالولايات والرئاسة حيث بلغ التحصيل الفعلي للزكوات مبلغ 23,1 مليار دينار بنسبة (95%) من الربط البالغ 24,3 مليار دينار ،

واكد ان شركة زكو التي تتبع للديوان وسبق ان اثار جدلا واسعا ابان عرض المراجع العام لتقريره العام الماضي سلمت مستنداتها للعام المالي 2002 والعام المالي 2003 ، و اضاف (راجعنا الحسابات ورفعنا للزكاة) ، وتحدث عن حسابات هيئة الاوقاف الاسلامية الاتحادية والصندوق القومي لدعم الطلاب .

حالات الاعتداء على المال العام في قطاع الاجهزة الاتحادية ، باستثناء المصارف ، جاء استعراضها موجزا (ضمنت في ملف خاص رفعه رئيس المجلس امام النواب ضمن ملفات اخري حوت تفاصيل تقرير المراجع العام) ، واكد لي المراجع العام ونحن نحاصره اثناء مغادرته المجلس ان التفاصيل كلها موجودة بالملفات ، واكتفي بابتسامة رافضة عندما قلت ان الظروف السياسية فرضت نفسها على التقرير .

المراجع العام قال ان اجمالي المبالغ المعتدي عليها ، باستثناء المصارف ، بلغت 542,5 مليون دينار بينها مبالغ بالعملات الاجنبية بزيادة 146,5 مقارنة بالمبلغ المدون كاعتداء على المال العام في التقرير السابق وهو 396 مليون دينار ، و اضاف (تحليل اجمالي المبلغ يقول ان الاعتداء في نطاق المؤسسات والشركات والهيئات القومية بلغ 354,2 مليون دينار بنسبة (65%) من اجمالي المبلغ المعتدي عليه ، و تابع (الاعتداء بالاجهزة الاتحادية بلغ 63,5 مليون دينار بنسبة 12% من اجمالي المبلغ المعتدي عليه ، فيما وصلت اعتداءات الاجهزة الاتحادية بالولايات 124,8 بنسبة 23% من جملة المبالغ المعتدي عليها ، و اوضح ان خيانة الامانة وصلت الى 84% من المبالغ المعتدي عليها (455) مليون دينار ، وسجل التبيد 10% (54,9) ، و التزوير 4% (22) مليون دينار ، اما الصرف دون وجه حق فقد سجل 1,8% فيما سجل النهب 0,2 .

التحليل الوارد في التقرير قال ان حالات الاعتداء على المال العام حدثت في محور الايرادات بنسبة (15,2%) من اجمالي الاعتداءات ومحور المنصرفات بنسبة (12%) والمستودعات نسبة (70,3%) وعجز الخزن (2,3%) والسرقه (0,2%) ، و اشار الى استرداد (104) مليون دينار من الاجهزة الاتحادية بنسبة (19%) من الاموال المعتدي عليها ، و اظهر الموقف العدلي ان المحاكم نظرت في (11) بلاغا وهناك (9) بلاغات لازالت امام المحاكم و (27) بلاغا امام الشرطة والنيابة ، و اضاف (هناك خمس حالات بين ايدي رؤساء الوحدات و اربع تم شطبها فيما حفظ بلاغان .)

ابوبكر مارن تناول في تقريره ما اسماه بالتقارير المتنوعة شملت مجموعة من الموضوعات البيئية منها تقرير عن المبيدات واثرها على البيئة بمشروع الجزيرة ، اضافة الى تقارير عن بروميد البوتاسيوم في الجزيرة ، و التلوث الذي تحدثه هيئة الموانئ ببيورتسودان والنشاط البيئي لمشروع نظافة الخرطوم ، و الاثار البيئية لمصفاة الخرطوم ، اضافة لتقرير عن التلوث في ماكينات محطة توليد كهرباء عطبرة .

قضية الاعتداء علي المال العام، تقرير المراجع العام 2004

خيانة أمانة المال واتحاد عام النقابات

خالد فضل

الفترة القليلة الماضية شهدت حدثين مهمين في الخرطوم ، فقد عقد اتحاد عام نقابات عمال السودان مؤتمره الرابع عشر ، و انتخب في ختامه مكتبه التنفيذي ، و كالعادة تبوأ د. إبراهيم غندور منصب الرئيس ، فهو إلى جانب كونه جندياً مخلصاً للرئيس يطيع أوامره . وقد قال سيادته هذا الكلام في لقاء نشرته جريدة «الصحافة» «دي» قبل عدة سنوات عندما سُئل عن الجمع بين منصبين وقتذاك ، وهي رئاسته الدائمة لاتحاد النقابات و ادارته لجامعة الخرطوم ، فأجاب عن المنصب الاخير بالرد السابق ، اما رئاسته للاتحاد العام فقد بلغها كفاحاً انتخابياً حراً وديمقراطياً ونزيهاً . كما قال . بالمناسبة لماذا لا تضاف كلمة «وإسلامياً» لعبارة انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية ؟ مجرد سؤال !! المهم أن نقابات العاملين في دولة السودان قد عقدت اجتماعها واختارت قياداتها القوية

الأمينة على مكاسب العمال !!

اما الحدث الآخر فهو وقوف المراجع العام أبو بكر عبد الله مارن بخطى وثيقة تحت قبة البرلمان.. ليقدم ستة تقارير عن الأداء المالي للعام 2004م تحمل في طياتها الكثير المثير للخطر.. او هكذا ابتدر الاستاذ محمد صالح محمد احمد تقريره المنشور بصحيفة «الرأي العام» الخميس 20 أبريل 2006م والحدثان مرتبطان جداً، فنقابات العاملين في الحكومة والتقرير عن مال الحكومة، فمارن وميز متعك الله بالسلامة العقلية.

إذ أن «542» مليون دينار فقط هي جملة الاعتداءات على المال العام، باستثناء قطاع المصارف من اول سبتمبر 2004م وحتى نهاية اغسطس 2005م، وحسابات الحكومة الاتحادية حتى 31 ديسمبر 2004م، علما بأن الديوان قد قام بمراجعة «122» وحدة من المؤسسات والهيئات والشركات العامة المملوكة للدولة بالكامل والشركات التي تسهم الدولة في رأس مالها بنسبة لا تقل عن 20%، بينما لم تقدم «63» وحدة حساباتها و«93» ما زالت تحت المراجعة.

بمعنى آخر أن «156» مؤسسة او شركة وهيئة عامة لم يشملها تقرير اختلاسات المال العام المقدم للبرلمان. المعلومة المفيدة هي ان هناك «278» مؤسسة وشركة وهيئة حكومية او تمتلك فيها الحكومة اسهماً بنسبة «20%» فاكتر، وقد كثر الحديث عن شركات ومؤسسات وهيئات الحكومة الاخطبوطية التي لا يعرف عددها أحد.

ثم ان تقرير المراجع العام سمى الاعتداءات وعلى رأسها «خيانة الامانة»، بيد ان اتحاد النقابات في مؤتمره الاخير لا بد انه انتخب الاقوياء الامناء فكيف تتسق خيانة الامانة مع ذلك؟ يبدو أن السيد مارن غلطان، او انه اعد تقريره عن المال العام بأثر رجعي ليحكي عن سنوات التيه والضلال والفساد السابقة لحقبة «الاقوياء الامناء» ولأنني لا اتهم احدا من قادة الاتحاد الجدد او القدامى، فقط اريد ان افهم، فاذا كان المؤتمر العام قد تم التصعيد له من الفرعيات والمناطق والولايات، وكما هو معروف فإن حزب المؤتمر الوطني اكتسح انتخابات النقابات في كل انحاء السودان. الشمالي على الاقل. بنسبة اظنها 98% فالفرضية هنا. ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة وديمقراطية بما يعنى مباشرة ان اغلبية العاملين في الدولة من مؤيدي المؤتمر الوطني بدليل فوز منسوبيه في كل الانتخابات، ولكن «خيانة المال العام» تمت في ذات المرافق الحكومية التي انتخبت عناصر المؤتمر الوطني، فهل قواعد المؤتمر الوطني من العاملين في اجهزة الدولة هم من «خانوا امانة المال العام؟» ام ان الخيانة حدثت من المديرين في المؤسسات والوحدات، باعتبار ان هؤلاء ليسوا اعضاء في نقابات منشأتهم بنص القانون، ولكن كم تبلغ نسبة المديرين في مرافق الدولة من المنتمين او المؤيدين او الساكتين عن برامج وسياسات حزب المؤتمر الوطني؟ اعتقد ان النسبة لا تقل عن 90% ان لم تبلغ 98%، اذاً فان مديري المؤتمر الوطني في هذه المرافق هم من «خان امانة المال العام»..

انا قدمت فرضية فقط، لانني اعتقد انها فرضية منطقية، واذا كان لشخص آخر فرضية اخرى فهذا من حقه، بالطبع. هناك ملاحظة اخرى تتعلق باستثناء البنوك الحكومية، وبما طفحت تقارير المراجع العام ببلاوي متلثة في هذا القطاع، ولعله لهذا السبب تم حجب تقرير البنوك الحكومية حفاظا على «سمعة الجهاز المصرفي».. وغفر الله لمظفر النواب، القائل في مقطع شعري:

أتصمت مغتصبه؟؟

وطالما تم حجب تقرير مراجعة البنوك الحكومية عن التداول والنشر الصحفى فإن هذا يفتح المجال للتأويل، «والمحجوب مرغوب» وقد علمت من بعض العاملين في بنك حكومي. مستثنى من تقرير المراجع العام. ان الترقية مرتبطة بحفظ اجزاء معينة من القرآن، وبالطبع لا تثريب على حفظ القرآن، ولكن ان يصبح شرطاً لترقية مهنية في مرفق «حكومي» يفترض انه يتبع لحكومة الوحدة الوطنية وليست حكومة «طالبان» فهذا امر جدير بالانتباه، اذ ما الذي يمنع ان يتم فرض حفظ اجزاء من «الانجيل» على الموظفين المسيحيين في مرفق حكومي آخر للحصول على ترقية مهنية؟؟ هذا البنك الحكومي اشارت تقارير المراجعة العامة في سنوات ماضية. عندما كان يباح نشرها. الى وجود اعتداءات على المال العام فيه.. وحتى هذه اللحظة انا شخصيا محترار فيمن «حفظ اجزاء القرآن للحصول على الترقية» وخان «المال العام» الامانة بين يديه؟؟ فهل من اعتدى على المال العام في ذلك البنك من

«المنافقين» ام من «المشركين»؟؟ ام من «الحفظة الأبرار»؟

ملاحظة اخرى اخيرة، وهى سؤال اوجهه للسيد المراجع العام، وهو: هل تخضع جميع اجهزة الدولة ووزاراتها وهيئاتها ومؤسساتها وشركاتها للمراجعة العامة بدءاً من القصر الجمهوري وإلى نثرية مكتب اي مدير او حرز أصغر خفير؟؟ هل تقع في عهدة السيد المراجع العام مراجعة اجهزة الامن والشرطة ووزارات الداخلية والدفاع الوطنيتين؟؟ ام ان بعض اجهزة الدولة «حمداً في بطننا» كما يقول المثل؟؟

وملاحظة بعد الاخيرة، ماذا عن تقرير مراجعة المال العام في الولايات الجنوبية للفترة التي شملها التقرير المقدم مؤخراً؟ ولماذا لم توفر وزارة المالية الميزانية المخصصة لأتيام المراجعة هناك؟ اذ ان حكومة الجنوب تم تشكيلها وبالتالي استلامها للعمل قد تم في الربع الاخير من العام الماضي، بينما غطى تقرير المراجعة العامة للفترة في أواخر 2004م الى أواخر 2005م فأين تقرير الجنوب.. قبل تقرير المصير!!؟

قضية الاعتداء علي المال العام، تقرير المراجع العام 2004-2005

جملة المبلغ المعتدى عليه بلغ 373.276.762 دينار

ظاهرة تجنيب الايرادات والصرف خارج الموازنة اصبح سمة حسابات الولايات الختامية لاسيما ولاية الخرطوم التي نفذته في وزارتي الزراعة والتخطيط العمراني
علي خلفية تقرير المراجع العام، البرلمان يتهم المالية بالتقصير في مواجهة الفساد

الايام، 23-5/2006

انتقد المجلس الوطني وزارة المالية واتهمها بالقصور في انفاذ ما عليها من واجبات واستخدام صلاحياتها في القوانين بايقاع العقوبات للجهات المخالفة للوائح المالية والمحاسبية وكشفت اللجنة الطارئة التي كلفت بدراسة تقرير المراجع العام للعام المالي 2004-2005م عن عدم قيام عدد مقدر من الهيئات بتوفيق اوضاعها وتقديم تقاريرها المالية والمحاسبية ربع السنوية لوزارة المالية وعدم التزامها بقفل حساباتها الختامية حسب المدة المقررة ورفعها للمراجع العام.

واشار تقرير اللجنة الذي قُدم امس بالمجلس الوطني الى تقاعس وزارة المالية في اتخاذ اجراءات مالية أو إدارية ضد تلك الهيئات واوضح ان قانون الهيئات منح وزارة المالية حق تنفيذ عقوبات ضد الهيئات المخالفة تصل إلى توصية لمجلس الوزراء بتصفيتةا أو إلغاء أمر تأسيسها. وحسب تقرير اللجنة فإن تقرير المراجع العام تضمن مخالقات أرتكبت في ثلاثة بنوك -بنك التنمية التعاوني فرع الخرطوم - بنك المزارع التجاري فرع العمارات وبنك النيلين فرع سنار- في الفترة من 9/1 إلى 2005/8/31م مبيناً ان جملة المبلغ المعتدى عليه بلغ 373.276.762 دينار مشيراً إلى ان ذلك يقل عن المبلغ المعتدى عليه في 2003م.

وانتقد المراجع العام عمليات التحفيز التي تقوم بها رئاسة الجمهورية للولايات لكي تُسرع في اغلاق حساباتها الختامية و اشار إلى إسهام ذلك في جعل الحسابات وهمية وغير حقيقية. و اضاف ان ظاهرة تجنيب الايرادات والصرف خارج الموازنة اصبح سمة حسابات الولايات الختامية لاسيما ولاية الخرطوم التي نفذته في وزارتي الزراعة والتخطيط العمراني وأشار التقرير إلى تجاهل المراجع العام فيما يخص عمليات المقاولات واتفاقيات القروض. وفي السياق عزا وكيل وزارة المالية لدى استجوابه من قبل اللجنة الطارئة ضعف الموازنة لارتفاع تكاليف نقل البترول وللأوضاع الامنية في دارفور وترتيبات اتفاق السلام.

وأصدرت اللجنة جملة توصيات بأهمية ولاية وزارة المالية على المال العام والاستقلال المالي للمراجع العام وتوصيات تشدد على

أهمية المحاسبة والمراقبة منعاً للتعدى على المال العام. ومن جهته أكد المراجع العام أبوبكر مارن عدم مواجهته بأي ضغوط في عمله وعدم حجه لأية معلومة مشيراً إلى أن القانون يضمن الاستقلال المالي للديوان. وفي سياق متصل اشار وزير الدولة بوزارة المالية على محمود إلى وجود مقترح قانون لضبط المشتريات في السودان منعاً للتجاوزات. وفيما أثار عدد من النواب عدم مراجعة حسابات الولايات الجنوبية عزاً لرئيس المجلس احمد ابراهيم الطاهر عدم مراجعة حسابات الولايات الجنوبية لضعف التمويل من وزارة المالية وعدم وجود القاعدة البيانية التي تساعد المراجع داخياً حكومة الجنوب إلى القيام بدورها كاملاً بتعيين المراجع بالجنوب بجانب ملافاة وزارة المالية لها حدث.

وفي السابق اتهم الناطق الرسمي باسم كتلة التجمع سليمان حامد حكومة الانقاذ بالفساد وبتبديد المال العام و اشار الى تقرير المراجع العام الذي أكد على عدم توريد مبلغ (12.2) مليار دينار قيمة عائدات الخصخصة والتصرف في مرافق الدولة خلال عام 2004م وصرف مبلغ (8.7) مليار دينار من جملة المبلغ لصالح اللجنة المسؤولة عن عملية الخصخصة وأوضح بأن الحكومة مساهمات في رؤوس اموال بعض الشركات دون ان تورد تلك الشركات اي مبالغ للخرينة العامة لاسيما مصفاة الخرطوم والتي دُعمت بمبلغ 22.5 مليار دينار وشركة تنمية جبل أولياء (مشروع سندس الزراعي) 2.3 مليار دينار خلال 2004م و اضاف (ان ذلك يُعد تبديداً واضحاً للمال العام) وكشف حامد عن وجود مديونات حكومية في تقرير المراجع لشركات وأفراد معلقة منذ عام 1999م متعلقة بشركة الرواسي بمبلغ (449.3) مليون دينار وبنك المزارع (10) مليون دينار وجمعية الجهاد التعاونية (1.5) مليون دينار و اضاف (إن التقرير ذكر ان مدير الشؤون الإدارية في وحدة حكومية صرف لمديره العام في عام واحد (42) حافزاً ولنفسه (40) حافزاً وللمدير المالي (40) حافزاً للقيام بأعمال من صميم واجباتهم)

واشار لعدم تمكن المراجع العام من التحقيق في المبلغ الخاص بحصيلة عائدات المزادات التي اجرتها وزارة المالية عن طريق شركة السودان للخدمات المالية في 2004م لعدم توفر المستندات والبالغة (170) مليار دينار ظهر منها (13.7) مليار دينار فقط وتساءل عن كيفية وانفاق مبالغ الاستثمارات في البنوك والشركات الامنية والتي تعادل (6.5) مليار دينار في عام 2004م وارصدة حسابات المراسلة بالخارج (4.4) مليار دينار والجهات المخول لها بالصرف وزاد (ان المؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو والتضخم اتضح انها مجرد فبركة وان النمو الحقيقي في معدلات الفساد والاختلاس) واجاز البرلمان تقرير المراجع العام وملحقاته بالاجماع

الاعتداء علي المال العام، من تقرير المرجع العام 2005

ملاحظات حول تقرير المراجع العام حول ميزانية عام 2005م

النائب البرلماني فاروق ابو عيسي

الشكر والاشادة بالتقرير الخطير الذي قدمه المراجع حول ميزانية 2005م بالرغم من نقص الكوادر المؤهلة من الديوان وضعف معينات العمل جاء التقرير وثيقة اتهام كاملة متكاملة سواء النص صراحة أو تلميحاً وذلك بالرغم من ان المراجعة شملت عدد 116 وحدة فقط من مجموع 204 وحدة وبالرغم من عدم تمكنه من مراجعة وحدات الجهاز المصرفي وما يعرف بالشركات والهيئات المحصنة والتي تحاشي التقرير ذكرها صراحة وكذا عدد 64 وحدة لم تقدم حساباتها للمراجعة اذ هناك وحدات غير خاضعة لرقابة ديوان المراجعة القومية. والسؤال هنا ماهو عدد الوحدات التي لاتقع تحت مسؤولية المراجع العام؟ ولمن تتبع؟ ولماذا لاتصلها فرق المراجعة كل هذا يؤكد ان المبالغ المعتدى عليها اكثر بكثير مما جاء به التقرير اذ تمثل فقط قمة جبل جليد الفساد.

ان ابرز ما توصل إليه التقرير هو تأكيده في مواضع عدة منه. بان الإدارة المالية للبلاد بمستوياتها المختلفة قد خالفت الدستور والقوانين واللوائح مما يستوجب مساءلتها قانوناً..

في شأن عجز الموازنة وتجاوز تقديرات الانفاق

أولاً: اظهرت الموازنة عجزاً بلغ 127.2 مليار دينار مقابل العجز المجاز وقدره 10 مليار اي بنسبة عجز بلغت 9% من اجمالي الانفاق العام مقابل النسبة المقدرة بـ 07% (سبعة من مائة في المائة) اي تضاعف العجز 12 مرة فقد اظهر الانفاق العام على الفصل الثاني تجاوزاً قدره 6.6 مليار دينار بنسبة 2% وهذا يخالف قانون الاعتماد المالي لسنة 2004م في بنده 5/ 2 وكذلك المادة 91/ 3 من ستور عام 1998م — وكذلك تجاوز الانفاق الفصل الرابع بمبلغ 69.1 مليار دينار اي بنسبة 2% وهو بدوره مخالفة للدستور والقانون وهذا ما اورده خطاب المراجع في الصفحة (8)

في شأن ولاية وزارة المالية على المال العام

ان مبدأ ولاية وزارة المالية على المال العام قد فرق كثيراً ومن عدد من الوحدات. اذ جاء في الجزء الثالث من الصفحة 8 من تقرير الحسابات الختامية ما يلي (يتم في بعض الوحدات تجنيب كامل أو جزئي للإيرادات وعدم توريدها في الحساب الرسمي للحكومة بما يخالف المادة 13-7 من لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية ومنشورات وزارة المالية) كما تقوم بعض الوحدات بفرض رسوم لم تتم اجازتها من السلطة المختصة ولا ربط لها بالموازنة بحيث يتم تجنيبها والصرف منها (صفحة 9 نفس المصدر) لائحة الخدمة العامة تحظر الجمع بين وظيفتين الا ان بعض الوحدات يخالف ذلك بصورة فاضحة واورد وكالة السودان للانباء مثال (صفحة 12)

يتم دفع حوافز متعددة للشخص الواحد فقد تم على سبيل المثال في ادارة الطب العلاجي بوزارة الصحة الاتحادية دفع عدد 34 حافزاً لشخص واحد في ديسمبر من عام 2005م الصفحة 16 و17. هذه كلها مخالفات تستدعي المساءلة القانونية

في شأن الفساد

الاسباب الواردة في التقرير بشأن الاعتداء على المال العام تتكرر سنوياً ويأتي على رأسها انعدام الرقابة والصرف خارج الموازنة وعدم الالتزام بقواعد الشراء والتعاقد وعدم الدقة في اعداد الميزانية وعدم ارسال نسخ من العقود المبرمة ومقاولات الانشاءات الجديدة كل هذا يؤكد اهمية الدور الذي كانت تقوم به الوحدات الحكومية المركزية التي تراقب هذه القضايا والتي تمثلت قبل تصفيتها في وحدات المخازن والمهمات والاشغال العامة والنقل الميكانيكي والتي كانت تتمتع بسمعة طيبة في المحافظة على الأموال العامة وكانت تعتبرها جريمة في حق الوطن.

المبالغ التي تم نهبها في الوحدات الحكومية القومية والولائية وغيرها حسب التقرير بلغت 904.3 مليار دينار بزيادة قدرها 66.7 مليار دينار عن المال المنهوب في عام 2004م وهذه قطرة من بحر نتيجة ما سبق ان ذكرناها من المراجعة كانت قاصرة على بعض الوحدات وليس كلها.

جاء الاعتداء على المال العام باشكال واساليب مختلفة تختلف في دفع مبالغ لجهات مباشرة دون توسيط حساب الحكومة وفي تضارب بعض ارقام الإيرادات والمصروفات لبعض الجهات الحكومية.

نذكر على سبيل المثال

1- اظهر الحساب الختامي ان العائد من استثمارات الحكومة يعادل 37.1 مليار دينار فيما اثبتت المراجعة ان العائد الذي دخل حساب الدولة فعلاً بلغ 14.1 مليار دينار فقط

2- وفي جانب عائدات البترول اظهر الحساب الختامي ان نصيب الحكومة من خام البترول بلغ 541.9 مليار دينار بينما اظهرت

المراجعة ان هذا العائد فى الحقيقة بلغ 681.6 مليار اى بفارق 140مليار اى ما يعادل 700مليون دولار لايعرف المراجع اين ذهبت . هذا فارق كبير والسؤال اين ذهب هذا السوق ولم يضمن فى التنفيذ الفعلي للموازنة ؟ واين نصيب الجنوب فيه واين نصيب الولايات الشمالية والجنوبية المنتجة للبترول من هذا الفرق ؟

3- وفى التقرير لا يقتصر امر البترول على الاموال الطائرة من فوق الخزينة العامة بل يتعداه إلى عمليات تقطيع اوصال عائدات البترول وتقليلها.

4- فعائدات الخام المستخدم محلياً للعام 2005م والبالغة 192.4مليار دينار تحولت ببساطة إلى 55.5مليار حيث جرى خصم مبلغ 136.9 بحجة عمل تسوية !!؟

كما ان هناك مبلغ 6مليون دينار لم يجد المراجع العام مايفيد بتحويلها لحساب الحكومة.

كذلك وجد المراجع العام مبلغ 44 مليار دينار من حساب البترول الاحتياطي قد حولت لها سمي بالحساب الخاص (السندات) تم تحويل مبلغ 65مليار دينار من عائدات البترول لجهات وزارة الدفاع – شركة جياذ – مجمع إبراهيم شمس الدين وذلك دون ان تمر بحساب الحكومة من وزارة المالية وخلافه.

تم خصم مبلغ 41.874 مليون من عائدات الخام المستخدم محلياً كعمولة للمؤسسة السودانية للنفط بمعدل 5% من صافي نصيب الحكومة من الخام السوداني ولم تحسب ضمن عائدات البترول. هذا قليل من كثير اتى به التقرير ولكن الورق لايسع (كل هذا في الصفحات 30و31)

فى شأن القروض والمنح

لم يكن الاختلال المالى قاصراً على الموارد الذاتية بل تعداه للقروض الاجنبية اذ جاء فى صفحة 35من تقرير الحساب الختامى للحكومة ، ما قيمته ان مبلغ 26.9مليار من القروض قد سحب بواسطة وحدة تنفيذ السدود ولم تتحقق المراجعة من صحة هذه المبالغ لعدم وجود اى مستندات تثبت ذلك.

كذلك جاء فى صفحة 36 من التقرير (ان تقديرات المصادر الأخرى فى موازنة عام 2005م)شهادات شهامة وصكوك الاستثمار المختلفة لم تدرج ضمن ايرادات الموازنة علماً بأن التقرير ذهب إلى ان التقدير لايرادات هذه المصادر يبلغ 71مليار دينار.

فى شأن الخصخصة

لم تظهر فى الحساب الختامى اى عائدات للخصخصة كما كان الحال فى عام 2004م هذا بالرغم من ان عائدات الخصخصة الفعلية لعام 2005م قد بلغت مبلغ 132.8 مليون دينار فقد اتضح انها لم تورد لحساب الحكومة الرئيسى لوزارة المالية (صفحة 38). واذا كانت عائدات الخصخصة 132.8 ولم تورد فى خزينة الحكومة فإن الادهى من ذلك فإن التقرير قد اثبت ان المصروفات المدفوعة لاتهام عملية الخصخصة بلغت 618.8 مليار دينار..وهنا لا تعليق

فى شأن الانفاق العام

حتى المصروفات القومية الممركزة التى تتولى وزارة المالية بنفسها ودون غيرها الصرف عليها لم تسلم من فوضى الانفاق العام.فقد بلغ اجمالى الصرف عليها مبلغ 276.985 مليون دينار من اجمالى الاعتماد البالغ 247.00مليون دينار.

بما يظهر تجاوزاً فى الصرف بنسبة 12% من الاعتماد بالمخالفة لاحكام المادة 3/91 من دستور السودان للعام 1998م (صفحة 48) كما ان الصرف على الضيافة الرسمية تجاوز الاعتمادات المالية بالضعف اذ تم اعتماد مبلغ 5 مليار دينار للصرف على الضيافة الرسمية بينما بلغ الصرف الفعلى مبلغ 10.3ملياردينار.

كما زاد الصرف على احتياطي الطوارئ اذ بلغ 113 مليار دينار فى حين ان الاعتمادات المالية كانت فقط مبلغ 80مليار دينار (ص58) سيدي الرئيس . هذا قليل من كثير مما جاء فى تقارير المراجع العام الخطيرة التى تمثل صحيفة اتهام للحكومة عموماً وللتنفيذيين المسؤولين عن الإدارة المالية فى البلاد. ولا بد من ان يكون للمجلس بحكم مسؤولياته الدستورية وقفة جادة لذلك.

نطالب بالآتي:

ان يقوم رئيس المجلس نيابة عنه بفتح بلاغات ضد الحكومة والتنفيذيين المسؤولين عن الادارة المالية للبلاد بمخالفة الدستور والقوانين واللوائح.

ان تقوم الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات رجال المال والاعمال بفتح بلاغات من طرفها ضد الحكومة بالاعتماد على تقارير المراجع العام لمخالفة الدستور والقانون واللوائح.

ان يطلب مجلسكم الموقر وزير المالية ليمثل امامه للرد على هذه الاتهامات .

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147507331&bk=1>

الاعتداء علي المال العام، تقرير المراجع العام 2006

الاعتداء علي المال العام بالسودان يقفز من (396) مليون دينار إلي (542.2) مليون دينار

إعداد :- ماهر أبوجوخ

سودانيزاونلاين.كوم، 21/4/2006

كشف تقرير المراجع العام الذي قدمه بالمجلس الوطني يوم الأربعاء 19 أبريل 2006م أن جملة الإعتداءات علي المال العام في نطاق الأجهزة الاتحادية باستثناء قطاع المصارف بلغت (542.5) مليون دينار مقارنة بمبلغ (396) مليون دينار في آخر تقرير أصدره ديوان المراجع العام بزيادة قدرها (146.5) مليون دينار. كما أحاط الغموض رئاسة اللجنة التي كونها المجلس لدراسة التقرير.

وعن الإيرادات

تقرير المراجع العام الذي قدمه المراجع العام أبوبكر مارن يوم الأربعاء للمجلس الوطني أشار إلى أن الإيرادات الذاتية قد بلغت مبلغ (932.3) مليار دينار بنسبة (98%) من إجمالي الربط مثلت الضرائب المباشرة (71.3) مليار دينار بنسبة أداء بلغت (100%) من الربط المقرر وبلغت إيرادات الجمارك والرسوم الانتاج مبلغ (282.7) مليار بنسبة أداء (104%) فيما بلغت إيرادات القيمة (76.6) مليار دينار بنسبة أداء (97%) من الربط وبلغت إيرادات الرسوم المصلحية مبلغ (14) مليار دينار بنسبة (70%) من الربط المقدر فيما بلغت الإيرادات القومية الممركزة (491) مليار دينار بنسبة أداء بلغت (96%) من الربط المقدر.

وأشار التقرير لملاحظات تتصل بمحور الإيرادات والتي اعتبرها (مخالفة للقواعد القانونية الواجب اتباعها) والمتمثلة في التجنيب الكامل أو الجزئي للإيرادات أو توريدها في حسابات الأمانات ومن ثم الصرف منها وفرض رسوم لم تتم اجازتها في الموازنة واستمرار ظاهرة التحصيل بايصالات غير رسمية.

التقرير كشف أن الميزانية حققت عجزاً بلغ 102.7 مليار بنسبة (9%) من إجمالي الانفاق العام الفعلي فيما كان مخصص له (49.7) مليار دينار بنسبة 4%

حسابات المؤسسات والشركات المملوكة للدولة أو التي تشارك فيها

وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات الختامية للمؤسسات والشركات والشركات العامة المملوكة للدولة بالكامل والتي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن (20) % فقد ذكر التقرير مراجعة (190) ميزانية فيما لا تزال (93) وحدة تحت المراجعة فيما لم تقدم (63) وحدة حساباتها الختامية للمراجعة. وطالب التقرير في توصياته بضرورة الالتزام بتنفيذ أحكام قانون ديوان المراجعة العامة لسنة 1999م فيما يتعلق بقفل الحسابات والقوائم المالية ورفعها للديون في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية وارسال الأجهزة

الاتحادية لقرارات التعيين والترقي والعلاوات والمخصصات الي الديون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بغرض الفحص والمطابقة وارسال الأجهزة الاتحادية نسخاً من عقود تأسيس الشركات التي تمتلك فيها (20%) فأكثر والاتفاقيات والقروض المحلية والأجنبية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع عليها والاحتفاظ بسجل مكتمل للموجودات غير المتداولة بما يمكن من التحقق من صحتها من حيث (الوجود الفعلي، الملكية وصحة التقييم) والالتزام بالميزانية التقديرية كوسيلة من الوسائل الرقابية. التقرير أوصى باستصحاب التوصية الواردة في تقرير مراجعة مصانع السكر والمطالب بالرجوع للتقويم الزراعي القديم الذي يبدأ في أول يوليو وينتهي في آخر يونيو بدلاً عن التقويم الحالي نسبة (لتغطية التقويم القديم لدورة النشاط الاقتصادي، وصعوبة تصفية كل موسم علي حده وزيادة العبء المحاسبي)

حسابات ديوان الزكاة والأوقاف وصندوق دعم الطلاب

طبقاً لتقرير المراجع العام فقد بلغت جملة إيرادات ديوان الزكاة (23.1) مليار دينار بربط قدره (95%) فيما بلغت المصروفات علي المصارف المختلفة مبلغ الصرف الفعلي حيث خصصت الاعتمادات (14.9) مليار دينار للفقراء والمساكين صرف منها فعلياً مبلغ (13.6) مليار دينار بنسبة (91%) من نسبة الاعتمادات المخصصة أما العاملون عليها فخصص له (3.5) مليار دينار بلغ حجم الصرف الفعلي (3.8) مليار دينار بنسبة (108%) أما الغارمون فخصص لهم (1.5) مليار دينار صرف منها (1.2) مليار دينار بنسبة (80%)، ابن السبيل (0.1) مليار دينار تم صرفها بنسبة (100%) فيما بلغت الاعتمادات التي خصصها ديوان الزكاة للمصارف الدعوية (1.4) مليار دينار بلغت جملة مصروفاتها الفعلية (1.1) مليار دينار بنسبة (78%) أما الأصول والإنشاءات فخصص لها (0.6) مليار دينار صرف منها (0.4) مليار دينار بنسبة (67%) فيما بلغت منصرفات التسيير (1.7) مليار دينار قياساً بالمبلغ المخصص والذي يبلغ (1.2) مليار دينار أي بنسبة تبلغ (141%).

أما حسابات هيئة الأوقاف الإسلامية فبلغت جملة إيراداتها مبلغ (72.4) مليار دينار فيما بلغت جملة مصروفاتها (45.3) مليار دينار. أما ريع الأوقاف في جدة والمدينة ومكة فقد حققت إيراداً بلغ (1.3) مليون ريال سعودي تم صرفها علي المرتبات والأجور وتسيير الخدمات. أما ريع الأوقاف السنارية فقال التقرير (إن به أمانات من سنين سابقة طرف المحكمة بالمملكة العربية السعودية كان يتم الصرف من تلك الأموال بواسطة ناظر الأوقاف) وأشار التقرير إلى أن جملة إيرادات الصندوق القومي لدعم الطلاب بلغت (8) مليار دينار فيما بلغت المصروفات (6.3) مليار دينار .

(542.5) مليون دينار جملة الاعتداءات علي المال

تقرير المراجع العام أشار إلى أن جملة الإعتداءات علي المال العام في نطاق الأجهزة الاتحادية باستثناء قطاع المصارف بلغت (542.5) مليون دينار مقارنة بمبلغ (396) مليون دينار في آخر تقرير أصدره ديوان المراجع العام بزيادة قدرها (146.5) مليون دينار كما أحاط الغموض رئاسة اللجنة التي كونها المجلس لدراسة التقرير

وكشف التقرير أن التصنيف الإداري لجملة المبالغ التي تم الاعتداء عليها في نطاق المؤسسات والشركات والهيئات القومية بلغ (354.2) مليون دينار بما يعادل (65%) من جملة المبالغ المعتدي عليها و(63.5) مليون دينار في نطاق الأجهزة الاتحادية المركزية بنسبة (12%) من جملة المبالغ و(124.8) مليون دينار في نطاق الأجهزة الاتحادية بالولايات بنسبة (23%).

أما التحليل النوعي للتجاوزات فقد أوضح أن (84%) من تلك التجاوزات والبالغ قدرها (455) مليون دينار تدرج في إطار خيانة الأمانة، فيما تدرج (10%) والبالغ قدرها (22) مليون دينار في بند التزوير و(1.8) % والبالغ قدرها (9.7) مليون دينار في بند صرف دون وجه حق، أما السرقة والنهب والمحددة ب(0.9) مليون دينار فقد كانت نسبتها (0.2%) من جملة الأموال المعتدى عليها. أما التصنيف المحاسبي لتلك الأموال فأوضح أن (15.2%) من تلك الأموال تدخل في بند الإيرادات والمصروفات بلغت (12%) وعجز المخازن بلغ (2.3%) والسرقة (0.2%). فيما سجل عجز المستودعات أعلى المعادلات حيث بلغت نسبته (70.3%) من جملة المبالغ المعتدى عليها .

أما الموقف العدلي لقضايا الاعتداء علي المال العام فأشار التقرير إلى أن جملة قضايا الاعتداء علي المال العام بلغت (58) حالة تم

البت في (11) قضية منها فيما لا تزال (9) تهم أمام المحاكم و(5) حالات لا زالت بين يدي رؤساء الوحدات و(4) منها تم شطبها و(2) تم حفظهما، فيما لا تزال (27) تهمة أمام الشرطة أو النيابة.

وأورد المراجع العام في تقريره أن جملة ماتم استرداده من اجمالي المال المعتقدى عليه في نطاق الأجهزة الاتحادية بلغ (104) مليون دينار بنسبة (19%) من جملة المال المعتقدى عليه، لكنه كشف في سياق تقديمه للتقرير أمام البرلمان أمس أن آخر احصائيات ديوان المراجعة العامة تقيده باسترداد (221) مليون دينار أي بواقع (40%) من جملة المال المعتقدى عليه.

من سيرأس لجنة المجلس لدراسة تقرير المراجع العام ؟

ما أن فرغ المراجع العام من تلاوة تقريره، حتى أشار رئيس البرلمان أحمد ابراهيم الطاهر إلى أن الشعب السوداني من حقه أن يعلم أين تذهب الأموال التي يدفعها من (جيبه) ويتأكد أن تلك الأموال قد صرفت وفق الضوابط القانونية وأقترح تكوين لجنة خاصة من المجلس برئاسة رئيس لجنة التشريع على أن يكون رؤساء كل من اللجنة (الاقتصادية، العمل والبيئة) رئيساً مناوباً علي أن تكون اللجنة من جميع أعضاء تلك اللجنة الأربعة مع امكانية مشاركة جميع أعضاء المجلس في اللجنة، مع تمتع أعضاء اللجنة الأربعة بحق التصويت .

هذا المقترح اعترض عليه عضو البرلمان غازي سليمان عن دوائر الحركة الشعبية مبدياً موافقته على مقترح تكوين اللجنة لكنه اعترض على اسناد رئاستها لرئيس اللجنة التشريعية باعتبار أنها يفترض أن يرأسها رئيس اللجنة الاقتصادية. واعتبر رئيس البرلمان نقطة نظام سليمان (نقطة تنظيمية) معللاً تقديم مقترحه لرئاسة لجنة التشريع والعدل باعتبار أن التقرير يتناول جوانب قانونية، معتبراً رؤساء اللجان جميعهم في موضع ثقة بالنسبة له معلناً عدم ممانعته في الموافقة على مقترح غازي سليمان. وقبل شروع أعضاء المجلس في التصويت طلب عضو المجلس يوهانس أكل من كتلة (اليوساب) نقطة (نظام) والتي طالب فيها قبل الموافقة علي تكوين اللجنة أن يحدد رئيس المجلس رئاسة اللجنة (هل سيكون رئيس لجنة التشريع أم رئيس اللجنة الاقتصادية ؟). رئيس البرلمان رد علي نقطة النظام بالقول (هذه النقطة تم حسمها) دون أي توضيح إضافي.

ربما تكون قضية رئاسة لجنة المجلس الوطني المكلفة بدراسة تقرير المراجع العام لا تتم بمعزل عن المشاكسات بين (الشريكين الغريميين) وهو أمر يمكن أن يعززه ربط المقترحات التي تقدم بها كل من الطرفين، فالمؤتمر الوطني يرأس لجنة التشريع فيما ترأس الحركة الشعبية اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني.

الاعتداء على المال العام 2007 و تجاوزات في ديوان المراجع العام

ديوان المراجع العام.. باب النجار مخلع !!

الصحافة، الخرطوم : محمد صديق أحمد

في فترة سابقة أودع المراجع العام تقريره العام للفترة من سبتمبر 2007 وحتى أغسطس من العام 2008 منضدة المجلس الوطني أوضح فيه رؤيته عن أداء الأجهزة القومية باستثناء قطاع المصارف و122 وحدة لم تتم مراجعتها لأسباب لم يبينها تقرير المراجع العام وأن 37 وحدة لم تقدم حساباتها لأكثر من خمس سنوات الأمر الذي يفتح باب الأسئلة على مصراعيه حيال جدوى تقديم تقرير المراجع العام سنويا بينما يغض الطرف عن مثل تلك الوحدات التي لم تتم مراجعتها لأكثر من خمس سنوات وهل مبلغ الإعتداءات على المال العام البالغ 2,4 مليون جنيه الذي كشفه التقرير يعطي صورة حقيقية عن حجم الاعتداءات على المال العام وهل هناك فعلا وحدات لا تخضع للمراجعة أو خارج دائرة اختصاصات الديوان كما ألمح التقرير بالقول إن عدد الوحدات الخاضعة لرقابة المراجع العام 255 مما يشي بأن هناك وحدات غير خاضعة لرقابته الأمر الذي يفرض طرح سؤال لمن توول مراجعتها ؟ وأين ديوان المراجع العام من تفعيل سلطاته التي خولها له القانون تجاه الوحدات التي لم تلتزم بتقديم تقارير حساباتها في الوقت المحدد ؟.

كل هذه التساؤلات برزت في ذلك الحين شاغلة البال عن كنه ودور الديوان في تقييم وتقويم الأخطاء والمخالفات بالوحدات الحكومية ولكن تساؤلات الجميع هذه لم تعد ذات قيمة إذ تكشف لهم أن الديوان نفسه لم يسلم من التجاوزات في إدارة مسيرته ولم يدر بخلد أحد أنه يحتاج إلى من يقومه إذ بين تقرير لجنة مراجعة ديوان المراجعة العامة الصادر في 12 مايو 2008 انفرادت بنشره هذه الصحيفة أمس كل موجة الاندهاش لما يحدث بأجهزة الدولة من مخالفات ذهبت من أذهان الناس وحلت مكانها دهشة أكبر لما يحدث بالديوان إذ وضح أن الديوان تجاوز لجنة الاختيار للخدمة العامة بتعيين بعض منسوبيه بعيدا عن الالتزام باللوائح فيما يلي التعيينات والترقيات بجانب عدم الالتزام بالاجراءات الأصولية بخصوص التعاقد والمشتريات وعدم العدالة في منح المكافآت والحوافز بالإضافة إلى أن الديوان لم يلتزم بعدم عمل موازنة المرتبات شهريا مع ضعف الرقابة على الخزينة من حيث الرصد اليومي وغير ذلك من المخالفات التي اکتنز بها التقرير مثل الانحراف في جملة ربط الإيرادات للعام 2007 بنسبة 28% حيث بلغت الإيرادات المحصلة 4.330.290.64 جنيه من جملة الربط المقدر بـ 6.000.000 بنسبة انخفاض بلغت 7% عن العام 2006 وكذلك عدم الالتزام بالاجراءات الأصولية الخاصة بمشتريات قطع الغيار وصيانة العربات مما أدى لدفع 7419.9 جنيه لأشخاص وجهات دون وجه حق ذكرها التقرير بالتفصيل.

بالطبع إن ما جاء في التقرير هذا يعتبر بكل المقاييس مؤشراً خطيراً لما وصلت إليه أجهزة الدولة من انحراف إذا كان الجهاز الذي يناط به الرقابة والقوامة على بقية الأجهزة يعجز بالمخالفات وأوجه الفساد هذا ما جاء على لسان المختصين الذين استفسرتهم لمعرفة وجهة نظرهم بشأن هذا التقرير

فقال المراجع العام السابق لجمهورية السودان الأستاذ محمد علي محسي إن المرء يكاد لا يصدق ما جاء بالتقرير لولا أنه صادر من الديوان نفسه وتساءل باستغراب ودهشة كيف تتم مثل هذه التجاوزات في جهاز يقع على عاتقه مسؤولية مراقبة ومراجعة أداء وصرح كل أموال الدولة وقال إن إدارة عدم التزام إدارة الديوان باللوائح فيما يخص التعيينات والتغطيات وعدم الالتزام بالتعاقد في المشتريات ومنح المكافآت والحوافز بطريقة ليست فيها عدالة وأكثر ما يثير الاستغراب والدهشة هو عدم الالتزام بالإجراءات المالية وضعف الرقابة على الخزينة وعزا محسي ما يحدث بالديوان إلى ما يحدث في سائر أجهزة ومؤسسات الدولة وابات أنه واضح أن الديوان لم يقو من الانفلات من مد وجزر المخالفات وأوجه الفساد بالأجهزة الأخرى فجزفته إلا أنه عاد بالقول إن مجرد اكتشاف هذه التجاوزات من أهل وملة الديوان يعتبر نواة لبذرة خير وإصلاح يمكن ترعرع وتنمو إذا ما توفر لها الجو الصحي المعافي واستبعد أن تكون هذه التجاوزات فردية بل اعتبرها مؤشر لضعف الأداء الإداري والرقابي على الديوان وقال إن صرف الحوافز والمكافآت لبعض العاملين يشكل مصدر للشك والريبة وتساءل ما الذي يدعو إلى صرف حوافز إلى العمال والموظفين دون عدالة ؟ ووزير المالية يمنع منح الحوافز والمكافآت للموظفين مقابل أدائهم لواجبهم وقال إن ما حدث بالديوان يحتاج إلى لجنة برلمانية للتحقيق في ما جاء بالتقرير وطالب بفتح ابواب التعيين بالديوان وما سواه من مؤسسات الدولة على مصراعيه وأن يكون الفيصل في الاختيار بين المتقدمين الكفاءة وليس الولاء ودرجة القرابة كما يحدث في كثير من المؤسسات ووصف التقرير بالخطير الذي لا يجب السكوت والصمت على ما جاء فيه.

ووصفت الدكتورة بجامعة شرق النيل نجاة يحيي إن ما جاء بالتقرير يوضح بجلاء أن الفساد والمخالفات لم تعد حكرا على جهة دون أخرى حتى أنها وصلت إلى داخل أتون ديوان المراجع العام الذي يتوجب ويتوسم فيه القوامة الحقة على المال العام الذي بين يديه في المقام الأول قبل أن يخرج إلى مراجعة ما سواه من مؤسسات ، وقالت إنه إذا لم يكن بمقدور القائمين عليه مراقبة أنفسهم وكبح جماح نهمها الأمار بالسؤ فكيف يكون لهم الجرأة على مراقبة الآخرين وقالت إن ما يحدث بالديوان بناء على ما جاء بالتقرير ينطبق عليه المثل باب النجار مخلع ووصفت المخالفات بالديوان بالمشيرة للدهشة والاستغراب وتساءلت كيف يمكن الاعتماد عليه في مراجعة الآخرين إذا تزعمت ثقة الآخرين فيه بالرغم أن كشفه بواسطة الديوان يعتبر مؤشر للشفافية وطالبت بوضع ترياق ناجع وشافي للحد من تلك التجاوزات وقالت إن أي تجاوزات في أي مرفق مشكلة إلا أن وقوعها بديوان المراجع العام يعتبر كارثة وشنت يحيي هجوما على المجلس الوطني الذي يناط به الرقابة على جميع أجهزة الدولة بما فيها ديوان المراجع العام مبينة أنه يهتم بالقضايا

السياسية أكثر من القضايا الخدمية والاجتماعية والاقتصادية وطالبته بالالتفات لمثل هذه التجاوزات التي لا يمكن السكوت عنها.

http://www.alsahafa.sd/News_view.aspx?id=67604 (http://www.alsahafa.sd/News_view.aspx?id=67604)

الاعتداء على المال العام - تقرير المراجع العام 2008

ارتفع حجم الاعتداء على المال العام للعام المالي 2008 م الي 5.4 مليار جنيه

في تقرير المراجع القومي للعام المالي 2008م

الأربعاء، 04 نوفمبر 2009 07:10

الملف الإقتصادي

رصد / سعاد الخضر

(5,4) مليون جنيه حجم الإعتداءات على المال العام.... عدم تحديد ربط للمشاريع والهيئات الزراعية بالموازنة جعلها عبئاً إضافياً... تراجع القطاع الصناعي عن الربط بنسبة 38%.... إنخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة 10%.... (2,9) مليار جنيه حساب تركيز البترول.... (2,7) مليار جنيه حجم الصرف على التنمية... خلل في أداء المخزون الإستراتيجي أدى إلى تراجع المخزون

ارتفع حجم الاعتداء على المال العام للعام المالي 2008م وبلغ اجمالي مبلغ حالات الاعتداء على المال العام في نطاق الاجهزة القومية باستثناء قطاع المصارف بلغ (5,4) مليون جنيه، مقارنةً بمبلغ (2,4) مليون جنيه بزيادة بلغت (3) ملايين جنيه، وبالمقابل ارتفع حجم الإيرادات النفطية ليصل الى (16,2) مليار جنيه، وبالتالي حجم الإيرادات العامة والتي وصلت الى مبلغ (21,5) مليار جنيه وانخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 2% كما انخفض عائد الاستثمارات الحكومية لمبلغ (129) مليون جنيه بنسبة 43% من الربط المحدد لها، وانخفض حجم الرسوم الادارية الى مبلغ (165) مليون جنيه بنقصان (54) مليون جنيه من العام السابق، وبلغ اجمالي الصرف على التنمية القومية مبلغ (2,7) مليار جنيه بنقصان (669) مليون جنيه، وارتفع اجمالي الارصدة النقدية بالمصارف والمخزون لمبلغ (6'1) مليار جنيه بزيادة (1,3) مليار جنيه وارتفع رصيد الاستدانة من الجهاز المصرفي لمبلغ (5) مليارات جنيه بزيادة (2,9) مليار جنيه.

اوضح تقرير المراجع العام الذي قدمه امام البرلمان للعام المالي 2008م الاسبوع الماضي ان اجمالي الإيرادات بلغ (21,5) مليار جنيه وبلغ حجم الإيرادات النفطية (11295) مليون جنيه وبلغت الإيرادات الضريبية (8124) مليون جنيه وبلغت الموارد الاخرى (1252) مليون جنيه وبلغ المقابل المحلي للمنح (832) مليون جنيه وذكر التقرير ان الإيرادات البترولية شكل 52% من الإيرادات العامة وتشكل الضرائب 38% منها، وبلغ اجمالي اعتمادات الإنفاق الحكومي (22,5) مليار جنيه تشمل تعويضات العاملين (6050) مليون وشراء السلع والخدمات بتكلفة (2923) مليون جنيه وبلغت تكلفة التمويل (1469) مليون جنيه، وتشكل نسبة

انفاق الحكومة الاتحادية (38%) وتحويلات الولاية الشمالية 29% وتحويلات حكومة الجنوب 18% من اجمالي انفاق الحكومة القومية وتصل الى (3952) مليون جنيه. وكشف التقرير ان رصيد حساب التشغيل والايادات ناقصاً المصروفات حقق عجزاً متوقعاً قدره (947) مليون جنيه يشكل نسبة 4,2% من اجمالي الانفاق الحكومي، وبإضافة المبالغ المعتمدة بالموازنة للإصول المالية وغير المالية والبالغ قدرها (3,9) مليار جنيه، يرتفع اجمالي تحمل الخصوم (العجز المتوقع) لمبلغ (4,8) مليار جنيه من المتوقع تمويله من التمويل الداخلي وادوات الدين (2771) مليون جنيه، المقابل المحلي للتمويل الخارجي (1090) مليون جنيه وزادت العائدات النفطية من الربط المقدر لها (11295) مليون جنيه الى (1618) مليون جنيه بزيادة 144% وكذلك الايرادات الضريبية من (8124) الى (7770) مليون جنيه بنسبة تنفيذ بلغت 96% الا ان الموارد الاخرى قد انخفضت من (1252) الى 685% بنسبة تنفيذ 55% وكذلك انخفض المقابل المحلي للمنح من الربط المقدر له من (832) الى (44) مليون جنيه، ارتفع اجمالي الموارد حيث حدد له في الربط (21503) مليون جنيه وارتفع ليصل (24717) مليون جنيه نسبة تنفيذ 115% واوضح التقرير ان الايرادات الفعلية للعام المالي 2008م تفوق الربط المقدر بنسبة 15% بزيادة 3,2 مليون جنيه وزادت الايرادات النفطية من الربط المقدر لها بنسبة 44%، وازاد ان المصروفات الفعلية لمستويات الحكم الثلاث تقل بنسبة 5% عن المبالغ المعتمدة بالموازنة ولكن تحويلات لحكومة الجنوب فاقت المبالغ المعتمدة بنسبة 18% في حين ان انفاق الحكومة الاتحادية تحويلات الولايات الشمالية نقصت عن المبالغ المعتمدة بنسبة 18%.

من تقرير المراجع العام 2008

ديوان المراجعة العامة انتقادات شديدة لوزارة المالية بسبب عدم التزامها بالضوابط

البرلمان: ماهر أبو جوخ - ميادة صلاح
السوداني، الأربعاء، 28 أكتوبر 2009

وجه ديوان المراجعة العامة انتقادات شديدة لوزارة المالية بسبب عدم التزامها بالضوابط بسبب استمرارها في صرف بدل وجبة للعاملين فيها، وطالب بتكوين لجنة لتحديد المسؤولية في الاخفاقات التي تمت في إداء هيئة مياه ولاية الخرطوم، وكشف عن ارتفاع حجم الاعتداء على المال العام في الاجهزة القومية - باستثناء قطاع المصارف- 5.4 ملايين جنيه بنسبة زيادة بلغت 125% عن نفس الفترة العام الماضي استرد منها 6%، أما على نطاق اجهزة الولايات الشمالية فارتفعت بنسبة 179% عن العام الماضي واسترد منها 11% من جملة المال المعتدى عليه. وبلغ عدد الهيئات والشركات الخاضعة للمراجعة (237) وحدة تمت مراجعة حسابات (181) وحدة، فيما لا تزال (70) وحدة تحت المراجعة ولم تقدم (34) وحدة حسابتها للديوان من بينها (30) وحدة بسبب التأخر في قفل الحسابات فيما لم تبد (4) وحدات رغبته في تقديم حساباتها.

إلزام المالية

وطالب التقرير الذي قدمه المراجع العام ابوبكر عبد الله مارن امام جلسة المجلس الوطني أمس، بإلزام وزارة المالية بوقف صرف بدل الوجبة للعاملين فيها باعتباره امرا يتجاهل القرارات والمنشورات الصادرة ويمثل إهداراً للعدالة والمساواة في اجور ومخصصات العاملين في أجهزة الحكومية القومية.

تصفية (شهامه)

وأشار التقرير لارتفاع رصيد حساب شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) لمبلغ 3.2 مليار جنيه بنهاية عام 2008م، لكنه اعتبر تلك الشهادات باتت تمثل عبئاً مالياً إضافياً على وزارة المالية كما أن معظمها يتم تمديده دون أن يكون هناك ضح فعلي للسيولة تستفيد منه الوزارة. وفي ذات السياق دعا النائب غازي سليمان لتصفية شهادات (شهادة).

صناعة المياه

وأبدى التقرير في الجانب البيئي العديد من الملاحظات حول صناعة المياه بهيئة مياه ولاية الخرطوم بعدد من محطاتها وودعا للتأكد من عدم زيادة جرعات الكلور والباك المضافة للمياه عن المسموح بها واستبدال خطوط الاسبستوس. وفيما يتصل بسوق الخرطوم المركزي للخضر والفاكهة فنأدى بتفعيل التشريعات الخاصة بالاسواق وآليات الرقابة على التنفيذ.

تشكيل لجنة

وأوصى بتشكيل لجنة لتحديد المسؤولية في الاخفاقات التي شهدتها الاداء بهيئة مياه ولاية الخرطوم في عدد من القضايا من بينها زيادة تكلفة خط (النية/الجيلي / قري) بعد استبدال الانابيب بخط حديدي عقب وقوع بعض الانفجارات، وظهور بعض عيوب الانشاءات في محطة الخرطوم الجديدة في سوبا بعد الامطار الاخيرة، وفرض رسوم إضافية على فاتورة مشتركى الاحياء القديمة قدرها خمس جنيهات لتجديد شبكة المياه بتحصيل بلغ (45.6) مليون جنيه تم تنفيذ شبكات بالاحياء الجديدة وإحلال في بعض الاحياء القديمة بكلفة بلغت (23.4) مليون جنيه.

انزعاج وتخوف

وأبدى التقرير انزعاجه من استقرار نتائج مراجعة حسابات الاجهزة القومية للعام المالي 2008م والتي اتضح أن تنفيذها على وجه العموم "قد شابته مخالفات بينة لتلك القواعد والاجراءات وبلا حظ أن معظمها مما ظل الديوان يشره في تقاريره السابقة ويصدر عنها قرارات واجبة التنفيذ."

وأبدى تخوفه من أن يكون استمرارية تلك المخالفات لا ينم عن ضعف أدوار وزارة المالية والمراجعة الداخلية فحسب "بل يخشي أن تكون هناك بعض الجهات التي تعمل لسبب أو لآخر على تجاهل الالتزام بالقواعد والموجهات والقرارات الحاكمة."

مخالفات مستمرة

وأشار لاستمرار عدد من المخالفات التي تم الإشارة لها في تقارير سابقة والمتمثلة في (تجنيب جزء من الايرادات وتعليه بحساب الامانات وايداعه في بنوك خاصة دون موافقة المالية، وعدم الالتزام بالكثير من قواعد شراء السلع والخدمات وإجراءات التعاقد، تعديل أو فرض رسوم دون موافقة وزارة المالية، التوسع في صرف الحوافز والمكافآت، والصرف على الهواتف السيارة بدون الحصول على الموافقة الأصولية وتجاوز السقف المحدد).

زيادة الاعداءات

وكشف مارن عن زيادة الاعداء على المال العام خلال الفترة من اول سبتمبر 2008م وحتى أول اغسطس –باستثناء قطاع المصارف- لـ 5.4 مليون جنيه بزيادة قدرها 3 ملايين جنيه عن نفس الفترة خلال العام الماضي والتي بلغت 2.4 مليون جنيه سوداني، تم استرداد 338.368 جنيه تمثل 6% من جملة المبلغ المعتدي عليه.

ارتفاع خيانة الامانة

وأظهر التصنيف الإداري أن 69% من تلك الاموال والتي بلغ قدرها 3.7 مليون جنيه كانت الاجهزة القومية وسجلت الشركات والهيئات القومية مبلغ 1.7 مليون جنيه تمثل نسبة 31% من اجمالي المبالغ المعتدي عليها. وأوضح التحليل النوعي أن 90% من التجاوزات التي بلغت 4.9 ملايين جنيه كانت خيانة للامانة، التزوير بنسبة 9.8% بـ 0.53 مليون جنيه، أما الصرف دون وجه حق فمثل 0.2% بـ 0.01 مليون جنيه.

زيادة ونقصان

وتلاحظ ارتفاع نسبة كل من خيانة الامانة والتزوير مقارنة بأخر تقرير قدمه المراجع حيث مثلاً 17% و13% على التوالي ، فيما انخفضت نسبة الصرف دون وجه حق في التقرير الحالي بمقارنة بالتقرير السابق التي مثلت فيه 70% من جملة المبالغ المعتمدى عليها.

التصنيف المحاسبي

ولاحظ التقرير في ما يلي التصنيف المحاسبي انخفاض نسبة الاعتداء على المصروفات مقارنة بالتقرير السابق من 70% لـ 8% واليرادات من 26% لـ 20%، وثبات نسبتها في عجز الخزن في التقريرين بنسبة 2%، إلا أنه اشار لزيادتها بصورة كبيرة في عجز المستودعات التي قفزت من 2% من التقرير السابق لـ 70% في التقرير الحالي.

الاستئثار بالربع

وبلغت عدد قضايا الاعتداء على المال العام (32) حالة تم البت في (5) منها قضائياً و(4) لا تزال امام المحكمة و(20) أمام الشرطة أو النيابة و(3) حالات بين يدي رؤساء الاجهزة. واستأثر المتهمون ، في (9) تهم —في القضايا التي تم البت فيها والتي تمثل 12% من حجم المبالغ المعتمدى عليها والقضايا التي لا تزال امام المحاكم والتي تمثل 13% من جملة المبلغ المعتمدى عليه- على ما يعادل ربع المال المعتمدى عليه الذي يعادل (1.35) مليون جنيه.

القفر بالزانة

وارتفع حجم المال المعتمدى عليه بالولايات الشمالية من 2184 الف جنيه في التقرير السابق إلى 6089 الف جنيه في التقرير الحالي بنسبة زيادة بلغت 179% عن التقرير السابق ، فيما بلغ حجم المبالغ المستردة 671 الف جنيه تمثل 11% من جملة المال المعتمدى عليه.

عدم التزام

وابدى التقرير ملاحظاته حول حسابات الولايات الشمالية حيث اشار لتطبيق كل من ولايتي شمال كردفان والنيل الأزرق لنظام احصاءات مالية الحكومة لكن اشار لوجود تباين في تطبيقه بين الولايتين .
واشار لاعتماد الولايات على الدعم المركزي وتزايد بصوره سنوية والتخطيط غير الواقعي للميزانيات وعدم التزام بعض الولايات بقوانين الاعتمادات المالية الصادرة من المجالس التشريعية وتركيز الصرف على الفصلين الاول والثاني وضآلة الصرف على التنمية وعدم التقيد بالقوانين الاتحادية التي تحدد مستحقات شاغلي الوظائف الدستورية ، كما اظهر أن التحويلات الجارية للولايات الشمالية والبالغ قدرها 3.2 مليار جنيه تشكل نسبة 72% من اجمالي إنفاق حكومات الولايات الشمالية .

فائض بالميزانية

واظهر التقرير أن الايرادات العامة الفعلية للعام المالي 2008م حققت 24717 مليون جنيه بزيادة بلغت 3.2 مليون جنيه وتعادل 15% من الربط المقدر للميزانية والبالغ 21503 مليون جنيه وعزت ذلك الامر لزيادة الايرادات النفطية عن الربط المقدر بنسبة 44% لارتفاع متوسط سعر برميل النفط من 58.4 دولار عام 2007م لـ 79.6 دولار في المتوسط .
وف ما يتصل بالانفاق العام للمستويات الثلاثة فشكل انفاق الحكومة القومية 49% من اجمالي انفاق المستويات الثلاثة —القومي ، الجنوب والولايات الشمالية- وبلغ اجمالي انفاق الحكومة القومية 13267 مليون جنيه يمثل 91% من المبلغ المعتمد ، وزاد الاعتماد المخصص لحكومة الجنوب بواقع 71% بـ 6760 مليون جنيه مقارنة بالاعتماد الذي حدد بـ 3952 مليون جنيه.

كشف تقرير المراجع أمام البرلمان أمس عن مخالفات في وزارة المالية

اجراس الحرية

الأربعاء 28-10-2009

لقد كشف تقرير المراجع أمام البرلمان أمس عن مخالفات في وزارة المالية - أي والله - وذلك في طرح حوافز ومكافآت غير مشروعة وتجنيب إيرادات في حسابات بنكية والأدهى والأخطر من ذلك أنّ وزارة المالية المعنية بالحفاظ على المال العام وصيانتها قد قامت حسب التقرير بصرف بدل وجبة للعاملين في وزارة المالية فقط دون الموظفين الآخرين في مؤسسات الدولة مما يعد إهداراً لمبدأ العدالة، وقال المراجع العام أنّه طالب المالية بالتوقف عن هذه المخالفة لكن وزارة المالية رفضت وهي المعنية بحراسة المال العام وحمايته (وهي لله هي لله).

أخطر ما كشفه تقرير المراجع العام من فساد هو وجود تلوث في المياه في كافة محطات ولاية الخرطوم بجانب استخدام طرق بدائية في المعالجة مع عدم وجود معايير لضبط وتنقية وجودة المياه وانتاجها في ولاية الخرطوم وكشف المراجع العام ايضاً أنّ مشاريع شبكات المياه في العاصمة القومية نفذت بأخطاء كبيرة وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في موضوع تلوث المياه في ولاية الخرطوم التي أشار نواب إلى أنّ تقشي أمراض الكلى وغيرها من الأمراض المزمنة بالولاية كانت بسبب هذا التلوث الأمر الذي يعرض حياة المواطنين في العاصمة القومية للخطر وهي جريمة خطيرة يمكن أن ترقى لتهمة الإبادة الجماعية وبالكامل لسكان ولاية الخرطوم.

(وهي لله هي لله). وإذا كانت وزارة المالية هي من تقود عمليات الانتهاك للمال العام بتقديم حوافز ومكافآت غير مشروعة وتجنيب إيرادات وما خفي أعظم، فعلى صيانة المال العام ووقف عمليات الفساد الحكومي والاختلاسات السلام، وعلى مكاوي أن يمد رجليه ويقول: (لن تدخل كهرباء سد مروى للشبكة القومية حتى يلج الجمل في سم الخياط)، وعلى العمارات الحديثة التشييد أن تنهار ويفلت مسؤوليها عن العقاب ويكافأوا درجات وعلى المقاولين الجدد وأصحاب العطاءات المضروبة ومقاولات الطرق وسماسة الخصخصة والاستثمارات في أراضي محمد أحمد أن يتمددوا ويفرخوا.

وعلى المراجع العام أن يكتب كل عام ذات التقرير بأرقام فلكية، وأن يقع فساد اختلاسات حتى داخل ديوان المراجع العام (حاميتها وليس حراميتها) ولا أحد يسأل، وكيف لا والسودان لعقد من الزمان على رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم وهي لله هي لله.

حول تقرير المراجع العام 2009

الراي العام 26 اكتوبر 2010

أجمع المراقبون ان تقرير المراجع العام أمام المجلس الوطني يوم الثلاثاء حول الأداء المالي لعام 2009م كان يتصف بقدر كبير من «الجرأة» مقارنة بتقارير السنوات السابقة التي كانت «مهادنة» نسبياً. فقد تحدث المراجع العام لأول مرة على ما أعتقد عن عدم قانونية مخصصات الدستوريين الذين يقدر عددهم بالمئات. تطرق التقرير

لمخالفات هيئة الجمارك وهي من أكبر مصادر الدخل في الميزانية.. وبين هذه المخالفات «مديونية الجمارك بمبلغ (1.7) مليار جنيه باسم رجل اعمال لم يرد اسمه في التقرير منذ عام 2003م.»

العجز في الميزان التجاري (6.95) ملايين دولار عام 2009م مقارنة «بفائض» قدره (3.4) مليارات دولار عام 2008م وبالتالي فإن ميزان المدفوعات انخفض من فائض عام 2008م بمبلغ قدره (21) مليون دولار ليصبح عجزاً بلغ (502) مليون دولار عام 2009م. نورد بعض الملاحظات التي دارت حول التقرير اللافتة للنظر مع ان غالبيتها جديدة بالاهتمام:

الجمع بين السكن (الحكومي) المجاني وبدل السكن .

عدم مشروعية وملاءمة الحوافز وتعدد مسمياتها مع اختلافها يساوي احياناً ثلاثة أضعاف اجمالي الاجور السنوية.

صيانة العربات التي تملكها الدولة للعاملين على حساب الوحدة بدل ان يتحملها العاملون.

عدم سداد أقساط العربات (التي ملكتها الوحدة الى العاملين) مع تأخير سداد الكثير منها.

تعديل او زيادة رسوم دون موافقة وزارة المالية وصرفها مباشرة دون ايداعها في الخزانة العامة.

الجمع بين وظيفتين، بعدم تقديم الاستقالات من قبل العاملين في وحداتهم.

الوحدات الحكومية التي لم تقدم حساباتها (48) وحدة للعام المالي 2009م واعوام مالية سابقة .

وحداتان «رفضتا» تقديم حساباتهما «التقرير لم يسمهما.»

حجب الإيرادات عن وزارة المالية وانفاقها على بنود خارج الموازنة المجازة.

وحدات تعمل بلوائح مالية واجراءات لا تناسب طبيعة نشاطها وشكلها القانوني.

عدم التقيد بملاء الوظائف بالمؤهلات والوصف الوظيفي.

هذه مجرد عينات من الثغرات التي تستغل لهدر الأموال العامة. ولكن من أوسع الثغرات التي تقود الى تبديد أموال الدولة هي المشتريات والخدمات التي يوفرها القطاع الخاص للوحدات الحكومية. فكل هذه الوحدات تقريباً قد تحررت تماماً في السنوات الاخيرة من القيود والضوابط التي تحكم اقتناء الحكومة لخدمات وسلع من القطاع الخاص. فتقوم كل منها بشراء ما تريد من هذه السلع وتوفير الخدمات من سوق الله أكبر بلا رقيب ولا وازع ولا ضمير.

فقد ورد في تقرير المراجع العام ان بعض الوحدات الحكومية لا تلتزم بقواعد واجراءات الشراء والاقتناء - الواردة بلائحة الاجراءات المالية والمحاسبية.

ومن الصدف أن تعلن حكومة الجنوب أنها حالياً تعمل لتحسين الاداء في المشتريات الحكومية.

ففي مؤتمر صحفي عقد في جوبا يوم الثلاثاء الماضي (نفس يوم تقرير المراجع العام) قال وزير المالية ديفيد دينق أثور ان حكومته «منخرطة بجدية في صياغة سياسات لتحسين اقتناء الحكومة للسلع والخدمات» واذاف: «الهدف من هذه السياسة التي ستعتم على المؤسسات ذات الصلة هو تقليل الصرف الحكومي وتوفير سوق للمقاولين المحليين.»

ميزانية 2009

الشعب كأضحية!!

مسارب الضي

الحاج وراق

تتهياً البلاد لعيد الأضحى، ويتهياً المجلس الوطني لإجازة الميزانية الجديدة، ورغم ما يبدو من تباعد فإن بين الأمرين علاقة وطيدة — علاقة الذبح والقربان! وإذا كان القربان في عيد الأضحى بذبح الحيوان فداء للإنسان، فإن ميزانية الإنقاذ — غير المساءلة أمام

شعبها-وكما درجت في ممارستها طيلة السنوات السابقة- تضحى بالشعب لأجل مصالحها- مصالحتها في الصرف السياسي والأيدولوجي والدعائي، وفي الصرف على الأمن والدفاع، بما لا يتسق مع الصرف الشحيح على التنمية المتوازنة وعلى الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية-

بما يعنى أن الإنقاذ، مثلها مثل كل استبداد، تستعيد طقوس ما قبل الإسلام والأديان التوحيدية الأخرى، بتقديم البشر قرباناً للآلهة الزائفة! وكما كان الفرعنة، حين تشح واردات النيل، يقدمون النساء قرباناً لما يزعمون انه إرضاء للآلهة الغاضبة، كذلك فعل الأمويون، في تراثنا العربي الإسلامي، وإن بتبريرات وصياغات مختلفة، قال الحاكم الأموي، على منبر عيد الاضحى، اذهبوا ضحوا ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم! واحد من آلاف ضحايا الاستبداد، من الذين أزهدت أرواحهم بدعاوى شبيهة بالدعاوى الحاضرة- الحفاظ على (بيضة الدين)! أو على الثوابت! وفي السابق كما في الحاضر فإن الثابت المعنى ليس العقيدة وإنما الغنيمة!! وميزانيات الإنقاذ إنما أفعال ذبح تسفك الدماء، وهى الجذور الحقيقية- كما يقول المفكر الإقتصادي محمد ابراهيم كبح- للحروب التي عصفت وتعصف بمناطق القطاع التقليدي- او مناطق الهامش- وكذلك خلف الحروب الاخرى الصامتة على العاملين والفقراء في كل انحاء البلاد، وخلف تدهور مستوى معيشة غالبية السودانيين، والسبب الرئيسى وراء تقسخ النسيج القيمي والأخلاقي وتفشي سلوكيات التكسب والأناية الطفيلية والتسول والدعارة. إنها بمثابة الدود الطفيلي الذي ينهش في كامل الجسد السوداني! وهذه المرة، على خلاف ميزانية 2009م، فإننا نذبح وعيوننا مفتوحة، أقله لنا حق العويل والبكاء! أما الميزانية السابقة، فقد أجزت، ليس فقط في غياب مساءلة من قبل ممثلين حقيقيين للشعب وإنما كذلك بعيداً عن الرأي العام، حيث أجزت إبان الرقابة الأمنية المباشرة على الصحف - وقد قررت الرقابة حينها منع كل التعليقات (السالبة!!) عن الميزانية! والسبب كما يتضح لاحقاً، من خلال الأرقام المنشورة أدناه، أنها مثلها مثل سابق ميزانيات الإنقاذ، تضحى بأسبقيات الشعب لصالح أسبقيات السلطة. ويصلح فضح تلك الميزانية- الذي لم يتوفر سابقاً- نذيراً مبكراً للميزانية الجديدة، التي تجري مناقشتها الآن في المجلس الوطني. ولعل هذا الإنذار يحفز نواب الحركة الشعبية والتجمع الوطني الديمقراطي لإتخاذ مواقف أكثر تأثيراً، رغم أننا نفهم محدودية الإطار المتاح لهم ضمن مجلس وطنى تسيطر عليه اغلبية الإنقاذ.. وفي الحدود الدنيا، فإن تتفرس في سكينه الذبح بعيون مغمضة!..

وميزانية 2009م ميزانية حرب يامتياز، رغم الإعلان اللفظى، بأننا نستظل بالسلام (الشامل)! فإجمالي اعتمادات الصرف على قطاع الدفاع والأمن والشرطة (5.770.002.332) مليون جنيه أى بلغة الأرقام القديمة أكثر من 5 تريليون جنيه! وإجمالي الصرف على الأجهزة السيادية (886.929.362) أى بالجنيه القديم اكثر من ثمانمائة مليار! هذا بينما إجمالي الصرف على قطاع الصحة (451.938.996) وإجمالي الصرف على قطاع التعليم (501.795.343)!

ومن ميزانية الدفاع والامن فإن ميزانية جهاز الأمن والمخابرات وحده (1.010.047.000) اي أعلى من إجمالي الصرف على قطاعي التعليم والصحة معاً!

وتتضح الطبيعة الإجتماعية للميزانية باعتبارها ميزانية معادية للفقراء، بمقارنة ميزانية القصر الجمهوري البالغة (235.152.234)- أى 235 مليون جنيه (بالجديد) و235 مليار جنيه بالقديم- مقارنتها بميزانية دعم العلاج بالمستشفيات 18 مليوناً! ودعم الأدوية المنقذة للحياة 57.5 مليوناً! ودعم العلاج بالحوادث 19 مليوناً! ومشروع توطين العلاج بالداخل 4.1 مليون! بل وميزانية الصندوق القومي لدعم الطلاب 83 مليوناً!

اي أن مجموع ميزانية غالبية بنود المنافع الإجتماعية لكل الشعب السوداني يساوي 184 مليوناً وهو أقل بكثير من ميزانية القصر

الجمهوري وحده!! وهذه ذات مفارقة ميزانية عام 2005م عام السلام (!)- حيث خصص وقتها لكهرباء الفيصل الرئاسية- كما اوضح الاستاذ كبح- 659 مليون دينار وقد قفرت في التنفيذ الفعلي للميزانية 1.3 مليار دينار! وكذلك خصص للمدينة الرياضية 300 مليون دينار صرفت كلها بنسبة 100% في التنفيذ الفعلي. هذا في حين خصص لتنمية المراعي في القطاع التقليدي- حيث يعيش غالبية سكان البلاد - فقط 300 مليون دينار وقد تقلصت في التنفيذ الفعلي الى 100 مليون دينار! بما يعنى ان تنمية المراعي- والتي يشكل غيابها المصدر الرئيسي للنزاعات والاصطدامات في مناطق الهامش- قد صرف عليها حوالي 10% مما صرف على كهرباء الفيصل الرئاسية!!

وتؤكد ارقام عديدة في ميزانية 2009م مواصلة ذات المسار السابق فميزانية القصر الجمهوري 235 مليون جنيه (235 مليار بالجنيه القديم) وهي تزيد عن ميزانية رئاسة وزارة الصحة 122 مليون، وعن وزارة التربية والتعليم العام (31مليوناً)، وعن وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية 6ملايين (مع حذف الكسور). وتقارب ميزانية القصر ميزانية وزارة التعليم العالي بكل جامعاتها والبالغة 272 مليوناً!

وفي ذات الميزانية خصص مبلغ 5 ملايين كميزانية تنمية للقصر الرئاسي، كما خصص 121 مليوناً لإعادة تأهيل مباني وزارة الدفاع، هذا بينما خصص لجملة مشروعات المياه القومية 2.5 مليون (نصف القصر الرئاسي!)، وخصص لجملة مشروعات الملاحة النهرية (التي يفترض ان تربط ضمن ما تربط الشمال بالجنوب- لمصلحة المواطن الجنوبي، والتجار الشماليين، دع عنك مصلحة البناء الوطني والوحدة الجاذبة!) خصص لها فقط 8 ملايين! وخصص لجملة مشروعات الصحة 65.8 مليون وجملة مشروعات التعليم العالي (39.5) مليون وجملة مشروعات تنمية القطاع المطري 8 ملايين! (حيث النزاعات ونصف سكان السودان)!! بما يعنى ان ميزانية القصر الجمهوري، وكذلك اعادة تأهيل مباني وزارة الدفاع، كليهما، يفوقان ميزانية مشاريع المياه والصحة والتعليم العالي والملاحة النهرية وتنمية القطاع المطري، كلها مجتمعة!!

*وكذلك الميزانية ميزانية أيديولوجية بامتياز، لأن (الذبح) يحتاج الى (تهليل)، فان الميزانية تصرف على الاجهزة التي تلبى مصالح الانقاذ الأيديولوجية اكثر مما تصرف على الانشطة والاجهزة التي تلبى مصالح المجاميع الواسعة من السودانيين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان تذاكر السفر للخارج تساوي 20 مليوناً (أي 20 ملياراً بالجنيه القديم) والحوافز التي تصرف بموافقة الوزير 20 مليوناً (أي المجموع 40 مليوناً) بينما جملة ما تلتزم به الحكومة نحو التأمين الصحي 45 مليوناً!!

وميزانية هيئة تزكية المجتمع 598 مليون جنيه (بالقديم، مع حذف الكسور) هذا بينما ميزانية المجلس القومي لرعاية الطفولة فقط 552 مليون جنيه (بالقديم!).

وميزانية منظمة رعاية الطلاب الوافدين- ويبدو انها احد نوافذ العلاقة مع الحركات الاسلامية في الخارج، ومهما تكن فهدفها الأيديولوجي واضح- ميزانيتها (1.292.740) ومركز تدريب الطلاب الوافدين (381.840) هذا من مال الشعب السوداني الفقير، بينما ميزانية تحسين الحصول على المياه في المناطق شبه القاحلة (1.00) وميزانية تنمية معامل ضبط الجودة للمياه (1.5) اقل من ميزانية منظمة رعاية الطلاب الوافدين!!

وخصصت الميزانية لرئاسة مجلس الوزراء (24.613.665) اي بالجنيه القديم 24 ملياراً، بينما خصصت لدعم العلاج بالمستشفيات 18 ملياراً ودعم العلاج بالحوادث 19 ملياراً!!

وخصص لمجمع الفقه الاسلامي (1.288.000) بينما خصص لبنك الدم القومي المركزي -في بلاد تهددها الاوبئة والايديز والحروب- فقط (180.000) ولمصلحة الملاحة النهرية (في حكومة الوحدة الوطنية الجاذبة!) فقط (632.340)! فهل يجوز دام فضلكم ان تقبضوا على (فقهكم) اكثر مما تقبض مصلحة الملاحة النهرية، في بلاد وحدتها على المحك؟ افتونا يرحمكم الله تعالى!؟

وتأخذ الامانة العامة لمجلس الاعلام الخارجي (2.175.800) اي اكثر مما تأخذه مصلحة الملاحة النهرية وتنمية معامل ضبط جودة المياه!!

وهكذا، اذا كانت السياسة، بهذا القدر أو ذاك من التعقيد، تصلح مرآة للاقتصاد والمجتمع، فكذلك ميزانيات الانقاذ، تدعو للإعتقاد بأن شعار شباب وطلاب المؤتمر الوطني، والذي وزعوه في ملصقات إبان بدايات أزمة المحكمة الجنائية، والقائل: (40مليون فداك يا البشير)، وربما قيل للمبالغة في إظهار مؤازرة قطاعات من الشعب السوداني للانقاذ ورؤيسها، إلا أن الشعار مع ذلك، يُلخّص بصورة رمزية جملة السياسات الاقتصادية والإجتماعية للانقاذ!!

السوداني

تقرير المراجع العام 2009 – 2010

القطاع الزراعي لم يحقق اي عائدات تذكر خلال العام المالي 2009

جملة الإيرادات خلال العام المالي 19.2 مليار جنيه

اجراس الحرية ، السبت 2010-10-30

قدم المراجع العام نتائج حسابات العام المالي 2009-2010 وقد ضمن في تقريره المقدم للمجلس الوطني التقارير السنوية للحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المالي المنتهي في 2009/ 12/31 إضافة الي التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للهيئات والشركات المملوكة للدولة بالكامل والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن 20% للعام المالي المنتهي في 31

ديسمبر 2009 أو سنوات سابقة حسب الحال كما شمل التقرير نتائج مراجعة الحسابات الختامية لكل من ديوان الزكاة وهيئة الأوقاف الإسلامية الإتحادية والصندوق القومي لرعاية الطلاب والهيئة العامة للحج والعمرة الى جانب جرائم المال العام في نطاق الأجهزة القومية للفترة من أول سبتمبر 2009 وحتى نهاية أغسطس 2010 أجراس الحرية رأّت من الأهمية نشر هذا التقرير للوقوف على أدق التفاصيل التب وردت به فالي نص التقرير :- بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين. الحمد لله القائل في محكم تنزيله: (ويقوم اوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس اشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين) صدق الله العظيم سورة هود الاية (58) الاخ رئيس المجلس الوطني الموقر الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الوطني يسعدني وانا اخاطب مجلسكم الموقر لأول مرة بعد الانتخابات الاولى في مرحلة التعددية الحزبية، وقد نلت ثقة مجلسكم الموقر وثقة السيد رئيس الجمهورية كمراجع عام لجمهورية السودان في مقاربة نتطلع ونعمل ان يكون فيها التكامل المنشود والمطلوب، ذلك في قيام مجلسكم الموقر بدوره التشريعي والرقابي وفي قيامنا في الديوان بتعضيد ومؤازرة منكم بواجب الرقابة المالية بما يحقق الهدف المنشود وانني اعد مجلسكم الموقر ان نقوم بحول الله بتحقيق وانافذ عمليات المراجعة بكل اجهزة الدولة وان نمدكم بالتقارير التي تعين مجلسكم الموقر على اعامل مبدأ المساءلة والمحاسبة. كما لا يفوتني ان اسجل هنا تقديري للاستاذ ابوبكر عبد الله مازن المراجع العام السابق الذي قاد الديوان بما يقارب عقدين من الزمان حيث عمل على تكريس قواعد المراجعة والمحاسبة بلوراً جهد العاملين في الديوان في تقارير وافية وامينة ظل يقدمها للمجالس التشريعية المتعاقبة. الاخ رئيس المجلس اسمحووا لي ان اقدم لكم ملخصاً لتقاريرنا السنوية عن الحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المالي المنتهي 2009-12/31-2009م. لقد اودعنا هذه التقارير لدى الامانة العامة للمجلس الوطني اعمالاً لاحكام المادتين 144 و205 من دستور جمهورية

السودان الانتقالي لسنة 2005م والمادة 6/2-ز/ من قانون ديوان المراجعة القومي لسنة 2007م. اخي الرئيس التقارير التي قمنا باياداعها تشمل: أولاً: التقرير السنوي بنتيجة مراجعة الحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المالي في 31 ديسمبر 2009م. ثانياً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للهيئات والشركات المملوكة للدولة بالكامل والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن 20% للعام المالي المنتهي في 31/ ديسمبر 2009م او سنوات سابقة حسب الحال. ثالثاً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية لكل من ديوان الزكاة وهيئة الاوقاف الاسلامية الاتحادية والصندوق القومي لرعاية الطلاب والهيئة العامة للحج والعمرة للعام المالي المنتهي في 31/ ديسمبر 2009م. رابعاً: تقارير متنوعة عن: 1/ الرقابة البيئية 2- جرائم المال العام في نطاق الاجهزة القومية للفترة من اول سبتمبر 2009م حتى نهاية اغسطس 2020م. خامساً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للولايات الشمالية للعام المالي المنتهي في 31/ ديسمبر 2009م. سادساً: التقرير السنوي عن اداء ديوان المراجعة القومي للفترة من اول اكتوبر 2009م الى نهاية سبتمبر 2010م. اخي الرئيس: استعرض فيما يلي ملخصات التقارير انفة الذكر وفقاً للترتيب السابق بيانه أولاً: التقرير السنوي بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المنتهي في 31/12- 2009م: الجزء الاول: نتائج تنفيذ الموازنة العامة اجاز مجلسكم الموقر في جلسته رقم 18 من دورة الانعقاد السابع بتاريخ الثالث من ذي الحجة 1429هـ الموافق الاول من ديسمبر 2008م قانون: الموازنة العامة (الايرادات العامة- المصروفات العمومية – اقتناء الاصول المالية وغير المالية لعام المالي 2009م) لسنة 2008م. تضمن قانون الموازنة ما يلي: البيان اجمالي الايرادات القومية اجمالي المصروفات لمستويات الحكم الثلاثاء عجز الموازنة (يعادل 16.3% من تقديرات المصروفات) مليون جنيه 21.950 18.370 3.580 فيما يلي نتناول نتائج تنفيذ الموازنة: أولاً: جانب الايرادات بلغ التحصيل الفعلي للايرادات خلال العام المالي 2009م مبلغ 19.2 مليار جنيه بزيادة 5% عن تقديرات الموازنة الا انه يقل بنسبة 22% عن ايرادات العام السابق 2008م ويعزي ذلك التدني الى انخفاض العائدات النفطية لعام 2009م بنسبة 42% مقارنة بالعام السابق مع ملاحظة ان الايرادات الضريبية ارتفعت بمعدل نمو نسبته 14% وبزيادة 10% عن ربط الموازنة. يشير الاداء الفعلي للموازنة الى الاتي : البيان العائدات النفطية الايرادات الضريبية اخرى المقابل المحلي للمنح اجمالي مليون جنيه الربط 2009 2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992 1991 1990 1989 1988 1987 1986 1985 1984 1983 1982 1981 1980 1979 1978 1977 1976 1975 1974 1973 1972 1971 1970 1969 1968 1967 1966 1965 1964 1963 1962 1961 1960 1959 1958 1957 1956 1955 1954 1953 1952 1951 1950 1949 1948 1947 1946 1945 1944 1943 1942 1941 1940 1939 1938 1937 1936 1935 1934 1933 1932 1931 1930 1929 1928 1927 1926 1925 1924 1923 1922 1921 1920 1919 1918 1917 1916 1915 1914 1913 1912 1911 1910 1909 1908 1907 1906 1905 1904 1903 1902 1901 1900 1899 1898 1897 1896 1895 1894 1893 1892 1891 1890 1889 1888 1887 1886 1885 1884 1883 1882 1881 1880 1879 1878 1877 1876 1875 1874 1873 1872 1871 1870 1869 1868 1867 1866 1865 1864 1863 1862 1861 1860 1859 1858 1857 1856 1855 1854 1853 1852 1851 1850 1849 1848 1847 1846 1845 1844 1843 1842 1841 1840 1839 1838 1837 1836 1835 1834 1833 1832 1831 1830 1829 1828 1827 1826 1825 1824 1823 1822 1821 1820 1819 1818 1817 1816 1815 1814 1813 1812 1811 1810 1809 1808 1807 1806 1805 1804 1803 1802 1801 1800 1799 1798 1797 1796 1795 1794 1793 1792 1791 1790 1789 1788 1787 1786 1785 1784 1783 1782 1781 1780 1779 1778 1777 1776 1775 1774 1773 1772 1771 1770 1769 1768 1767 1766 1765 1764 1763 1762 1761 1760 1759 1758 1757 1756 1755 1754 1753 1752 1751 1750 1749 1748 1747 1746 1745 1744 1743 1742 1741 1740 1739 1738 1737 1736 1735 1734 1733 1732 1731 1730 1729 1728 1727 1726 1725 1724 1723 1722 1721 1720 1719 1718 1717 1716 1715 1714 1713 1712 1711 1710 1709 1708 1707 1706 1705 1704 1703 1702 1701 1700 1699 1698 1697 1696 1695 1694 1693 1692 1691 1690 1689 1688 1687 1686 1685 1684 1683 1682 1681 1680 1679 1678 1677 1676 1675 1674 1673 1672 1671 1670 1669 1668 1667 1666 1665 1664 1663 1662 1661 1660 1659 1658 1657 1656 1655 1654 1653 1652 1651 1650 1649 1648 1647 1646 1645 1644 1643 1642 1641 1640 1639 1638 1637 1636 1635 1634 1633 1632 1631 1630 1629 1628 1627 1626 1625 1624 1623 1622 1621 1620 1619 1618 1617 1616 1615 1614 1613 1612 1611 1610 1609 1608 1607 1606 1605 1604 1603 1602 1601 1600 1599 1598 1597 1596 1595 1594 1593 1592 1591 1590 1589 1588 1587 1586 1585 1584 1583 1582 1581 1580 1579 1578 1577 1576 1575 1574 1573 1572 1571 1570 1569 1568 1567 1566 1565 1564 1563 1562 1561 1560 1559 1558 1557 1556 1555 1554 1553 1552 1551 1550 1549 1548 1547 1546 1545 1544 1543 1542 1541 1540 1539 1538 1537 1536 1535 1534 1533 1532 1531 1530 1529 1528 1527 1526 1525 1524 1523 1522 1521 1520 1519 1518 1517 1516 1515 1514 1513 1512 1511 1510 1509 1508 1507 1506 1505 1504 1503 1502 1501 1500 1499 1498 1497 1496 1495 1494 1493 1492 1491 1490 1489 1488 1487 1486 1485 1484 1483 1482 1481 1480 1479 1478 1477 1476 1475 1474 1473 1472 1471 1470 1469 1468 1467 1466 1465 1464 1463 1462 1461 1460 1459 1458 1457 1456 1455 1454 1453 1452 1451 1450 1449 1448 1447 1446 1445 1444 1443 1442 1441 1440 1439 1438 1437 1436 1435 1434 1433 1432 1431 1430 1429 1428 1427 1426 1425 1424 1423 1422 1421 1420 1419 1418 1417 1416 1415 1414 1413 1412 1411 1410 1409 1408 1407 1406 1405 1404 1403 1402 1401 1400 1399 1398 1397 1396 1395 1394 1393 1392 1391 1390 1389 1388 1387 1386 1385 1384 1383 1382 1381 1380 1379 1378 1377 1376 1375 1374 1373 1372 1371 1370 1369 1368 1367 1366 1365 1364 1363 1362 1361 1360 1359 1358 1357 1356 1355 1354 1353 1352 1351 1350 1349 1348 1347 1346 1345 1344 1343 1342 1341 1340 1339 1338 1337 1336 1335 1334 1333 1332 1331 1330 1329 1328 1327 1326 1325 1324 1323 1322 1321 1320 1319 1318 1317 1316 1315 1314 1313 1312 1311 1310 1309 1308 1307 1306 1305 1304 1303 1302 1301 1300 1299 1298 1297 1296 1295 1294 1293 1292 1291 1290 1289 1288 1287 1286 1285 1284 1283 1282 1281 1280 1279 1278 1277 1276 1275 1274 1273 1272 1271 1270 1269 1268 1267 1266 1265 1264 1263 1262 1261 1260 1259 1258 1257 1256 1255 1254 1253 1252 1251 1250 1249 1248 1247 1246 1245 1244 1243 1242 1241 1240 1239 1238 1237 1236 1235 1234 1233 1232 1231 1230 1229 1228 1227 1226 1225 1224 1223 1222 1221 1220 1219 1218 1217 1216 1215 1214 1213 1212 1211 1210 1209 1208 1207 1206 1205 1204 1203 1202 1201 1200 1199 1198 1197 1196 1195 1194 1193 1192 1191 1190 1189 1188 1187 1186 1185 1184 1183 1182 1181 1180 1179 1178 1177 1176 1175 1174 1173 1172 1171 1170 1169 1168 1167 1166 1165 1164 1163 1162 1161 1160 1159 1158 1157 1156 1155 1154 1153 1152 1151 1150 1149 1148 1147 1146 1145 1144 1143 1142 1141 1140 1139 1138 1137 1136 1135 1134 1133 1132 1131 1130 1129 1128 1127 1126 1125 1124 1123 1122 1121 1120 1119 1118 1117 1116 1115 1114 1113 1112 1111 1110 1109 1108 1107 1106 1105 1104 1103 1102 1101 1100 1099 1098 1097 1096 1095 1094 1093 1092 1091 1090 1089 1088 1087 1086 1085 1084 1083 1082 1081 1080 1079 1078 1077 1076 1075 1074 1073 1072 1071 1070 1069 1068 1067 1066 1065 1064 1063 1062 1061 1060 1059 1058 1057 1056 1055 1054 1053 1052 1051 1050 1049 1048 1047 1046 1045 1044 1043 1042 1041 1040 1039 1038 1037 1036 1035 1034 1033 1032 1031 1030 1029 1028 1027 1026 1025 1024 1023 1022 1021 1020 1019 1018 1017 1016 1015 1014 1013 1012 1011 1010 1009 1008 1007 1006 1005 1004 1003 1002 1001 1000 999 998 997 996 995 994 993 992 991 990 989 988 987 986 985 984 983 982 981 980 979 978 977 976 975 974 973 972 971 970 969 968 967 966 965 964 963 962 961 960 959 958 957 956 955 954 953 952 951 950 949 948 947 946 945 944 943 942 941 940 939 938 937 936 935 934 933 932 931 930 929 928 927 926 925 924 923 922 921 920 919 918 917 916 915 914 913 912 911 910 909 908 907 906 905 904 903 902 901 900 899 898 897 896 895 894 893 892 891 890 889 888 887 886 885 884 883 882 881 880 879 878 877 876 875 874 873 872 871 870 869 868 867 866 865 864 863 862 861 860 859 858 857 856 855 854 853 852 851 850 849 848 847 846 845 844 843 842 841 840 839 838 837 836 835 834 833 832 831 830 829 828 827 826 825 824 823 822 821 820 819 818 817 816 815 814 813 812 811 810 809 808 807 806 805 804 803 802 801 800 799 798 797 796 795 794 793 792 791 790 789 788 787 786 785 784 783 782 781 780 779 778 777 776 775 774 773 772 771 770 769 768 767 766 765 764 763 762 761 760 759 758 757 756 755 754 753 752 751 750 749 748 747 746 745 744 743 742 741 740 739 738 737 736 735 734 733 732 731 730 729 728 727 726 725 724 723 722 721 720 719 718 717 716 715 714 713 712 711 710 709 708 707 706 705 704 703 702 701 700 699 698 697 696 695 694 693 692 691 690 689 688 687 686 685 684 683 682 681 680 679 678 677 676 675 674 673 672 671 670 669 668 667 666 665 664 663 662 661 660 659 658 657 656 655 654 653 652 651 650 649 648 647 646 645 644 643 642 641 640 639 638 637 636 635 634 633 632 631 630 629 628 627 626 625 624 623 622 621 620 619 618 617 616 615 614 613 612 611 610 609 608 607 606 605 604 603 602 601 600 599 598 597 596 595 594 593 592 591 590 589 588 587 586 585 584 583 582 581 580 579 578 577 576 575 574 573 572 571 570 569 568 567 566 565 564 563 562 561 560 559 558 557 556 555 554 553 552 551 550 549 548 547 546 545 544 543 542 541 540 539 538 537 536 535 534 533 532 531 530 529 528 527 526 525 524 523 522 521 520 519 518 517 516 515 514 513 512 511 510 509 508 507 506 505 504 503 502 501 500 499 498 497 496 495 494 493 492 491 490 489 488 487 486 485 484 483 482 481 480 479 478 477 476 475 474 473 472 471 470 469 468 467 466 465 464 463 462 461 460 459 458 457 456 455 454 453 452 451 450 449 448 447 446 445 444 443 442 441 440 439 438 437 436 435 434 433 432 431 430 429 428 427 426 425 424 423 422 421 420 419 418 417 416 415 414 413 412 411 410 409 408 407 406 405 404 403 402 401 400 399 398 397 396 395 394 393 392 391 390 389 388 387 386 385 384 383 382 381 380 379 378 377 376 375 374 373 372 371 370 369 368 367 366 365 364 363 362 361 360 359 358 357 356 355 354 353 352 351 350 349 348 347 346 345 344 343 342 341 340 339 338 337 336 335 334 333 332 331 330 329 328 327 326 325 324 323 322 321 320 319 318 317 316 315 314 313 312 311 310 309 308 307 306 305 304 303 302 301 300 299 298 297 296 295 294 293 292 291 290 289 288 287 286 285 284 283 282 281 280 279 278 277 276 275 274 273 272 271 270 269 268 267 266 265 264 263 262 261 260 259 258 257 256 255 254 253 252 251 250 249 248 247 246 245 244 243 242 241 240 239 238 237 236 235 234 233 232 231 230 229 228 227 226 225 224 223 222 221 220 219 218 217 216 215 214 213 212 211 210 209 208 207 206 205 204 203 202 201 200 199 198 197 196 195 194 193 192 191 190 189 188 187 186 185 184 183 182 181 180 179 178 177 176 175 174 173 172 171 170 169 168 167 166 165 164 163 162 161 160 159 158 157 156 155 154 153 152 151 150 149 148 147 146 145 144 143 142 141 140 139 138 137 136 135 134 133 132 131 130 129 128 127 126 125 124 123 122 121 120 119 118 117 116 115 114 113 112 111 110 109 108 107 106 105 104 103 102 101 100 99 98 97 96 95 94 93 92 91 90 89 88 87 86 85 84 83 82 81 80 79 78 77 76 75 74 73 72 71 70 69 68 67 66 65 64 63 62 61 60 59 58 57 56 55 54 53 52 51 50 49 48 47 46 45 44 43 42 41 40 39 38 37 36 35 34 33 32 31 30 29 28 27 26 25 24 23 22 21 20 19 18 17 16 15 14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0

مليون جنيه لصالح حساب دعم مال الخدمات بإدارة شرطة الجمارك ذلك حسب ما جاء بنص المادة 1/220 من قانون الجمارك ورسوم الإنتاج. لم تقف المراجعة على اوجه وتفاصيل وبنود صرف مال الخدمات حيث لم يتم تقديم المستندات المتعلقة بهذه المصروفات الى المراجعة. 3-2 إيرادات العملات الاجنبية: لم تشمل الحسابات الختامية للعام المالي 2009م المقابل المحلي للإيرادات المحصلة بالعملات الاجنبية حيث بلغ رصيد حساب العملات الاجنبية بينك السودان المركزي 2.7 مليون دولار الا ان المقابل المحلي لهذا المبلغ لم يدرج ضمن إيرادات ادارة شرطة الجمارك. توصي المراجعة ضمن إيرادات هذه الحصيلة لوزارة المالية واظهار المقابل المحلي في الحساب الختامي ضمن إيرادات الرسوم الجمركية نهاية كل عام مالي. 2/4 الاعفاءات الجمركية الصادرة عن حكومة الجنوب: قامت ادارة شرطة الجمارك لحكومة الجنوب باصدار اعفاءات من الرسوم الجمركية لبعض المنظمات والوحدات الحكومية دون الحصول على تصديق من وزارة المالية. بلغ اجمالي الاعفاءات خلال العامين 2008م و2009م مبلغ مليون جنيه نسبة 50% منها لمنظمات عاملة بالجنوب لم يتم تقديم تفاصيل لهذه الاعفاءات الى المراجعة. تم ازالة المبلغ اعلاه بتحميل حساب العجز المرحل للعام المالي 2009م باعفاءات عام 2008 ومصروفات العام المالي 2009م بالاعفاءات الصادرة خلاله. توصي المراجعة بتنسيق هذا الاجراء بين حكومة الجنوب ووزارة المالية وتفادي المعالجات المترتبة على عدم التنسيق ذلك حتى يتم عكس الصورة العادلة والحقيقة لحجم المصروفات. 2/5 الإيرادات تحت التسوية: تشمل ارصدة امانات ادارة الجمارك مبلغ 24.9 مليون جنيه عبارة عن مبالغ حصلت فعلاً ولم تظهر ضمن إيرادات العام المالي 2009م تمت تعليته لبند إيرادات تحت التسوية. توصي المراجعة بضرورة توريد المبالغ المحصلة فور استلامها الى وزارة المالية. 2/6 الشيكات المرتدة: تشمل عهد ادارة الجمارك مبلغ 12 مليون جنيه عبارة عن مبالغ شيكات مرتدة بعضها يرجع لسنوات سابقة ظلت ترحل بالسجلات ضمن ارصدة المدنيين. توصي المراجعة بضرورة تقديم تفاصيل اوفى عنها واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمتابعة وتحصيل هذه المبالغ. 2/7 مديونيات الوحدات الحكومية: بلغ اجمالي مديونيات الوحدات الحكومية (بإدارة الجمارك) بنهاية العام المالي 2009م مبلغ 10.2 مليون جنيه وتعالج هذه المبالغ خارج السجلات المحاسبية. توصي المراجعة بضرورة مخاطبة تلك الوحدات لتحصيل المديونيات المعنية وادراجها للإيرادات العامة وتوثيق مديونية الوحدات بالسجلات المحاسبية. 2/8 المديونية بالادارة العامة للجمارك: تشمل المديونية بالادارة العامة للجمارك مبلغ 1.7 مليون جنيه، وضع باسم احد رجال الاعمال وظلت تلك المديونية ترحل بالسجلات منذ عام 2003 ولم يتخذ اجراء بشأن تحصيلها. اوصت المراجعة بضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحصيل هذا المبلغ وادراجه للإيرادات العامة. 3- الإيرادات الاخرى: تشمل الإيرادات الاخرى ما يلي: البيان دخول الملكية الرسوم الادارية اخرى متنوعة اجمالي الربط 2009 مليون جنيه 1.104.4 295.3 80.6 1.480.3 الفعلي 2009 599.0 277.7 10.0 886.7 نسبة التنفيذ 54% 94% 12% 60% فيما يلي تفصيل ماورد في البيان السابق: (3-1) دخول الملكية وتشمل: 1-1 ارباح وفوائض الهيئات والشركات الحكومية: بلغ اجمالي التحصيل الفعلي لهذا البند خلال العام المالي 2009م مبلغ 569 مليون جنيه بنسبة 54% من الربط كما تبين ان نسبة 20% منه ايراد غير نقدي معظمة تتمثل في اعفاءات من رسوم هيئة الموانئ البحرية. لوحظ ان كل القطاعات لم تحقق الربط وبلغ اجمالي التحصيل الفعلي نسبة 84% عن الربط ويلاحظ ان القطاع الزراعي لم يحقق اي عائدات تذكر خلال العام المالي 2009 والبيان التالي يوضح تفاصيلها حسب القطاعات: مليون جنيه القطاع الزراعي الصناعي الطاقة والتعدين النقل والاتصالات المتنوع اجمالي الربط 2009 7.1 42.2 121.6 345.0 160.5 676.4 الفعلي 2009 25.7 306.2 158.4 569.0 نسبة التنفيذ 61% 65% 89% 98% 84% النسبة الكلية - 4% 14% 14% 54% 28% 100% 2- عائد الاستثمارات الحكومية: بلغ التحصيل الفعلي من عائدات الاستثمارات الحكومية مبلغ 30 مليون جنيه بنسبة 7% فقط من ربط الموازنة والمقدر بمبلغ 428 مليون جنيه. يشكل العائد المستلم من شركة سكر كنانة البالغ 18 مليون جنيه نسبة 60% من اجمالي العائد المحصل خلال العام المالي 2009م. توصي المراجعة بحضور كل الوحدات التي تساهم فيها الحكومة والوقوف على ادائها بشكل عام مع ضرورة تفعيل نص المواد 19-20-21 من قانون الاجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2007م. 3-2 الرسوم الادارية: ارتفع اجمالي الرسوم الادارية المحصلة بالوزارات والمصالح والوحدات الحكومية المختلفة خلال العام المالي 2009م لمبلغ 278 مليون جنيه بزيادة 112 مليون

جنيه عن العام السابق بمعدل نمو نسبته 69% من اجمالي الرسوم الادارية . بعض الوحدات فاق تحصيلها الربط بمعدلات كبيرة الا ان عدد 48 وحدة لم تحقق الربط المحدد لها ويقل تحصيلها عنه بنسبة 60%. توصي الراجعة بمتابعة الوحدات التي لم تحقق الربط المقرر واتخاذ ما يلزم من اجراء بما يفعل من عمليات التحصيل بها. 4/ المقابل المحلي للمنح: تم ربط مبلغ 548 مليون جنيه للمقابل المحلي المتوقع تحصيله من المانحين وبلغ المتحصل الفعلي مبلغ 52 مليون بنسبة 6% من الربط. ثانياً: جانب الانفاق: بلغ اجمالي الصرف على مستويات الحكم الثلاث مبلغ 20.2 مليار جنيه بنسبة 92% من اعتمادات العام المالي 2009 وبنقصان نسبته 8% من اجمالي مصروفات العام المالي السابق وتشمل: ميلون جنيه البيان الوحدة الحكومية والالتزامات القومية تحويلات لحكومات الولايات الشمالية اجمالي جزئي تحويلات لحكومة الجنوب اجمالي الانفاق للمستويات الثلاثة الاعتماد 6.272 12.431 21.930 3.227 18.703 22.003 6.761 15.242 4.474 10.768 2008 20.233 4.099 16.134 4.712 11.422 2009 فعلي

التنفيذ 2009 %57 %23 %80 %20 %57 الكلية %2009 %92 %75 %86 %127 %92 يلاحظ ان اجمالي الصرف على الوحدات الحكومية والتحويلات لحكومات الولايات الشمالية يقل بنسبة 14% عن المبالغ المعتمدة وتتجاوز التحويلات لحكومة الجنوب المبلغ المعتمد بالموازنة بنسبة 27%. نتناول تفاصيل ذلك على النحو التالي 1/ انفاق الوحدات القومية: بلغ اجمالي انفاق الوحدات القومية والالتزامات القومية خلال العام المالي 2009م مبلغ 11.4 مليار جنيه بنقصان نسبته 8% عن المبالغ المعتمدة بالموازنة بزيادة 6% عن مصروفات العام المالي السابق كما يتضح من البيان التالي: مليون جنيه البيان تعويضات العاملين شراء سلع وخدمات تكلفة التمويل الاعانات المنظمات الدولية منافع اجتماعية النسبة الكلية اجمالي المعتمد 2009 6.847 2.439 1.597 23 878 1.126 2.584 5.876 2008 فعلي 11.422 340 203 32 254 1.330 2.749 6.514 2009 فعلي 12.431 976 257 29 286

10.768 66 215 نسبة التنفيذ 2009 %95 %113 %83 %88 %111 %117 %35 %92 ثالثاً: ملخص الاداء الفعلي: مليون جنيه البيان اجمالي الايرادات العامة اجمالي الانفاق العام حساب التشغيل أرقام الموازنة 2009 21.950 18.370 2009 فعلي 2009 3.580) 20.233 19.217 (1.016) 24.717 22.002 2.715 باستقراء اجمالي الايرادات العامة واجمالي الانفاق العام الفعلي للعام المالي 2009م مقارنة بارقام الموازنة المجازة حسب ما موضح اعلاه يظهر حساب التشغيل (الإيرادات الانفاق العام) عجزاً قدره 1.016 مليون جنيه يشكل نسبة 5% من اجمالي الانفاق العام مقارناً بالفائض الذي اظهره حساب التشغيل للعام المالي السابق بمبلغ 2.7 مليون جنيه بنسبة 16.3% من اجمالي الانفاق المعتمد. رابعاً: مدى تحقق اهداف الموازنة: هدفت الموازنة الى الاعتماد الكلي على الايرادات الذاتية في تمويل الانفاق: فعلياً فاقت الايرادات الكلية للعام المالي 2009م تقديرات الموازنة بنسبة 5% كما انخفض الانفاق العام على مستويات الحكم المختلفة بنسبة 8% عن المبلغ المعتمد بالموازنة وبلغ العجز الفعلي واحد مليار جنيه اقل بمبلغ 2.6 مليار جنيه عن المعتمد في الموازنة. اعتمد بموازنة العام المالي 2009م مبلغ 5 مليار جنيه للتنمية القومية: من واقع الحسابات الختامية فان الصرف الفعلي على التنمية القومية خلال العام 2009م بلغ 3.2 مليار جنيه اقل بنسبة 31% عن المبلغ الذي رصد للتنمية القومية بوفر بلغ 1.8 مليار جنيه . رصد كذلك بموازنة عام 2009م مبلغ 5.43 مليون جنيه للدعم الاجتماعي المتمثل في الدعم الصحي والادوية المنقذة للحياة ودعم الطلاب ومنظمات المجتمع المدني ودعم استهلاك الكهرباء: بلغ الصرف الفعلي 456 مليون جنيه اقل من المستهدف بنسبة 16%. استهدفت الموازنة تشجيع الصادرات غير البترولية والحرص على توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات: يشير الاداء الفعلي للعام المالي 2009م الى ارتفاع الصادرات الاخرى (غير البترولية) بمبلغ 702 مليون دولار بزيادة 126 مليون دولار عن العام السابق وبمعدل نمو نسبته 22%. اظهر الميزان التجاري عجزاً بلغ 695 مليون دولار في عام 2009م مقارناً بفائض 3.4 مليار دولار في العام المالي السابق ويعزي ذلك لانخفاض عائد الصادرات البترولية كما انعكس اثر ذلك على تحول ميزان المدفوعات من فائض قدره 21.1 مليون دولار في عام 2008م لعجز بلغ 502 مليون دولار في 2009م.

استهدفت الموازنة معدل تضخم بنسبة 8% في المتوسط: تشير الاحصاءات الفعلية الى ان التضخم تأرجح بين الزيادة والنقصان حيث بلغ 11.2% في مطلع يناير 2009م وانخفض الى 9.9% في نوفمبر 2009م ثم ارتفع الى 13.9% نهاية ديسمبر 2009م مقارنة بنسبة 14.9% نهاية ديسمبر 2008م. الجزء الثاني الحسابات الختامية: اولاً: الموجودات: ارتفع اجمالي الموجودات لمبلغ 8.4 مليار

جنيه بنهاية عام 2009م بزيادة 2.9 مليار جنيه عن العام السابق 2008 وتشمل: مليون جنيه البيان الاصول غير المالية الاصول المالية اجمالي الموجودات 2009 5.895 2.486 8.381 2008 2.730 2.754 5.474 نشير فيما يلي الى تفاصيلها: 1/ الاصول غير المالية: بلغ الصرف الفعلي على مشاريع التنمية القومية خلال العام المالي 2009م مبلغ 3.2 مليار جنيه بزيادة 455 مليون جنيه عن العام السابق الا انه يقل عن اعتمادات الموازنة مبلغ 1.8 مليار جنيه بوفر نسبته 36% وتشمل التنمية القومية البنود التالية: البيان المشروعات القومية هيئة المخزون الاستراتيجي اصول غير منتجة اجمالي المعتمد 2009 4.555 239 181 4.975 الحركة 2009 2.773 350 52 3.175 الفعلي 2008 2.190 153 377 2.720 الرصيد 2009 4.963 205 727 5.895 1-1 المشروعات القومية: لوحظ ان الصرف الفعلي على المشروعات القومية بنسبة 39% عن المبالغ المعتمدة بالموازنة وتشكل المشروعات القومية للقطاعات التالية نسبة 91% منه وهي: مليون جنيه. القطاع: 1 (الطاقة والتعدين 2 (الزراعي 3 (النقل والطرق والجسور 4 (القطاعات المتبقية 5 (اصول مالية صغيرة اجمالي 2009 المعتمد 1.010 1.609 1.003 1.609 782 4.404 151 4.555 الفعلي 1.222 635 395 268 2.520 2.773 253 نسبة التنفيذ 2009 121% 39% 39% 34% 57% 167% 61% النسبة الكلية 9200م 44% 23% 14% 10% 91% 9% 100% يحتل قطاع الطاقة والتعدين المرتبة الاولى حيث يمثل اجمالي الصرف الفعلي للقطاع المعني نسبة 44% يليه القطاع الزراعي بنسبة 23%. هنالك قطاعات اساسية وحيوية اظهرت بنودها وفورات بنسبة 75% من المبالغ المعتمدة بالموازنة.

خصخصة النقل النهري

الميدان 18-9-2007

الخصخصة والدفع المؤجل

النقل النهري ذو الخمسة موانئ عملاقة على طول النهر إضافة للبوأخر والصنادل والأراضي والمباني تم تقييمه بمبلغ 105 مليون دولار لتدفع عارف الكويتية مبلغ 73.5 مليون دولار عبارة عن قيمة 70% من أسهم النقل النهري بالتقسيط. وقد تدفع عارف.. أو لا تدفع.. لكن من عائدات هذا النقل النهري .. على حد قول المثل (من دقنوا.....)، وما يجري في النقل النهري جرى في بنك الخرطوم والأسواق الحرة والبنك العقاري وغيرها.

مقاومة الخصخصة واجب وطني

واجب اليوم قبل الغد أمام نواب التجمع الوطني في البرلمان ان يسألوا وزير المالية عن عائدات الخصخصة أين ذهبت.. وعن جدوى الخصخصة من الأساس. وواجب العاملين وتقاباتهم مقاومة تيار الخصخصة وبيع المؤسسات التي نمت بعرق وجهد العاملين وهو واجب الأحزاب والمنظمات. فمقاومة الخصخصة تعنى الحفاظ على الأموال العامة والممتلكات العامة لا بد ان تعود بالنفع على الشعب بأسره متى ما كان الحكم وطنياً وراشداً. تلك الخصخصة عدو الشعب الأول.. فانتبهوا يا أيها الوطنيون.. والمناضلون.

الفساد في الاتحاد العام لكرة القدم

تقرير المراجع العام يُثبت تجاوزات مالية خطيرة في ميزانية الإتحاد العام

07-25-2010 06:02

عدم التنسيق بين الإدارات أدى لغياب الرقابة المزدوجة في إثبات العمليات المالية التقرير أشار بوضوح لخطأ عملية الجرد للمخازن والخزينة بواسطة المحاسبين تم التصرف في مبالغ بدون مستندات وبدون تصديق في مخالفة واضحة لللائحة المالية بعض أذونات الصرف لا يتم التوقيع عليها والبعض منها بتوجيهات شفوية من أمين الخزينة تم صرف سلفيات لشخصيات إعتبارية وأشخاص ليس لديهم علاقة بالإتحاد وغير معروفين للإدارة المالية المستندات أثبتت إستخراج تذاكر سفر تم تحميلها لبند السلكية واللاسلكية هناك مصروفات تخص أعوام سابقة تم ترحيلها لعام آخر والمبالغ الصغيرة تُصرف بدون تصديق

كلمة خطير، أقل وصف يُطلق على الطريقة التي إدارة بها الإتحاد العام السوداني لكرة القدم الملف المالي في الإتحاد خلال دورته المنتهية غداً الإثنين، لغة الأرقام وحدها هي التي تتحدث عن خطورة التجاوزات المالية التي شهدتها دورة عمل إتحاد الكرة، فالمراجع العام لجمهورية السودان أعلى سلطة يعتد بها في هذا الشأن أثبت من خلال المراجعة والتدقيق لميزانية العام 2008 كثيراً من الملاحظات الخاصة بتلك التجاوزات التي يفترض أن تثير جدلاً واسعاً وعلامات إستفهام كبرى، لم يترك تقرير المراجع العام صغيرة أو كبيرة إلا وتطرق إليها الشيء الذي مكنه من كشف العيوب والأخطاء التي حدثت في إدارة الشأن المالي لإتحاد الكرة خلال السنوات الماضية، من هذه العيوب والأخطاء التصرف في مبالغ محددة بالأرقام بدون أذونات صرف أو تصديق في مخالفة واضحة لللائحة المالية، وصرف سلفيات لشخصيات لا علاقة لها بالإتحاد العام ومنهم شخصيات إعتبارية، هذا الخطأ وحده يفتح باب التساؤلات عن هذه الشخصيات التي منحها إتحاد الكرة حقاً غريباً في الإستفادة من موارد الإتحاد دون أن يكون لهم أدنى علاقة بالإتحاد ناهيك عن عدم وجودهم ضمن الهيكل الوظيفي للإتحاد.

ومن المفارقات في تقرير المراجع العام صرف مبالغ لتغطية تكاليف بنود غير البنود الظاهرة في الميزانية، ومن ذلك إستخراج تذاكر سفر تحت بند السلكية واللاسلكية.

إضافة لكل تلك التجاوزات، أثبت تقرير المراجع العام ترحيل مصروفات أعوام سابقة في غير دورة الإتحاد الحالية ليتم تضمينها في الدورة الحالية وهو تجاوز صريح في مبادئ العملية المحاسبية.

ونظراً لأهمية وخطورة هذا التقرير وضماناً للشفافية وعدم الخوض في تفاصيل حساسة، حرصت صحيفة (الزعيم) على الحصول تقرير المراجع العام الرسمي لتوضيح الصورة للرأي العام عموماً والوسط الرياضي على وجه التحديد في وقت مهم قبل تقديمه ومناقشته في الجمعية العمومية للإتحاد المقررة غداً الإثنين.

تقرير المراجع للإتحاد السوداني لكرة القدم

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة للإتحاد والتي تحتوي على الميزانية كما في 31122008م وقائمة الدخل، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية:

الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية بما يتفق مع معايير التقارير الدولية هذه المسؤولية تشمل: التصميم والمحافظة على الرقابة الداخلية الملائمة بالإعداد والعرض العادل لقوائم المالية الخالية من التحريفات الجوهرية سواء بسبب الأختيال أو الخطأ، إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل هذه الحالات.

مسؤولية المراجع:

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية على ضوء مراجعتنا لها.

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، تتطلب تلك المعايير الإمتثال للمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي تحريفات جوهرية.

تتضمن عملية المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن المبالغ والإفصاحات في القوائم المالية.. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير المراجع، ويتضمن ذلك تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية على القوائم المالية، سواء بسبب الغش أو الخطأ عند تقييم المخاطر المراجع في الإعتبار الرقابة الداخلية الملائمة للإعداد والعرض العادل للقوائم المالية للإتحاد لتصميم إجراءات المراجعة المناسبة وليس لغرض إبداء الرأي حول فعاليات الرقابة الداخلية تتضمن عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة وملائمة التقديرات التي أعدت بواسطة الإدارة بالإضافة لعرض القوائم المالية ككل. إلا أن مراجعتنا قد حدث بالأمر التالي:

1 نظام الرقابة الداخلية:

-عدم الفصل بين الإختصاصات وتحديد المسؤوليات

-عدم وجود سجل وظيفي وهيكل تنظيمي للعاملين.

-لا يتم تطبيق اللوائح المالية والإدارية

-عدم إكمال النظام المحاسبي

-لجنة المشتريات غير فعالة

-عدم التنسيق بين الإدارات أدى لعدم وجود رقابة مزدوجة في إثبات العمليات المالية.

2 الموجودات المتداولة:

-عدم وجود سجل منتظم مع عدم إجراء الإهلاكات وإحستابها سنوياً

3 - المديونيات

-عدم تصفية العُهد، عدم إنتظام التسجيل في دفاتر مفردات العُهد والذمم المدينة

-عدم إستقطاع السلفيات من العاملين

4 - النقد ومعادلات النقد:

-لا يوجد سقف للخزينة، دفتر الخزينة غير محبر

-عدم إجراء موازنات البنوك الشهرية

-وجود حسابات بنوك غير مستغلة

5 - الإيرادات

-لا يوجد تحليل للإيرادات

-لا يوجد دفتر عُهد للأرانيك المالية الموجودة بالمخزن

-الأرانيك المالية التي توضح أنصبة الإتحاد لا ترسل للإتحاد خاصة إتحاد بورتسودان وبعض الإتحادات المحلية الأخرى.

الرأي:

فيما عدا ما ذكر بالفقرات أعلاه وأي تسويات كانت ستصبح ضرورية إذا ما تمت المعالجة برأينا أن القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للإتحاد في 31122008م وأدائه المالي ونتيجة نشاطه للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ومتفقة مع القوانين واللوائح.

المراجع العام

أبوبكر عبد الله مارن

المراجع العام

لجمهورية السودان

الموضوع: التقرير الإداري بنتيجة مراجعة حسابات الإتحاد السوداني لكرة القدم للعام المالي 2008م
تمت مراجعة الحسابات الختامية للإتحاد السوداني لكرة القدم للعام المالي 2008م حسب معايير المراجعة الدولية من واقع الدفاتر والمستندات التي تم الإطلاع عليها.

وبناءً على حكم المادة 62 ومن قانون ديوان المراجعة القومي لسنة 2007م تم إعداد هذا التقرير مبوباً على النحو التالي:

أولاً: متابعة تنفيذ ملاحظات المراجعة السابقة.

ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: نتائج مراجعة الأداء المالي

رابعاً: نتائج مراجعة بنود الميزانية.

أولاً: متابعة تنفيذ ملاحظات المراجعة السابقة:

لم يتم تنفيذ طلبات المراجعة السابقة فيما عدا فتح دفاتر مفردات للذمم المدينة والدائنة.

ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

تم تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال المحاور الرقابية تلاحظ الآتي:

الرقابة الإدارية:

أ لا يوجد سجل وظيفي وهيكل تنظيمي للعاملين

ب لا يوجد سجل للموجودات الثابتة.

ج عدم تطبيق اللوائح المالية والإدارية

د لجنة المشتريات غير فعالة

هـ تم إعداد موازنة تقديرية للعام 2008م ولكنها لا توافق الصرف الفعلي

2 - الضبط الداخلي:

أ عدم الفصل في الإختصاصات وتحديد المسؤوليات

ب عدم التنسيق بين الإدارات المختلفة

ج عدم وجود رقابة مزدوجة في إثبات العمليات المالية أكثر من سجل لنفس المستند بأشخاص مختلفين.

د لا يوجد جرد مفاجيء للمخازن والخزينة لأن عملية الجرد تتم بواسطة المحاسبين.

3 - الرقابة المحاسبية:

أ النظام المحاسبي المتبع غير مكتمل لعدم إنتظام الدفاتر وعدم التقيد بالنظم المحاسبية.

ب لا يتم إستخدام موازين المراجعة الشهرية

ج عدم إعداد موازنات شهرية للبنوك فيما عدا الحساب رقم (78)

د عدم وجود نظام للمراجعة الداخلية.

وبناءً على ما تقدم ملاحظات عن تقييم نظام الرقابة الداخلية تطلب المراجعة الآتي:

- 1- العمل على فتح سجل للموجودات الثابتة.
- 2- الإلتزام بتطبيق اللوائح المالية والإدارية.
- 3- إعداد سجل وظيفي للعاملين وهيكلي تنظيمي.
- 4- العمل على تفعيل لجنة المشتريات.
- 5- تحري الدقة في إعداد الموازنة التقديرية بما يوافق الصرف الفعلي.
- 6- الفصل في الإختصاصات وتحديد للمسؤوليات.
- 7- التنسيق التام بين الإدارات المختلفة.
- 8- الإلتزام بنظام الرقابة المزدوجة في إثبات العمليات المالية أكثر من سجل لنفس المستند وبأشخاص مختلفين (اليوميات العامة+ دفتر الخزينة)

9- الإلتزام بالجرد المفاجيء على أن تقوم به المراجعة الداخلية

10- العمل على إيجاد قسم للمراجعة الداخلية يتبع مباشرة للإدارة العليا
ثالثاً: نتائج مراجعة الأداء المالي:

1- الإيرادات

بلغت الإيرادات للعام المالي 2008م مبلغ 6.651.507 جنيه مقارنة بالمقدر 4.225.000 جنيه بزيادة بلغت 2.426.507 جنيه بنسبة 57% وتعزى هذه الزيادة للآتي:

1- زيادة إيرادات الدوري الممتاز بنسبة بلغت أكثر من 100% من المقدر وكذلك التسويق الرياضي الذي بلغ 142% من المقدر وتسجيل اللاعبين الذي بلغ 334%.

2- وجود بعض الإيرادات غير المقدره مثل دعم الإتحاد الأفريقي بمبلغ 208.633 جنيه ملحق رقم (1) يوضح ذلك. وبمراجعة المستندية تلاحظ الآتي:

1- تم فتح دفتر بالإجماليات ولا يوجد تحليل للإيرادات.

2- المستندات الخاصة بالإيرادات غير مكتمل والتي تتمثل في الأرنيك المالية التي توضح نصيب الإتحاد العام في كل مباراة في الإتحادات المعنية.

3- لا يوجد دفتر عهد للأرنيك المالية الموجودة بالمخزن ويتم صرفها بدون أن تقيد أو إمضاء بالإستلام.

4- إن الأرنيك المالية التي توضح أنصبة الإتحاد العام من مباريات الدوري الممتاز لا يتم إرسالها للإتحاد العام خاصة الإتحاد المحلي بورتسودان وبعض الأرنيك المالية من الإتحادات المحلية الأخرى ولقد قامت المراجعة بمخاطبة السكرتير العام للإتحاد بالخطاب بنمرة دم ق ه ع بتاريخ 1252010 ولقد قام الإتحاد العام بمخاطبة الإتحادات المحلية بالخطاب بنمرة الك ق س 16 بتاريخ 1452010م ولم يتم الرد حتى نهاية كتابة التقرير.

2- المصروفات العمومية والإدارية:

بلغت بنهاية العام 2008م بمبلغ 7.120.844 جنيه مقارنة بالمقدر البالغ 3.051.400 بتجاوز بلغ 4.069.444 جنيه بنسبة 133% ويعزى ذلك للآتي:

أ الزيادة في بعض بنود الصرف مثل دعم ومساهمة أندية الممتاز، المجلس ولجنة التحكيم والمنتخب الأول ومكافآت وحوافز
ب كما تم الصرف على بنود لم يقدر لها مثل التسويق وكل ذلك ناتج عن عدم تحري الدقة في إعداد الموازنة بما يوافق الصرف الفعلي ملحق رقم (1) يوضح ذلك

وبالمراجعة المستندية لوحظ الآتي:

- 1- تم تخصيص بند ضمن المصروفات لسداد المديونيات التي على الإتحاد وذلك لعدم إثبات الديون حيث تم الصرف على هذا البند بمبلغ 51.953 جنية وبالتالي السياسة المحاسبية المتبعة غير ثابتة.
- 2- هنالك أخطاء في التوجيه الحاسبي مثال لذلك.
أ تذاكر سفر للدكتور معتصم جعفر بمبلغ 1975 بتاريخ 1911 ياذن صرف 75 تم تحميلها لبند السلكية واللاسلكية.
ب تم خصم مبلغ 12000 جنية متبقي قيمة أثاث خصماً على بند خدمات صحية ياذن الصرف (68) على بنك البركة
- 3- أحياناً يتم الشراء بموجب فواتير مبدئية وبدون عمل مناقصة وذلك يُخالف للائحة الإتحاد المالية المادة (32)
- 4- هنالك مصروفات تخص سنوات سابقة تم تحميلها لمصروفات العام وذلك لعدم إثباتها على أساس مبدأ الإستحقاقات في عامها المالي ومثال لذلك.
أ تم دفع مبلغ 15000 بتاريخ 73 بالشيك 320 لصالح حسن عبد العزيز عبارة عن دائنية تخص العام 2007م تم تحميلها لبند الشباب.
ب تم دفع 30.140 جنية بتاريخ 211 ياذن الصرف 17 لصالح شركة M.C.V وهي عبارة عن دائنية تخص العام 2007م تم تحميلها لبند المنتخب
ج تم دفع مبلغ 60000 جنية بتاريخ 81 ياذن صرف رقم (1) حسب المستندات سداد مديونية باسم حسن عبد العزيز تخص العام 2007م تم تحميلها لمصروفات العام تحت بند المعدات الرياضية
- 5- هنالك مبالغ تم صرفها بدون مستندات مؤيدة وبدون تصديق مما يخالف لائحة الإتحاد المالية والمحاسبية لسنة 1991 المادة (20) والمادة (21) ومثال ذلك:
أ تم دفع مبلغ 5000 جنية بتاريخ 173 إذن صرف 89 لصالح تاج السر عباس
ب تم دفع مبلغ 20000 جنية بتاريخ 1111 شيك رقم 405 إقامة المنتخب الأول لمباراة الكونغو
ج تم دفع مبلغ 25000 جنية بتاريخ 291 شيك رقم 3040 لصالح نادي المورد الرياضي
- 6- هنالك بعض أذونات الصرف لا يتم التوقيع عليها ولا يتم إعتماؤها بواسطة أمين الخزينة مما يخالف أحكام المادة (22) من لائحة الإتحاد المالية ومثال لذلك:
- 7- معظم المبالغ الصغيرة يتم صرفها بدون تصديق من السلطة المخول لها التصديق على إعتبار أن المبالغ صغيرة
- 8- تلاحظ للمراجعة أن معظم المصروفات يتم صرفها بناءً على توجيهات أمين المال بدون أن تكون هذه التوجيهات مكتوبة وعليه تطالب المراجعة بالآتي:
 - 1- الثبات على مبدأ الإستحقاق وعدم تحميل مصروفات العام بمصروفات السنوات السابقة
 - 2- عدم تخصيص بنود بطبيعتها لا تتعلق بالمصروفات (سداد مديونية)
 - 3- تحري الدقة في إعداد الموازنة التقديرية
 - 4- الإلتزام بالصرف على البنود الصحيحة
 - 5- الإلتزام بعدم الشراء بموجب فواتير مبدئية وإجراء المناقصات حسب ما جاء في نص المادة (32) من لائحة الإتحاد المالية لسنة 1991م
 - 6- العمل على تفعيل لجنة المشتريات
 - 7- الإلتزام بنص المادة (21) من لائحة الإتحاد المالية التي تنص على الآتي: (لا يجوز صرف أي مبالغ إلا بموجب مستندات وافية)

8- الإلتزام بالتوقيع على أذونات الصرف وإعتمادها من قبل أمين الخزينة حسبما جاء في نص المادة (22) من لائحة الإلتزام المالية.

9 - يجب التصديق على كل المصروفات أو عمل نثرية تصفى بالمستندات المؤيدة

10 - عدم الصرف إلا بموجب توجيهات مكتوبة.

رابعاً: نتائج مراجعة بنود الميزانية

1 - الأصول الثابتة

بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 16.529.167 جنية مقارنة بمبلغ 16.317.851 جنية للعام السابق بزيادة قدرها 211.316 جنية وتلاحظ للمراجعة أن معظم الزيادة ناتجة عن مصروفات تم تحميلها للأصول عن طريق الخطأ ومثال لذلك.

أ مطبوعات 6.960 بتاريخ 239 تم رسملتها تحت بند الأجهزة والمعدات

ب تأمين عربة بمبلغ 1833 بتاريخ 151 تم رسملته تحت بند العربات

ج شراء أسطوانات حاسوب بمبلغ 300 بتاريخ 262 تم تحميلها لبند الأجهزة والمعدات

د مبالغ تم تحميلها للأصول بدون مستندات وفواتير مؤيدة بمبلغ 1.550 جنية شراء مكيف وثلاجة بتاريخ 176

ههناك مبلغ 43.210 جنية خاصة بالتخليص الجمركي للمعدات الرياضية تم تحميلها للأصول علماً بأن المعدات الرياضية مستهلكة خلال العام.

و لم يتم إحتساب الإهلاك للعام 2008م

ز لا يوجد سجل للأصول الثابتة.

ح لا توجد كشوفات جرد للموجودات ولم تقدم عقود للملكية.

وبناءً على ما سبق لم تتحقق المراجعة من صحة الرصيد

2 - الذمم المدينة والمدينة الأخرى:

بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 1.217.339 جنية مقارنة بمبلغ 1.126.241 جنية للعام السابق بزيادة قدرها 91.098 جنية والمراجعة المستندية لوحظ الآتي:

1هناك مبالغ تم التصديق عليها عهده ولكن لم تسجل في الدفتر مثال لذلك:

أ مبلغ 1500 جنية عهدة ياسم أمير محمد خير بتاريخ 2812

ب مبلغ 5.945 جنية عهدة ياسم جمال عثمان أبشر تم تحميلها مباشرة للمصروفات بدون مستندات بتاريخ 2312

ج مبلغ 1.975 جنية حسب المستندات عهدة ياسم جمال عثمان أبشر بتاريخ 1911

هناك مبالغ تم صرفها عهدة بدون تصديق أو مستندات مؤيدة مبلغ 1000 جنية ياسم أمير محمد خير بتاريخ 3012

هناك مبالغ تم تصفيته بدون فواتير مثال لذلك:

مبلغ 500 جنية عهدة لشراء موتور تم التصفية بدون فواتير بتاريخ 1111

عدم الإلتزام بإزالة العُهد في نهاية العام المالي.

عدم وجود مستندات مؤيدة للمديونيات

عدم إنتظام التسجيل في دفتر مفردات الذمم المدينة

لا يتم إستقطاع السلفيات بصورة منتظمة ولا توجد لوائح إدارية لمنح السلفيات مما أدى إلى تراكم السلفيات.

وجود مبالغ ضمن الذمم المدينة وهي بطبيعتها دائنة مثل التأمين الإجتماعي بمبلغ 9.500 جنية.

تتضمن السلفيات مبالغ لشخصيات إعتبارية وأشخاص ليس لديهم مرتبات بالإتحاد وكذلك غير معروفين للإدارة المالية

وبناءً على ما سبق لم تتحقق المراجعة من صحة رصيد الذمم المدينة والمدينة الأخرى.

النقد ومعدلات النقد

بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 285.970 جنية وبلغت الحسابات المفتوحة بالبنوك 11 حساب ومعظمها غير مستغلة وخاصة الحسابات بالعملة الأجنبية ومع وجود حساب محمد برقم 31992 بدون رصيد وتلاحظ للمراجعة الآتي:

عدم مسك دفاتر منتظمة للبنوك فيما عدا الحساب 78

عدم إعداد موازنات شهرية للبنوك فيما عدا الحساب 78

يتم التقيد مباشرة في دفتر تحليل المصروفات بدون تاريخ أو رقم الشيك مما صعب عملية المراجعة لم يتم مسك دفاتر للحسابات المفتوحة في البنك الأهلي.
الخزينة:

تم جرد الخزينة بتاريخ 452010م ووجد الرصيد الفعلي مطابق للرصيد الدفترى بمبلغ 568 جنية وتلاحظ للمراجعة الآتي:

لا توجد سقوفات للخزينة

المبالغ الصغيرة تتم بدون تصديق
عدم تحبير دفتر الخزينة.

لا يوجد فصل في الإختصاصات.. المحاسب والصراف شخص واحد،
وعليه تطالب المراجعة بالآتي:

مسك دفاتر منتظمة للبنوك

قفل الحسابات غير المستغلة لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض المصروفات البنكية وسهولة إدارتها
إعداد موازنات شهرية للبنوك.

العمل على تحديد سقوفات للخزينة وتحبير دفتر الخزينة.

الإلتزام بالتصديق على المصروفات أو عمل نثرية تصفى بالمستندات
الفصل بين وظيفة المحاسبة والصراف

الذمم الدائنة:

بلغ رصيدها في 31122008م مبلغ 133.007 جنية مقارنة بمبلغ 117.898 جنية للعام السابق بزيادة قدرها 15.109 جنية.
وبالمراجعة المستندية تلاحظ الآتي:

أحياناً يتم السداد على بند الأمانات بدون إثبات القيد الأول مما أدى إلى ظهور أرصدة شاذة
أحياناً يتم الصرف على هذا البند بدون تصديق وبدون طلب من المستفيد
هنالك أخطاء في توجيه البنود مثال لذلك:

أمانات لصالح الإتحاد المحلي الفاشر بمبلغ 3000 جنية عندما تم الدفع تم خصم المبلغ لصالح محمد عبد الماجد هو سكرتير النادي ولكن لا توجد له أمانات مما أدى إلى ظهور المبلغ رصيد شاذ بإسم محمد عبد الماجد

ب أمانات لصالح نادي الخرطوم بمبلغ 6.250 جنية عندما تم سداد الأمانات تمت لصالح محمد ختم مع العلم أنه ليس ضمن الأمانات مما أدى لظهوره رصيد شاذ وظلت أمانات نادي الخرطوم كما هي

أحياناً لا يتم تسجيل الدائنين لذلك تم تخصيص بند ضمن المصروفات لسداد الدائنية الغير مثبتة بالدفاتر

هنالك دائنية تخص سنوات سابقة تم تحميلها مباشرة للمصروفات وذلك ناتج لعدم إثباتها دائنية في السنوات السابقة مثال لذلك
أ دائنية شركة الزيتونة بمبلغ 12000 جنية تخص العام 2007م تم تحميلها لبند خدمات صحية ضمن المصروفات.

ب دائنية تميم للمعدات الرياضية بمبلغ 60000 جنيه المبلغ يخص سنوات سابقة تم تحميله لبند المعدات الرياضية ضمن المصروفات
ج دائنية شركة M.C.V بمبلغ 30.140 جنيه تم تحميله لبند المنتخب وإجمالي مبلغ الدائنية حسب المستندات المقدمة من الشركة 60.280 جنيه تخص العام 2007م
عدم الثبات على سياسة محاسبية واحدة
عدم إنتظام التسجيل في دفتر المفردات ولا توجد دفاتر للإجماليات وبناءً على ما سبق لم تتحقق المراجعة من صحة الرصيد وفي الختام الشكر لكل من تعاون معنا
أيمن عائد سالم
كبير المراجعين

<http://www.alzaieem.net/dimofinf/articles.php?action=show&id=550>

قضية الفساد في شركات الاتصالات

دولة الفساد

أشرنا في العدد 1999 الصادر في فبراير 2005 إلى بعض مظاهر الفساد في قطاع الاتصالات، وفي هذا العدد نستعرض عمليات فساد ضخمة في سوداتل وبشاير، بعد أن حصلت الميدان على وثائق هامة وسرية، نستعرض جزءاً منها لإبراز مدى خراب ضمائر "هؤلاء" الأطهار الأتقياء !

اختارت سوداتل شركتين لتقوموا بتوزيع وتحصيل فواتيرها من المشتركين، هما "يستبشرون" و"الجديدة للاستثمار". ووقعت العقد مع الأولى في 18/11/2002 دون طرح الأمر للمنافسة، ودون اتباع قواعد اللائحة المالية واجراءات المشتريات، ودون عرضه على اللجنة المالية أو المدير العام. وتم زيادة سعر توزيع الفواتير من 50 إلى 75 ديناراً في 15/3-2003 بتوقيع مدير إدارة التحصيل الذي لا يملك صلاحية تعديل العقد. كما طالبت يستبشرون سوداتل بدفع ضريبة القيمة المضافة - المضمنة قانوناً في قيمة العقد - مما يعني زيادة قيمة العقد بنسبة 10%، ودفعت سوداتل هذه الزيادة .

أما شركة الجديدة للاستثمار فهي شركة لبنانية غير معروفة وليس لها وجود قانوني في السودان، وقد وقعت العقد مع سوداتل في ديسمبر 2002، دون فتح منافسة ولا اتباع للوائح المالية والمشتريات، ودون عرضه على اللجنة المالية. وقد نص العقد على أن تكون قيمة التوزيع 0.75 دولار والتحصيل 1.25 دولار وتصحيح العنوان 2 دولار، وهذه الأسعار - علاوة على كونها بالدولار - فهي أعلى من العقد السابق مع شركة يستبشرون، وهناك عقد آخر بتاريخ مارس 2003 بين سوداتل وشركة الجديدة للاستثمار (سودابل) بضمان من شركة "الجديدة لخدمات العاصمة" وهي شركة ليس لها علاقة تعاقدية مع سوداتل، كما أن علاقة شركة الجديدة للاستثمار بسودابل غير موضحة في العقد رغم أن سودابل اسم عمل مملوك للسيدة غادة ساتي، وقد دفعت سوداتل عمولات بقيمة 5.5 مليار جنيه، وسددت أيضاً لشركة الجديدة لخدمات العاصمة والشركتان لا ترتبطان بعقود مع سوداتل. وقد قامت سودابل بتصحيح 200,000 عنوان مشتركين وتحصلت من سوداتل على 400,000 دولار على ذلك، فهل يعقل أن سودابل قامت بتصحيح هذه العناوين فعلاً بينما لم تصحح يستبشرون أي عنوان، وكأن عناوينها كلها صحيحة، ولماذا تدفع سوداتل من

الأساس قيمة هذا التصحيح رغم أن الغرض من شركات التصحيح هو البعد عن هذه التفاصيل المزعجة. ولكن إذا عرف أن شركة الجديدة لخدمات العاصمة مملوكة لعبدالباسط حمزة وابنه القاصر بطل العجب، خصوصاً إذا علمنا أنه حين توقيع العقد كان عضواً بمجلس إدارة سوداتل، وعضواً بلجنتها المالية، وأنه لم يعلن ذلك بحسب اللوائح، مما يشير إلى أن كل المطلوب من الشركاء اللبانيين هو التغطية لفساد عبدالباسط. وهذه العملية تطرح أسئلة لا حدود لها حول دور إدارات المالية والمشتريات والقانونية وإدارة الشركة في هذا الفساد.

والقضية الثانية هي تعاقد شركة كيبلات الرياض مع سوداتل بما يقارب 18 مليون دولار أمريكي، وتمويله من بنك دبي بعد إدخال شركة دانفوديو لإبعاد رائحة الربا التي تفوح منه. وقد وقع عن سوداتل المهندس مالك منير (مدير شؤون أقاليم الاتصالات) رغم أنه الرجل الثالث بدلاً عن الأول أو الثاني في الشركة رغم قيمة المبلغ الكبير (21 مليون)، ولا تناقض بين المبلغين هنا حيث أن كل المستندات تذكر أن قيمة الكيبلات 7.9 مليون دولار رغم أن الإدارة تقول أن قيمتها 10.4 مليون دولار؟! وبعد فتح الاعتماد من بنك دبي لصالح كيبلات الرياض طلب عبدالباسط حمزة من شركة دانفوديو (تعمل في دبي باسم دافو) تحويل مبلغ 7.9 مليون دولار إلى شركة الإمارات الوطنية بموافقة عبيد فضل المولى مدير دانفوديو، رغم طلب سوداتل في البداية بتحويل المبلغ من البنك إلى دافو، وهو في نفس الوقت يطرح سؤالاً حول عدم تحويل المبلغ مباشرة إلى بنك أمدرمان الوطني في حساب سوداتل ودانفوديو المشترك. وبعد فترة طلب عبدالباسط من شخص يدعى عادل نوري في شركة الإمارات الوطنية تحويل جزء من المبلغ إلى السودان، ثم تم تحويل جزء ثان بعد عدة أشهر، وبقية حوالي 1.9 مليون دولار لا أثر لها. والعملية تشبه - بحسب النص الوارد في الوثائق - عمليات غسيل الأموال، إضافة إلى السرقة الواضحة.

وقد طالب بنك دبي (بتوقيع عادل نوري) سداد مبلغ التأمين (400,860 دولار)، وقد أرسل الرد بعد 7 أشهر إلى نفس هذا ال عادل نوري - ولكن في شركة الإمارات - الموافقة على خصم المبلغ، وتحوم الشكوك حول أن هذا المبلغ قد دفع مرتين في الواقع!! وفوق هذا وذاك صدق السيد إبراهيم مذكر مساعد المدير للشؤون المالية لسوداتل آنذاك ونائب مدير موبيتل حالياً بعمولة 180,000 دولار لشركة "نهر شاري" كعمولة لتجهيزها تمويل مبلغ الـ 18 مليون دولار، دون أن يملك هذه الصلاحية، ومرة أخرى يبطل العجب بمعرفة أن نهر شاري هذه إحدى شركات مجموعة الزوايا، المملوكة - ضمن آخرين - لعبدالباسط حمزة وعبدالعزیز عثمان، مدير عام سوداتل في ذلك الوقت.

أما شركة بشاير التي أوضحنها في العدد 1999 كيف حصلت على رخصة المشغل الثاني للهاتف السيار منذ أواخر 2003، إلا أنها وحتى اللحظة لم تبدأ الخدمة التجارية لضعف تمويلها الراجع لفشلها في الحصول على تمويل من بنوك أوروبية لشراء أجهزتها من شركة ألكاتل الفرنسية، وهو ما أدى ضمن أشياء أخرى إلى تغيير حصص الشركاء في الشركة - وهو ما لا تبيحه شروط العطاء المفتوح من الهيئة القومية للاتصالات - حتى وصلت النسب الآن إلى 51% لشركة أريبا اللبنانية (بكامل حقوق الإدارة عدا نائبين للمدير العام)، و34% لليمني شاهر عبدالحق (صاحب قضايا الفساد في عهد السفاح نميري)، و15% لشركة لاري كوم السودانية (عبدالباسط وعبدالعزیز وغادة وعلى حسن أحمد البشير "شقيق الرئيس")، وحتى هذه النسبة فقد دفعها لهم الشريكان الآخرا، لتسد مستقبلاً من الأرباح، مكرسين لمنهج المشاركة بالاسم (والتسهيلات والفساد) الذي اختطه طفيوليو الجبهة الإسلامية والمؤتمر الوطني في بيئة الأعمال بالسودان، ويمهد لهم الطرقات مع كافة الجهات - ومن وراء ستار - ابن الطيب مصطفى، مدير الهيئة القومية للاتصالات، صاحب نظرية فصل الشمال ومنبر السلام العادل. كما يمارس الشركاء السرقة و"السمسرة" على بعضهم البعض في أي شيء ممكن، من إيجارات السيارات وحتى مقاولات التركيب واستيراد الأجهزة والمعد

Source: Al-Midan # 2002, May 2005

علي الدولة ان تفكك مراكز القوى في قطاع الاتصالات

سودانيل ، 12 – 9 - 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى ((ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون)) صدق الله العظيم

عجبت والله لفحوى الحوار الذي أجري مع السيد وزير المالية الزبير أحمد الحسن في جريدة الصحافة بتاريخ 13-8/2005م، ومصدر عجبى هو أنى كنت ولا أزال أحسب الرجل من الرموز القليلة التى تعبر عن قيم المشروع الإسلامى الذى ظل يترنح بفعل بنيه لفترة من الزمان ، وظللنا نلتمس له العذر بوجود أناس مثل الزبير ، ولكن !!

يقول الوزير الزبير إنه لم يعلم بالمديونية المستحقة للهيئة القومية للاتصالات على سوداتل ، والتي هى مال عام يعود للدولة ممثلة فى وزارة المالية وتبلغ 37 مليار جنيه بخلاف مستحقات صندوق دعم المعلوماتية التى لم تُسدّد منذ أكثر من عام ونصف ، إلا من خلال خطاب من مدير الهيئة بتاريخ 2005/7/7م ، وكرر تلك المعلومة وذلك التاريخ مرتين خلال الحوار ، لكنى أود أن أؤكد بأن خطاب مدير الهيئة للوزير والذى ذُكرت فيه المديونية كان بتاريخ 2005/6/24م (نسخة مرفقة) ، وجاء ذلك الخطاب رداً على رسالة من وزير المالية بتاريخ 2005/6/5م يدافع فيها بشراسة عن سوداتل وبتهمنى فيها بالتحامل عليها ، بالرغم من أن سوداتل لم تسدّد المديونية حتى هذه اللحظة ولم يفعل الوزير شيئاً لاسترجاع أموال الدولة من الإمبراطورة بالرغم من مرور حوالي ثلاثة أشهر من إخطارنا للوزير !!

ثم إن وزير المالية ينكر فى ذلك الحوار أن وزير الدولة للمالية رئيس مجلس إدارة سوداتل قد أملى خطاباً على المدير المكلف للهيئة فى غياب المدير العام لإثبات حق سوداتل فى الرخصة بالرغم من أن وزير الدولة للمالية نفسه لم ينف ذلك ، وقد اعترف أمام ملء من الناس وفى حضور وزير الإعلام والاتصالات المكلف عبدالباسط سبدرات وآخرين ، ولا أرى سبباً يجعل الوزير الزبير يتحدث عن أمر لا يعلم عنه شيئاً ولم يكن شاهداً عليه ، ولم ينكره حتى من إقترفه .

أما قول الوزير إن وزارة المالية لا تساند سوداتل فهو قول يدحضه ما قاله خلال الحوار الذى نحن بصددده الآن وكذلك حقائق أخرى كثيرة نذكر منها :-

إن الوزير الزبير ووزير الدولة للمالية رئيس مجلس إدارة سوداتل ظلّا يعارضان قيام شركة منافسة لسوداتل حتى بعد أن تم طرح عطاء إنشاء الشركة الجديدة وبدأ تقويم العروض وهو أمر أكدّه الوزير فى كافة المحافل وأمامى وفى حضور آخرين ... الوزير يفعل ذلك بالرغم من أن الهدف الثانى لوزارة المالية المنصوص عليه فى إختصاصات الوزارات الإتحادية الصادرة من مجلس الوزراء هو تحرير الإقتصاد ومحاربة الإحتكار !!

كذلك فإنه عندما صدرت فتوى وزير العدل بطلب من وزير المالية سارع الأخير بكتابة خطاب إلى وزير الإعلام والاتصالات سبدرات يطلب فيه منه الإستجابة للفتوى وإصدار قرار بمنح الرخصة لسوداتل بالرغم من أن فتوى وزير العدل لم تقل صراحة بحق سوداتل فى الرخصة وإنما صدرت بصيغة حمالة أوجه فهمنّاها نحن وفهمها القانونى الكبير دكتور عبدالرحمن إبراهيم الخليفة بعكس ما فهمه بها الوزير الزبير ، وعندما كتبت لوزير المالية بأن يلتزم بفتوى وزير العدل التى حددت ، إستناداً على قانون الشركات لعام 1925 ،

الطريقة التي يُقدّر بها التعويض الذي يُمنح لسوداتل ، وطالبته كذلك بأن يوقف الجمعية العمومية لسوداتل التي انعقدت بعد ذلك متجاهلة ومتحدية لفتوى وزير العدل لم يستجب الوزير بالرغم من أنه كان قد طالبنا بأن نلتزم بفتوى وزير العدل ، فهل من تطبيق للإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه الآخر أبلغ من ذلك ؟ !

وزير المالية الذي كان في وقت سابق رئيساً لمجلس إدارة سوداتل عندما كان وزير دولة للمالية دافع عن تولي وزير الدولة للمالية لمنصب رئيس مجلس إدارة سوداتل بحجة أن وزارة المالية تمتلك 26% من أسهم سوداتل !!
ويا سبحان الله!! الوزير الزبير يقول ذلك بالرغم من أنه يعلم أن مساندة وزير الدولة لسوداتل بصفته رئيساً لمجلس إدارتها بل ومساندة الزبير لها يخل بميزان العدالة كونه يضفي على سوداتل القوية أصلاً نفوذاً وقوة لاتتوافر لغيرها من الشركات الوليدة أو لشركة (MSI) المتنازعة مع سوداتل حول رخصة الهاتف السيار وهو ما جعل وزارة المالية تلقي بثقلها دعماً لسوداتل وتخوض نيابة عنها صراعاً مريراً مع مستثمر آخر أجنبي متنازع معها هو شركة (MSI) وتخرج على الإتفاقيات والمواثيق المبرمة بين الطرفين وتنقض الأعراف المتفق عليها دولياً، بل حتى فتوى وزير العدل الذي يُعتبر مفتى الدولة.. كيف يا ترى تفعل ذلك وتدعي أنها تسعى لجذب الإستثمار الأجنبي وتحرير السوق وخصخصته وكيف يكون شعور المستثمرين الآخرين في الشركات الأخرى المنافسة لسوداتل عندما يرون الحكومة تقف خلف الشركة الكبرى المنافسة لهم والتي تتمتع بوضع مهيمن وتحتكر المخارج العالمية، بينما يُتركون وحدهم في العراق بلا محام ولا نصير ؟ !

عندما إجتمعنا في مكتب الأستاذ سبدرات في حضور وزير الدولة رئيس مجلس إدارة سوداتل أذكر أنني سألتهم هل يوافقون على أن تملي الشركة المتنازعة مع سوداتل (MSI) على الهيئة التنظيمية خطاباً مماثلاً لذلك الذي أملته سوداتل ، وقلت مستطرداً إنني والله لا أفرق بين سوداتل و (MSI) في ميزان العدالة حتى ولو كانت الحكومة تمتلك 90% من الأسهم ، وتلوت الآية ((يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين)) وتحدثت عن أن العدل قيمة مطلقة لا تفرق بين المتخاصمين على أساس الدين أو الوطن أو غير ذلك من الإعتبارات ، ولكن صدقوني أنني كنت كمن يتحدث عن الغول والعنقاء أو يؤذن في مالطا في بلاد يتحدث قاداتها صباح مساء عن حاكمية الشريعة وقيمها الأخلاقية !!

الأخ الزبير أجاب عندما سأله عادل الباز عن مبلغ الـ125 مليون دولار الذي صدرته سودتل من موبيتل بقوله ((إن سوداتل عندما أخذت المبلغ المذكور من موبيتل تم ذلك بعد أن كسبت الشكوى على مستويات المحاكم نسبة لقانونية الرأي مع سوداتل .)) وأود أن أتساءل ألا يعلم الزبير أن فتوى وزير العدل الملزمة له قد إعتبرت قرار مصادرة المبلغ بالطريقة التي صُودر بها باطلاً، ثم ألا يعلم الزبير أن المراجع القانوني لموبيتل والمراجع القانوني لسوداتل لم يعترفا بقرار مصادرة المبلغ وتحفظاً على الميزانية المقدمة للجمعية العمومية لسوداتل ، وسلّم مراجع سوداتل الميزانية لمجلس الإدارة في شكل مسودة ، لكن المجلس الذي يرأسه وزير الدولة أزال كلمة مسودة أكرر أنه أزال كلمة مسودة ووزعها على أساس أنها نهائية دون إذن من المراجع ، كما أن مجلس الإدارة لم يوزع تقرير المراجعة مع الميزانية على المساهمين لأن المراجع تحفظ على أداء الشركة في كثير من المخالفات بما في ذلك مصادرة الـ125 مليون دولار وإدراجها في ميزانية سوداتل بدون موافقته. وقد أشار وزير المالية الأسبق والخبير الإقتصادي المعروف إبراهيم منعم منصور إلى خطورة هذه المخالفات في مقال رائع بصحيفة الأيام بتاريخ 23-7-2005م ، لكن الوزير الحالي الزبير يقول بخلاف ما قاله الوزير الأسبق ويتجاهل كل هذه المخالفات ويجهر رغم ذلك كله بأن سوداتل ليست فوق القانون وأنه ليس منحازاً لها !! وأرجو من الأخ عادل الباز أن يستنطق مراجع سوداتل السابق مصطفى سالم والذي أزيح وكذلك مراجع موبيتل مبارك على إبراهيم وأقبل شهادتيهما وأرجو من الزبير أن يقبل بهما كذلك!! أما الفتوى والمفتي وزير العدل وماحدث بالضبط فذلك حديث يطول أكف عنه إحتراماً لهيبة القانون ولقيم العدل التي تمثلها الوزارة المعنية .

أتساءل ألا يعلم الزبير أن مراحل التقاضي داخل السودان لم تكتمل بعد وأن الأمر لا يزال أمام محكمة الإستئناف ، وأنه فوق ذلك فإن الموضوع برمته قد رُفِعَ إلى التحكيم الدولي وفقاً لأحكام مفوضية الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) ، لماذا يا ترى يتجاهل الوزير كل هذه الحقائق ويعمد إلى هذا التبسيط الغريب للقضية إنتصاراً للإمبراطورة سوداتل حتى ولو كان

ذلك على حساب مناخ الإستثمار الذي اطنب الوزير في حواراه مع عادل الباز في الحديث عنه بإعتباره الوسيلة الأنجع لمكافحة التضخم ؟ !

إن ما فعلته سوداتل ومن يساندونها لا يحدث والله في دولة تحتكم إلى القانون ، فقد قامت بتجاوز كل الإتفاقيات المبرمة بينها وبين شريكها (MSI) وقد أجد عذراً للدولة في عجزها عن محاربة النهب المسلح في دارفور في غيبة القانون ، لكني لا أجد مبرراً البتة لنهب يُمارس أمام ورغم أنف الجميع وفي قلب الخرطوم !

ولشرح المشكلة من جذورها أقول إن سوداتل فجرت وبصورة فجائية في يوليو 2004م قضية رخصة الهاتف السيار ، وتفتقت عبقرية إدارتها عن فكرة غريبة بأن تدعى ملكية رخصة موبيتل ، بل وتطالب موبيتل التي تشاركها في أسهمها شركة (MSI) بتعويض عن فترة الثماني سنوات السابقة منذ إنشاء موبيتل عام 1996م ، أي حتى قبل شراء شركة (MSI) لأسهم الأستاذ صلاح إدريس في عام 2001م ولم تجد سوداتل إجابة مقنعة عن السبب الذي جعلها تنسى أن لها حقاً في موبيتل طوال الفترة الماضية ، بل وتنسى أن تورث ذلك في ميزانيات سوداتل المراجعة السابقة كحساب دائن أو حسابات موبيتل المراجعة طوال السنوات السابقة كحساب مدين وعن المسؤولية الإدارية التي غفلت عن عشرات الملايين من الدولارات كان من الممكن أن تدر عشرات غيرها في شكل أرباح ولتوضيح قضية الرخصة هذه أود أن أذكر أن سوداتل كانت قد مُنحت إمتيازاً بعدم المنافسة في الهاتف السيار إعتباراً من عام 1996م ، لكن هذا الإمتياز إنتهى في أكتوبر عام 2002م بتعديل المادة 6 من الإتفاقية المبرمة بين الحكومة وسوداتل ، وقد أشرفت على ذلك التعديل عندما كنت وزير دولة ووقع ذلك التعديل كل من الأستاذ الزهاوي إبراهيم مالك وزير الإعلام والاتصالات وعبدالباسط حمزة نائب رئيس مجلس إدارة سوداتل ، ومهد ذلك التعديل لقيام شركة البشائر التي تعمل حالياً تحت إسم أريبا ، وعندما وجدت أن الإمتياز قد إنتهى في أكتوبر 2002م عمدت سوداتل إلى حيلة أخرى حين إدعت أنها تملك ترخيصاً ، ولتوضيح هذه النقطة أقول بأنني قد تحدثت في السابق وأتحدى الآن أن تثبت سوداتل أو من يساندونها أنها تملك ترخيصاً للهاتف السيار . سوداتل في الحقيقة كانت تملك بخلاف الإمتياز الذي إنتهى في أكتوبر 2002م اسم عمل قامت بتسجيله بموجب الإمتياز الممنوح لها في الهاتف السيار بعنوان (خدمات الهاتف السيار السودانية موبيتل) لدى المسجل التجاري العام تحت الرقم 35402 بتاريخ 10/4/1996م ، لكن اسم العمل هذا تم رفعه من سجلات المسجل التجاري العام في 28/8/1996م أي بعد أسبوعين فقط من توقيع عقد تأسيس شركة موبيتل المبرم بين سوداتل وشركة مياه النيل المملوكة للسيد صلاح إدريس بتاريخ 14/8/1996م والذي أنهى ملكية سوداتل لاسم العمل ، وكل الوثائق موجودة لدى الهيئة القومية للاتصالات ، ولا يعقل أن تقدم سوداتل على إلغاء اسم العمل المملوك لها بدون إستيفاء حقوقها بالكامل ، ويعني هذا أن شركة موبيتل قد حازته وامتلكته بموجب أغراضها المنصوص عليها في إتفاقية تأسيسها .

أما الطريقة التي تعاملت بها سوداتل لانتزاع التعويض فقد كان أمراً مدهشاً بحق ولا أجد له شبيهاً إلا في أفلام المافيا ، وقد بينت إعتراض وزير العدل في فتواه واعتراض المراجعين القانونيين في كل من موبيتل وسوداتل وبينت كذلك أن الأمر وصل إلى التحكيم الدولي وبالرغم من ذلك تمت مصادرة المبلغ من حسابات موبيتل ، فقد كتب رئيس مجلس إدارة سوداتل وزير الدولة إلى مدير سوداتل (يعني كله سوداتل في سوداتل) يطلب منه إجتماع للجمعية العمومية لموبيتل لإتخاذ قرار بشأن تعويض سوداتل (المستحق) على موبيتل ، واستخدمت سوداتل أغلبيتها الميكانيكية في الجمعية العمومية (61% من الأسهم) وبدون إذن من شريكها (39%) (MSI) لتبرير قرار التعويض ، وحددت المبلغ بـ 125 مليون دولار ، وبالرغم من أن الإتفاقيات المبرمة بين سوداتل و (MSI) ، وهي موجودة لمن يرغب في الإطلاع عليها ، نصت على أن العمل التجاري تتم مباشرته في مجلس الإدارة تم تجاوز مجلس الإدارة لأن سوداتل لا تستطيع تمرير القرار هناك نظراً لأن الإتفاقيات تنص على أن تُجاز القرارات بموافقة الطرفين في مجلس الإدارة .. علاوة على ذلك فإن الإتفاقيات تنص على أن يُحال النزاع إلى التحكيم الدولي ، ولكن تم تجاوز التحكيم واللجوء مباشرة إلى ممثلي سوداتل في جمعية موبيتل العمومية لإتخاذ قرار إنفرادي ، ولم تكتمل فصول المسرحية بعد فهناك إتفاقية إدارة بين سوداتل وشريكها (MSI) تنص على أن يكون منصب مدير موبيتل من نصيب (MSI) ، ولكن تم إبعاد مدير (MSI) وقامت

سوداتل يتخذ قرار من طرف واحد عيّنت بموجبه مديراً مكلفاً منها وذلك تمهيداً لمصادرة المبلغ ، وقد تم ذلك بالفعل ووُزع جزءٌ منه كأرباح على المساهمين بالرغم من أن الأمر برمته أمام المحاكم وأمام التحكيم الدولي!! فبربكم هل من مهزلة أكبر من ذلك ؟ أرجو من الأخ عادل الباز أن يستنطق الأخ عبدالقادر محمد أحمد ويسأله لماذا أبعد من مجلس إدارة موبيتل ، ولماذا أبعد من مجلس إدارة سوداتل التي كان يحتل منصب رئيس لجنتها المالية بالرغم من أني أخشى عليه إن هو صرح بما لا يُرضي الإمبراطورة ومراكز القوى التي تقف وراءها !!

إن سوق الإتصالات الآن تعمل فيه أربع شركات إثنان منها جديدتان تعملان في مجال الهاتف السيار (أريبا) ومجال الهاتف الثابت (كنارتل)، وإثنان منهما قديمتان هما سوداتل (الهاتف الثابت) وموبيتل (السيار)، وتملك سوداتل 61% من أسهم موبيتل لكن سوداتل لا تكتفي بهذه النسبة الكبيرة بل تصر على إمتلاك موبيتل بالكامل رغم أنف الإتفاقيات ورغم أنف الهيئة وتصر كذلك على إخراج شريكها بالرغم من أن الشركتين الجديدتين لا تملك أي منهما أي حصة في الأخرى ، وبالرغم من أن الهيئة هي الجهة التنظيمية التي تقرر إستناداً على التجربة العالمية وبما يتيح لها قانونها مصلحة قطاع الإتصالات بما يحقق توازن السوق ويمنع الممارسات الإحتكارية من قبل الطرف الذي يتمتع بوضع مهيم **Dominant Position** والتي تتيح له إخراج الطرف الضعيف من السوق ، بالرغم من ذلك كله فإن سوداتل ترفض بنفوذها الكبير الإعتراف بحق الهيئة ، بل إن مدير سوداتل السابق عبدالعزيز عثمان كان قد وعدنا في وقت سابق وفي إجتماع مشهود وحضوره موجودون الآن بالعمل على إقناع مجلس إدارته لخفض حصة سوداتل إلى 30% ، لكن سوداتل لم تفعل ذلك وإنما تصر على إحتكار سوق الإتصالات رغم أنف القوانين والسياسات المعتمدة في الدولة وفي العالم أجمع ، بل إنها رفضت توفيق أوضاع موبيتل بنهاية الشهر القادم ، أكتوبر ، والذي من شأنه أن يدر على الخزينة العامة 200 مليون دولار بالرغم من أن الشريك الأجنبي في موبيتل وافق على ذلك ، والسؤال هو لمصلحة من يا ترى تحمي سوداتل وتساند ولو كان على حساب مصلحة الدولة؟! فسوداتل تصادر أموال خلطائها وترفض توفيق أوضاع موبيتل الذي يدر على الدولة في مقابل الرخصة خمسمائة مليار جنيه ، بل وترفض حتى سداد المديونيات والحقوق المترتبة عليها.. فهل من إمبراطورية أقوى من ذلك !!

لقد صدرت خطابي لمدير سوداتل تعليقاً على سعيها لمصادرة حصة شريكها (MSI) بالآية الكريمة ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً)) وكذلك بقوله تعالى ((إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب* قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داؤود أنها فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً واناب* فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب)) "صدق الله العظيم"* وذلك حتى لا يلهيهم التكاثر عن القيم العليا التي تمثّلها نبي الله داؤود عندما استغفر ربه وخر راكعاً واناب ، ولكن ماذا بقي من تلك القيم يا ترى في دولة المشروع الحضاري ؟!

علاوة على ذلك فإن سوداتل كانت قد حصلت على إمتياز الهاتف السيار الذي إنتهى في أكتوبر 2002م كفيء لم توجف عليه خيلاً ولا ركاباً، ولم تدفع مقابله شيئاً للدولة ، ولم يكن ذلك جزءاً من حزمة الإغراءات التي قصد بها جذب المستثمرين قبل إنشاء سوداتل وهو أمر لا يختلف كثيراً عن حالة من يشتري منك على سبيل المثال جهاز هاتف سيار فتقدم له بعد ذلك عشرة أجهزة هدية مجانية ، وقد حصل مؤسسو سوداتل حتى الآن على ضعف إستثماراتهم كأرباح ولو كان من حق سودتل تعويض عن إستخدام الإمتياز خلال الفترة السابقة فإن الأحق به هو الدولة التي ينبغى أن تتقاضى ذلك كرسوم ترخيص ، لكن سوداتل لا تشبع ولا يحد من شرها رادع أو قانون أو إتفاقيات ، ولا تكتفي بالماضي وإنما تصر حتى على إمتلاك المستقبل على حساب البلاد ومصالحها العليا !!

المشكلة الأخرى هي أن (MSI) هذه قد تم شراؤها من قبل شركة (MTC) الكويتية التي تملك حكومة الكويت 24% من أسهمها ، وبالرغم من ذلك نتحدث عن إستقطاب رأس المال الخليجي والأجنبي!! لكنني أستدرك فأقول إن كل شيء يهون في سبيل إرضاء

الإمبراطورة التي يعتبر السودان مجرد قطعة رخيصة في فضاءها الفسيح !!

أقول إننا عندما أحطنا الوزير علماً بالمديونية المترتبة على سوداتل لم نفعل ذلك إلا للتدليل على أن سوداتل فوق القانون وأنها لا تعترف بالجهة المنوط بها قانوناً الإشراف على وتنظيم قطاع الاتصالات، فالبرغم من أن عدم سداد الرسوم يخول مدير الهيئة جوازاً ووجوباً بموجب قانون الاتصالات بإلغاء رخصة الشركة الرافضة لسداد التزاماتها في الوقت المحدد، إلا أن الهيئة لا تستطيع تطبيق القانون على الإمبراطورة... كيف تستطيع ذلك وهي التي عجزت عن إنفاذ قرار أقل من ذلك بكثير إتخذته حول رخصة موبيتل فإذا بالإمبراطورة تحشد خلفها مراكز القوى لابطاله، وقد نجحت أيما نجاح .

أقول إن ما ينعم به المواطن الآن من تهافت شركات الاتصالات على كسب مشتركين جدد يعود بنفع إقتصادي وإجتماعي عظيم على البلاد، ولا أزال أعتقد بأن قطاع الاتصالات بمقدوره أن يقود مسيرة التنمية لو مكّنت الهيئة القومية للاتصالات من القيام بدورها المنصوص عليه قانوناً والمتمثل في تحرير القطاع ومنع الممارسات الاحتكارية وتشجيع الإستثمار وتهيئة البيئة التنافسية، وذلك لن يتأتى ما لم يُعاد النظر في قانون الاتصالات بما يمنح الهيئة المزيد من القوة والإستقلالية إتساقاً مع متطلبات منظمة التجارة الدولية (WTO) والممارسة العالمية ويقضى على الدور المهيمن لشركة سوداتل حتى تخضع الشركات جميعها لسلطة الهيئة التنظيمية أسوة بما يحدث في العالم أجمع، فقد فرضت الهيئة في العام الماضي غرامة على شركة موبيتل مقدارها سبعمائة وخمسين مليون جنيه دُفعت بالكامل وذلك إستجابة لشكوى من سوداتل نفسها، كما أن الهيئة فرضت على مؤسسة إتصالات الإمارات، الشريك الأكبر في شركة كنارتل، التخلي عن مقعدها في مجلس إدارة سوداتل إزالة لتضارب المصالح، لكنها لم تستطع ولن تستطيع فعل شيء مع الإمبراطورة ما لم يُعالج الأمر بصورة جذرية .

أقول إن الهيئة بمعارضة من مراكز القوى الداعمة للإمبراطورة فشلت طوال السنتين الماضيتين في تعديل قانونها بما يجعلها تتبع لرئيس الجمهورية ذلك أن تبعيتها لوزير وتبعية سوداتل لوزير كذلك يجعلها في وضع ضعيف، بل يجعل سوداتل أقوى منها خاصة عندما يكون وزير الإعلام والاتصالات المشرف على الهيئة نفسه منحازاً لسوداتل ظالمة أو مظلومة وخاضعاً لنفوذها الكبير !! إن القوة الخارقة التي تفعل كل ذلك بقطاع الاتصالات، الذي يُعتبر أكثر القطاعات جذباً للإستثمارات بعد البترول، تحت سمع وبصر الدولة هي التي تمكنت من إخضاع وكسر قلم كبير لطالما صال وجال في أوجاع المدينة وهمومها بالرغم من أن ما اعتذر عنه الرجل كان قد استند فيه على وقائع ووثائق مفحمة، بل إن أحدهم ويشغل منصب نائب عميد الطلاب في إحدى الجامعات حشر أنفه في الموضوع وانبرى مدافعاً عن الإمبراطورة بالرغم من أنه لا يعلم عن الأمر أكثر مما يعرف راعي الضأن عن تقانة الأقماع الصناعية، كما أن المافيا قد استطاعت أن تروّض بوسائلها المعروفة أحد رواد وأساطين سياسة التحرير الإقتصادي، ولا أزيد عن ذلك !!

إني أدق ناقوس الخطر وأطالب بإنقاذ قطاع الاتصالات وذلك من خلال الآتي :-

أولاً: منح رخصة الهاتف السيار المتنازع عليها لشركة موبيتل بإعتبارها صاحبة الحق الذي تم إثباته بواسطة الهيئة القومية للاتصالات، وتوفيق أوضاع موبيتل قبل 31 أكتوبر من هذا العام. أي قبل نهاية الشهر القادم. في مقابل 150 مليون يورو أسوة بالمبلغ الذي دفعته شركة البشائر بالرغم من أن قيمة الرخصة الآن ينبغي أن تكون أكبر بكثير مما كانت عليه عندما مُنحت قبل نحو عامين .

ثانياً: تعديل قانون الهيئة القومية للاتصالات مع تغيير اسمها بما يجعلها تابعة لرئيس الجمهورية أو البرلمان أسوة بمعظم دول العالم وذلك حتى تكون أكبر من نفوذ شركات المافيا ذات النفوذ الكبير واليد الطولى، وحتى هذا التعديل لن ينجح لوحده ما لم يُتبع ذلك بالخطوات الأخرى المذكورة .

ثالثاً: تقليل حصة سوداتل في موبيتل لإحداث توازن في السوق وبالعدم أن تُمثّل وزارة المالية في مجلس إدارة سوداتل بقيادة وسيطة لا تكون رئيساً لمجلس إدارة سوداتل بأي حال .

رابعاً: التعجيل بقيام مجلس قوى لإدارة الهيئة تكون سوداتل بعيدة عن التأثير في إختيار أعضائه .

خامساً: إزاحة المدير الحالي لسوداتل لأن وجوده، في نظري، يشكل خطراً على قطاع الاتصالات، وأقول في هذا الصدد إن هناك بعض الأفراد المدعومين بمراكز القوى أو المؤثرين فيها ظلوا يتحكمون في بعض القطاعات ويميلون سياساتهم على الوزراء المختصين منذ بدايات عهد الإنقاذ الأمر الذي أحدث تشوهات كثيرة وكبيرة في الإقتصاد الوطني وجعل تلك القطاعات والإمبراطوريات خارج سلطة الدولة وولايتها على المال العام أو قل نظمها المالية والحسابية، والوزير الزبير نفسه يعلم ذلك أكثر مني، وكان قطاع الاتصالات أسيراً لأحد أهم وأخطر مراكز القوى وكان أحد وزراء المالية السابقين ضحية أولئك الذين كان يسميهم (The divine guys) وتعني (أصحاب الحق الإلهي)، وفي فمي ماء كثير لا أستطيع إخراجه لكني أقول إنه لا أمل في إصلاح شامل إلا بتفكيك مراكز القوى حتى يعلو الوطن على المصالح الضيقة وتحل المؤسسة محل مراكز القوى والشفافية محل التكتّم والأبواب المغلقة ويحل الحكم الرشيد، ويشمل الوفاء بالعهود والمواثيق، محل البلطجة وأكل أموال الناس بالباطل.

أختم بالقول بأنني كنت أعتزم أن أتذرع بالصبر الجميل وأكف عن الخوض في الموضوع بعد أن غادرت موقعي في الهيئة لولا أن طرحه من جديد بصورة مغلوطة وإيراد اسمي من قبل الزبير أحمد الحسن وزير المالية جعلني أغلب جانب الصدع بهذه الكلمات ذلك أن الوطن أغلى وأكبر من الأشخاص مهما كانوا، وانني أبرأ إلى الله تعالى مما فعل ويفعل هؤلاء الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون، بل انهم باتوا لا يتناهون عن منكر فعلوه بعد أن زين لهم سوء عملهم فأروه حسناً.

ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

قضية الفساد في شركات الاتصالات

اتصل ولا تتحدث 1

عادل الباز

نعم لكم ان تتصلوا مع بعضكم ولكن إياكم ان تتحدثوا عن الاتصالات، ببساطة لأنها غابة وهناك صراع بين افيال واسود ترعاها دولة غافلة تسمع وترى ولا تتفكر شيئاً وكأنها تتفرج على سيرك. والسبب عندي ان الأتقياء الأنقياء الذين اختارتهم الدولة لادارة هذا القطاع إما انهم فسدوا أو انهم غفلوا او ابعدوا بسبب انهم وقفوا ضد الفاسدين والغافلين.

اما انا فسأتحدث، لأنني منذ ان أصبت بداء الصحافة نذرت نفسي (للربا والتلاف) وثانياً لأن المعلومات تتدفق عندي كنهري شاري من كل الزوايا.

سأبدأ بالصراع الظاهر الذي تفجر يوم الاربعاء الماضي حين اعلنت الهيئة القومية للاتصالات سحب امتياز سوداتل الخاص بالهاتف السيار وارجاعه لموبيتل، وانتهت حلقة منه أمس الأول باستقالة الاستاذ الطيب مصطفى من هيئة الاتصالات. فاجأ هذا الصراع الكثيرين رغماً عن انني نوهت لو يذكر القراء في اعقاب مادار من صراعات حول الهاتف الثابت وقلت ان الصراعات في هذا القطاع لا نهاية لها وقلت ان الغافل من ظن ان الاشياء هي الاشياء. سأروى للقراء ما جرى ويجري خلف الكواليس وسأحكي ماتحت السواهي بشرط ان آخذ وعدا من القراء ان يظلوا متابعين ومنتبهين لأن حلقات هذا المسلسل ستتتبع وستزداد اثاره والله وحده يعلم ماذا سيجري حينما نفوس في الاعماق. متابعة القراء ستشعرنى بالأمان وسترهب من تحدته نفسه الامارة بالسوء بمحاولة انهاء هذا المسلسل قبل أوانه.

يجدر بنا أولاً ان نوضح ماهية العلاقة بين سوداتل وموبيتل قطبا الصراع الحالي. منذ ان تم الترخيص لها بالعمل في الهاتف الثابت مُنحت سوداتل ترخيص آخر في مجال الهاتف السيار وفي نفس الرخصة كما تم احتكار خدمة مخارج العالمية لها. يمتد هذا الاحتكار من 1993 الى 2008. اي خمسة عشر عاماً. تحت هذا الترخيص زاولت موبيتل اعمالها. ولكن ماذا عن موبيتل نفسها؟. موبيتل شركة مساهمة عامة امتلك فيها الاستاذ صلاح ادريس رجل الاعمال المعروف في بدايتها 60% من اسهمها ولكن مالبت ان عرض هذه الاسهم للبيع فاشترت سوداتل وشركة اخرى يملكها رجل اعمال يُدعي فتحي مقرها في بريطانيا تسمى شركة الاستثمارات

الخلوية العالمية لانظمة الهاتف السيار % 39 msi من اسهمه واشترت سوداتل ماتبقى وهكذا تعدلت النسب لتصبح الآن كالآتي :
%61 لسوداتل (تملك الحكومة في سوداتل 26 % والباقي لمساهمين آخرين)
% 39 لشركة "MSI"

الآن باعت شركة "MSI" نصيبها من الاسهم (39 %) لشركة كويتية "MTC"
الجدير بالذكر ان mtc اشترت اسهم msi في شركات الاتصالات في ثلاث عشرة دولة افريقيه.
تقجر الصراع بين موبيتل وسوداتل في يوليو 2004 حين طالبت شركة سوداتل موبيتل بسداد مبلغ مناسب مقابل ارتفاع شركة موبيتل من الرخصة المصدقة باسمها ، يبدو ان مساومات كثيرة جرت وراء الدهاليز ولكنها لم تسفر عن شئ . في ديسمبر 2004 تقدمت سوداتل بمطالبة رسمية لشركة موبيتل لسداد مبلغ 125 مليون دولار مقابل استغلال موبيتل لهذه الرخصة منذ بداية نشاطها في 1997م وحتى ديسمبر 2004 . كما طالبت بترسيم اتفاق جديد يحدد سعر الرخصة ابتداءً من اول يناير 2005 وحتى 2008 تاريخ نهاية الترخيص. هنا دخل الكلام الحوش ..!! سألت احد العارفين ببواطن الاتصالات عن غفلة سوداتل ، اذ كيف تنسى شركة مئات الملايين من الدولارات هكذا لسنوات في الوقت الذي لاتنسى فيه الحكومة مطاردة رسوم ستات الشاي؟! ابتسم ، وقال لي: عليك ان تسأل سوداتل .. وسأفعل.

الآن هنالك اربعة مواقف . الأول هو موقف سوداتل ، الثاني هو موقف شركة "MSI" ، الثالث هو موقف الهيئة القومية للاتصالات والرابع هو موقف الحكومة السودانية ممثلة في مسؤوليها الحكوميين . وحتى لا يظن احد اننى اخطأت في التفريق بين الحكومة وهيئة الاتصالات باعتبار ان الهيئة ممثل الحكومة في قطاع الاتصالات الرسمي فإني اقول ، ان هذا ليس هو الموقف الحقيقي اذا ان الحكومة التى هي - كما اتضح لى - حكومات وجهات تتنازعها مواقف ومصالح شتى . ساوضح ذلك لاحقا . واوضحنا موقف سوداتل وهى تطالب بحقها في امتياز الترخيص والثاني كيف تلقت شركة "MSI" النبا وكيف تعاملت معه ؟ وماذا كان رد فعل سوداتل ؟ واين الهيئة واين الحكومة من كل ذلك ؟!! هل سددت موبيتل مبلغ الـ 125 مليون لسوداتل ؟ وكيف تم ذلك؟! الى اين وصل النزاع الآن ؟ وماهى آفاهه بعد استقالة الطيب مصطفى؟! !

اتصل ولا تتحدث "2"

عادل الباز

ماذا فعلت سوداتل لنيل مطالبتها تلك؟! بدأت سوداتل مباحثاتها الخاصة بالتعويض بمبلغ 200 مليون دولار ثم بدأت تنظم خطواتها داخليا. بحسب خطاب صادر من سوداتل وموقع باسم د. احمد المجذوب رئيس مجلس ادارة سوداتل بتاريخ 30 / 11 / 2004 يقول (أكدت كل الوثائق المتاحة صحة وقانونية المطالبة وحق سوداتل فى الحصول على التعويض المناسب وقد اُمن على ذلك مبدئياً الاجتماع الأخير لمجلس إدارة موبيتل وقرر إحالة الأمر للشركاء للتفاوض وقد التزم المجلس بتنفيذ ما يتوصل اليه الشركاء ، شهد الاسبوع الأول من شهر نوفمبر المنصرم عقد اجتماعات متتالية بين ممثلى سوداتل وممثلى الشريك الآخر شركة msi ، وقد انتهت الاجتماعات ، التوقعات لاتبشر باستجابة سريعة او مُرضية من طرف الشريك الآخر ، وقد تحسّب وفد الشركة لكل الاحتمالات وأعد اللزم لتأمين حصول الشركة على التعويض المناسب بالتراضى مع الطرف الآخر ، او من خلال تصرف قانونى مؤكّد من خلال اجتماع مجلس ادارة موبيتل المحدد له اليوم الثامن من شهر ديسمبر المقبل (2004). أغرب ما لاحظته فى هذا الخطاب او التقرير هو ان التوصية الوحيدة التى جاءت فيه هى اعفاء السيد عبد القادر محمد احمد مدير الضرائب من تمثيل سوداتل فى موبيتل بحجة حاجة سوداتل لقوة التصويت الموحد التى - كما بدت لى فى الخطاب - تمثل خطرا عليها ، وسبب آخر هو ان السيد عبد القادر لم يحضر الاجتماعات . المهم تم إبعاد الرجل كما يتضح فى الخطاب بالتمير وبعجلة ظاهرة . يبدو لى أن السيد عبد القادر كان يحمل رأيا آخر غير رأى المجلس فى القضية التى سيناقشها المجلس فى اجتماعه القادم وهى كيفية أخذ التعويض. فى ديسمبر 2004 طالبت سوداتل موبيتل بمبلغ 125 مليون دولار مقابل استغلال الرخصة. هكذا حزمت سوداتل أمرها وحددت

المبلغ الذى تريده .. على إثر هذه المطالبة عارضت شركة الاستثمارات الخلوية العالمية لانظمة الهاتف السيار msi التى تمتلك 39 % من اسهم موبيتل دفع أى تعويض وانكرت احقية سوداتل فى الحصول على أى تعويض مقابل استعمال الرخصة، وبناءً عليه رفعت دعوى مدنية بالرقم 17 / 2005 لمعالجة هذا الخلاف عن طريق لجنة تحكيم تعقد فى دى. فى 12 / ابريل / 2005م رفضت محكمة الخرطوم الطلب المقدم من شركة msi الخاص بفض النزاع عن طريق لجنة التحكيم . فى اعقاب رفض المحكمة للتأييد طلبت شركة msi عقد اجتماع فوق العادة بشركة موبيتل وذلك فى 29 ابريل 2005 حيث تم فيه تمرير قرار يقضى بان تدفع موبيتل مبلغ 125 مليون دولار لسوداتل نظير استخدام الرخصة واستنادا على ذلك اصدر السيد رئيس مجلس ادارة موبيتل الذى هو مدير سوداتل خطاباً الى ادارته بسداد المبلغ أعلاه لسوداتل على حسب ماجاء فى قرار الجمعية العمومية المشار اليه . حتى لايتوه القارئ ارجو ان الفت نظره إلى ان سوداتل تملك 61 % من اسهم موبيتل مما يعنى ان لها اغلبيه فى مجلس الادارة تمكنها من اجازة اى قرار ، وهذا هو ايضا السبب الذى جعل مدير سوداتل رئيس مجلس ادارة موبيتل ، ويعنى ذلك انه حين يخاطب رئيس مجلس ادارة موبيتل مدير سوداتل فإنه يخاطب ذات الشخص الذى يتبواً مقعدين مختلفين .

بعد القرار اعلاه رفعت شركة msi دعوى أخرى بالرقم 96 / 20 / 05 امام محكمة الخرطوم التجارية . مرة أخرى تم شطب الدعوى بواسطة المحكمة فى تاريخ 16 يونيو 2005 وتم الاتفاق على الاحتكام للجنة تحكيم تعقد فى دى والوصول لقرار نهائى فى النزاع . يبدو ان سوداتل كانت فى عجلة من امرها ، اذ لم تنتظر قرار لجنة التحكيم الدولية . بطريقة او أخرى حوّل هذا المبلغ لحسابات سوداتل من دفاتر حسابات موبيتل .

من اغرب الأشياء ان دخول هذا المبلغ على ميزانية سوداتل سبب إشكالاً من نوع آخر ، ففى تقرير للمراجع القانونى لسوداتل بتاريخ 28 يونيو 2005 قال (كما نلفت الانتباه ايضا الى المذكرة رقم 27 المرفقة ببيانات المالية الموحدة ، تتضمن البيانات المالية الموحدة مبلغ وقدره 125 مليون دولار عبارة عن تأجير امتياز الهاتف السيار الذى طالبت به سوداتل ، وهذا المبلغ له تأثير مباشر على البيانات المالية الموحدة ، وهناك دعوى قضائية مرفوعة بواسطة msi ضد هذا الاجراء الأمر الذى وصل للمحاكم السودانية وشطب البلاغ . وعلى حسب نص الاتفاقية وصل الأمر إلى التحكيم الدولى فى دى وفق قواعد مفوضية الأمم المتحدة حول القانون التجارى الدولى . لازالت الدعوى مستمرة والنتيجة النهائية لهذا الامر لا يمكن تحديدها حالياً) . الإشكالات التى تواجه المراجع هنا هى اذا ما اقدمت سوداتل على توزيع ارباح للمساهمين بناء على تضمين هذا المبلغ فى الموازنة فان ذلك يشكل خطورة بالغة على الشركة إذ كيف يمكن استعادة هذه الأرباح اذا حكمت لجنة التحكيم فى دى لغير صالح سوداتل .

غدا سأوضح موقف الهيئة من الصراع الدائر وموقف وزارة العدل وموقف وزارة المالية وموقف وزارة الاعلام بالتفصيل ، بعبارة أخرى موقف الحكومات التى هى داخل الحكومة .

اتصل ... ولا تتحدث (3)

عادل الباز

تحتاج مواقف مراكز القوى والحكومات داخل الحكومة الى فرز دقيق ، ولكن قبل ذلك اقول لكم ، بصراحة إننى احترت فى أمر هذه الحكومات . هل تعمل هذه الحكومات داخل منظومة واحدة ؟ ام لكل وجهتها ؟ هل مصلحة هذه الحكومات مصلحة واحدة ؟ ام لكل مصحتها ؟ هل مصلحة الوطن فوق مصلحة الشركات التى لها رعاة واحباب داخل الحكومات ، أم ان مصلحة الشركات دائماً تعلو فوق الجميع . إن من يقرأ الورق ويرى الصراع تنخرط فيه الدولة مع بعضها - ينتابه شك عظيم ان هؤلاء المتصارعين يعملون لمصلحة واحدة وسنرى ذلك عياناً بياناً .

لنبدأ بموقف الهيئة القومية للاتصالات التى هى الجسم المنظم لهذا القطاع .. حين تصاعد النزاع بين الشريكين - سوداتل و - MSI كان من الطبيعى تدخل الهيئة بحكم ان النزاع فى نهاياته سيؤثر على اداء القطاع . ولكن ظلت الهيئة تتفرج على النزاع وهو يتصاعد دون ان تتدخل حتى كوسيط . عندما تصاعد النزاع وشعرت شركة msi ان سوداتل قد عقدت العزم على نيل ما ادعته من حق لها فى

الرخصة (مبلغ 125 مليون دولار) بواسطة الجمعية العمومية لموبيتل دون انتظار نتيجة التحكيم الذي ارتضته لجأت شركة msi إلى الهيئة القومية للاتصالات. في نفس يوم انعقاد الجمعية العمومية لسوداتل الذي يفترض ان توزع فيه سوداتل الأرباح - تتضمن مبلغ الـ 125 مليون دولار - على المساهمين، بعثت الهيئة ب خطاب في تاريخ 2005/7/7 نفس يوم انعقاد الجمعية العمومية وطلبت فيه الآتي: (وبما ان الأمر برتمه لايزال محل نظر في المحاكم السودانية ولدى التحكيم الدولي في دبي وفق قواعد مفوضية الأمم المتحدة للقانون فاننا نرجو تأجيل الاجتماع او اسقاط ذلك البند «بند توزيع الأرباح على المساهمين» من جدول الأعمال انتظارا لها تسفر عنه القضية أمام تلك الجهات). لم تأمر الهيئة سوداتل انما قدمت لها رجاء في غاية الأدب! ولا أعرف، اذا ما كانت تلك شركة اخرى غير سوداتل هل كان التعامل معها سيكون بذات الاريحية؟! وإني أسأل السيد مدير الهيئة المستقيل الأستاذ الطيب مصطفى هل قانون الهيئة يسمح بالتدخل في عقد اجتماع الجمعية العمومية للشركات ام لا ؟ اذا كان يسمح فلماذا التهاون في أمر من شأنه - كما ترى - ان يسبب فوضى في سوق الاتصالات ويضر بسمعة البلاد؟! اما اذا كان لا يسمح فلماذا تتدخل الهيئة اصلا في ما لا يعينها في نزاع الشركات، إن في الأمر عجب!

المهم عقدت سوداتل اجتماعها ووزعت الأرباح على المساهمين على الرغم من رجاءات الهيئة واعتراض المراجع القانوني . لم تفعل الهيئة شيئا لسوداتل !! الغريب انه بعد هذا الصمت اتهمت سوداتل الهيئة انها منحازة لشريكها شركة msi. امتصت الهيئة الضربة وانتظرت جولة أخرى من الصراع، وقد جاءت في موضوع الرخصة التي سنعرض لموضوعها لاحقا. تأتي لفتاوى السيد وزير العدل الذي لا أعرف كيف يصدر فتاواه وبناء على أي طلبات . مثلاً الفتوى التي أصدرها سيادته في موضوع الرخصة محل الصراع الحالي من طلبها؟ وزارة المالية هي من طلبت تلك الفتوى ، ما دخل وزارة المالية بالفتاوى الخاصة بصراع الشركات الخاصة. اذا كانت وزارة المالية تمثل حكومة السودان في سوداتل بنسبة 26 % ووزارة العدل تمثل حكومة السودان فهل من العدالة ان تفتى وزارة العدل في شأن للحكومة فيه مصلحة؟! أم ان الأسلم - ومايدراً الشبهات - ان تحتكم الشركات في نزاعها للقضاء او لهيئة تحكيم دولية . كيف سيطمئن المستثمرون إذا كانت الحكومة هي الخصم والحكم . هل كل من يطلب فتوى من وزارة العدل يجدها حاضرة؟ حتى وإن كانت في شأن لا يخص طالب الفتوى، ليستخدما في حسم صراعات الحكومة مع الشركات الأجنبية الغبية التي استثمرت ملايينها في دولة دون ان تدرك ان حكومة تلك الدولة لها مصالح تحميها بواسطة الفتاوى لا بواسطة القضاء النزيه المستقل!!؟؟

في يوم ممطر اثناء تدشين بشائر لأعمالها، فجر الطيب مصطفى مفاجأة ضخمة بانهاء امتياز سوداتل الخاص بالهاتف السيار . بعد الحفل لاحظ الحاضرون حوارا عنيفا يجري بين الأستاذ الطيب مصطفى وسبدرات، بعده تفجر الموقف كلية بين الهيئة ووزارة الاعلام. أصدر السيد وزير الاعلام الأستاذ عبد الباسط سبدرات قراراً، بإلغاء قرار الهيئة الخاص بإلغاء امتياز الرخصة، وقال في خطابه للهيئة بتاريخ 14 / 7 / 2005 (إن هذا القرار معيب قانونيا وإداريا ويتعارض تماماً مع فتوى السيد وزير العدل الملزمة والتي اتفق معها كوزير مختص عليه أصدر القرار الآتي:

1- بطلان القرار

2- ضرورة الالتزام بفتوى وزير العدل).

في رأيي ان الطريقة التي تعامل بها الأستاذ الطيب مصطفى مع السيد وزير الاعلام لم تكن لائقة، مما ادى إلى أن يعتبرها السيد وزير الاعلام اهانة لشخصه لحقت به . ولكن أنة مصلحة يريد السيد وزير الاعلام تحقيقها لوزارته؟ أو للهيئة التي هو مسئول عنها؟ وأنة مصلحة ستتحقق له في الإلتزام بفتوى لم يطلبها وضد مصلحة الهيئة التي هو مسئول عنها؟! الرخصة التي يجري الصراع حولها يبلغ سعرها في حده الأدنى 150 مليون دولار، فلماذا تهب وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الاعلام الرخصة لشركة اذا كان في الإمكان تحصيل هذا المبلغ لمصلحة الخزينة العامة؟! سأقدير ان الطالبين الفتوى والمفتين والموافقين على الفتوى قد اقتنعوا بحق سوداتل وقدرّوا ان يناصروها باعتبار ان هذا هو الحق والعدل . ولكن الم يكن من الأوفق ان يتركوا الهيئة تذهب بنزاعها هذا مع سوداتل إلى المحاكم، فيحكم القضاء وخاصة ان الموضوع به أكثر من وجهة نظر قانونية. بغض النظر عن احقية سوداتل في

هذه الرخصة فالطريقة التي تتعامل بها مؤسسات الدولة مع سوداتل فيها كثير من التخليط . إن من الأسلم للدولة - تouxياً للعدالة ولسلامة المنافسة الحرة - أن تنأى بنفسها عن مجالس إدارات الشركات وان تبقى حكماً عدلاً بين المتنافسين درءاً لشبهة المصلحة التي تفسد المنافسة كما تفسد اعضاء المجالس الموقرين انفسهم .. كما سنرى .

اتصل ولا تتحدث (4)

عادل الباز

الرخصة وما ادراككم ما الرخصة ؟ هذا الصراع الذي تستغربون يدور حول اكثر من مائة وخمسين مليون دولار ؟ هذا مبلغ تتطاحن فيه الشركات وتصطف مراكز القوى داخل الحكومة ، كل إلى الجانب الذي يليه او الذي يريحه . اما نحن جماعة الشعب السوداني مطلوب منا الانعلم ، واذا علمنا يتوجب علينا ان نتفرج ولا نتدخل وكأن الذي يجرى امامنا لا يهمنا برغم اننا من اكبر المساهمين في الشركتين سوداتل وموبيتل . الشعب السوداني يملك 26 % في سوداتل . وسوداتل تمتلك 61 % من موبيتل ، هذه الملايين من الدولارات التي هي اسهمنا اذا ما خرجنا نسأل عنها قالوا لنا ما دخلكم ؟ وما مصلحتكم ؟ وكأننا تنازلنا عنها للموظفين يشيدون بها القصور على ضفاف الانهار وفي الزوايا .

سأبدأ من فتوى السيد وزير العدل الصادرة سنة 2001 يقول فيها في البند ثالثاً: (الاتفاقية المبرمة بين حكومة السودان وشركة سوداتل الموقعة في 1993 والمعدلة في 1997 بمنح امتياز الهاتف لسيار لشركة سوداتل ، والتي تعتبر احدى المؤسسين والمساهمين فيها ضمن آخرين ، وعليه فإن ممارسة موبيتل للامتياز لا سند له في القانون ، وتعتبر سوداتل قد خالفت نصوص الاتفاق المبرم معها). لفت نظري ان وزير العدل يقر ان شركة موبيتل تمارس العمل في مجال الاتصالات بلا سند في القانون . واننى أسأل السيد وزير العدل ما جزاء من يمارس عملاً بملايين الدولارات دون سند في القانون اي دون رخصة . ؟ . وما جزاء سوداتل التي خالفت نصوص الاتفاق الذي ابرمته معها الدولة التي يمثلها السيد وزير العدل ؟ .

الفتوى الثانية اثبتت امتياز الهاتف لسيار لسوداتل ؟ . السؤال المطروح بغض النظر عن دفع سوداتل اذا كان هذا رأى وزير العدل في اكثر من فتوى ، يثبت احقية سوداتل في الهاتف لسيار ، لماذا يقيم الاستاذ الطيب مصطفى الدنيا ولا يقعدها ؟ . في خطاب بعثت به الهيئة في تاريخ 12 / 7 / 2005 تقول فيه: (بما ان الامتياز الذي كان ممنوحاً لسوداتل بعدم المنافسة في مجال الهاتف لسيار قد تم انهاءه بتاريخ 5 / 10 / 2002 بموجب تعديل المادة (6) من اتفاقية الحكومة وشركة سوداتل (المبرمة في 19 / 4 / 1994). المادة السادسة المعدلة في الاتفاق بين حكومة السودان وشركة سوداتل تقرأ: (تمنح الحكومة سوداتل امتيازاً بعدم المنافسة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية (المخارج العالمية) لمدة كلية تبدأ من تاريخ اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب لعام 1423هـ الموافق اليوم الخامس من شهر اكتوبر لعام 2002م وحتى اليوم الحادى والثلاثين من شهر اكتوبر لعام 2005 م . كما تمنح الحكومة سوداتل امتيازاً بعدم المنافسة في مجال (جى . ام . ب . اس). بناء على هذا التعديل الذى لم يرد فيه اى امتياز للهاتف لسيار لسوداتل ، اعتبرت الهيئة ان الامتياز لسوداتل في هذا المجال قد تم انهاءه ، واعتبرت ان موبيتل بهذا هي صاحبة الترخيص في مجال العمل في الهاتف لسيار ابتداءً من تاريخ 5 / 10 / 2002). سوداتل تقول انها وافقت طواعية على التنازل عن حقها في احتكار خدمة الهاتف لسيار ، ولم تتنازل عن العمل كشركة في هذا المجال ، وتقول سوداتل في خطاب بعث به مديرها العام للسيد المدير العام للهيئة القومية للاتصالات بتاريخ 16 / 5 / 2005 (تجدر الاشارة إلى أن هذه الاتفاقيات والامتيازات قد مُنحت لسوداتل قبل انشاء الهيئة ، ولا نعتقد ان من حق الهيئة إلغاؤها او عدم الاعتراف بها). تتمسك سوداتل ايضا بخطاب صادر من الهيئة بتاريخ 25 / 9 / 2004 افاد الآتى: (تؤكد الهيئة القومية للاتصالات ان ملكية رخصة الهاتف لسيار (موبيتل هي لسوداتل) الحقيقة ان امر هذا الخطاب حيرنى ففيه اعتراف صريح بأحقية سوداتل في الرخصة ، فكيف ينكر الاستاذ الطيب بعد هذا الخطاب على سوداتل ملكيتها للرخصة ؟ . حملت هذا الخطاب وذهبت استفسر الاستاذ الطيب عن هذا الموقف المتناقض . حكى لى قصة عجيبة . قال: « اثناء غيابي خارج البلاد انبت احد الموظفين في الهيئة وفي هذه الاثناء اتصل السيد الوزير احمد

مجنوب وزير الدولة بالمالية ورئيس مجلس ادارة سوداتل بالهيئة ، بالاستاذ صديق ابراهيم الذى يعمل كمدير مكلف ، فأملى الوزير على الموظف المكلف الخطاب المطلوب والذى كان فى مصلحة سوداتل . ويمكنها من الرخصة . عند وصولي استنكرت تصرف الوزير وألغيت هذا الخطاب ، واعلنت ذلك لكل الجهات المعنية وواجهت الوزير الذى لم ينكر الواقعة .) اذا صحت رواية الطيب مصطفى ولا اظنه يكذب فلا بد ان يُحسم هذا الوزير ، التى تثير تصرفاته الشكوك ، فإما ان يعمل وزيرا للدولة ، او يعمل وزيرا مفوضا عند سوداتل . الكرسي الذى يريخ سيادته عليه ان يميل عليه وألا يمارس هذا الخلط احتراماً لنفسه ومكانته ومكان الدولة التى عينته .
افتى وزير العدل بأحقية سوداتل فى الرخصة . الهيئة استغلت ذات الفتوى (حتى تاريخ حصول موبيتل على امتياز جديد من السلطة المصدقة) . فاتكأت على هذا النص وقرر الاستاذ الطيب مصطفى تمكين موبيتل من الرخصة ابتداءً من 5 / 10 / 2002م .
اصدر الاستاذ عبد الباسط سبدرات قراراً ألقى به قرار السيد مدير الهيئة ملتزماً بفتوى السيد وزير العدل ، فعادت الرخصة مرة اخرى لسوداتل . استقال الطيب مصطفى ولزم منزله . هذا هو المشهد والموقف حتى الآن والله وحده يعلم ماذا سيجرى بعد هذه الدراما المتصاعدة .

غدا سأحكي للقراء ما جرى خلف الكواليس منذ بداية متابعتنا للاحداث وحتى يوم امس ، هذا قبل ان نبحر فى «الغريق» .

اتصل ولا تتحدث «5»

عادل الباز

لماذا لم يوقفوك حتى الان ؟ هل هنالك جهة ما راضية عن ماتكتب ؟ اخشى ان يشتروك ؟ اعلم حسابك المافيا لاتعرف الرحمة ؟ لانريد معلومات عن الصراع ، نود ان نعرف ماذا نهبوا ؟ . يا اخى ماتقول الكلام كلو وتريحنا ؟ ماهى الزوايا واين هو نهر شارى ؟ . كانت هذه عينة من الاسئلة التى تصب على رأسى بشكل يومى من القراء ، وكنت سعيدا بها . الناس لم تعد تثق فى مايقال ، واظن انه حتى الصحفيين لم يصدقوا ان الرقابة قد رفعت وهم احرار الان فيما يفعلون . لقد كنت اولاً استهدف ان امارس حريتي فى التعبير وطرح القضايا لأرى ما اذا كان الورق الذى تم امضؤه فى الدستور يعنى شيئاً ام انه مجرد كلام تعود بعده حليلة لقديمها . لا بد من وضع ما كنا ننادى به من حرية تعبير وحرية صحفية فى محك التجربة ، وللحقيقة والامانة لم تتدخل انة جهة رسمية لمنعى او ايقافى عن الكتابة ولا حتى بابداء الملاحظات .

الجهتان الرسميتان اللتان اتصلتا ، احدهما ناقشت ، والاخرى تساءلت ، الاولى حاورناها دون ان تجرؤ على تهديدنا . والثانية اجبنا على تساؤلاتها بما نعلم ، وقلت لها (والله انا نفسى لا اعرف متى ساغلق هذا الملف ، لاننى ببساطة لم اصل بعد الى نهايته ... فقط تابعونا .)

الطيب مصطفى كعادته بدا غاضبا علىّ باعتبار اننى اورد معلومات غير صحيحة ، وأثير تساؤلات هى فى مصلحة خصوم الهيئة الكثر . قلت للاستاذ الطيب: الغريب ان من تقصدهم يعتقدون اننى اناصر الهيئة واردد ماتقوله ، ولكن لأبأس لايهمنى ان تغضب ، كما لايهمنى مايهرفون .

انا جد شاكر لاسلوب الحوار الراقى الذى اتبعته معى سوداتل . لقد دعتنى سوداتل للحوار مرتين حول قضايا التعويض والرخصة . فى البداية تشككت فى طبيعة الدعوة وطريقتها فرفضت ان اذهب لمبنى سوداتل ، اذ ان الذهاب الى مباني الشركات فى مثل هذه الاجواء من شانة ان يثير شكوكا شتى . اصر د . الباقر احمد عبد الله على للذهاب لحضور مؤتمر صحفى هناك ، فذهبت وحضرنا المؤتمر الصحفى الذى اوضحت فيه سوداتل موقفها من الرخصة ومن التعويض . ولكننى لم اقتنع بما جاء فى الورق وفى المؤتمر من مبررات ، ولكننى شعرت ان هيصمة المؤتمرات الصحفية لاتوفر جواً مناسباً لمناقشة هادئة . طلبت من الاخوة فى سوداتل ، وهم شباب نعرفهم لم تملوث ايديهم بسوء ولم يلغوا فى فساد ، طلبت منهم ان التقى المستشار القانونى لان لى تساؤلات ومسائل بالغة الدقة احب ان استوثق منها . استجاب الاخوة لطلبى رغما عن الاجواء المتوترة التى احسستها فى دهاليز الشركة . اول امس التقيت السيد احمد قاسم المستشار القانونى ، وهو رجل ذو خلق ، وقادر على ادارة حوار دون تشنج ، يبدو انه وفد على سوداتل بعد زمان العوثة . جلست مع الرجل اكثر من ساعة ، وحدثنى بصراحة عن اشياء ، قال إنه يأتمنى عليها ، وانا عند وعدى . فهيمت منه

كيف ترى سوداتل الحقائق ولماذا تصرف بالشكل الذى تصرفت به مع شريكها ام اس اى. لم اقتنع بكثير مما قال ، واضن انه لم يكن طرفا فى كثير مما جرى. تفهمت بعضا مما قال باعتبار ان حقائق السوق تؤدي لمثل هذا النوع من الصراعات. قلت له فى النهاية انا شاكر لهذه المقابلة مهما اختلفنا ، فان اسلوب تعاملكم معى كان حضاريا . وقلت له دعنى اصدقك القول ، ان الذى اثرناه عن سوداتل حتى الان ليس به مايعيب سوداتل وان اعتبرنا ماجرى طمعا من الشركة وضارا بسمعة البلاد ، ولكنه على اية حال ليس فسادا . الملفات التى بيدنا وسنقوم بنشرها ايضا لاتفضح سوداتل ، انما تفضح الذين ارادو تحويل سوداتل من رمز لنجاح الاستثمارات فى البلاد الى مرتع خصب لفسادهم.

قلت لرفاقي فى هذه الصحيفة ، كثيرا ماحدثتكم عن الصحفى المستقل المستقيم المهني ، الان جاءت ساعة اختبارنا جميعا . لقد ساءت سمعة الصحفيين حتى تجرأ احد الوزراء وادعى ان هذه المهنة مجرد دعارة، اى والله. نعم هنالك ثلة من الوافدين على المجتمع الصحفى اساءوا الى المهنة ، ولكن واجبنا قبل الرد على اسفاف هذا الوزير ، لابد من الاستقامة فى اداء واجبنا المهني . ستجر علنا مثل القضايا التى نعالجها صنوفا شتى من التهديد والوعيد والاغراء ، وتلك هى اللحظة التى نحول فيها الحديث عن الاستقامة والاستقلال والمهنية الى فعل حي ، و ليس مجرد حديث يدعيه صحفيون مفلسون اخلاقيا ومهنيًا. هوامش :

شكرا للوزير سبدرات الذى كان عادلا فى توزيع فرص الاسئلة فى المؤتمر الصحفى بالامس ، بدليل انه اعطى الفرص لكل من طلبها ماعدا لرئيس تحرير هذه الصحيفة ، الذى طلب فرصة للسؤال ولم يطلب امتيازا لرخصة.

اتصل ولا تتحدث (6)

عادل الباز

ادعوكم اليوم ان تتصلوا مع بعضكم ، ومع من يعينهم الأمر ، وتحدثوا جميعاً ، لأنه اذا اصبحت الحكومة تراعى مصالح الشركات ومساهميها اكثر من مصالح مواطنيها فإن ذلك يدعونا أن نسأل الحكومة ، قبل ان نسأل الشركات التى تحترف اساليب التحايل! وتتعطف على مساهميها بأرباح لا يستحقونها! لماذا توزع اموالنا على مساهمي الشركات دون وجه حق ؟ ! الذين سناخذ اليوم بتلايبيهم هم السادة الهيئة القومية للاتصالات وعلى رأسها الاستاذ الطيب مصطفى وبعده السيد الزبير أحمد الحسن وزير المالية.

الخبر المنشور اليوم فى الصفحة الأولى من هذه الصحيفة الذى يفيد ان شركة سوداتل تمنعت حتى تاريخ الخطاب المنشور عن تسديد مبلغ «31» مليار دينار مستحقة للهيئة عليها ، والسبب - فى ما يبدو لى - أن امبراطورية سوداتل قوة عظيمة تُخيف من تخيف ، وتهب المصالح لمن تهب ، وانها ربت لها احباباً ومريدين وحيران ولا نقول عملاء - ماشاء الله - فى كل الوزارت والهيئات ذات الصلة . السيد الطيب مصطفى المدير العام للهيئة سنشهد له اولاً بالحق انه لم يبلغ فى فساد ونعرف أنه حريص ان يعمل بالحق فى كل منصب اداه ، هؤلاء الرجال حينما تراهم قَصروا فى اداء مايعرفون انه الحق ، تستغرب أى شئ يستحق ان يخشوه بعد ذلك ؟.

السيد الطيب مصطفى وبناء على مستندات متنوعة وبتواريخ متعددة امامى ، أشهد انه لاحق سوداتل وعبر سنوات يأمرها تارة ويستعطفها تارة اخرى ، حتى اننى اندهشت لكثرة الاجتماعات والمحاضر والخطابات المترجية لهذه الامبراطورية لسداد ماعليها. والذى زاد حيرتى ان الاستاذ الطيب مصطفى الذى يستغرب فى دلال سوداتل هو نفسه من ألقى رخصة الشركة العربية حينما عجزت عن سداد رخصة الهاتف السيار الذى آل حالياً لشركة بشائر . يخيل إلى ان هنالك ثلاثة اسباب لموقف السيد مدير الهيئة ، الأول اعتقاده بانه سيحصل على هذه الأموال بطرق سلمية ولكن بعد توزيع سوداتل ارباحها فى 2005/7/7 على مساهميها ، اعتقد ان هذا الوهم قد تبخر . الثانى ان السيد الطيب مصطفى اخافته قوة الامبراطورية ولاشك انه حينما جلس على كرسى الهيئة ورأى كيف يتأدب الوزراء فى حضرتها فيدبجون الخطابات ويملونها على الموظفين خدمة مدفوعة مقدماً . ادرك الاستاذ انه ليس من

السهل معافرة امبراطورية بهذا الخطر فأثر درب السلامة والاجتماعات ذات الوعود والخطابات الملساء . انظر لهذه العبارة التي اوردها السيد الطيب مصطفى في خطابه بتاريخ 13 /7/ 2005 للسيد مدير سوداتل (واعجب والله من شعور سوداتل انها في مأمن من العقاب بالرغم من انه أمر متاح بموجب القانون واللوائح !!) نحن الذين ينبغي ان نتعجب ونتساءل يا ترى لماذا بقيت سوداتل بمنأى عن العقاب اصلا اذا كان قانون الهيئة يتيح ذلك ان في الامر عجباً فعلا يااستاذ ؟. ازيدكم عجباً، انظر لمدير الهيئة في ذات الخطاب يقول (على سوداتل ان تعترف بالهيئة القومية للاتصالات وذلك ان عدم اعترافها بها وتعاملها معها يعتبر عدم اعتراف بالقانون الذي انشأها) يؤكد السيد مدير الهيئة هذه المعاني حين ياتي بالدليل دليل ان هذه الامبراطورية التي تضع الحكومة في جيبها وتستعثر بمؤسساتها ولاتأبه لوزرائها فيقول (وما ادل على ذلك من تمنعها من دفع الرسوم المترتبة عليها وبالباغلة 3128664159 دينار كرسوم ترخيص علاوة على رسوم تجديد الترخيص السنوي لعام 2005 حسب ماورد في ميزانية 2004 والتي تبلغ (552650275) - صعبت على قراءة هذه الأرقام فقلت في نفسي ياربي دي كم دولار - في نهاية الخطاب ينوه السيد مدير الهيئة: (كما تعلمون ان هذه الاموال مال عام يعود للدولة). نعم هي كذلك مال عام وبعد هذا يسألنا الوزراء مامصلحتكم ؟! هذه حقوقنا تبرع بها الحكومة لمساهمي سوداتل هذه ليست تركة تخص السيد مدير الهيئة ولاوزير المالية! اتعرفون من هم كبار مساهمي سوداتل الذين تذهب اموالكم لجيوبهم ؟. سننشر عليكم قائمة الفقراء البؤساء مساهمي سوداتل الذين يتلقون صدقاتكم عبر الحكومة قريبا ..

من أغرب ماوجدت في المستندات وجدت ان امبراطورية سوداتل لم تكتف بعدم دفع ما يليها من استحقاقات للهيئة بل تعدت على مال عام آخر لا يخصها . خطاب آخر بعث به مدير الهيئة لوزير المالية بتاريخ 2005/7/7 يشكو فيه ظلم سوداتل يقول (علاوة على عدم سدادها للمبالغ المستحقة لصندوق تطوير المعلوماتية لأكثر من عام وهي اموال لادخل لها بها ولافضل لها في جمعها) . وجدت مبلغا بـ 500 الف دولار وخطاب آخر يشير الى ان سودتل قد سددت مبلغ 200 الف دولار وتبقى عليها 300 الف هذا الخطاب بامضاء السيد عبد اللطيف عبد القادر نائب المدير العام آنذاك وهو الآن مستشار بسوداتل. الخطاب 4 / 12 / 2004 .السؤال لماذا تأخذ سوداتل اموال لاتخصها؟ ياترى من باب الهمبنة ام الإستهبال ؟! الا يكفي سوداتل الاتدفع ماعليها من استحقاقات في الرخصة فتأكل مع ذلك اموال الناس بالباطل ؟. ارجو ان يتكرم احدهم علينا بالاجابة ثم ارجو من العالمين ببواطن سوداتل الغريقة ان يفتونا ماذا تم في اموال دعم صندوق المعلوماتية هل سددت خلال الايام الفائتة ام ان الجماعة عاملين نائمين لسه .. وهيهات . سوداتل لا تدفع حق تجديد ترخيص عملها .. ولا تدفع للخزينة العامة اموال صندوق المعلوماتية .. واشياء اخرى لا تدفعها سوداتل .. امبراطورية سوداتل تفعل كل هذا اتعرفون لماذا ؟ ! ستعرفون حين نتوقف مع السيد وزير المالية وبعده مع الامبراطورة نفسها!!

الفساد في شركات الاتصالات

كبيبات الفساد في الاتصالات (1)

عادل الباز

قبل أن أبدأ سلسلة مقالاتي هذه حول الغابة العجيبة التي تسمى الاتصالات أرجو أن أوضح أن مايجري في عالم الاتصالات ظل لفترة طويلة بعيدا عن الرقابة ويمكنني القول إن ثلاثة أسباب جوهرية حالت دون وضع ممارسات هذا القطاع تحت الضوء. أولها هو خوف أجهزة الإعلام من سطوة الشركات العاملة في مجال الاتصالات باعتبار أنها أكبر شركات معلنة وتضخ مئات الملايين شهريا للصحف فلا يمكن إغضابها مهما فعلت وتلك هي خيانة المهنة. ما أزعجني بالأمس أن كثيرين اتصلوا مشفقين على الصحيفة ومحذرين من عواقب الخبر الذي نشرناه. كان أغلبهم يؤكد أننا سنفقد إعلانات زين بسبب هذا الخبر وستتضرر الصحيفة ماليا جراء ذلك وبعضهم

تطوع وقال (إنت الدخلك فى صراع الأفيال ده شنو ماتشيل اعلاناتك وتسكت).إذن مالفرق بين الصحافة والدعارة إذا كنا نبيع أخلاق المهنة وشرفها فى مزاد الاعلانات.خير لنا ان نعلق صحفنا وأرزاقنا على الله.هذا مانؤمن به وقد أكدناه فى أكثر من موقع وواقعة لعلهم يصدقون.

الأمر الثانى هو أن الحكومة المستفيد الأول من هذا القطاع تجهل تماما مايجرى فيه وسنوضح ذلك وما يهملها فقط هو الجبايات التى تأخذها من الشركات كما اتفق بقانون أو بلا قانون.الامر الثالث هو جهل أغلب الصحفيين بمايجري فى هذا القطاع على الرغم من أهميته إذ أنه يمثل أكبر قطاع يحوز على أضخم استثمارات فى البلاد بعد البترول.

أثار الخبر الذى نشرناه بالأمس حول أمر القبض الذى أصدرته نيابة المال العام فى مواجهة السيد مدير شركة زين الأستاذ خالد المهتمدى لغطا كثيفا فى كثير من الدوائر إذ لم يتوقف هاتفى عن الرنين طوال اليوم حتى أننى دهشت للحساسية المفرطة التى يتعامل بها المسؤولون والجمهور والشركات من نشر أى خبر يمس شركة أو مؤسسة حكومية. لمن فاته الخبر مثار الضجة فإننى أعيده الآن..

علمت (الأحداث) أن الهيئة القومية للاتصالات دونت بلاغا فى نيابة المال العام فى مواجهة شركة زين للهاتف السيار (زين) وأمرت بإلقاء القبض على مديرها العام خالد المهتمدى وذلك فى أعقاب خلاف نشب بين الشركة والهيئة حول مبلغ 70 مليون دولار طالبت الهيئة زين بسداده لصالح صندوق المعلوماتية فى حين طالبت زين بتحصيل هذا المبلغ عبر الطرق القانونية.)

الخبر ليس جديدا فقد وصلنى منذ أيام ولكنى تريت فى نشره حتى أفهم أصل الحكاية فمثل هذه الأخبار العويصة تتطلب تقصيا متأنيا على الرغم من استغرابى الشديد من الطريقة التى تعاملت بها الهيئة القومية للاتصالات مع شركة زين وهى أقدم شركات الهاتف السيار وأوسعها انتشاراً وأضخمها استثماراً. سعت الهيئة القومية للاتصالات وهى المسئولة عن تنظيم هذا القطاع وتميته لحسم خلاف مالى مع شركة زين بالذهاب الى نيابة المال العام وفتح بلاغ ضد مديرها وأخذ عساكر لمبنى الشركة بأمر قبض!! هذا مدهش.وكان هذا سببى لتقصى الحقائق. لماذا فعلت الهيئة ما فعلت مع شركة كبرى كزين؟قد يكون الحق بطرف الهيئة وقد تكون تحت السواهى دواهى!! كلو وارد. المهم معرفة الحقائق.ذهبت أبحث عن الحقائق عند العالمين ببواطن الأمور ونقبت فى الأوراق التى استطعت بخروج الروح أن أعثر عليها فذهلت. هذه قضية عويصة ليست كما تبدو فى السطح.هى ليست قضية بلاغ ضد مدير زين ولا أموال لم تدفع ، بل هى قضية فوضى شاملة تضرب قطاع الاتصالات لدولة غافلة عنها وغاضة الطرف عن مايجرى فيها من فساد باين ومستتر.

قبل أن أختم هذا المقال الافتتاحى أرجو أن أنوه إلى أن جهات كثيرة ستسعى لايقاف نشر هذه المقالات فلى سابق معرفة بأساليب الإيقاف القانونى وغير القانونى ، والملتوى لكن عهدي مع القراء لن أتوقف عن النشر إلا بأمر يقضى بإغلاق هذه الصحيفة.أرجو من الإخوة فى نيابة المال العام الإبتعاد عن التدخل تحت أى حجة فهم من المفترض أن يكونوا حماة للمال العام. لا أتصور أنهم سيتستروا على كشف فساد يطال مايحرسونه.أعرف أن ذلك سيجر علينا غضب المعنيين والجهات المسئولة والمختصة ولكن نعمل شنو ياهو شغلنا (مارقين للربا والتلاف). الى الغد.

كيبيلات الفساد فى الاتصالات!! (2)

عادل الباز

سأبدأ لكم اليوم الحكاية من أولها. فى مؤتمر صحفى عقده السيد سعد البراك رئيس مجلس إدارة زين قبل نحو أسبوعين سألت سيادته عن مستقبل استثمارات زين فى السودان فقال لى لا بد من سياسة واضحة فى مجال الاتصالات وقال (نشعر بأننا سائرون فى رمال متحركة وكل ما نطالب به هو الالتزام بالقانون.) فقلت له هل طرحتم ذلك على الرئيس فى لقاءكم به اليوم. قال نعم. وفى ذلك الوقت كنت أتابع موضوع الرخصة الرابعة التى تنوي الحكومة منحها لشركة منافسة لزين وتلك قصة أخرى شائكة لم يحن

وأنها لم أفهم ماذا يقصد السيد البراك حول القانون ومطالبته بسياسة واضحة. و لم تمض سوى ساعات حتى تفجر الخلاف عنيفا بين (زين) و الهيئة القومية للاتصالات. السبب أموال تخص صندوق المعلوماتية وما أدراك ما صندوق المعلوماتية؟. عشرات الملايين من الدولارات تتدفق على هذا الصندوق السحري!! قبل أن أمضي في القصة سأطلع القراء على أصل وفصل هذا الصندوق فسره باتع!!.

في العام 2001 أصدر رئيس الجمهورية وأجاز المجلس الوطني قانون الاتصالات وتم تكوين الهيئة القومية للاتصالات تأسيسا عليه بديلا للمجلس القومي للاتصالات. لم يعط هذا القانون الذي هو بين أيدينا الحق للهيئة بإنشاء أي صناديق فليس ذلك من ضمن اختصاصات الهيئة بحسب القانون ورغم ذلك أنشأت الهيئة الصندوق!! تقول وثائق الهيئة.

(تم إنشاء صندوق دعم المعلوماتية بموجب القرار الوزاري رقم (7) لسنة 2003م بتاريخ 2003/5/21م ليكون موردا لدعم مشاريع تطوير المعلوماتية في السودان ويعمل هذا الصندوق على تقديم الدعم لتطوير البنية التحتية للاتصالات وتوفير هذه الخدمة في الأماكن المختلفة في السودان دون النظر إلى الفجوة الاقتصادية وذلك من أجل سد الهوة بين المدن والريف في السودان). إذاً هو صندوق منشأ بموجب قرار وزاري وما أكثر وأبأس القرارات الوزارية في بلادنا!! الفكرة رائعة ونبيلة وهي دعم وتطوير البنية التحتية للاتصالات؟ هل ساهم الصندوق حتى الآن في البنية التحتية للاتصالات فعلا وكيف وأين هي.؟ دعك من ذلك الآن سأوضح لكم لاحقا إنجازات الصندوق العظيمة!! المهم وضع هذا الصندوق بين يدي المدير العام لهيئة الاتصالات والوزير المختص!! حسنا ولكن من أين للصندوق المراد ما ينفذ به أهدافه النبيلة تلك؟. القانون المذكور أعلاه والمجاز من المجلس الوطني يحدد من أين تأتي موارد الهيئة كالتالي: تتكون الموارد المالية للهيئة:

(ا) الدعم المقدم من الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات.

(ب) من الرسوم المتحصلة من رخص استيراد واستخدام أجهزة الاتصالات.

(ج) عائد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المجلس.

(د) أي رسوم أخرى يتم الحصول عليها نظير الخدمات التي تؤديها.

(هـ) القروض والهبات والوصايا التي يوافق عليها الوزير.

(و) أي موارد أخرى يوافق عليها الوزير.

انتهى

لاحظوا معي (أي موارد أخرى يوافق عليها الوزير في الفقرة (و)). هذا هو القانون الذي يحدد مصادر تمويل الهيئة ولكن حين أنشئ الصندوق السحري صنع لنفسه مصادر تمويل لا علاقة لها بمصادر تمويل الهيئة نفسها ، إذ تقول وثائق الصندوق (يتم تمويل الصندوق من النسبة المفروضة على تعريف الاتصالات للهاتف الثابت والمتجول وعلى خدمة الإنترنت). السؤال هنا من الذي فرض تلك النسبة على تعريف الاتصالات وبأي قانون ومتى وكم هي؟. هل تعرفون كم يأخذ هذا الصندوق السحري من جيوبكم سنوياً دون أن تدرؤا؟ صدقوا أو لاتصدقوا ملايين الدولارات!! كم هي تحديدا؟ وفيم أنفقت ومن المسئول عن إنفاقها وبأي قانون!! إلى الغد يا ذنه تعالى.

كيبيلات الفساد في الاتصالات!! (3)

عادل الباز

بالأمس بدأنا فتح ملف صندوق المعلوماتية أو الصندوق السحري ، وستخرج منه عجائب بلاشك!! اليوم سأستعرض حكاية شركة زين مع هيئة الإتصالات ، بعد تقصّ للحقائق من عدة جهات ومصادر ، ليس من بينها زين ، ولا الهيئة القومية للاتصالات. أودُّ أن أوضح أنني حرصت على التحقق والتدقيق فيما معي من أخبار ووثائق ، رغم كامل ثقتي بها ، إلا أنني آثرت أن تكون إفادتي

ومعلوماتي للقراء شاملة، تشتمل على رأي أطراف النزاع في القضية المطروحة، وبعد ذلك يمكن أن أقول كلمتي كمحقق صحفي فيما جرى. ذهبت للأخوة في شركة زين لسماع روايتهم حول ما جرى بينهم وبين الهيئة القومية للإتصالات، لم أجد مسؤولاً لأتحدث معه، فالسيد خالد المهتمدي خارج السودان، والسيد إبراهيم محمد الحسن في الشمالية، والموجودون لا يرغبون في الحديث أو غير مسموح لهم بذلك.

خرجت من شركة زين متوجها للهيئة القومية للإتصالات، وفي الطريق اتصل بي السيد مدير مكتب رئيس الهيئة الأخ أسامة، وأبلغني أن الهيئة تدعوني للتوقف عن نشر أي أخبار أو مقالات خاصة بموضوع مشكلة الهيئة مع زين بحجة أن القضية أمام نيابة المال العام، فقلت له إنني لن أفعل ذلك لثلاثة أسباب الأول هو أنني لا أرى ما يستحق إيقاف النشر، والثاني أن موضوع النيابة هذا لا يمنعني من نشر الأخبار، والآراء فهي لا تؤثر في عدالة التحقيق، وثالثاً أنا صحفي وليس موظفاً لدى الهيئة!! أخطرت الأخ أسامة برغبتي في لقاء إدارة الهيئة لسماع روايتهم حول ماجرى. حولني السيد أسامة للسيد صديق، وهو الرجل الثاني في الهيئة القومية للإتصالات، الذي كرر لي ذات مطالب الأخ أسامة وكررت عليه ذات ردّي، وحاول الأخ صديق أن يبتهنّي إلى أن مايقوله حول إيقاف النشر هو رأي الوزير شخصياً، بقوله إن الوزير يجتمع معهم الآن في ذات الموضوع!! طلبت من السيد صديق أن يُدلي بإفادته حول الموضوع، ولكنه اعتذر وطالب بإيقاف النشر، فاعتذرت. وها أنا استمر في النشر مع حفظ حق الهيئة في الرد كما طلب.

بدأ النزاع حول الأموال التي تُورّد لصندوق المعلوماتية، منذ العام 2004، إذ دفعت سوداتل آنذاك مبلغ 400 ألف دولار لصالح الصندوق من الأموال التي جمعتها من المواطنين حسب أوامر الهيئة. في وثائق سوداتل المبلغ المطلوب تحصيله هو (واحد دينار عن كل دقيقة صادرة من الهاتف السيّار، بجميع الحزَم إلى هاتف سيّار آخر، أو أيّ هاتف ثابت، محلي أو قومي، لدعم صندوق المعلوماتية. إضافة 2 دينار عن كل دقيقة صادرة عالمياً من الهاتف السيّار لدعم صندوق المعلوماتية). وحسب الوثائق فإن تحصيل هذه المبالغ استمر حتى 2005 ولست متأكداً متى بدأ، وأغلب الظن أنه بدأ بعد صدور القرار الوزاري رقم 7 في تاريخ 21-5-2003 أي بعد صدور قانون الهيئة بعامين (19 يونيو 2001). يعني ذلك أن الهيئة القومية للإتصالات إستخدمت شركات الإتصال لتحصيل هذه المبالغ التي تصل إلى ملايين الدولارات، هكذا (قلع إيد) بلا قانون من المواطنين المشتركين في شركات الإتصال دون علمهم!!!

بعد قليل توقفت سوداتل عن الدفع مما أدّى لنزاع تطاول حتى غادر السيد الطيب مصطفى مؤسس هذه الضريبة اللاقانونية موقعه في الهيئة.

جاء دور زين، وبدأت المشكلة بعد أن طالبت الهيئة شركة زين قبل أشهر بدفع مبلغ سبعين مليون دولار، تحت حساب صندوق المعلوماتية!! كان رد شركة زين أنها لم تحصل هذا المبلغ من الجمهور ابتداءً، حتى تُسدده للهيئة، والسبب الذي ذكرته في ردّها على الهيئة أنها لا تستطيع تحصيل أموال من المواطنين دون قانون فتعريف الشركة للدقيقة مُعلنة للجمهور، وهي لا تشمل أي رسم إضافي، إذا أن أي رسم دون قانون يمكن أن يدخلها في مخالفة قانونية لا قبل لها بها. (تذكرت حديث السيد البرّاك، حول القانون والسياسة الواضحة). وظلت الهيئة القومية للإتصالات تطالب شركة زين بالسداد، وظلت زين تطالبهم بالقانون الذي يخول لها جمع هذه الأموال لصالح الصندوق دون جدوى. فاختارت الهيئة أن تستخدم القانون ضد شركة زين ومديرها العام لجباية ملايين الدولارات بلا قانون!! كيف؟
نلتقي السبت بإذنه تعالى...

كيبيلات الفساد في الإتصالات!! (4)

عادل الباز

جزاهم الله خيراً!! لم يخيبوا ظني فبعد 72 ساعة من بدء الحملة على الفساد في قطاع الإتصالات نشطت الكيبيلات تسعى لإيقاف

النشر!! في المقال الاول في هذه الحملة قلت الآتي (قبل أن أختتم هذا المقال الافتتاحي أرجو أن أنوه إلى أن جهات كثيرة ستسعى لإيقاف نشر هذه المقالات فلي سابق معرفة بأساليب الإيقاف القانوني وغير القانوني).لم تتأخر نيابة الصحافة والمطبوعات فهاهي تصدر الأمر التالي نصه(أصدرت نيابة الصحافة والمطبوعات بوزارة العدل أمراً بحظر النشر في البلاغات قيد التحري، وقرر وكيل نيابة الصحافة المستشار أحمد عبداللطيف في أمر مكتوب حظر نشر أي مادة صحفية تتعلق بأي بلاغ جنائي رهن التحري ما لم تأذن النيابة المختصة بذلك كتابة باستثناء ما يرد من وزارة العدل، مشيراً إلى ان عدم التقيد بالأمر يعد فعلاً يؤثر على سير العدالة في المعنى الذي نصت عليه المادة 115 من القانون الجنائي وقد يعرض الجهة التي تقوم بنشره لإجراءات جنائية). لا أعرف ماهي تلك الجهة التي سعت الى نيابة الصحافة لإيقاف النشر أنيابة الصحافة نفسها أم وزارة العدل أم شبكة المستفيدين من عدم كشف الحقائق؟ الله أعلم.

جاء هذا القرار معهما خاصا بوقف النشر في أية قضية رهن التحري ولما كانت القضية التي أسعى لكشف جذورها في الاتصالات هي القضية الوحيدة المطروحة الآن في الساحة فإننا نعتقد أن المستهدف هو هذه الصحيفة وتحديدًا ما أثرناه حول الاتصالات. الآن كيف سنمضي؟ سنتوقف عن كشف ملبسات القضية تحت التحري وهي قضية الهيئة ضد شركة زين استجابة لرغبة نيابة الصحافة مع الأسف. وسنعاود النشر حال تسوية هذه القضية.

سفتح ملف الهيئة القومية للاتصالات وصندوقها السحري(صندوق دعم المعلوماتية). في مقال سابق قلنا في العام 2001 أصدر رئيس الجمهورية وأجاز المجلس الوطني قانون الاتصالات وتم تكوين الهيئة القومية للاتصالات تأسيساً عليه بديلاً للمجلس القومي للاتصالات. لم يعط هذا القانون الذي هو بين أيدينا الحق للهيئة بإنشاء أي صناديق فليس ذلك من ضمن اختصاصات الهيئة بحسب القانون ورغم ذلك أنشأت الهيئة الصندوق!! تقول وثائق الهيئة. (تم إنشاء صندوق دعم المعلوماتية بموجب القرار الوزاري رقم (7) لسنة 2003م بتاريخ 2003/5/21م ليكون مورداً لدعم مشاريع تطوير المعلوماتية في السودان ويعمل هذا الصندوق على تقديم الدعم لتطوير البنية التحتية للاتصالات وتوفير هذه الخدمة في الأماكن المختلفة في السودان دون النظر إلى الفجوة الاقتصادية وذلك من أجل سد الهوة بين المدن والريف في السودان).

موارد الصندوق

يتم تمويل الصندوق من النسبة المفروضة على تعريف الاتصالات للهاتف الثابت والمتجول وعلى خدمة الإنترنت) إذن فرضت ضريبة بلاقانون لتمويل الصندوق... لا قانون له.. فكيف تصرف الصندوق في تلك الأموال التي تدفقت عليه من نهب جيوب المواطنين دون معرفتهم؟. الانجازات المنشورة في موقع الهيئة القومية للاتصالات. قام الصندوق بالشراكة مع مؤسسات تمويل مختلفة ووزارة المالية بتنفيذ المشروع الذي بدأ تنفيذه في العام 2004م بتوزيع عدد خمسين ألف جهاز حاسوب للعاملين بالدولة. المشروع الثاني هو مشروع حواسيب المدارس. بدأ التنفيذ الفعلي للمشروع في العامين 2005 – 2006م بتزويد عدد مائة واثنان وعشرون (122) مدرسة وتم تزويدها بإنشاء معمل لكل مدرسة مع إيجاد وسيلة للطاقة لكل معمل. المشروع الثالث يعني بالمواطن الالكتروني: ينفذ هذا المشروع بالتزامن مع منظمات المجتمع المدني وهو يهدف إلى محو الأمية التقنية من خلال تدريب المواطنين عبر - مراكز التدريب الخاصة مجاناً في العام 2006م تم تدريب عدد ألف وخمسمائة (1.500) متدرب على البرامج الأولية التشغيلية للحاسوب الآلي. أما في مجال الحكومة الالكترونية فكانت مساهمات الصندوق بتزويد كل ولاية بعدد خمسين جهاز حاسوب – دعم المركز القومي للمعلومات بعدد مائة وعشرون جهاز حاسوب لافتتاح مراكز لتدريب الموظفين بالوزارات الاتحادية والولائية. هذه هي المشاريع التي نفذها الصندوق و المنشورة على موقعه. إذا اعتبرنا أن الصندوق وزع في كل مدرسة خمسون جهازاً يصبح جملة الأجهزة التي ساهم الصندوق في تمويلها وتوزيعها في مشاريعه الأربعة 56395 جهاز حاسوب فقط!!

جملة المبالغ التي صرفت على هذه الأجهزة التي أغلبها مستوردة من الصين 28197500 دولار (ثمانية وعشرون مليون ومائة وسبعة وتسعون ألف وخمسمائة دولار) تقريباً. السؤال المطروح على مسؤولي الهيئة، هل هذه كل المبالغ التي جمعت خلال ثلاث سنوات

أم هنالك أموال أخرى جمعت من المواطنين لجعلهم مواطنين الكترونيين؟! إذا كانت الهيئة تطالب الآن بمبلغ 70 مليون دولار من شركة واحدة فبالضرورة أن تكون هنالك مبالغ أخرى متوفرة. أين هي؟ هل هي بخزينة الهيئة أم بالصندوق أم وردت الى الخزينة العامة أم نفذت بها مشاريع أخرى من شاكلة الكتاب الالكتروني المسمى الجنس فى الاسلام!! نلتقى غدا. باذنه تعالى

كيبيلات الفساد فى الإتصالات !! (5)

عادل الباز

بالأمس قلنا إن جملة المبالغ التى صرفت على هذه الأجهزة التى أغلبها صناعة صينية (28 مليون مائة وسبعة وتسعون الف وخمسمائة دولار) تقريبا. هذه الأجهزة استوردت بواسطة كونستيتوم لخمس شركات أرزها دتاتا نت ، واتورايدر ، و ديموند ، وسى سى اس ، وشركة سى ايه دى دى. استوردت هذه الشركات خمسون الف جهاز وهنالك شركة أخرى استوردت خمسة الاف جهاز للجامعات والولايات. تم تمويل هذه الأجهزة من بنك أمدرمان الوطنى بمبلغ عشرين مليون دولار تقريبا من شركة قريت وول الصينية. سعر الجهاز بلغ 410 دولار. لقد نقبت وراء هذا العطاء الذى بدا لى مريبا ، وتقصيت حول الشركات التى نفذته وأسعار الأجهزة التى استوردت وللأمانة وجدت أن العطاء كان شفافا أشرفت عليه لجنة نزيهة نفذ كما ينبغى من قبل الشركات. القضية التى حيرتني فى هذا الموضوع أن صندوق دعم المعلوماتية انحصر دوره فى توفير الضمانات اللازمة لبنك أمدرمان الوطنى فلم أدر هل هو صندوق ضمان أم هو صندوق دعم للمعلوماتية؟ لقد استوردت هذه الأجهزة ويبيعت بالأجل لكثير من النقابات التى ربحت هى الأخرى منها وباعتها بالأقساط لمنسوبيها. إذا كانت العملية كلها بيع وشراء فأين ذهبت أموال الصندوق المرصودة لدعم المعلوماتية؟. بالأمس استعرضنا المشروعات التى نفذت ونشرت وثائقها فى الموقع الالكترونى للهيئة والتى هى اقل من مبلغ ثلاثين مليون دولار. طيب أين باقى الأموال؟. لعلها وردت لخزينة الدولة أو لعلها فى خزينة الصندوق أين هى؟ هذا السؤال ألقنى وطفقت اسأل عن تلك الأموال وأتقصى. هدانى تفكيرى إلى أن هذه الهيئة بحكم أنها هيئة حكومية فلا بد أن تقرير المراجع سيوضح لى وين الملايين. اجتهدت حتى تحصلت على تقرير المراجع العام النسخة الكاملة وعكفت عليه ورقة ورقة حتى وجدتها. نعم فى الصفحة (39) من تقرير المراجع العام عن الهيئات والشركات للعام المالى 2005. ذكر المراجع العام حول مراجعته قطاع النقل والمواصلات والاتصالات الآتى (يتكون هذا القطاع من 26 وحدة ويتضمن هذا العدد وحدة واحدة لم تقدم حساباتها إطلاقا للديون. اعتقدت انها لا بد ان تكون الهيئة ولكن بالنظر الى قائمة الشركات والهيئات وجدت ان الهيئة قد قدمت ميزانيتها للمراجعة وتمت المراجعة. وفى صفحة 22 من الحسابات الختامية للوحدات الاتحادية ، ان جملة ماتم تحصيله من قبل الهيئة القومية للاتصالات هو مبلغ 850 مليون دينار فقط!! أى أربعة مليون ومائتان وخمسون الف دولار لاغير. هذه كل الأموال التى أظهرها تقرير المراجع العام لعام 2005. إذا كان السودانيون بحسب السيد الرئيس يتحدثون بما يعادل ثلاثة مليار دولار والهيئة تأخذ عن كل دقيقة صادرة داخلية 2 دينار وتأخذ عن كل دقيقة عالمية دينار بحسب وثائق سوداتل لتعريفه المكالمات للعام 2005 فإن الأموال المتوقع جمعها فى هذه الحالة أكثر بكثير من الرقم الذى أورده المراجع فى تقريره للعام 2005م وهناك عدة احتمالات ، إما أن تكون شركات الاتصال قد قامت بجمع هذه الأموال من المشتركين ولم توردها لصالح الهيئة أو أن تكون الشركات وردت هذه المبالغ لصالح الهيئة وجنبت فى حسابات أخرى لم يطلع عليها المراجع والاحتمال الثالث ان تكون هذه الأموال قد صرفت فعلا على مشاريع صندوق دعم المعلوماتية وكل هذه الاحتمالات ستقودنا بلاشك الى دهاليز خطيرة

بالأمس قلنا إن جملة ماتمّ تحصيله من قبل الهيئة القومية للإتصالات هو مبلغ 850 مليون دينار فقط !! أي أربعة مليون ومائتان وخمسون ألف دولار لا غير. هذه كل الأموال التي أظهرها تقرير المراجع العام لعام 2005. إذا كان السودانيون بحسب السيّد الرئيس يتحدثون بما يعادل ثلاثة مليار دولار، والهيئة تأخذ عن كل دقيقة صادرة داخلية 2 دينار، وتأخذ عن كل دقيقة عالمية دينار بحسب وثائق سوداقل لتعريفه المكالمات للعام، 2005، فإن الأموال المتوقع جمعها في هذه الحالة أكثر بكثير من الرقم الذي أورده المراجع في تقريره للعام 2005م، وهناك عدة احتمالات، إما أن تكون شركات الاتصال قد قامت بجمع هذه الأموال من المشتركين ولم تورّدها لصالح الهيئة، أو أن تكون الشركات ورّدت هذه المبالغ لصالح الهيئة، وجبّبت في حسابات أخرى لم يطلع عليها المراجع، والإحتمال الثالث أن تكون هذه الأموال قد صُرّفت فعلا على مشاريع صندوق دعم المعلوماتية. وكل هذه الاحتمالات ستقودنا بلاشك إلى دهاليز خطيرة. اليوم نفحص هذه الدهاليز الخطرة.

إذا كانت الشركات قد جمعت هذه الأموال من المشتركين بلاقانون، فهذا يضعها تحت طائلة جرائم المال العام، ويمكن للمشاركين رفع قضايا لاسترداد ما تمّ تحصيله منهم طوال سنوات، وهي بلاشك ملايين الدولارات. ومعاقبة هذه الشركات. أما إذا تحصّلت الشركات الأموال ولم تورّدها للهيئة فإن ذلك أيضا يُعد جريمة ونهب بلاقانون. ندعو الشركات لعدم توريد ما تحصّله الى الهيئة وإعادةه إلى المشاركين، أو على الأقل مشاورتهم في كيفية التصرف فيه.

الإحتمال الثاني هو أنّ هذه الأموال استلمتها الهيئة فعلاً ودخلت حساباتها، ولكن السيد المراجع العام لم يتمكّن منها لمراجعتها، فجاء المبلغ الذي تمّت مراجعته هزياً مقارنة مع الملايين التي يُفترض أنها حصّلت من قبل الهيئة. ففي هذه الحالة يعنى أن هذه الأموال قد جُبّبت في حساب خاص بالصندوق أو غيره، وليس هنالك ما يدعوني أن أشكك في ذمم القائمين على أمر الهيئة حتى الآن. كنت قد سألت السيد وزير المالية الذي ظل لمدى سنوات يشكو من التجنّب سألته عن ما هي تلك الجهات التي هي فوق الدولة والقانون، التي لاتستجيب لقرارات الدولة؟ لم يجبنى السيد الوزير. الأسبوع الماضي قال سيادته إن تلك الجهات التي لاتورّد أموال الدولة للمالية ستُعاقب. والحقيقة أننا كل عام نستمتع لهذه المعزوفة دون أن نرى عقوبة قد أوقعت بمؤسسة. هل الهيئة تجبّب مواردها خارج خزانة الدولة، وأين؟ في البنوك الداخلية أم البنوك الخارجية؟.

الاحتمال الثالث هو أن تكون هذه الأموال قد وصلت الهيئة وأنفقتها على مشروعاتها الخاصة، بدعم المواطن الإلكتروني بالأجهزة والمراكز والتدريب وطباعة كتاب الجنس في الإسلام !! بالمناسبة قال دكتور عادل عبد العزيز أمس في مقاله بهذه الصحيفة إن زوّار موقع كتاب الإسلام والجنس بلغ مئات الآلاف وهم سودانيون من فئة الشباب. وأنا أصدّقه. لو أنهم أعطوني هذا الكتاب ونشرته في الأحداث لقفزت مبيعاتي إلى مائة ألف. أدونا حقوق الطبع يادكتور !! المشكلة التي تواجه هذه الفرضية، أن المشروعات التي أعلنت عنها الهيئة في موقعها أو تلك التي يوردها دكتور عادل عبد العزيز الأمين العام للجمعية السودانية لتقانة المعلومات إحدى الجهات المستفيدة من الصندوق. هذه المشروعات قدرناها بما لا يزيد عن ثلاثين مليون دولار على أحسن الفروض، فهل هذه هي كل أموال الهيئة خلال الأربع سنوات الماضية !! إذا كانت مطالبة الهيئة لشركة زين وحدها 70 مليون دولار، فكم بلغت الأموال التي دفعتها الشركات الأخرى !! الله وحده أعلم ثمّ ناس الهيئة واحتمال المالية، أما المراجع العام حارس أموال الشعب فهو قطع شك لا يعلم، وهو الجهة الوحيدة التي يُفترض أن تعلم علم اليقين !! أين ذهبت ملايين الدولارات يأتري؟ الدعوة موجهة للسيد وزير المالية ومن بعده السادة في الهيئة ثم المراجع العام، للإجابة على هذه التساؤلات فمن حق الشعب أن يعرف أين ذهبت أمواله وكيف جمّعت منه بلاقانون وفيه انفتت؟ إذا أجبتكم كفى الله الصحفيين جهد التقصّي، وإذا لم تفعلوا فإننا ماضون في البحث والتقصّي إلى أن يحصص الحق. هنالك 48 ساعة متاحة ليصلنا الرد، وبعدها سنطلعكم على قصة البُرج، فلعلّ جزء من الملايين قد دُفن هنالك !!!

أين ذهبت ملايين الدولارات يأتري؟ الدعوة موجهة للسيد وزير المالية ومن بعده السادة فى الهيئة ثم المراجع العام، للإجابة على هذه التساؤلات فمن حق الشعب أن يعرف أين ذهبت أمواله وكيف جمعت منه بلاقانون وفيه أنفقت؟ إذا أحببتم كفى الله الصحفيين جهد التقصّي، وإذا لم تفعلوا فإننا ماضون فى البحث والتقصّي إلى أن يحصحص الحق. هنالك 48 ساعة متاحة ليصلنا الرد، وبعدها سنطلعكم على قصة البرج، فلعلّ جزء من الملايين قد دُفن هنالك.!!!.

هذا ماختمنا به مقالنا الأخير من سلسلة مقالاتنا حول الاتصالات. كما توقعنا لم يجب السيد وزير المالية ولا المراجع العام على تساؤلاتنا وحاولت أن أفهم سر هذا الصمت فهناك احتمالات الأول أن يكون السيد وزير المالية يعرف كيف جمعت هذه الأموال بلاقانون فما عساه ان يقول؟. قد يكون الوزير لايعرف كيف أنفقت هذه الأموال ولسبب يعلمه الله لايستطيع أن يسأل فالهيئة على رأسها فريق.!!! أما المراجع العام فهو لاينطق خيراً أو شراً مع أن الشعب يرغب فى سماع صوته لأن هذه الأموال لاتخص ورثة أحد، إنما تخص أموال عامة جمعت من الشعب السودانى بلاقانون، لايعرف كيف أنفقت. لا أعرف ماذا فعلت نيابتا المال العام والثراء الحرام فنحن الآن أمام قضية مال عام تحصلته مؤسسة عامة دون وجه حق، وهذا المال لم يؤخذ من جيوب شركات الاتصال بل أخذ من جيوب المشتركين دون علمهم، وهذا ثراء حرام. إذا كانت الحكومة تغمض عينها عندما تنهب هيئاتها وشركاتها المواطنين دون وجه حق وإذا اعتدى المواطنون على الأموال العامة تزج بهم فى أقبية السجون فويل للمطفيين ثم ويل للمطفيين.!! إذا كانت هذه الجهات تدس رأسها فى الرمال وتعتقد أنها يمكن أن تنجو من الملاحقة الإعلامية بالصمت، فهذا لن يكون. سنظل نطارد هذه القضية وسنجرهم فى نهاية المطاف على الكلام، وسننشر ما بطرفنا من مستندات وإذا كانت هناك حكومة مسئولة وبرلمان لديه أدنى مسئولية تجاه أموال الشعب، لابد أن يسألا الهيئة القومية للاتصالات عن الأموال التى جمعتها بلاقانون فيم أنفقتها ولكنى بصراحة لا أنتظر منهما موقفاً فالحكومة لاتأبه لصورتها فى الرأي العام. أما البرلمان الذى أقر القيمة المضافة وهى ضد المواطنين لاينتظر منه السهرعلى أموالهم.

الآن نبدأ حكاية البرج.

يقول دكتور عادل عبد العزيز المدافع الشرس عن الهيئة بحكم علاقته الوثيقة بهم والفوائد المتبادلة: (من المشروعات الكبيرة التى تقيمها الهيئة القومية للاتصالات من مواردها، إنشاء برج المعلوماتية والاتصالات وهو مبنى ذكى تجرى عمليات بنائه حالياً فى منطقة الجريف غرب شمال كوبري المنشية.) ويضيف المبنى باختصار هو مشروع تنموى مولته وزارة المالية خصماً على الإيرادات من الرخص التى منحت لشركات الاتصالات وقد تجاوزت مليار دولار. ويخطط صندوق دعم المعلوماتية للاستفادة من البرج فى مشروعاته المختلفة.) حيرنى دكتور عادل بهذا الرقم (مليار دولار). من أى رخص جاء هذا الرقم. الرقم بطرفى أقل من ذلك بكثير. هل يقصد الرخص وتجديداتها؟ أم أخذت المالية مبالغ من الشركات كدين يسدد فى المستقبل؟. د.عادل بحكم صلته بالأمن الاقتصادى أقرب الى مواقع المعلومات منى، فهل له أن يوضح لنا موضوع الرخص هذه فلايرهننا بتقصي إضافي؟ خلونا ننتهي من موضوع البرج.!!

مايهمنى فى هذا الموضوع الآن هذا المليار الذى هو جزء من إيرادات الهيئة لوزارة المالية. مولت منه المالية البرج المدهش. هل صرفت عليه المالية كل المليار أم أقل؟ وإذا كانت المالية مولت البرج، أين ذهبت أموال المشتركين التى حصلت بلاقانون؟. بكم شيد برج العجائب هذا؟. ماهى الشركات المنفذة وماهى الشركة سنتكس؟ CENTECS غداً سأمتعكم أولاً بنشر صورة هذا البرج قبل أن نوضح الأموال التى صرفت فيه من أجل المواطن الإلكتروني الذى تقتله الملايا والنزفية وهو يحملق فى هذا البرج ذى الثلاثين طابقاً على ضفاف النيل الأزرق. (بئر معطلة وقصر مشيد.) نلتقي غداً بإذنه تعالى.

مايهمنى فى هذا الموضوع الآن هذا المليار الذي هو جزء من إيرادات الهيئة لوزارة المالية. مؤلت منه المالية البرج المدهش. هل صرفت عليه المالية كل المليار أم أقل؟ وإذا كانت المالية مولت البرج، أين ذهب أموال المشتركين التي حُصّلت بلا قانون؟. بكم شُيّد برج العجائب هذا؟. ماهى الشركات المنفذة وماهى الشركة سنتكس؟ CENTECS غداً سأمتعكم أولاً بنشر صورة هذا البرج قبل أن نوضّح الأموال التي صُرفت فيه من أجل المواطن الإلكتروني، الذي تقتله الملايا والنزفية وهو يحملق فى هذا البرج ذي الثلاثين طابقاً على ضفاف النيل الأزرق. (بئر مُعطّلة وقصر مشيد).

هذا ماختمنا به حلقة الأمس وكل ما أرجوه ألا يفقد القراء الاتجاه والصبر إذ اننا نمحّص ماتحت أيدينا من وثائق ومعلومات بشكل حذر. نعرف أن المتربصين سيحاولون إيقاف هذه الحملة بأية طريقة، إذا ما وجدوا أي اتهامات لايسندها دليل فتلك أمانئهم "لجرجرتنا" فى المحاكم هيهات.

بدأت فكرة انشاء برج للهيئة القومية للاتصالات على أيام الأستاذ الطيب مصطفى، وكان التقدير أن يتم بناء هذا البرج فى موقع الهيئة القومية للاتصالات الحالى شمال مستشفى ابن سينا، إذأ تملك الهيئة موقعا متميزا وعمارة وأرض. ولكن فى العام 2004 تغيرت الفكرة وتمّ الإتصال بولاية الخرطوم، وطرحت فكرة اقامة برج الإتصالات فى موقع أكثر تميّزاً على شاطئ النيل الأزرق، وبالفعل وافقت الولاية على اعطاء أرض بمساحة خمسة آلاف متر مربع للهيئة لئشيد عليها البرج فى الضفة الغربية للنيل الأزرق بالقرب من كبرى المنشية، بينما وعدت الولاية بتسليمها مقر الهيئة والأرض التي تخصها. يعنى الموضوع لم تدخل فيه أموال إنما تمّ عن طريق المقايضة!! لبناء البرج طرحت عطاءات شاركت فيه عدة شركات أهمها شركة دان فوديو وشركة أين وقاب وشركة انجاز. كان العطاء الأساسى المتعلق ببناء البرج نفسه من نصيب الشركة المقاوله أين وقاب. وشركة سنتكس هى الاستشاري، كما توضح الصورة المنشورة فى الصفحة الاولى. 16 مليون دولار تقريبا هى قيمة العطاء للهيكل الأساسى، ثم بعد ذلك توالى سلسلة شركات، اوكلت اليها أعمال تنفيذ أشغال مختلفة، ليبلغ مجمل المبلغ حوالى ستون مليون دولار تقريبا، غير ما يمكن صرفه فى تجهيز المبنى. تذكرون أن مبنى بنك السودان كلف خمسين مليون دولار!!.. الستون مليون دولار تساوي قيمة كل الأراضي التي تسمى أراضى الوابورات سابقا ببحري، والتي اشتراها أمير قطر وسيقام عليها مشروع استثماري!!..

لكن ماهى أهمية هذا البرج الذى يستحق كل هذا الانفاق والذي يستحق أن تأخذ فيه الهيئة أموالاً بلا قانون، وتنفقها فى مثل هذا المبنى. يقول دكتور عادل عبد العزيز الذى يتولّى راية الدفاع عن الهيئة الصامتة قبل أن يلحق به آخرون استفادوا من أموال الهيئة، يقول دكتور عادل (هذا البرج ليس برجاً إدارياً كحال الأبراج التي تقيمها بعض المؤسسات الحكومية، ولكنه مدينة تقنية متكاملة، يضم غرفاً محصّنة لخدمات الوزارات المركزية، وخدمات الحماية والتأمين لمعلومات الدولة الحساسة، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وفق مخطط الحكومة الإلكترونية، ويضم المبنى طوابق لإنتاج وتوثيق المحتوى السودانى "كل الإنتاج الفكرى والإبداعى السودانى، مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية". ويشمل هذا استديوهات للإنتاج السمعى والبصرى، كما يحوى المبنى مقار لمنظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال تقانة المعلومات والاتصالات، ومراكز تدريب متقدمة فى مجال المعلومات والاتصالات، ويزوّد المبنى بالطاقة من خلال الألواح الشمسية). إذن هذا هو البرج الموعود، وحقا هذا برج عجيب، صرف عليه من لايملك.. من أموال من لايدري!!.. من فوّض هؤلاء العباقرة فى أخذ أموالنا لصرفها على هوى أنفسهم واشواقهم فى بناء البنايات المتطاولة؟. هل الأبراج المترفة هى الأولوية؟ أم بناء مؤسسات التعليم والمستشفيات. هل تأسس المجتمع الإلكتروني أصلا حتى يُقام له صرح ذو ثلاثين طابقا، أم أنّ هذه كيبيلات بلا بقر!!.. كم عدد الذين سيستفيدون من هذا المبنى ومن هم؟. رأيتم سفهاً أكثر من هذا؟ تأخذ الهيئة أموال بلا قانون وتشيّد أبراج لا ضرورة ملحة لها الآن ثم تمضي لترهب الشركات، لتجمع المزيد من جيوب

المواطنين دون علمهم ، وإذا رفضوا جرجرتهم في النيابات. هل هذه هيئة بداخل دولة أم أنها دولة في شكل هيئة ؟ من أي قوى عظمى داخل البلاد تستمد هذه الهيئة قوتها ؟. اليوم عرفنا أين دفنت الهيئة جزءاً من أموالنا وسنطارد ماتبقى.. وغداً ياذنه سننشر وثائق المراجع العام حول الهيئة ، مقارنة بوثائق الهيئة نفسها لتروا العجب !!

النهب المنظم ملف الشركات العامة : شركة سنين .. نموذج ساطع

الميدان ، مايو 2003

في 15/2-1992 وبعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي مباشرة تم إنشاء شركة سنين ، كأول شركة تكونت بهدف احتكار التجارة الداخلية ، وامتصاص الفائض الاقتصادي. توسع نشاطها لاحقاً ليشمل إدارة المشاريع الزراعية وتشغيل المنتزهات والانتاج الصناعي ، كذلك شمل نشاطها الاستيراد ونتاج وتصنيع اللحوم. بدأت الشركة عملها في 1992 بمجموعة خمسة أشخاص ووصل العدد في 1998 إلى 178 شخصاً. اعتمدت الشركة على موازنة مالية (مفتوحة) من ولاية الخرطوم ، وتكون مجلس إدارتها من موظفين في ولاية الخرطوم حيث ينص النظام الأساسي في الفقرة 20 على ان يتكون أعضاء مجلس الإدارة من المؤسسين فقط وهم ولاية الخرطوم والاتحاد التعاوني لولاية الخرطوم. الهيكل الإداري للشركة يتكون من مجلس الإدارة والمدير العام ، ثم مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية وتتبع له سبعة وحدات ، ثم المدير التجاري وتتبع له اربعة أقسام ووحدة واحدة. توجد أيضاً بالشركة احدى عشر لجنة مختلفة تحت إدارة المدير العام وتتراوح مرتبات الموظفين الشهرية حتى عام 1998 ما بين 182.200 جنيه كأعلى مرتب (9 مليون جنيه بحساب اليوم) و80.800 جنيه كأدنى مرتب (4 مليون الآن) في وقت كان يبلغ فيه الحد الأدنى للأجور آنذاك مبلغ 28.156 جنيه. نلاحظ ان هذه المرتبات كانت أعلى من أي مرتبات أخرى في القطاعين العام والخاص ، وهذا ان دل على شئ فانما يدل على ضخامة الارباح التي كانت تحققها هذه الشركة جراء التسهيلات الحكومية لها في مجالات عملها المختلفة.

بدأت الشركة عملها بتوزيع وبيع الدقيق للأفران المختلفة في العاصمة المثلة ، حيث كان الدقيق سلعة نادرة وأحد الموارد التموينية الهامة ذات الربح الوفير. وعموماً كانت سياسة الشركة شراء السلع الأكثر رواجاً ثم إضافة نسبة 10 – 15% هامش ربح على كل سلعة. خلال الست سنوات الأولى مارست الشركة الأنشطة التالية:

- (1) السلع (2) إدارة مشروع العسيلات الزراعي (3) توزيع صابون الغسيل (4) إدارة كافتيريا بمكتبة القبة الخضراء (5) مشروع المكتبات (6) تشغيل معصرة زيوت (7) إدارة منتزه النيل الأزرق (8) الاستيراد (9) انتاج وتوزيع اللحوم (10) سلع المجهود الحربي (11) زيوت العربات (12) مجمع الكلاكلة اللفة (13) الصيوان ولوازمه.

وبهذا فقد شكلت الشركة اخطبوطاً احتكرت معظم الأنشطة في ولاية الخرطوم ، حيث كان لها حوالي ثمانون مركزاً في المدن الثلاث. وفي أبريل 1994 اقتضت عملها في محافظة الخرطوم فقط حيث كان لها ما يزيد عن الخمسين مركزاً. في نوفمبر 1996 تم دمج الشركة العليا للإنتاج والتسويق في شركة سنين بموجب القرار الوزاري رقم 27 لوزير المالية والتنمية الاقتصادية بولاية الخرطوم لتحتكر تقريباً تجارة اللحوم في محافظة الخرطوم.

*تبيد الأموال العامة:

إدارة مشروع العسيلات الزراعي يبقى مثلاً ساطعاً للفساد وتبيد الأموال. فقد تم تكليف شركة سنين بإدارة مشروع العسيلات الزراعي بموجب خطاب رقم وخ/وم/م ت ت ت 19/م/1 بتاريخ 1992/11/21 والصادر من نائب الوالي ووزير المالية والتجارة والتعاون والتموين. فحوى الخطاب ان تقوم شركة سنين بالجانب الإداري للمشروع على ان يتم توفير الآليات اللازمة للمشروع في اقرب وقت ممكن (من أي جهة؟!) جاء في وثائق شركة سنين ان الشركة قد صرفت مبلغ 42.168.000 جنيه حتى 10/7/1997 ، دون ذكر اوجه صرف هذا المبلغ الكبير ودون ان تثبت سنبلة واحدة في مشروع العسيلات المذكور. وبموجب خطاب ولاية

الخرطوم بالنمرة وخ/وم ت 1/1 بتاريخ 97/7/10 تم اخطار الشركة بتسليم المشروع لوزارة الزراعة بولاية الخرطوم – جانب آخر من تبديد الأموال العامة يتمثل في مشروع توزيع صابون الغسيل. فقد تم تسليم مصنع صابون (وهمى) مبلغ 5 مليون جنيه سوداني. في 1994/8-22 لشراء 5 ألف كرتونة صابون غسيل لم تستلم الشركة الصابون، ولم يرجع المبلغ إلى الآن. كذلك ورد في وثائق الشركة ان الصرف على تأهيل قاعة منتزه النيل الأزرق بالخرطوم بحري قد كلف 162 مليون جنيه سوداني خلال الفترة من مايو 1996 – إلى ديسمبر 1997. أما الصرف على مجمع الكلاكلة اللفة – الموجود في مساحة 271 م م فقط فقد كلف مبلغ 173 مليون جنيه خلال العام 97 – 98 حسب وثائق الشركة.

مما تقدم نجد ان المال المبدد (والذى تم رصده فقط) خلال الفترة 94 – 97 (أى ثلاث سنوات) قد وصل إلى 382.2 مليون جنيه أى ما يعادل 273 ألف دولار بسعر الدولار آنذاك وحوالي 710 مليون جنيه سوداني بسعر اليوم.
*الصرف الخرافي .. الأرباح الضئيلة:

هذه الأرقام الخرافية عن الصرف دون مستندات ودون عمل ملموس يقابلها مبلغ 33.5 مليون مسجلة كأرباح على النحو التالي: (1) كافتريا القبة الخضراء 3.5 مليون جنيه (2) منتزه النيل الأزرق 10.5 مليون جنيه (3) سلع المجهود الحربى 19.5 مليون جنيه. وشملت سلع المجهود الحربى 10 ألف جوال دقيق هدية من الحكومة اليمنية لنظام الجبهة لدعم قدراته العسكرية تم بيعها من مراكز الشركة بسعر السوق الأسود.
*القوى العاملة بالشركة:

الطريف في هذا السياق ان بالشركة 178 عاملاً وموظفاً على النحو التالي: 17 خريج جامعة، 97 ثانوي بنجاح 17، ثانوي رسوب، 22 تعليم متوسط، 25 تعليم اساسى. وهذا ان دل على شئ فانما يدل على ان الأموال السائبة كانت بحوزة عاملين أقل كفاءة وأكثر جهلاً؟ وهكذا تضيع الأموال العامة تحت سمع وبصر المراجع العام، طالما كانت هذه الجهات التي تبدد هذه الأموال تنتمي للجبهة الاسلامية الحاكمة.

وتأتى شركة سنين للخدمات والتجارة العامة كمثل واحد من آلاف الأمثلة والأرقام تكشف ذلك. فمنذ وضع قانون الشركات فى 1925 بلغ حجم الشركات العاملة حتى عام 1989 (مجيء الجبهة للحكم) ما يعادل 4221 شركة (بواقع 66 شركة جديدة كل عام). وفى الفترة 89 – 1991 ازداد هذا العدد ليصل إلى 6000 شركة (بزيادة قدرها 1779 شركة خلال عامين). وفى الفترة من 1992 وحتى عام 2002 بلغ عدد الشركات المسجلة 12003 شركة (أى بواقع 1200 شركة جديدة كل عام). وبحسب تصريحات المسجل التجارى فان 902 شركة من هذه الشركات لم تكتمل اجراءاتها القانونية. وتجرى هذه الأيام حملات واسعة لشطب والغاء العديد من الشركات لإخفاء معالم النهب المنظم الذى كانت تمارسه هذه الشركات والفساد والاختلاسات وغيرها من الممارسات. كما يجرى وفى نفس السياق انشاء شركات جديدة لطفيلية جديدة تريد ان تمشى فى ذات الطريق. وهكذا يتسرب المال العام عن طريق هذه الشركات لحيث يريد النظام وحزبه. ويجرى البحث عن المزيد من الموارد بالضرائب والرسوم والجمارك وخلافه دون جدوى. وهكذا تتسع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من الشعب، طالما ظلت هذه الشركات بحماية نظامها السياسى، تواصل نهب الموارد وتبديد الأموال العامة دون حسيب أو رقيب

كلام رجال

فضيحة جديدة !!

الصحافة ، لبنى أحمد حسين

التجاوزات المالية لجميع المؤسسات الحكومية التي تمت مراجعتها، رصدها تقرير المراجع العام للسنة المالية وقدرها بثمانين مليار جنيه أو دينار.. لا اذكر.. لكن جهة واحدة تستر عن ذكر اسمها وزير الزراعة والغابات الاتحادي ، تسببت في خسران البلاد لحوالي 75 مليار جنيه سوداني. ما هي هذه الجهة؟.. ولماذا يتحفظ د. مجذوب الخليفة عن ذكر اسمها؟ الحكاية وما فيها تعود للمرسوم الجمهوري الثالث لثورة الانقاذ الوليدة حينها. والخاص بخصخصة مؤسسات القطاع العام ، حيث بيعت بعض المؤسسات الحكومية "بسجم وشها" والبعض بيعت ببلاش بما سُمي بالايولة.. ووفق هذه الايولة آلت شركة الحبوب الزيتية العريقة لمنظمة الشهيد رضى الله عنها.. لكن منظمة الشهيد ما عملت على صناعة الزيوت وانما اتجهت لصناعة الكحول!.. نعم.. بغرض تغذية مراكز تركيب العطور بمنتجها مع ان للمنتج استخدامات اخرى بعد خلطه بالبيبسي كولا او الفانتا تقاح!!..وتعود اسباب قيام شركة الحبوب الزيتية ابتداءً إلى تطوير زراعة محاصيل الحبوب الزيتية وتحسين صناعتها، لكن حبوب الزيوت على عهد منظمة الشهيد استشهدت هي الأخرى، فعرفت بلاد السودان زيت الأولين، ذاك الذي لا لون ولا طعم ولا رائحة له.. وعرف السودان زيت الأولين ودخلت كميات تكفي لاستهلاك خمس وسبعين سنة!.. ويقول وزير الزراعة ان متوسط الاستهلاك السنوي من الزيوت (175 - 190) ألف طن. وان الكمية المستوردة منه (15) مليون طن.. ولعمري ان الكمية تنافس نهر النيل في المنسوب.. لكن لماذا أغرقت بلادنا في بحيرات وخلجان من الأولين؟ الحكاية يا صاحبي ان الجهة التي لم يفصح عن اسمها وزير الزراعة - ولن افعل أنا لأنى لست بأرجل منه - اقترضت مبلغ (50) مليون دولار أي (125) مليار جنيه مقابل استيراد الأولين.. وتعثرت على فهم الصفقة. ولكن الوزير يقول ان ذلك تسبب في اهدار (25) مليون دينار لا زال العمل جارياً لتسديدها. وان بعض الجهات سعت لتدارك الموقف باستخدام الزيت لصناعة الصابون، لكنها لم تحقق نجاحاً يذكر.. والنتيجة التي وصل إليها الوزير (لو تم دعم الانتاج المحلى والمصانع فى البلاد بهذه الأموال لكان الموقف أفضل الآن. ولتوفر للبلاد مبلغ (30) مليون دولار).. الثلاثين مليون دولار يا صاحبي تعادل خمسة وسبعين مليار جنيه سوداني.

قضية الفساد في شركة الخرطوم للإنشاءات

أكل باطل !!

د. زهير السراج

بعد بيع شركة الخرطوم للإنشاءات إحدى شركات ولاية الخرطوم، الى شركة النور للاستثمارات فى إحدى اسوأ عمليات الخصخصة التي شابتها أخطاء عديدة وكبيرة من بينها اساءة تقدير اصول الشركة بأقل من قيمتها الحقيقية باكثر من ثلاثة مليارات جنيه، والاصرار على بيعها رغم شكوى رفعت لوزارة العدل من أحد المسؤولين الكبار فيها بوجود مخالفات ادارية ومالية بالشركة أدت لضياح ما لا يقل عن ستة مليارات من الجنيهات على الدولة، وبيع الشركة بموقف مالى غير حقيقى نجم عن عدم اظهار دين للجمارك على الشركة بمبلغ ملياري جنيه من بيان الموقف المالى للشركة، الذي عرض على لجنة التصرف فى مرافق القطاع العام بالولاية، وهذا الدين عبارة عن تسوية مالية لمخالفات جمركية واعمال غير مشروعة قانوناً يحاكم عليها قانون الجمارك، ارتكبتها ادارة الشركة.

وقد تكفلت وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة بالولاية بسداد الدين نيابة عن الشركة لسبب غير معروف ، بينما كان من الطبيعي والموضوعي والقانوني ان تحاسب من تسببوا فيه ، لا أن "تجزئهم خيراً" على أفعالهم غير المشروعة - وحسب علمي فان هذا الدين لا يزال مستحق السداد لادارة الجمارك.. وبلغت جملة مخالفات ضوابط الخصخصة التي وقعت فيها وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة عند بيع الشركة عشر مخالفات.. كتبت عنها من قبل ، وسأعود اليها لاحقاً.. في الايام القادمة.. الا انني اليوم اجد نفسي - من باب الالتزام المهني والاخلاقي- اعود الى الحديث عن إحدى أهم هذه المخالفات ، وهي اهدار حقوق العاملين.. التي حدثت بسبب تلك الخصخصة المعيبة اخلاقياً وقانونياً ومالياً!.. كلنا نعرف ان احد اهم ضوابط الخصخصة التي اقرتها الحكومة ، واشترطتها لاجراء اية عملية خصخصة.. ولا تصح الخصخصة بدونها ، هي اشراك العاملين ممثلين في نقاباتهم واتحاداتهم في جميع خطوات خصخصة المرفق الذي يعملون به منذ بداية التفكير في خصخصة هذا المرفق.. وحتى نهاية العملية وذلك لضمان حقوقهم ومستحقاتهم!! وللأسف الشديد فان ما حدث في خصخصة شركة الخرطوم للإنشاءات وشركة التنمية العقارية التابعة لها.. تجاهل هذا الشرط تماماً.. وكان من الطبيعي ان تضيع مستحقات وحقوق أكثر من مائة من العاملين بالشركتين ، تبلغ قيمتها اكثر من اربعة مليارات ونصف المليار من الجنيهات.. وقد بذل العاملون منذ بيع الشركة في ديسمبر من العام الماضي مجهودات مضيئة مع المالك القديم للشركة "وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة بالولاية" .. ومع المالك الجديد "شركة النور للاستثمارات" ، للحصول على استحقاقاتهم وحقوقهم الا انهم لم يجدوا الا التجاهل والاستهانة بممثلهم ، بل ومحاولة طردهم من مكاتب وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة التي ذهبوا اليها يوم الثلاثاء الماضي بموعد مسبق لمقابلة السيد الوزير المهندس عبد الوهاب محمد عثمان للتفاكر والتشاور حول حقوقهم الضائعة!.. وقد بلغ الامر مبلغاً بأحد سكرتيري الوزير ان يطلب من مسؤولي الامن بان ينفذوا امر الطرد بالقوة صارخاً فيهم "شيلوا الزول ده اجدعوه بره!" وهو يشير الى احد مندوبي العاملين.. الذي اوكل اليه العاملون بعد الله سبحانه وتعالى.. امرهم ، للحصول على حقوقهم السلبية.. بالجلوس مع الوزير والتشاور معه! غير ان السيد الوزير لم يشأ ان يراعى الله في حقوقهم ، ورفض مقابلتهم ، ونسى في غمرة الدنيا ومتاعها الزائل.. كل ما امر به الله ورسوله في شأن الحقوق والمحافظة عليها ، وعدم اكل اموال الناس بالباطل ، ونسى قول الله تعالى: "ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم اول مرة ، وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم ، وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ، لقد تقطع بينكم وصل عنكم ما كنتم تزعمون" صدق الله العظيم. فهنيئاً مريئاً للوزير.. هذا النسيان والتجاهل واضاعة حقوق العباد!!

قضية الفساد في شركة الخرطوم للإنشاءات

أنوف الظلام

زهير السراج

الأمر المؤسف والمقلق ، هو تعامل بعض اجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والعدلية بتجاهل واستخفاف مع الفساد الاداري والمالي الذي لا تخطئه العين في مسيرة شركة الخرطوم للإنشاءات ، وفي خصخصة هذه الشركة وبيعها ، وفي المحاولات الجارية الآن لتمكين الملاك الجدد «المستترين والظاهرين» ، من اصول وممتلكات الشركة واهمها «ارض المقر» .. بطرق تتعارض مع كل ما تعارف عليه الناس من قوانين واعراف ، لدرجة «التلاعب» في سجل هذه الارض في تسجيلات الاراضي ، المكان الذي يعتبره الناس حامياً لحقوقهم والأمين عليها .. فلقد اختفى السجل القديم لقطعة الارض رقم (1) مربع (8 ب) غرب الخرطوم ، والتي يوجد عليها مقر الشركة فجأة ، ليظهر لها سجل جديد يتضمن معلومات جديدة عنها ، ولا احد يدري كيف حدث هذا ، ولمصلحة من .. وكيف ستتواصل هذه «اللعبة» .. لتصل إلى النهاية التي يريدها «المتلاعبون» ، وهي تمكين المالكين الجدد من قطعة الارض الثمينة التي تبلغ قيمتها حسب سعر السوق اكثر من ثمانية مليارات جنيهه سوداني ، بينما باعوها لهم بأقل من مليار ونصف المليار

، فلماذا تباع وزارة التخطيط العمراني قطعة ارض «تزن ثقلها ذهباً»، وتوجد في قلب الخرطوم بذلك الثمن البخس ، وهي تعرف قيمتها الحقيقية ، ولماذا يبذل بعض المسؤولين جهوداً خارقة لدرجة «التلاعب» في سجلات الاراضى «المقدسة في نظر المجتمع»، لاصلاح خطأ في رقم القطعة ، بدلا عن اتباع الطرق الادارية والقانونية العادية .. ولماذا العجلة الشديدة في هذا الأمر لو لم يكن هنالك امر ما ، «جدع له قصير انفه» كما تقول العرب .. او بالعربي الفصيح لو لم تكن هنالك مصلحة او مفسدة يسعى لتحقيقها الذين لم يتورعوا عن فعل كل شيء .. حتى (التلاعب) في سجلات الاراضى ؟؟

لقد اظهر العاملون بشركة الخرطوم للانشاءات روحا عالية ، ومثابرة شديدة ، وصبر أيوب لتصحيح الاخطاء التي وقعت بالشركة ، ثم الاخطاء التي وقعت في خصخصة الشركة ، وللمحافظة على حقوقهم - التي تعتبر المحافظة عليها واجبا دينيا واخلاقيا وقانونيا، وان لم يفعلوا ذلك لارتكبوا اثما كبيرا وشاركوا في «الجريمة» التي جرت احداثها ولا تزال ، تحت نظر وسمع المسؤولين- وقاموا بجهود كبيرة ، واتصالات موسعة ، والتقوا بكل من يهمه ومن لا يهمه الامر من المسؤولين .. ووضعوا بين ايديهم المستندات والإدلة على الفساد الذي لازم ، ولا يزال يلزم شركة الخرطوم للانشاءات ، والصفقة «المربية» التي بيعت بها الى القطاع الخاص ، وافقدت الدولة اكثر من ستة مليارات جنيه ، في أصل واحد فقط من اصول الشركة «وهي قطعة الارض التي تتخذها مقرا لها ، شرق المكتبة القبطية الخرطوم وغرب جامع فاروق» .. وكان اخر الجهات التي لجأوا اليها، المجلس التشريعي لولاية الخرطوم ، الذي أبدى رئسه د . عبد الملك البرير اهتماما في بادئ الأمر بالموضوع الذي يقع في دائرة اختصاص مجلسه ، والتقى بممثلي العاملين مرتين ، واستمع لشكواهم واستلم منهم ملفا كاملا يحتوي على كافة المستندات والوقائع ، ووعدهم بالتحقيق في الموضوع .. الا ان الوقت مضى بدون أن يفعل شيئا ، وفي آخر مرة ذهب ممثلو العاملين الى المجلس للاستفسار عن شكواهم يوم السبت الماضي ، طردوا شر طردة .. (وكانهم كلاب ضالة) جاءت تبحث لها عن طريدة او فريسة او «فطيسة».. «وعفوا على استخدام هذه التشبيهات التي لا تليق» .. ولكن ماذا يمكن ان يقول المرء في مثل هذه الظروف، وفي مثل هذه المعاملة التي يجدها مواطنون صالحون .. «صدّقوا الشعارات التي ترفعها الدولة لمحاربة الفساد» .. وحسن ظنهم في المسؤولين، واعتقدوا انهم ملائكة، فطرقوا ابوابهم بكل حسن نية ، ولكنهم فوجئوا بأن الذين يقفون على حراستها، هم الشياطين .. فاسقط في ايديهم!

غير أنهم لجأوا اليها، ونعدهم بأننا لن نسكت .. ولو كان في ذلك ازهاق لارواحنا!

ويتواصل المسلسل يا ذن الله .

قضية بصات الجزيرة قيت

شركة نابرين.. بقدرة قادر.. حلت محل الهيئة الخيرية للقوات المسلحة الوكيل الأصلي
مذكرة المستشار كشفت عن حالة تزوير وغش في عقد شركة نابرين
سعر البص بعرض الهيئة (140) ألف دولار وعرض نابرين بـ (157) ألف دولار
نابرين أفقدت الشركة أكثر من مليون و300 ألف جنيه.. والبصات غير مطابقة للمواصفات
جريدة الوطن السودانية
رصد وإعداد: أحمد الشريف

من يصل إلى النافورة.. ليس بحاجة للذهاب إلى جرة الماء.. فبعد اتفاقية مع الغرفة التجارية الإيرانية والهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة.. حصلت الهيئة على سقف تمويلي مالي لاستيراد المنتجات الصناعية الإيرانية.. وعلى التمويل من بنك الصادرات الإيراني.. وعلى توكيل بصات المرسيديس من شركة إيران خدرو.. وبقدرة قادر تحول التوكيل لشركة نابرين المحدودة.. حسب ما جاء في مذكرة المستشار القانوني لحكومة ولاية الجزيرة التي حصلت عليها (الوطن)

المذكورة كشفت أن شركة نابرين التي وقعت اتفاقية البصات الخاصة مع شرة الجزيرة.. ليست بشركة تتبع للهيئة.. وكشفت أن سعر البص بعرض الهيئة ب(140) ألف دولار.. والاتفاقية مع نابرين بحوالي (157) ألف دولار.. أي فرق السعر لعدد (10) بصات (170) ألف دولار.

والسداد كان بالدولار.. واتفاقية نابرين المحجفة كان السداد بالجنيه السوداني.. مما أفقد الشركة مليون و(333) ألف جنيه.. مذكرة المستشار ذهبت إلى أن العقد مع شركة نابرين مبنى على التزوير والغش.. ومستندات الجمارك أكدت على ملكية (9) بصات لشركة (إيرانكو إكسبريس) وليس شركة نابرين.. بل إن شركة نابرين تملك بصاً واحداً فقط.. ومستعملاً.. المذكورة الخطيرة.. كشفت عن حالة غش واحتيال.. والأخطر أن البصات غير مطابقة للمواصفات وعيوبها بائنة منها عدم القدرة على التكييف.. وبعتراف شركة (إيران خدرو) الشركة المسوقة..، وإلزامها بإصلاح أجهزة التكييف المذكورة ذهبت إلى أن شركة الجزيرة.. قد سددت ما عليها كاملاً.. ولم يصدر فك الرهن الخاص بال عشرة بصات.. من بنك أم درمان الوطني.

وهنا يبدو السؤال.. من أين جاءت شركة نابرين؟! ولماذا التعامل معها كوكيل لشركة إيران خدرو؟! ولماذا الذهاب إلى جرة الماء.. ما دامت هناك النافورة.. بلا شك هناك شبهة فساد واضحة.. تزوير احتيال.. إهدار للمال العام.. وما خفي أعظم.. فتحت السواهي دواهي..

المطلوب فتح ملف هذه الفضيحة المجلجلة.

فالشركة التي قامت على أنقاض شركة مواصلات الجزيرة (سابقاً).. بعد تصفيتها.. وهي شركة مساهمة محدودة.. يملك أسهمها اتحاد عمال ولاية الجزيرة.. والمزارعون.. وحكومة الولاية.. وبعض الأفراد.. حكومة الولاية بأصول الشركة التي تمت تصفيتها.. دخلت كأكبر مساهم.. فهي مالك للأرض التي عليها الشركة.. الورش.. المباني والمخازن.. علماً بأن القانون لا يسمح لها بأكثر من 19%.. أصول أكبر من قيمة البصات فالشركة دخلت بضمان الحكومة، ومعلوم أنه لا يجوز الرهن بأرض الحكومة.. تقاطعات وتشابكات حول شركة بصات الجزيرة تستدعي المراجعة والمعالجة الحاسمة.. الأمر يستدعي خروج حكومة الجزيرة من هذه (الورطة) حفاظاً على المال العام وإلأسيضيع الجمل بما حمل والخاسر في نهاية المطاف هو مواطن الجزيرة.. دافع الضرائب.. والمسؤول الأول وزارة المالية وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته!!

وأخيراً تبقى أسئلة مفتوحة:

-ما مصير أراضي حكومة الجزيرة المرهونة؟! هل تذهب للبنك في حالة عدم إيفاء الشركة بمديونيتها؟
-هل قامت الشركة الإيرانية بإصلاح التكييف والأعطال الأخرى للبصات؟
-هل تمت المراجعة الدورية لحسابات الشركة؟
-أسئلة مشروعة في غاية الأهمية.. تحتاج إلى إجابات واضحة.. نأمل من إدارة شركة الجزيرة.. أن توضح وبشفافية عالية كل ما يدور حول هذه الشركة، فالجميع شركاء في هذه المؤسسة.. ولتبقى الحقيقة في الأجدى والأفنع، فأما الزبد يذهب جفاء ويبقى ما ينفع الناس!!

ملخص مذكرة اتفاقية شركة نابرين، لعدد عشرة بصات من شركة الجزيرة للنقل والمواصلات
إن عدد المستندات القانونية التي تدعم وتسد قانوناً ما جاء بهذه المذكرة هي أحد عشر مستنداً وهي كما يلي:-

المستند رقم (1)

أ/ هذا المستند عبارة عن خطاب من الهيئة الخيرية للقوات المسلحة لولاية الجزيرة معنون للسيد مدير عام شركة الجزيرة للنقل والمواصلات بتاريخ 2005/1/27م وموضوعه عرض شراء لبصات وشاحنات، وهذا الخطاب موقع باسم السيد «خ. م. ص» المدير العام. وكان الخطاب ملحق معه عرض الهيئة الخيرية للبصات المرسيديس، ويشمل المواصفات الفنية والأسعار وطريقة السداد التي وردت بالملحق (أ)، والتي أشير فيها إلى أن التمويل عن طريق خطاب اعتماد أجل الدفع غير معزز لمدة سنتين، ويمكن زيادة

المدة حتى خمس سنوات.

ب/ أن سعر البص الذي ورد في عرض الهيئة الخيرية كان 5.194 ألف دولار وقام السيد المدير العام بتخفيضه إلى مبلغ 140 ألف دولار ووقع على التعديل بالعرض.

ج/ جاء بالمستند أن عند زيارة السيد رئيس جمهورية إيران الأخيرة للسودان، تم توقيع اتفاقية مع الغرفة التجارية الإيرانية الخيرية لدعم القوات المسلحة ومن خلال هذا الاتفاقية حصلت الهيئة الخيرية على الآتي:

أ- الحصول على سقف تمويلي مالي لاستيراد المنتجات الصناعية الإيرانية وكان ذلك بالتمويل عن طريق بنك الصادرات الإيراني.

ب- من خلال تلك الاتفاقية حصلت الهيئة الخيرية على جميع التوكيلات التجارية للصناعات الإيرانية ومن ضمنها التوكيل لبصات المرسيدس من شركة إيران خدرو (فكيف تحول ذلك التمويل الآن لشركة نابرين المحدودة!).

خلاصة القول أن ذلك العرض كان جيداً وهو الأساس لتوقيع أي اتفاقية مع شركة الجزيرة، فلماذا تم توقيع الاتفاقية مع شركة نابرين هل شركة نابرين هي إحدى شركات الهيئة الخيرية التي قدمت العرض...؟! (الإجابة لا). عدم توقيع الاتفاقية مع الهيئة الخيرية أفقد شركة الجزيرة الآتي:-

أ- سعر البص بعرض الهيئة الخيرية كان 149 ألف دولار واتفاقية شركة نابرين بحوالي 157 ألف دولار أي فرق السعر لعدد عشرة بصات 170 ألف دولار

ب- فترة السداد لفترة تمتد لمدة خمس سنوات.

ج- الاعتماد لعدد عشرين بصاً وليس عشرة بصات.

د- السداد كان بالدولار ولكن في اتفاقية نابرين كان السداد بالجنية السوداني، مما أفقد الشركة مبلغ (1.333.000) مليون وثلاثمائة ثلاثة وثلاثين ألف جنيه، بالإضافة إلى عيوب التكييف والسمعة السيئة التي لحقت بشركة الجزيرة.

المستند رقم (2)

عقد شراء عدد عشرة بصات مرسيدس مع شركة نابرين، إن هذا المستند عبارة عن الاتفاقية التي تم توقيعها مع شركة نابرين وهناك أسئلة مشروعة يجب أن تبرز كما يلي:

أ/ هل تقدمت شركة نابرين بعرض منفصل مكتوب لشركة الجزيرة قبل توقيع العقد؟ (الإجابة لا)

ب/ هل اعتبرت شركة نابرين إحدى شركات الهيئة الخيرية وبالتالي تم توقيع العقد معها (الإجابة نعم)

ولكن هل تمت مخاطبة وزارة العدل (إدارة الشركات) للتأكد من أن شركة نابرين هي إحدى شركات الهيئة الخيرية؟ (الإجابة لا) وذلك هو أسى البلاء.

ج/ لاحقاً تم اكتشاف أن شركة نابرين ليست إحدى شركات الهيئة الخيرية للقوات المسلحة وكان ذلك بواسطة السيد المدير العام

السابق لشركة الجزيرة في إحدى اجتماعات مجلس إدارة شركة الجزيرة خلال شهر سبتمبر 2007م، ولقد تبين لنا صحة ما ذكره

السيد المدير العام السابق لشركة الجزيرة بموجب المستندات والعقد المبرم مع شركة نابرين، الذي يعتبر باطلاً قانوناً لأنه (مبنى على التزوير والغش).. والشخص الموقع على الاتفاقية هو السيد «خ0م0ص» وهو نفس الشخص الذي وقع على خطاب عرض الهيئة الخيرية كمدير عام!!!

المستند رقم (3)

عبارة عن مستند الجمارك الذي يؤكد ملكية عدد تسعة بصات لشركة إيرانكو إكسبريس وليس شركة نابرين.

المستند رقم (4)

عبارة عن مستند الجمارك الذي يؤكد أن شركة نابرين تمتلك بصاً واحداً فقط ومستعمل.

المستند رقم (5)

عبارة عن وقائع اجتماع اللجنة المفوضية من قبل مجلس الإدارة مع الهيئة الخيرية للقوات المسلحة وشركة نابرين للخدمات الزراعية

المنعقد بتاريخ 2007-12/7م بعد توقيع الاتفاقية مع شركة نابرين في أكتوبر 2007م وبعد استلام البصات وظهور المشاكل والعيوب.

كان يمثل جانب شركة الجزيرة السيد «ع0ن». والهيئة الخيرية للقوات المسلحة وشركة نابرين يمثلهما السيد / «خ0م0ص»، وذلك مما يؤكد أن الجميع يعتقد أن شركة نابرين هي إحدى شركات الهيئة الخيرية.. وهذه الوقائع تتطلب من الجميع قراءتها بتمعن فهي مستند أساسي يوضح جميع العيوب والمشاكل والغش والاحتيال الذي أشرنا له بالمذكرة، بالإضافة لحضور مندوب بنك أم درمان الوطني ليؤكد مشاركة البنك في الغش والاحتيال.

المستند رقم (6)

عبارة عن وقائع مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 22-يناير 2007م برئاسة السيد «ع0أ» وبحضور وفد شركة إيران خدرو ديزل المصنعة للبصات بحضور السيد / «ع0أ» عضو مجلس إدارة شركة إيران خدرو ديزل ونائب المدير العام للتسويق السيد / «أ0ق» عضو مجلس إدارة شركة إيران خدرو ديزل.

لقد ورد في ذلك الاجتماع اعتراف شركة إيران خدرو بعيوب التكييف للبصات التي تم شراؤها من شركة نابرين والعيوب الفنية الأخرى، والتزمت الشركة المصنعة باستبدال التكييف وسداد كل الالتزامات المالية لإصلاح التكييف والعمل على تفتادى تلك الأخطاء في تصنيع عدد العشرين بصاً الجديدة، التي تم فتح الاعتماد لها وسلمت للسيد «ع0أ» صورة من التعديلات الفنية المطلوبة ونوع التكييف سوتراك للبصات الجديدة، وواعد بتنفيذها.

المستند رقم (7)

عبارة عن خطاب شركة نابرين بتاريخ 2007/9/11م إلى السيد مدير عام شركة الجزيرة السيد / «ع0م0أ» تطلب فيه فسخ الاتفاقية وتسليمهم البصات بموقع شركتهم بشارع الستين الخرطوم.

المستند رقم (8)

عبارة عن أمر تشكيل لجنة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20/سبتمبر 2007م برئاسة السيد / «ع0ن» وعضوية السيد / مدير عام شركة الجزيرة السابق والمستشار القانوني للشركة للجلوس مع شركة نابرين لحسم سداد الأقساط.

المستند رقم (9)

عبارة عن خطاب السيد «ع0ن» رئيس اللجنة المكلفة إلى شركة نابرين موضحاً فيه الإخفاقات والمشاكل التي صاحبت هذه الاتفاقية، وطلب منهم الجلوس مع اللجنة للتشاور والتفكير في هذا الأمر ولم يفوا.

المستند رقم (10)

عبارة عن خطاب السيد المدير العام لشركة الجزيرة السابق المعنون لشركة نابرين بتاريخ 2007/10-2م ومرفق معه كشف الحساب للاتفاقية طالباً منهم الإفادة بصحة هذا الحساب. ولم يردوا حتى هذه اللحظة.

المستند رقم (11)

هذا المستند تم إرسال صورة منه لنا بواسطة المراقب المالي للشركة وهو عبارة عن خطاب من بنك أم درمان الوطني الخرطوم السوق المحلي أكد فيه خصم مبلغ (122.202) جزء من قيمة الشيكات المحررة بواسطة شركة الجزيرة بالاعتماد رقم 2005/21م من جانبنا نلاحظ الآتي:-

- 1- أن الشيكات الموجودة الآن بينك أم درمان الوطني مضى عليها أكثر من ستة أشهر من تاريخ استحقاق السداد، ولا يجوز قانوناً صرفها إلا بعد تجديد تاريخ صرفها أو تقديمها للمحكمة وبالتالي يكون صرف هذا الشيك مخالف للقانون.
- 2- أن هذا المبلغ حسب علمنا أودع بالبنك ليكون جزءاً من المبلغ المفترض تكملته لاعتماد عدد العشرين بصاً الجديدة.
- 3- حسب علمنا أن اعتماد البصات الخاصة بشركة نابرين تم سدادها كاملاً وإذا لم يتم ذلك كان على البنك أن يصدر أمر تنفيذ حجز على البصات المرهونة لصالحه وذلك لم يتم حتى الآن !!

وعليه يكون هذا المبلغ سحب من حسابنا وسلم لشركة نابرين وعليه يستوجب ذلك التحري والاتصال بالبنك لمعرفة كيف تم سحب هذا المبلغ.

خلاصة المذكرة

1- أن طبيعة النزاع بين شركة الجزيرة وشركة نابرين لا يمكن حله ودياً وعليه أقترح قبل اللجوء إلى المحاكم أنه يمكن تنفيذ المادة (3) التي وردت بالاتفاقية والخاصة بالتحكيم، ولقد نصت المادة أن يتم تعيين رئيس لجنة التحكيم بواسطة رئيس الدائرة القانونية لولاية الجزيرة ويكون قرار التحكيم نهائياً.

2- إصدار قرار من مجلس الإدارة بتجميد عضوية وحبس مساهمة شركة نابرين لدى شركة الجزيرة إلى حين صدور قرار لجنة التحكيم.

3- عدم التعامل مع شركة نابرين كوكيل لشركة إيران خدرو ويكون التعامل مع الشركة رأساً خلال الفترة القادمة.

4/مخاطبة بنك أم درمان الوطني ويطلب منه -بعد الإشارة لما حدث بخصوص اتفاقية شركة نابرين- الآتي:
أ/ فك الرهن الخاص بالعمرة بصات الأولى.

ب/ إرجاع الشيكات الخاصة بشركة الجزيرة طرفهم.

ج/ الجلوس مع شركة الجزيرة للتفاوض بخصوص التعويض المالي لشركة الجزيرة للضرر الذي لحق بها من جراء الأخطاء التي لازمت اعتماد هذه البصات وذلك قبل اللجوء إلى القضاء.

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=11963>

قضية انهيار عمارة جامعة الرباط

د. الطيب زين العابدين

جريدة الصحافة

كثر الحديث في الصحافة وفي مجالس العاصمة حول انهيار عمارة جامعة الرباط التابعة لوزارة الداخلية، فلماذا اهتم الناس بذلك الحدث أكثر من اهتمامهم بسقوط توريث أو كبويتا في جنوب السودان، بل وبسقوط الكرمك في الشمال؟ أولاً لأن سقوط عمارة في الخرطوم ليس شيئاً مألوفاً أو متكرر الحدوث، دعت من أن تكون عمارة حكومية تمتلكها وزارة الداخلية صاحبة الضبط والربط، والتي ينبغي أن تخيف كل مقاول يمشى على قدمين أن يضحك عليها ويبيعها عمارة مغشوشة. وثانياً لأن وزير الداخلية رجل متنفذ في الدولة، فهو ضمن الخمسة الذين يقال أنهم يديرون مصائر العباد في السودان. وقد أشرف على بناء عشرات العمارات في ساحات مختلفة من مدن السودان، فكيف يجرؤ بشر على أن يستهزئ بسمعته على ملأ من الناس. وثالثاً لأن منهج وزير الداخلية في ارساء العطاءات والتعامل مع المال العام، يمثل طريقة حكومة الانتقاذ التي ينتقدها كثير من الناس بأنها لا تلتزم بالضوابط واللوائح المتعارف عليها، مما أدى إلى «الشماتة» بها في هذا الحادث المؤسف الذي أدى إلى وفاة أحد المواطنين وخسارة أكثر من عشرة مليارات من الجنيهات. وينبغي على الحكومة أن تأخذ التحقيق حول هذا الحادث مأخذ الجد. وأن تحاسب المسؤولين عنه أيّاً كانوا، لأن التعددية القادمة والحريات المتوقعة، ستثير مثل هذه القصص مرات ومرات أمام الحكومة وأمام مرشحي المؤتمر الوطني في الانتخابات القادمة. وعليها أن تفعل اليوم «ما يببض» وجهها غداً! وقد أحسنت وزارة العدل صنفاً باستلام ملف التحقيق وتكوينها لجنة مختصة خارج سلطات وزير الداخلية.

ونرجو أن نلفت لجنة التحقيق الى بعض الملاحظات والافادات التي تثار في المجالس الخاصة حول ذلك الحدث، لعلها تتمكن من الاستفادة منها والتحقق فيها .

1- أولى تلك الملاحظات أن يكون التحقيق شاملا، ليس فقط عن أسباب سقوط العمارة. ولكن عن منهج وزارة الداخلية عموما في أعمال التصميم الهندسي ومنح العطاءات والتعامل المالي مع المقاولين وفاعلية جهاز الاشراف وكفاءته المهنية، ثم عن ملاسبات عطاء العمارة المذكورة، وهل قيمة العطاء مناسبة لتكلفة البناء، أم أنها تقل عن ذلك مما يضطر المقاول الى الغرر في التنفيذ. وغير ذلك من نقاط تتصل بالموضوع.

2- تقول المجالس إن وزارة الداخلية تقوم بتصميم منشآتها بواسطة جهازها الداخلي. وهو ليس على درجة عالية من الكفاءة تناسب حجم الأعمال التي تقوم بها، فرغم كثرة العاملين بالقسم الهندسي، الا أن خبرتهم محدودة لا تناسب ما يقومون به من منشآت كبيرة معقدة. كما أن وزارة الداخلية لا تقدم تصاميمها الهندسية الى السلطات الهندسية بالولاية لأخذ موافقتها كما ينص على ذلك قانون المباني. ولعلها ليست الجهة الوحيدة التي تتجاهل صلاحيات تنظيم الولاية !!

3- قامت شركة رويال ببناء منزل لوزير الداخلية، ينبغى على اللجنة المختصة أن تحقق: هل وقع «تضارب مصلحة» بين العمل في المنازل الخاصة وبين عمل الشركة في تشييد الكثير من مباني وزارة الداخلية؟ ان الذين يخافون من الوقوع في الشبهات لا يجيزون لجهة واحدة أن تقوم بعمل عام تحت عهدتهم وآخر خاص لمصلحتهم في ذات الوقت. ولكن على اللجنة أن تحقق في إن كانت المنازل الخاصة قد بنيت «بسر السوق» أم بسعر أقل مجاملة لأصحابها الذين يملكون قرار إرساء العطاءات؟ وهل تمت دفعيات المنازل وفقاً لها هو متعارف في مثل هذه الحالات؟ وهل يملك أصحابها التكلفة الحقيقية لتلك المنازل؟ هذه أسئلة ضرورية لإبراء ذمة أولئك المسؤولين في قمة أجهزة الدولة، وليست من باب الفضول الصحفي أو «الشماتة» في أحد من رجال الدولة .

4- وهناك من يقول إن عقد العطاء مع شركة التشييد يتضمن مكافأة للقسم الهندسي الذي يتولى الاشراف، وهذا سلوك غير صحيح درجت عليه بعض المؤسسات الحكومية تحفيزا لمهندسيها الذين يأخذون مرتبات غير مجزية. وينبغى على لجنة التحقيق أن تنظر الى أي حد أثر ذلك الشرط - ان صحّ - في قيام القسم الهندسي بواجبه كاملا حيال مراقبة التنفيذ بالصورة المهنية المطلوبة. وهل تذهب تلك المكافأة الى العاملين في القسم الهندسي وحدهم أم يذهب قدر منها الى بعض كبار المسؤولين؟

5- ويقال أيضا أن شركة رويال العالمية هذه التي تتعامل بمليارات الدينارات في منشآت وزارة الداخلية وحدها وتتعاون مع شركات عالمية خارج السودان، هي ليست مدرجة في سجل الشركات بالسودان، انما لها اسم عمل فقط! ان صحّ هذا القول فينبغى السؤال كيف جاز لوزارة الداخلية أن تتعامل مع هذه الشركة بهذا القدر الكبير من الأعمال، دون أن تسألها عن تسجيلها التجاري أو سجلها الضرائبي، أو غير ذلك من المعلومات الضرورية التي تكشف قدرة وقانونية الشركة ومصداقيتها؟

ولعله من نافلة القول أن أحداً في السودان لا يصدق أن هناك مؤامرة «امبريالية صهيونية» ضد وزير الداخلية شخصيا لتلطيخ سجله الناصع بالانجازات، أو ضد شركة رويال العالمية التي تتعامل مع حكومة أصولية فتحسن وجهها أمام الناس. وأن أصحاب تلك المؤامرة الامبريالية حرضوا بعض ضعاف النفوس من أهل السودان للقيام بعمل تخريبي في تلك العمارة الشاهقة التي لم يشبها أدنى خطأ تصميمي أو تنفيذي! ولكن لا بأس على اللجنة أن تعلق على مثل هذا القول الذي أدلى به المقاول أمام المؤتمر الصحفي، بعد أن لم يجد حجة أخرى يدافع بها عن عمارته الساقطة !!

إنهيار مبنى جامعة الرباط وصمود منزل عبد الرحيم محمد حسين

جبريل حسن أحمد

يمكن إجمال أسباب إنهيار عمارة جامعة الرباط في الطمع والفساد وأمراض الجشع الذي أصاب أذعياء التدين منذ زمن النميري وقد

كشفت إنهيار المبنى الغطاء عن فساد ليس له صنو أو مثيل في تاريخ السودان 0 وقد كان مادة دسمة تناقلتها وسائل الإعلام السودانية والعالمية حيث امتص وزير الداخلية رحيق الحياة في عمارة الرباط التي كان يزورها أسبوعياً على حد قول بيان الوزير، وحين سقطت العمارة رفع الوزير رأسه وبارح المكان مرفوع الرأس لأنه متأكد أن لا أحد يلاحقه أو يسأله ويحاسبه على (لماه وخماه) من المال العام المخصص للمبنى المنهار وما (لماه وخماه) من أموال خلال وجوده في حكومة الإنقاذ وهي حكومة وجودها واستمرارها مبنى على فساد كبارها وصغارها على أن محاسبة الوزير لا تعنى إلا شمول فساد الإنقاذ وأن ملامسة هذه الحقيقة تعنى إنهيار النظام وتعنى محاسبته على كل ما حدث من اعتداء على المال العام وهذه محاسبة لا توفر أحد من مصاصي دماء الفقراء إلا كشفته 0

قال الوزير المستقيل عبد الرحيم محمد حسين للبيان عندما سئل عن عمارة الرباط وعطائها هل تتبعون نظام العطاءات والعقود والعروض؟ أجاب (عملنا ما نسميه تأهيل شركات ولا نعمل بنظام العطاءات) ونظام التأهيل هذا هو العتبة إلى الفساد والمحسوبية وهو ما فتح الباب واسعاً للفساد المضخم وأوصل البلاد إلى الحالة التي نحن عليها 0 ونريد أن نعرف عدد أدوار مبنى جامعة الرباط ومساحة مبانيها وتكلفتها حيث أن نفس مقاولها بنى عمارة عبد الرحيم محمد حسين في تزامن مثير للريبة حيث أن العلاقة بين المبنين جاءت في تقرير وزير العدل الذي أشار فيه إلى أن الوزير عبد الرحيم محمد حسين رهن عقاره للمقاول لمدة أربع وعشرين شهراً وأجره المقاول لآخرين واستلم أجره كمقدم دفع وبنى به العمارة (الصامدة) 0

وجاء في التقرير ما نصه (وبالتالي لم يثبت لدينا أن وزير الداخلية قد أثرى ثراءً حراماً رغم عدم التزام الوزارة بالإجراءات القانونية واللائحية للجوانب المالية والمحاسبية التي تكون المحاسبة في مخالفتها من سلطات وزير المالية 00 أ.خ) وعليه قفلت وزارة العدل ملف القضية وكان الأمر كله لتبرئة ساحة الوزير ومن جانبه احتفى رئيس الجمهورية (وكرام) وكبار وأثرياء الإنقاذ (بزميلهم) عبد الرحيم ووصف الرئيس استقالة عبد الرحيم بأنها (استراحة محارب) وقد صدق عمر البشير لأن هذا الرجل كانت جهات حربه متعددة منها عمارة الرباط ومنها ملف دار فور فقد استطاع برعونته وهمجيته وجلافته الظاهرة أن يفعل ما لم يفعله غيره ومع ذلك قال للبيان (إن قضية دار فور كلها صناعة يهودية كنسية) ومن الواضح أن كل تصرفاته في دار فور منطلقة من هذا التفكير الضحل وبهذا الجهل أرغم قبائل المنطقة من الزغاوة والمساليات والفور والبرقد على الهرب والنزوح من قراهم التي أحرقت والعيش في معسكرات إذلال وعار مما جلب للسودان الإدانات الدولية وقرارات مجلس الأمن التسعة واضطرار المجلس لإرسال جنود الاتحاد الأفريقي لحماية سكان دار فور من فجور الإنقاذ وظلمها لمواطني البلد الذي تحكمه 0

ولا علم لنا إذا كان المحارب (المستريح) في قصوره الفخمة يفخر بما أنجز في دار فور ولكن من المسلم به أن محاكم الجزاء الدولي قد تضمنه في القائمة (الواحد وخمسينية) للمطلوبين دولياً 0 فصفاة الرجل وتصرفاته المعلنة تؤهله لدخول قائمة المطلوبين خاصة وقد قال عنه البشير أنه (محارب) في استراحة 0 ربما بسبب وقف إطلاق النار ووجود قوات دولية 0

خلال الستة عشر عاماً من عمر الإنقاذ شيد عبد الرحيم محمد حسين عمارته المؤجر اليوم باثني عشر ألف دولار في الشهر وكذلك العمارة التي بناها مقاول مبنى الرباط المنهار والتي ربما لا يقل دخلها العائد في جيبه عن المبلغ المشار إليه ولا نعرف ما هو مقدار رصيده في البنوك المحلية وممتلكاته الأخرى المنقولة في الخارج والداخل وبما أن الشيء بالشيء يذكر فإن دعوة الإنقاذ ورئيس الجمهورية لمحاربة الفساد يجب تجسيدها ولو على الأعضاء النافذين أو (المستريحين) فالإنقاذ أعدمت العقيد/عبد الرحيم محمد صالح لأنه اختلس مال الدولة وهي تهمة تطال الكثيرين وقد أعدم تاركا خلفه زوجتين وتسعة أطفال منهما بالإضافة لوالد مسن ومن جانب آخر سجن الدكتور إسماعيل أبكر الوزير في الديمقراطية الثالثة بتهمة أنه فاسد مالياً ثم أطلقت سراحه دون أن تعذر عن نهمها له ونحن نعرف جميعاً أن الدكتور إسماعيل مشهود له بالأمانة في كل شيء بما في ذلك (الكلام) وأنه عندما خرج من الوزارة لم يكن يملك حتى منزلاً ونعرف جميعاً أنه هاجر للسعودية باحثاً عن عمل لأنه كان فقيراً معدماً وقد استضافه إخوته ومنهم الدكتور بشير عمر وزير مالية ما قبل-الفساد-، وكان الدكتور إسماعيل خلال تواجده مثلاً في التواضع فقد كان يعمل في ظروف لا تليق بوضعه وموقعه وعلمه فعمل في مكة المكرمة وفي الرياض بأجور لا تتناسب مع وضعه بأي حال ولا مع مؤهلاته ولكنه كان

معاندا لظروفه وقانعا بقسمته ولم يشكو لأحد أنه لا يستطيع أن يدفع ثمن كي ملابسه فقد كان يقوم بكيها بنفسه وعندما نودي لأداء واجب عمل وطني في أسمرها هب إلى هناك ومنها غادر إلى أمريكا الشمالية فجزاه الله خير الجزاء على تواضعه وعفته وأمانته وتواضعه وزهده ومن المؤكد أن تستفيد الولايات المتحدة من علمه 00 واليوم وبعد ستة عشر عاما على مجيء الإنقاذ لم يجد رئيسها من يمتدح نزاهته سوى رئيس اللصوص وزير الداخلية لإيمان الرئيس بأن تكديس المال في أيدي رفاقه يحمي مستقبل نظامه وبقية رياح التغيير ويجعل المعارضة الفقيرة في ضعف مقابل القسط السمان وهذا المنطق السياسي هو الذي أوصل الإنقاذ ورئيسها لسدة الحكم وأبقتهم في السلطة حتى هذا التاريخ 0 وفي يوم الجمعة 2005/7/9م دخل العقيد جون قرنق قصور الإنقاذ ليوقف سنيين الإنقاذ وتبدأ مرحلة جديدة بينه وبينهم فالسؤال الذي يطرح نفسه هل يستطيع أن ينهي احتكار الجبهة لكل شيء بما في ذلك الفساد (والاستراحة منه وفيه) أم أنه سيكون موظفا بارزا بدرجة نائب رئيس في حكم فساده يزكم الأنوف؟ سؤال إجابته مجانا في تالي الأيام

www.sudaneseonline.com

الفساد في ديوان الزكاة

قضية اختلاس ديوان الزكاة، ولاية الخرطوم 2009

الخرطوم: من هبة عبد العظيم، صحيفة السوداني يناير 2009.

كشف تقرير وزير المالية بولاية الخرطوم للرد على تقرير المراجع العام عن اختلاس بديوان الزكاة بالولاية بلغ (240) ألف جنيه

الفساد في ديوان الزكاة

إيصالات زكاة وهمية

بـ «حضرة المسئول» قبل الماضي نشرنا تقريرا من مدينة «ود النيل»، ولاية سنار، بعنوان «نهب قوت الفقراء بود النيل»، يتلخص في تصرف اثنين من موظفي مكتب الزكاة بود النيل في كميات الذرة الخاصة بزكاة الفقراء والمحتاجين، تقدر قيمتها بنحو «58» ألف جنيه (58 مليون ج). وبعد كشف «حضرة المسئول» تفاصيل القضية، لفت ذلك إنتباه التجار والمزارعين الذين اخرجوا زكواتهم، وتحصلوا على إيصالات بالكمية التي زكوا بها، لكن عند ذهابهم لمكتب الزكاة بود النيل إكتشفوا انهم يحملون (إيصالات وهمية) لا وجود لها في سجلات مكتب زكاة ود النيل.

http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=453&id=18127

الفساد في ديوان الزكاة

50 الف دولار (قولة خير) لفضائية محمد حاتم التي لاوجود لها (قناة الضحى) وتوصية على استمرار الدفع !!!

جمال على حسن

سودانيزاونلاين، 12-08-2009

لاتكون هناك من الناحية الشرعية و القانونية اية ثغرات اوفرض للتلاعب باموال الزكاة التي فصلها وقسمها النص القراني بترتيب اولوياتها بشكل واضح وبالنحو الذي لايتترك مساحة للتدخل في مصارف الزكاة الشرعية لم يدعها الاسلام لمطامع الطامعين الذين لا

يتورعون أن تمتد أيديهم إلى ما ليس لهم، والذين يزاحمون بمنابهم المستحقين من أهل الفاقة والحاجة الحقيقيين، وفي عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- تطلع بعض ذوى الأعين الشرهة والأنفس النهممة، وسال لعابهم إلى أموال الصدقات، متوقعين من رسول الله أن ينفحهم منها نفحات تشبع من طموحهم، وترضى من شرهم، فلما ضرب الرسول (ص) عنهم صفحاً ولم يلق إليهم بالا، غمزوا ولمزوا، وتناولوا على المقام النبوي الكريم، فنزلت آيات الكتاب تفضح نفاقهم، وتكشف شرهم، وتبين جور موازينهم النفعية الشخصية، وتبين المصارف التي يجب أن توضع فيها الزكاة، وذلك قوله تعالى: ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم) (التوبة: 58-60) هذه المقدمة التي لا بد منها استعنا فيها ببعض المصادر الاسلامية ونحن نود الحديث حول حقائق وممارسات فساد في سياسة صرف الاموال في ديوان الزكاة في السودان.. على خلفية محاولة انتحار مواطن على ابواب ديوان الزكاة الاسبوع الماضي هاكم اولها..

هل سمع احدكم او شاهد قناة فضائية باسم قناة الضحى؟؟!!
فالمستند الاول عبارة عن خطاب بالنمرة ش س أع /قض /صادر

الاخ امين ديوان الزكاة الاتحادي
حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الموضوع دعم قناة الضحى

تهديكم قناة الضحى الفضائية اطيب تحياتها وتشكر لكم كريم تعاونكم معها وهى قناة تهتم بنهضة الامة ورعاية قضاياها وامال المستضعفين فى الارض ونشات القناة من تكاتف الخيرين من امثالكم وتشهد بداية انطلاقتها فى مارس 2007 باذن الله وردت لنا مساهمات مقدرة من بعض الخيرين سيكون لها سهم وافر فى تأسيس القناة لكن مايزال ينقصنا بعضا من مال التسيير الاول نرجو من مؤسستكم العامرة وبما عرف عنها من خير فاض على الاخرين ان تكون من المساهمين فى بروز هذا الصوت الصادر بالحق الى الوجود علما بان ميزانية القناة تبلغ حوالي 21838000 دولار امريكي ونرفع اكفنا لله ضارعين ان يبارك فى جهودكم

محمد حاتم سليمان

رئيس مجلس الادارة

اما تعليق الامين العام للديوان بخط يده يقول بالنص

الاخ ابراهيم حسن ابراهيم

نؤكد على دعم الديوان لهذه القناة الدعوية وانها ستكون اضافة عالمية للعمل الاسلامى وعليه سيكون الدعم مستمرا لها حتى ترى النور وعليه تصدق لها الان بمبلغ 50 الف دولار خمسون الف دولار ستكون من بند (في سبيل الله) للعام 2007 ثم تعليق جانبى (الاخ ابو علي عبيد يكتب لهم شيك من الرصيد بالعملة الحرة)

التاريخ 21/1/2007

انتهى

وفي مستند اخر توجد تعليقات حول الاجراءات السليمة حتى فى صرف الزكاة للفقراء والمساكين كبند شرعي اول واولى من بند فى سبيل الله حسب الترتيب القراني فى بلاد تفوق فيها نسبة الفقر التسعين بالمائة قد لاتتمكن ميزانية ديوان الزكاة من تغطية احتياجات مصرف الفقراء والمساكين ناهيك عن قناة فضائية لاعرفها ولاعرف لها دورا دعويا ولاوجود من الاساس. اليس من الاولى تغطية بنود العلاج والعمليات الجراحية ومستشفى الذرة والتي يسهم فيها الديوان لحالات الفقراء والمحتاجين مجرد اسهاما ضعيفا

جدا وليس تغطية كاملة وبحماس كبير كالذي ابداه امين عام ديوان الزكاة لهذه القناة التي تبلغ تكلفة تاسيس مكاتبها وعرباتها 373 الف دولار فمتى كانت الدعوة الاسلامية تشترط للقيام بها عربات فارهة ومكيفة ومكاتب فاخرة في بلاد يشرع فيها معدم ومريض ومحبط في الانتحار على ابواب ديوان الزكاة الاسبوع الماضي ؟

الفساد في النظام المصرفي السوداني

النظام المصرفي السوداني والفساد المكشوف: 30 مليار جنيه سوداني (15 مليار دولار أمريكي) في مهبط الريح: انعدام مسئولية أم تواطؤ بين المصرفيين والسياسيين والقطط السمان (الجوكية وأمرء البنوك) ذهب الخزين مأمون

في ظل معاناة الشعب السوداني المزمنة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومعاناته المستمرة في سبيل كسب العيش الحلال والأمل في انفراج الضيق وانصلاح الحال بما تدعيه حكومة الوحدة الوطنية في وسائل إعلامها مبشرة بتحقيق إيرادات وعائدات كبيرة من قطاع البترول وتحقيق معدلات كبيرة من التنمية الاقتصادية ، شنت الحكومة السودانية حملة اعتقالات واسعة وسط عملاء البنوك السودانية المتعثرين في سداد ما عليهم من ديون شملت حوالي 237 من كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال في البلاد. وقد كشفت المصادر أن هناك تحقيقات سرية بدأت مع مسؤولين في المصارف تشير التقارير الرسمية إلى تورطهم في أزمة تسديد التمويلات بينهم مديرو بنوك وموظفون في إدارات الاستثمار في البنوك ، كما كشفت أن جملة الأموال المتعثرة بلغت 30 مليار جنيه سوداني أي ما يعادل 15 مليار دولار أمريكي. وكان البنك المركزي قد هدد بنشر أسماء موظفي المصارف الذين يقومون بمنح التمويل للمتعثرين بطرق غير قانونية. وكشفت المصادر كذلك أن عددا من المتعثرين قد تم الإفراج عنهم بعد تحقيقات أولية أجريت معهم من قبل المسؤولين في الأمن الاقتصادي ونيابة المصارف ، فيما تم تحويل 37 من كبار المتعثرين إلى سجن كوبر القومي في الخرطوم. وقالت المصادر أن هذه المجموعة التي تضم كبار المستثمرين ورجال المال والإعمال في البلاد، تلقت حوالي 85% من جملة التمويلات المتعثرة. وتوقعت المصادر أن يتم اعتقال مجموعة أخرى من المتعثرين الذين يطلق عليهم وصف "الجوكية" و "أمرء البنوك."

مخالفات الجهاز المصرفي 2008

الخرطوم: عائشة اسماعيل

كشفت نيابة مخالفات الجهاز المصرفي عن المال المعتدى عليه خلال النصف الأول لعام 2008 م. وقال عامر محمد ابراهيم وكيل نيابة مخالفات الجهاز المصرفي في ورشة الاجراءات المصرفية و القانونية في مجال التمويل المصرفي المتعثر والتي نظمها بنك السودان المصرفي بالتعاون مع وزارة العدل امس ان حجم المال غير المسترد المتعثر بلغ 24 مليار جنيه سوداني حيث بلغت نسبة التعثر 78,47% فيما بلغت الاموال المستردة 6 مليار بنسبة 21.6%. حيث بلغت جملة البلاغات 1435 بلاغا .

صحيفة الوطن، العدد رقم: 1923، بتاريخ 2008-10-05

لماذا سكتم دهرأً ونظقتم «.....» بعد خراب سوبا
القطاع المصرفي أكلته القوط السمان والتماسيح وآخرون!..
سنوات من التجاوز والنهب المنظم وغياب الشفافية!..
الحساب ولد وعلى اتحاد المصارف أن يقدم كشف حساب!..
أدركت الدولة الآن في أعاليها أن للصحافة دور ورسالة!..
للذين تم القبض عليهم شركاء «من الداخل»؟! فأين هم!؟!

هذا زمان المهازل . وضربني بكى وسبقني إشتكى!.. فاتحاد المصارف والبلاد كلها منشغلة بعمليات «نهب المصارف» .. وبالقبض
على العشرات من .تماسيح السوق أو ضحايا من هم أكبر من التماسيح.. هذا الاتحاد وقد دق بنك السودان .الجرس .وأستيقظ بعد
ثبات عميق يفرغ الاتحاد نفسه وإعلامه وسكرتاريته ومستشاره القانوني يشكو كاتباً صحفياً ويشكو الصحيفة هذه للمجلس القومي
للصحافة والمطبوعات !! والسبب!؟!
إن الكاتب المشكو ضده إنتقد الأداء في الجهاز المصرفي.. وكتب ما كتب من نقد وملاحظات وتقارير لا يمكن الرد عليها بشكوى
لمجلس الصحافة أو غيره... ولكن الواجب لمن يعرف الواجب .هو الرد على ما أثار الكاتب وما نشرت الصحيفة!..

إن اتحاد المصارف .أنا شخصياً لا أعرف له دوراً بارزاً في تطوير وتأهيل وحماية القطاع المصرفي السوداني الذي نعاه بنك السودان
الآن ووجه بالقبض على نحو 200 شخص وصل منهم لحراسات كوبر حتى الآن نحو 39 شخصاً من الذين يعتقد أن ثمة علاقة بينهم
وبين «سونامي» المصارف!..

مرة أخرى أنا لا أعرف لاتحاد المصارف إنجازاً بارزاً في هذا القطاع المنهار .والمأكول أو المنهوب اللهم الا هذا المبني الضخم والفخم
والذي لا أحد يعرف .أو على الأقل أنا لا أعرف ماذا يدور بداخله من إنجاز يخدم السودان وشعب السودان والقطاع المصرفي الذي
يقضي ومنذ سنوات أسوأ سنوات عمره!..

نحن ندرك أن بعض النافذين في بعض القطاعات يكابرون ويغالطون .. ويستعدون عليهم وعلى أدائهم الصحف والصحفيين حيث
يسكت البعض ويخاف البعض!..

ولكن إلا نحن .ذلك لأننا من محبي الوطن والشركاء فيه وبنسب تتخطى الكثير من الذين إختصروا الوطن في أنفسهم!..
وأنا هنا أسأل إتحاد المصارف.. وقبل الأسئلة أقدم التعريف المختصر الآتي عن هذا الإتحاد!..
قام إتحاد المصارف على أنقاض - نقابة المصارف التي لعبت الدور الأساسي في إنتفاضة أبريل 1985م وأسهمت في إسقاط
الديكتاتورية المايوية.

بعد عام 1989م قام ما عرف فيما بعد باتحاد المصارف والذي بدأ تحت مسمى نقابة المصارف ، حيث تم تقسيم القطاع الى عمال
وموظفين وحدث الخلط العجيب إذ أصبح الإتحاد هو النقابة وهو المخدم أو شبه ذلك.

أما عن المبنى الضخم الفخم الذي يتوسط العاصمة فنحن وغيرنا لا نعرف له دوراً يمكن ان يسهم في وضع أسس وأخلاق وقيم وطنية في هذا القطاع العام، بدليل أن قطاع المصارف هو الآن في «غرفة الإنعاش» بشهادة «الراعي» وهو بنك السودان الذي يلاحق ويطارد بعض من أسماهم مخربى القطاع المصرفي..!

وإذا وافقنا بنك السودان على هذه التسمية ونظرنا بشيء من التقدير الى ما إتخذ من إجراءات قانونية بحق الذين حددهم بنك السودان نفسه بمئتي شخص «ونسميهم نحن وغيرنا بالتماسيح أو القطط السمان»، ولكننا نعتبر هؤلاء تماسيح صغيرة وقطط أصغر فمن هم التماسيح الكبار في هذا القطاع، ومن هي القطط التي إنتفخت بالشحم والورم الحرام..! إن بنك السودان وإتحاد المصارف الذى يحظى بعناية ورعاية بنك السودان يتحملان مسؤولية تربية ورعاية والعناية بالتماسيح الصغيرة والقطط «الفقيرة» مقارنة بالتماسيح والقطط الكبيرة..! ونواصل الأسئلة أو التساؤلات لإتحاد المصارف:

* هل يتقاضى هذا الإتحاد إشتراكات أو أتاوات أو مبالغ سنوية من مجمل البنوك السودانية قد يبلغ حجمها في بعض الأحيان أو يفوق المائة مليون من كل بنك..!

* وإن كانت الإجابة نعم فأين تذهب هذه الأموال وماهو نصيب قيادات اتحاد المصارف من هذه العائدات الضخمة..؟!!

* ويتحدثون عن البدلات والسفرات والقروض والعائدات والتسهيلات التي تذهب لبعض الجيوب وقيادة اتحاد المصارف ليست بعيدة من هذه التساؤلات، ونحن وغيرنا ننتظر «كشف حساب» عن دخل اتحاد المصارف ومنصرفاته وسفرات وبدلات وقروض وسلفيات القائمين على أمر هذا الاتحاد..؟!!

ذلك لأننا وللمرة الثانية ومعنا «الحكومة والشعب» شركاء ومن حقنا أن نتلقى كشف الحساب المطلوب من اتحاد المصارف وغيره..!

ذلك لأن زمان الشفافية قد بدأ محلياً وعالمياً وما عاد بإمكان القطط السمان وقادة وسادة ما سُمى بالإنتفاخ الإقتصادي أن يسكتونا أو يسكتوا غيرنا أو يلجأوا إلى بعض النيات والأجهزة الرسمية لإسكات الصحف والصحفيين ومنع الشفافية..! ذلك أيضاً لأن الدولة في مستوياتها العليا أدركت أن دور الصحافة والإعلام كبير وخطير وفي كل الحالات لصالحها «أى الحكومة» متى ما أضىء الطريق أمامها لأنها ستبصر الطريق ولن تسقط في «الحفرة» العميقة التي قد تتحول الى مقبرة للحكام والنظام إن هم لم يبصروا الطريق ولم يسكتوا الأصوات المضللة التي تقول لهم «كله تمام يا أفندم».. الشعب شعبان والخدمات عال العال والتعليم تمام والصحة جيدة والطرق معبدة والعطاءات محكومة بقانون والتوظيف على قفا من يشيل والخريجون سيتم توظيفهم اول بأول.. إلى آخر النقة الكاذبة في أذان الحكام، إن من حظ السودانين أن معظم الذين يحكمونهم الآن آمنوا ولو بعد حين بأهمية الشفافية والنقد ومتابعة الأداء وضرب نظرية الخيار والفقوس ورفض قاعدة أن الحزب فوق الدولة وأن المتحزبين جماعة من الملائكة لا يخطئون..!

وأختم وأظل أطالب بالقاعدة التي تقول لابد من وضع «ميزان قباني نضخم كالذى توزن به اللحوم من السلخانات» عند بوابة الدخول للسلطة بكل مستوياتها من وزير الى وكيل الى وزير دولة الى موظف وإلى نقابي يؤمن بالخلط بين المخدم والمستخدم، هذا الميزان يوزن به كل من يريد الدخول الى الحكم والسلطة والمسؤولية حيث يجري وزنه كل عام فإن تجاوز وزنه الحد المسموح به سئل وحُوسب وحُوكم، وإن ظل وزنه طبيعياً أو لمعدل نمو عادي يكافأ بالمزيد من الترقى وتحمل المسؤولية..! وإتحاد المصارف السودانى بقياداته وكوادره العديدة لا يجب ان يكون إستثناء من هذه القاعدة فهو يشارك في إدارة أخطر جهاز وهو الجهاز المصرفى الذى أكله الهدام وضربه «سونامى» وهذا ليس من عندنا ولكنه إقرار بنك السودان قائد الجهاز المصرفى وإتحاد المصارف السودانى شريك فى هذه القيادة..!

ومرة أخرى ونحن نفتح هذا الملف بكل شفافية و«سنواصل كل ما توفرت المعلومات نقول إن الذين جرى إعتقالهم والتحقيق معهم من الذين إعتقد بنك السودان أنهم خربوا الجهاز المصرفى السودانى وألحقوا به الخراب والدمار، لهم شركاء يعملون فى هذه

المصارف من مديرين ونواب مديرين وكبار موظفين وصغار موظفين ، والسؤال هو أين هؤلاء من الحساب والعقاب ، وهل الذين قبض عليهم وجاري البحث عنهم كانوا يسطون على هذه المصارف وينهبونها ام كان لهم شركاء داخل هذه المصارف ..؟! نحن نؤكد أن الإجابة هي نعم وأن هؤلاء الذين يتحمل الشعب السوداني الصرف عليهم في الحراسات والنيابات والسجون!.. إنهم ليسوا وحدهم ولا بد من إستكمال وإستبدال الوضع القانوني بالقبض على الشركاء داخل البنوك المنهوبة!.. وتحية لكل إدارة حكومية نيابة كانت او أمن إقتصادي وللذين لازالت ضمائرهم حية داخل البنوك أو داخل بنك السودان لأنهم جميعاً أكدوا القاعدة التي تقول «إن الله يمهل ولا يمهل..»

والله من وراء القصد.

الفساد في النظام المصرفي السوداني

الجوكية يطلون بثوب جديد وينهبون «38» مليون جنيه!!..
خبراء: ما حدث يدل على فشل أساليب رقابة المركزي على المصارف

الصحافة ، الخرطوم: محمد صديق أحمد
السبت 23 يناير 2010م

لم يشغل الوسط الاقتصادي والمصرفي السوداني في الفترة الأخيرة شاغل ، أكبر من ظاهر التعثر المصرفي التي ارتفعت نسبته بصورة مبالغ فيها ، حيث وصلت إلى 26% ، متخطية خط الأمان المسموح به عالميا والمحدد بـ 6% ، وتعالص صيحات البنوك السودانية مستغيثة طالبة العون والمدد من البنك المركزي لإنقاذها من هجمات ونهشات ما عرفوا بالجوكية ، فعقدت الورش واقيمت الندوات لأجل هذا الغرض ، واهتدى المركزي في نهاية المطاف الى اتباع ما يسمى بالترميز الائتماني بأن يكون لكل عميل رقم مصرفي واحد يمنحه له البنك المركزي يوضح حجم العمليات التي دخل فيها من قبل ودرجة سداده ومدى التزامه ، حتى لا يؤخذ البنك على حين غرة من أمره ، ويدخل في عمليات تمويل معه دون أن يدري أنه غرقان أو متعثراً في سداد عمليات تمويل أخذها من بنك آخر. وتقاءل الجميع وظنوا أن نظام الترميز الائتماني يمثل طوق النجاة من «همبته الجوكية» وكاد يطمئن الجميع على أن سياسة البنك المركزي قد أتت أكلها ، غير أن الظن قد خاب بمجرد بروز خبر في إحدى الصحف اليومية عن هروب تاجر إلى خارج البلاد بعد أن تمكن من اللعب على دقون ثلاثة من المصارف بحصوله على تمويل بمبلغ 38 مليون جنيه ، بعد إيهامهم بما قدمه من أوراق تثبت ملكيته لمواد بناء تكتنز بها جنبات المخازن التي تمت معاينتها ، وبعد التسليم بصحة ما قدمه من مستندات قبض المليارات وطار خاج البلاد. وعند السداد اكتشفت المصارف أن كل ما قدمه لها التاجر لم يكن سوى جملة تكتيك جيدة في فنون الخداع والاحتيال بعد بروز صاحب حقيقى للبضاعة والمخازن يحمل معه ما يثبت صحة ملكته لها ، لتشرب ثلاثة المصارف المقلب. وما يهم في هذه الحادثة التي تعتبر بكل المقاييس فاجعة ، أنها في المقام الأول أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن كل الاحتياطات التي اتخذها البنك المركزي لم تكن فعالة أو ذات قدرة على كبح جماح الجوكية ، وأن موجة التعثر سيستمر مدها ، بجانب أنها توحى وتشير إلى أن إدارات المصارف ليست بالحريصة على أموال المودعين ، وأن التدخلات الشخصية وجيوش المحايين مازالت مرابطة بصالات وقاعات المصارف ، والدليل على ذلك صلة التاجر الناهب ياحدى الشخصيات النافذة حسب الخبر.

(الصحافة) كغيرها من المتابعين هزها الخبر وحرك فيها كثيرا من الهواجس عن مستقبل النظام المصرفي في ظل ما يحدث له من

نكبات، فحاولت الاستنارة بأفكار ذوي الرأي والاختصاص في ما يحدث.

فقال البروفيسور عصام بوب: في عام 2008م طفت إلى السطح فضيحة الأموال التي تمت استدانتها من المصارف السودانية ولم ترد إليها بعد حلول أجل السداد، والتي قدرت في ذلك الزمان بما يقارب الـ30 مليار جنيه، أي ما يعادل 14 مليار دولار تقريباً، وقد شمر بنك السودان المركزي عن ساعد جده للحد من تلك الظاهرة حفاظاً على رؤوس أموال المصارف والمودعين فيها، واتخذ جملة من السياسات من بينها إعادة هيكلة ما يُسمى بمخاطر التمويل، وأصدر تعليماته للرقابة ومن ثم نقلها لكل إدارت المخاطر بالمصارف، كما استن نظام الترميز الائتماني حتى لا ينخدع مصرف بما يقدمه له عميل عن نفسه من أوراق في حين أنه يكون غارقاً في وحل عدم سداد عمليات مع بنك آخر، غير أن هذا كله لم يوقف مد التعدي على أموال البنوك التي يعتبرها البعض أنها سائبة ويمكنه أخذ ما شاء منها أي شاء دون وضع حساب لإرجعها. ويواصل بوب: غير أنه بعد وقوع الفأس في الرأس ومع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية وأعراضها التي أرثت على هيكل الاقتصاد السوداني ككل، وقعت الكثير من الخسائر، مما يدل على أن إدارات المصارف لم تلتزم بتوجيهات وتعليمات البنك المركزي،

فالواقعة الأخيرة قدرت أموالها المستدانة بـ38 مليون جنيه سوداني، أي ما يعادل 16 مليون دولار، وتعتبر واقعة مدهشة وتوضح أن توجيهات المركزي لم تنفذ ولم تجد الأذان الصاغية التي تسمعها والأيدي المنفذة والقلوب الراشدة التي تعيها، مما يشي بأن الهيكل المصرفي بالبلاد تحوم حوله شبهات فساد لم تزل بعد. ويزيد بوب بأنه سبق أن نبه إلى أن هناك اختلالات في الهيكل المصرفي السوداني لا يمكن التخلص منها إلا بإعادة هيكلته، غير أن هذا لم يحدث بعد، لذا من المتوقع تجدد مثل هذه الإشكالات العويصة بصورة متكررة. وختم حديثه بالأيندهش الناس لبروز الحوادث في المصارف، لأن الشخوص التي توقع مازالت في مواقعها وكأن شيئاً لم يكن، وخطر ما في انتهاكات المصارف انسحاب آثارها على الاقتصاد السوداني بالكامل. وختم حديثه بتساؤل للمركزي لماذا لم يتم تنفيذ تعليماته؟ وأين كان عندما حدثت تلكم الكارثة؟

ومن جانبه يقول الدكتور محمد النابر: إن بروز ظاهرة التعدي على أموال المصارف إلى السطح مرة أخرى بالصورة التي جسدتها فاجعة الهروب بـ38 مليون جنيه، حسب ما ورد بالصحف، لجد أمر محزن للغاية، في ظل المشكلات التي صاحبت القطاع المصرفي بصورة عامة، حيث تجاوزت نسبة التعسر 26%، مما أوشك أن يعصف بكثير من المصارف، علماً بأن هناك مصارف كانت محافظة على نسبة أقل من التعسر من حد الأمان العالمي 6%، فيما بلغت في أخريات 50%، وبالتالي وفي ظل مساعي البنك المركزي لتقليل حدة التعسر بوضعه العديد من الضوابط مثل الترميز الائتماني الذي من شأنه منع تحايل العملاء على المصارف والاستفادة من أكثر من مصرف دون أن تكون هناك وشيجة تواصل بينها تبرز إمكانية وتأريخ العميل وقدرته على السداد، فإن حدوث الفاجعة الأخيرة يؤكد فشل سياسات البنك المركزي وضعف رقابته على المصارف، بالرغم من أنه يتلقى رواجع يومية تبين موقف المصارف، ويطلع على سير المقاصة الالكترونية، وبالتالي المصارف وحركتها تكون مكشوفة بالنسبة له، ومع ذلك لم يستطع المركزي وأجهزة رقابته كشف الخلل منذ بداياته ومنع وقوعه، ويواصل النابر بقوله: إن ما حدث الآن يوضح أن هناك تطوراً في أساليب الاحتيال لم يواكبه تطور مواز في وسائل رقابة البنك المركزي على المصارف،

ففي السابق كانت تحدث بعض صور الاحتيال مثل أن يذهب موظف بنك لاستلام أو معاينة مخزن، ليفاجأ بأنه ممتلئ على سعته بالبضائع حيث لا ممرات يمكنه من حساب البضائع، وعندما يتم استجلاء الجزء الأمامي فيما بعد يتضح أن البضاعة لم تكن إلا مجرد صفوف أمامية وما خلفها فارغ، حيث لا توجد بضاعة، أو يذهب تاجر لديه بضاعة كاسدة ويثبت أن بضاعته نفسها مملوكة لآخر، ويأتي بعقد بيع منه ويستلم على ضوئه تمويل الشراء من المصرف، دون أن يعرف البنك أن المسألة ليست إلا ضرباً من الاحتيال بعد أن يأخذ التاجر المطية نصيبه من عملية الاحتيال ويذهب التاجر الأصلي ببضاعته والمبلغ الموازي لها ناقصاً عمولة المطية، مما يؤكد أن المصارف لم تستفد من أخطائها السابقة.

وأشار النابر إلى أنه أجرى مداخلة في ورشة عقدها بنك فيصل الإسلامي عن مستقبل التخزين قبل أيام، اقترح فيها أن تنشئ المصارف أنظمة وأوعية تخزين بسعات كبيرة وذات تخصصية، وأن يتبع كل نوع إلى تخصص البنك المعني، وعندما يطلب عميل

أو أي بنك تخزين بضاعة يقوم المصرف المتخصص بتخزينها للعميل والمصرف بعد أن يأخذ نصيبه من أجرة التخزين، إذ أن البنوك بهذه الطريقة تضمن سلامة البضائع وتخزينها بالصورة المرجوة حسب المواصفات، وتضمن كذلك تقادي وسائل وأساليب التحايل التي تشرب مقابلها البنوك قبل العملاء المحتملين. وختم الناير حديثه بأن ما حدث يبرز ضعف الحس لدى موظفي البنوك تجاه صدق أو زيف العميل. وطالب بزيادة أساليب الرقابة على المصارف داخليا من جانب الإدارات وخارجيا من قبل البنك المركزي، لأن مثل هذه الحوادث من شأنها إحداث شرخ في سمعة المصارف السودانية يصعب على الجميع تلافي رتقه إن اتسع.

قضايا الثراء الحرام و غسيل الأموال

تقارير تؤكد ارتفاع بلاغات الثراء الحرام وانخفاض غسيل الأموال والنيابة: ارتفاع البلاغات نتيجة لزيادة البلاغات الربوية

كشفت أرقام صادرة عن نيابة الثراء الحرام عن ارتفاع نسبة بلاغات الثراء الحرام لهذا العام مقارنة بالعام الماضي وانخفاض نسبة بلاغات غسيل الأموال وقالت الأرقام أن عدد بلاغات الثراء الحرام من أول يناير لهذا العام حتى يوليو بلغت (178) بلاغاً مقارنة بعدد (440) بلاغاً ثراء حرام وغسيل أموال في العام الماضي وأكدت الأرقام انخفاض نسبة بلاغات غسيل الأموال منذ صدور القانون الجديد في العام (2003) الذي بموجبه تم فصل قانون غسيل الأموال عن قانون الثراء الحرام حيث وصل عدد البلاغات إلى (7) لم تصل فيها المحاكم لقرارات إدانة وتم شطبها لعدم كفاية البيئة للإدانة.

وعزا وكيل نيابة الثراء الحرام المكلف عادل الرشيد بابتكار ارتفاع نسبة بلاغات جرائم الثراء الحرام والمشبوهِ لزيادة نسبة الجرائم الربوية بسبب حاجة المواطنين للتمويل بعد تعذر وجود قنوات تمويلية الأمر الذي يقود الأسر والأفراد لتلقى الفوائد من جهة ممولة بشروط ميسرة نسبة لحاجتها الماسة لذلك التمويل (صك، رهن أو قرض) مما ينتج عن ذلك تقادم بلاغات جرائم (الربا) كمال مشبوهِ يوجز الشخص عن تحديد مشروعية اكتسابه حتى جاء قانون غسيل الأموال لمعالجة كافة المعاملات المشبوهِ ونفى وجود بلاغات غسيل أموال تمت محاكمتها وإدانة المتهمين فيها لحدوث تسويات وشطب البلاغات. وفي بعض الأحيان يتم حفظ هذه البلاغات داخل المحاكم أو بطلب من وزير العدل، مشيراً إلى أن الدولة من أولوياتها مكافحة الثراء الحرام والمشبوهِ وفقاً للقانون واللوائح وعدم أخذ المواطن بالشبهات.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147507241&bk=1>

تصفية وشيكة لبنك النيلين بعد اختلاس 200 مليار جنيه صحيفة آخر لحظة

كشفت مصادر «آخر لحظة» عن اختلاس 200 مليار جنيه بفرعي بنك النيلين بالخرطوم «الرياض» وغرب السودان. وتنبأت المصادر بأن تقود الاختلاسات لتصفية البنك وقالت إنها تتم بصورة دورية شهرية وأشارت إلى أن البنك ترأس إدارته شخصية اقتصادية. وأوضحت المصادر أن فرع البنك بالرياض اختلست منه قبل يومين 50 مليون جنيه وأضافت أن أحد كبار موظفي البنك اختلس 700 مليون جنيه وأن موظفاً أقل منه اختلس 2 مليار جنيه وأن وكيلاً بالبنك اختلس 300 مليون جنيه وأبانت المصادر أن

البنك قدّم تمويلاً بأكثر من 200 مليار جنيه دون ضمانات عقارية أو غيرها

<http://www.akhirlahza.net/news/porta...&id=24202&bk=1/>/B

قضية بيع بنك النيلين للتنمية الصناعية، بيع بنك أم دفن نفايات ؟ !!!

عادل الباز

ليس في الأمر عجب أن يُباع بنك في سوق الخرطوم .الحكومة باعت من قبل الخرطوم وها هي الآن تبيع النيلين!!!.لست حزينا على بيع أي منهما، ولكن أكثر ما يستفزني أن يجري البيع في الظلام وكأنه عملية غسيل لا يشهدها إلا الغسال الأجنبي ووكيله المحلي . لماذا يتكتم بنك السودان على صفقة بيع بنك ويتعامل معها كأنها أسرار عسكرية ؟.عندما التقطت الخبر طفقت أسأل العالمين ببواطن الأمور عن ما جرى في برزخ النيلين ، لم أجد أية إفادة ، الجملة الوحيدة التي استوقفتني إجابة من صديق قال لي لا تتعب نفسك ده ما بيع!!قلت له كيف ؟ قال لي أمشي احفر براك !!.

وحفرت

بنك النيلين للتنمية الصناعية أنشئ في العام 1993م نتيجة لعملية دمج تمت بين بنك النيلين والبنك الصناعي، وعند لحظة الدمج كان رأسمال بنك النيلين (16) مليون جنيه والصناعي (500) مليون جنيه .

العاملون الذين خدموا البنك أكثر من عشر سنوات لم يتقدموا في وظائفهم خطوة واحدة وتم تخفيضهم إلى 700 موظف و260 عاملاً. ثم جرى تسكين مائتين فقط في وظائف جديدة .

رأسمال البنك ثلاثة مليارات دينار، ولكن البنك عبر ودائعه يعمل بمئات المليارات من الدنانير .

ديون العمليات الاستثمارية بلغت أكثر من مائة مليار جنيه سوداني ، ليست لدي معلومة هل أُستثمرت هذه الأموال في الصناعة أم ذهبت في التجارة والربح السريع الحلال !!.

إجمالي الديون الهالكة في البنك بلغت ثلاثة مليارات دينار تقريبا تزيد ولا تنقص ديناراً .

على خلفية هذه الأوضاع ، أعلنت الحكومة عن رغبتها في بيع البنك ، تقدمت تسع جهات ست منها أجنبية وثلاث محلية أهمها: بنك دبي الاسلامي ، بنك ابو ظبي ، ، مصرف السودان والامارات. شركة املاك ، مجموعة اعمار ومن ضمنها بنك السلام .

بنك السودان ووزارة المالية كوّنا لجنة للتفاوض ، لبيع البنك بعد أن تقدمت الجهات المختلفة بعروضها في الفترة من 31 مارس وحتى 30 أبريل 2006م .

الشركة التي قيّمت البنك هي (كي بي ام جي) وهي ذات الشركة التي قيّمت صفقة بنك الخرطوم اياها!!!.بكم لا احد يعرف ؟ ولا اعرف لماذا تعطي شركة واحدة فرصة تقييم أكبر بنكين في السودان ؟ يبدو أن العبقرية التي أظهرتها في تقييم البنك الأول أعطتها فرصة ثانية والله أعلم !!

قبل ثلاثة أيام حل بين ظهرانينا وفد إماراتي كريم ، جاء صائماً فأفطر بينك النيلين ومضى في صمت.الدوائر المطلعة أفادت أن الوفد جاء بدعوة من ادارة بنك السودان التي اجتمعت به على عجل وأبلغته أن العطاء رسا على مجموعة إعمار الاماراتية واملاك. افادت المصادر انه سيتم بيع 60 % من اسهم البنك مقابل ثمانين مليون دولار وستقوم المجموعة المحظوظة بتسديد مبلغ اربعين مليون دولار عند توقيع العقد ، والمبلغ المتبقى سيتم تسديده وفق جدول مُتفق عليه. كم من الزمن سيستغرق السداد ؟الله عالم. هذا البنك من املاك الشعب السوداني ولا يجوز لشخص أو مدير أن يتصرف فيه ببيعه ل(لاملاك) والمجموعة دون اخطار أو حتى إعلام الملاك!! .الموظفون ببنك السودان يعتقدون أن من حقهم فعل أي شيء دون أن يتجشموا مشقة إخطارنا بما يجري !!

لقد أدعشتني حقا السرية التي أحاط بها بنك السودان هذه الصفقة!! .أنا قليل الثقة بالصفقات التي تُعقد في الظلام!! كان بإمكان

بنك السودان الإعلان عن المجموعة التي رسا عليها العطاء مع التوضيح اللازم حول الكيفية التي جرت بها عملية البيع بكل شفافية. هذا الغموض أثار في ذهني وأذهان الكثيرين تساؤلات شتى .

اولا : ما هي القيمة الحقيقية التي قيّمت بها شركة (كي بي ام جي) البنك ؟

ثانيا : ما مصير العاملين في البنك ؟ هل سيتم تسكينهم وفصلهم ام سيتم فصلهم من غير تسكين ؟وكم منهم سيبقى وكم منهم سيشرّد؟ الغريب ان للعاملين في بنك النيلين قضية امام لجنة تحكيم سيصدر حكمها اليوم ، واذا حدث ان اصدرت اللجنة قرارها لصالحهم سيدفع البنك ثلاثمائة مليون دينار !! يا ترى هل سيدفع المشترون الجدد هذا المبلغ ؟ وهل هم على علم به ابتداءً ؟ .

ثالثا: اذا كانت الحكومة تسعى للتخلص من البنوك ، فلماذا تؤسس في الوقت ذاته بنكاً صناعياً آخر سُمي بنك التنمية الصناعية برأسمال قدرة ثلاثمائة وخمسون مليون دولار. ألم يك من الأوفق دعم البنك الصناعي القائم والذي يملك خبرات مصرفية واسعة بهذا المبلغ مع اصلاحه بدلا من إنشاء آخر قد نظطر لبيعه بعد ثلاث سنوات ؟ .

أخيرا أتمنى أن أعرف من هم المحظوظون الذين ظفروا بتمويل من بنك النيلين بمبلغ مائة مليار جنيه ؟ وما هي الضمانات المتوفرة التي أودعوها طرف البنك. أخشى أن تكون مجرد ورق وخطابات ضمان من البنك إياه. كان الله في عون مديره الجديد !! وأخيراً جدا أموت وأعرف كم الرقم الحقيقي للديون التي أهلكت من حسابات بنك النيلين قبل هذه الصفقة ؟ ومن هم أهل الخطوة الذين أهلكت ديونهم ؟. نرجو من بنك السودان الإفادة لأن لي شكوكاً إن هذه العملية بالطريقة التي تمت بها ليست أكثر من عملية دفن نفايات البنك في بطن الصفقة.

الفساد في مجموعة بنك النيلين

الرئيس الأسبق لمجموعة بنك النيلين

خالد عبدالله - ابواحمد

نشر بتاريخ 2009-08-07

من الذي كان يتوقع أن يكون حُكم الاسلاميين بهذه الفظاعة من الفساد والإفساد..؟ من الذي كان يتوقع أن تكون حصيلة أكثر من ستة عقود من الزمان..أسوأ تجربة حكم عاشتها البشرية كون نظام الحكم يرفع شعار الإسلام وهو منه براء..؟.

من كان يتخيل أن يصل (الاسلامى) السودانى إلى هذا الدرك الأسفل من السقوط الاخلاقى بكل ما فيه من قبح وسوء ، إن تجربة هذا المسؤول ..القيادي البارز فى الحزب الحاكم تجعل من نظام الحكم أشبه بعصابة المافيا التي يسرق كل من فيها ويقتل كل من فيها ولا يتعرض أي منهم للقضاء والمحاسبة .

القارئ الكريم ..

لم أكن أتوقع أبنته أن أعيش حتى اليوم الذي أتعرف فيه على مثل هذا النوع من الفساد المالى والاداري والاخلاقي ، وكان شيخ الحركة (الاسلامية) د.حسن الترابي قد قال في إحدى ندوات مدينة الصحافة أيام الحملة الاعلامية للانتخابات العامة في العام

1986م قولته الشهيرة "أن اليد التي تتوضأ لا تسرق"، وكنت أيقن تماماً ولا زلت بما قاله شيخ الحركة، الأمر الذي يؤكد أن من قاموا بالفساد المالي من سرقات لقوت الشعب بعبيدين عن جوهر الدين وأنّ صلاتهم ما هي إلا حركات رياضية يوهمون بها أنفسهم. انتهت الانتخابات النيابية تلك.. التي احتلت فيها الجبهة الاسلامية المرتبة الثالثة في عدد مقاعد البرلمان..ومرت بعدها الأيام والشهور والسنوات..حتى جاء اليوم المشؤوم صباح الجمعة 30 يونيو 1989م، واستلمت الجبهة الاسلامية السلطة وفي الأعوام الأولى و(الانقاذ) في قوتها ومنعتها قال د. الترابي قولته الشهيرة التي هزت المجتمع "إن نسبة الفساد في الدولة بضع في المائة"، واختلف الناس حول تقدير الترابي لكلمة (بضع) وهل هي أقل من 10% أم أكثر، المهم في الامر أن الحديث عن الفساد بدأ يعلو، ولما غابت المحاسبة والرقابة انتشر الفساد في البلاد انتشار النار في الهشيم.

في منتصف التسعينات ونحن صحافيي الحركة (الاسلامية) بدأت أوساطنا تتحدث وتتداول فساد مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية الذي كان يرأسه ويديره المهندس السعيد عثمان محجوب، ولما كانت المجموعة تقع في قلب العاصمة ميدان أبو جنزير، كنا كثيري التردد عليها لمعرفةنا بغالبية الموظفين في كل الدرجات الوظيفية كما كنا نعرف كل افراد مكتبه والمقرين منه، ولم يكن صعباً علينا حينها أن نلم بالفساد وطرقه في هذه المؤسسة المصرفية الاقتصادية الكبرى التي تضم عدداً من المؤسسات، وكما هو معروف أن مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية تأسست في العام 1993م عندما تم دمج البنك الصناعي السوداني وهو بنك متخصص تأسس عام 1961م وبنك النيلين وهو بنك تجارى تأسس عام 1964م، وعملية الدمج هذه حدثت فيها مجزرة وظيفية كبرى إذ تم إبعاد غالبية الموظفين والعمال، وعندما تم تأسيس المجموعة على أنقاض البنك الصناعي والبنك التجاري أصبحت المجموعة الجديدة حكرًا على الإسلاميين والمؤلفة قلوبهم.

وحسب مرجعيات التأسيس كان الهدف من خلق هذه المجموعة التي تم تسميتها بمجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية كمؤسسة مصرفية نمووية لإحداث التنمية الصناعية بالسودان إضافة إلى تقديم كافة الخدمات المصرفية الأخرى لكل القطاعات الاقتصادية ويقدم خدمة التمويل داخلياً وخارجياً، وذلك بتقديم التمويل للمؤسسات الصناعية وتقديم جميع الأعمال المصرفية التجارية، والسؤال الذي يطرح نفسه هل حققت هذه المجموعة واحداً فقط من أهدافها..؟!.

حدث العكس تماماً أصبحت المجموعة التي أريد لها تنمية البلاد نهياً لرئيس المجموعة وأعضاء مكتبه واقاربه، وما حدث في هذه المجموعة حدث لكافة المؤسسات التي انشأها التنظيم الاسلامي مثل شركة الخرطوم للتجارة والملاحة التي كنت شاهد عيان على دمارها ونهبها (المقال المقبل).

في العام 1995م انتشر الحديث عن فساد رئيس المجموعة وأركان (حربه) وكنت ممن رأى المستندات التي كانت بطرف عدد من اعلاميي الحركة (الاسلامية) وعرفت فيما بعد أنه قد تم تسليمها لجهات نافذة في الدولة، وبعد فترة قليلة تم إبعاد رئيس المجموعة بشكل خفي من عمله، وجيء بالاستاذ عبدالله حبيب (على ما اعتقد) حالياً يعمل خبير مصرفي في بنك السودان، ولم يدم طويلاً حتى تم تشكيل لجنة تحقيق في فساد رئيس المجموعة، بالفعل قامت اللجنة بحصر ممتلكات رئيس المجموعة وبحثت طويلاً في المستندات التي كانت بحوزتها ومستندات أخرى كانت في مكاتب المجموعة، وتمت مراجعة حسابات المجموعة، كما تم التأكد تماماً من معرفة حجم الفساد الذي قام به رئيس المجموعة ومن معه، وقامت اللجنة برفع ملفات الفساد إلى ديوان الثراء الحرام في الخرطوم وفي اللحظة التي بدأ فيها الديوان بقراءة الملفات توطئة لاتخاذ الخطوة التالية جاءهم من طلب كافة الملفات الخاصة برأس الفساد، بل قام بتأنيبهم على نيتهم محاكمة قيادي نافذ في الصف الأول من الحركة (الإسلامية) وحقيقة لا أعرف أي مجاهدات لهذا الرجل سواء في العمل السياسي أو (الجهادي) في سوح المعارك، وقد تعود الرجل على الأماكن المُرطبة، وقد شغل في وقت سابق المسؤول الأول لجهاز شئون المغتربين، والآن (2009) يحتل الرجل مكانة رفيعة في قيادة الحزب الحاكم.

ثرى..ما هو حجم الدمار الذي لحق بالبلد من جراء فساد القيادي بالمؤتمر الوطني..؟! لا يمكن أن ندرك ذلك إلا عندما نعلم بأن مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية تأسست على فكرة (شطب) مؤسستين مصرفيتين (البنك الصناعي) و(البنك التجاري) حتى وإن كانتا في أوضاع مالية صعبة يمكن معالجة هذه الاوضاع مثلما يحدث في كل مكان

من العالم، أكثر من 3 ألاف وظيفة تم إلغاؤها من الخبراء المصرفيين وأصحاب الكفاءات، والموظفين والعمال ليس في مقرات هذه البنوك فحسب بل كل أفرعها في البلاد.
وللتذكير فقط:

- 1- أن المؤسستين المصرفيتين (الصناعي) و(التجاري) لم تكونا خاسرتين، تم شطبها لتوفير وظائف عمل لآخرين مؤالين سياسيين للنظام الحاكم
- 2- بشر فقدوا وظائفهم..ما يعنى أن أسراً سودانية بالآلاف فقدت دخولها.
- 3- اشخاص ليس لهم أى علاقة بالعمل المصرفى والمالى والتجاري والصناعى حلوا محل كفاءات متخصصة
- 4- أصبحت المؤسسات المالية والاقتصادية فى البلاد تساس بعقلية الحزب السياسى الاسلاموى بمعنى تقضيل المصلحة السياسية أكثر من المصلحة العامة للمؤسسات المصرفية
- 5- أصبحت المصارف تمول العمل السياسى للدولة.

وبما أن العدالة الربانية ناجزة..فشلت المجموعة فى تحقيق أهدافها المرسومة لأن النية أساساً لم تكن موجهة نحو خدمة البلاد والعباد، إذ كان الهدف هو خدمة المشروع الاسلاموى وأتباعه، وقد لا يتصور المرء كم من المليارات التى ذهبت أدراج الرياح، لأن القائمين على أمر المجموعة تجاوزوا كل القوانين الإلهية والبشرية، ومن أهم تلك التجاوزات أن مجموعة بهذا الحجم لم يكن لها مجلس إدارة، بل لحوالى 8 سنوات من 1994 وحتى العام 2002م كان المدير العام هو رئيس مجلس ادارة البنك وقد تم هذا على الرغم من أن قانون البنك يقول فى الفصل الثالث المادة «2» ما نصه «لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس إدارة والمدير العام»

لكن الغريبة فى المسألة أن مجموعة بنك النيلىن انهارت تماماً منذ العام 1997م، وكل هذه الفترة كان المواطن السودانى هو الذى يدفع من جيبه الخاص للحكومة بسبب خسارة مؤسساتها وكما هو معروف داخل دوائر (الاسلاميين) أن الحكومة " تضع طاقة دا فى راس داك"، مثلها يحدث الآن بالنسبة فى الكثير من المجالات.

وأكتفى هنا بما قاله الزميل د. خالد التجانى فى مقاله بعنوان (نهاية حالة إنكار.. السودان فى قبضة (الصدوق) مجدداً:
"أن الحكومة خرجت من الباب لتدخل من الشباك عبرشركات ومؤسسات يسيطرعليها متنفذون متحررون من القيود الحكومية ويتمتعون بامتيازات لا حصر لها، مما جعل القطاع الخاص مكبلاً فى منافسة غير عادلة ولا شريفة، وشهدنا شركات شبه حكومية تسيطر على مفاصل العمل الاقتصادى، تعطى فتناً لمن ترضى يادخاله فى لعبتها، وهكذا أصبح الاقتصاد الفعلى يدار من خارج المؤسسات الرسمية دون حسيب أو رقيب، وتحولت وزارة المالية والاقتصاد الوطنى المنوط بها الولاية على المال العام، والولاية على إدارة الاقتصاد الوطنى إلى متفرج، ومجرد إدارة خزنة، فقدت السيطرة على ولاية المال العام". انتهى الاقتباس.

ولما كانت الدولة تغض الطرف عن فساد قادتها انتشر أكل السحت بكل أنواعه، وأصبحت المسألة واضحة و(السحت) هو ما يمارسه السلاطين الأمرون، حكّاماً، سياسيين، إداريين، أو الأخطر رجال دين، وهذا الصنف الأخير هو ما تعرّض له القرآن بذكره كهنة الدين (وتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْأَثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)(المائدة:62)، فكل الذين يفترضون على الناس أن أمورهم الدينوية أو الأخروية لن تسهل إلا بتقديم "عوض" للشيخ، مادى أو منفعى، أو قرابين أو ندور أو حقوق شرعية، ليحصلوا على البركة أو التوفيق أو التسهيل أو الغفران أو القبول أو التزكية وربّما "الترشيح" و"كسب الأصوات"، هذا سحت رجال الدين أكلوه وبئس ما كانوا ولا يزالون يعملون، وأشباههم كل من استغل مركزاً أو وظيفة وصار يتجر بها لعوائد شخصية فوق راتبه، يفرض شيئاً (إتاوة) له خاصة، لتسهيل أمر المتعرضين والمراجعين من الناس، أو يُعسرّها، فهو يأكل نار السحت فى بطنه، وهو عدو للإنسانية وعدو لله وعدو لدود لشرف الخدمة والواجب.

إن فساد مدير عام مجموعة بنك النيلىن للتنمية الصناعية الأسبق هو أنموذج لنوعية الفساد الذى دمر البلاد وضيع حقوق الناس، وأدى فى نهاية المطاف إلى التأثيرات الاجتماعية التى نعيشها اليوم بعد أن ضاقت بالناس الحيل فى مكابدة المعاش الجبارة،

فاختل توازن المجتمع وانتشرت حكاية أبناء الزنى في كل مكان لأن المال أصبح عند أتباع السلطة وقادتها الفاسدون الذين احتكروا كل شئ ولم يبقوا للسودان أي شئ...!!

عَلَّ النَّفْسَ بِالْفَنُوعِ وَالْأ... طلبت منك فوق ما يكفيها

أنفأ هو بيت شعر تمثّل به سيدنا على كرم الله وجهه وكان يُمثّل (رأس الدّين) و(رأس الدولة) حينها وبين يديه "الحقوق الشرعيّة" و"ميزانيّة الدولة"، وكان فطوره كسرة خبز منقوع بهاء، فقال له أحد أتباعه (إنك يا أمير المؤمنين، لتظللّ نهارك طاوياً مُجاهداً، وبالليل ساهراً مُكابداً، ثمّ يكون هذا فطورك؟!)، فردّ عليه فقط بذاك البيت من الشعر، لذلك كان سيدنا على كرم الله وجهه يأكل الخبز الناشف ومع ذلك يبكي قائماً الليل ويقول (يا دنيا غري غيري ... غري غيري) .. خبزة ناشفة معطونة في الماء القراح .. وبكاء وخوف من حقوق الناس التي لم يأكل منها قطعة خبز لينة.

أين أنتم يا أهل المشروع (الاسلامى) من هذا الأدب ومن هذه النزاهة...!!

وكما هو معروف أن النزاهة، تمثل قوّة نفسيّة، ثمرة تربية على القيم، من دونها يتوحّش الإنسان، مهما كانت شهادته العلميّة أو الدينيّة، وتزول الثقة في علاقاته، ويعمّ الفساد في الأديان والأوطان، لكن للأسف أن قادة (الانقاذ) لم يتربوا على الخلق الذي يحفظ مقدرات الوطن، بل لم تعلمهم الحركة (الاسلامية) من الدين ما يعرفون به الحقوق الشرعية لكنها علمتهم الاحتيال على الناس وعلى القوانين السماوية والبشرية، لذا لم تحاكم أي من قادتها الذين أثروا على حساب فقر الناس والوصول بهم إلى مرحلة صعبت معها الحياة الشريفة، ليس هذا فحسب فقد ذهب حياء القوم إن كان لهم حياء يتحدثون عن معانى الدين وعن القرآن الكريم، وهم آكلي الحرام..قوت الشعب المسكين المؤمن بالله وبعدائه المطلقة في انتظار يوماً تشخص فيه الأبصار.

هذا المدير..كان أول (الاسلاميين) في موقع المسؤولية أقام لمنزله باب كبير يفتح بالريموت كنترول في بداية التسعينات، حينها من يعرف الناس هذا النوع من البذخ..

هذا المدير كان أول (الاسلاميين) الذين يفتخرون بأكل المال العام ولا يرى في ذلك خروجاً على قيم الدين ولا على قيم الحركة التي كانت إسلامية.

هذا المدير..أول من ابتدع من الأفكار والممارسات التي يعف القلم عن ذكرها، التي أعلنت من وقت مبكر مفارقة (الاسلاميين) ما كانوا يتحدثون عنه في أديباتهم، ويعملون من أجله.

وهل كان القادة لا يعلمون فساد الرجل...؟؟.

في الحقيقة كلهم كانوا يعلمون أكثر مما نعلم نحن من معلومات فسادهم، بل تجرأ هذا المدير العام يوماً وذهب لأحد الاسلاميين الذين اشتهروا بنظافة اليد التي أشهد عليها شخصياً..ذهب إليه في منزله حاملاً معه بعض الأدوات التي يقدمها البنك كمشاريع صغيرة للنساء للعمل بها لاجراجهم من دائرة الفقر، لكن صاحبنا بما عرف عنه من نزاهة رفض رفضاً باتاً أي مساعدة، بل قدم له درساً في أدب الحفاظ على المال العام، وطريقة التعامل معه.

الكل من القيادات يعرف قصة فساد هذا الرجل..لكن لا أحد يتحدث لأن الرجل قيادى كبير وإن كان لا يمثل شيئاً يذكر بالنسبة للكثير من القيادات الكبيرة لا فكر ولا دين ولا... لكنه ومن يسنده ومن منع ديوان الثراء الحرام من محاكمته يرتكزون على الارث القبلى لتحقيق أحلامهم الدنيئة.

هذا المدير أول من..ضيع المليارات من الجنيهات السودانية وبدد المال العام، وبدل محاكمته، ، يتقلد اليوم أعلى المناصب في الحزب الحاكم..يا لها من مفارقة أن تحدث ممن رفعوا شعار الاسلام..ومن كانوا يهتفون عشرات السنين..

لا ولاء لغير الله..ولا تبديل لشرع الله..!!

يرفعون الشعارات الاسلامية..ويقتلون..ويذبحون..ويستحيون النساء

ولم يُحاكم حتى الآن هو ولا أمثاله..بينما تقلح الحكومة في محاكمة الصحفيين وكُتاب الرأى..

وتقلح الحكومة في جلد النساء على مرأى من الناس دون إتفاته إلى قيم المجتمع السوداني وتقاليده.

تقلح الحكومة في انشاء المؤسسات الاعلامية برغم ما تنفقه من مليارات تفشل في ستر عيوب نفسها، فتلك المليارات أنفقتها ثم كانت عليها حسرة.

تقلح الحكومة في أي شئ مخالف للطبيعة ولجميل القيم، لكنها تفشل وتقف عاجزة عن محاسبة نفسها وجلد ذاتها السيئة والأمانة بالسوء والفاعلة لكل أنواع المعاصي..وتجهل أن كل ما تقوم به قد كلفها فشل جميع السياسات التي اعلنتها. مثلاً:

- فشلت النفرة الزراعية..ولم تحدث الحكومة عن فشل موسمها الزراعي الذي باء بالفشل.
- فشل مشروع كهرباء سد مروى.
- انهيار الاوضاع المالية في الدولة وفشلت كامل للسياسات المالية (راجع خطاب وزير المالية لصندوق النقد الدولي).
- فشلت خطط الحكومة حول النزاع في دارفور.
- فشلت الحكومة في مخططها نحو أبيي وقد كذبت كعادتها على المسيرية الذين كشفوا بعد المحكمة أنهم وقعوا ضحية نصب واحتيال، ها وقد ضاعت عليهم الكثير مما كان بحوزتهم.

<http://www.sadaalahdas.com/articles.php?action=show&id=497>

الوطن تنشر تفاصيل كارثة بنك الخرطوم !!

May 23, 2006, 18:59

المحكمة تقرّر أن يدفع البنك كامل مبالغ خطابات الضمان لمستحقيها
القبض على مدير الفرع ومدير الاستثمار بينك الخرطوم وإيداعهما السجن مع آخرين
«فيصل» و«التعاون الإسلامي» و«الصادرات» طرف في الضمانات «المضروبة»

عندما نشرت «الوطن» خبر الضمان المالي الذي قدمه «بنك الخرطوم» لشركة «المنيزلة» للتجارة المحدودة كنا نستند على جملة حقائق ومستندات تقول بان ثمة خطأ (مقصود أو غير مقصود، هذا يثبتته القضاء) ولكنه خطأ على كل حال في الإجراءات التي تمت وبموجبها مُنح شاب لم يتجاوز عمره الـ 35. وربما اقل. خطابات ضمان بنكية بمبالغ عند تجميعها تناهز الـ 34 مليار جنيه سوداني . حيث اكتشف البنك وبعد تسليم خطابات الضمان ان الشاب المذكور واسمه «أمجد» قد استند على رهونات عقارية مزورة ويجري التحقيق حولها جنائياً وقضائياً الآن، حيث اودع السجن عدد من المتورطين في عمليات التزوير او قبول أوراق مزورة او التسبب في ضياع المليارات المذكورة، ومن بين هؤلاء الذين يجري التحقيق معهم الآن المسؤول بفرع بنك بحري والمسؤول عن الاستثمار بالبنك في نفس الفرع حيث اودع السجن رهن التحري ومعهما العديد من المحتمل تورطهم في هذه القضية .. وأمس صدر الحكم القضائي ببطلان الدعوى التي تقدمت بها شركة «المنيزلة» لإبطال امر الضمانات البنكية وقررت المحكمة الموقرة امس ان يقوم بنك الخرطوم والبنوك الأخرى بتسديد كامل قيمة خطابات الضمان للمستفيدين، أما المقابل او الرهونات فقد ترك امرها لإجراءات قضائية اخرى تتولاها نيابة الاراضى لمعرفة كيفية الحصول على شهادات بحث مزورة لايملكها طالب الضمان وهو إجراء كان من المفترض ان يقوم به البنك قبل التورط في هذا العمل (الضخم)، ذلك لأن مبلغ كل هذه المليارات كان كافياً لو وجه توجيهاً سليماً لإنشاء عشرات المستشفيات والمدارس واقامة مشاريع توفر آلاف الفرص للعاطلين الذين يجوبون الشوارع والأزقة والحارات !!

ان «الوطن» وقد تسلمت كامل الملف الخاص بالضمانات البنكية تنشر نص القرار القضائي ودفوعات ممثل شركة «الرجاء» التي

كسبت القضية بعد ان مثلها المحامى الزبير محمد توم احمد وآخرون حيث كان المدعى قد طالب «الرجاء» باستعادة خطابات الضمان وإبطالها إلا ان المحكمة رأّت غير ذلك وألزمت البنوك «بنك فيصل ، بنك التنمية التعاونى الاسلامى ، بنك الخرطوم وبنك تنمية الصادرات»، والمدهش حقا هو ان كل هذه البنوك أعطت خطابات الضمان من فروعها بالخرطوم بحري الامر الذي يشير إلى وجود عمل منظم وفي منطقة محددة لاكبر عملية نهب يتعرض لها الجهاز المصرفى فى البلاد!..

و«الوطن» اذ تنشر بعض المستندات الخاصة بهذه القضية المهمة بعد صدور الحكم امس لديها الكثير الذي يمكن ان يقال عن الجهاز المصرفى وما يحدث فيه من تجاوزات لايستثنى منها الا القليل من البنوك وستقوم «الوطن» بجانب هذا النشر بتسليم كافة المستندات والوثائق الخطيرة المتصلة بهذه القضية وغيرها من قضايا الجهاز المصرفى لمؤسسة الرئاسة وللجهات العدلية والأمنية المسؤولة ، ، ولاشك ان السيد محافظ بنك السودان المسؤول الاول عن الجهاز المصرفى لديه ما لدينا بل واكثر من الذي لدينا من الوثائق التي تتطلب التدخل العاجل لانقاذ هذا الجهاز من طاعون المخالفات والمفاسد المقصود منها وغير المقصود .

الفساد في بنك نيما

عادل فضل المولى

17 سودانيزاونلاين -2005-04

هذا التقرير هو ما اعده مراجع السودان العام فى سنة 1999 عن الوحدات الحكومية والمصارف المملوكة للدولة أو تلك التي تسهم فيها .. ساكتفى بالتقرير اما الجداول فقد فشلت تماما في رفعها والتقرير اظنه واف بشكل كبير.

مصرف نيما للتنمية والاستثمار

التأسيس والنشاط:-

تم إنشاء المصرف الوطنى للتنمية الشعبية فى عام 1982م براس مال قدره (5) مليون جنية تم رفعه عام 96 إلى 272 مليون جنية ثم إلى 792 مليون بنهاية عام 1997م. اعتبارا من 98/5/1 تم تعديل اسم المصرف نيما للتنمية والاستثمار بنهاية عام 1998م بلغ رأس ماله 1.556 مليون جنية.

أولاً: تحليل القوائم المالية

أ/ مصادر واستخدامات الدخل

يلاحظ أن حجم المصادر البالغ قدرها 10.5 مليار جنية قد تكونت بالنسب التالية:-

نسبة 49% منها عبارة عن الزيادة فى حجم الودائع وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة ونسبة 7% زيادة فى رأس المال المدفوع ونسبة 4% زيادة فى أرصدة الدائنون ومطلوبات مختلفة .

ولقد استخدمت نسبة 40% كزيادة فى الأرصدة النقدية وما فى حكمها ونسبة 53% زيادة فى أرصدة ذمم البيوع المؤجله وذمم مدينة أخرى.

ونسبة 5% كإضافات الأصول الثابتة المشتراه خلال العام.

كما استخدمت نسبة 4% لتغطية الزيادة فى بعض الخسائر الناتجة فى تعديل أسعار الصرف ونسبة 8% فى تغطية الخسائر الناتجة من العمليات للعام 1998م.

ب/ هيكل التمويل:-

أعلاه يلاحظ ارتفاع إجمالى الموارد الذاتية من مبلغ 222 مليون جنية فى 1997م إلى 241 مليون جنية بنهاية عام 1998م بمعدل نمو نسبته 8% ويعزى ذلك لزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ 764 مليون جنية إلا أن الخسائر المجمعة والبالغ قدرها 1.421 مليون

جنيه قد امتصت 91% من رأس المال كما ارتفعت الموارد الخارجية من 1.5 مليار جنيه بنهاية عام 1997م إلى 11.3 مليار جنيه بنهاية عام 98 مما أدى لانخفاض الموارد الذاتية بنسبة 11% في عام 1998م مقارنة بالعام السابق.
ج/ نسبة التداول:-

المطلوبات المتداولة فاقت الموجودات المتداولة بمبلغ (1.154) مليون جنيه في عام 1998م . مع ملاحظة أن الموجودات المتداولة تشمل مبلغ 538 مليون جنيه عبارة عن خسائر فروقات أسعار الصرف . وبالتالي لابد من السعي لإحداث التوازن المطلوب بين الموجودات والمطلوبات.
ثانياً: نتائج الأعمال
1- الإيرادات:-

إجمالي الإيرادات قد ارتفعت من 313 مليون جنيه من عام 97 إلى 972 مليون جنيه خلال عام 98 بمعدل نمو نسبته 210% وشكلت إيرادات الخدمات المصرفية نسبة 64% صافي عائد البيوع المؤجله نسبة 34% منها وقد تلاحظ للمراجعة الآتي:-
أ/ هنالك مبلغ 108 مليون جنيه عائد استثمارات أضيف لمبلغ الإيرادات ولم يتم تحصيله.

ب/ أن إيرادات الخدمات المصرفية تشمل مبلغ 484 ألف جنيه فوائد محصلة من حسابات مراسلين بالخارج مما يعد مخالفة لمنشورات هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي لابد من مراعاة ذلك الأمر لتنقية أموال البنك من المعاملات ذات الصيغة الربوية.

ج/ لاحظت المراجعة بأنه قد تم سداد مبلغ (92) مليون جنيه للعملاء عبارة عن عائد الودائع الاستثمارية والتي تحسب بنسبة 2.5% شهريا الأمر الذي يدخلها في دائرة المعاملات الربوية وبالتالي لابد من مراجعة هذا الأمر.

ويعزي ذلك للزيادة التي شملت كل بنود المصروفات حيث ارتفع بند المرتبات والأجور من 263 مليون جنيه في عام 97 إلى 410 مليون جنيه بنهاية عام 98 وبلغت المصروفات الإدارية والعمومية 840 مليون جنيه بنهاية عام 98 مقارنة بمبلغ 282 مليون جنيه في العام السابق . كما أن العام المالي 98 تم تحميله بجزء من فروقات تقييم أسعار الصرف البالغ قدرها 438 مليون جنيه وغرامات بنك السودان البالغ قدرها 128 مليون جنيه.

3- أداء الموازنة:-

يلاحظ أن الإيرادات الفعلية كانت اقل من الإيرادات المقدرة بنسبة 49% كما أن المصروفات الفعلية فاقت تقديرات الموازنة بنسبة 83% وذلك بعد إضافة مبلغ 100 مليون جنيه عبارة عن تصديقات إضافية من مجلس الإدارة حسب القرار الصادر في 1998/8/27م ويعزي ذلك لتجاوز بعض بنود الصرف بالإضافة لعدم وضع تقديرات لبعض المصروفات كفروقات أسعار الصرف وغرامات بنك السودان وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة.

من البيان أعلاه يلاحظ أن الصرف الفعلي للميزانية الإنشائية قد فاق تقديرات الموازنة بنسبة 150% حيث بلغت إضافات الأصول الثابتة خلال العام 557 مليون جنيه كما تم شراء عربات بمبلغ 150 مليون خصما على حساب معلق اصول اخرى بمبلغ 15 مليون جنيه كما تم تأهيل المباني بمبلغ 529 مليون جنيه خصما على الحساب المعلق.

4- نتائج أعمال الفروع :-

يلاحظ أن خمسة من فروع البنك قد اظهرت نتائج أعمالها صافي ربح بمبلغ 60 مليون جنيه فقط إلا أن فرعي الرئاسة والخرطوم قد فاقت مصروفاتها إيراداتها بنسبة 156. %

ثالثاً:- ذمم البيوع المؤجله:-

ارتفع رصيد التمويل من 352 مليون جنيه في عام 97 إلى 3.7 مليار جنيه بنهاية عام 98 ويشكل التمويل بصيغ المرابحات والمشاركات والسلم بنسبة 97% منها .

أن رصيد تمويل الصادر يشكل نسبة 59% ونسبة 19% لقطاعي الزراعة والصناعة وبلغ رصيد قطاع النقل 8% ونسبة 6% للقطاع التجاري .

ولقد وقفت المراجعة على العديد من المخالفات والسياسات التمويلية وبلغ حجم المديونيات المتعثرة للسداد 1.1 مليار جنيه حتى 1998/12/31م تشكل نسبة 30% من رصيد التمويل بنهاية عام 1998م وتتناول فيما يلي بعض تلك المخالفات.

1- عمليات شركة TEN STARS

بلغ حجم العمليات المقدمة لشركة (TEN STARS أربعة عمليات) خلال العام 1998م لتمويل صادر ضأن بصيغه مشاركة بمبلغ 2.2 مليار جنيه

قد لاحظت المراجعة الآتي:-

أ/ تلاحظ تركيز معظم التمويل للشركة أعلاه حيث بلغ رصيد عملياتها 1020 مليون جنيه بنهاية عام 98 تشكل نسبة 30% من حجم التمويل لعام 98 الأمر الذي يخالف أسس وضوابط التمويل المصرفي والتي تشير على عدم تركيز التمويل على قلة من العملاء.
ب/ لم يلتزم البنك بالسياسة التمويلية لعام 1998م خاصة ما جاء بالفقرة سادسا (1) والتي تنص على ألا تقل نسبة مشاركة العميل على نسبة 36% من حجم التمويل ويلاحظ أن العميل لم يساهم بأي مبلغ منها والعمليات الأخرى تقل حسب مشاركته من النسب المقرره.

ج/ العملية الثالثة البالغ قدرها 844 مليون جنيه الغرض منها تصدير 500 طن جلود بضمان تخزين البضاعة وتم تصدير 100 طن منها والمتبقى 400 طن وعند زيارة مخازن العميل أتضح أن البضاعة غير موجودة وتم فتح بلاغ ضد العميل.
د/ لاحظت المراجعة ضعف الضمانات المقدمة لكل العمليات المنفذة كما أن بعض العمليات لم يقدم العميل أي نوع من الضمانات (العملية الأولى) ترتب على ذلك ضياع حقوق البنك حيث تمت تصفية عملية واحدة فقط بتاريخ 1999/5/6م عن التاريخ المفترض أن تصفى فيه العملية.

بلغ حجم المبالغ المعلقة المتعثرة السداد الخاصة بالعميل (998 مليون جنيه) وذلك حتى تاريخ 1999/7/6م.

2- مشاركة العميل عبد السلام عبد الله العوض:-

نوع العملية (شراء وتخزين 300 طن جلود) مساهمة البنك 488 مليون جنيه ومساهمة العميل (صفر) والضمان (تخزين البضاعة) تاريخ التصفية 1999/1/21م ولاحظت المراجعة أن الشريك لم يساهم بأي مبلغ مما يعد مخالفه لأسس وضوابط التمويل المصرفي والتي حددت مساهمته بأن لا تقل عن 36% من حجم التمويل.

كما لا يوجد عقد مشاركة يبين مساهمة البنك والعميل ولم تتم تصفية العملية حتى تاريخه كما أن إجراءات تخزين البضاعة غير واضحة من حيث الكميات والجودة والأصناف . وعند زيارة مخازن العميل بتاريخ 1998/7/31م ولم يتم العثور على البضاعة المخزنة وقامت إدارة البنك بفتح بلاغ ضد العميل.

3- مشاركة شركة فاست لتخليص السيارات:-

بتاريخ 1998/12/21م تم الدخول مع العميل أعلاه في عملية مشاركته لتخليص عدد 20 عربة حيث قام البنك بسداد مبلغ 87 مليون جنيه في عام 1998م.

ارتفع بمبلغ 95 مليون جنيه بعد إضافة المبالغ المسددة لفرع بورتسودان وقد لاحظت المراجعة الآتي:-

حسب الاتفاق يتم تخزين البضاعة (العربات) وترحيلها لصالح البنك الأمر الذي لم يتم وقام البنك باستلام أربعة عربات (تيكو) واستعملها البنك وخصصت لبعض الموظفين إلا أنها لم تسجل باسم البنك ومن المفترض أن تصفى هذه العملية بعد شهر أي في 1999/2/21م إلا أن المبلغ لازال متعثر حتى تاريخه كما لم يتم اتخاذ أي إجراء بخصوص العربات المستلمة والتي خصصت لمديري الإدارات بالبنك.

4- مشاركة الشركة الوطنية رقم 741/341/131:- لشراء وتصدير 2750 رأس ضأن

قام البنك بالدخول في عملية شراء وتصدير (2750) رأس ضأن وذلك عن طريق الشركة الوطنية التابعة للبنك حيث استقل البنك سجل الشركة دون ان تكون هنالك مشاركته فعليه كما لم تكن الشركة طرفا في التعاقد في عمليات الشراء والبيع

ونورد فيما يلي الملاحظات التالية:-

1- بموجب العقد المبرم في 1998/12/3م تم الاتفاق بين الشركة الوطنية والتجارة المحدود (موقع عنها مدير عام البنك) والبائع الأمين محمد احمد تم شراء 2750 رأس ضأن بسعر 137 ألف جنيه للرأس بتكلفة إجمالية 376.7 مليون جنيه ولم يحدد العقد نوعية ومواصفات الضأن المراد شرائه.

2- قيمة الضأن حسب استمارة تصدير بضائع رقم 2307 (9/32) والصادر بتاريخ 1998/12/12م 247.5 مليون جنيه وبالتالي فان هنالك معلومات غير صحيحة قد قدمت (لسلطات بنك السودان ووزارة التجارة والجمارك).

3- نتج عن تلك العملية خسارة بلغت 97 مليون جنيه وضعت في حساب معلق باسم الشركة الوطنية ولم يبت فيها.

5- شركة أخوان الصفا:-

تم إصدار خطابي ضمان بمبلغ 609 مليون جنيه بناء على طلب العميل شركة أخوان الصفا وتلاحظ للمراجعة الآتي:-

أ/ أن خطابات الضمان صدر احدها ل(الصندوق القومي للمعاشات) بدون هامش والآخر بهامش يقل عن النسب المقررة.

ب/ لم يتمكن العميل (أخوان الصفا) من الوفاء بالتزاماتهم وقد قام البنك بالسداد نيابة عن العميل حيث تم تحويل مبلغ خطابي ضمان لحساب المشاركة رقم 3575/242/121 (صادر قطن).

ج/ تلاحظ أن مساهمة العميل في تلك المشاركة غير واضحة ولم تؤيد بمستنداتهما اللازمة وفي هذا الصدد تمت مخاطبة إدارة البنك (خطابنا بالنمرة د م ع 158/ب/16/أ بتاريخ 1999/5/29م يشير إلى ذلك).

د/ تمت تصفية العملية في 99/3/10 حسب العقد يفترض أن تصفي في خلال شهر واحد أي في أكتوبر 1998م.

ملاحظات عامة عن التمويل:-

1- لاحظت المراجعة بأنه قد تم تمويل بعض الولايات مما يعد مخالفة للسياسات التمويلية لعام 98 والتي حظرت تقديم أي تمويل للحكومة المركزية والولايات والمحليات.

2- يلاحظ انه قد تم التصديق لتمويل مرابحات ومشاركات تزيد عن مبلغ 300 مليون جنيه مما يعد مخافة لقرار مجلس الإدارة رقم 98/3/12 الصادر في 98/6/7 والذي نص على انه في حالة زيادة مبلغ التمويل على 300 مليون جنيه يرفع لمجلس الإدارة .

3- بلغ حجم العمليات المتعثرة السداد في 1998/12/31م 1.1 مليار جنيه تشكل نسبة 30% من حجم التمويل ينما بلغ مخصص الديون المشكوك فيه 1.6 مليون جنيه فقط وهذا المبلغ لا يكفي لمقابلة المديونيات المتعثرة السداد والمشكوك في تحصيلها ولا يفي لأغراض توقيع الأوضاع.

رابعاً : الموجودات الثابتة:-

بلغ صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة بنهاية عام 98 مبلغ 655 مليون جنيه قد لاحظت المراجعة الآتي:-

1- عد وجود سجل للأصول الثابتة يوضح القيمة الشرائية وتاريخ الشراء لكل اصل على حده ومكان تواجده وحالته الرهانة.

2- بلغ حجم الإضافات خلال عام 98 مبلغ 557 مليون جنيه منها مبلغ 181 مليون جنيه قيمة عربات جديدة و50 مليون جنيه اسبيرات وتأهيل العربات القديمة والجديدة ومعظمها لم يؤيد بمستندات مستوفاه ولاحظت المراجعة الآتي :-

أ/ لقد تم شراء عربتين من شركة جنوب كردفان قيمتها (77 مليون جنيه) وتم سداد مبلغ 40 مليون جنيه وعلق في حساب مكنتي والمتبقى مبلغ 36 مليون جنيه سددت في عام 1999م إلا أن إجراءات تسجيل العربتين باسم البنك لم تكتمل.

ب/ تم الدخول في عملية مشاركة مع شركة فاست العالمية في تخليص عدد 20 عربة (19 عربة ماركة تيكو وواحد عربة حافله) قد قام البنك بسداد مبلغ 86 مليون جنيه حتى 98/12/31 ارتفع لمبلغ 95 مليون جنيه حتى ابريل 1999م وقد تلاحظ عدم وجود عقد

مشاركه كما أن مساهمه العميل غير واضحة ولا توجد مستندات تؤيد ذلك ولازال الرصيد متعثر ولقد قام البنك باستلام عدد أربعه

عربات تيكو من العميل ظلت تعمل بالبنك (وخصصت لبعض الموظفين) ولم تحدد قيمتها كما لم تكتمل إجراءات تسجيلها باسم البنك.

ج/ عربات البولو:-

تم شراء عدد ثلاث عربات ماركة بولو من شركة الصفوة قيمتها 100.5 مليون جنيه تم سداد مبلغ (70 مليون جنيه) منها ووضع المبلغ في حساب معلق ومازال هنالك مبالغ مستحقة على الشركة لم يتم سدادها حتى نهاية العام المالي 98.
د/ العربة لاندكروزر استيشن:-

تم شراء عربة لاندكروزر استيشن (130س) بمبلغ 40 مليون جنيه بتاريخ 1998/10/22 م خصماً على حساب معلق كما أن إجراءات شراء العربة غير واضحة ولم يتم تسجيل العربة باسم البنك.
خامساً: تأهيل وتأسيس مباني البنك:-

بموجب العقد بين المبرمين بين البنك (طرف أول) وشركة الإمدادات الأفريقية (طرف ثاني) في مارس 98 ومايو 98 تم الاتفاق على أن يقوم الطرف الثاني بتوريد وتركيب الاثاث وتأهيل مباني البنك . ومقابل ذلك سد البنك مبلغ 245 مليون جنيه بالكيفية المحددة بالعقد وقد لاحظت المراجعة أن البنك قام بسداد فرق عن المبالغ المتفق عليها بمبلغ 284 مليون جنيه حيث أشار الطرف الثاني أن هنالك أعمال إضافية قد تمت كما لم تقدم الشركة فواتير نهائية بقيمة بقيمة الاثاث التي تم توريدها للبنك خطابنا بالتمرة د م ع/158/ب/16/1000 بتاريخ 99/7/12 يشير إلى ذلك كما لم نجد ما يفيد بأن تلك الاثاث بأنها استلمت تماماً وان الأعمال المطلوبة قد أنجزت حسب المواصفات المطلوبة والمتفق عليها.
لقد نشأ نزاع بين الطرفين وحول الأمر للجنة لتحكيم الفصل بالدعوى .

جاء بقرار اللجنة الآتي:-

تلاحظ للجنة تجاوز البنك المدعى عليه والشركة المدعيه لأصل الاتفاق بينهما ونأسف لتعامل إدارة البنك مع هذا المشروع الكبير بعفوية وعدم تثبت تسبب في إهدار مال يعتبر من المال العام وذلك لتجاوز الميزانية الإنشائية المقترحة والإهمال في متابعة التنفيذ والدفع العشوائي لثمن العقد في اجل حل قبل نهاية العمل والرفض والقبول دون أي أسس إدارية أو قانونية معتبرة . وخطأ البنك في قبول استخدام الاثاث ونقل المكاتب التي أعيد تأهيلها قبل التأكد من أن العمل قد أنجز وفقاً للمواصفات المطلوبة.

ولقد قررت اللجنة بالإجماع على الآتي:-

- 1- ألزمت البنك بسداد مبلغ 26.6 مليون جنيه إلى الشركة المدعيه عليها فوراً.
 - 2- تسقط مطالبه الادعاء وترفض مطالبته بالتعويض لعدم وجود مقتضى لذلك.
 - 3- ترفض مطالبه البنك بخفيض الأسعار بنسبة 50% لعدم تقديم بينه حول مخالفة الأعمال المنفذة للمواصفات وترفض مطالبته بخصوص أي استحقاقات بخلاف ما تقدم.
 - 3- مشاركة شركة فاست لتخليص السيارات:-
- بتاريخ 1998/12/21م تم الدخول مع العميل أعلاه في عملية مشاركته لتخليص عدد 20 عربة حيث قام البنك بسداد مبلغ 87 مليون جنيه في عام 1998م.

ارتفع بمبلغ 95 مليون جنيه بعد إضافة المبالغ المسددة لفرع بورتسودان وقد لاحظت المراجعة الآتي:-

حسب الاتفاق يتم تخزين البضاعة (العربات) وتحويلها لصالح البنك الأمر الذي لم يتم وقام البنك باستلام أربعة عربات (تيكو) واستعملها البنك وخصصت لبعض الموظفين إلا أنها لم تسجل باسم البنك ومن المفترض أن تصفى هذه العملية بعد شهر أي في 1999/2/21م إلا أن المبلغ لازال متعثر حتى تاريخه كما لم يتم اتخاذ أي إجراء بخصوص العربات المستلمة والتي خصصت لمديري الإدارات بالبنك.

- 4- مشاركة الشركة الوطنية رقم 741/341/131- لشراء وتصدير 2750 رأس ضأن

قام البنك بالدخول في عملية شراء وتصدير (2750) رأس ضأن وذلك عن طريق الشركة الوطنية التابعة للبنك حيث استقل البنك سجل الشركة دون ان تكون هنالك مشاركة فعليه كما لم تكن الشركة طرفا في التعاقد في عمليات الشراء والبيع ونورد فيما يلي الملاحظات التالية:-

1- بموجب العقد المبرم في 1998/12/3م تم الاتفاق بين الشركة الوطنية والتجارة المحدود (موقع عنها مدير عام البنك) والبايع الأمين محمد احمد تم شراء 2750 رأس ضأن بسعر 137 ألف جنيه للرأس بتكلفة إجمالية 376.7 مليون جنيه ولم يحدد العقد نوعية ومواصفات الضأن المراد شرائه.

2- قيمة الضأن حسب استمارة تصدير بضائع رقم 2307 (9/32) والصادر بتاريخ 1998/12/12م 247.5 مليون جنيه وبالتالي فان هنالك معلومات غير صحيحة قد قدمت (لسلطات بنك السودان ووزارة التجارة والجمارك).

3- نتج عن تلك العملية خسارة بلغت 97 مليون جنيه وضعت في حساب معلق باسم الشركة الوطنية ولم يبت فيها.

5- شركة أخوان الصفا:-

تم إصدار خطابي ضمان بمبلغ 609 مليون جنيه بناء على طلب العميل شركة أخوان الصفا وتلاحظ للمراجعة الآتي:-

أ/ أن خطابات الضمان صدر احدها ل(الصندوق القومي للمعاشات) بدون هامش والآخر بهامش يقل عن النسب المقررة.

ب/ لم يتمكن العميل (أخوان الصفا) من الوفاء بالتزاماتهم وقد قام البنك بالسداد نيابة عن العميل حيث تم تحويل مبلغ خطابي ضمان لحساب المشاركة رقم 3575/242/121 (صادر قطن).

ج/ تلاحظ أن مساهمة العميل في تلك المشاركة غير واضحة ولم تؤيد بمستنداتهما اللازمة وفي هذا الصدد تمت مخاطبة إدارة البنك (خطابنا بالنمرة د م ع 158/ب/16/أ بتاريخ 1999/5/29م يشير إلى ذلك.

د/ تمت تصفية العملية في 99/3/10 حسب العقد يفترض أن تصفي في خلال شهر واحد أي في أكتوبر 1998م.

ملاحظات عامة عن التمويل:-

1- لاحظت المراجعة بأنه قد تم تمويل بعض الولايات مما يعد مخالفة للسياسات التمويلية لعام 98 والتي حظرت تقديم أي تمويل للحكومة المركزية والولايات والمحليات.

2- يلاحظ انه قد تم التصديق لتمويل مرابحات ومشاركات تزيد عن مبلغ 300 مليون جنيه مما يعد مخافة لقرار مجلس الإدارة رقم 98/3/12 الصادر في 98/6/7 والذي نص على انه في حالة زيادة مبلغ التمويل على 300 مليون جنيه يرفع لمجلس الإدارة .

3- بلغ حجم العمليات المتعثرة السداد في 1998/12/31م 1.1 مليار جنيه تشكل نسبة 30% من حجم التمويل ينما بلغ مخصص الديون المشكوك فيه 1.6 مليون جنيه فقط وهذا المبلغ لا يكفي لمقابلة المديونيات المتعثرة السداد والمشكوك في تحصيلها ولا يفى لأغراض توقيع الأوضاع.

رابعاً : الموجودات الثابتة:-

بلغ صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة بنهاية عام 98 مبلغ 655 مليون جنيه قد لاحظت المراجعة الآتي:-

1- عد وجود سجل للأصول الثابتة يوضح القيمة الشرائية وتاريخ الشراء لكل اصل على حده ومكان تواجد

(4)

رابعاً : الموجودات الثابتة:-

بلغ صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة بنهاية عام 98 مبلغ 655 مليون جنيه قد لاحظت المراجعة الآتي:-

1- عدم وجود سجل للأصول الثابتة يوضح القيمة الشرائية وتاريخ الشراء لكل اصل على حده ومكان تواجده وحالته الرهنة.

2- بلغ حجم الإضافات خلال عام 98 مبلغ 557 مليون جنيه منها مبلغ 181 مليون جنيه قيمة عربات جديدة و50 مليون جنيه

اسبيرات وتأهيل العربات القديمة والجديدة ومعظمها لم يؤيد بمستندات مستوفاه ولاحظت المراجعة الآتي :-

أ/ لقد تم شراء عربتين من شركة جنوب كردفان قيمتها (77 مليون جنيه) وتم سداد مبلغ 40 مليون جنيه وعلق في حساب مكثبي

والمتبقى مبلغ 36 مليون جنيه سددت في عام 1999م إلا أن إجراءات تسجيل العربتين باسم البنك لم تكتمل.

ب/ تم الدخول في عملية مشاركة مع شركة فاست العالمية في تخليص عدد 20 عربية (19 عربية ماركة تيكو وواحد عربية حافله) قد قام البنك بسداد مبلغ 86 مليون جنيه حتى 98/12/31 ارتفع لمبلغ 95 مليون جنيه حتى ابريل 1999م وقد تلاحظ عدم وجود عقد مشاركته كما أن مساهمة العميل غير واضحة ولا توجد مستندات تؤيد ذلك ولازال الرصيد متعثراً ولقد قام البنك باستلام عدد أربعة عربات تيكو من العميل ظلت تعمل بالبنك (وخصصت لبعض الموظفين) ولم تحدد قيمتها كما لم تكتمل إجراءات تسجيلها باسم البنك.

ج/ عربات البولو:-

تم شراء عدد ثلاث عربات ماركة بولو من شركة الصفوة قيمتها 100.5 مليون جنيه تم سداد مبلغ (70 مليون جنيه) منها ووضع المبلغ في حساب معلق ومازال هنالك مبالغ مستحقة على الشركة لم يتم سدادها حتى نهاية العام المالي 98.

د/ العربية لاندكروزر استيشن:-

تم شراء عربية لاندكروزر استيشن (130س) بمبلغ 40 مليون جنيه بتاريخ 1998/10/22 خصماً على حساب معلق كما أن إجراءات شراء العربية غير واضحة ولم يتم تسجيل العربية باسم البنك.

خامساً : تأهيل وتأسيس مباني البنك:-

بموجب العقدين المبرمين بين البنك (طرف أول) وشركة الإمدادات الأفريقية (طرف ثاني) في مارس 98 ومايو 98 تم الاتفاق على أن يقوم الطرف الثاني بتوريد وتركيب الاثاثات وتأهيل مباني البنك . ومقابل ذلك سد البنك مبلغ 245 مليون جنيه بالكيفية المحددة بالعقدين وقد لاحظت المراجعة أن البنك قام بسداد فرق عن المبالغ المتفق عليها بمبلغ 284 مليون جنيه حيث أشار الطرف الثاني أن هنالك أعمال إضافية قد تمت كما لم تقدم الشركة فواتير نهائية بقيمة بقيمة الاثاثات التي تم توريدها للبنك خطابنا بالمررة د م ع/158/ب/1000/16/12/7/99 يشير إلى ذلك كما لم نجد ما يفيد بأن تلك الاثاثات بأنها استلمت تماماً وان الأعمال المطلوبة قد أنجزت حسب المواصفات المطلوبة والمتفق عليها.

لقد نشأ نزاع بين الطرفين وحول الأمر للجنة لتحكيم الفصل بالدعوى .

جاء بقرار اللجنة الآتي:-

تلاحظ للجنة تجاوز البنك المدعى عليه والشركة المدعيه لأصل الاتفاق بينهما ونأسف لتعامل إدارة البنك مع هذا المشروع الكبير بعفوية وعدم تثبت تسبب في إهدار مال يعتبر من المال العام وذلك لتجاوز الميزانية الإنشائية المقترحة والإهمال في متابعة التنفيذ والدفع العشوائي لثمن العقد في اجل حل قبل نهاية العمل والرفض والقبول دون أي أسس إدارية أو قانونية معتبرة . واخطأ البنك في قبول استخدام الاثاثات ونقل المكاتب التي أعيد تأهيلها قبل التأكد من أن العمل قد أنجز وفقاً للمواصفات المطلوبة.

ولقد قررت اللجنة بالإجماع على الآتي:-

1- ألزمت البنك بسداد مبلغ 26.6 مليون جنيه إلى الشركة المدعيه عليها فوراً.

2- تسقط مطالبه الادعاء وترفض مطالبته بالتعويض لعدم وجود مقتضى لذلك.

3- ترفض مطالبه البنك بخفيض الأسعار بنسبة 50% لعدم تقديم بينه حول مخالفة الأعمال المنفذة للمواصفات وترفض مطالبته بخصوص أي استحقاقات بخلاف ما تقدم.

سادساً: المطلوبات:-

ارتفع حجم المطلوبات من 1.5 مليار جنيه في عام 97 إلى 11.3 مليار جنيه بنهاية عام 98 وتشكل أرصدة الودائع وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة والبالغ قدره 6.4 مليار جنيه نسبة 56% من اجمالي المطلوبات بنهاية عام 1998م.

تابع المطلوبات

ارتفع حجم الودائع من 1.2 مليار جنيه في عام 97 إلى 6.4 مليار جنيه في عام 1998م بمعدل نمو نسبته 415% وتشكل أرصدة الحسابات الجارية نسبة 62% وقد لاحظت المراجعة عدم مطابقة الأرصدة المرحلة في النصف الأول للعام 1998مالي النصف الثاني من العام حسب ما اشرنا له في فقره سابقة.

ولقد ارتفع رصيد حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة من 168 مليون جنيه في عام 1997م إلى 2.2 مليار جنيه. تشكل الأرصدة التالية نسبة 85% منها 1066 مليون لصندوق دعم الولايات و500 مليون جنيه لهيئة الموانئ البحرية و350 مليون جنيه لهال الصندوق الدوار والجملة مليار و916 مليون جنيه.

/مطلوبات ودمم دائنة أخرى:-

ارتفع رصيد المطلوبات والدمم الدائنة الأخرى من 288 مليون جنيه في عام 97م إلى 2.8 مليار جنيه بنهاية عام 98 سابعاً : خطابات الضمان :-

بلغ رصيد خطابات الضمان في 98/12/31 مبلغ (5260) مليون جنيه وبفحص خطابات الضمان خلال عام 199 ووقفت المراجعة على عدة مخالفات في هذا الجانب :-

1- خالف البنك توجيهات بنك السودان قيماً يتعلق في الحصول على ضمانات كافية تمكن البنك من تغطية الفجوة بين الهامش النقدي وخطابات الضمان ولقد قام البنك بسداد مبلغ 96.3 مليون جنيه نيابة عن العملاء عبارة عن قيمة خطابات مصادرة لم يتمكن العملاء من سدادها كما لا توجد ضمانات كافية يمكن الرجوع إليها.

2- لاحظت المراجعة أن بعض من تلك الخطابات الصادرة في عام 1998م لم تكتمل إجراءاتها بالصورة الصحيحة حيث لم يتم تحصيل الهامش حسب النسب المقررة من بعض الجهات حسب التعريف المصرفية لعام 1998م بجانب ضعف الضمانات المقدمة. ولقد امتدت تلك المخالفات حتى النصف الأول من العام المالي 1999م حيث بلغ رصيد الخطابات المفتوحة 4.8 مليار جنيه. ثامناً : حساب أمانات تحت الطلب :-

بلغ رصيد هذا الحساب مبلغ 368 مليون جنيه منها مبلغ 165 مليون جنيه تخص شركة امونيا لم تقدم للمراجعة بيانات كافية منها وقد لاحظت المراجعة بتاريخ 98/11/28 تم خصم مبلغ 750 الف جنيه من الحساب أعلاه وتم صرف المبلغ للعميل تقلاوي (TEN STARS) وكانت من المفترض خصم المبلغ من الحساب الجاري إلا أن رصيد حسابه في ذلك التاريخ لا يكفي لمقابلة هذا المبلغ وقد تمت مخاطبة إدارة البنك بخطابنا رقم د م ع /158/ ب /16/ أ بتاريخ 16/4/1999م بتحصيل المبلغ المذكور. تاسعاً : الذمم المدينة الأخرى :-

ارتفع رصيد الذمم المدينة الأخرى من 527 مليون جنيه في عام 97 إلى مبلغ 2082 مليون جنيه بنهاية عام 98 ويشكل الحسابات المكتبية المعلقة البالغ قدرها 2037 مليون جنيه نسبة 98% منها وتشمل الأرصدة المكتبية المعلقة الحسابات التالية :-

1- فروقات إعادة وتقويم النقد الأجنبي :-

بلغ حجم تلك الفروقات مبلغ 538 مليون جنيه بنهاية عام 98

وقد لاحظت المراجعة بأن هنالك مبالغ قد خصمت من هذا الحساب بدلاً من حسابات العملاء (فروقات أسعار عائدات صادر) ولقد وجهت المراجعة بتسوية تلك الحسابات لبنودها الصحيحة خطابنا بالنمرة /د م ع /158/ ب /16/ أ بتاريخ 4 يونيو 1999م يشير إلى ذلك وخلال عام 1998م تم تحميل حساب الأرباح والخسائر مبلغ 438 مليون جنيه .

مخالفات الأسس والضوابط المصرفية :-

حصيلة الصادرات :-

1- تم التصرف في بعض حصيلة الصادرات دون الوجه الصحيح حيث تم بيع مبلغ 51 الف دولار لأحد الأفراد مما يعد مخالفه لمنشورات بنك السودان رقم 98/13 والذي حدد استخدامات حصيلة الصادرات في عمليات الاستيراد السلعي ولمقابلة مدفوعات غير منظورة تتعلق بعمليات التجارة الخارجية . وقد أدي ذلك بفرض غرامات المالية من قبل البنك المركزي ولقد امتدت تلك

المخالفات حتى عام 1999م حيث تم يع مبلغ 200 الف دولار للعميل فيصل السهلي أضيفت لحسابه بجده وخصم المبلغ 508 مليون جنيه من حسابه المحلى طرف البنك .

2- الشيكات المصرفية المعتمدة:-

لاحظت المراجعة بأنه يتم اعتماد قيمة شيكات لبعض العملاء لتقديمها لجهات أخرى لتسهيل خدماتهم (تخليص رسوم جمركية وخلافه) في حيث أن أرصدهم في تاريخ اعتماد الشيك لا تكفي لتغطية قيمة الشيكات المعتمدة (كشف مرفق بالشيكات المعتمدة بدون رصيد حقيقي للعام 1998-1999م).

3- حسابات مكتبية (مدفوعة معلقة):- ()

لاحظت المراجعة أن العديد من المبالغ تسدد لبعض العملاء في حين أن أرصدة حساباتهم في ذلك التاريخ لا تكفي لتغطية تلك المبالغ (تمويل نقد مباشر) مما يعد مخالفه لأسس وضوابط التمويل المصرفي .

4- الشيكات المرتدة:-

لاحظت المراجعة أن بعض العملاء ارتدت شيكاتهم لأكثر من ثلاث مرات ولم يتم قفل حساباتهم مما يعد مخالف لمنشور بنك السودان رقم 97/3 الصادر في 27/فبراير 1997م ضوابط مصرفيه عامة والتي تنص على قفل حساب أي عميل ترتد من حسابه أو حساباته ثلاث شيكات على مدي ستة اشهر .

5- مدفوعات مختلفة:-

بلغ رصيد هذا الحساب مبلغ 284 مليون جنيه بنهاية العام 98 منه مبلغ 149 مليون جنيه دفعيات تمت بفرع الخرطوم وقد لاحظت المراجعة الآتي:-

1- أن هنالك العديد من المبالغ تسدد للعملاء من هذا الحساب في حين أن أرصدة حسابات في ذلك التاريخ لا تكفي لمقابلة تلك المبالغ مما تعتبر تمويل نقدي دون سند قانوني ولقد تم سداد هذه المبالغ لاحقاً.

لاحظت المراجعة أن هنالك مبلغ 55.6 مليون جنيه مرحلة من سنوات سابقة عبارة عن قيمة خطاب ضمان مصادر وأخري لم يتم تحصيلها وضعت ضمن مدفوعات مختلفة . وقد شملت القائمة خطابات ضمان مصادر خاصة بشركة كوساين 22 مليون

خطاب ضمان مصادر خاص بجعفر محمد 33 مليون جنيه

خطاب ضمان مصادر خاص بشركة مارسون (17) مليون

شيك مصرفي رقم 144 باسم وكيل نيابة الجهاز المصرفي بتاريخ 9/5/1995م بقيمة مليوني جنيه

6- مخالفات السوق الشعبي امدرمان:-

شيكات مزودة بمبلغ 41 مليون جنيه:-

يرجع تاريخ المخالفة لعام 1997م وهى عبارة عن قيمة شيكين معتمدين صادران من بنك الشمال تم تزويرها وأضيف المبالغ وسحب من الحساب رقم 1267 باسم حسن الأمين ولقد اتخذت الإجراءات القانونية حيث تم فتح بلاغ لدي نيابة المصارف بتاريخ 25/8/1997م ضد المتهمين ولم تكتمل الإجراءات لعدم العثور عليهم.

عاشراً:- الاعتمادات المستندية لعام 1999م:-

لاحظت المراجعة انه قد تم خلال النصف الأول من العام 1999م فتح اعتمادات بمبلغ 27 مليار جنيه وهذا المبلغ يفوق مقدره البنك من النقد الأجنبي:-

1- لم يتم تحصيل الهوامش المقررة من العملاء حسب السياسة التمويلية كما لا توجد ضمانات كافيه لتغطية قيمة الضمانات .

2- لم يلتزم البنك بالتعريفه المصرفية حيث تم تحصيل مبلغ 136 مليون جنيه فقط خلال النصف الأول من عام 1999م كعمولة

على الاعتمادات المستندية حسب العمولة الواجب تحصيلها حسب التعريفه المصرفية مبلغ 2.184 مليون جنيه بفرق قدره 2.1

مليار جنيه

أهم ملاحظات وتوصيات المراجعة :-

1- نظام الرقابة والضبط الداخلي

أ/ لاحظت المراجعة الخلل الواضح في أجهزة الحاسوب وقد نتج عن ذلك عدم تطابق كشوفان الحساب المعدة مع أرصدة الحسابات الجارية للعملاء.

كما أن أرصدة حسابات العملاء المرحلة من النصف الأول من عام 1998م غير متطابق مع الأرصدة الافتتاحية للنصف الثاني من العام المالي 1998م ولقد تمت مخاطبة إدارة البنك في هذا الخصوص.

ب/ عدم فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية حيث لاحظت المراجعة العديد من الممارسات الخاطئة شملت كل مجالات وأنشطة . وعليه أوصت المراجعة بضرورة الاهتمام بإدارة المراجعة الداخلية ودعمها بالكوادر المقتردة مع إدخال نظام الرقابة قبل الصرف ومراعاة تبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة.

2- أوصت المراجعة بضرورة الالتزام بالسياسة التمويلية وأسس وضوابط التمويل المصرفي حيث لمست المراجعة العديد من المخالفات المصرفية في هذا الجانب مع تفصيل وتنشيط إدارة الاستثمارات واتخاذ إجراءات قانونية فورية ضد العملاء المتعثرين حيث بلغ حجم المبالغ المتعثرة السداد 1.1 مليار جنيه تشكل نسبة 30% من حجم التمويل للعام 1998م ارتفعت لمبالغ 2.9 مليار جنيه في ابريل 1999م.

كما لاحظت المراجعة أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لا يتناسب وحجم المديونيات المتعثرة ولا يفي لأغراض توفيق الأوضاع وبالتالي لابد من معالجة هذا الأمر ووضع مخصصات كافية لمقابلة تلك المديونيات.

3- لاحظت المراجعة أن العديد من الممارسات الخاطئة تمت عبر الحسابات الوسيطة المعلقة لفترات طويلة مثال تم صرف بعض المبالغ لصالح العملاء في حساب وسيط (مدفوعات مختلفة) في حين إن حساباتهم الجارية لا تكفي الدفعيات (حسب ما أشرنا إليه في التقارير) وبالتالي لابد من الاهتمام بهذا الجانب وتصفية كل المبالغ المعلقة وتسويتها على بنودها الصحيحة.

4- أوصت المراجعة بضرورة الاهتمام بالجوانب الشرعية لمعاملات البنك المالية حيث لاحظت المراجعة أن الودائع الاستثمارية تحسب لها فوائد شهرية 2.5% كما لاحظت أن بعض المعاملات المصرفية (التمويل) تتم دون عقود مستوفاة ، كما أن الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة لحسابات المرسلين بالخارج تضاف لبنود الإيرادات الأخرى.

5- لاحظت المراجعة أن الموجودات المتداولة فاقت المطلوبات المتداولة بمبلغ 1154 مليون جنيه بنهاية عام 1998م الأمر الذي يستدعي التدخل لإحداث التوازن المطلوب بين الموجودات والمطلوبات.

6- أوصت المراجعة بضرورة العمل على حصر كل الموجودات الثابتة وفتح سجلات لها تحوي قيم وتواريخ وشراء وعددية ونوعية والحالة الراهنة لكل أصل على حده ، مع ضرورة استخراج شهادات بحث للعربات التي يتم شراؤها خلال العام تثبت ملكية البنك لها.

7- لاحظت المراجعة ضعف الضمانات المقدمة لكثير من العمليات الاستثمارية الممولة كما أن أغلبها ضمانات شخصية ، كما يلاحظ ضعف الإشراف على البضائع المخزنة لدى العملاء ترتب على ذلك تمكن بعض العملاء (TEN STARS) وعبد السلام عبد الله العوض) من الحصول على البضائع بطريقة ما دون علم البنك وتم اتخاذ إجراءات قانونية ضدها .

8- أوصت المراجعة بضرورة مراجعة أداء البنك بشكل عام إذا مارؤي في استمراريته حيث تلاحظ أن هنالك العديد من المخالفات المالية شملت كل الجوانب والأنشطة بالبنك مما أدى إلى تدخل محافظ بنك السودان وتعيين مشرف ووقف المدير العام ومدراء الإدارات التالية:-

1- مدير فرع الخرطوم ونائبه

2- مدير فرع بحري

3- مدير الإدارة المالية

4- مدير النقد الأجنبي وبعض الموظفين

لقد حسم محافظ بنك السودان وضع هذا البنك فأصدر قراراً بمنعه مزاوله العمل المصرفي وحجز موجوداته وتصفيته وذلك اعتباراً من 5/أغسطس 1999م .

الفساد في بنك نيما

كارثة بنك نيما حجمه 120 مليار دينار! كبار المسؤولين نهبوا رأسمال البنك

كارثة انهيار بنك نيما، لم تتفجر من فراغ. إنها واحدة من القنابل الموقوتة التي زرعتها في قطاع الاقتصاد سياسات التاثير الاقتصادي و اصلاح النظام المصرفي في 1991 - 1992 ، وحجز الودائع - الوطني ، وتبديل العملة ، وكشف حسابات المودعين أمام تجار الجبهة الإسلامية ومصلحة الضرائب ، ومن يومها تصدعت مبادئ استقلالية بنك السودان والنظام المصرفي واستبيحت سرية حسابات ومعاملات المودعين ، ورجحت آفة المنافسة في السوق رجحاناً ييناً لمصلحة المطففين تماسيح الجبهة القدامى والجدد ، على حساب آل الفئات الرأسمالية السودانية وطردها من السوق ، ويطاردها من الخلف باشبذك الضرائب وتحاصرها من أمام وتقطع عليها طريق النجاة آليات المنافسة غير المتكافئة .

الحقائق والأرقام والوقائع التي تقدمها في هذا البيان ، نطرحها في شكل أسئلة استفزازية ومتحدية للتراي الذي حاول حصر الفساد في 9% من كادر المشروع الحضاري ، وفي وجه مدير بنك السودان الذي أعلن أن النظام المصرفي نجح في توفيق أوضاعه بعد تطويق أزمة بنك نيما ، وفي وجه وزير المالية الذي آاد أن لوزارته ولاية على المال العام ، وفي وجه البشير الذي حاول نفي اتهامات التراي وأعلن إن الفساد محصور في اختلاسات النظام المصرفي .

1-هل في رئاسة الجمهورية أو وزارة المالية أو بنك السودان سجلات حسابية و وصولات لأوجه صرف المبالغ التي تسلمها رئيس الجمهورية عمر البشير ونائبه على عثمان محمد طه من بنك نيما ؟ استلم رئيس الجمهورية 6.5 مليار واستلم نائبه 3.5 مليار جنيه [نكرر ونؤكد مليار وليس مليون] . هل لوزير المالية علم بهذه المبالغ وأوجه صرفها بحكم ولايته على المال العام ، و 95% من أموال بنك نيما أموال حكومية ، وجزء منها يخص أموال صندوق دعم الولايات الذي كان قبل الإنقاذ قسماً في وزارة المالية لدعم المديرية ؟ أليس في ميزانية الحكومة موارد مخصصة لرئاسة الجمهورية ، ويتشاور رئيس الجمهورية مع وزير المالية على التبرعات التي يتبرع بها لمشروع أو آخر خلال رحلاته التفقدية ؟

2-لهذا سمح وزير المالية ومدير بنك السودان الدكتور تاج السر محجوب أمين صندوق الولايات ، "بتجنيب جزء من أموال الصندوق في بنك نيما - بحجة الاستثمار وتوفير دولارات لدعم الاستثمار في الولايات ، في حين أن القانون يلزم بنك السودان بالتحكم والرقابة على "تجنيب" الأموال الحكومية ؟ وكيف حصل دكتور تاج السر محجوب هذا على قرض من بنك نيما حجمه 20 مليون دولار وقرض حجمه 2 مليار دنيه دون ضمانات تذكر فضلاً عن أن ذمته مطعون فيها لأنه اتهم باختلاس أموال عندما كان وزير مالية في حكومة دارفور ؟ وهل لوزير المالية أو بنك السودان أو حتى المراجع العام أية وسيلة لمتابعة ومراجعة القروض التي يقدمها الصندوق لموظفيه لشراء الركشات للاستثمار ؟

3-مقابل أي ضمانات حصل حبيب مختوم - والى جنوب كردفان - على قرض حجمه 12 مليون دولار وحصل محمد داؤود الخليفة رئيس مجلس إدارة البنك على قرض 2.5 مليار دينار وحسين خوجلي على قرض 7 مليون دولار لشراء مطبعة ؟

4-هل عثر بنك السودان في سجلات بنك نيما بعد انهياره ، على تفاصيل صرف 35 مليار دينار لقيادات الدفاع الشعبي وقيادات منظمة الشهيد ، وآبار ضباط في الجيش وفي الشرطة و المحاسبين ؟ وهل هذا المبلغ قرض حسن أم سلفيات أم زكاة ؟

5-منذ عدة أشهر والسوق يتحدث عن أزمة بنك نيما ، ويفترض أن يكون بنك السودان على علم بأوضاع البنك بدليل أن أتيام

المراجعة التي أرسلها بنك السودان ظلت تكشف مظاهر الأزمة منذ عدة أشهر - ومع ذلك كيف استطاع أكثر من ثلاثين من آبار المقترضين السفر خارج السودان قبل اليوم المحدد لإعلان إفلاس البنك؟ أليس للأمن الاقتصادي حضور ومشاركة في أيام بنك السودان؟ والأمن الاقتصادي والأمن السياسي يقتحم الطائرة لإنزال من لم يسدد الضرائب أو رمز من رموز المعارضة.

6- لماذا لم يتقدم مدير بنك السودان باستقالته ويبرئ ذمته عندما تقدم أكثر من مرة بتقارير لرئيس الجمهورية حول تدهور أوضاع بنك فيها وكأن رئيس الجمهورية يأمره بمساعدة البنك؟ وإذا كانت مبررات أوامر رئيس الجمهورية سياسية، فمدير بنك السودان متخصص اقتصاد وله دراية بالنظم المصرفية وهو يعلم أن وضع البنك ميئوس منه - لماذا لم يقدم استقالته ليحبر رئيس الجمهورية على التراجع أو يتحمل المسؤولية السياسية والاقتصادية؟

7- مدير بنك السودان ووزير المالية ووزراء القطاع الاقتصادي ومدراء القطاع المصرفي، كانوا على علم أن بنك نيمبا بدأ بداية خاطئة منذ تحويله من بنك التنمية الشعبية الذي تأسس ضمن اتفاقية التكامل مع مصر في عهد مايو، برأس مال متواضع 10 مليون جنيه - إلى البنك الوطني للتنمية الشعبية في عهد الإنقاذ، ليتخصص في تمويل التنمية في الولايات، وتساهم الولايات في رأس ماله عام 1993 ثم طلب بنك السودان من بنك نيمبا زيادة رأس ماله، فارتفع إلى 2 مليار جنيه عام 1995. وتناقل السماسرة وتجار السوق وموظفو المصارف، أن إدارة بنك نيمبا بددت الجزء الأكبر من رأس المال في منشآت ومكاتب وعربات وتسهيلات للإدارة وموظفيها. وأصبح بنك نيمبا على حداثه تكوينه جاذباً لموظفي النظام المصرفي حتى كادت بعض البنوك، أن تفقد أكفأ موظفيها، وتساءل موظفو البنوك، بل بعض موظفي بنك نيمبا نفسه، عن مستقبل سمعة البنك في السوق عندما تم تعيين عوض سالم الصافي سكرتيراً لمجلس إدارة البنك، رغم ما شاب سمعته من تجريح بعد أن تسبب في انهيار شركة كردفان للتجارة! هل يعلم التراي أن عوض سالم الصافي عضو في مجلس الشعب؟ فهل يعطيه فرصة للحديث عن الفساد في جهاز الدولة وأزمات الاقتصاد وسياسات التمويل؟ هل يحق له البقاء أصلاً في عضوية مجلس الشعب؟

8- هل يعلم التراي - وهو مهندس المشروع الحضاري - أن منحة خادم الحرمين الشريفين عصف بها تبادل المنفعة بين بنك نيمبا وصندوق دعم الولايات؟ هل يصح شرعاً وقانوناً وعرفاً دبلوماسياً أن تمتد يد العبث بالمال العام إلى هذه المنحة، وهي من أموال الزكاة المحددة نصاً وشرعاً أوجه صرفها على المساكين. والفقراء بإصلاح مستشفيات أو توفير الماء في مناطق الجفاف أو إعادة تأسيس المدارس احتلت كارثة انهيار بنك نيمبا مساحة واسعة في الصحف لأسابيع متتالية، وعندما اقتربت الصحف من نشر الحقائق والأرقام، تدخلت الأجهزة ووضعت الخطوط الحمراء. وعندما طالب بعض نواب مجلس الشعب ببيان عن الكارثة ماطل الجهاز التنفيذي وما يزال، وسيطول انتظار الرأي العام لتقرير اللجان التي كونها بنك السودان لتقصي الحقائق حول أسباب الكارثة - وكأنها كانت غائبة عنه. ويحتاج مدير بنك السودان لوقت طويل لإقناع آبار المقترضين بسداد بعض ما اقترضوا وتقدم ضمانات ذات وزن وقيمة كأن يجب أن تسبق الاقتراض. ويحتاج لوقت طويل لإنشاء محفظة بنوك والاستعانة بالمختصين في الأساليب الشيطانية في إعادة طبخ الميزانيات على المستوى الاتحادي والولائي لستر فضيحة ما وضع من مليارات تحت تصرف رئيس الجمهورية ونائبه. ولن ينطلي على أهل السودان الحديث الأملس عن أن لكل دولة منصرفات سرية، لأن لكل دولة، جديرة بالاسم، أجهزة دستورية مختصة لمراجعة تلك المنصرفات وضبط أوجه صرفها، تحت رقابة مشتركة من رأس الدولة والبرلمان ووزير المالية والمراجع العام والبنك المركزي.

رأس مال بنك نيمبا، مال عام، ومن حق شعب السودان أن يمتلك الحقيقة كاملة عن كيف نهب كبار المسؤولين وكوادر الجبهة الإسلامية ذلك المال. وحكومة الإنقاذ التي أهدمت مجدي وجرجس، ملزمة شرعاً وقانوناً وبما أرسدت من سوابق أن تقدم للمحاكمة اللصوص الذين نهبوا المال العام.

الخرطوم، 18/10/2008

سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

الفساد في بنك ام درمان الوطني

القروض المتعثرة في بنك امدرمان الوطني

تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2010/2009م

أوضح التقرير كذلك انه يجب على حكومة السودان بذل الجهود لإصلاح النظام المصرفي الذي يعاني من ارتفاع حجم التمويلات والقروض المتعثرة، وأشار صندوق النقد الدولي بشكل محدد إلى بنك ام درمان الوطني والذي أوصى الصندوق بأنه يحتاج إلى معالجة سريعة، وقد أوضحت حكومة السودان بان القروض المتعثرة لبنك ام درمان الوطني تمثل نصف القروض المتعثرة للنظام المصرفي السوداني وحوالي 28% من التمويلات المتعثرة في البلاد وأخبرت حكومة السودان الصندوق بأنها ستعد خطة لإعادة هيكلة بنك ام درمان الوطني بنهاية عام 2009م علي أساس توصيات لجنة مراجعة مستقلة.

<http://www.sudanjem.com/2009/archives/15972/ar/>

الفساد في بنك ام درمان الوطني

ضرورة أن يرفع رئيس الجمهورية يده عن هذا البنك

طمأن محافظ بنك السودان جمهور المتعاملين مع بنك أم درمان الوطني ان البنك بدا يسترد عافتيه نتيجة لتدخل المالكين وبنك السودان وتقديم الدعم له بعد ما عانى من شح في السيولة أدى في مرحلة الى إستبعاده عن غرفة المقاصة وبعد تداول أنباء عن أخطاء كبيرة إرتكبت في إدارة هذا البنك مما إضطرب بنك السودان لوضع برامج لإصلاح الأوضاع في البنك وتغيير إدارته وتعزيز رقابة البنك المركزي عليه.

والمهم أن تحصر بدقة الأخطاء التي إرتكبت في هذا البنك وأن يتم التخلي تماماً عن الحصانة التي تم إضافؤها عليه من قبل والتي أضعفت رقابة بنك السودان عليه وضعها القائمين على أمره يتصرفون تصرفات لا تقرها الضوابط التي وصفها بنك السودان والمطبقة على جميع البنوك – فالبنك لم يلتزم بالنسب المحددة لما يُقدم من تسهيلات ولم يلتزم بسقف الأرباح على الودائع المحددة ولم يلتزم بأن تكون للتسهيلات المصرفية التي يُقدمها ضمانات حقيقية ومناسبة لما يدفع من أموال بحيث يضمن البنك سداد مديونيتها على العميل – ولذلك ليس غريباً في ظل هذا الانفلات – أن تزداد نسبة الودائع في هذا البنك مقارنة بالبنوك الأخرى ما دام يدفع أرباحاً عالية على هذه الودائع تفوق نسبة ما يجنيه من أرباح من جراء استغلال الودائع.

ومازلنا نعتقد ان وضع هذا البنك تحت رعاية رئيس الجمهورية هو الذي أضفى عليه هذه الحماية التي مكنته من الإفلات من رقابة البنك المركزي ومن ثم فإن الإصلاح يجب ان يبدأ بأن يرفع رئيس الجمهورية يده عن هذا البنك حتى يعمل كمصرف عادي خاضع لرقابة البنك المركزي اللصيقة مثله ومثل سائر المصارف ولا بد من إجراء تحقيق شامل في القروض التي قدمها هذا البنك ومدى توفر ضمانات لها والتأكد من وجود فرصة لإستردادها – وهذا ملف كبير لا بد أن يُفتح إن عاجلاً أم آجلاً.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147504974>

الفساد في ولاية الخرطوم

علمت (الأيام) من مصادر مطلعة بالمجلس التشريعي ان اجمالي الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم منذ يوليو 2006م وحتى أغسطس 2007م بلغت (19070450) دينار منها (16493650) خيانة للأمانة و (2576800) دينار تزوير واختلاس وارجعت أسباب الاعتداء إلى تراخي وضعف تطبيق القوانين واللوائح والمنشورات المنظمة للعمل المالي والمحاسبي حيث بلغ إجماليها (9157925) دينار وفي الوقت ذاته ارجأ المجلس التشريعي لولاية الخرطوم في جلسته الراقبة امس التداول حول تقرير المراجع العام لحسابات الولاية لعام 2006م لحين حضور وزراء الولاية والمعنيين بالتقرير كما ارجأ التداول حول خطاب الوالي الذي تلاه رئيس لجنة الرد على خطاب الوالي لذات السبب.

وأكدت مصادر ل(الأيام) من داخل اجتماع اعضاء لجنة الشؤون المالية بالمجلس واطباء ديوان المراجع القومي امس ان أسباب الاعتداء ظلت تتعدد ويستخدم فيها الذكاء الاجرامي في غفلة المسؤولين والرقابة الداخلية. من جانبها اوضحت رئيسة لجنة الشؤون القانونية وقانون الحكم المحلي مريم جسر ل(الأيام) ان إرجاء التداول حول تقرير المراجع العام وخطاب الوالي يرجع إلى لائحة تنظيم أعمال المجلس حيث جاء في المادة (43) البند/ 5 (يجب على الوزراء حضور الجلسات المقررة للنظر في تقرير المراجع العام والالتزام بالقرارات التي يصدرها المجلس بجانب في حالة عدم تمكن الوزير للحضور لاسباب مقدره يجب ان ينبى عنه من ينوبه بالاضافة إلى المادة (40) البند/ 4 (يجب حضور الوزراء لجلسة الرد على خطاب الوالي) لهذا رفعت الجلسات. في ذات السياق أودع رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة بولاية الخرطوم هاشم هارون أمام المجلس خطة المجلس الاعلى للشباب للعام الحالي 2008م وذلك إعمالاً لنص لائحة تنظيم أعمال المجلس المتصلة بمشروعات الخطة السنوية للوزارات والوحدات.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147509639>

الفساد في ولاية الخرطوم

3 ملايين جنيه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم

أجراس الحرية، الثلاثاء 09-02-2010

كتبت: لبنى عبدالله: مها التلب

تجاوز حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم للعام الماضي مبلغ (3) ملايين جنيه، تصدر التزوير حالات الاعتداء بنسبة 96% من إجمالي المبلغ المعتدى مقابل 4% لخيانة الأمانة، فيما وقعت 99% من المخالفات المالية في القطاع الصحي، و عزا المراجع العام ارتفاع الاعتداء إلى ضعف الرقابة الداخلية وابتداء حيل و أساليب جديدة. وكشف تقرير جهاز المراجعة أمام مجلس تشريعي الولاية أمس عن زيادة متوالية لعدد العربات المستأجرة لتصل إلى (549) عربة تكلف الولاية أكثر من (3) ملايين تمثل 9% من موارد التسيير مقابل (140) عربة حكومية، و نبّه التقرير إلى انتفاء ضوابط للاستئجار. و أبان المراجع أن شركتين لم تستجيبا لطلب المراجعة هما (الوطنية للاسفينات و شركة آفاق للطباعة). و أوصى المراجع بالحد من ظاهرة فقدان الدفاتر المالية، و دراسة أسباب القصور في تحقيق الربط المقدر للإيرادات الذاتية، و مراجعة

الهيكل الوظيفي ، و إيقاف مرتبات العاملين الذين لا توجد لديهم وظائف ، و مراجعة برنامج حوسبة المرتبات لاستيعاب متطلبات الرقابة و كشف أي حالات تزوير بإضافة أسماء و همية أو مكررة. في الأثناء تقييم وزارة المالية مع مركز الفيدرالية للبحوث غداً الأربعاء ورشة حول مسؤولية المؤسسات الحكومية في وقف الاعتداء على المال العام و أشار نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان بابكر محمد توم إلى قرب إعلان منظمة برلمانية لمكافحة الفساد .

الفساد في ولاية الخرطوم

اجمالي حالات الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم خلال العام 2002م، مبلغ (25122) مليون دينار
الصحافة، الخرطوم: نوال شان

بلغ اجمالي حالات الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم خلال العام 2002م، مبلغ (25122) مليون دينار ، 81% منها حالات تزوير واختلاس ، و 19% حالات عدم توريد ، فيما بلغت حالات التبيد والاسراف مبلغ (1383) مليون دينار. وأوصى المراجع العام في تقريره الذي اجازه المجلس التشريعي لولاية الخرطوم امس بعد مداوات ساخنة ، على ضرورة العمل لمعالجة الاخطاء المحاسبية التي ادت الى ظهور ارصدة بنوك مكشوفة في بعض الوحدات، بجانب الدعوة الى اعداد كشوفات بتفاصيل الاستثمارات، وعدم الصرف من الايرادات. إلا ان التقرير الذي قدمته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس ، رأى ان حالات الاعتداء على المال العام (جاءت نسبتها ضعيفة) وشدد على ان هذا لا يعني التراخي في متابعة هذه الحالات وحسمها بصورة جذرية. ولاحظ تقرير اللجنة وجود فارق زمني كبير بين قفل الحسابات ومراجعتها، الامر الذي يقلل من الاستفادة من ميزة قفل الحسابات مبكراً. واوصت اللجنة في تقريرها بالزام حكومة الولاية بمبدأ وحدة الميزانية وولاية وزارة المالية على المال العام ايراداً وصرفاً، بجانب التوصية بالمضي قدماً في خصخصة شركات الولاية بالبيع او التنازل لمؤسسات ومنظمات وقفية. وقالت اللجنة في تقييمها لتقرير المراجع العام ان الحسابات المقدمة للمراجعة لم تتم مراجعتها بالكامل ، مشيرة الي ان نسبة الحسابات المراجعة بلغت 76% من الحسابات المقفلة ، وأشارت اللجنة الاقتصادية الي وجود اضطراب في الارقام الواردة في تقرير المراجع العام، لكنها اعتبرت ذلك امورا لا تؤثر على متانة التقرير وجودته.

الفساد في ولاية الخرطوم

بلغ حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم في الفترة من 2008/9/1-2009/8/31م مبلغ 3.947.212 جنيه

صحيفة السوداني ، الثلاثاء - 9 فبراير 2010
الخرطوم : هبة عبد العظيم — هالة الأمين

بلغ حجم الاعتداء على المال العام بولاية الخرطوم في الفترة من (2008/9/1-2009/8/31م) مبلغ (3.947.212) جنيه وأظهر تقرير المراجع القومي الذي تلاه المراجع عبد المنعم الحسيني ابو دقن أمس أمام مجلس تشريعي الولاية أن الزيادة عن العام السابق بلغت (3.467.409) جنيه وقد حظي القطاع الصحي بنسبة (60%) منها بزيادة عدد (16) حالة. وفند التحليل النوعي لاجمالي مبلغ الاعتداء على المال العام أن مبلغ (138.649) جنيه عبارة عن خيانة أمانة بنسبة (4%) من جملة المبلغ المعتدى عليه. ومبلغ (3.808.563) تزوير بنسبة (96%) من جملة المبلغ المعتدى عليه. وتم استرداد ما قيمته (254.127) جنيه بنسبة

(6%) من جملة المال المعتدى عليه. وفصل تقرير المراجع الاعتماد حسب التصنيف الاداري، مبينا ان مبلغ (3.913.316) جنيه من جملة المال العام صنف في نطاق الحكم الولاىي. ونبه التقرير الى ان ديوان شؤون الخدمة بالولاية قام بإصدار تصديقات تعيين شخصي لبعض العاملين بمكاتب الدستوريين بدون سند قانوني او لائحي او قرار من مجلس وزراء الولاية حيث بلغ عدد العاملين الذين تم تعيينهم تعيينا شخصيا في مكتب أحد الوزراء حوالى (7).
فيما كشف ذات التقرير ان عقود انشاء موقف المواصلات الجديد وهي موقعة بين وزارة التخطيط العمراني والشركات العاملة وهي التي تشرف على تلك الاعمال الا أنه من خلال المراجعة تلاحظ دفع مبلغ (700) الف جنيه بواسطة محلية الخرطوم لشركة الراقي مباشرة بدون علم وزارة التخطيط في وقت تم فيه دفع ما قيمته (7.277.859) جنيه من قيمة العقود المبرمة لهذا المشروع والتي بلغت (8.075.861) جنيه، هذا غير قيمة الارض التي تم تمويلها من احد البنوك. وأكد التقرير أن المراجع لم تتمكن من الحصول على دراسة الجدوى والتقدير الاولية لتتمكن من القياس والتقييم.
وفي جانب الإيرادات لفت التقرير الانتباه الى استمرار ظاهرة فقدان الدفاتر المالية بكل من ادارة النقل والبتروك – (محلية أم بدة) بالإضافة الى وجود خلل في حفظ واستعمال الدفاتر المالية. ولاحظت المراجعة كثرة الشطب والإلغاء والنزع لإيصالات (15) ب) وزارة الزراعة – محلية أم درمان وأم بدة). وكشف التقرير ملاحظات عن الفصل الاول فيما يتعلق بالهيكل الوظيفية تمثلت في ان هذه الهيكل وسجلات الوظائف غير مكتملة ولا تطابق الواقع في المحليات بجانب تكرار بعض الاسماء ووجود بعض الاسماء الوهمية في كشوفات المرتبات ببعض الوحدات مما يؤكد عدم دقة نظام حوسبة الاجور والمرتبات، وصرف بعض الاستحقاقات لغير أصحابها بدون توكيلات معتمدة..
وأوضح التقرير المخالفات المالية وهي التي تحدث نتيجة التطبيق الخطأ أو غير الصحيح للقوانين واللوائح والمنشورات المالية وبلغت (3.760.705) جنيه بزيادة قدرها (3.313.497) جنيه عن نفس الفترة السابقة كان نصيب القطاع الصحي منها نسبة (99 %).

الفساد في ولاية الخرطوم

المتعافي والعمل الخاص

تاج السر مكي

الايام ، 2006-7-8

المتصدون للعمل العام يتعرضون للإشاعات المغرضة وخاصة حول ذمتهم المالية أنهم كثيرون، زعماء، ورؤساء دول وقادة أحزاب ومنظمات وجمعيات، قدحوا في بعضهم ظلماً ولكن كان هنالك من أفسد وخدم تطلعاته الخاصة في الاثراء.. والتاريخ ملئ بالنماذج باتستا، وموبوتو، وشاه إيران وغيرهم .

نحن نتوقف عند المتعافي والى العاصمة كما يحلو له ووالى (العاصمة القومية) كما تقول الحركة الشعبية تحدثوا كثيراً عنه في مجالات الأنس وفي الأوساط الشعبية وخاصة عندما تشتد أزمة المواصلات وتزداد قطوعات الكهرباء وتلوح في الأفق زيادة بعض الرسوم وخاصة المدارس والمستشفيات فالحديث عن شركات من الباطن في تنفيذ الطرق وهي بالطبع لا تتعرض للغرامات والعقوبات وعندما يقال عن الإنارة في الطرقات وعن تلك المواسير التي تستخدم فيها يقال إنه مصنع جديد للوالى يديره أهله ومكتبة القبة الخضراء التي تحولت إلى خدمات بعد أن كانت مكتبة عامة يؤمها طلاب الجامعات يقال أنه يديرها بعض أقارب

السيد الوالي في اللقاء الصحفي قال إنه يمارس أعمالاً خاصة وهو شريك لبعض اقاربه وذويه وقال بوضوح انه يمارس (البنزس) منذ السابعة من عمره وقال بالنص رداً على رأي الشعب (بعدين أنا ما محتاج أعمل حاجة تكشفوها بالسهولة دي. أنا لو عاوز أكل قروش الحكومة أنا أشطر من كدا وما بالسذاجة دي لو عاوز أكل ما بسوي كبري من أصلو). ويستمر إلى أن يقول شيخ زايد لا يعين أي وزير إلا أن يكون من أصحاب البنزس ...

انا لا اعرف لماذا قال الوالي كل هذا؟ فليس هناك الزام وطني ولا اخلاقي ولا ديني بأن يكون الشخص حاكماً خاصة اذا لم يصل الى ذلك بطلب من الجمهور أي بانتخابات ومنافسة .

ولا أعتقد أن المتعافي قد تم اختياره جماهيرياً بل اختارته كلية انتخابية محددة داخل مؤسسات المؤتمر الوطني وحتى من تلك المؤسسة يصدر تعليق عبد الله بدري القائد البارز في المؤتمر عن قدرات الوالي ورفض قطاع المؤتمر لولايته.. فمن كان يعمل عملاً (خاصاً) والمقصود به بالطبع تجاري ربحي لا يلزمه أحد بأن يصبح حاكماً... إن مجرد الشبهة في أن أحد مؤسساته الخاصة التي هو شريك فيها أن تدخل في منافسة بيع او شراء أي سلعة للولاية أو منها أو تمارس نشاطاً من الباطن كما قال من يقدهون في ذمة الوالي وقد يكون في ذلك شطارة دون سذاجة كما قال .

إذا كانت الولاية تتعامل بمنطق أن الشركات المحدودة المحلية هي التي استحوذت على ما كان يمكن أن يقدم في عطاءات (وإذا كان ذلك صحيحاً) فما الذي يمنع حصر فرص العمل فيمن تعرفهم الولاية. وأولى بذلك شركات الوالي التي هو شريك فيها.. والتحدى حول من يتهم يتقدم بوثائقه وهو يعرف أن المسألة هي أسرار. المعرفة تتوفر عندما تكون هنالك عطاءات ويتحدث فيها من لهم مصلحة في ذلك أو من ظلموا والصحافة أو حتى في تقديم شكاوى للقضاء.. لكن الجميع لا يعرفون كيف تم منح تلك الفرص ومن الذين حرموها؟ ولماذا؟

المهم أن الوالي لم ينكر أن له نشاط تجاري هو شريك فيه أو هو صاحبه الأصلي وهذه المؤسسات يمتد إليها نفوذه اراد أو لم يريد.. سد الذرائع يكون بالتجرد والابتعاد عن تلك المصالح الخاصة أو أن يكون المتصدون من لا يمتلكون أعمالاً خاصة يمكن أن تؤثر في اتخاذ القرار المتعلق بمنح الفرص أو التعامل بالبيع والشراء فقد كانت التقاليد في السابق في الخدمة المدنية أن تكون هنالك لجان للمشتريات تخضع لقوانين معروفة أحياناً تلعب دوراً في تعطيل الأمور بسبب بيروقراطية التعامل مع تلك القوانين ولكنها تحصر الخطأ في أبسط حدوده... لقد تحدث الوالي عن الأخطاء في تنفيذ الطرق وقد تم ذلك بالطبع بسبب تعطيل التقاليد التي كانت راسخة في نظام مشتريات الحكومة ومبيعاتها وتقديم المناقصات.

فساد والى الخرطوم

مسألة

مرتضى الغالى

الأيام : 09-07-2006

انزعج كثيرون وطارت (عصافير نومهم) عندما صرح والى الخرطوم (بملء فيه) انه رجل مستثمر وانه صاحب استثمارات وقد قال ذلك بشيء من الفخر وباعتبار ان الموظف العام المستثمر يدخل في عداد (العملة النادرة) التي يتعاطم الطلب عليها واستشهد في ذلك بالشيخ زايد بن سلطان — رحمه الله — وقال انه رجل يفضل ان يكون الوزراء من اصحاب الاستثمار .. والوالي في ذلك يكاد

يسخر من الولاية والوزراء (الأفندية) من أصحاب الغشامة الذين لا يعرفون دنيا الاستثمار وبذلك يكونون عالة على إدارة شأن وزاراتهم وولاياتهم لأنهم لا يعرفون عالم الاستثمار ودنياه الجميلة...

والحقيقة لقد إلتبس الأمر على وقلت لنفسى هل يجوز ان يكون الوزراء والولاية من المستثمرين او التجار ؟ ثم يكون فى إمكانهم الجمع بين الوظيفتين فى وقت واحد ؟ وحاولت طوال الايام السابقة ان استفسر بعض العالمين بدنيا الخدمة العامة وخبراء الادارة فلم اجد ما يساند (نظرية الوالى) وبعضهم تحدث عن قوانين صارمة و(أعراف راسخة) تحرم على الموظف العام ان يمارس الاستثمار والتجارة اثناء اداء وظيفته العامة العليا فى سلك الدولة والخدمة المدنية ، وبعضهم طلب ان نمهله بعض الوقت ليأتى لنا بالخبر اليقين وبعضهم اندفع غاضباً وهو يروى بعض النماذج المضيئة كما وصفها لوزراء وموظفين عموميين ومحافظين سابقين فى عهود الديمقراطية القصيرة كيف انهم درءوا حولهم كل شبهة ونفضوا أيادهم عن اعمالهم الخاصة طيلة توليهم مناصب الدولة التي لايمكن فيها ان يعمل الموظف العام لمصلحة مواطنيه الفقراء ومحدودي الدخل فى ذات الوقت الذي يدير فيه استثماراته ومشروعاته التجارية الخاصة ، وذهب بعضهم إلى (الفتوى القاطعة) بالصعوبة البالغة التي يواجهها الموظف العام صاحب النشاط التجاري والاستثمارات فى الحياد تجاه القرارات التي يصدرها وتحديد المشتريات التي يأمر بها والسيارات التي يصدق عليها وأولويات المشروعات التي يقوم بتنفيذها اذا كانت لديه هو نفسه استثمارات واعمال خاصة (تبيع وتشتري) أو (ترصف الطرقات) أو (تشتري الماكينات) أو (تقوم بالترميمات) وبعضهم اوضح ان الوزير او الوالى لا يمكن ان يكون محايداً فى تخصيص التعاقدات مع الشركات إذا كان هو نفسه يملك شركات ومهما تكن درجة (صوفية) الوزير او الوالى فليس من اليسير ان يفلت من شبهة الميل فى تخصيص العطاءات بين شركاته و(شركات الآخرين) او حتى بين شركات الآخرين و(شركات أقاربه) فهذه شبهة لا يبرأ منها الحاكم الا اذا قرّ من حماها كما يفر السليم من الاجرب او من مريض (الاسهال المائى) والذي أزعج الناس اكثر ان والى الخرطوم يقول انه لا يطرح العطاءات علناً لتتنافس عليها الشركات لأن الشركات (محدودة) بل يقوم بتقسيم العمل عليها وهذه (بدعة جديدة) فى معايير التعامل مع الدولة لم نسمع بها من قبل .. واذا كانت شركات الوالى واستثماراته تعمل داخل ولاية الخرطوم (فيا فؤادي رحم الله الهوى !!).

الفساد فى ولاية الخرطوم

تقرير المراجع العام عن صغار الموظفين : 3.9 مليون جنيهه حجم الاعتداء على المال العام بالخرطوم

الصحافة ، الثلاثاء فبراير 09, 2010 1:59

كشفت تقرير المراجع العام لولاية الخرطوم ، أن حجم الاعتداء على المال العام بالولاية بلغ فى العام المنصرم (3,947,212) جنيهاً ، بزياده قدرها (3,467,409) جنيهاً عن الفتره السابقة بعدد (16) حالة تمت محاكمة حالة واحدة وتبقت ثلاث منها امام المحكمة ، ومازال هناك (12) إتهاماً امام النيابة .

وأوضح مدير جهاز المراجعة القومي بولاية الخرطوم ، عبد المنعم عبدالسيد حسين ابودقن ، أمس بالمجلس التشريعي للولاية ، ان التحليل النوعي لإجمالي مبلغ الإعتداء على المال العام بلغ (138,649) جنيهه ، منها خيانة أمانه بنسبة 4% ، و(3,808,563) جنيهاً ، تزوير بنسبة 96% من جملة المبلغ المعتدي عليه .

وقال ابودقن ان تصنيف المبلغ إدارياً بلغ (3,913,316) جنيهاً فى نطاق الحكم الولاىي ، و (33,896) فى نطاق الحكم المحلى ، وأشار الي ان القطاع الصحي حظي بنسبة 60% من جملة حجم الاعتداء .

وذكر ابو دقن ان ما تم إسترداده من إجمالي المبلغ المعتدي عليه بلغ (254,127) جنيهاً ، بنسبة 6% فقط من حجم المبلغ

المعتدى عليه .

وقال ان إكتشاف هذه الحالات تم بعدة آليات ، شملت فرق المراجعة القومية ، والداخلية والأجهزة التنفيذية ، وتم الإبلاغ عنها لدي نيابة الاموال العامة ، وديوان المراجع الحكومي ، وأضاف « ان حالات الإعتداء علي المال العام لأعوام خلت وحتى تاريخ اليوم تنوعت في استخدام الاساليب مما ينم عن ذكاء اجرامي ، مستغلين ضعف الرقابة الداخلية وغفلة المسؤولين في بعض الاحيان . » وأشار ابودقن الي ان تقرير المراجعة حوى عدداً من الملاحظات المهمة لكشف اوجه الفساد المالي في الولاية ، وذلك بوجود تباين في نسب التحصيل من وحدة الي اخري ومن بند لآخر ، وارجع ذلك الي ان التقديرات التي وضعت بنيت علي أسس غير واقعية وغير مدروسة ، بالإضافة الي وجود خلل كبير في حفظ وإستعمال الدفاتر المالية والتي كثرت فيها التجاوزات والشطب والإلغاء والنزع ، لايصالات (15) بوزارة الزراعة ، ومحلية امدرمان وأمبدة ، وترك مراجعة الدفاتر المالية قبل التوريد للمراجعة الداخلية في كثير من الوحدات مما يخالف لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية ، بالإضافة الي أستمرار ظاهرة فقدان الدفاتر المالية خاصة في (إدارة النقل والبتروال ، ومحلية أم بدة).

الفساد في ولاية الخرطوم

ارتفاع الاعتداء على المال العام بالخرطوم بنسبة 151%

هبة عبد العظيم

صحيفة السوداني 13 يناير 2009

بلغ اجمالي حالات الاعتداء على المال العام المكتشفة بولاية الخرطوم للفترة من سبتمبر 2007 حتى أغسطس 2008 مبلغ (479803) جنيه مقارنة بمبلغ (190704) جنيه في العام السابق بنسبة زيادة قدرها (151%) ، فيما كشف تقرير ديوان المراجعة القومي عن الأداء المالي والحسابات الختامية للولاية عن العام المالي 2007 الذي استعرضه مدير جهاز المراجعة القومي بالولاية عبد المنعم الحسين أبو دقن أمام المجلس التشريعي أمس عن أنه رغم الوفر الظاهر في الصرف على الميزانية الجارية (الفصل الأول) الا ان الأمانة العامة للحكومة تجاوزت بنسبة 26% من الاعتماد المصدق لها والتنفيذ الفعلي للمحليات بلغ 87% من المصدق قال أن الوفر الظاهر بالفصول الثلاثة يتطلب الوقوف عند أسس وضع الموازنات التقديرية التي يجب ان تتسم بالدقة والواقعية .
الرصيد المكشوف

وأظهر التقرير موقف الموجودات عدم تطابق بعض أرصدة البنوك الدفترية مع الرصيد الظاهر بالحسابات الختامية لها كما أن البعض أظهرت رصيда شاذا (مكشوفاً) كما حدث في محلية جبل أولياء موضحاً أن هذا يعني ضعف الإشراف و الرقابة الإدارية مطالباً بمزيد من الدقة وإجراء الموازنات البنكية ومطابقتها وإرفاقها مع الحساب الختامي للوحدات المعنية بالولاية وبلغ رصيـد العهد في 31/12-2007 مبلغ (27.683.311) جنيه مقارنة بمبلغ (23.771.887) جنيه للعام الماضي تتضح زياده قدرها (3.911.424) جنيه بنسبة (16%) على الرغم من توصيات المراجعة السابقة بازالة هذه العهد أولاً باول اذ انها حسابات وسيطة وعدم ازلتها لا يعكس الصورة الحقيقية للميزانية . وبلغ رصيـد الأمانات في ذات التاريخ مبلغ (153.050.801) جنيه بزيادة قدرها (81.764.794) جنيه ، بنسبة (115%) بجانب بعض البنود بهذا الحساب التي أظهرت أرصدة شاذة نتيجة أخطاء حسابية ومحاسبية منبها الي أن الأمر يستوجب فحص هذه الأرصدة اولاً بأول .

تزوير واختلاس وخيانة:

واحتلت خيانة الأمانة المرتبة الأولى من حيث الاعتداء على المال العام ، بمبلغ (174.803) جنيه وحالات التزوير والاختلاس بمبلغ

(305.000) جنيته بحيث وصل الاجمالي الى مبلغ (479.803) جنيته , بجانب بعض المخالفات المالية نتيجة لضعف تطبيق القوانين والمنشورات المنظمة للعمل المالي والمحاسبي والتراخي في ذلك ممثلة في مبالغ تم صرفها دون وجه حق و صرف دون تقديم المستندات اللازمة وتكرار ظاهرة فقدان الارانيك المالية وأوضح مدير جهاز المراجعة في تقريره ان الموقف الحالي لحالات الاعتداء على المال العام حتى لحظة إعداد التقرير كما يلي : المبالغ المستردة (328.976) جنيته تمثل نسبة 96% من اجمالي المال المعتدى عليه وبلغ عدد الحالات (21) حالة اعتداء على المال العام , مشيرا الى موقف الاجراءات العدلية والقضائية ممثلة في (7) حالات فصلت فيها المحكمة و(5) أمام المحاكم و (4) أمام النيابة بالإضافة الى (5) حالات تمت فيها إجراءات إدارية وهي الحالات التي اكتشفت تم إعداد تقارير عنها و ابلاغ النيابة بها وطالب الحسيني بوضع المزيد من أدوات الضبط الداخلي والرقابة للحد من هذه الحالات.

تجنيب الإيرادات

وأشار التقرير الى المبالغ التي يتم تحصيلها وتعليتها بحساب الأمانات والصرف منها دون تصديق من وزارة المالية بذلك ووجود إيرادات ومصروفات خارج الميزانية وانحصر تجنيب الإيرادات في وزارة التخطيط العمراني ومبلغها (1246) جنيته تخص وزارة الاستثمار يتم الصرف منها مباشرة بادارة الاراضي ويعتبر ذلك تجنيبا لايرادات تخص وحدة اتحادية , وأخرى توجد بمجلس الشباب والرياضة وهو خاص بتأهيل استاد التحرير رغم توصيات المراجعة السابقة وقانون الموازنة في هذا الخصوص .
الحوافز و العربات الحكومية:

أورد التقرير عددا من الملاحظات تتمثل في أن بعض الوحدات لاتتقيد بالأسس الواردة بلائحة أسس وضبط الحوافز والمكافآت بالولاية التي صدرت في مايو 2004 , وتلاحظ أن هناك صرف لعدة حوافز ومكافآت في شهر واحد لعامل واحد تحت مختلف المسميات وصلت لحوالي اربعين نوعا ومسمى للحوافز إضافة الى خصمها على بنود غير مخصصة وبلغ الصرف الفعلي على الحوافز مبلغ (201.287) جنيته بنسبة 321% من المرصود لها كمصدق , ولاحظت المراجعة بأن وحدات ولاية الخرطوم لم تلتزم بالموجهات والإجراءات المشار لها في لائحة ضبط وتمليك العربات الحكومية كما صاحب تطبيق هذا المشروع العديد من السلبيات والمخالفات المالية حيث أصدرت بعض الوحدات لوائح وحولت إيرادات عامة لصناديق التمليك بدون سند قانوني ويتطلب الأمر اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المال العام [T] .

الفساد في ولاية الخرطوم

فساد معتمد كرري د. عمار حامد سليمان

تجاوزات تبحث عن مبررات ... كرري تحدّث عن فسادٍ !...

تحقيق: هبة عبدالعظيم

السوداني ، الأربعاء، 27 يناير 2010

جدلٌ كثيفٌ أثارته مؤخراً معلومات موثوقة عن وجود اتجاه لمجلس تشريعي محلية كرري لرفع الحصانة عن المعتمد د. عمار حامد سليمان تمهيدا لتوجيه الاتهام له بتبديد أموال المحلية؛ ما أدّى لوجود فجوة بين رئيس المجلس ولجان مجلسه التي أقرت في أعلى الصفحة الرابعة من تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية- الموقَّع من قِبَل رئيسها محمد جرقندي النعيم- والذي تحصلت (السوداني) على نسخة منه بأن هناك مبالغ بقيمة (94.754.00) جنيته عبارة عن أمانات صُرفت على أنها إيرادات واعتبرته اللجنة مخالفا لللائحة الاجراءات المالية والمحاسبية ودعت إلى عدم التصرف في الأمانات وتحويلها لايرادات لرفع النسبة. وسارع رئيس

المجلس إلى اصدار بيان نفى فيه وجود أي اتجاه لرفع الحصانة عن المعتمد او أي تبديد للأموال في وقت تسلمت (السوداني) وثائق تؤكد عكس ذلك وتكذب حديث رئيس المجلس الذي قامت رئاسة محليته بشراء عربة كامري له موديل العام 2009م بمبلغ قدره (73.500) جنيه تم وضعها ضمن بنود التنمية بدلا عن بند المشتريات الذي يدخل تحت فصل المنصرفات، وصرفت المحلية مبلغ (6.500) جنيه على برنامج من الخرطوم تحية المشاركة الاجتماعية عن انجازات المحلية بجانب مبلغ (1.250) جنيه عبارة عن عرض منجزات المحلية بمجلة الاستثمار. في وقت بلغت فيه الديون على ظهر المحلية حتى الآن (6.700.000) ستة مليون وسبعمائة ألف جنيه ستحول إلى العام القادم حيث تبدأ فيه التنمية بناقص هذا المبلغ لأنه مديونية واجبة السداد.

مقارنة أرقام!..

عند مقارنة نسبة الصرف بنسبة الإيرادات يتضح ان نسبة الصرف بلغت (87%) والإيرادات (65%) مع التجاوز في بعض البنود يتضح أن هناك بنودا تعطل الصرف عليها وتم الصرف على حسابها في البنود المتجاوزة. والفقرة (ج) من تقرير اللجنة المالية تؤكد أن هناك (6) بنود في الفصل الثاني متجاوزة الصرف تفصيلها كالتالي:

جرائد ومجلات (119%).. النثرية والاعتماد الخاص (119%).. المكافآت (118%).. دعم الخدمات الأمنية (125%).. مال التبرعات (124%).. وأخيراً الدعم الاجتماعي (109%)..

وترى اللجنة أنه باستثناء بندي المكافآت ودعم الخدمات الأمنية فليس هناك مبرر للصرف على البنود الأخرى لضعف الإيرادات وحفظ توازن الصرف في باقي البنود.. واعتبر التقرير في الفقرة (د) في صفحته الخامسة أن الفصل الأول على قلة بنوده وضعف الصرف عليه حيث يبلغ نسبة (28%) إلا أن الصرف تركز على بنود بعينها تجاوزا على حساب البنود الأخرى. ومثال على ذلك أن المصدق للعام في بند تأهيل المعدات هو مبلغ (10.000) جنيه للربع الثاني المصدق منه (2.500) جنيه المنصرف منه (8.350) بنسبة (334%) والمصدق لذات البند في الربع الثالث (10.000) المنصرف منها مبلغ (8.350.45) جنيه بنسبة (111%) في حين أن المبلغ المعتمد هو (7.500) جنيه. وقالت المحلية أنها صرفت لثلاثة أرباع العام مبلغ (435.880.40) جنيه على المساجد والخلاوي والزوايا ومبلغ (10.000) جنيه لطباعة كتب الشيخ بوبا، بالإضافة إلى مبلغ (21.900) جنيه صرفت على احتفال الطرق الصوفية بنصرة الرئيس. بجانب الصرف على أعمال متعلقة بالمجلس التشريعي بمبلغ (51.635) جنيه.

قُول المحلية!!..

المحلية قالت أنها صرفت مبلغا قدره (9.857.995.16) جنيه على التنمية هذا يعتبر شيئا ايجابيا ولكن بالنظر لتفصيل الصرف يتضح وفقا لتقرير اللجنة الآتي: أولا فيما يتعلق بالتعليم كل الصرف كان على مدارس الفتح بدعم محول من الولاية رأسا وقيمتها (2.285.151) جنيه دون أن تشيد المحلية فصلاً واحداً في المدارس الأخرى حسب الخطة التي وضعها الجهاز التنفيذي وصدقت من قبل المجلس التشريعي في حين تبرعت رئاسة المحلية بمبلغ (103.000) جنيه لصالح مدرستي الرياض بنين والدقير الثانوية، فيما أشار تقرير لجنة الخدمات بالمجلس الممهور بتوقيع نائب رئيس اللجنة فاروق الأمين مصطفى في الصفحة الثانية إلى النقص الحاد في بعض المدارس في الاجلاس والكتاب المدرسي ومعاونة المدارس من الاكتظاظ والاختلاط مما تسبب في تدني التحصيل ونسبة النجاح واعتبرها في الحقيقة ضعيفة. ولأحظت اللجنة اختلاف تقرير ادارة التعليم عن التقرير المعد بواسطة المحلية وأرجعت السبب إلى عدم التنسيق التام قبل اعداد ورفع التقرير الختامي للمجلس وعليه أوصت اللجنة بالعمل بما أورده مدير ادارة التعليم بضرورة تنظيم لقاء يجمع والى الولاية ومعتمد المحلية مع ادارة التعليم لمعالجة القضايا المذكوره.

ثانيا رأيت اللجنة ان هناك صرفاً كثيراً جداً على التنمية لا علاقة لها به مثل الاحتفالات والتبرعات والأثاثات والتكريم وشراء عربة والهدايا واعتبرت ان مكانها بنود أخرى. ثالثا النسبة المحولة من الإيرادات الذاتية للتنمية لم تخصص حسب الخطة الموضوعه لذلك. ومن خلال نقاش اللجنة مع الادارة المالية وادارة التنمية اتضح أن قرارات المجلس في الربعين السابقين وما قبلهما لم تنزل لهذه الادارات ليتم العمل بها.

صا برييين!!..

تكلفت محلية كرري مبلغاً قدره (2.191.80) جنيهاً قيمة نشر اعلانات وملحقات لايجار دكاكين جملونات بسوق الحارة (37) وفقاً لتقرير صادر عن لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس تشريعي كرري حول تقرير الاداء للمحلية لثلاثة ارباع العام الذي يوضح أيضاً أن نسبة الربط فيما يتعلق بالتصاديق الموسمية بلغ (185%) من الربط السنوي حيث بلغ الربط اليومي (1.158.829) جنيهاً. وكلف عمل خريطة كروكية لاسواق الفتحة وصابرين مبلغ (741) جنيهاً.. وتشير (السوداني) إلى أنه أثناء نشر هذه الاعلانات قامت وزارة التخطيط العمراني بإزالة الأسواق من على الأرض تماماً في رمضان الماضي بحجة امتلاكها قانونياً لقطعة الأرض التي تقام عليها هذه الأسواق في وقت نشرت فيه المحلية الاعلانات تطالب أصحاب الدكاكين بمواصفات معينة دفعت في مقابلها رسوماً محددة قاموا بسدادها وتسلموا ايضاً بتصاديق مؤقتة في ذات الشهر وتفاجأوا بقرار الإزالة. وفشل أصحاب الدكاكين في مقابلة المعتمد د. عمار حامد سليمان الذي تغيب في تلك الفترة عن مكتبه برئاسة المحلية وعن جلسات مجلس الوزراء الولائي، مما دفع بوالى الخرطوم د. عبدالرحمن الخضر بمقابلة المتضررين الذين تجمهروا بمباني حكومته وتقويضه للمستشار جودة الله عثمان لمتابعة الملف.

رسوم ركشات!..

مدير الإدارة العامه للشؤون المالية أرجع ضعف التحصيل في رده على اللجنة المالية إلى عدة أسباب أبرزها قلة متحصلي العوائد وحصر عددهم في ضابطين وأحد عشر متحصلاً فقط لكل المحلية بجانب ضعف تحصيل رسوم الركشة مع الأخذ في الاعتبار بأن نسبة تحصيل خدمات النقل البري وصلت إلى نسبة (140%) وهي محافظة على هذه النسبة العالية للربعين السابقين. ووفقاً للملحق (أ) بالصفحة الثالثة في تقرير اللجنة المالية يوضح أن الربط الشهري لرسوم خدمات النقل هو (712.500) جنيهاً بربط يومي يبلغ (997.002) جنيهاً.

ليس المقصود هنا هو التشكيك بنزاهة السلطة التنفيذية لمحلية كرري أو إيقاف فتنة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي لكن المطلوب هو التعرض لواقع أدائها الميرير وقيمة مقدرتها على الاقتراب أكثر وأكثر من الرأي العام وتقرير مصداقيتها والواقع يشير إلى اتساع الفجوة بين السلطة التنفيذية والتشريعية بالمحلية، واهمال الجهاز التنفيذي لتوصيات سابقة من المجلس التشريعي مما ينبه إلى ضعف رقابة الاخير على الاول.

أخيراً جداً..

من المسلمات التي لا تقبل الجدل أن قطاع الدولة ما وجدَ إلا لكي يبقى، وبقاؤه مرهون بأدائه وفاعليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده!.. لكن واقع الحال يؤكد أن الشكوى كانت وما زال صداها مستهراً من أن تبديد أموال العباد والبلاد يهيمن على بعض مؤسسات الدولة، حتى أن من هم في السلطة أنفسهم، وفي مختلف مواقعهم، يشكون من هذه المشاكل، ونسمع في خطبهم وتصريحاتهم ادعاءاتهم للإصلاح، والحرب على الفساد. إذ يبدو القطاع العام مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والمالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة. فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى "دكاكين" يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تربح المنشآت والشركات العامة، أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية المال الذي يبدد بل وربما التستر عليه أحياناً..

المتعافى والكودة.. ممنوع الانتشار!!:

احمد طه صديق

كان للرئيس نميري طريقة مميزة في عزل المسؤولين الحكوميين ، فربما تناول طعام الغداء مع أحد الوزراء ليعود الوزير ويسمع عبر المذياع انه خارج التشكيلة الوزارية ، وقد يعين مسؤولاً دون استشارته!! لعلها وفق نظرية (مافيش حد يرفض الوزارة) او بالاصح مافيش حد يرفض للرئيس .

ورغم ان السيد المتعافى لم يتناول طعاماً مع معتمد الخرطوم مبارك الكودة قبل اقالته على طريقة الرئيس نميري إلا انه اختار ان يسمع الكودة قرار اقالته وهو خارج اسوار الوطن ، في دولة ماليزيا التي ذهب اليها مستشفياً. تلك الاقالة التي كانت مفاجأة للشارع العام بل حتى للعديد من المراقبين بما فيهم الذين تابعوا الخلاف المستتر بين الطرفين حول بعض الصلاحيات المتعلقة بوالى الخرطوم ومحلية الخرطوم سيما وأن تلك الصلاحيات ليست لها علاقة بالشؤون التنظيمية الروتينية ولكنها تتعلق بإدارة وجباية بعض الموارد المهمة في الولاية وفق قانون الحكم المحلي .

فالمحلية ترى ان لها الولاية الكاملة على بعض البنود المالية مثل مشروع نظافة المحلية والعوائد وقيمة الاعلانات على شوارع الولاية .

وفي هذا الصدد اتهم عادل عبد الرحمن احمد ، عضو مجلس تشريعى محلية الخرطوم عبر تصريحات لصحيفة «آخر لحظة» والى الخرطوم ، بالتسلط والتحكم في موارد محلية الخرطوم مشيراً لأن قانون الحكم المحلي انزل الموارد المحلية للمحليات .

اذن من الواضح ان تلك هي جذور الخلاف ، ثم جاءت قبلة الموقف الجديد التي زادته لهيباً ، وقال مبارك الكودة معتمد الخرطوم عقب اقالته بعد ان وصل من ماليزيا في تصريحات صحافية انه يملك وثائق تثبت عدم عدالة د. عبد الحليم المتعافى والى الخرطوم في إرساء عدد من العطاءات لمن لا يستحقها وطالب بضرورة انتهاج الشفافية في مسألة توزيع العطاءات وقال انه سيثبت للشعب السودانى أنه على صواب .

ممنوع الانتشار

وبعيداً عن حيثيات الازمة تبرز عدة تساؤلات مهمة حول تغاضى المؤتمر الوطنى عن الاتهامات المتبدالة احياناً مع عدد من المسؤولين والتي عادة ما تخرج هواءً ساخناً وماءً محبوساً يستحق التحقيق والتثبت حوله ،

فقبل عدة شهور اتهم رئيس المجلس التشريعى بولاية الخرطوم السابق ، كرم الله عباس ، والى ولاية القضايف عبد الرحمن الخضر في مسألة العطاءات وقال في حوار مع صحيفة «الاحداث» ان الوالى منح عطاءات توريد مواد بناء بقيمة 4 مليارات «بالقديم» لجهة واحدة وعقد جزءاً من صيانة مبنى مستشفى القضايف بقيمة 4 مليارات «قديم»

وقال ان اصحاب المغالِق اجتمعوا بالوالى منذ العطاء الاول وقالوا انهم على استعداد لتوريد هذه المواد بأسعار اقل إلا ان الوالى وعدهم بالموافقة المرة القادمة ولكنه عاد واعطاها لنفس الجهة ثم كررها في عقد الصيانة .

وإزاء ذلك الصراع والذي ظهرت بوادره منذ العام 2006م تحرك المؤتمر الوطنى وقرر إعفاء الطرفين إلا انه لم يعلن عن تكوين لجنة تحقيق لتقصى الحقائق حول الاتهامات التي ساقها رئيس المجلس التشريعى آنذاك ضد الوالى السابق .

ويرى المراقبون ان هناك امثلة عديدة تمت فيها معالجة الازمة في صمت ومن وراء الكواليس اما بالاعفاء او تهميش الجهة المتهمه او ربما اعفاء الطرفين معاً .

فربما يرى المؤتمر الوطنى ان توجيه اي اتهامات لاي من الرموز البارزة او الوسيطة من شأنه ان يقدر في تجربة الحكم بأكملها او انها

قد تحدث رشاشاً غير مطلوب بيد ان كثيراً من المراقبين يرون ان مخاوف الوطني من محاسبة الرموز او حتى اجراء التحقيق التحوطى بشأن ما ينسب اليهم يتقاطع مع المرجعيات الدينية المعروفة ولا يمكن ان يصب في فقه ادارة الحكم الاسلامي وضروراته .

كما ان المحاسبة والشفافية تبسط الثقة في نفوس الجماهير تجاه النظام وتقطع الطريق امام الفساد. ولهذا فإن المحللين يرون ان سياسة (ممنوع الانتشار) لن تجدي لأن الدخان عادة ما يتسرب حتى من النوافذ المغلقة وان إصاح البيئة سيكون أمراً مستحيلاً عندئذٍ !!

http://alintibaha.sd/index.php?option=com_content&task=...d=4175&Itemid=107

الفساد في موقف مواصلات العاصمة الجديد

مبارك الكودة: أطالب بمحاكمة علنية حول عقود موقف مواصلات الخرطوم

صحيفة آخر لحظة ، 28-09-2008

طالب الأستاذ مبارك الكودة معتمد محلية الخرطوم السابق ، الدولة بتقديمه لمحاكمة علنية حول قضية عقود إنشاء موقف مواصلات الخرطوم الجديد الذي فجر خلافاً بينه وبين د. عبد الحليم إسماعيل المتعافي والى الخرطوم وأدى إلى إعفائه من منصبه. وفند الكودة في حوار أجرته معه (آخر لحظة) ما أورده الولاية بشأن الأخطاء الواردة في العقد الذي تم إبرامه مع شركة كركر لتشييد الموقف الجديد، وقال انه سلك طريقاً قانونية وقام بإيداع العقد لدى الإدارة المعنية بصياغة العقود بوزارة العدل ، مضيفاً انه سيقدم مستندات ووثائق الى لجنة التحقيق التي كونها المؤتمر الوطني ، وزاد (لا أريد لجنة تحقيق فقط بل أريد محاكمة علنية ليعرف الناس الحقائق المجردة) وقال (قد تطهرني المحكمة اذا كنت مخطئاً قبل ان انتقل الى الدار الآخرة). وكشف الكودة عن مستندات ووثائق حول عطاء تشييد موقف المواصلات حيث تولت لجنة مكونة من (14) عضواً عملية الفرز ومنحت العطاء لشركة كركر بعد ان عقدت اجتماعاً لذلك الغرض ، وأكد الكودة التزامه بصف المؤتمر الوطني والحركة الاسلامية وقال ان علاقته بها ليست علاقة استقطاب (ولازلت على عهدي لانها تمثل اشواقنا) واستهجن طريقة اعفائه من المنصب اذ سمع بقرار الاعفاء وهو في طريقة للعلاج خارج البلاد، ورفض الكشف عن حقيقة خلافاته مع الوالى وذلك التزاماً بعهد قطعه للجنة تنظيمية كونها المؤتمر الوطني لبحث جذور الازمة ، وزاد (عندما تنتهي اللجنة من تحقيقها سأكشف حقائق كثيرة) وابدى الكودة استغرابه عن تأخر وزارة العدل في الرد على فتوى عضو التشييد الذي بعث به منذ العشرين من شهر اغسطس الماضى .

وقال إن الوزارة أصدرت الفتوى بعد قرار الاعفاء من المنصب وبعد تسلمها طلب فتوى من الوالى فى الاسبوع الاول من شهر سبتمبر الحالى ، واكد عدم امتلاكه اى شركة تجارية داخل او خارج السودان ولا مصلحة له فى ابرام العقد مع شركة كركر وقال (اذا كان هنالك أى خطأ قانونى فى عقد انشاء موقف المواصلات فانا مستعد للمحاكمة)

ونبه الى ان فتوى وزارة العدل حول العقد بين المحلية والشركة لا يلغى بنود العقد. وطالب الكودة مجلس الوزراء والمجلس الوزارى والمكتب القيادى للمؤتمر الوطنى الاستماع الى وجهة نظره فى القضية مثلما استمع الى الوالى .

المراجع العام يكشف الكثير الخطير

جرائم الاعتداء على المال العام تتركز في المؤسسة الاقتصادية

أثار التقرير المهم الذي قدمه الصادق عبد الرحيم محمد مدير ادارة المراجعة بالجزيرة التابع لديوان المراجع العام حول مراجعة الأداء المالي والحسابات الختامية لولاية الجزيرة للعام المالي 2004م جدلاً واسعاً في المجلس التشريعي وخارج أروقتة لما احتوى عليه هذا التقرير من معلومات دقيقة تتحدث عن الاداء الفعلي للميزانية والموارد المختلفة والايادات الذاتية بجانب الدعم الاتحادي 79 مليون دينار فيما أشار التقرير ايضا إلى التدفقات النقدية والاستثمارات بجانب الفصول الأربعة الخاصة بالمرتبات والخدمات والتنمية والخدمات الرأسمالية.

تقرير المراجعة يقع في 39 صفحة فولسكاب وأفرد منها ثلاثة صفحات كشفت بوضوح عن جرائم الاعتداء على المال العام وضمور الرقابة الادارية. جملة الاعتداءات بلغت أكثر من 104 مليون دينار حدد مصادرها في الوزارات الولائية والمحليات والشركات المساهمة فيها حكومة الجزيرة برأس مال.

فقد سجلت حوادث السرقات أكثر من 45 مليون دينار تليها مرتبة صرفيات دفعت دون وجه حق وبلغت 33.3 مليون دينار فيما بلغت خيانة الأمانة 20.48 مليون دينار والتبديد المالي 4.25 مليون دينار وهناك التزوير 1.27 مليون دينار. وقال المراجع العام ان حالات الاعتداء على المال العام تركزت بالمؤسسة الاقتصادية وهي تمثل 64% من جملة الاعتداء على هذا المال العام ومعظم المبالغ سرقة وخيانة أمانة وكل القضايا أمام الشرطة.

وقال المراجع العام وهو يستعرض موقف حالات الاعتداء على المال العام إنها تركزت عملية مدني الكبرى بصرف دون وجه حق بمبلغ 31.559.205 دينار ولم يتخذ حيالها أي اجراء وهناك تزوير واحد بمحلية المناقل ايضا لم يتخذ اجراء ضده. أما حالات الاعتداء على المال العام بالوزارات تركزت في التدريب المهني بعدد أربع حالات منها حالتان أمام المحكمة وحالتان لم يسدد المبلغ فيهما الا انه لم تتخذ الاجراءات القانونية و اشار التقرير إلى ان المبالغ المستردة بلغت 1.817.800 دينار وهي تمثل 2% تقريبا من جملة الاعتداء على المال العام.

هنا الأسباب:

وحدد المراجع العام أسباب الاعتداء على المال العام في ثمان نقاط أبرزها:

ضعف نظام الرقابة الداخلية في بعض الأجهزة الخاضعة للمراجعة وقلة كفاءة خبرة العاملين في الادارات المالية من حيث المؤهلات والتدريب وعدم التقييد بالقوانين واللوائح والمنشورات وعدم فصل وتحديد الاختصاصات وذلك باسناد العمل لموظف واحد ليقوم بمهام المحاسب وأمين المخزن والصراف- ضعف الاشراف على المخازن وضعف وانعدام الرقابة على التحصيل وتوريد الايرادات بالإضافة إلى تسجيل و صرف الأرنيك المالية. قصور أنظمة الرقابة الداخلية:

وأشار المراجع وهو يتحدث عن الرقابة الداخلية فأوضح أنه من خلال التقارير التفصيلية لمراجعة الوحدات بولاية الجزيرة هناك برزت أوجه قصور لأنظمة الرقابة الداخلية استناداً لقانون الاجراءات المالية تستحدث المخالفات في التالي:

- عدم قفل الحساب على الوجه السليم لبعض الوحدات.

- مخالفة المواد المنظمة لعمليات الشراء والتعاقد.

- عدم مسك حسابات المخازن والاحتياجات والتجديدات.

الشبكات المرتدة:

بلغت الشبكات المرتدة في 2004-12/31م عدد 8777 شيكاً بمبلغ 176.894.000 ديناراً موزعة على مكاتب ضرائب الولاية فقد نالت مدني شمال نصيب الأسد من هذه الشبكات 2602 شيكاً جملتها 45.7 مليون دينار. فقد تلاحظ الزيادة المستمرة للشبكات المرتدة من عام لآخر بنسبة 13.1% التدفقات النقدية لعام 2004م:

بلغت الارصدة النقدية 1.655.105.825 دينار وهي بالبنوك.

تصفية شركات ولائية

بناء على توجيه من والي الجزيرة بتنفيذ توصيات نائب رئيس الجمهورية الأول بتاريخ 2004/4/30م والخاص بتصفية الشركات الولائية وبناء على توصيات تقرير لجنة توفيق أوضاع الشركات تم تصنيف الشركات منها 12 تمت التوصية باستمرارها وخمس بتصفيتها او انسحاب حكومة الجزيرة منها وهي الشركات الوطنية للبتترول والشركة الوسطي للكهرباء ومطاحن غلال رفاعة ومشروع البان شمال الجزيرة وشركة جنوب الجزيرة للمياه الغازية والثلج. توصيات المراجعة:

الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح وعدم اللجوء إلى تعيين محصلين في وظائف محاسبين مؤقتين. تفعيل اجراء الشراء حسب ما نصت عليه اللائحة واتباع اجراءات المخازن والتقييد بالموازنة المصدقة. ملحوظات مهمة:

هناك بعض ملحوظات للمراجعة لم تنفذ وردت في تقارير سابقة ومن أهمها:

توجيه أغلب الصرف على التسيير والصرف الإداري دون خدمات الصحة والتعليم مع عدم وجود برامج واضحة هذا وقد تداول المجلس التشريعي حول هذا التقرير واشاد بما جاء فيه وامن اعضاء المجلس على ضرورة الالتزام بالتوصيات التي وردت في التقرير واتخاذ المزيد من الضبط والاجراءات في مواجهة المخالفات المالية والتأكيد على حرمة المال العام. هذا ورفع المجلس التقرير إلى اللجنة الاقتصادية والمالية.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147503600&bk=1>

الفساد في ولاية الجزيرة

مقاولون وشركات يتحكمون في اراضي الدولة.. ولاية الجزيرة.. «هوس» بيع الاراضي الحكومية

حامد محمد حامد: الرأي العام

اراضي ومنازل وأسواق ولاية الجزيرة «الحكومية» تعرض للبيع بتراب الفلوس لتباع بعد ساعات أو ايام قلائل باربعة اضعاف اسعارها.. كيف ولماذا اجتاحت «هوس» بيع العقارات والمنازل الحكومية بولاية الجزيرة؟ وما صحة ما يتردد ان حكومة الجزيرة اصبحت تباع اصولها الثابتة لسداد ديونها لدى بعض المقاولين الذين انجزوا لها بعض الطرق؟ ولماذا ظلت توجيهات والي الخاصة بمعالجة هذه الاشكالية بالاسس الموضوعية والقانونية حبيسة الادراج؟

ورثة ديون:

تصاعدت مشاكل ولاية الجزيرة المالية نظير الديون المتراكمة من عهد والي السابق الفريق عبدالرحمن سر الختم ورغم حصول حكومة الجزيرة على قروض وصكوك إلا ان المديونية بلغت اربعمائة مليون بالجنيه الجديد وتوقفت نسبياً مشروعات التنمية

المدرجة في ميزانية الولاية وظلت ارقام التنمية تنتقل تلقائياً من سنة لأخرى وبالتحديد سنوات 5006-2009. وظل المجلس التشريعي للولاية يطالب بمراجعة هذه المشروعات وظهرت في الافق تقارير المراجع العام سنوياً ان هنالك اعتداء على المال العام وصرف أموال غير مستحقة لعدم صحة شهادات الانجاز مع الواقع.

وجاء البروفيسور الزبير بشير طه خلفاً للفريق عبدالرحمن واعلن بعد ادائه اليمين الدستورية والقسم «انه جاء لولاية الجزيرة مفوضاً من الرئاسة للحكم بالعدل وجمع الصف الوطني ومنع الظلم ومواجهة الصراعات الجهوية والقبلية» -انتهى-

وفيما يتعلق بالموقف المالي للولاية صرح انه وجد خزينة خاوية على عروشها. إلا انه استدرك ان آماله عظيمة في الحصول على دعم اتحادى عاجل يستطيع به تنفيذ مشروعات اعمار عاجلة للولاية ومن اهمها رصف الطرق وربط المدن الحضرية بالريف بالجزيرة.. كان هذا في منبره الاسبوعي.

إلا انه ظل لفترة شهور من يوليو الماضى في حلبة الصراع مع المركز للحصول على مال يمكنه من الايفاء بما وعد به جماهير الجزيرة .. ولكن وفي منبره الاسبوعي الآخر المخصص للتداول حول مشاكل مشروع الجزيرة وقانون 2005 الذى عصف بالانتاج مع مبيعات بنياته التحتية الرئيسية.. فقد وصل المتداولون من الاختصاصيين فى الشؤون الزراعية والهندسية والبحثية ان قانون 2005 يعتبر القشة التى قصمت ظهر البعير.. فقد شكلت نتائج ما توصل اليه هذا المنبر الى تكوين رأي عام انه لا بد من اعادة النظر من جديد فى هذا القانون وايقاف ما يجري من خصخصة فى المشروع.

وافادت تقارير اخبارية ان تعليمات قد صدرت من المركز بايقاف هذا المنبر تحاشياً لتطورات قد تحدث وبالفعل تعطل المنبر نهائياً. العودة الى المربع الأول:

لم تجد حكومة الزبير بشير طه مخرجاً إلا السير فى طريق سياسة الوالى السابق ويعتبر هذا نكسة لا بعدها بحيث ان الوالى ما زالت خزينته خاوية والدائنون مشددون على استلام استحقاقاتهم ودخول الموازنة الجديدة للعام المالى 2010.

مضت حكومة الجزيرة فى نفس الدرب للجوء الى القروض والصكوك ولم تقف عند هذا بل توسعت فى بيع الاراضى الحكومية حيثما كانت: منازل - دواوين حكومية وغيرها.

ويصف المراقبون الاقتصاديون بالجزيرة ان بيع الاراضى الحكومية يشكل كارثة قادمة للاجيال واليكم البيانات المذهلة التى لا تصدق والتى بالتأكد قد احوالت بعض المقاولين والشركات الى مليارديرات المستقبل والتحكم فى الاراضى والأسواق.

فقد أضررت شريحة من شرائح مجتمع مدينة ودمدنى وهى تجار المنطقة المحيطة بسور مصلحة الغابات والجوازات سابقاً.. فقد قررت حكومة الجزيرة اعادة تخطيط منطقة السوق بروى جديدة تواكب النهضة العمرانية.

فقد التزم هؤلاء التجار الذين يبلغ عددهم «49» يديرون بالايجار «25» متجرأ مؤجرة من مصلحة الجوازات التزموا للحكومة بتنفيذ مبانيهم بكل المواصفات المطلوبة من قبل الجهات المختصة بوزارة التخطيط العمرانى والمرافق العامة ومستعدون ايضاً لشراء مواقعهم الحالية بالسعر المحدد بوساطة اللجان المختصة وقد نقلوا هذا للوالى الذى وعدهم بتحويل الامر لوزير المالية وانه سيتم البيع لهم بالسعر القانونى المناسب.

وفى نفس السياق وجدت الطلبات قبولاً من الجهات الرسمية بالنسبة لتجار منطقة الغابات وتم توفيق اوضاعهم بان تم لهم البيع مباشرة بسعر المتر المربع «1625» جنيهاً، شاملاً القيمة المضافة وتمت هذه الصفقة لتجار من خارج ولاية الجزيرة ومعظمهم من تجار سوق ليبيا كما تردد ذلك.

تجار السوق:

أما تجار منطقة سوق الجوازات فقد ظلوا يترددون على مكاتب الولاية وطالبوا بالمساواة بشراء المتر المربع ب «5261» جنيهاً كما حدث سالفاً ولم تحدث استجابة لهم ولم يستطيعوا مقابلة الوالى لشرح ابعاد قضيتهم إلا انهم التقوا به فى منبر نادي الخريجين أخيراً ووعدهم بحل القضية بعدل والجلوس مع وزارة التخطيط العمرانى لمعالجة المشكلة حسب الاسس والضوابط الموضوعية والقانونية وكان هذا فى توجيه من الوالى لمدير عام وزارة التخطيط ايضاً.

إلا انه رغم هذا ظلت توجيهات الوالي حبيسة الادراج لدى وزير التخطيط الذي وجه بتخصيص قطعتين برقم «66 و 76» في مربع «05» لاحد المقاولين بموجب العقد رقم «713» الصادر في العام 2009 مقر الجوازات سابقاً واصدر شهادة بذلك لمن يهيمه الامر، علماً ان مساحة القطعة الواحدة تبلغ «540» متراً مربعاً بسعر المتر المربع الف جنيه ويعتبر هذا سداداً لديون سابقة للمقاول نظير تشييده لبعض الطرق وأهمها طريق الحوش - بانقا «22» كيلو متراً و«750» متراً وطرق اخرى.

وفي هذا الاتجاه الوعر اعلن معتمد الرئاسة بولاية الجزيرة هؤلاء التجار بذلك واذ ارادوا الشراء عليهم دفع «3000» ثلاثة آلاف جنيه للمتر المربع الواحد للحكومة، واعلن ان هذه سياسة انتهجتها الولاية ولا رجوع عنها لحماية اموال الدولة.

وقد عقد هؤلاء التجار مؤتمراً صحفياً وزعوا فيه مذكرة شاملة بشرح قضيتهم وانهم اصحاب الحق باعتبار ان لهم اكثر من خمس عشرة سنة في هذه المواقع يعولون بها اسرهم وهم بهذا اصحاب المصلحة الحقيقية.

وزاد المعتمد: عليهم الاتصال بالمقال المعنى للتفاوض معه حول القطعتين اللتين ملكتا له، أما القطعتان الاخرتان اللتان تخصان الحكومة بالرقمين «65 و 68» في نفس المربع رقم «50» تعرض الحكومة سعر المتر المربع الواحد بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لمن يريد. خلاصة هذا الامر المتفجر من المديونيات الى بيع الاراضي والمنازل الحكومية وبيع اراضي المصالح الحكومية وظهور المقاولين على شاشة الاحداث من خلال هذا ستظهر طبقة رأسمالية جديدة، الحكومة تبيع المتر المربع بالف جنيه والمقاولون يعرضونه بعد شرائه بثلاثة اضعاف وربما اربعة ليبيع المتر الواحد باربعة آلاف جنيه على عينك يا تاجر.. وتفيد المعلومات ان بعض المقاولين قد قرروا تشييد محلات تجارية وبيعها لهؤلاء التجار بمبالغ خرافية قد تصل الى ستة مليارات جنيه بالجديد، ويمكن لهؤلاء المقاولين بناء طوابق رأسية عليها ايضاً.. وهذا وضع يدعو إلى اتخاذ قرار حاسم من الوالي أو من المركز.

حقيقة الموقف:

السؤال لحكومة الجزيرة الحالية: كيف تبيع بهذه الاسعار الزهيدة وترتفع الاسعار لدى المقاولين بعد بضعة ساعات أو ايام؟ وبموجب عملية حسابية كم بلغ تنفيذ اطوال الطرق الاسفلتية، ومعلوم ان تكلفة الكيلومتر الواحد المرصوف تبلغ خمسمائة الف جنيه بالجديد. وفي حالة انه تم تشييد نحو «60» كيلومتراً فان المستحق للمقاولين يبلغ ثلاثين مليون جنيه لا غير ولا يستحق للحكومة ان تخصص اراضي لهم.

ولكن السؤال المطروح كم يتكسب اي مقاول اذا باع للتجار أو غيرهم بسعر المتر المربع ثلاثة آلاف جنيه والمساحة الدائر حولها الاشكال «1080» متراً اي ان المقاول يمكن ان يدخل عليه ثلاثة ملايين بالجنيه الجديد، اما اذا بناها وباع الدكان الذي تبلغ مساحته «16» متراً بمبلغ مائة مليون جنيه في هذه الحالة يرتفع رصيده الى ستة مليارات و«700» مليون جنيه بالجديد وليس في هذا عدل كما وعد به الوالي وهو يتقلد منصبه، راجعوا أقواله بالتقرير .

<http://www.alhadag.com/investigations1.php?id=1178>

الفساد في ولاية الجزيرة

حالات الاعتداء على المال العام في ولاية الجزيرة

جريدة الاخبار، الثلاثاء 27 يناير 2009

بلغت جملة الاعتداءات على المال العام للعام المالي 2007م مبلغ 1.426.897 جنيه تقاويلها كالاتي:
 صرف بدون وجه حق 370.871.. تزوير الإيرادات 700.000.. عجز مخزونات 356.026.

وأشار التقرير إلى أن المبلغ المسترد 700.000 جنيه، واتضح أن مبلغ الـ370.871 جنيه، الذي جاء بمسمى صرف بدون وجه حق، هو عبارة عن استحقاقات مقاول صرفت له مقدماً، ولم ينجز المنشآت المتعاقد عليها، وهي تأهيل مستشفيات بالحصاحيصا هي: المستشفى العام، مستشفى الأطفال ومستشفى النساء والتوليد، وقد قامت لجنة المالية والشؤون الاقتصادية، بزيارة ميدانية في يوم 2009/1/18م رافقها خلالها المراجع العام بالإنابة، ووقفت على حجم الإنجاز بالمستشفيات المعنية، واطمأنت على أن الأعمال المتعاقد عليها قد تمت بنسبة 100%. عليه يكون المبلغ قد استرد، وهذا لا يعفى من المساءلة الإدارية، حول شهادات الإنجاز التي استخرجت من قبل، وباستيفاء مبلغ الـ370.871 جنيه، إضافة للمبلغ المسترد الـ1.070.871 جنيه والمتبقي فقط 356.026 وهو عبارة عن عجز في قيمة المخزون الإستراتيجي من الذرة، ولا نريد الخوض فيها إذ إن الأمر أمام الأجهزة العدلية. وبالرجوع إلى حالات الاعتداء على المال العام، في تقرير المراجعة للعام 2006م، نجد أن حجم المبالغ المعتدى عليها 1.756.741.65 جنيه، ولم يسترد أي جزء منها مقارنة بحجم الاعتداءات وما تم استرداده في العام 2007م، مما يطمئن أن هناك تحسناً واضحاً في هذا الجانب، ويعزى ذلك إلى تجويد الأداء وأحكام الرقابة الداخلية، والاستفادة من ملاحظات وموجهات تقارير المراجع العام.

الفساد في ولاية الجزيرة

من أفرغ خزينة ولاية الجزيرة؟

بقلم: هاشم بانقا الريح

سودانيل ، الثلاثاء، 22 ديسمبر 2009 23:05

لا شك أن كل من قرأ أو سمع التصريحات التي أدلى بها مؤخراً والى الجزيرة البروفيسور الزبير بشير طه أصابته نوع من الدهشة المصحوبة بالغضب، والرغبة في أن يأتي اليوم الذي يرى فيه أمورنا تؤخذ بمأخذ الجد والمساءلة والشفافية، وأن يأتي اليوم الذي يرى فيه العدل يسود، والظالم يُحاسب على رؤوس الأشهاد، وأن تزول حالة (إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)

قال السيد والى الجزيرة، والذي جاءها قبل عدة أشهر خلفاً للفريق عبدالرحمن سر الختم، سفير السودان الحالي في القاهرة، قال السيد الوالى الذي يحمل درجة الأستاذية وتسلم قبل هذا المنصب عدة مناصب اتحادية من بينها الداخلية والزراعة، قال وبالفم العريض إنه وجد خزينة الولاية خاوية على عروشها، أى أنها خالية من الجنيهات.. هذا ما فهمته من عبارة (خاوية على عروشها) التي تداولتها هكذا عدداً من الصحف ومواقع شبكة الإنترنت، مما يؤكد أن سعادة الوالى قد قالها نصاً وحرفاً.

ذكر الشيخ محمد متولى الشعراوى، رحمه الله، فى تفسيره الآية (259) من سورة البقرة: ("وهى خاوية على عروشها" وحتى نفهم معنى خاوية على عروشها، لنا أن نعرف أننا عندما أقول: "أنا خويان" أى "أنا بطنى خاوية": "جوعان" ف"خاوية" المقصود بها أنها قرية خالية من السكان، وقد تكون أبنيتها منصوبة، لكن ليس فيها سكان، وألحق بقوله عن تلك القرية: إنها خاوية على عروشها، و"العرش" يطلق على البيت من الخيام، ويطلق كما نعرف على السقف، فإذا قال: "خاوية على عروشها" أى أن العرش قد سقط أولاً، ثم سقطت الجدران عليه، مثلما نقول فى لغتنا العامية: "جاب عاليها على واطيها"). (انتهى كلام الشيخ الشعراوى).

ولاية الجزيرة ولاية كبيرة وغنية ومنتجة، ومع ذلك قال واليها إن خزينتها (خاوية على عروشها).. ولاية الجزيرة ولاية تضم مشروع الجزيرة.. أضخم المشاريع الزراعية فى السودان، ومع ذلك، وفى عهد الوالى الذي لم يمض على ولايته سوى بضعة أشهر، قررت المحكمة فى عاصمة الولاية ود مدني حجز (39) سيارة من سيارات وزارة المالية، بما فيها سيارة الوزير نفسه، على خلفية قضية

رفعها أحد رجال الأعمال الذي يطالب وزارة المالية بالولاية بأكثر من أربعمائة مليون جنيه أخفقت الوزارة في سدادها... فتأملوا!!
أنساءل مع الذين تساءلوا: ما الذي أدى إلى إفلاس خزينة ولاية الجزيرة، أو بالأحرى فليكن السؤال: من الذي قام أو الذين قاموا
بإفراغ خزينة ولاية الجزيرة حتى أصبحت "خاوية على عروشها"، ولجوء الولاية إلى بيع أصولها الثابتة من منازل وأراضي حكومية؟
تقول بعض مجالس "الونسة" أن تكلفة إعادة بناء نادي الجزيرة قد بلغت ملياري جنيه، وأن إستاذ الشباب كلف نفس المبلغ، وأن
هذه المبالغ قد دفعتها الولاية. لا أدري إن كانت ما ذهبت إليه مجالس "الونسة" هذه صحيح أم لا، ولكنه على أية حال يصب في
إطار الجو العام المشحون بالتساؤلات المحيرة التي ليس لها إجابات - على الأقل - عند المواطن العادي، الذي لا بد له أن يعمل عقله
ويبدأ في "الونسة" وإطلاق الإشاعات والأقاويل في ظل عدم وجود أي معلومة من مصادر رسمية. لكن في ظني القضية أكبر من
حصرها في بناء نادي أو إستاذ.. القضية أكبر من ذلك بكثير.. القضية ترتبط بالمال العام "السائب"، والمسئول الذي أمن
المساءلة والعقوبة، والبطانة التي "تطبّل" للمسئول وتقول له أنك أحق الناس بالعيش الهنيء والمركب .
مضت تصريحات الوالي عن "فلس" ولايته.. ولم نسمع حتى الآن عن محاسبة ومساءلة للوالي الحالي ولمن سبقه ولا لأي مسئول
بيده "الحل والعقد" في الولاية!! نُشرت تصريحات الوالي، ولم تحرك ساكناً، فلا أحد يهتم، لا أحد يؤرقه سرقة المال العام، فهو
مال الحكومة، وهو حلال على أية حال. وإذا لم يكن هذا حلالاً فكيف تصبح خزينة واحدة من الولايات الغنية والضمخة بمساحتها
ومواردها وعدد سكانها "فارغة"، ولا يحرك هذا ساكناً ولا شيئاً أو اتحادياً؟ لا أحد يهتم ما دام سعادة وزير العدل قد قال إن حجم
المال المعتدى عليه لا يشكل ظاهرة. ولكن الوزير لم يسأل نفسه، لأنه يدري أن لا أحد سيسأله لأننا بخير وأن التعدي على المال
العام لا يشكل ظاهرة، لم يسأل الوزير نفسه: لماذا أقرّ المجلس الوطني مؤخراً لجنة برلمانية دائمة يناط بها محاربة الفساد وذلك
بعد مناقشته مؤخراً لتقرير ديوان المراجع العام لعام 2008م؟ ولماذا أقرّ الوزير نفسه - وهو يتحدث أمام المجلس الوطني - بأن
ضعف الرقابة والمراجعة الداخلية أدتا للاعتداء على المال العام؟ وحتى لا أتهم بالسير مع نظرية المؤامرة والتواطؤ مع "دول
الاستكبار" فلن أذكر بتقرير "منظمة الشفافية الدولية" الأخير الذي صدر في نوفمبر من هذا العام (2009م).
وللذكرى، للذين يرون أن الاعتداء على المال العام لا يمثل ظاهرة، أقول إن تقرير ديوان المراجع العام ذاك قد كشف أن إجمالي
المال المعتدى عليه في الفترة من أول سبتمبر 2008م، وحتى نهاية أغسطس 2009م، قد بلغ 5.4 مليون جنيه (بالجديد طبعاً)،
شكلت فيه خيانة الأمانة 90% نتيجة عجز في الخزانة والمستودعات يليها التزوير 10%، وأوصى التقرير بتطبيق أقصى العقوبات
على المعتدين على المال العام، وإحكام قبضة الدول على المال العام.
أياً كان الوضع، وسواء كان الاعتداء على المال العام يمثل ظاهرة أم لا، فنحن أمام ظاهرة تتمثل في إفراغ كامل خزينة ولاية من
الولايات التي لا تشكو "قلة الجردان"، وهو وضع جعل الوالي نفسه يجهر بأنه وجد الخزينة خاوية على عروشها. وإذا لم تكن هذه
ظاهرة.. فما عساها أن تكون؟

الفساد في ولاية الجزيرة

أعلنها الوالي صراحةً، خزينة الجزيرة خاوية على عروشها

جريدة الوطن، الجزيرة - سلمان سليمان

قال والي الجزيرة البروفيسور الزبير بشير طه في لقاءات متعددة، أنه تقلد منصبه والياً للجزيرة، ووجد الخزينة خاوية على عروشها

وتئن بالديون. وكشف الوالي عن الحجم الحقيقي لديون الولاية وقال إنها تبلغ «400 مليون جنيه». هذا وكانت الولاية في ظل هذا الوضع المالي الحرج، قد لجأت إلى الاستمرار في بيع أصولها الثابتة من المنازل والأراضي الحكومية.

الفساد في ولاية الجزيرة

خزينة الجزيرة حزينة

فأثر الشيخ السليك

اجراس الحرية، الأحد 20-12-2009

ربما أصرخ على طريقة ارخميدس (وجدتها، ووجدتها) إن كان هناك حيل لصراخ، أو إمكانية لهتاف، مع العلم أنّ سر الهتاف هو الحيرة، أو المحنة، وهنا يمكن أن يهتف معي كثيرون بمعرفة سبب (الحيرة والمحنة) في الجزيرة أرض المحنة، وما بين المحنة والمحنة فرق كبير مثل الفرق بين الغول والخل الوفي، وعند الحديث عن المستحيلات، نستعير المقولة المعروفة وهي ثلاثية المقولة المربوطة بكائنات خرافية، أو قيم نادرة؛ وهي الغول والعنقاء والخل الوفي، لكن في ولاية الجزيرة خاصة والسودان عامة يمكن أن تقابل الغول بكل سهولة، أما العنقاء، كما في الأسطورة وهي طائر جميل، ذو عنق طويل، وكذلك الخل الوفي لا يمكن الوصول إليها في

أزمة المشروع الحضاري الأكذوبة، والانتقاد المزعوم!

وفي ولاية الجزيرة كلما ذهبنا إلى أهلى الطيبين هناك؛ حاصروني بوابل من التساؤلات حول سبب عدم كتابتي عن منطقتي ومسقط رأسي، مثلما أكتب عن القضايا الأخرى، وهي أسئلة تجد مني كامل الاحترام، وبالطبع هناك من يسأل عن مصير طريق (ود السائح) ولجنته الموقرة وسبب تأخير سفلة الطريق الذي يربط المنطقة بالشارع الرئيس / الخرطوم مدني / عند الجديد الثورة؟ ومن يجمع الأموال وأين ذهبت؟ وما دور محلية الكاملين؟ ومن المسئول؟ وهل هو قيادي في المؤتمر الوطني؟ وفي كل محلية بولاية الجزيرة يمكن القياس على طريق ود السائح، حيث ظلت الولاية في معظم أجزائها وعرة المسالك والدروب! فلم نسمع منذ سنوات عن افتتاح مسئول لطريق جديد، أو جسر مهم سوى جسر رفاعة الحصاحيصا، وللعلم فإنّ الجزيرة هي الولاية الثانية من حيث الأهمية السياسية بعد العاصمة، وفي ذات الوقت هي أغنى ولايات السودان بالموارد، وأغزرها إنتاجاً!

وهناك من يسألك عن قطوعات الماء، في أكبر الجزر التي تتوسط نهريين في السودان؟ وعن سر بناء مسجد في قرية ربما يطلق أهلها عليها اسم (العطشة) لكن ربما يجد الناس صعوبة الى وقت قريب في الحصول على ماء نقى للشرب، ناهيك عن ماء الوضوء! أو عن انقطاع التيار الكهربائي، أو تفشي وباء الملاريا، دون أن يسمعوا فتوى من ما يسمى (هيئة علماء السودان) في تحديد الأولويات؛ المسجد أم الماء؟

وأهلى محتارون، وهم من تسكن هلاوس الملاريا أذهانهم، ومن يهد التعب أجسادهم النحيلة، ولا زالوا يتعشمون، لكن ربما تزداد الحيرة عندهم حين يعلمون أنّ والي الجزيرة البروفيسور الزبير بشير طه ظل يردد في لقاءات متعددة، (والعهدة على الزميلة الوطن)، أنّه تقلد منصبه والياً للجزيرة، ووجد الخزينة خاوية على عروشها وتئن بالديون. وكشف الوالي عن الحجم الحقيقي لديون الولاية وقال إنها تبلغ «400 مليون جنيه». وهو ما اضطر الولاية في ظل هذا الوضع المالي الحرج، قد لجأت إلى الاستمرار في بيع أصولها الثابتة من المنازل والأراضي الحكومية، ولتزدادوا حيرةً أهلى في الجزيرة إذ اشتكى أحد رجال الأعمال الولاية في مبلغ كبير بعد أن قام بتأسيس نادي الجزيرة بمئات الملايين من الجنيهات ليكون موقعاً استثمارياً؛ ولما فشلت الولاية في سداد المبلغ تمت

مصادرة عشرات السيارات من وزارة المالية بواسطة المحكمة، وليت كان المبلغ لصالح مستشفى، أو بئر معطلة، لكنه قصر مشيد، ورغم ذلك سنسمع قريباً أنّ المؤتمر الوطني يخطط لاكتساح الانتخابات في الولاية الحزينة، أرض المحنة والمحن، وربما نسمع أن من بين المرشحين الشريف بدر، أو الزبير بشير طه، أو ربما جمال الوالي، أو حتى سليمان أو عبد الرحمن سر الختم، فالوالي من المريخ وسر الختم من الهلال، ولا تمحنا ولا تبلينا!!!

الفساد في ولاية الجزيرة

تقرير المراجع العام يُثبت تورط مدير عام وزارة الصحة وآخرى

تاج السر ود الخير

التيار الإثنين 26 يوليو 2007

استنكر مصدر مسئول بولاية الجزيرة عدم محاسبة الولاية لبعض المسؤولين الذين ثبت تورطهم في مخالفات مالية، والذين أشار إليهم تقرير المراجع العام طيلة الأعوام السابقة، بينما تسأل المصدر المسئول عن وعد والتزام والي الولاية البروفيسور الزبير بشير طه إبان برنامجه الانتخابي بمحاسبة وتقديم المخالفين للمحاكمة عبر جهات الاختصاص، وأكد في حديثه للصحيفة حديث الشارع، والذي يتهم الولاية بحماية متنفذيه، وكبار الموظفين من المساءلة القانونية. الجدير بالذكر أن بين يدي الصحيفة مستندات تثبت تورط مدير عام وزارة الصحة د. أحمد البشير عبد الله والذي قام بتحرير خطاب للتخطيط العمراني سمح بموجبه باستيلاء إحدى الشركات العاملة بالولاية على أكثر من 370 مليون جنيه من حساب التنمية. وتفيد متابعات (التيار) أنّ المدير العام لوزارة الصحة قام بتحرير شهادة إنجاز أكد فيها انتهاء العمل بأعمال التنمية بمحلية الحصاصي لعدد من المستشفيات من ضمنها مستشفى الأطفال؛ رغم علمه بعدم الانتهاء من العمل، ليتضح بعد استيلاء المقاول على المبلغ أنّ ما حملته الخطاب لم يكن إلا تسهيلاً للمقاول للاستيلاء على أموال الدولة، والذي أشار إليه تقرير المراجع العام تحت حالة الاستيلاء على المال العام. وأكّد المراجع العام في تقريره أمام المجلس التشريعي عدم اتخاذ أي إجراء قانوني ضدهم .

الفساد في ولاية الجزيرة

يشفع بعضهم لبعض ، بالباطل

الطاهر ساتي ، الحقيقة ، نشر بتاريخ 2010-05-27

ثم صدرت الحقيقة ذات يوم بخبر آخر يفيد بأن عميد كلية ودمدني التقنية اختلس مبلغا يقدر بمليار، أو كما قال تقرير المراجع العام نسا .. فانتبهت نيابة الأموال العامة بالجزيرة ، وتحرت من صدق الحدث ، فحبست العميد لتقديمه إلى القضاء ، وهكذا مجرى العدالة .. ولكن - فجأة كدة - حدث ما لم يكن بحسبان العدالة ، حيث تفاجأت ود مدني يوم الأربعاء الفأنت بزيارة وفد رفيع المستوى بقيادة الدكتور عبد الله عيسى رئيس هيئة التعليم التقني ومستشاره الشيخ محمد علي المجذوب .. وتم إطلاق سراح العميد بعد ساعة من وصول الوفد إلى أرض الحدث .. وبالمناسبة ، هيئة التعليم التقني التي ذهبت إلى مدني - شافعة - هي الجهة الاتحادية المناط بها إدارة الكليات التقنية ، وحماية أموال العامة التي في خزائنها .. وبالمناسبة أيضا ، القانون الذي يحمي المال العام - ما لم يكن حبرا على الورق فقط - يمنع الضمان الشخصي ، مهما كان وزن الشخص الضامن ، بل يجب على المعترف أن يورد المبلغ كاملا ، كما فعل مدير الصندوق .. دي ثقافة قانونية ساي .. وليس بعيدا عنها ، نسأل ولاة أمر التعليم العالي بالوزارة

وهيئة التعليم التقني: أين أنتم من تلك الثقافة القانونية ؟ .. وإن كنتم كذلك ، فكيف يأتينكم أهل الجزيرة - بل كل أهل السودان - على أموالهم العامة ..؟ ..و..وهكذا حال الصحافة في بلدي ، كما حال الفرزدق ، بحيث تقدم الأدلة والوثائق مؤتزرا لمن يهمهم أمر المال العام ، ولكنهم لا يستمعون إليها ، تأثرا بمن يأتيتها عريانا .. ولذلك ننصح : بالله عليكم ، لا يشفع بعضكم لبعض في قضايا المال العام بالباطل ، فإن فيها حق معلوم ، للمواطن المحروم .. !!

الفساد في ولاية النيل الأبيض

جهاز المراجع العام القومي بالنيل الأبيض هناك تجاوزات مالية واعتداء واختلاسات أكثر من 20 مليون دينار

الإختلاسات في هذا العام 2005م بلغت 23.385.046 دينار في حين أنّها في العام 2004م كانت 53.597.065 دينار. بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالي 2004م مبلغ 68.775.311 دينار في حين أنّها في العام السابق 2003م كانت 45.790.986 دينار أي أنّ هناك زيادة طرأت على حجم المخالفات المالية عن العام السابق بلغت 150%. بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالي 2005م مبلغ 68.430.160 دينار في حين أنّها في العام السابق 2004م كانت مبلغ 68.775.311 دينار، بلغت جملة المخالفات المالية لهذا العام 2006م مبلغ 203.723.564 دينار وذلك للفترة من أول أكتوبر وحتى الثلاثين من سبتمبر 2007م علماً بأنّها في العام السابق بلغت 68.775.311 دينار وهذا يعني أنّ هناك خلل مالي كبير الأمر الذي يتطلب الوقوف عنده كثيراً.

جهاز المراجع العام القومي بالنيل الأبيض

ايرادات عالية بلغت أكثر من 25 مليار دولار للعام 2006-2007م

ما تحقق من فائض في الميزانية يعتبر مؤشراً إيجابياً

هناك تجاوزات مالية واعتداء واختلاسات أكثر من 20 مليون دينار

ومع وجود هذه الظواهر السالبة هناك انخفاض في الاختلاسات بنسبة 11%

الإلتزام بالضوابط المالية في الصرف:

أظهر التقرير بأن هنالك تجاوزات في الصرف في بنود فصول الموازنة المختلفة وهو امر يتعارض وما تنص عليه القوانين واللوائح المالية .

حالات الاعتداء على المال العام (الاختلاسات)

من خلال مراجعة حسابات الولاية عن الفترة من أول أكتوبر 2006م وحتى نهاية سبتمبر 2007م تكتشف للمراجعة حالات اختلاسات بلغت في جملتها 20، 951، 605 دينار، وأن حالات الاختلاسات لهذا العام سجلت انخفاضاً عن سابقه بنسبة بلغت 11% وهذا مؤشر رغم انه ضعيف إلا أنه يسير في الاتجاه الصحيح، ويؤكد أن الحس الرقابي وتقدير المسؤولية أخذت تحل محل عدم الاهتمام واللامبالاة من قبل القائمين على أمر التحصيل والصرف وحفظ المال العام

المخالفات المالية

بلغت جملة المخالفات المالية لهذا العام 2006م مبلغ 203، 723، 564 دينار وذلك للفترة من أول أكتوبر 2006 وحتى الثلاثين من سبتمبر 2007م علماً بأنّها في العام السابق بلغت 68، 775، 311 دينار وهذا يعني أنّ هناك خللاً مالياً كبيراً الأمر الذي يتطلب الوقوف عنده كثيراً عليه لا بد من احكام الرقابة بصورة صارمة ومعاينة أي شخص يتسبب في تجاوز القوانين واللوائح المالية والمنشورات الرسمية المنظمة للصرف.

ختاماً:

والمراجعة تتقدم بتقريرها هذا عن الحساب الختامي للولاية للعام 2006م تعلم الدور المتعاطم الذي يتطلع به مجلسكم الموقر بصفته التشريعية والرقابية من توجيهه للأجهزة التنفيذية بالولاية باحكام تنفيذ ما تنص عليه القوانين واللوائح المالية بما يحمي ويصون المال العام.

قال تعالى: «إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقنا منها وحملها الإنسان انه كان ظلوماً جهولاً.»

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

عبدالله عثمان محمد

مدير جهاز المراجعة القومي

ولاية النيل الابيض

جمهورية السودان

ديوان المراجعة القومي

ولاية النيل الابيض

المراجع العام القومي:

نسبة التحصيل نحو مليار جنيه .بالقديم !..

العام 2004 زادت الإختلاسات بنسبة 400% مقارنة بالعام 2003!..

المراجعة تمت وفقاً للمعايير القانونية الداخلية والخارجية

التجاوزات حدثت في بنود أوجه الصرف المختلفة بالولاية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / الرئيس ..

الإخوة / أعضاء المجلس الموقر..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

1- وفقاً لأحكام المادة (9. ب) من قانون ديوان المراجعة العامة لسنة 1999م الفصل الرابع .إختصاصات الديوان .وبناءً على القرار

الجمهوري رقم 114 لسنة 1996 الخاص بتكليف ديوان المراجعة العامة بمراجعة حسابات الولايات وإيفاءً لما نصت عليه المادة (45) .

د) من القانون بإعداد تقرير سنوي عن الحسابات الختامية للأجهزة الولائية يُرفع للأخ / الوالي وللمجلس الولاية بعد إجازته من

المراجع العام.

بين أيديكم نسخة من تقرير مراجعة حسابات الولاية للعام المالي 2004م والذي أودع لمجلسكم الموقر في 29/6/2006م ويومها

كان المجلس في إجازة، وكذلك بين أيديكم أيضاً نسخة من تقرير مراجعة حسابات العام 2005م بعد أن قام الديوان بإجراء

المراجعة اللازمة للحسابين وفقاً للأسس وأساليب المراجعة المتعارف عليها مهنيّاً كما جاء بالمادة (9ز) من قانون ديوان المراجعة

العامة لسنة 1999م وقد تمّ إعتقاد التقريرين بواسطة الأخ / المراجع العام.

وفيما يلي بنّذة مختصرة عن ما جاء بالتقريرين ..

2- الإيرادات:

(أ) العام المالي 2004م:

أ/ بلغت جملة الإيرادات الذاتية المقررة للعام المالي 2004م كالتالي:

الوزارات المبلغ المقرر 3.3 مليار دينار والتحصيل الفعلي كان 2.2 مليار دينار بنسبة تحصيل 65% والمحليات المبلغ المقرر كان 2.6 مليار دينار والتحصيل الفعلي 1.6 مليار دينار بنسبة تحصيل 61%، كما بلغ الدعم الإتحادي الواصل للولاية بمسماياته المختلفة مبلغ 5.5 مليار دينار، أي أنّ جملة الإيرادات الذاتية والدعم الإتحادي بلغت 9.3 مليار دينار.
ب/ العام المالي 2005م:

أما العام المالي 2005م بلغت جملة الإيرادات الذاتية المقررة والتحصيل الفعلي كالتالي:

الوزارات المبلغ المقدر 8.2 مليار دينار والتحصيل الفعلي كان 3.6 مليار دينار بنسبة تحصيل بلغت 45%، والمحليات المبلغ المقدر 2.2 مليار دينار والتحصيل الفعلي 1.5 مليار دينار بنسبة تحصيل بلغت 68%، كما بلغ إجمالي الدعم الإتحادي الواصل للولاية مبلغ 8.4 مليار دينار أي أنّ جملة الإيرادات الذاتية والدعم الإتحادي والمساهمات بلغت 13.6 مليار دينار.
3/المصروفات:

أ/ العام المالي 2004م:

بلغت جملة الإعتمادات المُصدّقة للصرف على فصول الميزانية الأربعة (الأول. الثاني. الثالث. الرابع) مبلغ 14.3 مليار دينار بينما الصرف الفعلي لذات البنود بلغ 10.2 مليار دينار، وبمقابلة مصروفات العام 2004م بإيراداته نجد أنّ هذا العام حقق عجزاً بلغ 954 مليون دينار (9.325. 10.279) يمثّل 10% من حجم الإيرادات.
ب/ العام المالي 2005م:

جملة الإعتمادات المُصدّقة على فصول الميزانية الأربعة (الأول. الثاني. الثالث. الرابع) مبلغ 23.325 مليار دينار بينما الصرف الفعلي بلغ 15.388 مليار دينار وبمقارنة مصروفات العام 2005م بإيراداته نجد أنّ العام 2005م حقق عجزاً بلغ 1.711 مليار دينار يمثّل 12.5% من حجم الإيرادات (13.677. 15.388)
4- حالات الإعتداء على المال العام (أ) العام 2004م:

بلغت جملة حالات الإختلاسات للعام 2004م مبلغ 53.597.065 دينار، أي بزيادة بلغت 400% على إختلاسات العام 2003م والتي كانت مبلغ 13.292.432 دينار، أي تضاعف حجم الإختلاسات حوالي أربع مرات.
(ب) العام المالي 2005م:

تحسّن موقف الإختلاسات في هذا العام 2005م إذ بلغت 23.385.046 دينار في حين أنّها في العام 2004م كانت 53.597.065 دينار وإنخفض حجم الإختلاسات بنسبة 56% في العام السابق مما يعتبر مؤشراً إيجابياً.
5- المخالفات المالية (أ) للعام 2004م:

بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالي 2004م مبلغ 68.775.311 دينار في حين أنّها في العام السابق 2003م كانت 45.790.986 دينار أي أنّ هناك زيادة طرأت على حجم المخالفات المالية عن العام السابق بلغت 150%.
(ب) العام المالي 2005م:

بلغت جملة المخالفات المالية للعام المالي 2005م مبلغ 68.430.160 دينار في حين أنّها في العام السابق 2004م كانت مبلغ 68.775.311 دينار، وهذا يعني أنّ الوضع كما هو ولم يطرأ عليه تحسّن يذكر.
ختاماً:

لا تخلو تقارير المراجعة التي تُرفع سنوياً لمجلسكم الموقر عن توصيات مهمة نحسب لو تمّ إصدارها في شكل توجيهات صارمة من مجلسكم سوف توضع حداً للتجاوزات المتكررة سنوياً.
إنّ المراجعة وهي ترفع تقريرها هذا لمجلسكم الموقر لا يغيب عنها الدور الرقابي والتشريعي الكبير الذي يقوم به مجلسكم وهو يباشر سلطاته التشريعية والرقابية التي تمكّنه من توجيه الأجهزة التنفيذية بالولاية لتنفيذ ما تنص عليه القوانين واللوائح المالية بما يحمي

ويصون المال العام.

قال تعالى:

(إنَّا عرضنا الأمانة على السموات والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنَّه كان ظلوماً جهولاً)
صدق الله العظيم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من المحرر:

انتهت تقارير المراجع العام لولاية النيل الأبيض والتي ثبت عبرها حالات الإختلاسات والإعتداءات على المال العام ومن الملاحظات أنَّ التقارير لم تكن مفصَّلة ولم تظهر الجهات التي قامت بعملية الإختلاسات، ولم يوضَّح التقرير إن كانت هنالك إجراءات قانونية أُتخذت حيال المختلسين أم لا.. ومن الملاحظات أنَّ تقرير المراجع للعام 2004. 2005م أودع للمجلس بتاريخ 29/6/2006م ولم يُقدِّم لأعضاء المجلس إلاَّ بعد منتصف يونيو 2008م مما أوجد عدة أسئلة أهمها:

لماذا لم يناقش المجلس هذا التقرير طيلة تلك الفترة؟!

وإلى متى يظلُّ أعضاء المجلس يلزمون الصمت؟!

أين رؤساء اللجان خاصة رئيس اللجنة الإقتصادية؟ وأين الهيئة البرلمانية؟ فالأحداث أكدت أنَّ المجلس أعضائه يتصارعون في

المخصصات ويتركون قضايا المواطنين في ذيل أولوياتهم!

فأعضاء المجلس التشريعي بالنيل الأبيض الحالي أصبحوا مشغولين بقضايا إنصرافية وهم غير مؤهلين لتمثيل إنسان النيل الأبيض وكذلك يجب على الجهات المختصة وضع إجراءات صارمة للحد من ظاهرة الإختلاسات.

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=10762&bk=1>

الفساد في ولاية القضارف، الاعتداء علي المال العام «20، 7» مليون ديناراً.

القضارف: مهدي سعيد

السوداني 2007-1-17

بلغت جملة حالات الإعتداء على المال العام بولاية القضارف في الفترة 2005/9/1 - 2006/6/30 بالوحدات الخاضعة للمراجعة «20، 7» مليون ديناراً. وجاء في خطاب ديوان المراجع القومي بالولاية أمام المجلس التشريعي أن جملة عجز الخزينة بلغت «1، 5» وخيانة أمانة «12، 5» وتأخير توريد غير مبرر «3، 1» وأن «85%» من الحالات بالمحليات و «15%» هيئات ولائية بنسبة زيادة بلغت «15، 4» مقارنة بالعام السابق 2004م - 2005/8/31 البالغة «5، 3». وعزا التقرير ارتفاع حالات الاعتداء إلى ضعف نظم الضبط المالي الداخلي والضوابط الفاعلة في بعض الوحدات. وبلغت جملة المخالفات المالية للفترة 2005/9/1 - 2006/6/30 بلغت «43، 9» مليون ديناراً ممثلة في عدم تقديم المستندات المؤيدة للصرف والصرف بموجب فواتير مبدئية وتأخير التوريد الى جانب الصرف غير المستحق. وأشار خطاب المراجع العام إلى أن الموقف المالي للولاية الذي عكسه الحساب الختامي إيراداً وصرفاً لا يعطى صورة صادقة عن الأداء للعام 2005م معللاً ذلك بأن بعض الإيرادات والمصروفات لحساب العهد والأمانات واستقطاعات تمت من المركز «الدعم الاتحادي» لم يتم معالجتها حسابياً إيراداً وصرفاً إلى جانب العديد من الحسابات مفتوحة بالبنوك لم يتم

تضمينها بالحساب الختامي للولاية. ودعا خطاب المراجع العام لضرورة مراعاة تنفيذ الموازنة في حدود الإعتمادات المرصودة لتلافي التجاوزات والاستمرار في حساب تصفية العهد والأمانات ومتابعة جهود وزارة المالية في حصر الأصول الثابتة والتقيد بالقوانين واللوائح والمنشورات المالية والمحاسبية فيما يتعلق بشؤون الخدمة

الفساد في ولاية القضارف

كتب: احمد طه صديق

Sunday, 14 September 2008

فقبل عدة شهور اتهم رئيس المجلس التشريعي بولاية الخرطوم السابق، كرم الله عباس، والى ولاية القضارف عبد الرحمن الخضر في مسألة العطاءات وقال في حوار مع صحيفة «الاحداث» ان الوالى منح عطاءات توريد مواد بناء بقيمة 4 مليارات «بالقديم» لجهة واحدة وعقد جزءاً من صيانة مبنى مستشفى القضارف بقيمة 4 مليارات «قديم» وقال ان اصحاب المغالِق اجتمعوا بالوالى منذ العطاء الاول وقالوا انهم على استعداد لتوريد هذه المواد بأسعار اقل إلا ان الوالى وعدهم بالموافقة المرة القادمة ولكنه عاد واعطاها لنفس الجهة ثم كررها في عقد الصيانة .
وإزاء ذلك الصراع والذي ظهرت بوادره منذ العام 2006م تحرك المؤتمر الوطنى وقرر إعفاء الطرفين إلا انه لم يعلن عن تكوين لجنة تحقيق لتقصي الحقائق حول الاتهامات التي ساقها رئيس المجلس التشريعي آنذاك ضد الوالى السابق .
ويرى المراقبون ان هناك امثلة عديدة تمت فيها معالجة الازمة في صمت ومن وراء الكواليس اما بالاعفاء او تهميش الجهة المتهمه او ربما اعفاء الطرفين معاً .

http://alintibaha.sd/index.php?option=com_content&task=...d=4175&Itemid=107

الفساد في ولاية القضارف

12.8 مليون دينار حجم الاعتداء علي المال العام بالقضارف، 2003

الصحافة، القضارف - ناهد سعيد

كشف تقرير المراجع العام بولاية القضارف الذي قدمه المراجع العام بالولاية محمد عوض الطاهر أمام المجلس التشريعي بالولاية أمس، ان حجم الاعتداءات والاختلاسات للمال العام بلغ 8.12 مليون دينار بزيادة بلغت 9.7 مليون دينار عن الأعوام السابقة بنسبة 100% شيكات فيها الحالات بالحاكم الولاى «وزارات» نسبة 7.99% منها مبالغ لم يتم توريدها بأسواق المحاصيل 5.8 مليون دينار بجانب مبلغ 5.3 مليون دينار بوزارة الثروة الحيوانية و788 ألف دينار بوزارة الصحة .
ووصلت مبالغ الاعتداءات على المال العام بالمحليات الخمس 000.38 دينار بنسبة 3،0% وكشف التقرير ان جملة المخالفات المالية بلغت 6.38 مليون دينار مثلت فيها نسبة المخالفات في المنصرفتات 98% و2% لمخالفات الإيرادات من جملة المبلغ .
وبلغ عجز الولاية للأعوام الماضية 1231 مليون دينار وبلغ عجز العام الحالي 391 مليون دينار بنسبة 32% من إجمالي عجز الأعوام الماضية .

وأوضح التقرير ان جملة حساب العهد بلغ 656 مليون دينار مقابل 5.1 مليون دينار لحساب الأمانات. وقال المراجع العام إنه تم فتح بلاغات في مواجهة الجهات المختصة ، وعزا تصاعد حالات الاعتداء لضعف نظم الضبط الداخلي للمراجعة بالولاية ، ووصف الحساب الختامي للولاية للعام 2003م لا يعطى صورة صادقة لحساب الإيرادات والصرف «لأنه لم يتضمن العديد من الحسابات المفتوحة بالبنوك» ، مشيراً لوجود ثلاثة حسابات لوزارة الصحة الولائية خارج الميزانية بجانب ارتفاع الأرقام الواضحة بحسابات العهد والأمانات التي أوصى التقرير بتصفيتها.

من جهتهم عزا أعضاء المجلس التشريعي بالولاية عدم تقديم المعتدين على المال العام للمحاكمة العادلة لعدم الالتزام بتوصيات التقارير التي يقدمها المراجع العام للمجلس. وطالب أعضاء المجلس بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمتابعة، وأبدوا أسفهم لارتفاع حالات الاعتداء على المال العام بأجهزة الحكومة الولائية مقارنة بالمحليات.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147494014>

الفساد في ولاية القضارف

سبقتها الجزيرة ، ولاية القضارف تشهد نسبة عالية في مخالفات المال العام
صحيفة الوطن ، القضارف: محمد سلمان

كشف تقرير المراجعة القومية السنوي بولاية القضارف ، الذي تحصلت «الوطن» على نسخة منه ، عن زيادة في المخالفات المالية بالوحدات الحكومية للولاية ، حيث بلغت خلال الفترة من (2006/9/1 - 2007/8/31م) «358» مليون دينار ، 91% منها بالوزارات بينما الـ «9%» مخالفات مالية بالمحليات ، بزيادة بلغت «341» مليون دينار عن الفترة السابقة (2005/9/1 إلى 2006/8/31» ، حيث كانت المخالفات المالية لتلك الفترة (9.43) مليون دينار. وعزا التقرير الذي حمل توقيع عبد النور دفع الله مدير المراجعة القومية بالولاية ، الزيادة في المخالفات المالية لعدم تنفيذ عقود دفع منها مبلغ (254) مليون دينار ، وعدم استرداد اقساط شراء عربات بمبلغ (33) مليون دينار ، وتنفيذ عقود بمبلغ «2.14» مليون دينار ببلدية القضارف بدون شهادة انجاز. وسجلت حالات الاعتداء على المال العام للفترة الحالية انخفاضاً بلغ «6.18» مليون دينار ، حيث بلغت «1.2» مليون دينار ، (5.77%) منها عجز خزينة ، و15% تزوير ، 5.7% منها خيانة أمانة ، مقارنة بـ (7.20) مليون دينار للفترة السابقة 2005/9/1 - 2006/8/31م

الفساد في ولاية القضارف

هل هناك تجاوزات في ملف التنمية بالقضارف؟!
مدير التنمية يفصح لأول مرة عن سر شركة (صادق العالمية) التي تستأثر بالعطاءات..
الصحافة تحقق في (المسكوت عنه)

صحيفة الصحافة ، تحقيق: طلال مدثر

الشفافية... مفردة أثيرة دخلت إلى ساحة التعاطى السياسى بالسودان... المفردة ارتبطت بشكل وثيق وحساس مع قضايا الشأن التنموي... وبالشق المالي!! وصارت أغلب الأصوات الوطنية تطالب بالتعامل بـ (شفافية) مع المسائل المرتبطة بهموم وأوجاع وآمال

ورغبات وتطلعات المواطن البسيط والذي يطالع أرقاماً فلكية مليارية (دينارية) و(دولارية) مخصصة لصالح خدمة قضاياه، في حين يشاهد على الجانب الآخر ما يعتبره مولوداً (قزماً) مشوّهاً للرقم يفوق في تشوّهاته جنين السبعة أشهر!!

أصل الحكاية:

في القضارف يدور جدل كثيف حول أموال التنمية.. فالولاية التي تتلقى دعومات حكومية (مليارية) لصالح تنمية حياة حوالي (1.621.000) نسمة فقط -وهو اجمالي عدد سكان الولاية- بحسب ما ورد في موقع حكومة الولاية الالكترونى ضمن ما يسمى بالمشروع الإسعافي للشرق أو لجنة تنمية الولايات الشرقية والذي يشمل ولايات البلاد الشرقية الثلاث كسلا والقضارف والبحر الأحمر، هذا غير ما هو مرصود في ميزانيات حكومتها الولائية المالية تحوم حول أدائها في هذا المحور الكثير من الأحاديث وتطلق في مواجهتها عدة اتهامات، فعلى الرغم من محدودية رقعتها الجغرافية والتي تجعل من الدعومات الحكومية المقدرة هذه علامة فارقة لصالحها من بين مجمل ولايات الشرق إلا أن عجلة التنمية فيها تسير بطريقة (ضبابية) وهو الامر الذي يرجح ان يكون بسببه قد قدم رئيس مجلس الولاية التشريعي كرم الله عباس الشيخ استقالته من المجلس احتجاجا على ما اعتبره تجاوزات تمت بشأن المال المخصص للتنمية وعدم توجيهه بشكل سليم لصالح المشروعات المقترحة وهو احتجاج قوبل بترحيب (مبطن) بالاستقالة من قبل أجهزة الحكم ورئاسته بالولاية وعلى طريقة (الباب الجيب الريح سده واستريح) فتم السكوت عنها إلا أن بياناً صدر أخيراً من أحزاب حكومة الوحدة الوطنية بولاية القضارف -تجمع الهيئات البرلمانية للأحزاب بتاريخ 22 ديسمبر 2006 م وعملت جهات بعينها على منع وصوله ونشره بالصحف وحمل توقيعات محجوب حسن دكين عن التجمع، والهادي مساعد عن الحزب القومي، وبيع الطيب عوض السيد عن الأمة الإصلاح والتجديد، والزين الشريف عن الحركة الشعبية، وأحمد عيساوي عن الأمة الفدرالي، وعاصم عمر عن أنصار السنة، ومحمد الهاشمي عن الاتحادي جناح الهندي، قد رفض بشكل قاطع استقالة الرجل، وقال (نحن كهيئات أحزاب لحكومة الوحدة الوطنية بالولاية نجمع على التمسك بقيادته للمجلس التشريعي لجديته ووطنيته). وأشار البيان الذي تحصلت على نسخة منه إلى التجاوزات والملاحظات السالبة التي أبداها رئيس المجلس حول مشروعات التنمية!!

ترى أي ربح تفوح هناك؟! ما مدى صحة هذه الدعاوى وصدقيتها من عدمه؟! وما هو سر الشركات التي يتم الهمس بها بين أوساط المواطنين (جهرًا) الآن عن علاقاتها المشبوهة بمسؤولين نافذين في أجهزة الولاية والشبهات التي تدور حولهم وعلاقتهم بهذه الشركات المنفذة لمشروعات حيوية حساسة بالولاية وهو الأمر الذي تؤكد مصادر مطلعة للصحافة بأن رئيس مجلس الولاية التشريعي المستقيل قد طرحه في اجتماع الهيئة البرلمانية وأبلغ به مسؤولين (كبار) بقيادة المؤتمر الوطني وهو ما ترجح ذات المصادر المطلعة أن يكون هو ما أثار استياء وسخط والى الولاية على رئيس المجلس ووصفه (بأنه شخص منفعل يعمل خارج الأطر التنظيمية)، ومن ثم السكوت عن استقالته!! شركات وصلت سطوتها إلى حد رسو عطاء تشييد (قطاوي) -معلم المدينة البارز وثقافة المنطقة السكنية- بمنزل مسؤول كبير بملايين الجنيهات!!

مجلس الولاية التشريعي والذي تشكل في اليوم الثاني من شهر يونيو للعام 2003 للميلاد والذي عُني بإجازة مشروعات القوانين والخطة العامة للتنمية وتقديم النصح والمشورة للوالى أو الحكومة الولائية بشأن أى مسألة ومراقبة الأداء التنفيذي والإداري لحكومة الولاية والتشاور في أى شأن عام يتعلّق بالولاية وإصدار أى قرار سياسى أو تنفيذي مارس صلاحيته الرقابية على مسألة التنمية منذ أن أصدر القرار رقم 44 بتاريخ 22 ديسمبر 2003م والخاص بإلزام وزارة المالية بتوجيه الوحدات الحكومية كافة بسداد ما عليها من ديون لصالح الغير ومراجعة عقود التنمية بالولاية وتطبيق ضريبة الدخل عليها. ذات المجلس عاد الآن وبدا متحفظاً تجاه تقرير التنمية بالولاية للعام 2005م. فالتقرير حامت حوله العديد من التحفظات حول درجة ونسبة وكفاءة تنفيذ المشروعات التنموية بالولاية على الوجه المطلوب.

قصة التقرير سبب الأزمة

مجلس الولاية التشريعي وبحسب إفادات عضو لجنته الاقتصادية الأمين عبد اللطيف البدوي لي أمس الأول 6 يناير 2007م كان قد

طلب من حكومة الولاية تقديم بيان منها حول التنمية بالولاية حتى 30 ديسمبر 2005م، وهو الطلب الذي إمتثل له وزير مالية الولاية وقدم بيانه للمجلس في شكل كتيب في 8 مارس 2006م، وبحكم لوائح المجلس فقد تم تداول التقرير وإحالته منصة الرئاسة التي كان يتولاها الرئيس المستقيل كرم الله عباس الشيخ للجنة خاصة تكونت عضويتها من ثلاث لجان مشتركة هي القانونية والاقتصادية والخدمات، والتي تولى رئيسها رئاسة اللجنة... التقرير ظل قيد دراسة اللجنة لها يقارب الثمانية أشهر إذ لم تقدمه اللجنة المذكورة للإجازة إلا قبل ما يقارب الخمسة عشر يوماً قبيل حلول عيد الأضحى المنصرم أي نهايات العام 2006م!!

قلت للأمين أي مُرر وأجيز بعد تقديم رئيس المجلس التشريعي لاستقالته.. وهو ما فسره الشارع العام بأن رئيس المجلس له اعتراضات واضحة على التقرير!! لكن البدوى بدا غير ميال لهذا التفسير غير أن ما سرده من وقائع تتمثل في أن رئيس المجلس قد طلب قبل ثلاثة أيام من تقديمه لاستقالته وضع التقرير على لائحة وأجندة اجتماع المجلس ليوم السبت ومن ثم قدم استقالته يوم الجمعة أمر يعكس الكثير من الاستفهامات حول التوقيت الدقيق لتقديم الاستقالة، إذ أن المجلس قام بعدها بالفعل بإجازة التقرير في غياب رئيسه المتحفظ حوله باستقالته باعتبار أنه لا يمكن أن يمهر توقيعه على الملف.. ملف التنمية!! ومع أن البدوى حاول بدبلوماسية أن يتحفظ على خلافات المجلس حول التقرير وينفيها بقوله إنه ما دام أن التقرير قد أجيز فإن ذلك يعني أن الامور على ما يرام إلا أن مدير إدارة التخطيط والتنمية الهيمم الهادي الحاج اعترف بوجود تحفظات واجهت التقرير من قبل مجلس الولاية التشريعي أخيراً على جوانب تنفيذ بعض المشروعات مثل اشكالات واجهت تنفيذ عدد من المزلقانات من جملة تنفيذ لمجموعة وعدم استيعاب لطبيعة بعض العقود المطلق عليها اسم العقود القياسية وتحفظات أخرى!!

التنمية... ماذا يدور عنها سرّاً!!

مجالس المدينة التي زرتها في عطلة عيد أطل عليها وإنسانها يسكنه القهر والفقر والاستياء ما برحت تردد الكثير والكثير من الأشياء عن هذا الملف... فالهمس الذي كان يدور سرّاً حول ثمة صلة ما تربط بين والى الولاية وشركة صادق العالمية والتي تنفذ عدداً كبيراً من مشروعات التنمية بالولاية صار جهراً بل ودخل من باب النكتة السياسية الشعبية إذ حكى واقعة تم تداولها بشكل واسع بين ظرفاء المدينة في العيد بان ثلاثة من الاصدقاء اختلفوا حول منزل من منهم سيتم تناول وجبة الإفطار في أول أيام العيد ليقترح واحد منهم بأن تقدم زوجة كل منهم عرضها في عطاء يشمل مكونات وجبتها الإفطارية فما كان من احد الاصدقاء الثلاثة إلا وأن أعلن انسحابه من المنافسة خوفاً من أن تظفر بها زوجة صديقهم (صادق)!! اذاً... هكذا بلغ حجم الهمس!! لكن الأمر حينما واجهت به الهيمم الحاج الهادي مدير إدارة التخطيط والتنمية بالولاية وقلت له ما هو سر فوز شركة صادق العالمية بمعظم العطاءات المطروحة بالولاية الى درجة تنفيذ اصغر المشروعات ناهيك عن اكبرها.. وعن ما مدى صحة ال (حديث) الرائج حول علاقتها بوالى الولاية!! لم يكن يملك الهيمم تفسيراً أكثر من كونها شركة مقتدرة مالياً بحسب حديثه معي وتمنحهم تسهلاً في السداد لثقتها في حكومة الولاية!!

لكن بعض مواطنى الولاية لم يقنعهم هذا التبرير إذ يحمل حرفيو الولاية غنماً شديداً تجاه هذه الشركة محملين إياها مسؤولية تدهور أعمالهم الحرفية بالولاية بعد ان استأثرت بكل عطاءات تنفيذ المشروعات بالولاية دون أن يكون لحرفييها بابا للرزق في الامر وخدمة ولايتهم... ويذهب تربويون الى ابعد من ذلك محملين إياها مسؤولية تدهور التعليم الفني بالولاية واجهاض تجربة وزير التربية والتعليم فيها الاستاذ بشير سهل والذي جعل طلاب مدارس التعليم الفني بالولاية ينتجون معينات اجلاس الطلاب بمدارسهم الفنية كاملة بجهدهم الخاص إلى أن طرحت حكومة الولاية تنفيذ مشروعات الاجلاس في عطاءات لتكون من نصيب شركة صادق العالمية ايضاً وتذهب جهود وزيرها (الاتحادي) بشير سهل سُدَى.

وتقول معلومات حصلت عليها (الصحافة) من مصادرها بشأن الخلاف بين الجهاز التشريعي والتنفيذي بالولاية بأن الشركة المذكورة كانت قد استجلبت في السنين السابقة مواد بناء لصالح حكومة الولاية بتكلفة عالية بلغت مليارات الجنيهات، الامر الذي دفع مجلس الولاية التشريعي لتوجيه حكومة الولاية بعدم استجلاب مواد البناء هذه مجدداً من خارج الولاية للتكلفة العالية التي

اكتشفتها لجانها في الفواتير ، غير ان حكومة الولاية لم تلق بالأل للتوجيه وعادت وطرحت الامر في عطاء رسا على ذات الشركة لتستجلب نفس مواد البناء بذات التكلفة ليصير حجم السداد من قبل حكومة الولاية لصالحها مبلغ ثمانية مليارات جنيه!! ونفس الأمر حدث في عملية استجلاب أعمدة الانارة لشوارع المدينة اذ استجلبت اعمدة انارة ضعيفة وهزيلة البنية لتنتصب باستحياء على اطراف شوارع المدينة ما لبث ان تم استبدالها في عطاء آخر بأعمدة حديثة استجلبت من تركيا لتحل محل القديمة التي نفذتها الشركة وعادت واستبدلتها بتمويل جديد !!

تنمية الطرق معيقة

ويعتبر مواطنو الأحياء الشرقية بالولاية بأن مشروعات التنمية الخاصة بمجال الطرق والردميات هي السبب الرئيسي في إصابة أحيائهم بالغرق في موسم الخريف المنصرم إذ أدى تنفيذ الردميات الترابية بشكلها غير الجيد ودون التقييد بالإشتراطات الهندسية المطروحة في كراسة المواصفات جعل هذه الردميات لا تصمد طويلاً في وجه خريف المنطقة القاسي لتصيب أحياءهم بالشلل التام في موسم الأمطار وتعيق حركة السيارات إضافة للتكلفة العالية التي يتم بها ردم الكيلو متر من هذه الردميات والتي تبلغ ما يقارب الـ (250) مليون جنيه للكيلو الواحد!! هذا من غير الأخطاء الهندسية القاتلة التي صاحبت تنفيذ مشروعات (السدود) والتي صمم كثير منها في مناطق مرتفعة لا تمكنها من حجز المياه بتكلفة فاقت الاربعمائة مليون جنيه للسدود ليكون حجم العائد منها صفرًا كبيراً وكان مجلس الولاية التشريعي قد نبه حكومة الولاية الى ضرورة أيلولة مسألة الرقابة الفنية على تنفيذ المشروعات الى شركات خاصة لمتابعة الامر بحيث انه يبدو من غير المعقول ان تقوم مؤسسات القطاع العام بموظفيها ذوي (الرواتب) الضعيفة بمتابعة سير تنفيذ اعمال شركات القطاع الخاص (المليارية) لتصدر حكما بشأن سلامة اعمالها!! غير ان التنبيه قوبل كالعادة بالاهمال من قبل حكومة الولاية لتؤول مسألة الاشراف والمتابعة لموظفي ومنسوبي وزارة التخطيط العمراني بالولاية والتي تصدر بكونها الجهة المخولة قانونياً وفتياً ما يسمى بـ (شهادة الانجاز) بحق الجهة المنفذة للعطاء على الرغم من أن العطاءات تشمل هامشاً للإشراف نسبته (5%) ويقول المهيم (هناك جهة هندسية هي التي تصدر شهادات الانجاز وهي وزارة التخطيط العمراني وهي المسؤولة عن الامر وشهادتها ملزمة بالنسبة لي... بيد أننا -ايضاً- في العام 2006م استحدثنا اسلوباً يمثّل واحداً من معالجاتنا يمثّل في تعيين مهندسين واستشاريين خاصين بنا).

اخفاقات في الصحة:

مشهد سيارات الإسعاف العابرة للطريق القومي من القضارف وهي تنهب الطريق من الولاية إلى الخرطوم مشهد يعكس بجلاء التدني المريع في مشروعات التنمية الصحية بالولاية ويقول المواطن آدم حسين من أقارب أحد المرضى (لتدعو الله وأنت هنا بأن تموت على سريرك دون أن تحتاج الى نقلك الى مستشفى المدينة... ليس بإمكانك أن تحصل على عناية صحية مرضية هناك.. فالاختصاصيون غائبون تماماً عن مستشفى الولاية ولا أثر لهم.. إنهم لا يحاولون أن يغفروا اختصاصيين بالعمل معهم في ظل تردي الأوضاع المريع بمستشفى الولاية ولا يبدو انهم مهومون بفعل ذلك ، والسبب بسيط.. إذ أن مسألة التعاقد مع اختصاصيين كبار هذه لن يكون بمقدورهم فيها دعوة مسؤولين كبار من الخرطوم لتشريف حفل الاستقبال وقص شريط الافتتاح ومعانقة فلاشات الكاميرات لذا فإنهم يعتقدون انه من الافضل تشييد ردمية او اقامة حفير ليشرف حفل افتتاحه احد دون ان يتساءلوا بعد ان يقضي المرض على الجميع من سيسير على الردميات ومن سيستعمل الحفير؟!..!)

مستشفى الولاية والحوادث والذي بلغت تكلفه تشييده من قبل شركة اترك لكم مهمة تخيل اسمها لفطنتكم وبحسب ما سرد من وقائع أعلاه بلغت ما يقارب الثلاثة مليارات جنيه ، تعالت الأصوات حول مخالفات هندسية قاتلة صاحبت التصميم الهندسي للممرات والحجرات والمعابر تتنافى واشتراطات الإنشاءات الصحية واصاب بعض اجزائه التصدع قبل مرور زمان عليه ويقول العاملون فيه ان التنفيذ تم اصلا على أعمدة خرسانية مشيدة مسبقاً وان العمليات الهندسية التي تمت فيه لم تكن اكثر من عمليات ترميم واعادة تأهيل لمبان قديمة مشيدة من (زمن الانجليز) كما قال احدهم ، وحينما استفسرتهم عن لماذا لم يصدحوا بهذا الامر في وجه المسؤولين اجابوني بابتسامة بالأ أنسى عدم ذكر اسمائهم على هذه الافادات ويقيني بأن الرد كان كافياً لوصف واقع الحال

هناك بالمستشفى والذي يشكو انعداماً شبه تام للاختصاصيين وانعداماً كاملاً لاختصاصي قلب مما يعظم من فرص موتك حال اصابتك بأى سكتة قلبية ناتجة من فرحك بافتتاح مشروعات تموية بالولاية!! يا ترى هل هي ولاية تتقن مصادقة الحزن ولا تجيد مصاحبة الفرح!!

مواطن.. تحتم علينا اخلاقية المهنة عدم ذكر اسمه اصيب بمرض الايدز حمل حكومة الولاية مسؤولية اصابته بالمرض وفشلها او كما قال لا مباليتها بوضع سياسات ناجعة للحيلولة دون الإصابة بالمرض المتفشي بالولاية إذ يقول إنه وفي ظل تغاضي حكومة الولاية عن الرحلات (الجماعية) للشباب والشابات الى منطقة (المتمة) الحدودية المفتوحة دون وضع القوانين والضوابط التي تقنن المسألة يبقى امر انتقال المرض الى داخل منازل الولاية هو النتيجة الطبيعية لمثل هذه الممارسات، زد الى ذلك اوضاع اللاجئين غير المقننة المنتشرين داخل القضارف دون ضبط وتقنين صحي لأوضاعهم، ومع ذلك فإن الهميم يقول بأن ميزانية التنمية للعام 2006م والتي بلغ حجم التعاقد فيها (90) مليار جنيه مع (54) شركة حُصص (9%) منها لمشروعات الصحة، في حين نالت الطرق (21%) من جملة الميزانية!! وبلغ حجم تمويل طريق اللقدي-الحمرة في 2005م (38) مليون دولار!! وطريق دوكة القلابات (36) مليون دولار!! ولم اشأ ان اسأل الهميم عن طريق سمس القضارف والذي بلغت تكلفه اعادة تأهيله بما يفوق الثمانية مليارات وتصدع مجدداً الآن!! من هو المسؤول عن تنفيذه!! وما اسم الشركة التي نفذته!! أهى نفس الشركة التي نفذت مشروع الردميات!!

في (بيت الوالى).. أيضاً صادق!!

الشفافية التي افتحنا وناقشنا بها الجزء الأول من هذا التحقيق هي ما تدفع بنا الآن لوضوح أكثر وأكثر في تناول الأشياء فنحن هنا نمثل منبر المواطن... وصوته... واستفهاماته.. وليس هدفنا هو إدانة أحد أو تجريم شخص... نحن هنا لنمارس أدب الشفافية باحترام لنصل إلى حقيقة ولو بدت مُرة أو قاسية، إذاً لنواجه الهميم مجدداً..

الهميم.. عطاء لتأهيل منزل الوالى بملايين الجنيهات.. هكذا تحدثت مجالس المدينة.. والعطاء أيضاً يرسو هذه المرة على شركة صادق العالمية!! ألا توافقنى هذه المرة بأن الأمر فاق كل التصورات... أنت قلت بأن الشركة تثق في الوالى ولا تطارده في السداد.. ولا تطالب بالضمانات حتى، فهل يا ترى هنا يبادلها الوالى وفاءً بوفاء.. ووداً بود فيوكل إليها مهمة إعمار داره!!

وشركة اخرى يا هميم... شركة (طل) ماذا عنها هي الأخرى واستئثارها بجملة مشروعات رست عليها عطاءات تنفيذها بسبب سطوة مالكة المتنفذ في الحكومة فأين هو دوركم كإدارة للتنمية هنا!؟

الهميم يجيب (عطاء تشييد منزل الوالى وسور... عطاء طرح في مناقصة عامة بوزارة التخطيط العمرانى ورسا العطاء على شركة صادق العالمية بمبلغ (95.4) مليون دينار في نوفمبر 2005م، والسداد لمدة 24 شهراً ويبدأ في 2006م ونحن وقعنا على العقد كطرف أول والطرف الأصيل هو الوزارة ومنزل الوالى ومثله من منازل التنفيذيين الحكوميين ستخلى برمتها قريباً في اطار قرار بترحيلها بأكملها الى الحى المجاور لمدخل المدينة!! أما عن شركة (طل).. فهي نعم، شركة خاصة لكن المحك لنا معها في السعر الذي تقدمه والذي يخوّل لها الحق في الفوز بالعطاءات) بيد أن المواطنين (اسماعيل.ع) و(عبد القادر.ط)، والذين توفرت عندهما نفس المعلومة التي قالها الهميم شنا هجوماً شديداً على الأمر، وقال اسماعيل (ولماذا يُعبر الوالى مقر سكنه الذى هو اصلاً سيباع ليرحل الى المقر الجديد بمبالغ كبيرة من أموال التنمية المخصصة لخدمة مواطنيه بلا من أن يوظفها في مشروعات حيوية مجدبة.

خاتمة:

نتوقف بالجزء الأول من هذا التحقيق هنا ونعود مع الهميم في الجزء الثانى إلى لغة الارقام التي لا تكذب ولا تتجمل... وسنطرح في الجزء الثانى إفادات والى الولاية الدكتور عبد الرحمن أحمد الخضر حالما يعود إلى ممارسة مهامه بعد عودته من (أداء الحج) بالأراضى المقدسة لنسمع منه... ونواجهه بما لدينا ولدى الناس، ولن ننسى قطعاً إبلاغه بوصية طلب منا أحد المزارعين إبلاغه بها عن لماذا لا تنافس جوالات ذرة القضارف بأسواق الخرطوم وطلبه بأن يتقى الله فيهم بحسب ما طلب منا الرجل ذي السبعين عاماً.. وسنعرّج إلى رئيس مجلس الولاية التشريعى الذي يثير صمته المطبق بعد تقديمه لاستقالته الكثير من التساؤلات فمسؤوليته التاريخية إبان فترة شغله المنصب لا تجعل سكوته في وجه هذه الاتهامات سكوتاً من ذهب!! هنا ستتاح الفرصة للجميع لقول اي

شيء ، ومن ثم يكون الحكم الاخير على الامر برمته عند المواطنين الموجهين ، فليست الباكية مثل الثكلي.. ولنوفق معاً لأجل خدمة هؤلاء البسطاء.

الفساد في ولاية القضارف

منظمة قضارف ضد الفساد

بيان رقم (2)

يا جماهير القضارف الشرفاء: بعد البيان الذي أصدرناه في مطلع فبراير الذي سأل عن المليارات الأربعة التي راحت شمار في مرقه في جيوب ودهاليز الإذاعة والتلفزيون ، نسلط الضوء اليوم على مشروع الخارطة الموجهة (خارطة الطريق) . فيها هي حكومة الولاية السادرة في غيها تحيل المجلس التشريعي إلى المعاش الإجمالي بشروعها في تنفيذ ماسمى بالخارطة الموجهة ، لتؤكد أن المجلس التشريعي لم يكن سوى سلطة ديكورية مهمتها فقط أن تبصم بأصابعها العشرة على قرارات الحكومة. فقد أشرف وزير الشؤون الهندسية ووقع وزير المالية على عقود تنفيذ الخارطة ابتداء بما سمى بشارع الانتقاذ الذي يكلف عشرات المليارات من الجنيهات. يبدو أن لعابهم السائل وراء الكسب هو الذي أنساهم مجلسهم التشريعي الموقر!!! إن الخارطة الموجهة التي أعدتها شركة حمدي الاستشارية - ذلك الوزير الذي وضع سياسة إفقار الشعب السوداني حتى أوصلت سعر كيلو الدقيق إلى (2500) جنيه - تضع في أولويتها بناء الوزارات والفلل الوزارية ، وليس بناء مستشفى - أو مدرسة يحتاجها مواطن القضارف المغلوب على أمره الذي يصارع الجهل والفقر والمرض والصلوص!!!!

يا جماهير القضارف الجريحة:

لكم التنبؤ بمآلات أموال الخارطة الموجهة ، إذا علمتم أن جامعة القضارف - التي يفترض أن تكون القدوة في النزاهة والشفافية والعلمية - توقع عقدا مع شخص واحد ليشرف على جميع كافتريات الجامعة لمدة خمس سنوات دون طرح عطاء!!!؟ فهذه هي المحسوبة التي نهى عنها الدين الحنيف . وكيف حصلت دان فوديو على عقد تنفيذ الشارع الملياري والمجلس التشريعي نفسه لايعلم مضمون الخارطة الموجهة؟! مما يؤكد صورية وديكورية المجلس وهامشية دوره الرقابي المزعوم. ما مصير مليارات الخارطة الموجهة في ظل حكومة ومؤسسات لاتعرف ترتيب الأولويات ؛ إن إدارة ديوان الزكاة أجلت صرف كفالات اليتامي والعجزة لمدة ثلاثة شهور لتصرف بعد عيد اليتيم يوم 3/2008-5م ، فمن أين ابتدع الديوان فقه الانتظار؟؟؟00 نخشى أن يكون من أجل انتظار القدوم الميمون للنائب الثاني لرئيس الجمهورية؟! فهل تنتظر بطون اليتامي الخاوية؟! أم ينتظر مرض العجزة الذي نخر العظام؟! الكرة الآن في ملعب المجلس التشريعي ، إما أن يثبت أنه حي بوقف خارطة الطريق أو أن يوقع على شهادة وفاته بتمرير المخطط الشاروني 0000 الشيء الذي سيظل وصمة عار تلقي به في مزبلة التاريخ.

يا جماهير القضارف الصامدة رغم الجراح:

فقد اختلط الحابل بالنابل في ولايتكم ، فلا يدري مقتول متى مات ومن قتله!! فقد ضيق حزب المؤتمر الوطني الخناق على فيصل عضو المجلس التشريعي الذي تحدث عن الفساد بالولاية في ندوة قضارف ضد الفساد بدار العلمين حتى اضطر لوضع الكلمة جانبا ورفع السلاح في دارفور النازفة.

فحين يكون الزيف شريعة والضميم وسادة! والقائمة السوداء تضم الشرفاء وكل الاطفال!

فالنبض الحي ، الفيض الحب يكون قلادة بصدرك يا وطني ويكون الغضب عبادة!

ويكون الموت ولادة!!! قضارف ضد الفساد /2008-2-25م

<http://www.sudane4ever.com/vb/showthread.php?t=11315>

الحركة الشعبية بالقضارف تطالب بلجنة تحقيق في تنفيذ عدد من المشروعات

صحيفة السوداني ، القضارف: أسعد ابوقزاز

طالب رئيس الكتلة البرلمانية بالحركة الشعبية بمجلس ولاية القضارف التشريعي العضو فيصل صالح الطاهر بتكوين لجنة فنية مشتركة للتحقيق في صحة تنفيذ مشروعات التنمية التي تمت بالولاية خلال الفترة ما بين 2005م -2007م لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات والجودة، متهماً الهيئة البرلمانية المشتركة بالتواطؤ مع حزب المؤتمر الوطني، واذاف خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقد بدار المؤتمر الشعبي ان ما صرف على المشروعات للأعوام الثلاثة الماضية لا يتجاوز العشرين مليار جنيه من جملة 502 مليار وهي المبالغ المخصصة لتلك المشروعات، إلى ذلك فقد انتقد ممثل الحركة الشعبية موقف رئيس مجلس ولاية القضارف التشريعي كرم الله عباس وصمته ازاء ما وصفه بقضايا الفساد المالي وعدم اتخاذ اي إجراءات قانونية تجاه المتورطين رغم علم المجلس بذلك، وألمح إلى ان التغيير في المادة 40 من قانون المجلس كان الهدف منه تكميم الأفواه والسكوت عن الحق. وفي السياق فقد ذهب ممثل الحركة فيصل الطاهر إلى ان اعتقال عضو أمانة الشباب بالمؤتمر الشعبي عبدالقادر محمود اعتداء على الحريات العامة ومقررات اتفاقية نيفاشا. ومن جانبه أوضح أمين أمانة الشباب بالمؤتمر الشعبي عبدالقادر محمود ان الوضع الاجتماعي والصحي بولاية القضارف أصبح قابلاً للانفجار إذا لم تكن هناك معالجة عاجلة، مشيراً إلى ان الفساد بولاية القضارف أصبح محمياً بالقانون في ظل وجود مجلس تشريعي لا يمارس دوره الحقيقي .

<http://www.alsudani.info/index.php?type=3&id=2147524750&bk=1>

الفساد في ولاية البحر الاحمر

فضائح والى البحر الاحمر والذين معه

إنهم يأكلون المال العام أكلاً لياً

اوشيك همت جوجل

إذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم مأتماً وعويلاً ، هكذا أخذ يتعالى صياح أهلنا الأبرياء في كل ربوع ومدن وقري وفرقان ووديان ولاية البحر الاحمر وأصبح الكل يتحدث عن سرقات ايلا وجماعته المعروفه وعلى رأسهم الملقب بهامان محمد طاهر أحمد حسين ولا بد أن صيحات أهلنا هذه وصلت الى أطراف أذان المسؤولين ولكن عين الرضا عن كل عيب كليله وعين السخط تبدي المساويا والغريب في الامر ان هذه السرقات بعضها يتم تحت مسمى التنمية المزعومة المفترى عليها والتي اصبح مجرد ذكر اسمها وبالأونكالا على مواطن الولاية المغلوب على أمره فالطرق التي عملت في الولاية قامت بدون أي دراسات كتنورية وبدون عطاءات واصبحت مأكلة في مادبة ايلا وشلته وبالطبع لا أحد يعرف كم يكلف تنفيذ الكيلومتر الواحد من الاسفلت وكثير من الناس الذين يأتون الى بورتسودان ينخدع بعضهم في بادئ الامر ببهرجة طلاء البوهيات التي على جانبي الطرق ولكن ما يلبث كثير منهم إلا ويعرف الحقيقة المرة ومن ثم يعرف ان الامر ما هو إلا عملية سرقة ونهب واحتيال لأكل اموال الناس بالباطل جاء تحت مسمي الاصلاح والتنمية والتنمية منه براء.

نعم يأكلون المال بهذه الطريقة وبعدها لا يهم بأن يحرم الاطباء من مرتباتهم شهوراً عده ولا يهم كثيراً ان يتوقفوا عن العمل ولا يهم

أن يحصد الموت ارواح كثير من المواطنين الذين استطاعوا ان يفلتوا من السل والتايفويد ليقعوا تحت مرض الضغط والسكري كنتيجة حتمية لمثل هذه التصرفات الشاذة ألم يتوقف مشروع مكافحة الدرن ذات يوم بسبب عدم صرف استحقاقات العاملين به ؟

إنه لأمر مدهش وغريب ان يتم فصل أكثر من ثلاثمائة شخص من صغار الموظفين الذين تم تعيينهم حديثاً في هذه الوظائف ولم تكتمل فرحة أهلهم وذويهم بهذا التعيين ليجدوا انفسهم ما بين ليلة وضحاها خارج اسوار الخدمة المدنية بسبب نزوة الوالى وتسلمه فإن فعل مثل هذه الفعلة فقد فعلها من قبل حينما عين المراجع الداخلى بالقرار الولاى رقم (33) ثم فصله بعد ايام معدودات بالقرار رقم (40) وعين محله مراجع آخر بالمشاهرة !!!! وهذا الامر لم يحدث من قبل في تاريخ الخدمة المدنية بالرغم من الفساد الكثير والكثير الذي اعتراها ، إن تعيين مراجع بالمشاهرة معناه تقنين السرقة لأن المراجع المعين بالمشاهرة إذا فتح فمه فالطرد بأعجل ما تيسر يكون مصيره وكيف لا يتم ذلك والوالى فعل ما ذكرناه آنفاً من طرد للمراجع الذي تم تعيينه وفصل في اقل من ثلاث أسابيع.

وبعد ذلك يعربد هامان محمد طاهر أحمد حسين ويقوم بإعداد كشوفات مليئه باسماء وهمية ليسرق تلك الاموال التى كان من المفترض أن تكون مرتبات لأؤلئك النفر نعم يقوم بسرقة هذه الاموال عن طريق اقربائه ومعاونيه الذين أتى بهم خصيصاً الى هذه الوظائف ليحلوا محل موظفين كانوا يشغلونها فبالله راجعوا محلية هيا ومحلية سنكات وسواكن ومحلية طوكر وتهاميام وو... مئات الملايين يصرفها هامان شهرياً بكشوفات وهمية غنيمة بارده له ولاصحابه واصبح الناس فى كل محلية يعلمون بهذه الكشوفات التي انتشرت واصبحت موضه بعضها يضم فى احشائه أسماء متوفيين وبعضها يحمل أسماء اهله من نساء ورجال والاغرب من ذلك ان هذه الكشوفات وصلت لاعلى المستويات فى الدولة لكن لا حياة لمن تنادى وهناك معلومه منتشرة بين الناس بالولاية تقول بأن محمد طاهر ايلا عندما كان مديراً للموانى ووزيراً للنقل والطرق له فضل على كثير من المسؤولين وهو كان يقوم بتوزيع حاويات مصادرة تحوى أرقى الاثاثات كما أنه كان يوزع كثيراً من عمولات الطرق التى كان يتحصل عليها على بعض المسؤولين ثمناً لبقاءه في منصبه ولذلك لا يستطيع ولا يجرؤ كائن من كان أن يفتح فمه لان الفم به جرادة أو كما يقولون وسننشر تباعاً تفاصيل الاموال التي استولى عليها هو وهامان لشراء السكر عندما كان مديراً للموانى.

لقد سرق ايلا وهامان وجماعتهم اموال الشعب واصبحوا من اثري الاثرياء بحر فقر مال المواطنين الذين إزدادوا فقراً على فقر وجهلاً على جهل ومرضاً على مرض ، وإن تلك الاعلانات المدفوعة القيمة علي حساب المواطن المغلوب علي أمره مدبجه بصوره مكروره لايلا لتبين إنجازات وهمية لا وجود لها فى حياة الناس.

إن ايلا ينحدر من اسره فقيره ولكنها عفيفه يكن لها الناس الاحترام والتقدير والده كان رجلاً بسيطاً يعمل مع الشيخ أبوعلي شيك صبري كانت مهمة والد ايلا جمع السنمكه وجمع جلود الاضاحى وكان قبلها يعمل ضامناً بالدخولية.

إن نشأة ايلا تشابه نشأة فرعون فقد كان فرعون بائعاً للبطيخ فى بداية حياته ثم انتقل الى بيع الاراضى بالمقابر لاسر الموتى ثم أصبح فيما بعد ملكاً لمصر ثم قال الم يكن لى ملك مصر وهذه الانهار تجري من تحتي ؟ ووصل به الامر إلى ان قال أنا ربكم الاعلى ، لقد سئل فرعون من الذي فرعنك فقال لم اجد حد يردنى.

إن ايلا البائس الفقير الذي كان لا يملك من حطام الدنيا شيئاً أصبح الآن معروفاً بين الناس بثراءه الفاحش وأخلاقه السيئة المتعطرسة واصبح يملك هو وابناؤه وشركاؤه مصانع كثيرة واجرانات ومعارض للذهب وبقالات سوبر ماركت وأملاكه علي سبيل المثال لا الحصر:

1- مصنع سنكات للطحنية يديره ابنه طاهر المتخرج حديثاً من الجامعة أخذ هذا المصنع بمراوحة من البنك الاسلامى ببلغ 5 مليار جنيه مقابل رهن للقطعة رقم 1/174 الحرفيين مساحتها 14 الف متر !!! بينما في واقع الامر إن قيمة هذه الارض لا تتعدى 15 مليون جنيه فى احسن التقديرات.

2 - قادر للبتروى يديرها ابنه ابراهيم وهي تزود عربات وحدة التعمير بالوقود

3- شركة أوسوك باسم ولده

4 - مصنع ثلج باسم طاعبكو (طاهر)+(عبدالقيوم)+(الكوده)

5- مزرعة النبلاء وهي أكبر مزرعة دواجن على مستوى السودان بها 76 حظيرة دجاج بنى خلفها سد حكومي صرف فيه مليارات الجنيهات من أموال الولاية هذه السد عمل خصيصاً ليرفع منسوب الماء بالآبار الثلاثة بمزرعته ثم قام بتوصيل ماسورة 4 بوصة من السد الى مزرعته والعامل الذي نفذ هذا العمل هو الطيب أحمد أوشيك واشرف أحمد هيناب بوزارة الزراعة لايهام الناس بأنه سد زراعي ولم يقيم بتوصيل السد بشبكة المياه بالمدينة هذا في الوقت الذي اخذ خاله ابراهيم بيع الماء للمواطنين ومؤخراً قام ايلا بخلع الماسورة الواصلة من السد الى مزرعته بعد ما انكشف امره وخاف ان تتم الزيارة للموقع وينكشف المستور. الجدير بالذكر إن ايلا قام بعمل ترس امام مزرعته بواسطة الشركة المصرية فاستطاع ان يغير طريق كيبولات الكهرباء لتمر من امام مزرعته.

6- يملك ايلا مصنع الباشا للطحنية.!!!

7- يملك القطعة رقم (100) سواكن واقام عليها معرض للسيارات.

8- يملك مصنع للجلود (داخل المصنع توجد معدات لم تتركب بعد خاصة بمصنع للاحذية.)

9- يملك مصنع لحواف الطرق واعمدة الكهرباء وشركات مع آخرين بالعمولات.

10- يملك في السى لاند القطعه 5/14 خاصة بفندق رويال بلازا.

11- يملك بالسى لاند شركة دنقناب للاسماك مساحتها 3200 م م

12- يملك فيلا بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية

13- يملك قصر بالمنشية بالخرطوم.

14- يملك منازل وقطع اراضى كثيرة بمدينة بورتسودان سنشر ارقامها لاحقاً.

15- ابنه طاهر يملك قطعتين ارض بالمغتربين ببورتسودان.

16- اعطى البصيري عطاء إنارة شوارع بورتسودان بدون منافسة وهذا الامر أصبح حديث المدينة لان البصيري لا علاقة له بالكهرباء ولا علاقة له بأعمال المقاولين.

17- اعطى جعفر بسطان توصيل الماء بدون عطاء وعين شقيقه محمد عبد الرحيم مديراً لوزارة المالية وهو الوزير الفعلى والمسئول الاول عن الوزارة بدلاً من شاش باهت الشخصية الذي يظل يحمل استقالة صوريه كتبها ووضعها في جيبه ليعرضها علي الناس معتقداً إن ذلك يجنبه إنتقاد الناس وإنه بهذا الامر يتوهم بانها تقوى من شخصيته الضعيفة. الجدير بالذكر إن جعفر بسطان شخص يملك مخرطة في المنطقة الصناعية ببورتسودان وكانت له قضايا أخلاقية وسب دين ومع ذلك تربطه بايلا علاقات شاذة معروفة للناس كاه وسنواصل المزيد من كشف المستور.

http://www.sudaneseonline.com/ar/article_16280.shtml

الفساد في ولاية البحر الأحمر

رسالة خاصة الى سيادة الرئيس عمر البشير

فكل راع مسئول عن رعيته أما م الشعب وأمام المولي عز وجل

بقلم محمد علي سعيد فريثاي

ولاية البحر الأحمر - بور تسودان

بدأ مسلسل الفساد في ولاية البحر الأحمر وخاصة في إيرادات الخزينة العامة من اجمالي دخل هيئة الموانئ البحرية. اللاعبين الأساسيين في الفساد واختلاس المال العام هم بدءا من الغفير ومرور بالموظفين والمدير والوزراء والوالي الكبير. راجين التحقيق الفوري في هذا الأمر الخطير والذي تنبه اليه مؤخرا المهندس ابراهيم الامين مدير عام هيئة الموانئ البحرية.. ربما نجم هذا الانتباه عن إجمالي التجاوزات والخلافات في ولاية البحر الأحمر والذي بلغ فيها الفساد الزبا وفاق زبد البحر مرارة والقصة بدأها المهندس حمزة الفاضلابي المدير العام السابق لهيئة الموانئ وظل الأمر تحت مرئى وسمع المساعدين الديناصورين بالهيئة عبد القادر أبو علي وقرينه اللذان أدمننا الصمت تجاه أهم مؤسسة في البلاد واعظم علامة فارغة في الاقليم الذي ينتميان اليه.

ابتدع المهندس الفاضلابي سنة تأجير العربات أي تأجير رأس ساحب للتريالات والسطحات داخل مرابط وساحات ومخازن الهيئة حيث تتوفر السطحات والمسحوبات ولا تتواجد جرارات ساحبة مثل التلك ما ستر أو ألهو لرز كما هو معمول به في جميع موانئ العالم ما عدا ميناءنا الشيخ الميؤوس منه بفعل ديناصورات إدارته ذات الاتجاه القبلى والحزبى. مؤسسة وطنية ايراديه تدر ملايين الدولارات والجنيهات بل مليارات إذا ما أديرت بكفاءة وطنية بعيدا عن التوجه السياسى والانتماء الحزبى والجهوى.

يمكن ذلك إذا رفعت إدارة رئاسة الجمهورية يدها عن التعيين السياسى فى مثل هذه المؤسسات واسند أدارتها الى مجلس مستقل مختص بخبرات إدارة المؤسسات أل إيراديه والخدميه كما هو متبع فى اكثر مناطق العالم.. فى ان تتبع المؤسسات الوطنية الايراديه الخدميه الى الوزارات المختصة مثل وزارة الخزانة او المالية او البنك المركزى او مجلس ادارة مؤسسات الدولة الاقتصادية اذا اريد لهذا الوطن ان يتقدم ويستفيد من مؤسساته فى تأطير النظام الاقتصادى والتنمية فى البلاد.

قام المذكور الفاضلابى باطلاق عقود الايجار الرؤوس الساحبة فى الميناء فى شكل كوتات على اشخاص معروفين وبدراية مساعديه الديناصورين.. وامبراطور الناقلين احمد نور الجليل متمثلا فى شركة سالكا والتي لا تخفى سيرتها على أحد.. وعندما انتهت سالكا تشعبت عقود فرعية فى شكل مقاولين من الباطن تحت امره ود نور الجليل حيث يتم عمل الكوتات الفردية عشرة عربات ولكنها فى الاساس فى حسابات ود نور الجليل خمسة للفرد وخمسة له .. وطبعا العدد أصلا فى الواقع وهمي.. أي واقعي علي الورق وغير متكامل فى ميدان العمل داخل الميناء.. وتم توزيع كوتات التاجير الوهمية علي التالية اسماءهم:-

احمد نور الجليل - سالكا عشرة عربات

المهندس حمزة الفاضلابى - من الباطن - عشرة عربات لحسابه

سيد محمد - عشرة عربات

الوالى السابق حاتم الوسيلة - عشرة عربات - من الباطن لحسابه

علي محمود - عشرة عربات

الطاهر عبد القادر - بنك امدرمان الوطنى سابقا - عشرة عربات

الوالى الحالى والوزير السابق - محمد طاهر ايللا - عشرة عربات

خيلا ن د. نافع على نافع - لحسابهم من الباطن - عشرة عربات

وزير الشؤون الاجتماعية فى حكومة الوسيلة - عشرة عربات

لحساب وزير فى الحكومة المركزية - عشرة عربات

الايجار الاجمالي لهذه الساحبات الوهمية يبلغ تسعة مليارات شهريا والحقيقة المرة ان العدد الحقيقى الذى يعمل فعلا داخل الميناء لتثبيت العقد الايجارى هو بواقع شاحبتين لكل متعاقد واصلا هذه التي تعمل يقوم باعدادها احمد نور الجليل لانه المستفيد الوحيد من المناصفة شراكة مع كل هؤلاء..

يتم استلام الايجارات الشهرية من خزينة الميناء والتي تتم بمعرفة المساعد الاول عبد القادر ابو علي والمساعد الاخر لمدير الميناء

والذي هو ظل لعبد القادر ابو علي.. والمساعدين يفعلان ذلك ليضمننا الحفاظ على منصبيهما.
نحى المهندس ابراهيم الامين على شجاعته والتي سوف يدفع ثمنها قريبا بسبب توقيفه لهذه العقود الوهمية والتي للاسف تم اكتشافها بعد مرور أكثر من سنتين على توليه ادارة الميناء وان كانت جاءت متأخرة ويجب أن يحاسب عليها ولكنها تصب في المصلحة الوطنية على الرغم من تأخرها.. وهذا لا يعفيه لانه انتبه متأخرا لمثل هذه التجاوزات والتي قصمت ظهر الهيئة لهذه الدرجة الاستهتارية ويجب عليه فورا اقالة كل الاداريين الذين لهم صه بالموضوع وخاصة طاقمه من المساعدين الاداريين والماليين وقسم التعاقدات في الهيئة وعلى رأسهم عبد القادر ابو علي والمساعد الظل الاخر.

كما يجب أن يحال جميع من لهم صله بالتعاقد الى التحقيق الفوري والى النيابة العامة ونيابة الاموال العامة والحسبة حسب اطروحات المؤتمر الوطني التي يتشدق بها جهازته.. حيث اتضح ان جميع المذكورين أعلاه عبارة عن حرامية وسارقي أموال الشعب ومن المتلاعبين بمقدرات الوطن واهدار الاموال العامة ويجب ان يطبق المؤتمر الوطني حد السرقة في جميعهم بلا استثناء تأدية لمناسك الشريعة التي يرفع الجميع رايتها تهليلا وتكبرا.. والا يكون الجميع يستهزؤون بالشعب السوداني ويتلاعبون بالشعارات الدينية لتحقيق مآرب دنيوية دنيئة وإنسان رخيصة لخدمة اهواء الانفس.
المشكلة الثانية التي نرجو السيد رئيس الجمهورية التدخل فيها هي :-

مكلة الاراضى فى بورتسودان والاقليم بأسره حيث امتدت المشكلة الى الاراضى الولائية ومناطق القبائل لخلق اشكال قبلى في الاقليم والمنطقة بأسرها وان لم يتم تجاوز هذه الاشكالات سوف تتحول المشكلة لتكون شبيه بمشاكل حواكير دارفور الآن.
المشكلة تتلخص فى أن هناك مجموعة تعمل فى الاراضى الاستثمارية ومن خلال قسم الاستثمار لسحاب الوالى ايلا .. المجموعة الاقوى بقيادة البروفيسر عوض واخوانه .. طبعا هو على رأس جامعة النيلين مدير لها واخوانه فى بورتسودان يبرطعون ويعملون لصالح ايلا ولحسابهم ايضا ومتخصصين فى اراضى الاستثمار وارضى الساحل جميعها باعواها وتملكوا جزء منها وباعوا جزء منها للشركات والافراد واسماء وهمية لحسابهم ونزعوا اراضى قبائل وناس كثيرين مساكين وخلقوا مشاكل مع ناس الساحل واهالى المنطقة فى الساحل وعاملين مشاكل فى اراضى الميناء على الساحل ومناطق البترول ومشكلة هوشيري وبشاير هم جزء منها..
المجموعة الثانية التي عملت وتعمل لصالح ايلا وبم وتوجيه منه هي بقيادة المايسترو المعتمد أحمد همد.. وهذه المجموعة تضم فى كيانها محمد طاهر احمد حسن.. مسئول المؤتمر الوطنى فى البحر الاحمر واهو يعتبر الدينمو المحرك للوالى ايلا... ويده الخفية فى كل التجاوزات وسلب الاراضى والمحلات التجارية والبيوت..

والشئ الخطير فى الامر.. ان هذه المجموعة وبتوجيه من الوالى ايلا قامت بخلق مشكلة فى خور بركة فى الاراضى بين الاشراف والقبائل الاخرى.. حيث يعمل طاهر احمد حسين على توطين أهله الجميلاب فى حواكير خور بركة وهو يريد بذلك ان يززع التركيبة فى شكل محليات جديدة يكونها من أهله فى هذه المناطق.. والان هناك خلاف بين الوالى ايلا واحمد همد حيث قام ايلا بتثبيت محمد طاهر وشال احمد همد من معتمدية سواكن.. ومن جراء هذا الحدث والخلاف الحاد بين ايلا واحمد همد.. سوف يعمل الاخير على اشعال النعرات وتحريك القبائل فى المنطقة.. وسوف تشتعل المنطقة قبلها بين القادمين لجدد الجميلاب واهل الحواكير وبالاخص الاشراف.. حيث يريد ايلا اقضاء الشريف محمد سر الختم من زعامة المؤتمر الوطنى لصعود نجم محمد سر الختم والذي سوف يطمس ايلا فى الانتخابات لقادمة .. لهذا السبب يعمل ايلا على اشعال المنطقة.. خصما على محمد سر الختم.. كل هذا السيناريو يحدث بتخطيط من احمد موسى عمر مهندس اعلام الوالى ايلا والذي ارسل الى دوره اعلاميه للقاهرة وبدلا من ان ينتبه الى الدورة بقدره قادر نقله خياله الخصب فجأة اخذه لموريتانيا.. ان لله فى خلقه شئون.. من كان ايلا واليه فليسرح فى المال والمتعة.. هكذا علمهم كبيرهم الذي علمهم السحر.. فهذه حكومة ولاية واليك ايلا يا سيدى الرئيس عمر البشير

الاشكال الثالث .. نقول فيه.. عيب عليك يا موسى محمد احمد.. والذي باعتباره مساعد رئيس الجمهورية .. اصبح شخصيخة فى يد الوالى ايلا.. نائب رئيس جمهورية يضعه ايلا فى جيبه.. هزلت..

والحكاية تتلخص فى:

هناك مشكلة بين اتحاد طلبة البجا في الخرطوم والوالي ايلا.. حيث كان من المفترض ان يقوم مؤتمر صحافي بواسطة الطلبة يشرحون فيه ملاسبات مشاكل الداخليات حقاتهم في الخرتوم والتي طبعا مؤجرة بواسطة ولاية البحر الاحمر وبالاخص نقول من قبل سيدنا الوالي محمد طاهر ايلا.. رئيس الجمهورية لجمهورية البحر الاحمر.. والذي طلع من ولايتك يا سيادة رئيس الجمهورية عمر لبشير وهو يعمل على تأسيس جمهوريته الخاصة ولو علي حساب المؤتمر الوطني وبثمن الانتخابات في الاقليم.. ولا يهمه غير الفلوس وتعليم الاخرين سلب المال العام وخلق المشاكل..

ما ذنب الطلبة ليتم ايقاف ايجار الداخليات.. هل هو يدفع ذلك من جيب ابوه ام من فلوس الدولة ومخسنة لبند داخليات طلبة البحر الاحمر.. وكمان الاتفاقية تقول ذلك..

شميلاي سكرتير موسى هو طالب وعن طريق الاتحاد.. اتحاد طلاب البجا.. دخل موسى في الخط ليوقف لمؤتمر الصحفى .. ليسدد ضربة لصالح ايلا.. وليحل الاشكال لصالحه باعتبار جبهة الشرق تدخل على الخط.. بالحجة هذه.. ويماتل في المودوع.. لان الحقيقة في الامر.. الداخليات مؤجرة من قبل ولاية البحر الاحمر.. ونكاية في الطلبة واذلالا لموسى وجبهة الشرق ايلا وقفها..

اتفق موسى مع الطلبة.. طلبة داخليات اولاد جنوب توكر (- اولاد البنى عامر-توكر) لحل الاشكال وهو محسوب بان موسى دفها بواسطة مؤتمر البجا عشان خاتر الطلبة.. حيث دفع ثلاث شهور من الايجار وكان بالاتفاق حقيقة مع ايلا.. وايضا من حساب ايلا.. وبواسطة موسى فقط.. لان موسى بذلك يعمل لحساب ايلا.. وموسى يجعل مماثلة في دفع الايجار بالتقصييط المريح ليجعل الطلبة في يدهز.. ولا يريد حله كليا.. وهى لعبة بينه وايلا.. والمودوع هناك اتفاق قبلى على اساس موسى وايلا من اتجاه قبيلة واحدة عن طريق الام لان ايلا كان بتحرك ضد موسى واصبحوا الان يلتقوا بطرف قبلى واحد.. كما ان ايلا من كثرة ما عمل ضد موسى وهو يعرف ذلك حيث عمل دائما على تقشيل زيارته للشرق.. بل كانت ضد موسى وضد مؤتمر البجا.. موسى عمل حكاية حل اشكال الداخليات ليطمئن الطلبة اولاد البنى عامر من جنوب توكر.. والاشكال له اصل حيث بدا من قبل ذلك في بورتسودان حيث ذهب طلبة جنوب توكر(اولاد البنى عامر) الى البحر الاحمر لمقابلة الحكومة والاحتجاج.. على مشكلة الداخليات.. وبتوجيه من الوالي ايلا.. الحكومة رفضت مقابلتهم حيث اوعز بدم توجه أى مسئول سياسى او اداري لمقابلتهم وكانت المشكلة سوف تولع وتحدث مواجهات بين الطلبة وحكومة الولاية وساعتها ستقوم مشاكل قبلية وبين الاهالى والحكومة.. ولولا تصرف مدير جهاز الامن في بورتسودان ياسر الطيب والذي كان حكيما في التصرف لتلافي المشاكل حيث انهي الاشكال مع الطلبة بالاتفاق معهم.. وايضا بوقوف وبدعم من وكيل ناظر البنى عامر لحل الاشكال نكاية في ايلا.

ومشكلة اخري.. بطلها احد زعماء مؤتمر البجا وجبهة الشرق.. الوزير في حكومة الولاية اخونا عبد الله كنة في شكل وظيفة مشرف سياسى من قبل جبهة الشرق على ميناء بورتسودان.. يعنى مسئول بالميناء.. والوزير مشغول كثيرا بحكاية التصديق في المهملات والمزادات وهى من اختصاصه وكل يوم رايع جاي وعمل ليهو مناديب تسويق يومى ومتواجد باستمرار مع مدير الميناء.. وطالق مناديبه الذين يتجاوزا الخمسة عشر.. ومختصين في التصديق وشراء المهملات والمزادات مقفوله عليهم.. وزير مناضل محترم ينتهى به المطاف ليعمل له سريحة لحسابه.. وناقص يعمل سوق طبالى.. هذا اخر مطاف المناضلين.. واحدين حرامية وواحدين سماسرة واخرين تجار في قوت الشعب.. والوزير الوجيه عيدالله كنة اصبح منهم.. وهذه سيرة بطانة الوالي ايلا.. الذى استولى على كل شىء هو وأهله وعماله وحاشيته.. ويقول في مجالسه.. حتى رئيس الجمهورية يعمل ليهو حساب.. وجميع ناس بورتسودان يهمسون بينهم بأن الوالي ايلا مساك حاجة خطيرة على الرئيس عمر البشير.. والله اعلم الموضوع قالوا فيهو كلام نسوان.. والامر الخطير ان الوالي ايلا يقولها صراحة بين شلته ان البشير سوف لن يتجرأ على المساس به وهو يعرف كيف يتعامل مع العساكر.. بعقله ذكاه.. وهناك اشاعة مطلوقة في بورتسودان أن عمر لبشير جاء في زيارة سرية الى بورتسودان للقاء الوالي ايلا.. ليحاول اقناعه بالتخلي عن الاشياء التى يعملها عيانا بيانا والمشاكل التى يثيرها في المنطقة.. واهالى المدينة يقولون أن الوالي حذر الرئيس من التدخل فى شئونه.. وأن الرئيس ارسل وسطاء ليقتنعوا الوالي ولكنه رفض.. أى ان الوالي يخوف الرئيس ولا يخاف منه.. لذا لانرضي لرئيس جمهورية في قامة عمر البشير الجميع يحترمه ويهابه ولا يعمل له الوالي ايلا أي حساب.. فالموضوع فيهو شىء

مخفى والله أعلم..مين مساك حاجة على مين..

ولا ننسى التحية للوزير الجنرال ادريس نور فى القضارف والذي نسى النضال واصبح مشغول بسفر الوالى ومكتب الوالى وليستعمل العربية الفارهة والعلم يرفرف والفوج يسير بعزة .. مركب نقص اصابه مثله والاخرين.. من الاحراش الى المكاتب.. وولده الصغير الثانى ابراهيم تسعة عشر عام حرس خاص له وسائق.. بدل من ان يرسله للتعليم ويستفيد من الوضع مشغول معه فى الاوهام.. نرجو الرئيس وضع حد لكل هذه لتجاوزات وكبح جماح الوالى ايللا والذي يتبر نفسه بمثابة رئيس جمهورية ستقل لا يتلقي اوامر من أحد ولا يعبه ولا يهتم لأحد سواء عمر البشير او أيا كائن من يكون.. وللتقرير بقية يا سيدي الرئيس والقراء الكرام

<http://www.muhammad.info/forum/viewtopic.php?p=501&sid=3...32e4dbefeea364a705ee>

الفساد فى ولاية البحر الاحمر

مصروفات المدير التنفيذى لمكتب تنسيق الولاية بالخرطوم بلغت 1، 330، 489 ديناراً، علماً بأنه يعمل بالمشاهدة ويتمتع بمزايا الدستوريين.

(10) ملايين دينار حجم اختلاسات المال العام بالبحر الأحمر

الصحافة ، بورتسودان: محمد عثمان

كشف التقرير السنوى للمراجع العام بولاية البحر الأحمر، عن جملة اختلاسات فاقت العشرة ملايين دينار خلال الفترة من أكتوبر 2002م وحتى نهاية سبتمبر 2003م.

وأوضح المراجع العام بولاية البحر الأحمر حسن على محمد، فى تقرير المراجعة للأداء المالى السنوى لحكومة الولاية، ان الحساب الختامى العام جاء بصورة غير معبرة عن الأداء المالى الفعلى بالولاية.

ووصف المراجع العام الحساب الختامى للأداء فى الولاية بأنه حمل العديد من الأخطاء الجوهرية التى حالت دون تمكّن المراجعة من فحصه وإبداء الرأى المهنى حوله.

وفيما قال ان المسترد من المبالغ المختلصة أقل من مليون دينار، حدد انحصارها فى أربع وحدات إدارية، منها محلية ريفى

الأوليب التى بلغ حجم الاختلاس فيها 43112 ديناراً تم استرداده، ومحلية هيا سجلت اختلاسا بلغ 233225 ديناراً، ومحلية ريفى بورتسودان سجلت اختلاسا بلغ 5، 488، 318 ديناراً، مؤكداً صدور حكم فيها بدفع المبلغ من المتهمين. كما ان إدارة الصيدليات بالولاية، شهدت تعدياً على المال وصل إلى 4، 334، 383 ديناراً، استرد منها مبلغ 677، 825 ديناراً فقط.

وأبان تقرير المراجع بالبحر الأحمر ان المخالفات المالية الناتجة عن مخالفة اللوائح والقوانين المالية، بلغت 712، 74، 138 ديناراً، ومخالفات مكتب تنسيق الولاية بالخرطوم بلغت 142، 5 مليون دينار.

وأشار إلى ان مصروفات المدير التنفيذى لمكتب تنسيق الولاية بالخرطوم بلغت 1، 330، 489 ديناراً، علماً بأنه يعمل بالمشاهدة ويتمتع بمزايا الدستوريين.

الفساد في ولاية البحر الاحمر

كشف حساب أيلآ في البحر الاحمر

عيسى محمد اوهاج

سودانيزاونلاين

تعتبر الرجولة قيمة عند كثير من الشعوب كما تعتبر القيادة لها دور تاريخي تعتمد عليه الاجيال حيث يدرسونها في كتب التاريخ والجغرافيا ليتعلموا حكاية الامس وربطها بافعال اليوم ومن هنا تتواصل حركة التاريخ - ما اثارني انا كمواطن عادي في البحر الاحمر - بيان اصدره ما يسمى ب اودس - المنسوب للمؤتمر الوطني بديم عرب .. يبجل ويرفع مقام والي البحر الاحمر المسمى بأيلآ وقد حيرني الرجل بدعوته لكل اهل البحر الاحمر نساء ورجال بالانتظارعلى المحطات لاستقبال الدكتور ايلآ ..ولكننا نريد ان نوضح ماهو الوالى أيلآ لمجتمعاتنا في ولاية البحر الاحمر وفي السودان والعالم الخارجى...ليعرف الجميع قدر أيلآ ويسطر التاريخ لهذا الرجل كم من المناقب وكم من المسالب تحسب عليه ولنبدأ كشف الحساب بوضع الحقائق امام الجميع:-

اولا: كنا نحن جيل الشباب من اسعد الناس لتبوء ايلآ قيادة الولاية وقاتل الشباب في اتصالات لا حدود لها مع لجنة اختيار الوالى في البحر الاحمر لنجعل من ايلآ واليا ومن خلاله تحقق احلام الناس التي في صدورهم ولكن واسفاى على ذلك الحلم فقد تبدد عند كل اهل الولاية وتحول الى كراهية مفرطة ودعاء للخالق الرازق بالانتقام من الطاغية ايلآ.

ثانيا: كم زغردت النساء واستقبلته في ذلك الحشد الكبير في صيف العام (اغسطس) 2005 مرحبين بأبنها(البار) لعودته الى اهله بعد ان صنفرته المواقع كما قال الرئيس المشير عمر البشير...

ثالثا: يعتبر ايلآ البجاوى الوحيد المحظوظ الذى وجد دعما لامثيل له من القواعد ومن ابناء جلدته في حزبه ومن كثير من رجالات ونساء الولاية من البجا فى ريفها وحضرها ..وعندما تمكن من السلطه باعهم جميعا وكون حزبه من ابناء ابو حشيش وسلبونا..وكان حظ الرجل عاثرا لان الرجل لم يتمكن من مبادلة هذا الحب بحب فقد كان كارها وحاسدا وحاقدآ على كل ابناء الولاية واهله مما جعل حياتهم جحيما فى عهد ابنهم فلقبوه مرة بالفرعون وتارة بالطاغية وثالثة بالدكتاتور ورابعة (بالنفر) وهنا انذكر احد الزعماء الكبار جاء لايلآ فى منزله وكان يعتقد انه صاحب رجولة لآمر يخص العامة فدخل صالون منزل ايلآ فى الخرطوم ومكث ساعات لم يخرج له ايلآ فغادر المنزل رغم ان ايلآ كان بداخل المنزل-والآن ايلآ فى منزله فى بورتسودان لا يستقبل احد الا حاملا لمشروع استثمارى يمكن لايلآ (مصره) او جوال من المال يمكن لايلآ (بلعه).

رابعا: سندخل معك يا اودس ابن الامرار فى كشف حساب ايلآ ماذا فعل هذا الايلآ للقبائل عموما..

بدءا باهلك الامرار اصحاب الارض والساحل والسلام الاجتماعى لقد حاول ان يكسر شوكتهم ويضطهدهم واحداث يناثر 2005 ليست يبعيده عن الازهان .. من هو وراء هذه الاحداث ؟؟؟؟ ومن الذى حرك القوات من الخرطوم ؟؟؟؟ ومن الذى اقنع احمد هارون لارسال القوات المحمولة جوا(وهارون كان قبل شهر فى ضيافة ايلآ هنا فما زال التنسيق بين الرجلين موجود) واين الكوادر المتعلمة من قبائل الامرار ..لماذا ايلآ يختار دائما الكوادر الضعيفة الغير متعلمة لتمثيل قبيلة بحجم الامرار مالكة الارض والتاريخ والعلائق والشائج على مستوى السودان ..

اما البنى عامر فقد فعل فيهم ما لايرضى الله -بث الفتن وضرب الاخوة ببعضهم وشرح نظارتهم الى عموديات وكل هذا ليقتل وحدثهم ووصفهم بالقبيلة السرطانية التي تمددت على حساب الاخرين..

اما قبيلة الهدندوة فدمر نسيجها الاجتماعى وأفتعل مع كل القيادات المشاكل وطردهم من الولاية وشكك حولهم الحكومة المركزية

..وعهده الضال لم يقدم لهم التنمية ولا الخدمات ولا احترام رجالهم ولا خلق منهم كفاءات .. واما اذا تحدثنا عن اهله واخواله في جيبيت فقد لفظوه ... لماذا ؟

خامسا: الاسئلة كثيرة يا اودس ومطروحة ولا بد ان تكون امينا مع نفسك:-

أ- لجيب من تعود اموال التنمية من براميل اسفلت (سفلته) ومصانع انتلوك وتصرف الاموال من مايسمى ميزانية التنمية هي ميزانية الولاية – والدين العام للولاية وصل اكثر من 750 مليار جنيه سوداني والمركز يتفرج.

ب- لمن تعود ربع الاراضى هل للدولة ام لدولة جيب الامير والكل يعلم في بورتسودان وولاية البحر الاحمر ان مزادات الاراضى يقوم بشرائها نفر او نفرين معروفين يعملون لصالح الامير الذى يريد ان يحول اراضى الولاية وسكانها عبيدا عنده – اصحى يامركز اصحى ت- لمن تعود القرى السياحية وما نصيب مواطن الولاية منها ولمن توزع ومن يأخذ السمسة فيها واخرها قرى ال سعود السياحية (5 مليون دولار كومشن) والتي جعلت الحكومة المركزية ترسل نائب الرئيس على عثمان لمقابلة سلطان بن عبد العزيز فى حضور ايلا لاعلامه انهم تكشف لهم سر قرى الساحل وقصعة ايلا وماخفى اعظم وتكفى المليارات التى اهدرت فى القرى النموذجية والتي وحدها تكفى لاطلاق النار على ايلا.

ث- قضية الابراج بخور ديم الشاطيء ومفوضية التنمية واعادة تاهيل الخور الذى لم يكلف مليارا ودفعت فيه اكثر من خمسة عشر مليار .. اما سور المبنى فتكلفته 27 مليار بالتمام والكمال واموال المواطنين التى اكلت .. وماذا يستفيد مواطن الشرق المسكين من هذه الابراج ياسادة الخرطوم (برج بيزا بورتسودان)

ج- ما هي حكاية سوق المواسير ببورتسودان الخاص بالبنوك واين ذهبت الاموال الضخمة بالمليارات هل اكلتها السيول .بنوك امدرمان الوطنى –التنمية الصناعية –المزارع-التنمية التعاونى الاسلامى – الادخارووزير ماليته ونائبه تدرج من وظيفة عامل فى مسدس طلحة بنزين ..مرورا بطبلية خضار ..ثم كاتب اذونات الوقود ووصولا لوالى مكلف ما اتعسك ياايلا واتعس البجا ليحكمهم الكرادى الذى لا مؤهل له!!!!

سادسا: ماهو سر العداء المستفحل فى نفس ايلا والى ولاية البحر الاحمر تجاه ابناء المنطقة المتعلمون واصحاب الشهادات .. لمصلحة من يعادى ايلا كل صاحب شهادة او اسم او اسرة عريقة فى هذه الولاية .. لماذا دائما يريد ان يحط من مكانتهم ومساهماتهم ودائما يتحدث عنهم بالسوء ويقول دائما وعلى طول: ما عندنا كوادر فى الولاية وشرق السودان!

سابعا: لماذا يعادى كل القيادات السياسية والاهلية امثال الشيخ الجليل ابوعلى مجذوب ابوعلى وال ناظر على محمود والسيد \ موسى محمد احمد ود. هساي عاوى على والمهندس |محمد الامين كباشى عيسى ود. حسن ابو عائشه والمهندس \ ابراهيم محمود والمهندس \ ابراهيم الامين ونسيبه الدكتو\ حامد محمد ابراهيم وكل قيادات القبائل بالولاية والقيادات الشابة من ابناء الولاية والمنطقة وكل المهنيين من اطباء ومهندسين واقتصاديين ورجال قانون من المستنيرين واصحاب الراى ولا ننسى عداء الجارف للمرأة (ما اكرمهن الا كريم وما اهانهن الا لئيم) وجعل على راس النساء احدى عواجز المدينة وشهادتها اكمال المرحلة الوسطى ... اكمال المرحلة الوسطى.... والدولة تتحدث عن ثورة التعليم العالى ؟؟؟؟؟

ثامنا: عداء اللامحدود لكل ابناء دفعته من قيادات الشرق امثال – عثمان شيبه- الامين الطاهر – ابوظامة بيليه-عبد الله شنقرى – عبد الله ابوظامة- م. حامد وكيل- م. هاشم طاهر شيخ طه- د. حامد ابوظامة – اللواء محمد احمد اونور.

تاسعا: عداءه لرحمه وابناء عمومته وأشقاؤه وأصهاره وخير مثال (الدكتور\ حامد محمد ابراهيم) وزير التعليم العام السابق الاتحادى وشقيقه عبد الله ايلا واخوه موسى (دبابوا)

عاشرا: وسؤالنا الاخير للفقير \محمد طاهر ايلا الذى تربى تحت احضان صندوق ابناء البجا والمنحة المالية من جامعة الخرطوم ... من اين جاء بهذا المال الضخم من الثروة التى فاقت 300 مليار جنيه (ما اعلن عنه حسب قانون الانتخابات 2009 فقط 48 مليار

جنیه) ویمتلك من الاراضى والفيللا والمزارع والمصانع والمخازن داخل وخارج السودان...

من اين لكم هذا يا عبدنا الفقير؟؟؟؟؟

عاشرا: ايليا يعانى من عقدة الدونية وهو مرض نفسى انظر كيف يسمى اعماله مزرعة النبلاء لانتاج الدجاج والبيض .. مصنع الباشا للطحنية... مصنع العظماء للثلج والتخزين .. وطملمبات (قادرة) للوقود المنتشرة بالعشرات فى الولاية .. فانظروا لروح الرجل الاقطاعية واخرها استراحة الزعيم بمدخل جببت -طريق العقبة.

الحادى عشر: هل سمعت بالابن ياسر السر فزع الذى كان يعيش على عطية الانجليز والدعم الاجتماعى (بند العطالة) لسنين طويلة .. والان يملك القرار والمال فى هذه الولاية واسألوا مهرجان الثقافة 2010 كم دخل جيبه ما يفوق الخمسمائة مليون جنية نقدا وهو يدير امر الثقافة التى لا يعلم عنها شىء (لا حول ولا قوة الا بالله) ... وهل سمعتم بعوض حاج على واخوانه وقهوة سوق ابو حشيش وعربة (اشكال والوان)والتي فجأة تحولت لخط ملاحى يديره الشيخ (الوقور) العارف بالله !! الماحى حاج على وهل سمعتم بالجهلول الكبير محمد البصيرى ففرق السعر من اعمدة الكهرباء التى دخلت جيب ايليا والبصيرى (22 مليار جنية سودانى بالتمام والكمال) - انا لله وانا اليه راجعون.

الثانى عشر: أستقبل يا أودس انت واخوانك الوالى الهمام الظالم \محمد طاهر ايليا وتقبلوا دعوة اهل بورتسودان بتكريمه بدعوة عشاء على ظهر اليخت الولاى الراسى على شعب السويدي قبل ان يغرق .. والعشاء تم جمع امواله من عيال الزعيم .. تعال ومعك اخرين .

وسؤالنا المحورى هل كل الحاضرين لاستقبال واليكم من المنافقين والمنافقات يستقبلونه بكل رضاء .. وهل الدعوة وجهت لابناء سلالاب مربع(6) و(5) والثورات ودار السلام ودار النعيم وديم سواكن والكسارات .. وكل الغلابة رافعى الايادى شاكين واليكم المريض للقدير الجبار المنتقم..

وختاما:

اين موقع اهل الولاية واهل الريف كمجتمع وعنصر بجاوى من كل هذه المسخرة - فاننا ننعى انفسنا لدولة التاريخ التى يراسها ايليا وينوب عنه صبى محطة الوقود ود سر الختم (الذى ما كان يحلم بان يكون رجل دولة فى يوم من الايام) احشفا وسوء كيلة يا ايليا.. ويا ابناء البجا توحدوا جميعا فايلا هذا جاء لسحقكم وافقاركم وذلكم والا انظروا من ينوب عنه الان لا تاريخ سياسى لا تعليم لا شخصية بل خدام لسيديه الاثنين الغائب والحاضر.

واخيرا

قريبا الى مزبلة التاريخ يا محمد طاهر ايليا وزمرته الفاسدة وقريبا جدا باذن الل هـ.

الفساد فى ولاية كسلا

تقرير خطير يكشف حجم الفساد بولاية كسلا

المراجع العام: تكرار العجز جاء لإنعدام الرقابة بصورة واضحة

كتب .عمار موسى

صحيفة الوطن

على الرغم من ان ولاية كسلا تعتبر من اوائل الولايات بالبلاد فى تقديم حساباتها للمراجع العام القومى فى وقت مبكر إذ أن

الحساب يفترض أن يفصح عن الموارد المختلفة والإستخدامات ، الأمر الذي يعكس النشاط المالي خلال العام إلا ان هناك اشكالية في معالجة تمويل التنمية فيما يخص السندات واوامر الدفع المستديمة التي تمتد لسنوات بعد السنة المالية والتي ينفذ من خلالها المشاريع الكبرى ، وقد أظهرت الحسابات الختامية للولاية اجمالى عجز بلغ 8، 7 مليون جنييه وذلك بعد تأثيره بتسويتي المراجعة . واكد تقرير المراجع العام لمجلس تشريعي كسلا والذي تحصلت «الوطن» على نسخة منه انه قد تمت زيادة عجز الفترة بما قيمته 32 مليون جنييه إذ أن التسوية الأولى عبارة عن تعديل رسوم مصلحة تمت تسويتها مرتين ، اما التسوية الثانية فهي عبارة عن مبلغ سدد بالخطأ لحساب الإيرادات بدلاً من حساب الأمانات ، وتابع التقرير الى أن جملة المخالفات المالية للفترة المذكورة ما قيمته 123، 474، 45 جنييه وذلك بصرف 26، 989 جنييه دون وجه حق ، كما أن هنالك ايضاً نحو 25، 500 صرفت لأفراد ، وجاء عجز الخزينة بمبلغ 23، 488 جنييه وازالة عهد بقيمة 16، 848 مليون ، فواتير مبدئية 22، 119 ، فيما جاءت الأخطاء في بند الصرف بـ 8، 193 جنييه وعدم تقديم مستندات 12، 744 بجانب تأخير في التوريد بمبلغ 2، 584 حيث بلغت جملة المخالفات للفترة أعلاه مبلغ 21.469.138 جنييه فيما كانت في العام السابق 168، 509، 99 جنييه بنسبة نقصان بلغت 17% وقد احتل بند صرف مبالغ دون وجه حق إحتل اكبر نسبة ، حيث بلغت 20% من جملة المخالفات ، وكان لوزارة الشؤون الإجتماعية أعلى نسبة وبلغت 29% واما مخالفات الدستوريين فقد شكلت نسبة 16% من الإجمالي «وزراء ودستوريين» وهي تتمثل في المخصصات لبعض الدستوريين بصورة مزدوجة خلال عام 2006م وقد قام البعض بالتوريد الفوري مباشرة والبعض الآخر يتم السداد في شكل أقساط شهرية .

هذا وقد بين تقرير الوحدات التي تمت مراجعتها خلال الفترة من 2007/9/1م إلى 2008/8/31م بأن جملة حالات الإعتداء على المال العام قد بلغت 62، 367، 91 مليون جنييه وكانت بعجز في المخازن بـ 48، 574، 91 بالإضافة لعدم توريد إيرادات بمبلغ 11، 508، 50، وتزوير في المصروفات بـ 2، 284، 50 واتضح ان حالات الإعتداء على المال العام من حيث النوع بالوحدات الولائية التي تمت مراجعتها قد أنحصرت في بند عجز مخازن وذلك بنسبة 78% من الإجمالي ثم تليه عدم توريد في بند الإيرادات ، ثم تأتي ظاهرة التزوير في مستندات الصرف بنسبة 4% كأقل نسبة من الإجمالي .

ومن حيث الوحدات فقد كانت حالات الإعتداء على المال العام خلال العام 2007م فقد بلغت في هيئة مياه الشرب 48، 574، 91 وهي قد شغلت اعلى نسبة بلغت 78% من الإجمالي والتي تتمثل في قيمة المواسير التي تم ضبطها محملة بعربة تجارية متجهة الى الخرطوم وتليها عدم توريد إيرادات بمبلغ 11، 508، 50 بمستشفى كسلا التعليمي فقد مثل نسبة 18% من الإجمالي والتي تتمثل في تزوير بعض اشعارات توريدات البنك ، بينما بلغت قيمة التزوير في المصروفات 2، 284، 50 غير أن محلية همشكوريب قد مثلت نسبة 4% من الإجمالي كتقرير مبدئي ومازالت المراجعة مستمرة وقد تركزت حالات الإعتداء على المال العام بهذه المحلية في استخراج كشوفات مرتبات بأسماء معلمين قد تم نقلهم إلى مواقع اخرى وقد إستخرجت لهم صرفيات وهذا قد تم إسترداد مبلغ 13، 793 جنييه من الإجمالي ، الى ذلك كشف التقرير انعدام الرقابة بصورة واضحة في الخزن حيث تكررت حالات العجز في الخزن المختلفة ، كما حدث في كل في وزارة التخطيط العمراني ومحلية همشكوريب والهيئة العامة لمياه الشرب .

مضيفاً أن هنالك قصوراً في بعض الوحدات على متابعة المرتبات من حيث المراقبة الدورية حيث تمت ازدواجية في الصرف بين محليتي همشكوريب وتلكوك وذلك بعد استخراج آخر صرفيات من الأولى وأستمر في الإثنين معاً . كما أن المخزونات لا تجد المتابعة والرقابة المحكمة حيث تم ضبط مجموعة من المواسير تسربت من مخازن هيئة مياه الشرب في طريقها الى لخرطوم . هذا الى جانب ضعف الضبط ومتابعة الإيرادات في بعض الوحدات الشيء الذي أدى الى حالة إعتداء على المال العام بمستشفى كسلا التعليمي ، وفي غضون ذلك فقد اوصى مدير جهاز المراجعة القومي بولاية كسلا محمد الحسن على ابو قرون بمعالجة الإحتياطي المركز بوزارة المالية وتشغيل دور الحسابات في القيام بالتمويل عن طريق الصكوك والسندات لمشاريع التنمية . وحسم امر مراجعة شركة تكروف التي تقدم حساباتها للمراجعة منذ يونيو 2006م ومتابعة الخزن حسب ما نصت اللوائح ومراقبة

المرتبات بين الفين والأخرى تأكيداً من الشخصيات الحقيقية الطرق.

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=13693>

الفساد في ولاية شمال دارفور

انتفاضة ولاية شمال دارفور

بارود صندل رجب المحامي

16/12/2009

توالت الأزمات على إنسان دارفور تبعاً وصدقت المقولة أن المشاكل لا تأتي فرادي وإنسان دارفور بصفة عامة وشمال دارفور بصفة خاصة يقاوم ويجتهد للتغلب على هذه الأزمات بكل قوة وعزيمة وإصرار وقد علمته التجارب كيف يقهر الصعاب ويتجاوز المشاكل فهو لا يستلم بل ينال بعين واحدة ويتقى بالأخرى المنايا النازلة عليه في كل حين فبجانب ما تحمله الناس من آثار الحرب التي اندلعت في دارفور وأفرزت واقعا جديداً مؤلماً ابتلوا أيضاً بقيادات ما كان لها أن تظهر أصلاً فضلاً عن قيادة الناس لولا الظروف التي القت بكلكلها على مجمل الأوضاع في دارفور ، هذا زمن المهازل الذي اختلط فيه القيم والمعايير يقدم الجاهل ويؤخر العالم ، يرفع وضيعاً ويخفض شريفاً ، يسود السفية ويتجاهل التقى الورع اللهم لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه في ظل هذه الأوضاع البائسة طاب للحاكمين الأمر فظنوا لسوء تقديرهم وقلة فطنتهم أن إنسان دارفور قد استكان وسكنت ثورته إلى الأبد أعمتهم السلطة أن فاشر [أبو زكريا] لا يمكن أن تياس أو تقنط لان هذا طبعها يأبي عليها ذلك والطبع يغلب التطبع ، فها هو نذر الثورة يطل برأسه .

ففي خلال الفترة السابقة ظهرت أمارات تدل على قرب هذه الثورة ، وزع بيان في الفاشر على نطاق وأسع يناشد أهل دارفور ويحثهم على نبذ الأحزاب السياسية والانضمام للحزب الحاكم لمبررات ساقها البيان ، الغريب أن هذا البيان وبالرغم من أن ظاهره لا يوجد ما يخالف القانون ولكن مصدره لم يشأ أن يمهره بتوقيعه أو حتى بصفته وهذا وحده ينهض دليلاً على عدم صحة ما جاء في هذا البيان وأن نسبة هذا البيان إلى مصدره يمثل وصمة عار [والشينة منكورة] ولا أحد مهما كان يقبل العار ، أنتظر الناس رد الفعل لهذا البيان اليتيم فلم يطل الانتظار وجاء الرد صاعقا مزلزلا ببيان يتحدث عن فساد الوالي هذه المرة بالأرقام والأسماء وهي مزهلة بالرغم من أن الفساد المستشري في جسد السلطة صغيرها وكبيرها وبشهادة المراجع العام لجمهورية السودان عظيم ، ولكن الجديد هذه المرة أن خرج الهمس إلى العلن فأصبحت الكرة في مرمى السلطة هل تصم أذنها أم تدفن رأسها في التراب لئلا تري الحقائق المرة ؟ لائحة الاتهامات بالفساد في مواجهة الوالي طويلة ، امتلاك عدد مقدر من العمارات في عاصمة البلاد وفي مواقع مميزة ، منطقة المهندسين [أم درمان] والجريف والأزهري والرياض [الخرطوم] وعمارة بكافوري [بحري] امتلاكه لعدد (14) أربعة عشر عربية (zy) تجارية و خمس عربات باسم زوجته المصونة بعضها مؤجرة لحكومة الولاية . تحويل خمس عربات لاندكروزر لمصلحته الشخصية ، وأشياء أخرى مخجلة لا سيما في ظروف الولاية المعلومة للداني والقاصي هذه المعلومات التي توفرت من جهة غير معلومة وأغلب الظن أنها سربت من عناصر قريبة الصلة بالسلطة و بغض النظر عن الغرض والهدف من وراء هذا النشر فإن الكرة أصبحت في مرمى السلطة هل تتجاهل هذا الأمر أم أنها تقدم على فتح تحقيق حول صحة ما ورد بالبيان تبرئة لساحة الوالي والحزب الحاكم ووضع حد لمثل هذه الاشاعات المضرة لا سيما أن الحكومة تتحدث دائماً حين يواجه بالفساد بالدليل القاطع وأن لا يرمى الناس بالبهتان ليس حراماً أن يمتلك المسئول أموالاً ولكن أن تظهر عليه علامات الثراء الفاحش وهو في السلطة مع علم الجميع افتقاره لمثل هذه الثروة لا من ماله الخاص أو ورث من أحد زويه أو من أي مصدر كان قبل ولوجه السلطة .

المجتمع السوداني مفتوح على الآخر كل يعرف أصله وفصله ومبتدأه ، ومع أننا لا نستبعد أن الله عبادةً اختصهم بكرامات بتقواهم يرزقهم من حيث لا يحتسبون ولعل الوالي من هؤلاء!!!!.....وأن لم يكن هذا فربما يكون مصدر المال من الدجل والشعوذة والتنزير بواسطة السفلى والعلوي وهلمجرا..... أصبحت هذه البلاد تعج بأشياء ما أنزل الله بها من سلطان ولا حول ولا قوة إلا بالله مع وضع كل هذا في الاعتبار ظناً وأن بعض الظن أثم أن وزارة العدل الاتحادية المنوطة بها حسن تطبيق القانون وإقامة العدالة ومحاربة الفساد تقدم على التحقيق حول ما اثارته البيان وهو أمر سهل ولكن لا حياة لمن تنادي . لعلم القارئ أن هنالك إدارة في هذه الوزارة مسؤولة من إقرارات الذمة للسادة الكبار ، تحرر حين تعيينهم وأدائهم القسم بكل ما يملكونه من عقارات ومنقولات ويضاف إليه كل ما حازوه وهم في السلطة وحسب علمنا لم يتم نشر هذا الاقرار لا بناء على طلب المقر لا ثبات طهارة يده عند مغادرته السلطة أو حتى من السلطة المختصة مع أن الخارجين من السلطة كثر وبطبيعة الحال لم يخرجوا من السلطة كما دخلوها إلا قليلاً.....

الحديث عن الفساد ذو شجون فكل المجتمعات في العالم تعاني من وباء الفساد بقدر أو آخر والقضية التي تشغل بال الجميع ليست في وجود قدر من الفساد إنما حجم الفساد واتساع دائرته إلى الدرجة التي يهدد المسيرة التنموية بجانب آثاره في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد ، لم يعد الفساد مجرد اساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص ولا استغلال الوظيفة في تعيين الأقارب ، كان في السابقة أن يقوم موظف بقبول رشوة أو طلبها أو ابتزازها لتسهيل عقد أو إجراء طرح عطاء أو تقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على متنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين ، أصبح الفساد الآن سرقة أموال الدولة مباشرة ولا أحد يسأل فضلاً عن المحاسبة..

صغار الموظفين الذين يعجزون عن بناء منزل عادي لو أذخروا كل دخلهم مدة حياتهم الآن يبنون القصور في ارقى أحياء الخرطوم التي ظهرت فجأة كالنبت الشيطاني ويبلغ بهم الجراة أن يقيموا الاحتفالات في افتتاح هذه القصور ويدعون لها كبار المسؤولين ليقصوا الشريط التقليدي أيزانا بشغل القصر وبالأمس القريب حدثني أحد كبار رجالات الدولة السابقين وهو قامة علمية وقد شغل مواقع سياسية واقتصادية داخل وخارج السودان وزار بلدان كثيرة ووقف على بل دخل قصوراً عدة وقد تحت الينا بحسرة عن ما شاهده بأمر عيني رأسه من قصر فخم فخيم لم يره طيلة حياته رغم إسفاره الكثيرة ومعرفته برجال الأعمال والسياسة وزاد من دهشته أن صاحب هذا القصر مجرد ضابط بالقوات المسلحة على هذا لا تندهب أن يمتلك والى هذه الأشياء البسيطة لسنا طوباويون ومثاليون أن نقارن هؤلاء الحكام في زماننا هذا بقامات سامقات بلغوا من الكمال الإنساني مبلغاً عظيماً ولكن نذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين ، فهذا عمر بن الخطاب يقسم مال بيت المال يوماً فدخلت ابنة له وأخذت درهماً واحداً .. من المال فنهض عمر في طلبها حتى سقطت الملفحة من احد منكبيه ودخلت الصبية إلى بيت أهلها تبكي وجعلت الدرهم في فيها فأدخل عمر أصبعه فاخرجه من فيها وطرحه على الخراج وقال [أيها الناس ليس لعمر ولا لآل عمر إلا ما للمسلمين قريبتهم وبعيدهم ، الله أكبر نحن أناس وهم أناس شتان بين الثري والثريا.

قال صلى الله عليه وسلم حين بعث عبادة بن الصامت إلى الصدقة [اتق الله يا أبا الوليد لا تجيء يوم القيامة ببعير تحمله على رقبتك له رعاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها ثواج فقال يا رسول الله أهكذا يكون قال نعم والذي نفسي بيده إلا من رحم الله] كم منا يأتي يوم القيامة يحمل عمارته بل عماراته ومزارعه ومصانعه أنه لحمل ثقيل في يوم عظيم ، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم ، أن الفساد يؤثر سلباً في أمن واستقرار الدول ويقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية وأسس العدالة وحكم القانون ويكمن العلاج في توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة والإصلاح الإداري والمالي وإصلاح هيكل الأجور والرواتب مجتمعنا في حاجة إلى مطاردة وتصفية الفساد والانحرافات والانتهاز في كل منحى من مناحي حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تعود إلى الناس الثقة والإيمان بجدوى النزاهة والشرف والجد في العمل واعلاء شأن الوطن والصالح العام ، هنالك مفارقات يجدر ذكرها في أمريكا التي دنت عذابها كل هدية قيمتها [200] مائتاً دولار تقدم للرئيس تعتبر هدية مقدمة إلى مكتب الرئاسة وليس إلى شخص الرئيس فأن إراد الرئيس أخذها عند إنتهاء ولايته اشتراها بحر ماله ! في دولة اسرئيل اعتقل نجل رئيس وزراء اسرئيل الاسبق شارون علي خلفية

جمع أموال [مال خاص] بطرق غير شرعية لدعم حملة والده في الانتخابات ، اسحق رايبين سبق أن استقال بعد أن اكتشف وجود حساب بنكي غير شرعي لزوجته [فقط] في أحد البنوك الأمريكية وتلقيها هدية شخصية اعتبرت غير ملائمة وموقع زوجها الرسمي ، يهود باراك تقدم باستقالته والآن يواجه بلائحة اتهامات طويلة ولن تنتهي إلا بمحاكمته وبالرغم من كل هذا فإن دولة اسرائيل انحدرت من المرتبة العاشرة في عام 1997م إلى المرتبة (34) في عام 2007م في لائحة أكثر دول العلم شفافية [أين نحن] مفارقة غريبة ومع ذلك ندعى كذبا وبهتاننا إننا شعب الله المصطفى !!

قال الرئيس الجزائري في حالة صدق مع النفس وهي قليلة في عالمنا الإسلامي واصفا حالة الفساد في بلاده [أن دولته مريضة بالفساد فهي دولة مريضة في أدارتها ، مريضة بممارسة المحاباة ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتنظيمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلاناه ولا رادع] فهل يجرؤ رئيس هذه البلاد لإعلان الحقيقة ؟

البيان الثالث المسمى مشروع لبيك ومصدره على ما نظن بعض أهل الحزب الحاكم من أبناء شمال دارفور صحت ضمائرهم وراعيهم ما يشهدون من ممارسات وتصرفات تضر بالولاية وبحزبهم فطرحوا هذه الورقة لبيك يجأرون بالشكوى من سيطرة القبيلة على مفاصل الولاية وظهور طبقة من الحكام سخروا كل الأمانات على قتلها للاستحواذ على السلطة والمال والنفوذ واحتكارهم لأهلهم من الإبناء والزوجات والأشقاء والشقيقات والمريدين مع تهميش الآخرين وفي مقابل هذا يطرحون مشروع لبيك لتجاوز التكتلات القبلية ولا يدعو إلى إقصاء أو عزل أو تهميش أحد ويدعون أهل الولاية على اختلاف قبائلهم وأحزابهم للنهوض بالولاية وتعزيز الوحدة وان يحسنوا اختيار الوالي في المرحلة القادمة بحرية وديمقراطية إبعاداً للانتهازيين والوصوليين ومشعوذي السياسة والتعصب القبلي والجهوي .

كما توجهوا أيضا لقيادات الحزب الحاكم حاثين إياهم بحسن الاختيار في اجتماع شورايم لوالي يقود الولاية في المرحلة القادمة أنها لحظة الحقيقة وصحة ضمير نتمنى أن لا تكون هذه الصحة مجرد كيد وتنافس على كرس السلطة بل مدخلا للإصلاح وإعادة الأمور إلى نصابها ، القاسم المشترك لكل هذا الحراك في شمال دارفور أن مصدره بعض منتسبي الحزب الحاكم فشهد شاهد من أهل هذا الحزب ، أما بقية أهل دارفور فما زالوا يراقبون ويدرسون . وهم يعلمون متى ينقضون على عدوهم نصيحتنا للحزب الحاكم أن يسرع في إزالة هذا الوالي ليذهب في حال سبيله أن أراد أن يكون له تأثير في دارفور وهذا مطلب أهل الحزب قبل أهل دارفور الصامدون ، يرونه بعيداً ونراه قريباً وما ذلك علي الله بعزير .

الفساد في جنوب دارفور

بين تقرير المراجع العام واجازة الموازنة بنيا..حديث لا ينقطع!!..

أجراس الجرية ، تاريخ : الإثنين 02-02-2009 10:16 صباحا

نيالا: نور الدين بريمة

في الوقت الذي كشف فيه تقرير ديوان المراجع العام بولاية جنوب دارفور عن حالات الاعتداء على المال العام للعام السابق ، والتي بلغت 163.223 جنيه ، وعدم تمكن الديوان من مراجعة 28 وحدة حسابية ، من بينها أمانة حكومة الولاية ، تمت اجازة موازنة الولاية لهذا العام والبالغة 421.664.192 جنيه دون اعتراض أي عضو من أعضاء مجلس الولاية ، وهو خلاف لما كان يحدث طيلة الأعوام السابقة ، حيث كان النقاش يحتدم ما بين كتلتى المؤتمر الوطني والحركة الشعبية التي تتهم شريكها بتخصيص بنود في

الموازنات لمؤسسات تعتبرها واجهات للوطني منها (الاتحاد الوطني للشباب السوداني، اتحاد المرأة، الدفاع الشعبي) الأمر الذي رفضه الوطني بشدة وقال انها مؤسسات تم انشاؤها بقوانين اتحادية، ولم يتم العاؤها، وليست للولايات علاقة في ذلك، وأبان الوطني أن الموازنة تم اعدادها بنظام حديث يختلف عن سابقاته.

وأوضح مدير ديوان المراجع العام بالولاية بهاء الدين احمد بهاء الدين ان نسبة ال65% من جملة المال المعتقدى عليه هو من نصيب هيئة اذاعة وتلفزيون الولاية، وأشار مدير ديوان المراجع العام الي الاعتداء على عدد 150 جوال سكر من مفوض العون الانساني بالولاية وان 25% من جملة ايرادات الزكاة تم صرفها على بند العاملين عليها دون مراعاة لاصناف الزكاة الأخرى الشيء الذي استنكره عدد من التشريعيين بالولاية ووصفوه بأنه خروج ومخالفة صريحة للقرآن الكريم وتساءلوا لماذا لم تتم مراجعة تلك الوحدات الحسابية خاصة أمانة الحكومة ووزارة التربية المعنية بتنشئة الأجيال على الأمانة والمحافظة على المال العام، وطالبت عضو مجلس الولاية عن الحركة الشعبية حواء عبد المطلب بضرورة مراجعة عمل مفوضية العون الانساني ومعرفة الى أين تنهب المنح والهبات والأموال التي ترد الى المفوضية وأين تصرف؟ ونوّهت الى قيام جهاز لمكافحة الفساد للحد من حالات الاعداء على المال العام وشدد عدد من الاعضاء في جلسة المجلس التي قدمت فيها تقرير ديوان المراجع العام الى مراجعة صندوق دعم المصالحات القبلية وضبط الأرانك المالية التي لا علاقة لها بأورنيك 15 المالي خاصة تلك التي تجمع بها أموال المواطنين بواسطة بلدية محلية نيالا من دون وجه حق، الى جانب مراجعة صندوق التأمين الصحي واستغربوا لماذا ذكر التقرير اسماء البعض وشهرهم فيما ترك آخرين ولم يذكر اسماءهم، في اشارة الى ذكر اسم مفوض العون الانساني بينما لم يُذكر اسم المدير التنفيذي لمكتب الوالي.

الى ذلك صادق اعضاء مجلس الولاية التشريعي على موازنة الولاية البالغة 421.664.192 جنيه من دون اعتراض من أي عضو خلافاً لما كان يحدث في الموازنات السابقة بين كتلتي الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني وأبدى رئيس كتلة الحركة الشعبية محيي الدين اسماعيل محمد اعجابه بالموازنة وقال (لأجراس الحرية): ان الموازنة تم اعدادها بصورة حديثة وخلت من تخصيص بنود في الموازنة لواجهات المؤتمر الوطني، لذلك فانها موازنة طموحة وستحقق تطلعات الجماهير، مشيراً الى ان المجلس أجرى عدداً من التعديلات على الموازنة وصلت في بعضها نسبة ال50% منها رسوم الأراضي الزراعية ورسوم المحاصيل الزراعية (الفول السوداني، السمسم، الكركدي) وتخفيض رسوم شهادات الميلاد وشدد محمد علي ضرورة انشاء نيابة لحماية المستهلك وتشكيل محاكم للعوائد والرسوم الخاصة بقانون المخالفات المالية بدلاً عن محاكمة الناس عن طريق النظام العام وطالب بانشاء ادارة جديدة للمخزون الاستراتيجي وتفعيلها وفصل الازدواج في الموارد المالية بين الولاية والمحليات على الرغم من تخصيص نسب مقدرة من الایرادات التي زادت بنسبة نمو (4%) عن العام السابق فيما انخفضت المنح والهبات الى 14% بنسبة 8% عن العام السابق بسبب الأزمة المالية العالمية.

وقرر المجلس التشريعي توفيق أوضاع الادارة الاهلية والقابلات والمؤذنين والأئمة ومنع الجهاز التنفيذي من تعديل قانون الموازنة إلا بعد الرجوع والموافقة من المجلس في اشارة الى تعديل موازنة العام السابق دون الرجوع الى المجلس وأشار رئيس المجلس عليان علي بادي خلال ترؤسه الجلسة الخاصة بالموازنة الى تعميم قانون رسوم النفايات بدلاً من حصرها فقط بمحلية نيالا اضافة الى ان المجلس أرجع الخلاف المتعلق بتبعية الخلاوي الدينية لوزارة التربية أم لوزارة الشؤون الاجتماعية للجهاز التنفيذي للفصل فيه رغم استماعهم الى الطرفين وأبان ان الموازنة اتسمت بالواقعية والحدثة واستوعبت الظروف الاقتصادية واتفق معه رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس محمد العاجب اسماعيل (المحامي) وزاد بالقول ان الموازنة جاءت مواكبة وملائمة لرغبات المواطنين التنموية من صحة وتعليم وخدمات الكهرباء والمياه، وأضاف ان نسبة 40% من الموازنة تم تخصيصها للتنمية فضلاً عن تضمينها للمشروعات المستمرة خاصة تأهيل البنى التحتية للتعليم في مرحلتي الأساس والثانوي وتخصيص مليون جنيه (مليار سابقاً) لدعم جامعة نيالا وتخصيص نسب أخرى مقدرة لاكمال مشروعات الطرق والاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين ورفع قدراتهم وتابع (تم تفرغ حوالي 143 من العاملين للدورات والكورسات المتقدمة حتى خارج السودان، مشيراً الى تخصيص الموازنة نسبة 30%

للنازحين وما يتعلق بعودتهم وتوفير الخدمات الضرورية لهم وحول رده على اتهام الكثيرين بان غالبية الموازنة تذهب الى المحور السيادي وتعلق بمخصصات عدد من الدستوريين مما تحد من عمليات التنمية نفى العاجب ذلك الاتهام وقال ل(أجراس الحرية) ان ذلك ليس صحيحاً لأن ما هو قائم من مؤسسات خدمية بالولاية يدحض ذلك الزعم حيث تم اضافة 6 مستشفيات و12 مدرسة و22 محطة مياه وتأهيل أخرى بمحليات الضعين ، عديلة وبرام ووصف تقرير المراجع العام بالشفافية والايجابية وهو أمر مطلوب ويؤكد سيادة حكم القانون .على حد تعبيره .مما سيعمل على تقليل فرص الاعتداء على المال العام إلا انه اشار ان اللجنة الاقتصادية لم ترفع تقريرها الخاص بتقرير المراجع العام للمجلس رغم احالته مؤخراً ودعا الجهازين التنفيذي والتشريعي الى الاستفادة من الاجماع حول اجازة الموازنة وانزالها على أرض الواقع والعمل على تلافي اي قصور يواجه عمليات التطبيق التي اعتبرها عدد من ذوي الدخل المحدود استطلعتهم (أجراس الحرية) انها تمثل حجر عثرة واعاقه لعمليات التنمية الحقيقية وتعمل على فتح فرص الاختلاسات للمال العام سيما وان محاسبة ومحكمة المعتدين على المال العام ظلت وستظل حبيسة الادراج ما لم تتم تفعيل آلياتها وعدم ترقية او تعيين كل من يثبت تورطه في عمليات الاختلاس والاسنظل نتساءل كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟! ودعوا القائمين على أمر حماية المال العام باتباع القول بالعمل وحماية أموال المواطنين بصورة حقيقية حتى تسهم في الاستقرار والتنمية وتعيد النازحين الى قراهم وطالبوا بشدة عدم زيادة الرسوم والاعباء على المواطنين وطالب رئيس اتحاد عمال الولاية مصطفى حكومة الولاية بانفاذ منشور زيادة أجور العاملين للعام 2008م علاوة على اعطاء العاملين متأخراتهم المالية البالغة 6 ملايين جنيه لعامي 2006 و2007م الأمر الذي التزم به وزير المالية آدم محمد آدم . وجدد التزامه بتوفيق أوضاع الأئمة والمؤذنين والادارة الأهلية والقابلات وذلك بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة ، وأضاف سنلتزم أيضاً بالتعديلات الواردة في الموازنة التي صادقها مجلس الولاية التشريعي وأبان ان الموازنة خصصت 199 مليون عبارة عن مرتبات العاملين والتي سميت بتعويضات العاملين ، وخصصت ما يعادل 168.616.000 جنيه لاقتناء الأصول غير المالية المعروفة سابقاً بالتنمية فيما تم تخصيص 54.262.63 جنيه لشراء السلع والخدمات والتي كانت تسمى سابقاً بالخدمات وأعرب آدم عن شكره وتقديره للجنة الاقتصادية والقانونية خلال التداول وصولاً الى الموافقة باجازتها نهائياً.

الفساد في ولاية غرب دارفور

تشريعي غرب دارفور يقاضى وزير الدولة بمجلس الوزراء

أجراس الحرية ، الثلاثاء 2010-01-05

الجينية: صباح أرباب

كشف عن مخالفات في عقود مشروعات النهضة الزراعية

تشريعي غرب دارفور يرفض بيان وزير الثروة ويمهله حتى الأحد للمثول

رئيس لجنة الزراعة: تعاقدات مع شركة غير متخصصة وبدون شروط جزائية

أمهل مجلس تشريعي غرب دارفور وزير الثروة الحيوانية بالولاية حتى الأحد القادم للمثول أمام المجلس الذي رفض بياناً للوزير وطلب مثوله لمساءلته حول أموال النهضة

الزراعية دون أن يتمكن من ذلك منذ ثلاثة أسابيع ، في وقت كلف فيه المجلس مستشاره القانوني لرفع دعوى قضائية ضد وزير الثروة الحيوانية السابق بالولاية ، وزير الدولة بمجلس الوزراء ، علي مجوك المؤمن ، بشأن مخالفات في عقود أبرمت إبان توليه الزراعة الولاية .

وفيما استنكر المجلس عدم مثول الوزير أمامه لَوْح باتخاذ اجراءات لم يكشف عنها بحق الوزير حال عدم مثوله الأسبوع القادم ،

واعترفت رئيس لجنة الزراعة والثروة الحيوانية بالمجلس زبيدة آدم احمد تصرف الوزير (تحايلاً و عدم رغبة في المثول) وقالت في حديث ل(أجاس الحرية) إن المجلس يريد توضيحات حول ملابس ذات صلة بأموال النهضة الزراعية. وطالبت اللجنة التي شكلها المجلس للرد على بيان الوزير حول مشروعات النهضة برفض بيان الوزير وإعادته للوزير و طلب مثوله، وشددت على ضرورة استرداد أموال النهضة بطرف شركة (النترة) لتكنولوجيا المياه التي تعاقدت معها الوزارة لتنفيذ مشروعات بنى تحتية، وعبرت اللجنة المشتركة المكونة من لجنتي الزراعة والشؤون المالية عن أسفها من عدم تملكها المعلومات الصحيحة حول المشروعات ونفقات صيانة العربات بواسطة الوزارة، وأشارت إلى أن العقود التي أبرمتها الوزارة خلت من الشروط الجزائية على الشركة المتعاقدة وعدم اتباع القواعد العامة في طرح العطاء علاوة على عدم وجود كراسة مواصفات هندسية للمشروعات، و طالبت اللجنة بتشكيل لجنة ولائية لحصر المشروعات غير المنفذة في العقد والعمل على معالجة الخلل الإداري بالوزارة و التركيز على تطبيق جزاءات على الشركة واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة حيالها.

في السياق شككت رئيس لجنة الزراعة بمجلس الولاية التشريعي زبيدة أحمد في المقدرات الفنية والمهنية لشركة (النترة) وقالت إنها غير متخصصة في المشروعات التي تعاقدت عليها مع الوزارة، و أوضحت أن اللجنة المشتركة ستكشف تجاوزات وصفتها بالجريئة و الخطيرة و تابعت (تجاوزات قد لا تخطر على البال) و أضافت أن المجلس كلف مستشاره القانوني برفع دعوى قضائية ضد وزير الدولة بمجلس الوزراء، وزير الثروة الحيوانية بالولاية سابقاً على مجوك المؤمن والذي أبرمت العقودات فترة توليه الوزارة.

وتشير (أجاس الحرية) إلى أن مجلس الولاية التشريعي ظل يلاحق الوزارة حول مشروعات و أموال النهضة الزراعية منذ يوليو المنصرم .

الفساد في ولاية شمال كردفان

قراءة أولى في صفحات تقرير المراجع العام بولاية شمال كردفان

التجاوزات المالية بلغت أكثر من (12) مليار جنيه و حجم الإختلاسات و خيانة الأمانة بلغت 95% و استخدام سلطات 99% تبديد المال العام 93%

قدم الأستاذ/نورالدين عطا المنان مدير جهاز المراجعة القومي بولاية شمال كردفان خطابه السنوي للعام المالي 2008م - 2009م أمام مجلس الولاية التشريعي وقد تناول في مستهل حديثه الحسابات الختامية والأداء المالي بالولاية وكشف من خلال التقرير حجم الإعتداء على المال العام الذي حدث خلال هذه الفترة وقد شمل خيانة الأمانة لدى المتحصلين والتبديد، وغيرها ، وتعرض نور الدين إلى حالات الإعتداء على المال العام التي حدثت في الوحدات الولائية خلال الفترة من سبتمبر 2008 حتى أغسطس 2009م مؤكداً أنها بلغت في مجملها 12.226.954 جنيهاً حسب تصنيف الحالات في بندي التبديد والحصول على المال العام بغير وجهة حق والتي أوضحها المراجع العام على حسب الترتيب النوعي كالآتي:

- 1- التبديد بلغ 11.349.329 جنيهاً بنسبة مئوية 93%
- 2- الحصول على المال بغير وجهه حق 877.625 جنيهاً بنسبة مئوية بلغت 7. %
- 3- من حيث سلطات الحكم فنجد أن الحكم الولائي حاز على النسبة الأعلى وهي 12.109.674 جنيهاً بنسبة مئوية بلغت 99%
- 4- الحكم المحلي بلغ 117.280 جنيهاً بنسبة 1.1%
- 5- بلغت جملة الإختلاسات التي تم تحويلها للمنفعة الشخصية عن طريق خيانة الأمانة أو التزوير مبلغ 239.343 جنيهاً وقد حدثت جميعها في الحكم المحلي وفصلها المراجع كالآتي:
- 6- خيانة الأمانة 227.214 جنيهاً بنسبة مئوية بلغت 95%

وقارن السيد مدير جهاز المراجعة بين إجمالي الإعتداء على المال العام خلال عامي 2007-2008م في المخالفات المالية والإختلاسات في عام 2007م وقد بلغت 5.535.217 جنيها في العام 2008م بلغت 12.466.297 جنيها يارتفاع بلغ 6.931.080 جنيها بنسبة نمو 125%

ويلاحظ إرتفاع حالات الإعتداء على المال العام في كل المخالفات المالية والإختلاسات وبلغت نسباً عالية مما يشير إلى تردى عملية الرقابة على العاملين. وقد أورد الأستاذ/ نورالدين ملاحظات هامة في هذا التقرير حيث أوضح أن بعض الوحدات لازالت توفر الأصناف والخدمات عن طريق الشراء المباشر دون التقيد بأحكام لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1995م بشأن الشراء والتعاقد والمداولات مشيراً إلى وزارة بعينها. وأشار المراجع العام إلى التصديق بالصرف بناءً على توجيهات شفهيته من المسؤولين الشى الذي يتعارض مع القوانين واللوائح المالية ومثال لذلك مكتب التنسيق الخرطوم وطالب بعدم الصرف بموجب التصديقات الشفهية حسب ما ورد بالمادة 395 من لائحة الإجراءات المالية والتي تنص على (أنه لا يجوز العمل بموجب التصديقات التي تصدر شفاهة من المسؤولين لصرف أي مبلغ).

8- تضخم حسابات العهد والأمانات خلال عام 2008م يوحى بقلة الجهد المبذول في سبيل تصفية مبالغها إذ بلغت نسبة النمو في العهد 172% عن العام السابق بينما بلغت نسبة النمو في الأمانات 59% عن العام السابق له.

كما تطرق المراجع العام إلى التطبيق الخاطئ لمشروع قانون مخصصات شاغلي المناصب الدستورية والتنفيذية والتشريعية وإميازاتهم (تعديل 2005م) وقال أن الدستوريين تصرفوا في مبالغ مالية دون وجه حق بلغت جملتها 800.521 جنيها ووجه بإستردادها فوراً وإيقاف العمل بالقانون المعدل حيث أنه لم يجاز كما أنه سقط في دورة المجلس الوطني بتاريخ 22/6/2006م.

<http://www.alnahoodregion.net/forums/showthread.php?t=1562>

الفساد في ولاية شمال كردفان

جملة المخالفات والاختلاسات المالية بولاية شمال كردفان 270. 954. 285 دينار

صحيفة الايام

بلغت جملة المخالفات والاختلاسات المالية بولاية شمال كردفان خلال الفترة من العام 2003 وحتى العام 2005 م ، 954. 285. 270 دينار فيما بلغت جملة المال المسترد في تلك الفترة 318. 212. 20 دينار جاء ذلك في التقرير الذي قدمه مدير المراجعة العامه بالولاية نور الدين عطا المنان خلال جلسة المجلس التشريعي للولاية ووضح ان هذه المخالفات تمثلت في خيانة الامانة وعجز العهد لدي المتحصلين والحصول علي المال العام بغير وجه والتزوير وازف ان الديوان يعمل في مهمته القانونية المتمثلة في اظهار الحقائق لرئيس وحدة المراجعة داغيا وحدة المراجعة لاهمية التقيد باللوائح المالية بكافة انحاء الولاية

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147506718&bk=1>

الفساد في ولاية جنوب كردفان

سرقة تقرير حول العقود التنموية بجنوب كردفان بوزارة العدل

الخرطوم: السوداني

دعت ولاية جنوب كردفان شريكى الحكم المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لوضع سياسة إصلاح وتقوية للشراكة بينهما لاحداث استقرار بالولاية واعادة ثقة المواطنين فى الحكومة.

وكشف والى جنوب كردفان عمر سليمان خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده أمس بالمركز السودانى للخدمات الصحفية عن سرقة تقرير أعده مستشار قانونى من وزارة العدل حول العقود التنموية بالولاية قبل اطلاق الوزير عليه بناءً على طلب تقدم به للوزير، مضيفاً أن التقرير الذى تمت سرقة يستخدم الآن فى المتاجرة به وتوجيه الاتهامات ضده بالفساد المالى بالولاية موضحاً أنهم تسلموا من الحكومة السابقة (113) عقد بقيمة اجمالية (50) مليون جنيه ومديونيات على مكاتب المتابعة تقدر ب(6) مليون جنيه اضافة لجملة من المتأخرات والمرتبات مؤكداً على ضرورة رفع القدرات التمويلية والتنفيذية وتقوية السلوك المهني مقابل السياسى، موضحاً أن جملة التفتلات الأمنية بالولاية بلغت فى النصف الأول للعام 2008م (211) حادثاً مشيراً إلى أن المعالجات كانت أقرب للسياسية من الاجراءات الأمنية .

وفى سياق آخر نفى رئيس المجلس التشريعى لولاية جنوب كردفان فى اتصال هاتفى إسقاط أعضاء المجلس لخطاب الوالى للعام الحالى مضيفاً أن المجلس مازال فى مداولة برلمانية للخطاب ولم يصدر أى قرارٍ بذلك كما ورد ببعض الصحف أمس.

<http://www.alsudani.info/index.php?type=3&id=2147534133&bk=1>

الفساد في ولاية جنوب كردفان

وزير العدل يتعهد بالتحقيق فى تسرب عقود جنوب كردفان

الرأى العام، 2008/9/20

أكد الاستاذ عبد الباسط سبدرات وزير العدل انه لم يطلع على التقرير الخاص بعقودات ولاية جنوب كردفان الذى تسرب من الوزارة، واطاف لـ(الرأى العام) انه علم من المستشار الذى اعد التقرير ان التقرير قد تسرب الى اشخاص بولاية جنوب كردفان هم على خلاف مع الوالى. ويبدو انهم يريدون تصفية حسابات معه. وقال سبدرات ان الوالى عمر سليمان طلب منه انتداب مستشار حدده بالاسم ليقوم باعداد تقرير حول عقودات تمت بالولاية وقد كلفت المستشار بقرار وزارى وقام بعمله كاملاً.. واطاف ان المستشار اعد التقرير، ولكنه لم يصلنى وبالتالي لم اعرف تفاصيله.وعبر سبدرات عن استغرابه الشديد لكيفية تسرب التقرير قبل ان يصله. واطاف: سوف التقى المستشار واعرف منه كل تفاصيل التقرير وكيفية تسربه وبعدها سأخذ الاجراء القانونى اللازم. وكان عمر سليمان والى جنوب كردفان نفى فى مؤتمر صحافى الاتهامات الموجهة اليه بالفساد وتوظيف أقاربه فى اطار المحسوبة. وقال انه خاطب وزير العدل بخصوص **عقودات التنمية بالولاية البالغة (13) عقداً بقيمة (500) مليون جنيه** فى السابق واطاف لها (12) عقداً جديداً وكشف عيوباً فى بعض الصياغات للعقودات وقال انها فتحت باباً للابتزاز. مشيراً الى ان وزير العدل بعث له الاستاذ معاذ

تنقو كمستشار لمراجعة العقود وأعد المستشار تقريره وقال ان التقرير سرق منه قبل ان يطلع عليه وزير العدل .

الفساد في ولاية سنار

سنار ..فساد حكام أم فساد موظفين

جريدة راي الشعب ، 11.8.2009

قال تعالى: ((وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون (((صدق الله العظيم

تعتبر ولاية سنار من أكثر الولايات فقراً للخدمات وأقلها تنمية رغم مواردها الزاخرة وأمكانياتها الهائلة وأنسانها المتطلع الى الأفضل فأصبحت سنار اليوم ولاية طاردة تشرد أبناءها أما بالصالح العام وأما بقللة الخدمات في الصحة والتعليم وكسب سبل لبعيش الكريم فجهرها المزارعون عندما فرضت عليهم رسوم الأرض والمياه وإعسار البنوك ومطاردات قوات الأمن والسجون بدون رحمه ، ، تركها العمال والموظفون المخلصون باسم الصالح العام وحل مكانهم أصحاب الولاء السياسي وجواسيس السلطان والمرتشين وذوى النفوس الضعيفة ، ، هجرها التجار من كثر الرسوم والعوائد والضرائب وسوم المحليات وخلافه ؟؟؟؟ هجرتها العقول لان سنار أقل كثير من طموحهم لانهم أدركوا بأن لاعقل مع الظم والطغيان فكانت لسنار جالية في كل ولاية نلجا اليها عندما نحتاج لدعم مناطقنا لان أموال الحكومة تصل لكل ما هو مؤتمر وطني فقط .

لقد عما الفساد بالولاية بما كسب أيدي الناس حتى أصبح الفساد جزءا من التعامل اليومي هناك شركات ومؤسسات طفح فيها الفساد واصبحت رائحته يشمها الجميع ,تسرب الفساد لمكاتب الحكومة فالمواطن البسيط لا يستطيع أن يقضى مطلبة دون أن يقدم رشوة أو توصية من شخصية نافذه بالمؤتمر الوطني فكانت المحسوبة والرشوة والواسطة والتردى والاهمال من سمات الخدمة المدنية (لم نسمع فى يوم من الأيام بان موظفا أو مسؤولا قدم لمحاكمة أو أطلعنا على تقرير المراجع العام ليوضح حجم الفساد! نعلم باننا مهما طالبنا من الحكومة تقديم إستقالتها فانه لن يحدث ذلك لان المؤتمر الوطني لم يعلم حكامه ادب الأستقاله عندما يخفقون ولكن يعلمهم كيف يتمسكون بالكراسى ولو على اشلاء المواطنين .كما لا نطالبهم بان يمشوا بين الناس ليتفقدوا احوالهم ومعاناتهم فهذا شرف لا يستحقونه . . ولكن نطالبهم بان يقللوا من التظليل ويروا من خلال زجاج العربات المكيفة البؤس على المواطنين ، أتق الله سيدى الوالى الظلم ظلمات يوم القيامة , ان دعوة المظلوم ليس بينها حجاب وبين الله حجاب

الفساد في ولاية النيل الأزرق

ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام والاختلاسات بالنيل الأزرق

الوطن ، الدمازين - أحمد إدريس

2009-09-29

أحمد كشف تقرير ديوان المراجعة القومى للعام 2007م عن ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام والاختلاسات بولاية النيل الأزرق. وقال مدير جهاز المراجعة القومى بالولاية سيد حسين أحمد ، أمام المجلس التشريعى بالولاية ، لدى إيداعه لخطاب تقرير المراجع القومى ، أن جملة حالات الاعتداء على المال العام مبلغ (1484021) جنيه ، بلغت جملة الاختلاسات مبلغ (17908) جنيه ،

تمثلت في عدم توريد المتحصلات النقدية والتزوير في المصروفات والايرادات ، وبلغت جملة المخالفات المالية (1466113) جنيه ،
تمثلت في تأخير التوريد للمتحصلات النقدية والحصول على المال العام دون وجه حق والتبديد والإسراف. وقال إن المبالغ
المستردة تمثل 2% من جملة المبلغ المعتدى عليه عن طريق نيابة المال العام ، وارتفعت حالات الاعتداء على المال العام إلى 20
حالة عن العام 2006م ، منها 3 حالات استردت مبالغها و17 أمام رئيس الوحدة ، ولم تتخذ فيها أي إجراءات قانونية. وأوضح بأن
مشروعات التنمية التي تم تنفيذها لم تطرح في عطاءات ، وأن جميع الأعمال التي تم تنفيذها تم تعديل عقودها بأعمال إضافية
وبنسبة أكبر من المسموح به قانوناً. وأضاف أن هناك أعمالاً تم التعاقد عليها وصرف المقدم للمقاول إلا أنها لم تنفذ. كما لم يتم
استرداد ما صرف ، وهناك بعض الأعمال المتعاقد عليها بدأت بسلفيات للمقاولين واجبة السداد إلا أنها لم تسترد ، بجانب عدم
الاهتمام بالتنمية والمشروعات التنموية وإهمال الصرف عليها .

الفساد في الصندوق القومي لرعاية الطلاب

إتحاد طلاب جامعة الخرطوم يتهم الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالفساد

شن اتحاد طلاب جامعة الخرطوم هجوماً عنيفاً على الصندوق القومي لرعاية الطلاب ، متهماً إياه بالفساد ، وتشريد الطلاب بعدم
تخصيص سكن لهم .

ووجه الاتحاد الطلاب بعدم تسديد رسوم السكن للصندوق على خلفية أزمة السكن التي نشبت بينهم مؤخراً . وهدد رئيس الاتحاد
في مؤتمر صحافي (أمس) ، بكشف اسرار الصندوق ، واصفاً إياه بالمؤسسة الغامضة التي مورست داخلها الاختلاسات والانتهاكات
وفتحت ضده الاتهامات الجنائية ، فالإتحاد لن يخسر بدخول هذه المعركة .

وأكد ان الاتحاد سيسعى لخلق رأي عام ومؤسسات ضغط ممثلة في تجمع الاساتذة والجهات المعنية بحقوق الانسان والصحافة ،
فيما اوضح الامين الاعلامي ان الاتحاد قام بطرح المشكلة على القائمين بأمر الصندوق في اغسطس الماضي ، واتفق الطرفان على
تكوين لجنة وساطة ، التي وافقت بدورها على مطالب الاتحاد الا انها لم تتوصل الى نتيجة مع الصندوق .

وقال ان مادفع الاتحاد لطرح المشكلة ، هو الصورة المأساوية للداخليات التي تعاني الاكتظاظ وانعدام الخدمات ، مشيراً الى ان
اولوية الجامعة السكن في الداخليات في وقت تصل فيه نسبة استيعابهم الى « 25% » .

يذكر ان الاتحاد ركز في تفاوضه مع الصندوق على عشرة مطالب على رأسها ارجاع الداخليات لعمادة الطلاب ، وتغيير الحرس
الجامعي ، ومراعاة عامل السن ، والنواحي الاخلاقية في ذلك ، الى جانب اشراك ادارة الجامعة في الاختيار خاصة بعد موافقة
الجامعة على تحمل تبعات الداخليات شريطة ان توفر لها الدولة «40%» من الميزانية .

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147485435>

قضية الاسراف في مال الشعب ، مديونية موبيتل علي قادة الانقاذ

خبر قبلة : المديونية بالمليارات !..

يقاف خدمة «موبيتل» عن جهات حكومية ورسمية ورجال أعمال لحين السداد!..

الخرطوم . «الوطن» :

علمت «الوطن» ان شركة «موبتيل» للهاتف الجوال «قسم الشركات» قد قطعت الخدمة نهائياً وإلى حين السداد عن عدد من الوزارات والمصالح والرسميين ورجال الأعمال ، حيث بلغت مديونية هذه الجهات لموبتيل أرقاماً فلكية وصلتها بسبب التسهيلات الممنوحة لهذه الجهات والتي تعطيها فرصة شهريين للسداد إلا أن بعضها تجاوز هذه المدة بكثير. ووفقاً لمصادر «الوطن» فإن المديونية على وزارتين سياديتين بلغت نحو 200 مليار جنيه سوداني كما بلغت مديونية أحد الأجهزة الحساسة 3 مليارات ونصف المليار جنيه سوداني وبلغت مديونية احد رجال الأعمال البارزين 204 ملايين جنيه سوداني وبلغت مديونية شخصية رسمية معروفة 500 مليون جنيه. وفي حين نفذ إجراء إيقاف الخدمة بصورة كاملة فإن العديد من المسؤولين ورجال الأعمال المعنيين بادروا بالسداد أمس كما ان فريقاً للمراجعة قد وصل من الخارج وهو الذي أوصى بهذه الاجراءات وفقاً للمراجعة التي قام بها. يذكر ان أقل الشخصيات الرسمية استخداماً للهاتف الجوال على الصعيد الشخصي هو السيد رئيس الجمهورية الذي لاتتجاوز فاتورته الشهرية لهاتفه الخاص ما بين 300 إلى 500 الف جنيه

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=2761>

قضية الشركات الحكومية ذات الاسماء الوهمية

صحيفة الوطن ، العدد رقم: 1926 ، بتاريخ 2008-10-08

أشارت بعض الجهات التجارية والقانونية إلى أن بعض الشركات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في القطاعات التجارية المختلفة ، تحمل أسماء أفراد يعملون في هذه الجهات الحكومية ومسجلة بأسمائهم لدى الجهات المسؤولة عن تسجيل أسماء الأعمال والشركات.

يُذكر أن هذه الجهات يعمل بعضها بمئات المليارات ولديها أرصدة في البنوك ، وقد نشأت بسببها مشكلات تضيع بعضها الأموال العامة بعد أن يظهر للأسماء الوهمية التي تسجل الشركات باسمها وراثاً «بعد طول عمر.» هذا وكان مثل هذا التصرف قد أدى الى ضياع أموال احد المواقع الحكومية او الحزبية ، لكون أموال هذه الجهة كانت تودع في حساب شخصي بالداخل والخارج ، الأمر الذي أدى الى رفض الورثة او «الوريثة» إعادة الأموال للجهة التي كانت تتخفى خلف الرجل الراحل «يرحمه الله.» ومن المتوقع أن يثار هذا الأمر المالي الخطير بهدف تسجيل كل ما هو حكومي من نشاط تجاري واقتصادي وفي أي مجال كان باسم الجهة الحكومية التي تملكه حقيقةً ..

قضية فساد الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة

الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة قصة السقوط من أعلى (1-2)

تقرير المراجع العام:

البنك المروّج استلم «78» مليون دينار دون وجه حق

قال لي احد المساهمين في الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة هل تعلم ان الشركة خلال ثلاث سنوات حققت خسائر ضخمة!! وقد وقع على السؤال كالصاعقة، فهذه واحدة من الشركات التي كنا نظنها ناجحة ونحن نرى اعلاناتها تملأ أجهزة الاعلام ودورات معارضها ترحم الاجواء ومراكزها التجارية في اغلب مدن السودان قارب عددها الاربعين مركزاً. استجمعت اطرافى وسألته عن السبب؟ لكن الرجل رد على سؤالى بصمت وعندما كررته انصرف عنى لشأن آخر. فظللت جالساً قبالتة لمدة عشرين دقيقة ولما لم يعد للموضوع خرجت واسئلة كثيرة في ذهني رحت ابحث لها عن اجابات، وهي لماذا انهارت هذه الشركة؟ ومتى بدأ الانهيار؟ وهل كان ذلك بسبب سوء الادارة ام الفساد أم أن تضارب المصالح أقعدها؟
خلفية تاريخية:

في 1993-12/27م نشأت الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة مملوكة لوزارة المالية السودانية التي تملك «80%» من رأس مالها، فيما يملك بنك السودان «20%». وضمت الشركة في داخلها مؤسسة الأسواق الحرة التي تأسست العام 1972م، وهيئة المعارض السودانية 1976م، وفندق القرين فيلدج، ومطعم الهابي لاند 1978م. وفي العام 1994م صدر قانون الاسواق والمناطق الحرة ثم أُلغى بموجب مرسوم مؤقت تحت اسم «قانون المناطق والاسواق الحرة لسنة 2000م.» وفي العام 2001م قررت الدولة تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة. وفي 2002/1/31م عقد الاجتماع التأسيسي وانتخب مجلس ادارتها في 2002/5-2م.

واشترى مستثمر سعودي «40%»، وآخرون من داخل وخارج السودان شركات وبنوك وافراد «20%» وتبقى للدولة «40%»، وكان الطموح ان تحتفظ فقط ب «25%» ولكنها عادت لترفع اسهمها الى «56%» بداية الإنهيار:

يقول تقرير داخلي للشركة عن اسباب تدنى الإيرادات شهد العام 2002م انخفاض مبيعات الشركة ومتوسط اجمالي أرباحها ويرجع ذلك الى مواكبة التحولات التي طرأت على الاطار القانوني للشركة وسعيًا وراء المزيد من الانتاج الذي شمل اجراءات تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة والاستعداد لهذا القرار من قبل وزارة المالية الذي استنفد وقتاً طويلاً تجاوز العامين مما كان له آثار واضحة على العمل في الشركة خاصة المجال التجاري في توظيف اموال الموردين عبر المضاربة.

ويمضى التقرير ليقول بانه في منتصف 2002م تم الاستغناء عن «164» موظفاً و«109» عمال، وتواصل هذا الامر ليصل اجمالي ما تم الاستغناء عن خدماتهم «380» فرداً من جملة «1267» فرداً، عبر الاعلان عن خصخصة الشركة.

أحد مديري الادارات بالشركة فضّل حجب اسمه خوفاً على وظيفته لان مجلس ادارة الشركة قدم تقريراً للتخلص من «30%» من العاملين بالشركة قدر التقرير حقوقهم ب «400» ألف دولار اي حوالى مليار جنيه في ظل هذه الازمة كيف للشركة ان تدفع مليار جنيه وهي تدفع مرتبات منسوبيها بعد انقضاء الاسبوع الاول من الشهر، كما انها كانت تفشل كل مرة في تحمل صيانة سيارات منسوبيها.

ويمضى مصدري قائلاً إن وزارة المالية اخذت اموال الاسهم عندما تم دفعها وهي تبلغ «22، 9» مليار دينار منها «7، 8» اسهم عينية خاصة بوزارة المالية وفقاً لتقرير المراجع العام الصادر في 2002/8/11م.

وهنا سألته واين المساهم الاكبر فرد بقوله لقد انشغل بقضايا اخرى في بلده الامر الذي جعله لا ينتبه لاستثماره في الشركة انتهى حديث المصدر.

ولكن البعض يقول إن الرجل فرض على الشركة نمطاً معيناً في العمل، كما انه دخل في خلافات مع مديرها العام السابق مما جعله

يتقدم باستقالته وتبقى الشركة على مدى عام كامل دون مدير عام، والآن انتهت فترة العضو المنتدب ويصرف الامر فيها مدير بالانابة. وتلك حكاية سنعود اليها.

كيف أدخلت الشركة الى غرفة العمليات:

في يوم 2/11-2001م ابرمت الشركة عقداً مع بنك الاستثمار المالي ليقوم بالترويج للشركة وتحويلها الى شركة مساهمة عامة وكوّن البنك فريقاً استشارياً ضم الدكتور تاج السر مصطفى وهو رئيس مجلس ادارة البنك ورئيس اللجنة الحكومية للتصرف في مرافق القطاع العام، ومعه الدكتور النور خليفة، ومحمود السر، وعبد الرحمن جبريل، وبابكر حسن عبد السلام، وحامد الامين، ويس محمد على، وعمر محجوب على التوم. وكلف البنك مجموعة حمدي الاستشارية للقيام بتقييم الاصول الثابتة للشركة فقيمت ارض معرض الخرطوم الدولي بـ «9.547.600.000» دينار دون الاشارة الى قيمة المتر في تلك المنطقة وكيفية حسابه على الرغم من انها وصفت المباني الموجودة ولم تشر الدراسة الى مساحة ارض معرض الخرطوم الدولي التي يدخل فيها فندق القرين فيلدج والمطعم الاميري ومساحتها حوالي «50» ألف متر مربع، المشيد منها «15» ألف متر مربع والبقية حدائق وساحة عرض مكشوف وميادين وتطل على النيل ولا تبعد عن وسط الخرطوم سوى خمسة كيلو مترات.

انتظروا قليلاً فالشركة المأجدة قيمت ارض المنطقة الحرة البحر الاحمر بـ «5.781.640.000» دينار وتبلغ مساحتها «26» كيلومتراً مربعاً على بعد «40» كيلومتراً من بورتسودان على شاطئ البحر الاحمر وبها مبان ومنشآت. اما ارض منطقة الجيلي الحرة فقد تم تقييمها بمبلغ «1.300.187.500» دون تحدد مساحتها ولا كيف تم حساب سعر المتر في تلك المنطقة.

واجمالاً قيمت مجموعة حمدي الاستشارية الاصول الكلية للشركة بمبلغ «21.766.979.048» مليار دينار.

ثم اضافت على ذلك الموجودات وحقوق المساهمين والارباح والاحتياطي العام لتصبح قيمة الشركة «27.186.914.457» دينار في 2001/5/15م اي حوالي «105» ملايين دولار.

ويقول تقرير المراجع العام الصادر 2002/8/11م بانه تم الاكتتاب في «88.4%» من رأس مال الشركة بقيمة محصلة من رأس مال الشركة بلغ «22.985.116.000» دينار، ولكن تقرير المراجعة لاحظ ان عمولة ترويج الاسهم المحتسبة بنسبة «1%» حسب نص المادة «10/ح ب ص» من العقد المبرم بين الشركة وبنك الاستثمار المالي شملت الاسهم العينية المقترحة من وزارة المالية التي لم يكن هناك ترويج لها فعلاً وهي معروفة سلفاً وبلغ حجم العمولة المحتسبة على الاسهم العينية مبلغ «78.000.000» دينار اي سبعمائة وثمانين الف جنيه للبنك المروج دون وجه حق على حسب تقرير المراجع العام.

وهناك مكرمة وزير المالية التي اعلنها في يوم 2002/1/31م عند الاجتماع التأسيسي الذي عقد في المطعم الاميري بانه قرر تخفيض قيمة الشركة من «1» 05ملايين دولار لتكون «85» مليون دولار تشجيعاً للاستثمار في الشركة.

الحرب في مجلس الادارة:

في يوم 2002/5-2م انتخب اجتماع المساهمين الأول مجلس ادارة للشركة وهناك دارت الحرب فوزير المالية الذي غادر الوزارة جاء ممثلاً لمستثمر يمني في مجلس الادارة.

وبدأ الرجل القوي في فرض «ناسه» في الشركة التي لم يمض عام على استغنائها عن «380» عاملاً ليتم تعيين اثنين احدهما بعقد براتب شهري اربعة ملايين جنيه على ان تدفع الشركة عنه الضريبة «انظر مستند رقم 2» وآخر بمبلغ اربعة ملايين وستمائة الف جنيه وبذات فئة التأمين الاجتماعى وذلك اعتباراً من 2004/4/1م في حين ان مرتبات العاملين بالشركة وبمختلف تخصصاتهم في اعلاها لا تصل الى مليون جنيه شهرياً.

قصة أغرب من الخيال:

في مايو الماضى كانت شركة القرين فيلدج ليموزين تريد شراء عشر عربات كورلا لتضمها لاسطولها وتمت العملية دون عطاء ولا حتى عبر لجنة المشتريات التي تجتمع اسبوعياً وهي تتكون من ستة يمثلون ستة اسماء اعمال زائداً المدير العام والتجاري، وانما اشارت

استثمارات المشتريات الصادرة في يوم 2005/5/29م بان الشراء تم بالتميرير على اعضاء اللجنة ورغماً عن ان هذا الامر متعارف عليه داخل الشركة ولكنه يخالف طريقة المشتريات الحكومية التي تفاضل بين ثلاث فواتير.

والعجيب في الاستمارة انه لم يوقع عليها المدير العام بالتصديق في اعلاها كما هو متبع ولكن المدير التجاري وقع بالانابة عن المدير العام، وامر بالدفع الفوري لجملة الفاتورة البالغ «139» الف دولار على الرغم من ان عرض الشركة البائعة للعربات قال بالدفع بعد شهر من استلام العربات مما جعل احدى الموظفين التي لديها توقيع على الشيك بتعليقها بالافادة عن تاريخ الاستلام واشارة اخرى الى ان الدفع يتم بعد شهر من الاستلام ولكن رغباً عن ذلك امر الرجل الذي بيده التصديق الدفعيات للاجراء الآن وذلك بتاريخ 2005/5/31م «انظر مستند رقم 4.»

فانظر لما خالفته هذه الاستمارة، اولاً الشراء بالتميرير دون اجتماع لجنة المشتريات الاسبوعى ثم الدفع خلافاً لعرض الشركة البائعة التي تريد استلام استحقاقها بعد شهر من استلام العربات. واذا تم الدفع على هذه الطريقة كان يمكن ان تسهم في دفع المبلغ ثم التوقيع باسم المدير العام بالانابة في ظل غيابه.في الحلقة القادمة نحدثكم عن كيف تسرّب «12» توكيلاً تجارياً من بين يدي الشركة؟ وماذا قال تقرير المراجع العام عنها؟وماذا دار في آخر اجتماع جمعية عمومية صاحب اصر على تغيير رئيس مجلس الادارة ولكن الرجل القوي تحول من كرسي الى كرسي.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147499140>

قضية فساد الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة

اختلاس اكثر من 600 مليون جنيه بالأسواق الحرة

تنظر محكمة جنايات الخرطوم خلال شهر يونيو القادم الى افادات شهود الأتهام حول قضية اختلاسات الأسواق الحرة التي يتحدث عنها الشارع السوداني والتي فاقت مبلغ 600 مليون جنيه ، يذكر ان الشركة السودانيه للمناطق والأسواق الحرة قد تقدمت ببلاغ عن وجود عجز بالمبلغ المذكور تسرب عن طريق عقود استلام بأسماء وهمية من وكالة الشارقة.وبالتحري تم الغاء القبض على 4 متهمين هم : مديرو الوكالات الخارجية بكل من الخرطوم وبحري ودنقلا اضافة لمفوض وكيل وكالة الشارقة ، ووجهت النيابة لهم تهمة تتعلق بالخيانة.ومن ناحية اخرى ادانت محكمة اختلاسات المال العام موظفا يعمل بنفس الشركة بالسجن لمدة عامينوالغرامة 3 ملايين جنيه بعد ان قام بتحويل (300) جوال سكر من مستودع الشركة بحري لمصلحته الشخصية ، وقررت المحكمة في حيثياتها سجن المتهم لعامين آخرين في حاله عدم الدفع علي ان تسري بالتتابع مع ارجاع قيمة الجوال المسروقة (27 مليون)

الكاتب ahmed haneen ،، التاريخ: 2004-05-31, 05:13 ص ، سودانيزاونلاين

قضية الفساد في مشتريات الدولة مجلس الوزراء والرقابة على المال العام

محجوب محمد صالح
الأيام 2006/8/16

القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بالامس الذي يمنع شراء عربات حكومية جديدة ويمنع تشييد المباني الحكومية الجديدة قرار كان يجب ان يصدر قبل اعوام عندما اصابت حمى التطاول في البنبان وامتلاك اساطيل العربات الفارهة كل مسؤول حكومي وتكفى نظرة واحدة على مواقع المباني الحكومية لتتعرف على ابعاد الداء الذي اصاب الدولة في انفلات من الضوابط المالية والاجرائية لم يعرفه السودان من قبل ، ولم يقف الامر في مكاتب الدولة على العربات والمباني الفاخرة بل تجاوزها إلى الاثاثات والرياش الفاخر التي لا تجدها حتى في مكاتب الدول الغنية ورحم الله ايام الانضباط حين كانت (مصلحة المخازن والمهمات) هي الجهة الوحيدة التي تمد المكاتب باثاثاتها وكان تأييث اي مكتب محكوم بضوابط صارمة تحدد حتى عدد الادراج في (ترييزة) شاغل الوظيفة حسب درجته .

الان اصبحت كل وزارة تستطيع ان تشييد عمارة فاخرة دون ان ترجع إلى جهة حاكمة مثل وزارة الاشغال وتعد الخراط والمواصفات بنفسها دون ان تعتمد على جهة مسؤولة وليس مهما بعد ذلك ان تسقط العمارة او تتصدع ثم تختار بنفسها الجهة المنفذة وبالايسار التي تحددها تلك الجهة دون عطاءات ودون اعلان ودون منافسة وبانعدام تام للشفافية ، بل وتستطيع الوزارات ان تجبي من الاتاوات ما يمكنها من انجاز مشروعاتها دون وجود اعتمادات مالية .

اما العربات فامرها لا يختلف واصبحت الوزارات معرضا للموديلات والمراكات المختلفة يشتريها المسؤول بنفس الطريقة وليس هناك جهة حكومية تحكم بصلاحياتها ولا بصلاحيه سعرها ولا ضمان توفر قطع غيارها ولا باي من الضوابط الصارمة التي كانت تقرضها طيبة الذكر (مصلحة النقل الميكانيكي) ودون تقييد بالاجراءات المالية الصارمة التي كان يشرف عليها قسم المشتريات بوزارة المالية .

لقد فككت الانقاذ اجهزة الحكومة الرقابية ومكنت المسؤولين من تجاوزها حتى ان وجدت وجمدت قواعد ولوائح الاجراءات المالية حتى صار كل مسؤول دولة قائمة بذاتها يستطيع ان يتصرف في المال العام جباية وصرفا كيف شاء — فهل مجرد صدور قرار بالمنع سيحل المشكلة .

المشكلة اكبر من العربات والمباني فهي تشمل كافة مشتريات الدولة التي يتم التعاقد عليها دون عطاءات معلنة وحتى تلك التي تصاحبها اعلانات لا تتحدد لها مواصفات حاكمة ولا تتم مراقبة مطابقة السلعة للمواصفات واخر مثال لهذه الفوضى اثرناه في هذا الباب ونحن نتحدث عن (البوجيات) التي اوردها السكك الحديدية وتكرم وزير الدولة بالنقل مشكوراً وابلغنا ان لجنة للتحقيق في هذا الامر قد تشكلت ورفعت تقريرها وانه سيخطرنا بنتائج التحقيق الذي قامت به اللجنة ومدى علمنا ان اللجنة قد فرغت من عملها ورفعت تقريرها لكن وزارة النقل لم تعلن حتى اليوم نتائج ذلك التحقيق .

بودنا لو ان مجلس الوزراء قد توسع في قراره ليشمل مراجعة كافة اوجه التعامل مع المال العام وكل صور الانفلات الذي قد يجعل المال العام مالا سائباً يغرى بالفساد والافساد فذلك اقوم واجدى لمعالجة كافة اوجه هذه الظاهرة ، ان مشوار الميل يبدأ بخطوة ولذلك نتوقع ان يتابع المجلس كل اوجه الخلل في الانضباط المالي وان تضع وزارة المالية كافة الضوابط المتشددة في التعامل مع المال العام جباية وتحصيلاً قبل ان ينتقل هذا الداء للولايات التي يمنحها الدستور الجديد سلطات مالية واسعة .

قضية الفساد بهيئة المواني البحرية

المواني البحرية تكشف إختلاساً بمليار جنيه في بورتسودان

الايام 18 يوليو 2006

أزاحت هيئة الموانئ البحرية ببورتسودان الستار عن عملية اختلاس وتعدى على المال العام بلغت أكثر من مليار جنيه وتم فتح بلاغ ضد عشرين متهما من المخلصين وموظفي الموانئ. وابلغت مصادر مطلعة (الايام) ان عملية الاختلاس تم اكتشافها اثناء عملية تسوية الحسابات الختامية لميزانية العام 2005م حيث اتضح ان هناك عجزاً في الإيرادات جراء عدم سداد بعض الفواتير في فبراير الماضي. وأكدت المصادر ان الهيئة شكلت لجنة تحقيق توصلت إلى ان العملية نفذتها شبكة تضم مخلصين وموظفين وعاملين بالحسابات والمراجعة الداخلية. وأشارت لفتح بلاغ ضد عشرين شخصاً منهم وأكدت ان العمل جارٍ لاثبات الادلة المادية ضد المتهمين توطئة لتقديم المتورطين للمحاكمة .

الفساد بهيئة الموانئ البحرية

الفساد بهيئة الموانئ البحرية في عهد ابراهيم الامين

المدراء السابقين للسيد ابراهيم الامين ركزوا جهودهم في تطوير الميناء بعمل التوسعات التي تواكب المتغيرات المحلية و العالمية من حيث البنيات التحتية ومعدات المناولة واساليب العمل, بل وضعوا خطط طموحة حتى عام 2029. تميز عهد السيد ابراهيم الامين بالاتي:

- (1) تقريب كل الفاسدين و الذين سبق ثبوت فسادهم خلال الحقب الماضية
- (2) ابعاد كل الاشخاص المشهود لهم بالنزاهة و الوفاء عن مواضع اتخاذ القرار او المواقع التي يمكن من خلالها كشف الفساد او عدم تمريره
- (3) تخويف و تهديد نقابة العاملين حتى لا تكون حجرة عثرة امام مخططاته
- (4) ايقاف العاملين المؤقتين بالهندسة المدنية لصالح شركات المقاولات بخلاف شركة الموانئ الهندسية والتي لا يعطى لها العمل الا بمنافسة الاخرين على الاقل عامي 2007-2008
- (5) ايثار بعض شركات المقاولات باعمال الهيئة على الرغم من ان شركة الموانئ الهندسية اكثر كفاءة و لها راس مال معتبر
- (6) تعيين ابن شريكه المهندس هقواب مهندساً مقيماً لطريق دما دما المصفاة على الرغم من ان تاريخ المهندس المذكور فشله وفصله من كل الشركات التي عمل بها و متانسياً ان الهيئة بها كوادر متخصصة في هذا المجال و لكن لم تعطى لها الفرصة (مرتب المهندس المذكور الشهري يعادل 7000 جنيه سوداني) و هو اكبر من مرتب مدير عام الموانئ السلبق-حمزة الفاضلابي-) و مضاف الى ذلك السكن المجاني بالوجبات و الترحيل وتذاكر السفر. (علما بان الطريق به مشاكل الان وربما بعد حين وتم تحميل شركة الموانئ مسؤولية الاخطاء الفنية التي ارتكبتها المهندس المذكور)
- (7) اوكل لمهندس يدعى يونس عمل تصميمات للمستشفى الجديد (غير الجديد الحالي الذي سوف يتم افتتاحه قريباً) بتكلفة بلغت 2780000 جنيه سوداني بالجديد مع ملاحظة مخالفة ذلك مع اللوائح المالية من النواحي التالية
- (أ) عدم طرح موضوع التصميم في عطاء عام لاختيار الاجود والاقل حسب ماتنص عليه اللوائح المالية بجمهورية السودان الديمقراطية.
- (ب) عدم وجود اعتماد مالي في الموازنة المعنية
- (ج) هنالك اولويات اهم من ذلك و من صميم العمل المينائي كسفلتة مناطق دما دما او عمل صرف لمياه الامطار في مناطق الحاويات الفارغة التي تغرق كل سنة بسبب الامطار
- (8) تعطل الكرين الهاربر mh115 لمدة عام كامل لان نائبه كان يحاول ترسية شراء الماكينة

لشركة يستفيد من ورائها غير تلك التي وقع لها الشراء و صدر امر شراء لها(و نسبة لان الماكينة مفصلة و مبرمجة على الكرين لم يتمكن من تحقيق ماربته و عاد و اشترى الماكينة من نفس الشركة صاحبة الحق الشرعى و بعد تاخير بلغ عام كامل اثر فى انتاجية محطة الحاويات-حسب تقرير شركة hpc الاستشارية العاملة بهيئة الموانى البحرية) لم يتعرض النائب المشار اليه الى اى محاسبة تذكر.

(9) فصل اكثر من 500 عامل من عمال السلامة بحجة ان النظافة ليست من اختصاصات الهيئة وسلم العمل لشركة الموانى المتخصصة فى اعمال المقاولات والتي لا تعطى لها اعمال المقاولات الا بمنافسة حرة مع شركات القطاع الخاص. الا ان هذه النظافة و التي لا تمت للعمل الهندسى باى شىء اعطت لها بدون منافسة.واعطت شركة الموانى العمل لشركة الهدف و التي اعطت العمل لشركة نظافة
ما لكم كيف تحكمون ؟
سنوات

(1)السيد المدير العام و نوابه فى حالة سفر خارج السودان بصفة مستمرة مما يعطل اتخاذ كثير من الاعمال الهامة بالهيئة كم تكلفة هذه الاسفار و ما العائد منها للبلد و للهيئة

لصالح إتفاق مشبوه..تشريدهائل للعمال بهيئة الموانى البحرية قامت هيئة الموانى البحرية فى بورتسودان بتشريد 571 من عمال النظافة مستغنية عن خدماتهم ابتداء من الاول من شهر سبتمبر الحالى. تواصل الهيئة تشريد العاملين رغم الاحتجاجات الشديدة التي تلقته من الهيئات النقابية ومن العديد من الاحزاب. وقد ذكر مصدر مطلع بالهيئة بان اتفاق مشبوه وقع مع شركة خاصة لتتولى اعمال النظافة مقابل عقد بمبالغ ضخمة تبلغ مائتين وخمسين مليون دولار سنويا بينما كانت ميزانية عمال النظافة لا تتعدى التسعين مليون مما يعتبر تبديدا لاموال الدولة فى صالح رموز النظام.
كما اكد قيادى نقابى بان هذه الخطوة قوبلت بمرارة شديدة من قبل جماهير الشرق وخاصة البجا الذين يشكلون النسبة الاعلى من المشردين وخاصة بعد التوقيع على اتفاق الشرق الذي وعد بالتنمية والاعمار وبحق العمل وذكر بان من الاسباب المباشرة لانتفاضة بورتسودان عام 2005 كان التشريد الهائل لابناء البجا العاملين بالهيئة وابدى استغرابه من سكوت قيادة جبهة الشرق التي رضيت بالمناصب ناسية معاناة بسطاء الناس.

<http://vb.alhadag.com/showthread.php?t=1171>

الفساد بهيئة الموانى البحرية

فساد د.مصطفى نوارى كادر الجبهة و مدير عام الخطوط البحرية السودانية السابق الهارب بلندن أمهلهت أسبوعاً واحداً ، البحرية تطالب مديرها السابق بإعادة (470) مليون جنيه

صحيفة الصحافة ، 2005/09/17م

وجهت الإدارة القانونية بشركة الخطوط البحرية السودانية ، انذارا قانونيا للمدير العام السابق للشركة لاعادة 47.202.859 (سبعة واربعون مليون ومئتان وأثنان الف وثمانمائة تسعة وخمسون دينار)، وذلك استنادا الي تقرير المراجع العام. و اشارت الوثيقة التي حصلت (الصحافة) علي نسخة منها الى أن المدير العام السابق للشركة الدكتور مصطفى نوارى ، معرض للأنهزام

تحت المواد 177 و178 من القانون الجنائي والمادة (6) من قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه. وقد أهملت الإدارة القانونية د. نواري اسبوعا لرد المبلغ اعلاه للخزينة العامة، والا ستضطر لاتخاذ الاجراءات القانونية. وتشير (الصحافة) الى أن الانذار صادر بتاريخ 4 سبتمبر 2005 وموجه لدكتور نواري عبر السفارة السودانية في لندن محل اقامة الدكتور نواري. وكشف تحقيق صحفي تجريه (الصحافة) ان النائب العام وجه بفتح بلاغ جنائي ضد د. مصطفى نواري تحت المواد 177، 178 من القانون الجنائي. والمادة (6) من قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه بموجب اخطار بالتمرة وع/م ت/بتاريخ 2004/11/23م. وكان المراجع العام قد أصدر تقريرا من 17 صفحة كشف فيه حصول المدير العام السابق على المبلغ، وطالب ديوان المراجع العام باسترداد المبلغ.

تقرير المراجعة المالية لمركز طب العيون يكشف عن فساد مالي خطير

الايام 17 يوليو 2006

كشفت لجنة مراجعة الاداء المالي والمحاسبي للمركز القومي لطب وجراحة العيون عن فساد مالي بلغت جملته اكثر من 61 مليون و800 الف جنيه وأكد التقرير الذي غطى الفترة من يناير إلى يونيو 2005م ان 47 مليون و450 الف جنيه صرفت لايجار عربتين للامين العام ومساعد المدير بجانب 14 مليون و350 الف جنيه كايجار لثلاثة منازل دفع منها 13 مليون و350 الف كمقدم 11 شهرا لايجار منزلين ومليون و150 الف مقدم ثلاثة اشهر لمنزل المراجع الداخلي وتكوين لجنة صيانة لم يراع فيها التخصص الهندسي واختفاء بورسلين صيني قيمته 4 مليون و160 الف جنيه وسداد فاتورة هاتف مساعد المدير العام لمدة اربعة شهور بقيمة 100 الف جنيه والامين العام لمدة سنة بقيمة 100 الف جنيه وكشف التقرير عن مخالفات أخرى عبارة عن دفعيات بدون تصديق بجانب عدم ارفاق كشوفات الصرف وتقديم حوافر باضعاف الحد الاعلى المصدق به وأماط التقرير اللثام عن عدم وجود اعتماد لايجار المنازل بالميزانية او تصديق من وزارة المالية لايجار المنازل باعتبار انه ليس من شروط خدمتهم وذكر التقرير ان عربتين خصصتا للمدير العم ومساعدته بفتة ايجار يومي 650 الف جنيه لكل عربة مما يعني ان العربة المؤجرة للمدير العام ماركة كب فيستو قيمتها في السوق 17 مليون جنيه يتم ايجارها بما يعادل 23 مليون و725 الف جنيه في العام أي بأكثر من سعرها. واكد التقرير وجود 5 عربات بالمستشفى يمكن ان تستغل لترحيل المدير ومساعدته مشيرا إلى ان عقود الايجار لم توثق بواسطة المستشار القانوني لوزارة الصحة و اشار التقرير إلى ان الصيانة التي أجريت بالمستشفى خصما من مواردها الذاتية لم تكون لها لجنة هندسية متخصصة السبب الذي أدى إلى استخراج مبالغ كبيرة لعقودات غير موثقة بواسطة المستشار القانوني لوزارة الصحة بجانب عدم وجود تقرير فني من جهة هندسية متخصصة يؤكد استلام اعمال الصيانة المشار اليها مؤكدا ان مواد الصيانة التي تم شراؤها لم تتم اضافتها إلى المخزن مثل البورسلين الصيني الذي تبلغ تكلفته 4 مليون و160 الف جنيه واوصى التقرير بتكوين لجنة فنية هندسية للتأكد من صحة المبالغ التي تم استخراجها لذلك الغرض. ووضح التقرير ان لجنة المراجعة الداخلية لاحظت استخراج العديد من الدفعيات المختلفة بدون وجود تصديقات لازمة من الجهة المخول لها التصديق للمصروفات النقدية والشيكات مثل استرداد الرسوم المختلفة من عمليات وعدسات وغيرها دون وجود افادة من قسم العمليات او الطبيب المباشر لتأكيد عدم اجراء العملية فضلا عن ان العديد من مستندات الدفع لا تفرق معها الكشوفات المؤيدة للصرف. وكشف التقرير الذي تلقت (الايام) نسخة منه استخراج حوافر شهرية بمسميات مختلفة لاشخاص لاعلاقة لهم بالعمل الذي تم استخراج الحافز له فضلا عن استخراج مبالغ باضعاف ما هو مصدق به شهريا وصرف حوافر لأعمال من صميم وظيفة العامل الذي يُحاسب على التقصير فيها .

لم تكن كارثة اليخت الرئاسي فى مبلغ الأربعة ملايين دولار التى دفعت من حر مال الشعب السودانى البائس الفقير .. الشعب الذى يعجز عن سداد فاتورة الدواء والغذاء والتعليم وغيرها من الفواتير التى أثقلت كاهله ولا فى الخسائر التى تعرضت لها القرى والولايات التى مر بها موكب اليخت الملوكى فدمر أسلاك الكهرباء والإتصالات وحطم صواني الحركة .. فهذه كلها خسائر تحدث كل يوم وعلى مرأى ومسمع الشعب السودانى ..

كم من مبانى شيدت ثم دمرت قبل أن يجف طلاؤها بسبب أخطاء فنية أو استراتيجية أو غيرها ثم أعيد بناؤها مرة أخرى بعد هدر الغالى من الدولارات الصعبة وكم .. وكم من الأموال التى صرفت تحت بنود مجهولة دون بيان وجهة مصارفها .. لكن الكارثة الحقيقية هى خيبة الأمل التى أصابت الشعب السودانى فى حكومة الوحدة الوطنية التى كان ينتظر منها النظر فى قضايا الجهل والمرض والتخلف والعطالة وإفرازاتها والتى أصبحت تشكل معضلة حقيقية للإقتصاد السودانى والهوية السودانية .. وما حدث فى الأونة الأخيرة من اصرار مجموعات سودانية على اعطائها حق اللجوء السياسى لبعض الدول الغربية بالرغم من إعلان الأمم المتحدة أن السودان لم يعد منطقة حرب وأصبح آمنا بما لا يسمح بالمطالبة باللجوء السياسى .. دليل على ذلك .. مفهوم الأمن عند أولئك اللاجئين كان مختلفا .. فالأمن عندهم لا يعنى وقف صوت البندقية وإطفاء نيران الحرب فهناك ماهو أسوأ من لهيب الحرب .. فبعد أن تقطعت أوصاله أمتهم الفقر وأدمن الجوع .. وهنا تكمن الخطورة .. خطورة أن يستشعر الشعب السودانى أن استجلاب يخت تقام عليه الأفراح الرئاسية وتتباهى به حكومة الوحدة الوطنية أمام الأفارقة والعرب هو أقصى ما يشغل بالها .. ولكن أن ينتحر تلميذ لعدم استطاعته سداد الرسوم الدراسية .. وأن يترك بعضهم الدراسة لضيق ذات يدهم عن تكاليفها .. وأن يموت العشرات لعدم مقدرتهم شراء الدواء وأن يترنح الاقتصاد السودانى .. كل ذلك لا يشغل بال الحكومة كثيرا فى وقتها الحاضر ..

ترتيب الأولويات خاصة فى المرحلة الحالية أمر ضروري حتى تقتضيه المرحلة فإذا استطاعت الدولة أن تجعل موظفيها يربط الحزام على بطنه ويتعايش مع المرتب الضئيل الذى يتقاضاه وذلك بترتيب أولوياته من ضروريات وغض النظر عن الكماليات (وهي ليست كماليات فى الحقيقة) فمن باب أولى أن تفعل الدولة ذلك حتى تنال سياساتها قبول المواطن ودعمه فيعمل على تطبيقها . شراء يخت رئاسى مترف .. فى وقت تناشد فيه الدولة المجتمع الدولى مدها بالمنح والمعونات لمعالجة آثار الحرب والقضاء على الفقر يجعل المجتمع الدولى يضع علامات الاستفهام امام مطالبنا .. وهناك مقولة لأهلنا فى شرق السودان تصور هذا الوضع فتقول (الابس سديري ..)

الشعب السودانى يمر بفترة نقاهة أما أن ينجح البرنامج الانتقالي فى اكمال شفائه أو يرتد الى انتكاسة تقوده الى وضع أسوأ من المربع الأول .. وحينها لا يستطيع أحد أن يتوقع ما سيحدث ..

يخت رئاسي سوداني لتكريم القادة الأفارقة يفشل في الوصول إلى النيل للقيام بجولات نيابية لرؤساء الدول والمسؤولين الضيوف

الخرطوم: مارك ليسى *

خدمة (نيويورك تايمز)

الشرق الاوسط، 1 فبراير 2006 العدد 9927

وظفت الحكومة السودانية كل مواردها لاستقبال واستضافة رؤساء الدول والمسؤولين، الذين شاركوا في مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي الأسبوع الماضي، إذ غسلت الشوارع ونصبت لافتات الترحيب، وقبلها شيدت فلل جديدة فاخرة على نهر النيل مفروشة بأرقى أنواع الأثاث. وكان هناك يخت رئاسي فاخر، من المفترض أن يستضاف على متنه الرؤساء والوجهاء والمسؤولين المشاركين في القمة، في جولات نيابية وحفلات مسائية، إلا أن مصير إيصال اليخت الرئاسي إلى مياه النيل، كان مثل مصير مساعي السودان للفوز برئاسة الاتحاد الإفريقي. جاء الرؤساء الأفارقة وشاركوا في القمة، وغادروا عائددين إلى بلدانهم ولم يحط اليخت الرئاسي بعد على مياه النيل الأبيض ولا الأزرق. يقول إبراهيم خلف الله، وهو الشخص المكلف بنقل اليخت الرئاسي من سلوفينيا، حيث شيد بتكلفة 4.5 مليون دولار أميركي، أنه بذل كل ما بوسعه لكي يصل اليخت الرئاسي إلى مياه النيل، قبل انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي. وأضاف إبراهيم خلف الله، فيما كانت الشاحنة التي تقل اليخت تتحرك ببطء صوب وجهتها النهائية، أن هذه العملية غاية في الصعوبة. وعلى الرغم من أنه لم يبق سوى حوالي 200 قدم لإيصال اليخت إلى وجهته النهائية، لا تزال هناك عقبات رئيسية، مثل المبنى الذي صدمته الشاحنة التي تقل اليخت، فيما كان خلف الله يؤشر بيديه بانفعال واضح للشخص الذي كان يقود الشاحنة. كانت الرحلة طويلة بالنسبة لإبراهيم خلف الله، مدير شركة ريكمان لخدمات النقل البحري. فقد تسلم اليخت في سلوفينيا نهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضي ووصل إلى بورتسودان خلال أسبوعين. وكان هناك وقت كاف لنقل اليخت برا إلى الخرطوم ووصوله إلى النيل قبل انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة، إلا أن نقل هذه الحمولة الضخمة كان أكثر صعوبة مما تخيل، إذا أن مرور الشاحنة وعلى ظهرها اليخت، الذي يزن 172 طناً، عبر أربعة جسور كان تحدياً حقيقياً أمام خلف لكنه نجح في ذلك. وكانت العقبة الأكثر صعوبة، هي الأسلاك الكهربائية المارة فوق بعض الشوارع التي مرت بها الشاحنة، وعولجت هذه المشكلة بقطع 132 من هذه الأسلاك، مما تسبب في ظلام دامس في بعض الأحياء، إلا أن إبراهيم خلف الله قال أنه لم تكن هناك أسلاك ضغط كهربائي بين تلك التي اضطروا إلى قطعها لتسهيل مرور الشاحنة التي تقل اليخت. أنهت قمة الاتحاد الإفريقي أعمالها، ويأمل خلف الله الآن في استخدام اليخت الرئاسي في مناسبات مستقبلية، مثل أي تجمع مقبل للقادة العرب في الخرطوم. ينظر خلف الله إلى اليخت كونه مؤشراً على تقدم بلاده ورمزا على مساعيها وجهودها للظهور بوجه جديد أمام العالم، ويقول في هذا السياق: «هذا البلد يشهد تطورا، ونريد أن يجد القادة الذين يزورون السودان العناية والرعاية. سيكون هذا اليخت مخصصا لضيوفنا المهمين». ولكن حتى قبل وصوله إلى الماء أثار اليخت الرئاسي انتقادات، من جانب الذين اعتبروه رمزا للترف والبذخ ودليلا على انقطاع الحكومة وبعدها عن مشاكل وهموم الناس، وأطلقت على اليخت في الصحف السودانية مختلف الأوصاف من ضمنها «دمية المليون دولار». وبضم اليخت الرئاسي، المزود بتكنولوجيا متقدمة للأقمار الصناعية، قاعة طعام فاخرة تسع 76 ضيفا. وفي سياق الانتقادات التي أثرت بسبب اليخت ناشدت صحيفة «جوبا بوست» المسؤولين بالتبرع به للصليب الأحمر بغرض استخدامه مستشفى نهريا، وقالت

الصحيفة، ان الأطفال يتسولون الطعام في أماكن لا تبعد كثيرا عن موقع اليخت الرئاسي الفخم. اما صحيفة «خرطوم مونيتور»، فقد قالت ان الحكومة تستخدم الصنادل في إعادة النازحين الذين شردتهم الحرب الطويلة، في الوقت الذي تستورد فيها يختا فاخرا للحفلات. كان من المفترض ان تكون قمة الاتحاد الافريقي بمثابة فرصة للحكومة السودانية لتحسين صورة البلاد، التي يسعى قادتها الى اجتذاب المستثمرين وتغيير صورتهم التي كانت سببا في عزلة طويلة، إلا ان التحول، كما ثبت بوضوح، كان اصعب مما كان متصورا، فالرئيس البشير حاول ان يصبح رئيسا للاتحاد الافريقي لهذه الدورة، مستفيدا من تقليد درج عليه الاتحاد بإعطاء الرئاسة للبلد المضيف، إلا ان المشاركين رفضوا رئاسة السودان بسبب استمرار الحرب في دارفور، التي ألفت بظلالها حتى على اتفاقية السلام التي جرى التوصل اليها العام الماضي لإنهاء الحرب في الجنوب. خلف الله من جانبه قتل من شأن كل هذه الانتقادات، وقال ان السودان في حاجة الى تحديث وإن اليخت، الذي تطلق عليه الحكومة «القصر»، واحد من علامات هذا التحديث. ويلاحظ ان اليخت الجديد يبدو قديما الآن بفعل آثار الاحتكاك الواضحة والخدوش على جانبه، إلا ان خلف الله يرى أن حل هذه المشكلة يكمن في طلاء جديد لليخت. ويؤكد خلف الله انه لن يرتاح حتى بعد ان يحط اليخت الرئاسي على مياه النيل، لأن هناك يختا رئاسيا آخر، صيني الصنع وأكبر حجما من اليخت الحالي، في طريقة الى السودان قريبا، إلا ان الحديث عن يخت ثان الآن سابق لأوانه لأن الأول لا يزال على اليابسة.

الفساد في عائدات البترول السوداني

نهب البترول السوداني من (A-Z) (1/3)

عمولة مؤسسة النفط بلغت 407.5 مليون جنيه في عام 2007!!
منذ أول بترودولار جري تسخير هذه العائدات البترولية لمنفعة الطيفية الحاكمة

تقرير الميدان، الثلاثاء 16 فبراير 2010

من ملاحظاته على العائدات النفطية لعام 2007 (صادر وخام محلي) ذكر المراجع العام أنه بمقارنة جملة عائدات البترول الصادر بإدارة «الإيرادات والصندوق القومي للإيرادات تبين أن هنالك فرق بمبلغ 1.4 مليون جنيه وأضاف إن هذا الفرق هو عبارة عن فرق شحنات في شهر مايو 2007 بمبلغ 2.4 مليون جنيه وقيمة شحنات شهر ديسمبر 2007 بمبلغ 83.6 مليون جنيه، وقد لاحظ أن هنالك مبلغ 52.3 مليون جنيه تم تضمينها على اعتبار أنها صادر بترول بينما هي مبلغ مسحوب من حساب احتياطي المركزي إلي حكومة الجنوب في شهر يوليو، 2007. وإذا كان تقرير المراجع المذكور أكتمل وعرض في عام 2009 فأنا لانزال نسأل عن جملة هذه الفروقات التي تطرق إليها المراجع والبالغة 1.4 مليون جنيه عن شحنات بترولية لشهري مايو وديسمبر 2007 هل عادت للخزينة العامة وبأي كيفية؟ في نفس التقرير تم إستعراض عائدات الخام المحلي والبالغة 2386 مليون جنيه حيث ذكر المراجع العام بالنص أن مؤسسة النفط السودانية خصمت مبلغ 4.75 مليون جنيه عبارة عن عمولة المؤسسة والتي لم تعكس بسجلات وزارة المالية وأنه قد جرت تسويات تم بموجبها منح مبلغ 761 مليون جنيه وقود لوحدة (إستراتيجية) ومبلغ 391 مليون جنيه وقود لجهات مختلفة ذكر أنها تقوم بأعمال مشاريع التنمية ودعم الموسم الزراعي.

ومن جملة هذه العائدات البالغة 2386 مليون جنيه تم توريد 1231 مليون جنيه (بحسب تقرير المراجع) لوزارة المالية بينما ذهبت 1155 مليون جنيه الي جهات غير معلومة. هذا فقط ما عثر عليه المراجع العام لدي بحثه عن عائدات وزارة الطاقة في عام 2007 وطالما أن فرق المراجع العام ليس من اختصاصها تفصي الحقائق بل تراجع فقط مايعرض أمامها فان من الضروري أن

نتساءل هل كانت عائدات صادرات البترول الفعلية فقط ٧٥٣٨ مليون جنيه كما يبين ذلك تقرير المراجع العام لسنة ٢٠٠٧ أم كانت غير ذلك ؟ وكم برميلاً جري تصديرها خلال العام ٢٠٠٧ ؟ وهل كانت قسمة البترول بحسب نصوص إتفاقية نيفاشا عادلة ، أم جري تقليل نصيب حكومة الجنوب والولايات الشمالية والجنوبية عن عمد ؟.

ويمتد السؤال لعائدات البترول الخام والذي ذكر المراجع العام أنه يبلغ ٢٣٨٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٧ تم توريد ١٢٣١ مليون جنيه لوزارة المالية وذهب الباقي وقوداً بالمعجان لجهات خاصة وإستراتيجية.

هل كانت عائدات البترول الخام كما ذكرها المراجع العام أم كانت بخلاف ذلك وكم عدد البراميل التي !جري تكريرها خلال ذلك العام ٢٠٠٧ في تقرير حكومي معتمد آخر ذكر أن صادرات البترول الخام خلال ٢٠٠٧ بلغت ١٣٧,٨ مليون برميل وبمبلغ وقدره ٨,٠٥٢ مليار دولار . فإذا كانت قيمة الدولار آنذاك تعادل ٢,٤٥ جنيه فان عائدات صادر البترول وقتذاك بلغت ١٩,٧ مليار جنيه وليست ٧,٥ مليار جنيه كما ورد في تقارير وزارة

المالية والطاقة والتعدين التي راجعها المراجع العام بمعنى آخر أن الأرقام الواردة عن صادر البترول في تقارير وزارة المالية والتي بموجبها تعتمد قسمة الثروة بين شريكي الحكم لا تمثل الا ٣٨ ٪ من العائدات الحقيقية . ليس هذا فحسب بل أن الحكومة وفي ذلك العام ٢٠٠٧ صدرت للخارج مشتقات بترولية بمبالغ طائلة فقد بلغت حصيلة البنزين الذي تم تصديره للخارج ٣٢٤ مليون دولار والغاز الطبيعي ١٥,٩ مليون دولار والنافثا بمبلغ مليون دولار فاذا كانت هذه المبالغ الأخيرة خارج إطار قسمة الثروة فانها بالضرورة جزءا من الايرادات العامة الواجب تضمينها في الموازنة العامة لذلك العام لكنها لم تظهر في أي مكان . وطالما أنها لم تظهر في أي مكان ولم يتخطفها شيطان ما فان من المؤكد أن بعض الأشخاص قد إستحوذوا علي هذه الأموال العامة.

قسمة البترول .. بيع البصل بما حصل:

الحديث حول إنتاج البترول وأسعار البيع والأرقام غير الحقيقية التي تعلن دوريا صرحت به أكثر من جهة سودانية وأجنبية ليس أولها هذه الصحيفة ولا آخرها تقرير منظمة قلوبال ويتنس الأخير بشأن التضارب في أرقام عائدات النفط . وللمزيد من الدقة حول هذا الموضوع وبغرض المقارنة لنري بكم بيع البرميل الواحد من خام البترول السوداني الجيد المنتج من هجليج في وقت كانت فيه أسعار النفط الأقل جودة ما بين ٩٠ إلي ٩٢ دولارا للبرميل . في أبريل ٢٠٠٧ علي سبيل المثال لا الحصر تم تصدير ٥,٨ مليون برميل بسعر ١٨٨ مليون دولار بواقع البرميل ٣٢,٤ دولار ، ولو إفترضا صحة رقم الكميات المصدرة – وفيها شك كبير – فان الفرق ما بين العائدات الحقيقية للبترول بسعره العالمي والعائدات المكتوبة في التقارير خلال هذا الشهر وحده (أبريل ٢٠٠٧) تبلغ ٣٣٤ مليون دولار . تري أين ذهب هذا المبلغ ؟ والنهب لا يقف عند هذا الحد فالأسعار المتدنية لصادر البترول التي تعكسها تقارير قسمة النفط هي نفسها التي يحسب عليها سعر الخام المكرر محلياً والذي يقترب من ٢ مليون برميل شهريا . وبالحساب البسيط فان هنالك فرق مالي لم يقل في ذلك الشهر عن ١١٥ مليون دولار نتيجة التلاعب بأسعار بيع النفط . نستنتج من كل هذا أن متوسط الفرق في العائدات البترولية الشهرية – أو المال المنهوب بتعبير آخر – لا يقل عن ٤٤٩ مليون دولار بينما لا يتجاوز التحصيل الفعلي الذي تنشره التقارير الرسمية عن ٢٥٠,٨ مليون دولار واذا كانت الأموال التي تجنب وتنهب من عائدات النفط شهريا لا تقل عن ٤٤٩ مليون دولار فانها في العام الواحد تبلغ ٥,٤ مليار دولار فانظر عزيزنا القارئ كم تبلغ خلال ١١ عاماً هي عمر الصادرات السودانية البترولي

نهب البترول السوداني من (A-Z) (2/3)

لم يكن لعائدات البترول أي أثر إيجابي علي معيشة المواطن أو علي الزراعة والصناعة
حرص النظام علي إستغلال البترول خارج إطار مناطق الانتاج التي تقع في الجنوب
أين الحقيقة وراء عمليات مصفاة الخرطوم ؟

نستعرض هنا لجزء يسير من تقرير مطول عن إنتاج النفط بالسودان صدر في أغسطس 2005 ، ثم نعلق عليه بعد ذلك .
”مع تطور إنتاج خام النفط تم إنشاء مصفاة الخرطوم والأبيض ومصفاة بورتسودان وتم تشغيل مصفاة الخرطوم في يونيو 2000م بطاقة تكريرية بلغت 50 ألف برميل /اليوم ويجرى العمل في مشروع توسعة مصفاة الخرطوم حيث إكتملت المرحلة الأولى من التوسعة في العام 2004م وارتفعت الطاقة التكريرية للمصفاة إلي (70) ألف برميل /اليوم وعند إكتمال المرحلة الثانية من التوسعة خلال (أكتوبر) من هذا العام ستبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة 100 ألف برميل /اليوم وتنتج مصفاة الخرطوم البوتجاز، البنزين، الجازولين، غاز الطائرات، فحم الكوك والفرنس .

يوجد بمصفاة الخرطوم عدد من الوحدات التكريرية التي تشمل وحدة التكرير الجوي ، ووحدة التكسير الحفزي ووحدة اصلاح الجازاويل كما تحتوى المصفاة على 49صهريجا ومستودعات للخام والتجاز والبنزين والكيروسين والجازاويل والفرنس تبلغ سعتها الكلية حوالى 265الف متر مكعب وبذلت ادارة المصفاة والوزارة جهودا مقدرة لزيادة الطاقة الانتاجية (التكريرية) للمصفاة وذلك بالاستفادة من خام حقل الفولة بمربع (6) ، وتغطية احتياجات البلاد من المنتجات البترولية وتهدف الخطة التوسيعية للمصفاة الى زيادة الطاقة الانتاجية من 5، 2مليون طن في العام الى 5، 4مليون طن في العام وبدات المصفاة بالفعل بعد التوسعة فى انتاج فحم الكوك من اجل الصادر وتعتبر مصفاة الخرطوم شراكة صينية سودانية بدا انشائها فى مارس 1997 وبدا انتاجها فى منتصف مايو 2000. كما انشئت خطوط انابيب الصادر ويعتبر خط أنابيب صادر الخام الذى افتتح فى العام 1996م من أطول الخطوط فى أفريقيا بطول 1610 كلم وقطر 28 بوصة حيث يمتد من مناطق الإنتاج بهجليج حتى ميناء بشائر بالبحر الأحمر ويمر الخط بمصفاةي الأبيض والخرطوم وتوجد ست محطات للضخ على طول الخط وتبلغ الطاقة التصميمية للخط 450 ألف برميل /اليوم وبدأ الضخ فى نهاية مايو 1999م بطاقة 150 ألف برميل /اليوم إرتفعت إلي 300 ألف برميل /اليوم فى العام 2004. بالإضافة إلي إعادة تأهيل خط أنابيب المنتجات النفطية (بورتسودان – الخرطوم) فى نهاية العام 1999 والذي يبلغ طوله 815 كيلومتر وقطره 8 بوصات وطاقته التصميمية 600 الف طن فى العام. تم إنشاء محطة صادر المنتجات النفطية بمنطقة الجيلي /شمال الخرطوم بالقرب من مصفاة الخرطوم ولقد كان هذا المشروع حتميا ومكملا لقيام المصفاة كوسيلة لنقل منتجاتها وتم إنشاء المحطة بحيث تشمل محطتين إحدهما فى إتجاه مستودع الشجرة لضمان إمداد ولاية الخرطوم والولايات الغربية والجنوبية وولايات الوسط والثانية فى إتجاه ميناء الخير على البحر الأحمر لتصدير المنتج الفائض. كما تم تدشين خط أنابيب الفولة فى مارس 2004م بطول 730 كلم وقطر 24 بوصة ، وتبلغ الطاقة التصميمية للخط 200 ألف برميل /اليوم. بالإضافة إلي خطوط الأنابيب القائمة هناك خطوط تحت التشييد وهي خط صادر الخام عدارييل – بشاير 2، خط صادر البنزين والجازاويل الروبان – بورتسودان. أما الخط الثالث وهو قيد التشييد بطول 1380 كلم وقطر 32 بوصة ويمتد من حقل فلوج إلي ميناء بشائر الثاني إلي جانب ذلك فهناك خط يصل بين حقلي سارجات وحقول هجليج بطول 176 كلم. بدأ العمل فى موانئ التصدير الحديثة فى (2004-1996) الأمر الذى أسهم بصورة كبيرة فى وصول النفط السودانى للأسواق العالمية وتم إنشاء ميناء بشائر الاول لتصدير النفط الخام فى عام 1999م بسعة تخزين قصوي تبلغ 32مليون برميل و يجرى العمل فى تشييد ميناء بشائر (2) لتصدير خام حوض ملوط وتبلغ سعته التخزينية 3مليون برميل فى المرحلة الأولى. وإكتمل العمل فى ميناء الخير لتصدير المنتجات النفطية فى يناير 2003م م بطاقة قصوي تبلغ 50 ألف طن. كما تم إنشاء ميناء سواكن تصدير الغاز فى مارس 2001 م بمساحة 1400 متر مربع بطاقة ضخ قصوي تبلغ 75 طن /الساعة للناقلة وسعة تخزين تبلغ 1400 طن ويتم إستغلال مخازن شركة أمان غاز فى بعض الفترات لتغطية عجز التخزين. وفيما يتعلق بالتسويق الخارجى يتم شهريا تسويق نحو 4 – 5 مليون برميل معظمها يذهب إلي الشرق الأقصى وهي من نوع مزيج النيل ويتم التسويق عبر العطاءات وتشارك عدة شركات فى هذه العطاءات وهي شركات مقتدرة فنيا ومالية وإداريا. وكانت فاتورة استيراد المواد البترولية تشكل عبئا ثقيلاً على ميزان المدفوعات حيث فاقت 400مليون دولار سنوياً، وقد شكل هذا عبئاً على الدولة جعلها تبذل جهداً كبيراً لاستخراج النفط وواجهتها الكثير من الصعوبات تمثلت فى ضعف البنيات الأساسية عند بداية أعمال الإستكشافات اضافة لحرب الجنوب والتدخلات الأجنبية التي تدعم إستمرارها بجانب بعد البترول المكتشف فى البداية عن موانئ التصدير ومناطق

الإستهلاك الرئيسية اضافة للحصارالاقتصادى المفروض على البلاد”.

كان المشروع البترولي تبيداً للثروة البترولية والموارد المالية ؟

منذ البداية كانت هذه السلطة حريصة علي إستغلال البترول خارج إطار مناطق الانتاج التي تقع في جنوب السودان أو علي تخومه ، ولهذا مدت الخطوط الطويلة والمكلفة من كل حقل بترولي إلي موانئ البحر الأحمر مروراً بالخرطوم في معظم الأحيان . ثم أنشئت المصافي في الأبيض والخرطوم وجري التفكير في تأهيل مصفاة بورتسودان القديمة أو إنشاء مصفاة جديدة . وبنهاية 2004 ذكرت المصادر الرسمية أن الاستثمارات في قطاع النفط بلغت 2.5 مليار دولار. كيف كان هذا المشروع البترولي تبيداً للثروة البترولية والموارد المالية ؟ ربما كانت الاجابة الدقيقة لمثل هذا السؤال غير موجودة بشكل قاطع ، ولكن بالنظر إلي كمية الخام التي تبدد في مصفاة الأبيض العجيبة ” 10 ألف برميل يومياً ” التي لا تنتج الا الجازأويل والفيرنس بسبب تخلفها ، وكان يمكن إن كان هنالك عقل وطني في قطاع البترول إقامة مصفاة متكاملة تنتج جميع المشتقات البترولية ليس في الأبيض وإنما في هجليج أو بانتيو لتوفير تكاليف النقل الباهظة وخطوط الأنابيب التي تستنزف موارد البلاد حالياً.

وحتى هذه المصفاة التي أنشئت بالجيلي بقرض صيني فانها تحت الادارة الصينية المهيمنة التي تكسب كثيرا جراء تلك الاتفاقية العجيبة الموقعة بشأن إنشاء المصفاة . وهي اتفاقية عجيبة لأن نتائجها الماثلة تقول أن هذه المصفاة لم تدر مليما واحدا للخرزينة العامة بينما ملايين الدولارات تدفع سنويا للمصفاة من المال العام . كيف يفهم هذا الاستثمار الصيني الذي يستولي علي الادارة والعائدات ثم يده للخرزينة العامة ؟ إنها بالقطع المصالح الخاصة التي تتعارض مع المصلحة الوطنية والسيادة . وبالرغم من واقع أن هذه المصفاة تستنزف الأموال العامة بشكل كبير فان إتفاقات مشبوهة لازالت تعقد ” تحت الطاولة ” توسع من الفوائد التي يجنيها الصينيون من المصفاة الموجودة علي الأراضي السودانية . لنقرأهذا الخبر الذي نشرته في وقت سابق وكالة الأنباء الصينية الرسمية شينخوا في نوفمبر الماضي . ” وقعت شركة البترول الوطنية الصينية ، اكبر منتج للبترول والغاز الطبيعي في الصين ، اتفاقيات مع السودان لتوسيع مصافي البترول ومقايضة اصول انتاج البترول ، حسبما أفاد بيان اصدرته الشركة علي موقعها الالكتروني .

وستخضع شركة تكرير البترول ، ومقرها الخرطوم ، والتي تمتلك كل من شركة البترول الوطنية الصينية والسودان حصة متساوية فيها ، لعملية توسيع ثانية ، ولكن البيان لم يعط مزيدا من التفاصيل . تأسست شركة تكرير البترول في 1997 وبدأت انتاجها بعد ثلاث سنوات بقدرة معالجة سنوية 2.5 مليون طن . وقد تم توسيعها في 2006 . وتعالج سنويا خمسة ملايين طن من البترول ، وتقوم بتزويد 80 في المائة من البترول المصفى في السودان .

واضاف البيان ، دون توضيح المزيد من التفاصيل ، ان شركة البترول الوطنية الصينية ستقايس ، جزئياً ، حصتها من الاسهم في بلوك 8243;6 ، بلوك “5” التابع لشركة بتروناس الوطنية الماليزية . كذلك اعلنت الشركة انها وقعت اتفاقية مع الحكومة السودانية حول سداد دفعة مقدمة مقابل امدادات من البترول الخام . تمتلك شركة البترول الوطنية الصينية ثمانية مشروعات في السودان ، وتغطي مجالات ، منها الاستكشاف الجيوفيزيائي ، وحفر الآبار ، واعمال بناء ، وخطوط انابيب وخلافه . لاحظ أن الاتفاق يشمل إعطاء إمدادات من الخام للشركة الصينية مقابل سداد القرض الجديد ومقايضة أسهم في بلوك بترولي بأخر ، وهكذا تتناقض العائدات الحكومية من البترول لصالح شركة البترول الصينية وهذه المصفاة العجيبة . ما كشف عنه هذا الخبر أيضا أن المصفاة تعالج سنويا خمسة ملايين طن من البترول فهل تظهر في تقارير وزارة الطاقة هذه ال 5 ملايين طن والتي تعادل 36 مليون برميل ، أم أقل بكثير من هذا الرقم ؟ هذا ما نراه لاحقاً

عائدات البترول المكرر : ما خفي أعظم

لنستعرض هنا بعض الأرقام بشأن التكرير لتوضيح الصورة

خلال يونيو 2009 بلغ العائد من الخام المستخدم محلياً 94.8 مليون دولار بلغ نصيب حكومة الجنوب منها 34.9 مليون دولار . كيف حدث هذا ؟ لنقرأ التفاصيل . جملة الخام المكرر خلال الشهر بلغ 1919 برميلاً حسب الإدعاء الحكومي بسعر 56.4 دولار

للبرميل الذي اعتبر متوسط السعر العالمي للنفط . العائد المهالي بحسب هذا السعر 108.3 مليون دولار . تم تقدير نسبة البترول المنتج بالجنوب ب 56.3% وبخصم الرسوم الادارية البالغة 13.5 مليون دولار ونصيب الولايات وصندوق دعم الوحدة يتبقي لحكومة الجنوب ذلك المبلغ الذي لا يصل الي 40 مليون دولار.

كيف كانت جملة الخام المكرر 1919 برميلاً خلال الشهر والمصفاة منذ يونيو 2006 تعمل بطاقة 100 ألف برميل في اليوم ؟ والمصفاة عملت في ذلك الشهر بصورة متواصلة 30 يوماً دون توقف . بالحساب البسيط 100 ألف برميل مضروبة في 30 يوماً تساوي 3 مليون برميل وليس 1919 برميل كما جاء في حساب العائدات .

كم تساوي هذه الـ 3 مليون برميل من الدولارات إذا علمنا أن السعر العالمي لخام النفط لم يقل عن 70 دولاراً في ذلك الشهر إنها بالتأكيد تساوي 210 مليون دولار وليس 94.8 مليون دولار كما جاء في تقرير حكومي ، ولو جادل أحدهم بالقول أن سعر برميل البترول المكرر محلياً في شهر ما يقارن بأسعار صادر البترول الحقيقية في الشهر السابق وأن المبلغ المحدد ب 56.4 دولاراً هو السعر الذي بيع به برميل خام مزيج النيل ، فإننا نرد بالقول أن هذا السعر أدني بكثير من الأسعار العالمية لخامات النفط الأقل جودة من مزيج النيل وأن الحكومة إذا كانت تبيع النفط بالسعر المتدني المذكور للصين أو لأي جهة دون منافسة أو عطاء فإن هذا هو الفساد بعينه .

الملاحظة الثانية فيما يتعلق بحسابات الخام المكرر ولناخذ يونيو 2009 كمثال هو التقدير المبالغ فيه للرسوم الادارية التي تخصم من جملة العائدات . لقد بلغت هذه الرسوم مبلغ 13.5 مليون دولار نظير 1919 برميلاً مكرراً كما جاء في سياق التقرير بواقع 7 دولار عن كل برميل فإذا كانت هذه الرسوم الباهظة التي لا مبرر لها تذهب للمصفاة فتلك أرباح باهظة كان يمكنها أن تسد القرض الصيني الذي شيدت به المصفاة قبل سنوات وسنوات ، وإن كانت هذه الرسوم تذهب لمؤسسة النفط فلماذا لا تذهب للخزينة العامة بعد ذلك !!

البترو دولار في حسابات الطفيلية

في واقع الحال لو كانت قسمة البترول أو حساب عائداته تتم في الضوء وليس تحت جناح الليل لكانت هذه العائدات أضعاف ما تنشر في التقارير الرسمية . وبالنظر فقط لشهر واحد هو يونيو 2009 فإن الفرق في عائدات الخام المكرر يعادل 115.2 مليون دولار ضف علي ذلك الفرق بين الأرقام المتضاربة في صادر البترول والتي لا تقل شهرياً عن 300 مليون دولار لتصبح جملة الأموال التي لا تظهر في أي حساب أكثر من 415 مليون دولار شهرياً فانظر عزيزي القارئ كم ملياراً من الدولارات البترولية ” يلهفها ” البعض من هذه الثروة الناضبة . إنها حتماً لا تقل عن 4.9 مليار دولار سنوياً علي أقل تقدير .

وبخلاف الأموال المهذرة والمجنبة والمنهوبة فان الكيفية التي تجري بها عمليات التنقيب تثير العديد من الأسئلة التي نحاول الاجابة عليها في مقال لاحق يتطرق إلي ضخ المياه تحت خام النفط وأثره السلبي ولماذا يضيع الغاز الطبيعي هدراً ولماذا يحرق خام النفط لتوليد الكهرباء في محطات كهرباء كان يمكنها لولا ” الغفلة ” استخدام بدائل أخرى .

لهذا ولغيره لم يكن لعائدات البترول السوداني أي أثر إيجابي علي معيشة المواطن أو علي الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الحيوية في حين نمت وبشكل كبير تلك الفئة من الرأسمالية الطفيلية التي إعتبرت البترول غنيمة سائغة طالما أنها مسيطرة علي مقاليد الحكم حتي الآن بالحديد والنار .

نهب البترول السوداني من (A-Z) (3/3) (الحلقة الأخيرة)

لماذا أصر المؤتمر الوطني وقت توقيع إتفاقية السلام الشامل علي عدم مراجعة عقود النفط ؟
نفقات التنقيب يجري تضخيمها باستمرار لصالح نهب المزيد من كميات النفط الخام .
تبيد أكثر من 80 مليار دولار خلال السنوات المنصرمة .

عدم إلزام الشركات الأجنبية بدفع ضرائب دخل للحكومة خلال مدة تقاسم الإنتاج.

بعد صدور تقرير منظمة قلوبال ويتنس عن التضارب في عائدات النفط السوداني ” أغسطس 2009; 8243 قال مسؤول إنقاذي بارز في معرض التعليق علي الاتهامات التي كالتها الحركة الشعبية لتحرير السودان للمؤتمر الوطني في شأن البترول أن الحركة قد أخذت 8 مليار من عائدات النفط فأين ذهبت ؟ أراد بهذا أن يقول إذا كان المؤتمر الوطني فاسداً ومتلاعباً بأموال النفط فإن الحركة الشعبية أيضاً كذلك. هذه الواقعة تشبه القصة الحقيقية المتداولة في ثمانينيات القرن الماضي حيث قيل أن أحد الأشخاص كان يحكي عن ” واحد” من حرامية النظام المايوي في مجلس ضم بعض السادة والسيدات ، ولما طفق يعدد الممارسات الفاسدة للحرامي المذكور قالت له سيدة كانت تجلس أمامه إن من تتحدث عنه هو أي فاحرج وسكت برهة ثم قال لها ” ولا يهيك خالي برضو كان حرامي معاه“

اتفاقيات التنقيب:

بعد أكثر من 10 أعوام على تصدير البترول السوداني لا تزال اتفاقيات التنقيب الموقعة مع الأجانب سرّاً لا يدرك كنهه أحد، لكنها بحسب الأنباء المتسرّبة معيبة وتهدر الثروة النفطية لصالح المستثمرين الأجانب لقاء مصالح خاصة. لنر الآن نموذجاً من هذه الاتفاقيات وهي الاتفاقية التي وقعت في 7 أغسطس 1995 مع شركة الخليج للبترول المحدودة (سودان) والتي حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في منطقة عداريل. حيث بلغت مدة الاتفاقية 25 عاماً قابلة للتجديد لمدة 5 أعوام أخرى، كما تنص على أن تستعيد شركة الخليج جميع النفقات المترتبة على عمليات التنقيب عن النفط من عوائد مبيعات النفط الخام المنتج بنسبة 65% سنوياً كحد أقصى. كما ستحصل شركة الخليج على 40% من النفط الخام المنتج والقابل للتوزيع كما أن لها الحق بأن تباع الحكومة السودانية تلك الكمية أو جزءاً منها بالسعر السائد في الأسواق العالمية وأن الشركة ليست ملزمة بدفع ضرائب دخل للحكومة على عملياتها البترولية خلال مدة اتفاقية تقاسم الإنتاج.

معظم اتفاقيات التنقيب مماثلة لهذه الاتفاقية فالشركة أو مجموعة الشركات الأجنبية تخضم نسبة كبيرة من الإنتاج لقاء استعادة النفقات، ومما تبقي تحدد أنصبة كل طرف. هذه المعادلة في مجملها تجعل الطرف الأجنبي يحصل علي نصيب أكبر مما تحصل عليه الحكومة. وتستمر المعادلة في السريان طالما لم تستعد الشركة نفقات التنقيب على دابر المليم. نفقات التنقيب هذه يجري تضخيمها باستمرار لصالح المزيد من كميات النفط الخام، كما أنها لا تراجع ولا تدقق لمعرفة صحتها. ولا تقتصر الاتفاقيات على هذه القسمة غير العادلة للبترول بل تمنح المزيد من الحوافز للشركات الأجنبية حينما تبيع لها بيع نصيبها من البترول للحكومة بالسعر العالمي. لا حظ أنها تباع للحكومة نصيبها من البترول في مناطق إنتاجه بالسعر العالمي وهي التي لم تنقله لميناء التصدير ولم تدفع عليه بالطبع رسوم النقل أو أي رسوم أخرى. هذا عيب آخر من عيوب هذه الاتفاقيات اللا وطنية. من ضمن ما تنص عليه الاتفاقيات عدم إلزام الشركات الأجنبية بدفع ضرائب دخل للحكومة خلال مدة تقاسم الإنتاج مما يعني ضمان ربح صافي لها.

هذه الاتفاقيات ” السرية ” تنتهك السيادة الوطنية وتبيح للأجانب الاستيلاء على أكبر قدر من الثروة النفطية في بلادنا وبالتالي يجب الوقوف بحزم ضدها والمطالبة بالسيادة الوطنية على قطاع البترول ومراجعة الاستثمارات الموجودة والتحقق من الأموال الحقيقية التي صرفت في عمليات التنقيب وبالتالي تعديل الأنصبة الحالية.

نصيب الأسد لمن ؟

من نتائج اتفاقيات التنقيب ” المضروبة ” ما يحدث الآن في الامتياز النفطي بمربع (5 أ) بالجنوب والذي منح للمجموعة البترولية المعروفة باسم (WNPOC) ففي خلال الفترة 2006-2008 بلغ الإنتاج الكلي 21 مليون برميل ” حسب الأرقام الرسمية ” كان نصيب الحكومة منها 9 مليون برميل فقط بينما نالت المجموعة 12 مليون برميل . ويجدر بالذكر أن متوسط السعر الذي بيع به برميل النفط المستخرج خلال هذه الأعوام بلغ 73.8 دولار في وقت شهدت فيه تلك الفترة ارتفاع أسعار البترول بصورة غير عادية ”

170 دولاراً للبرميل. ”

ولانسني هنا أيضاً امتياز البترول بمربع 6 ” غرب السودان ” ، ففي الفترة 2004-2008 بلغ الإنتاج الكلي حسب المعلومات الرسمية 42.7 مليون برميل كان نصيب الحكومة منها 10.4 مليون برميل والشركاء 32.3 مليون برميل.

من هنا نعرف لماذا أصر المؤتمر الوطني وقت توقيع إتفاقية السلام الشامل علي عدم مراجعة عقود النفط . ولماذا تراجع المجلس الوطني عن مساءلة وزير الطاقة عن هذه الإتفاقيات ولماذا تقبع مفوضية النفط دون أعباء.

أولي الخطوات في سبيل أن يكون البترول ثروة وطنية لفائدة كل الشعب السوداني تبدأ من مراجعة الإتفاقيات وإلغائها أو تعديلها . ومن ثم الاستفادة القصوى من خام البترول عن طريق الحصول علي أسعار أعلى عند التصدير وتصدير أكبر قدر من المشتقات النفطية إضافة للتطوير المستمر للحقول من أجل زيادة الاحتياطيات والحفاظ علي البيئة في مناطق الإنتاج والتكرير والتصدير.

الفساد البترولي :

طوال السنوات العشر المنصرمة تعرض قطاع البترول لنهب منظم ذكر بعضه في تقارير المراجع العام السنوية من حيث اختفاء عائدات شحنات معينة أو تحويل جزء من العائدات إلي جهات بدون علم وزارة المالية أو إعطاء مواد بترولية لجهات إستراتيجية بدون قيمة.

كما أشار تقرير منظمة قلوبال ويتنس للتضارب في أرقام الانتاج والعائدات بين التقارير الحكومية وتقارير الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول بالسودان.

وحتى التقارير الحكومية التي تنشر أحياناً عن البترول الصادر أو المكرر وقسمة العائدات فإنها لا تعكس الصورة الحقيقية. علي سبيل المثال فان متوسط البترول المكرر بمصفاة الخرطوم شهرياً لا يتجاوز 2000 برميل كما يرد في التقارير الرسمية بينما أعلن الصينيون الذين يديرون المصفاة قبل أكثر من ثلاث سنوات عن رفع الطاقة التكريرية للمصفاة إلي 100 ألف برميل يومياً مما يعني 3 ألف برميل في الشهر وليس 2000.

قس علي ذلك الكميات التي تصدر للخارج. ففي عام واحد هو 2008 ذكرت التقارير الحكومية أن كميات الصادر السنوي بلغت 80 مليون برميل بينما كانت الكميات المصدرة الفعلية 135 مليون برميل.

إختلاف الأرقام هنا يعني أن جزءاً معتبراً من عائدات البترول يذهب الي جهات أخرى ، ولا نقول جهات خفية لأن كل ذلك يدور في مثلث وزارات الطاقة والمالية ثم بنك السودان.

أصابع الاتهام توجه أيضاً نحو المؤتمر الوطني فيما يتعلق بالسحب من حساب تركيز عائدات البترول بينك السودان بصورة مستمرة دون أن توضح أوجه الصرف ودون حتى إخطار المجلس الوطني أو المراجع العام.

لفترة قد تطول أو تقصر يعتبر المؤتمر الوطني عائدات البترول غنيمة سائغة لا توجه الا حيث يريد. وفي سبيل بقاء المعلومات النفطية في مستودع الأسرار يجري تزييف الوقائع علي الأرض.

في أواخر العام الماضي قال تقرير قلوبال ويتنس وعنوانه ”تأجيج عدم الثقة.. الحاجة للشفافية في صناعة النفط السودانية” ان باحثين وجدوا تناقضا بنسبة تسعة في المئة بين تقديرات الحكومة وتقديرات الشركة للإنتاج في 2007 من حقول 1 و2 و4 السودانية والتي تديرها شركة النيل الأعظم للبترول والتي تقودها شركة البترول الوطنية الصينية. وقالت قلوبال ويتنس انه في عام 2005 كان هناك اختلاف بنسبة 26 في المائة بين تقارير الحكومة وشركة البترول الوطنية الصينية لحقول 1 و2 و4 بالاشتراك مع حقل 6 الذي تديره أيضا الشركة الصينية.

ووجدت الدراسة تناقضا بنسبة 14 في المائة لإحصاءات 2007 من حقلي 3 و7 اللذين تديرهما شركة بترودار التي تهيمن عليها شركة البترول الوطنية الصينية. وقالت أنها لم تجد تضاربا ملموسا لحقول النفط في شمال السودان والتي لا يتعين على الخرطوم ان تدفع عائدات منها للجنوب.وقالت قلوبال ويتنس ان هناك انعداما للشفافية في الطريقة التي تخصم بها الحكومة الوطنية السودانية

الأموال من عائدات الجنوب لرسم خطوط الأنابيب وتكاليف التسويق. وخلص التقرير إلي أن حكومة الشمال ربما تكون مدينة لحكومة الجنوب بمليارات الدولارات . فإذا كان هذا هو الحال في السنوات الخمس الأخيرة، فكيف هو الحال في السنوات التي سبقت اتفاقية نيفاشا ؟ والتبديد الهائل لعائدات الثروة النفطية جراء عقود مضمرة مع شركات ” مضمرة ” لهفت المليارات لبناء منتجع لوزارة الطاقة وإنشاءات بتكلفة عالية وجري في هذا السياق تبديد أموال طائلة من عائدات النفط .

النفط وتدمير القطاعات الإنتاجية:

لكل ما ذكر لم تضيف عائدات البترول السوداني أي إيجابيات للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة بل تدهورت بشكل كبير . جاء في مقال للأستاذ السر عثمان نشر في أكتوبر 2008 ما يلي : ” يتضح من أعلاه الخلل في تراجع القطاع الزراعي الذي بلغت مساهمته في الصادرات 11%، في حين كان من المفترض أن يسهم البترول في رفع عائدات الصادرات الزراعية، فالقطاع الزراعي والحيواني سيظل المصدر للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما احتلت عائدات البترول 79% من الصادرات، وهذا خلل أساسي يحتاج إلى إصلاح ويعيدنا إلى مربع الاعتماد على سلعة واحدة، في السابق كان القطن بشكل نسبة 60% من الصادر الآن البترول بشكل 79% من الصادر، فالبترول ومشتقاته يمكن أن يكون قوة دافعة أساسية لتطوير القطاع الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد، إضافة لاقتطاع جزء من عائدته لدعم التعليم باعتباره استثماراً هاماً، ولدعم الصحة التي لا غنى عنها لرفع إنتاجية المواطن ولتطوير الإنتاج، إضافة لاقتطاع جزء من عائد البترول لدعم الخدمات مثل (الكهرباء، المياه... الخ) وبدلاً من أن يتم ذلك زادت الأعباء على المواطن بزيادات في أسعار الطاقة (البترول، الكهرباء، الماء... الخ) جديدة، حتى بعد توقيع إتفاقية السلام في نيفاشا في 2005/1/9م، وأصبح المواطن يدفع فاتورة السلام بعد أن كان يدفع فاتورة الحرب، وفاتورة السلام أشد مضاضة وعبئاً من فاتورة الحرب، وهذا يذكرنا بسلطنة دارفور في سنواتها الأخيرة بعد أن فقدت عوائد كبيرة كانت تصلها من إقليم بحر الغزال بعد سقوطه في يد الزبير باشا، تم تعويض تلك العوائد بزيادة أعباء الضرائب على المواطنين، ويذكرنا أيضاً بسلطنة سنار في سنواتها الأخيرة عندما فقدت عوائد كبيرة من الممالك التي تمردت عليها مثل: الشايقية... الخ) فزادت أعباء الضرائب على المواطنين وأصبح النظام أكثر قهراً للمواطنين، وكان هذا من أسباب سقوط سلطنتي دار فور وسنار، هذا ومن المتوقع أن تفقد الحكومة 50% من عائدات البترول بعد تنفيذ إتفاقية السلام مع الحركة الشعبية، وبالتالي ستعوض ذلك بزيادة الأعباء الضريبية على المواطنين، ومن المحتمل أيضاً أن تصل الحكومة إلى إتفاقات مع حركتي دار فور وحركات الشرق وستفقد الحكومة المركزية المزيد من العوائد بقسمة الثروة، وبالتالي سوف يصبح النظام أكثر قهراً اقتصادياً، كما أصبح البترول يشكل 40% من موارد الدولة المالية، هذا وكانت تقديرات إنتاج النفط للأعوام: 2001، 2002، 2003، 2004م على التوالي: 230 ألف / 245 ألف، 280 ألف، 300 ألف برميل / اليوم، وبلغت عائدات النفط: في الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002م على التوالي: 275.9، 1297.8، 1268، 1396.5 مليون دولار. (مجلة النفط والغاز، مارس 2005).

ورغم ارتفاع الإنتاج والعائد إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلاً من أن تنخفض، وهذا يعود كما أشرنا سابقاً، إلى القروض وفوائدها التي تسدد من عائدات البترول، إضافة للتكلفة العالية لنقل الخام أو تكريره، وهذا يبلغ حوالي 60% من صادر البترول العائد للحكومة، إضافة لعدم الشفافية وما ينتج عنها من فساد، مما يتطلب كما أشرنا سابقاً مراجعة إتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها والشفافية في العائد السنوي للثروة النفطية وتحويل عائدات تلك الثروة للتنمية وتوفير احتياجات المواطن السوداني الأساسية. ”

وفي معرض الملاحظات عن مشروع البترول السوداني كتبت قبل أعوام الملاحظات التالية:

ملاحظات علي مشاريع استغلال النفط السوداني

ترتكز لمشاريع علي فكرة انتاج النفط الخام ونقله عبر خطوط الأنابيب إلى موانئ التصدير بشرق السودان بعد تغطية احتياجات المصافي المحلية القائمة و العاملة.

تصدير نصيب الدولة من الخام يتم عبر شركة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول(جي ان بي او سي)، وهي ذات المجموعة التي

تدير ميناء التصدير .

الأسعار التي يصدر بها الخام متدنية ، حتى للمنتجات الجاهزة (البنزين). يرجع تحديد اتجاه الصادرات البترولية في غالبيتها إلي الشركة الصينية للبترول و هي ذات الشركة العاملة في مجال التنقيب بالبلاد. تراوحت الأسعار بين 25-35 دولاراً لعام 2004م ، و بلغ متوسط السعر 49,5 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2005م ، في الوقت الذي تجاوزت فيه أسعار النفط حاجز 70 دولار للبرميل. الطاقة التكريرية المعمول بها لا تكفي لسد حاجات الاستهلاك من بعض المشتقات البترولية مثل الجازولين و الفيرنس ، و التي تتم تغطيتها حالياً بالاستيراد. يجدر بالذكر انه قد تم التعاقد مع شركة بتروناس الماليزية لبناء مصفاة جديدة ببورتسودان و ذلك لأغراض تصدير المنتجات النفطية بطاقة قدرها 100,000 برميل يومياً. حجم الانتاج اليومي من الخام وكذلك نصيب الحكومة منه زائداً نصيب الشركة السودانية سودا- بت يحدد بواسطة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول.

التجاهل التام لفكرة تكرير واستغلال النفط قرب مناطق الانتاج و استبداله بفكرة بترول الغرب و الجنوب المتجه شمالاً و شرقاً، (التكرير بالمركز و التصدير عبر البحر الأحمر).

معظم الشركات المحلية العاملة في مجال توزيع المواد البترولية او خدمات البترول تتبع للنظام الحاكم وأجهزة أمنه ، (بشائر ، بترونيدي ، هجليج ، قادرة ، نبتة ، قصر اللؤلؤ).

اتفاقيات التنقيب مع الشركات الأجنبية و التعاقدات الاخرى تظل سرية حيث لا تنشر و لا تعرف تفاصيلها أو حقوق و واجبات الاحتكارات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في السودان.

المشتقات البترولية من مصفاة الأبيض و الخرطوم ذات موصفات متدنية بسبب تخلف التقنية فيها. مثلاً ال (اوكتين) بالنسبة للبنزين المحسن المستخدم عالمياً لا يقل الرقم فيه عن 93 بينما لا يزيد الرقم هنا عن 90. ازدياد الرقم هنا يعني جودة الاحتراق و قلة ضجيج الماكينة. و ما ينطبق علي البنزين ينطبق علي الجازولين المنتج محلياً ، حيث يتحول لونه إلي الأسود في حالة تخزينه ... و هكذا.

أما علي صعيد التبادل الاقتصادي العيني . في السودان بعد تصدير البترول . فيمكن ان نشير إلي ملاحظتين هامتين :
اولاً: غياب أي معلومات رسمية عن نصيب الكونسورتييم الأجنبي من عائدات النفط السوداني .

ثانياً: معظم نصيب الدولة من صادر الخام يتم تصديره إلي الصين (الشركة الصينية الوطنية كما ذكرنا آنفاً).
وختاماً إذا كنا سنعود لحديث المسؤول الإنقاذي الذي ذكرناه في مقدمة هذا المقال فإننا نقول أن حكومة المؤتمر الوطني لا تزال متهمه بتبديد أكثر من 80 مليار دولار هي عائدات البترول خلال السنوات العشر المنصرمة علي أقل تقدير .

الفساد في عائدات البترول السوداني

سؤال لن يتوقف: أين تذهب عائدات النفط ..؟! !!

مسارب الضي

الحاج وراق

لوحة اولي :

صرح المهندس فيصل محمد الحسن مدير ادارة الامدادات والتسويق بالمؤسسة السودانية للنفط لصحيفة «الصحافة» بتاريخ 21 أغسطس الجاري :

(إن عمليات تصدير الخام السوداني الذي يعرف في الاسواق العالمية، بمزيج النيل ، بدأت في أغسطس 1999م، وان الكميات التي تم تصديرها رسمياً حتى يوليو 2005م، حوالي 170 مليون برميل .. بلغت قيمتها اكثر من 15 مليار دولار، ويتم الآن تصدير اربعة ملايين برميل شهريا .)

وبحسب وزارة الطاقة نفسها فإن نصيب حكومة السودان ارتفع من 40% الى 70% حالياً. وعليه وبحساب المتوسط (55%) فقد دخلت الى خزينة حكومة السودان في الستة اعوام المنصرمة وحدها ما لا يقل عن 8 مليار دولار ! اي بمعدل مليار ونصف المليار دولار، سنويا !

ولكن في المقابل فإن غالبية اهل السودان لا يحسون بهذه المبالغ لا في معاشهم، ولا في تعليم ابنائهم ، او في خدماتهم الصحية !!

لوحة ثانية :

بل والأنكى انه رغم بلوغ صادرات النفط حالياً اربعة ملايين برميل شهريا بسعر يفوق الـ 65 دولار للبرميل ، اي 260 مليون دولار شهريا، ورغم بلوغ نسبة الحكومة 70% مما يعنى ان نصيبها يساوي حوالي 170 مليون دولار شهريا ، وما يزيد عن المليارين من الدولارات سنويا !! ، رغم عن ذلك، وفي هذا الوقت بالذات ، نقص وزن رغيفة الخبز الى ما يزيد عن الثلث مع بقاء سعرها كما هو ! بل ومع تزايد موارد البلاد من العملات الصعبة ، وانخفاض سعر صرف الدولار زادت جميع اسعار السلع الاساسية في البلاد، فزادت اسعار الخبز عمليا (بانقاص وزنه)، وزادت اسعار السكر ليصل الرطل اول امس الى 1500 جنيه اي ضعف السعر قبل النفط! وزادت اسعار اللحوم والخضروات ، والمياه، والكهرباء، واسعار المواصلات !

*لوحة ثالثة :

ذكر د. الطيب حاج عطية في ندوة منبر المرأة والسلام انه قابل احد الشيوخ من الجنوبيين النازحين في احد احزمة البؤس حول العاصمة ، فقال له انه ومنذ قدومه للخرطوم قبل سنوات لم يأكل حتى يشبع ولو لمرة واحدة !!

Source Al-Sahafa: August 28, 2005

قضية الفساد في الصندوق القومي للمعاشات

فتح ملفات الفساد المالي في السودان .. أو لا سلام
بقلم الخبير الاقتصادي ملامح

الفساد المالي الذي حدث في الصندوق القومي للمعاشات والذي أنشأ أساساً من إستقطاعات موظفي الدولة لتعينهم في صرف إستحققاتهم المالية بعد بلوغهم سن التقاعد ليعينهم على الحياة ونوائب الدهر .. هذا الصندوق حول إلى صندوق إستثماري في عهد الانقاذ ولا غضاضة في ذلك .. ولكن أن يتم منح أموال الصندوق وتوزيعها على أشخاص لا يستحقونها لكي يستخدمونها ك رأس مال لهم وينشئوا بها المطاعم والحافلات ومطابع ثم لا ترد هذه الاموال للصندوق وأصحابه من أرباب المعاشات والذين لا يجدون ما يسدون به الرمق غيرهم من أكلى أموال الصندوق يجوبون شوارع الخرطوم بسياراتهم الفخمة تحت حماية الدولة وأجهزتها الامنية.. وحينما بدأت إ حدي الصحف اليومية السودانية بنشر وقائع الفساد فيما حدث داخل الصندوق تم تقييلها وإعتقال مؤسسها ورئيس تحريرها وأحد محرريها بواسطة جهاز الامن.. ووجهت لهم تهمة التخابر مع دولة أجنبية والمقصودة المملكة العربية السعودية .. تصورا... بهدف زعزعة النظام في السودان !!

تواصل الجلسات في اختلاسات صندوق المعاشات بالثلاثاء

الخرطوم: شذى الرحمة ، صحيفة الراي العام

حددت محكمة اختلاسات الاموال العامة برئاسة مولانا ابوبكر سليمان الشيخ قاضي المحكمة العامة جلسة الثلاثاء المقبل لمواصلة سماع الشاكي المفوض من الصندوق القومي للمعاشات في قضية اختلاس موظف بالصندوق و(4) متهمين آخرين لمبلغ (115.559.54) جنيهاً. وأفاد الشاكي بأنه وعلى حسب تقرير المراجع العام قد تمت مراجعة الحساب منذ العام 2002م إلى سبتمبر 2007م بأمر من مدير عام الصندوق بعد ان حضر شخص للصندوق القومي للمعاشات وافاد بأنه تم استخراج شيك باسمه وأنه غير مستحق لهذا الشيك ، وهنالك اشخاص تكررت اسماؤهم بصرف شيكات .

<http://www.rayaam.info/spsection.aspx?pid=361&sec=9>

استثمار أموال المعاشيين .. مجهودات تنمية .. أم محاولات تبديد؟!

مدير الصندوق:الحكومات أكلت أموال المعاشيين

الصحافة ، تحقيق: سلمى فتح الباب

وجدته يقف امام مبنى ادارة استثمارات المعاشيين ينفث دخان سجارته وهو في حالة ترقب لشيء ما .. اقتربت منه وبعد ان القيت عليه التحية سألته بعض الاسئلة وكان رده عبارة عن قصة تطول وتقصّر .. قال انا عمر السمانى .. تم فصلنا من تلفزيون السودان واصبحت اتقاضى معاشا قدره 112 الف جنيه .لا اعتمد عليه كثيرا فابنائى ما زالوا في المراحل التعليمية (محمد في الصف الثامن يدرس بمدرسة خاصة وكذلك سارية تدرس بمدرسة خاصة .. اما سارة فهي تدرس بجامعة السودان المستوى الثالث).. وعرفت منه انه في انتظار استلام معدات تصوير بعد ان قدم لمشروع استديو بمبلغ (2.750.000) مليون جنيه .. ويعتقد انه (زول سوق) وان الاستديو سيساعده كثيرا خصوصا مع بداية الاعوام الدراسية .. ولكنه لا يعلم كيف سيتم استقطاع هذا المبلغ ولا متى ستنتهى اقساطه ..عمر نموذج لالاف المعاشيين الذين يتلقون رواتب من الصندوق القومي للمعاشات لا تكفى حتى لسداد الرسوم الدراسية ..وهى على قلتها (اي المعاشات) لا تأتي مع بداية الشهر ، ويشكو المعاشيون من ان اقدمهم تحفى حتى يصرفوا معاشاتهم .. فلماذا يحدث ما يحدث ولماذا فئة المعاشيين دائمة الشكوي ولماذا لم تزداد قيمة المعاشات بالنسبة التي تحفظ للمعاشي كرامته .. واين تذهب اموال المعاشيين التي بدأ استقطاعها في العام 1919م .. وكيف تدار هذه الاموال وهل صحيح انها (منهوبة).. والسؤال الاهم والمحوري اين هي استثمارات الصندوق القومي للمعاشات التي يقوم بها في شكل (سندات ، اراضي ، عقارات ، شركات).. حاولت الحصول علي اجابات لهذه التساؤلات بالجلوس الي المختصين ...

سألت :ما حجم اموال المعاشيين .. المتراكمة منذ العام 1919م ..

الخبير الاقتصادي والمراجع القانوني محمد علي محسي قال (اموال المعاشيين قد تصل الي الاف المليارات وذلك حسب افادات

خبير اجنبي حضر الي السودان قبل عدة سنوات ، وهذا الخبير كانت لديه تحفظات حول الطريقة التي يدار بها العمل في الصندوق)

اما الاستاذ كمال على مدنى المدير العام للصندوق القومى للمعاشات ... فقد أكد انه لا توجد اموال للمعاشيين بالسودان قبل العام 1994م ..وواصل حديثه قائلاً(تمت تغطية السودان بخدمة نظام المعاشات فى العام 1919م واستمر العمل بهذا النظام حتى العام 1994 الذي تم فيه تطبيق قانون تأسيس الصندوق وكان القانون قد صدر فى العام 1991م والفترة ما بين (94-91م) كانت فترة بناء هياكل . وازاف ان الاموال منذ 1919 وحتى 1994 كانت تورد الى خزينة وزارة المالية ، ومسددو الخدمة الان غير الذين كانوا يتلقون المنفعة ، فالمعاشيون الذين نصرف عليهم الان لم تصلنا اموالهم (اكتلتا الحكومات السابقة منذ الاستعمار والحكم الوطني ودخلت سلة الدولة وتم صرفها صرفا عاما).

حديث الاستاذ كمال يجعل السؤال ما يزال قائماً عن حجم اموال المعاشيين ؟

يقول الاستاذ كمال فى العام 94 بدأنا بعمل الدراسة الاساسية التى تسمى دراسة اکتبارية لکی نقدر استحقاقات نظام المعاشيين على وزارة المالية ، وبلغت الاستثمارات التى اجزها مجلس الوزراء فى ذلك الوقت 75 مليار جنيهه ولان وزارة المالية لم تكن لديها القدرة لدفع كل تلك الاموال فقد كانت تدفع حصة المعاشات التى كانت تدفعها لمصلحة المعاشات تبعا للمادة 20من القانون. ولكن خبرا تم نشره مؤخرا بالصحف عن ان مديونية الصندوق لدى الولايات بلغت 34 مليار دينار ، هذا الخبر مقارنة بحديث الاستاذ كمال الاخير يوضح ان هنالك مديونية اخرى و بارقام عالية للصندوق فمديونية نظام المعاشات لدى وزارة المالية والتى قال عنها انها قدرت ب 75 مليار جنية بالتاكيد هي الان اكبر بكثير مما فى السابق ، إذن فما هي قيمة المديونية الحقيقية الان؟ ولماذا لدى الصندوق مديونية لدى الولايات؟ ..هل هو خلل فى الاسلوب المتبع فى تحصيل الاموال ام ان هنالك اسبابا اخرى؟ . محسى يعتقد ان الاسلوب الذى تدار به اموال المعاشيين اسلوب (فوضوي) وطريقة نهب والطريقة المتبعة وما يحدث عبارة عن خلل (رهيب) وضرب مثلا بان الصندوق يعمل على تمويل مشروعات بعض التجار وهذه ليست الطريقة المثلى للاستثمار . كمال مدنى قال (قمنا بعمل دراسة جديدة قامت بها منظمة العمل الدولية لتقدير استحقاقات نظام المعاشيين الان على وزارة المالية فقدرت ب(303)مليار دينار ، وهذه المعلومات اولية طلب مكتب الخدمة الاکتبارية التابع للمنظمة ان ننتظر قليلا قبل عرضها على وزارة المالية لمزيد من التفكر ولا اعتقد انه سيحدث بها تغيير كبير ..وارجع كمال مديونية الصندوق على الولايات الى مفهوم ان المعاشات يتم دفعها فى شكل اموال كان به خلل لدى المصالح والادارات الحكومية وهذا ما ادى الى نشوء مديونية ضخمة على اجهزة الحكم الاتحادي (الولايات) والمؤسسات والهيئات العامة وتحصيل هذه الاموال كان يمثل مشكلة لان الولايات نفسها لديها عجز مالى وقمنا برفع الامر الى مجلس الوزراء الذى قرر ان المديونية حتى العام 1999م والزم الولايات بان تدفع ابتداء من العام 2000م ولكن المشكلة لم تحل فعرضنا المشكلة على المجلس مرة اخرى فاتخذ مجلس امناء دعم الولايات قرارا بان يتم استقطاع الاموال من صندوق دعم الولايات مباشرة ومنذ العام 2002 اصبحنا نسترد جزءا من اشتراكات الولايات ومايسدد الان بواسطة هذا الصندوق لا يزيد عن 65% من مستحقاتنا لان الولايات تقول ان وزارة المالية لا تعطىها حصتها كاملة ولحل هذا الاشكال لجأنا لاسترداد اموالنا بطرق اخرى مثل اخذ اراضى او اشياء عينية ولكن اشكالية الولايات ما زالت قائمة .

*اعتقاد محسى بان هناك خللا فى الطريقة التى يدار بها المشروع جعلنى اطرح هذا السؤال على الدكتور بابكر محمد توم رئيس اللجنة الاقتصادية بالمؤتمر الوطنى ، قال نحن فى السابق كنا نعترض باستمرار على طبيعة استثمارات الصندوق العارضة حيث كان عبارة عن جهة منافسة للقطاع الخاص . وهذا هو اعتراضنا الوحيد .محسى قال (قابلت خبيرا اجنيا زار الصندوق قبل عدة سنوات وعندما سألته عن رأيه فى الصندوق قال لى ان اموال هذا الصندوق بعد 10 سنوات ستكون (صفر)لانه لا توجد طريقة لضبط هذا المال نهائيا والحل الوحيد بتغيير (السيستم). كمال مدنى قال (نحن نقدم تقارير دورية لمجلس الادارة المكون من اطراف العمل الثلاثة فى كل نظم الضمان الاجتماعى (الدولة ، اصحاب العمل ، العاملين) ومجلس الادارة هو الجهة الرقابية وحساباتنا تتم مراجعتها سنويا بواسطة المراجع العام وفى العام 2004 م كانت هناك مشكلة ذكرها الاقتصادي علي محمد احمد

جاويش حول تأخر المعاشات الشهرية اما السنوات الماضية فكانت الملاحظات شكلية بمعنى طريقة القيود المحاسبية وقد خلت صحيفة الصندوق منذ تأسيسه في العام 1994 وحتى الان من اي اختلاسات فلم يسجل لنا المراجع العام اي اختلاسات او تبديد او فقدان للمال باية صورة من الصور ..وعلق كمال على حديث محسى وما قاله الخبير الاجنبى قائلاً (الدراسة التي قام بها الخبير الاكتباري في 2001م قالت ان هذا النظام يحتاج لاصلاح لانه مختل الاسس الفكرية في تأسيسه لان الاشتراكات مبنية على المرتب الاساسى وغلاء المعيشة بالتالى فان محتواه المنفعى ضعيف بالنسبة للمعاشيين لذلك فهو يخرج معاشيين فقراء لذلك لابد من ادخال الاجر الكامل في مظلة المعاشات ..واذا لم يتم هذا الاصلاح فان نظام التأمينات سينهار في العام 2011 م ، وقمنا بعمل الاصلاح المطلوب ودخلنا (بدل السكن ، والترحيل ، وغلاء المعيشة) واتي الخبير للمرة الثانية وقام بعمل دراسة اوضحت ان النظام الان مستقر وسيستقر حتى العام 2044م.

*ولكن ماذا عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق حالياً وما هو حجمها وما شكلها وكيف تتم هذه الاستثمارات الان وفي الفترات السابقة باستصحاب حديث دكتور بابكر السابق وقوله ان لديهم تحفظات سابقة حول طبيعة الاستثمارات..كمال قال (الفائض عبرالزمن للصندوق بلغ في العام 2003م (28)مليار دينار وفي العام 2004م(33)مليار دينار ويتوقع ان تزيد النسبة في العام 2005م وعن بداية الاستثمار قال (اسسنا في العام 1995م شركة برأس مال (50)مليون جنيه اسمها ترهاقا كانت تعمل في مجال التجارة العامة ، وفي 97 اسسنا ادارة الاستثمار وبدأنا العمل في المجال البنكي (نغطي قروضا للقطاع الخاص بضمانات قوية ..ثم بدأنا في توظيف الاموال توظيفاً مباشراً فأسسنا شركة بتروكوست للهندسة ثم قمنا بشراء مديعتين واسسنا شركة بتروكوبس ثم ظهرت شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) ولدينا اسهم في سوداتل والبنوك واستثمارات في بعض الشركات مثل الشركة السودانية للاقطان ولدينا حيازة للاراضى تقدر باكثر من (100)مليون دولار..ويرجع كمال التغيير في شكل الاستثمار الى ان مراحل تطور الاقتصاد السوداني هي التي تتحكم في الادوات التي تستخدم في الاستثمار ..الدكتور بابكر يتحدث ويعقد مقارنة بين الاستثمارات السابقة والحالية حيث قال(الدولة تريد ان يستثمر الصندوق لتذهب السيولة في مجالات البنى التحتية ومجالات الامن الغذائى بدلا من انها كانت تستثمر في السابق في تجارة عارضة مثل السكر والاسمنت والسهمس وكان هذا مصدر منافسة وضرر للقطاع الخاص وانه حسب علمى لم تحصل الهيئة على ارباح كثيرة للصناديق في ذلك الزمن ولكن الان لديها استثمارات كبيرة جدا في المؤسسات المالية في البنوك في شهادات شهامة وربما في سوداتل وفي مؤسسات عقارية ضخمة (مبنى قريتر نايل) تابع للمعاشات او التأمينات وكذلك بناء مدن مثل مدينة سبأ في سوبا ومدينة نبتة بحري..

*لكن حديثا يتردد عن ان حجم الاستثمارات اكبر مما هو عليه ..نفاه كمال حين قال(نحن نعمل وفقا لنظام يدار بشفافية شديدة والتصديق الذي يصدر بفتح حساب يمر عبر جهات عديدة ولدينا مراجعة داخلية كما يقوم المراجع العام بمراجعة تقاريرنا وليس لدينا ما نخفيه ..دكتور بابكرقال نحن في كل عام نقوم بمراجعة حسابات صندوق المعاشات ونجد ان به نسبة ارباح ، وازداد ان صندوق المعاشات وصندوق التأمينات الاجتماعية قاما بتكوين هيئة استثمارية مشتركة باستشارة من بيت خبرة خاص بحسابات مابعد الخدمة وهي فكرة صائبة جدا (ان يعتنى بالاستثمار بشكل منفصل) ونحن قدمنا النصح للقائمين بامر المعاشات لاكثر من مرة في دراساتنا لاستثمارات المعاشيين انه وبحكم ان هذه الصناديق اجهزة تمويل او تسمى في العرف العالمى مؤسسات مالية مثل البنوك يجب ان يكون لديها نقود تستثمرها ليجدها المعاشى واتوقع بنهاية هذا العام(قبل اكتوبر) ان يأتينا تقرير المراجع العام عن حسابات 2005م واتوقع ان تكون الحسابات واضحة لنبدي رأينا فيها.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147505123>

قضية الفساد في طريق الانتقاذ الغربي

رئيس الجمهورية يقول الحساب يوم القيامة

ثم جاء فساد طريق الانتقاذ الغربي وتكونت لجان للتحقيق ..فبسببه تم استلام 50% من حصص المواطنين من السكر في الولايات الخمسة الغربية وبيع تجارياً واتهمت لجنة طريق الانتقاذ السابقة برئاسة علي الحاج والذي تحدى الحكومة وقال (خلوها مستورة) وسألت الحكومة اين ذهبت بقية الأموال وقالت (الذين نهبوا اموال اليتامى والمساكين تركناهم لى الله) وقال رئيس الجمهورية : (ان انسان الغرب الذي دفع من ماله ومن اجل التنمية قد خذله الذين يتحدثون باسم الدين والشريعة ولكن الحساب يوم القيامة).

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147508212>

قضية الفساد في طريق الانتقاذ الغربي

المارشال الراقص الرومانتيكي

منعم سليمان ، مركز دراسات السودان المعاصر

المارشال عمر البشير وأركان حربه فى عام 1990م يطلقون لقباً رومانتيكياً على طريق الغرب القاري (طريق الإنقاذ الغربى) ، وبيدؤون وسط تهريج منظم الدعاية له فى عمل اقرب ما يشبه بانه وطنى خالص . لكنهم لم يضيفوا أى شيء جديد يستطيع المفصلين إيجاده لهم وذكره لهم سوى سبع كلومترات مجروشة غرب الابيض . كانت كلفة طريق الغرب القاري قد بلغت حتى منتصف التسعين (250) مليون دولار حسب تقديرات اللجنة المكلفة بإعداد الميزانية العامة عن الطريق . اجبر او بالاحر غر بشعب إقليم دارفور -على غير العادة -بدفع المبلغ من حصص تموينية كانوا يتلقونه من السكر ، وشيء من التبرعات الذاتية دفعها أبناء الإقليم فى الخارج . ما بلغ حسب التقديرات 62 مليون دولار حتى منتصف العقد التسعين . وتقدر عشر ملايين دولار تكلفة الآليات المستخدمة فى الطريق . و كان ثلاثة عشر رجلاً من أبناء الأقاليم الغربية الخمس من غير كردفان الجنوب هم أعضاء فى لجنة الطريق البالغ خمسة عشر عضواً . لكن ليس لهم من الأمر شيء . يرأس اللجنة الجنرال الزبير صالح نائب مجلس قيادة الثورة ونائب الحاكم العسكري لاحقاً . والجنرال الحسينى أمين خزينة المال . يبلغ حصة الفرد من إقليم دارفور من سكر التموين ثلاث أوقيات ، بينما يبلغ حصة الفرد فى الإقليم الشمالى من ذات الصنف من السكر رطلين وهو اكبر مثالا للفرقة بين البشر ، وتجاوز قاعدة المساواة بين رعاية الدولة الواحدة . وعلى غير العادة فى الطرق المعبدة التى بنتها الدولة فى الإقليم الشمالى كجزء من التنمية الاقتصادية لم يستخدم حصص المواطنين من السكر ، بل من دفعت التكلفة من ميزانية الدولة . وشيء من اجتهادات من أبناء المنطقة الشمالية بالخارج . عام 1997 اجتهد أبناء الشمال النيلى فى الدولة على إلحاق الخسارة الكبيرة بشركة الهجرة العاملة فى طرق الاقليم الشمالى بلغت ثلاثمائة مليون دولار . والهجرة هى شركة مقاولات ميدانية يملكها المهندس السعودى المقيم فى السودان آنذاك الشيخ أسامة محمد عوض بن لادن . وأسامة مليونير إسلامي يعارض نظام بلاده كان قد تطابقت وجهة نظره العالمية يوماً مع بعض مديري الدولة فى

السودان . ما يزال للمهندس بن لادن استثمارات ضخمة في السودان . نفذت شركته طريقين في الاقليم الشمالي (التحدي) و(شريان الشمال) . ظلت مديونية شركة الهجرة في عنق الدولة السودانية يدفعها عامة السودانيين بالإئابة عن الشمالية . شركة طريق (الإنقاذ) التي تولت الإشراف وتنفيذ طريق الغرب القاري كان يخدم فيها عمال جميعهم من الإقليم الشمالي من المدير الى الغفير . ومقرها الخرطوم شمال أيضا . لم يعرف ما لديها من الآيات بالتحديد وطريقة إدارتها . يجهلها حتى المجموعة الثلاثة عشر رجلا . لكن بعد فترة وجيزة من بداية العمل بالطريق غرب مدينة الأبيض أوقف العمل الذي صار اسمه رسميا طريق (الإنقاذ) وأوقفت الآليات على هيئة جبل بمقرها بمدينة بحري ، لكن رواتب العمال لم يتوقف . وتوقفت الأوقيات الثلاث لكل فرد من سكر التهمين لسكان الغرب السوداني إلى الأبد . وتم صرف المتبقي من المبلغ المجموع والموضوع في حساب خاص لدعم المجهود الحربي للدولة في جنوب البلاد بأمر صدر من الجنرال صالح نائب الحاكم العسكري وقتها . وتم إجمال التهم في عدم المسؤولية عن إكمال تنفيذ الطريق على راس الثلاثة عشر (نقيبا) من أبناء الغرب في لجنة الطريق .

قتل الجنرال صالح في حادث تحطم طائرة في الجنوب السوداني عام 98م ، وانتقلت التركة مع المسؤولية بعدها إلى خلفه على طه فتوقف صرف المعلومات حول الطريق حتى أول الألفية الجديدة نهائيا . ظهرت أصوات تطالب بمعرفة الملابسات و ما يجري بالطريق . لكن قرار جمهوري أصدر من مقر الرئاسة بقصر غردون مرفق بفتوى يحرم تناول مسالة طريق (الإنقاذ) الغرب القاري او تداوله في الإعلام اوالمجلس الوطني اوالندوات العامة بالمدن وكذالك الصحافة بالذات . لكن الفتوى يجوز إطلاق اللعنات الفموية ضد (الشياطين) الثلاثة عشر .

في أول الألفية أيضا ظهرت (للإنقاذ) الدولة ، الثورة المدعة مشاكل في كل الاتجاهات في السودان ليس في الغرب فقط . لكن الضرر منه لحق بأبناء إقليم دارفور الذين لا يجدون في إقليم شبه الدولة أي طريق معبد اكثر من اي اقليم اخر . اضرار بالغة من الانقاذ في كل شيء . ويفصل ابناء دارفور عن عاصمة بلادهم ألف ومائة كيلومتر ولا يجدون وسيلة متطورة للتواصل وزيارتها في الألفية الجديدة . مسؤولية النظام الحاكم عن طريق الغرب القاري أخلاقية وقانونية .

قضية الفساد في طريق الانقاذ الغربي

إعترافات علي الحاج

وانني اعترف بانى كنت من "الغافلين" اذ كنت اتحدث بكثير من العقلانية والارقام وبما ظهر وليس بما بطن بالرغم من ان هنالك من نبهنى كثيراً لما يراد بالطريق (أي بما بطن) ولكن "بالغفلة" او بحسن النية كنت استبعد كل ذلك تماماً. اما الان فقد اصبحنا امام اليقين ، فאלله نسال الا نكون من الغافلين مرة اخرى والاندغ من جحر واحد مرتين ولولا ان الاخوة بجريدة "الخبر" قد اخذوا المبادرة في كشف الحقيقة لما ساهمت بهذا القول الوجيز عن ما اثير حول الطريق :-

أولاً: ما هو مشروع طريق الانقاذ الغربي ؟

مشروع طريق الانقاذ الغربي يبدأ من الابيض وينتهى بالجينية والمسافة حوالى 1230 كيلومترا (تحذف منها مسافة طريق نيالا/كاس/زالنجى او ما يسمى بالطريق المعلق ، لأنه منفذ فعلا قبل قيام المشروع ، وهذه المسافة تبلغ حوالى 110 كيلومترا) اذن مشروع الطريق حوالى 1100 كيلومترا تقريبا .

ثانياً : هيكل طريق الإنقاذ الغربي :

يتكون الهيكل حسب النظام الأساسي للطريق كالاتي:

- (1) اللجنة العليا للطريق و يرأسها النائب الاول لرئيس الجمهورية الأسبق اللواء الزبير محمد صالح وبعد وفاته ترأسها الاستاذ علي عثمان محمد طه النائب الاول الاسبق والنائب الثاني الحالي ومهمة هذه اللجنة هي وضع السياسات الخاصة بالطريق .
- (2) اللجنة المفوضة و يرأسها وزير المالية وكان اول رئيس لها السيد عبدالله حسن احمد ثم الت رئاستها الي خلفه الدكتور عبدالوهاب عثمان ومهمة اللجنة هي متابعة ومراقبة الناحية المالية .
- (3) اللجنة الشعبية و يرأسها الدكتور علي الحاج محمد ومهمتها هي استقطاب الدعم الشعبي والرسمى للطريق .
- (4) الهيئة التنفيذية للطريق (وهي الجهة التي تتولى الادارة التنفيذية المالية والفنية والمتابعات وغيرها ، ومديرها كان هو اللواء الحسيني عبدالكريم .

<http://www.sudanjem.com/2004/sudan-alt/arabic/books/Ali%20Elhag.htm>

قضية وديعة الاستثمار ال 250 مليون دولار

ملفات الفساد في السودان

مصعب عثمان

ان موضوع الخلاف حول 250 مليون دولار والمبلغ موجود كوديعة استثمارية في بنك يسمي (سيد شباب البنوك السودانية) والعائد السنوي يصل الي 20 % من قيمة الوديعة وهو والفائدة مركبة عن كل سنة
أطراف القضية :

مسؤول كبير ومسن من حزب المؤتمر الوطني وهو أحد أبطال مذكرة العشرة التي أطاحت بالترابي
الطرف الثاني : زوجة المسؤول الكبير حيث ذكر في عقد الوديعة ضرورة توقيع الطرفين علي أي مبلغ مسحوب
راي الزوج :

يري الزوج أن هذا المبلغ مخصص للعمل الخيري وأنه مقتطع من جهة حكومية ولذلك يحق له التصرف فيه بمفرده ، وأنه خص
الزوجة بالتوقيع الثاني حتي يتم سحب المبالغ اذا هو مات وألتحق بالرفيق الاعلي وقد ذكر هذه النقطة في وصيته
راي الزوجة :

تري أن هذا المبلغ ورثة ويخص مستقبل أبنائها فقط ولا يحق للزوج التصرف فيه بتاتا
علت الخناقة وهدد الطرفان باللجوء الي القضاء ، وهدد الزوج باستخدام نفوذه علي البنك ويمرر سحب المبلغ من غير توقيع
الزوجة
غضبت الزوجة واستنجدت بابنائها وهددت بكشف المستور والذي يضم مبالغ خرافية يحتفظ بها الزوج باسم أبنائه في أحد البنوك
في ماليزيا

وصل الخناقة الي مسامع المسؤولين الكبار في حزب المؤتمر الوطني والذين تدخلوا من أجل ابقاء هذا الامر سرا ولكن الزوجة
العنيدة أطلعتهم أن اي حل يخص سحب الزوج لربع الارنب الدولاري فلن توافق عليه حتي وان انهد المعبد علي رؤوس ساكنيه ولا
زالت الخناقة مستمرة

وسوف أوافيكم بها بكل جديد عن هذه المشكلة العائلية العويصة وأنا الان بصدد البحث عن مصدر هذا المال والذي من المرجح
أن يكون أحدkickback الرشاوي التي تدفعها شركات البترول لرموز النظام

هناك ثلاثة نظريات حول مصدر هذا المال :

النظرية الاولى - بداية صرف المعاشات فى الدولة الانتقادية

شعرت الانتقاد بعد اتفاق نيفاشا ان الرقابة المالية على موارد الدولة سوف تصبح اقوى من السابق بحكم وجود شريك ماكر يستطيع أن يتوصل الى خيوط الاموال المصروفة وبالتأكيد لن يوافق على صرف هذه الاموال خارج البنود المنصوص عليها فى الاتفاق وبأنه سوف يفضح اى فساد يعثر عليه ولذلك سارع رجال الانتقاد الى اتباع ما يعرف بسياسة (خم الرماد) أو (صيد الازو البحرى) كما تطلق عليه المافيا الايطالية ، فبدأت الانتقاد فى تأمين بعض المبالغ باسم رموزها من باب الاحتياط ومواجهة مجهول القادم من تقلبات الزمان ، وهذه الاحتياطات تتطلب تجنب مبالغ ضخمة فى حسابات شخصية باسماء رموز النظام وأنجالهم كما فعل صدام حسين قبل سقوط بغداد ، والغرض من هذه المبالغ هو تمويل عمليات المعارضة والمقاومة اذا حدث طارئ وواجهت الانتقاد خطر فقدان السلطة ، ولذلك تم اختيار شخصيات مخلصه لفكرة دولة الانتقاد الاسلامية ، ولكن عرف عن الساسة السودانين تداخل الامور الشخصية مع الامور العامة حيث وثق هذا المسؤول الكبير فى (أم عياله) والتي طعنته فى الخلف عندما طمعت فى المبلغ الضخم وأعتبرته ورثة ، وقد عرض عليها الاجاويد أن تأخذ مبلغ الفائدة المركبة وتترك اصل الودبعة ولكن طمع الزوجة لا حدود له واصرت على أخذ المبلغ بالكامل مع الفوائد المترتبة عليه

حيث لم تصل الاطراف المتنازعة الى حل حتى هذه اللحظة ولا زالت المفاوضات جارية بين فقهاء حزب المؤتمر الوطنى والزوجة العنيدة ، والغائب الوحيد عن هذه المفاوضات هو السيد /جان برونك ممثل الامين العام للامم المتحدة فى السودان ، وقد بدأت هذه المفاوضات قبل خمسة اشهر من الان وهذا هو الذى يفسر غياب هذا الرمز المهم من الحركة الانتقادية عن واجهة الاحداث اليومية التى مر بها السودان خلال الشهور الماضية ، وحتى أحداث يوم الاثنين المؤسفة لم تنتشر هذا القيادى من حالة الذهول والشروود الذهنى التى يمر بها الان وهو يستमित من أجل ايجاد مخرج من هذه الورطة العويصة ، والمبلغ موضع النزاع هو 250 مليون دولار أمريكي وهو مدرج فى حساب أحد البنوك الفتية فى السودان من شهر فبراير عام 2000 تحت فائدة مركبة تصل فى العام الى 20 %

وبدأ تنسلسل الاحداث عندما رحلت اسرة الرمز القيادى من السكن الرئاسى فى كوبر الى منزل العائلة العريق فى امدرمان ، وهذه الاشارة تجعل سكان الحى الفضوليين يشعرون أن ثمة تغييرا سوف يحدث على الساحة السياسية السودانية ، فقد حدث نفس الانتقال والترتيب المشابه عندما تمت الاطاحة بالدكتور حسن عبد الله الترابى فى عام 99 ، وفى اليوم التالى من تاريخ الانتقال تقاطرت سيارات الدفع الرباعى المظلمة على منزل الرمز القيادى ونزل منها بعض المسؤولين الحكوميين تحت حراسة أمنية شديدة حيث تم تطويق جميع الشوارع المحيطة بالمكان ، وأجمع الجيران أن هناك انقلابا قد تم .. ولم يدر بخلد أحد أن كل هذه الوفود أتت من أجل حل خناقة عائلية بسيطة .. سببها فقط 250 مليون دولار .. بين رجل وزوجته وعند تدخل الاجاويد يعود كل شئ الى مكانه .. وكما يقول المثل أعرف السبب يطير العجب .. أستمرت المفاوضات حتى وقت متأخر من الليل .. هدد الزوج باستخدام آخر ورقة من أجل كسر عناد الزوجة الشقية وذلك عندما هدد باستخدام سلاح (أبغض الحلال) .. ولكن الزوجة الجشعة خيبت كل التوقعات عندما اصرت عليه باتخاذ هذا الحل وبسرعة ..ولكن عليه تحمل العواقب .. وقررت مقاطعة جلسة الصلح من أجل ذلك لأنها رأت أن القضية خرجت من مسارها وأن القضية المطروحة للنزاع هى المبلغ موضع النزاع وليس المشاكل العائلية القديمة والتي تملك (بالكوم) منها ولكنها صبرت على كل ذلك ويصبح من حقها الاحتفاظ بهذا المبلغ كنوع من الميراث أو التعويض الادبى عن سنوات العمر التى اضاعتها مه هذا الزوج البخيل ، وهى تفعل ذلك من أجل مستقبل ابنائها الذين تخلى عنهم الزوج بسبب مشاغله الوظيفية لمدة طويلة من الزمان وسوف نواصل سرد هذه القضية

في الفترة ما بين 1990 الى 1997 شاع بين الاسلاميين نوع من المال يسمى بالمال الخبيث ، وهذا المال كان يقسم بالمنابذة حسب الاقدمية في الحركة الاسلامية ، دعونا الان نري من الذين ولغوا في هذا المال وخلقوا له المبررات الشرعية من اجل الاحتفاظ به وما هو المصدر الذي أتى منه هذا المال .

في تلك الفترة كانت البنوك تشكو من انعدام السيولة والنقد بسبب لجوء الدولة الى الاقتراض من هذا الجهاز الحساس ، وقد مارست الدولة سياسة العصا والجزرة على البنوك التي ترفض تسليف الاموال أو التبرع بها لصالح الجمعيات الخيرية التي تدعم مشروع الانقاذ الحضاري ، وفي تلك الفترة كان المرحوم الزبير محمد صالح يرسل مندوبه مع سيارة لحمل النقد مع مذكرة صغيرة يطلب فيها من الجهة المعنية ملء الحقيبة بالاموال والا...؟؟ وأحيانا يتذرع بأن الجيش لم يصرف مرتباته لعدة شهور أو أن شرطة بسط الامن الشامل لا تملك العربات الكافية من أجل مواصلة مهامها

وفي بنك السودان حدث شئ آخر حيث استطاع بعض المتنفذين في ادارة البنك ايام صابر محمد الحسن محافظ البنك آنذاك من توقيع اتفاق سري مع بعض البنوك يسمح لها (بالسحب على المكشوف) ، وكلنا نعرف أثر هذه السياسة والتي تؤدي في الاخر الى زيادة معدلات التضخم بسبب غزارة السيولة المتوفرة في السوق والتي لا يصاحبها غطاء من الانتاج ، وبناء على هذا الاتفاق أخذ بنك السودان على نفسه مهمة تحصيل عمولة من البنوك التي دفعها خيار توفيق الاوضاع الى هذا المنحدر ، كانت هذه العمولة تورد في حساب وسيط يوقع عليه اثنان من موظفي البنك ويقومان باصدار الشيكات باسم أشخاص أو منظمات مثل نداء الجهاد وشباب الوطن واللجنة العليا لحماية العقيدة والوطن وغيرها من المسميات التي انتشرت في تلك الفترة ، هذا هو المال الخبيث الذي كتبت عنه ، وسوف أترك لذكاؤكم وحاستكم السادسة معرفة أكثر الرموز الانقاذية التي اغترفت من هذا الوعاء ..

طبيب .. واحد قواد حركة يوليو 1976 كما يحب أن يسمى نفسه .. تربع في كل المناصب وهو صاحب مقولة (ان الهوية الاسلامية العربية في الشمال قد حسمت بالتوجه الحضاري وتطبيق الشريعة الاسلامية ومن لم يعجبه ذلك فعليه الشرب من ماء البحر) آخر شيك صرف باسمه كان في عام 1996 بمبلغ وقدره مائة وخمسون مليون جنيه .. ومن المحتمل أن يكون هذا المبلغ قد مولت به عملية اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك والتي تمت في نفس العام .. حيث وفر نفس المسؤول تاشيرات الدخول والجوازات الدبلوماسية لمنفذي العملية ملحوظة: سوف تصلني صورة الشيك بعد ايام

من المحتمل أن تكون روايتك هي نفس ما عنيته في البوست الخاص بهذه الفضيحة ، وآخر المستجدات تقول أن هذا المبلغ موجود في حساب شخص متوفى ، وهو الابن الوحيد للمسؤول الانقاذي ، وحسب الروايات الجديدة أن هذا الابن من خلال هذا المبلغ كان ينوي تاسيس شركة تقدم خدمات الحاسب الالى وربط البنوك اليا عن طريق الشبكة المصرفية ، وهناك طرف جديد في هذا النزاع وهو أسرة المتوفى والذي له طفلان ، وحتى الان لم نعرف مصدر هذا المبلغ الضخم ،

أما بالنسبة لضخامة المبلغ ومقارنته مع حساب رأس المال فكلنا نعرف أن راسمال البنوك عادة ما يكون بسيطا وفي شكل موجودات ثابتة ، وحسب القانون السوداني للمصارف فان البنك ملزم بتوفير حد أدنى بنسبة 20 % من قيمة الودائع وليس من رأس المال كسيولة نقدية في حساب البنك في بنك السودان ، وأما استلام الودائع فهو أمر مفتوح ولا تحوم حوله اي عقبات ، فيمكنك ايداع أي مبلغ وفي أي حساب ، والجهة الوحيدة التي تراقب الحسابات البنكية في العالم هي الخزنة الامريكية والتي تتقصى عن المبالغ التي تعود الى الارهابيين

هذا المبلغ ليس كبيرا مقارنة بحجم هذا المسؤول الحزبي ، وكلنا نعلم التكتم الشديد على الايرادات التي تأتي من مبيعات البترول ، حيث يقتسم رموز النظام جزءا كبيرا من هذه العائدات الضخمة والتي قدرت باثنين مليار دولار أمريكي سنويا ، وهذه المبالغ لا يتم الافصاح عنها في ميزانية الدولة وعليها الكثير من التعطيم والسرية

والسودان القطر الشاسع بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني أشبه بالشركة التي توزع العوائد على أعضاء مجلس الادارة أو البقرة الحلوب التي تدر اللبن للرضيع فيأخذها الراعي ويترك الرضيع للجوع والضياع ، وهذا هو الذي ميز السياسة الاقتصادية في عهد الانتقاد حيث أنحصر المال في يد قلة قليلة من رموز المؤتمر الوطني وليس من المستغرب أن تجد هذا المبلغ في يد مسؤول حزبي واحد ، وعندما سقطن بغداد سحب عدي صدام حسين وعبدو حمود سكرتير صدام من بنك الرافدين مبلغ وقدر 4 مليارات دولار ، وكلنا تابعنا عبر الفضائيات قصة الاموال الضخمة الملقاة على قارعة الطرق بعد أن عجز السارقون عن أخفائها بعيدا عن يد الامريكان وهناك مصدر محتمل لهذه الاموال وهي عقود تنقيب البترول الى تم ارساءها على الشركات الماليزية ، وقد أكد لي شخص أطلع علي هذه العقود ان هناك نسبة من حصيلة الشريك الماليزي والتي تصل أحيانا الى 45 % منها نسبة 10% تدفع كقبشيش (TIP)لبعض المسؤولين في الحكومة و الذين سهلوا هذه الصفقات ، ومن الملاحظ أن السودان اعتمد على شركات أسيوية حكومية لا تنشر تقاريرها المالية للجمهور كما تفعل الشركات الغربية ، فشركة بتروناس وبترودار مملوكتين بالكامل للدولة ولا تنشران أي تقارير مالية تشير الى عوائدهما الضخمة من الاستثمار في البترول السوداني ، وهذا هو الذي يفسر اصرار النظام على منح امتيازات التنقيب عن النفط لهاتين الشركتين من غير أي طرح هذا الامتياز لمناقصة عالمية مكشوفة .وعوض الجاز أصبح شبيها بمندوب المبيعات أو (عراب) يبيع النفط السوداني في المزادات العالمية .. والذي يفسر اصراره على الاحتفاظ بملفات هذه الوزارة لمدة عشرة سنين هو الخوف من انكشاف حساب العمولات السرية .. وذلك غير استغلال الناس بصورة بشعة كما حدث الان بسبب مضاعفة اسعار الغاز ، فقد جعلت الدولة المواطنين يعتمدون على الغاز في شؤون الطبخ ولكنها الان تذرعت بعدم توفره في الاسواق فزادت الاسعار الى الضعف .. وهو نفس الاسلوب الذي أتبعته عندما قامت برفع أسعار الاسمنت .. هناك من يستفيد من هذه التقلبات في الاسعار .. ولذلك لن نستغرب اذا عثرنا بحوزة مسؤول حكومي أي مبلغ مالي وان بدأ لنا الرقم فلكيا وغير قابل للتصديق ولكن هذه السرقة مدتها خمسة عشر عاما .. والصغير يكبر بمرور السنين ..أنهم لا يكتفون بسرقة الثروة الوطنية من نفط وغاز وذهب ولكنهم يكررون نفس الفعلة عندما يضاربون في سلعة المواطن المطحون بالازمات .. لا توجد محاسبة في السودان ولا توجد شفافية ولا يوجد أدنى مستوى من الضمير الحي .. فبئر معطلة وقصر مشيد اثنين من أعضاء مجموعة العشرة شاركا في مفاوضات اقناع الزوجة بالعدول عن قرار تجميد الوديعة ، وبنك أمدرمان الوطني أستثمر مبالغ ضخمة من ودائعها في شركة كيوتل القطرية كما أنه مول عمليات تزويد القوات المسلحة والشرطة والامن بالعتاد والجهاز اللوجستي وهذه هي احدي الاستثمارات التي يقوم بها هذا البنك تحت جناح الظلام

Sent : Monday, November 14, 2005 6:22 AM <http://www.arabtimes.com/AAAA/november/122.html>

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ، توطين العلاج بالداخل

**17,9 مليون جنيه قيمة معدات طبية معطلة وغير مستفاد منها
76% من أجهزة المشروع توردها شركة واحدة ولا مستندات تسليم وتسلم**

الصحافة ، الإثنين 29 ديسمبر 2008م

تحصلت «الصحافة» على تقرير ديوان المراجعة العامة حول مشروع توطين العلاج بالداخل ، الصادر بتاريخ 22 نوفمبر الماضي ، وحدد التقرير الذي يقع في 12 صفحة ، بجانب 16 ملحقا ، حدد 29 ملاحظة وخطأ في عمل المشروع ، الذي يهدف الى توفير العلاج

محليا دون الحاجة لسفر المرضى للخارج.

واشار الملحق رقم 2 الى ان قيمة الاجهزة المتعطلة عن العمل ، وصلت الى 6,7 مليون جنيه ، وقيمة الاجهزة والمعدات غير المستفاد منها 11.2 مليون جنيه ، وهي 324 جهازا ، فيما بلغت جملة المبالغ المصدقة للمشروع في مرحلته الثانية 400 مليون جنيه ، صرف منها 98,5%.

واعاب التقرير على مشروع توطين العلاج بالداخل ، عدم تقديم مستندات طرح وفرز العطاءات للمراجعة رغم طلبها ، عدم ارفاق كشوفات باسماء الموظفين المراد تدريبهم ، توزيع الاجهزة والمعدات بصورة غير منظمة ، حيث اتضح للمراجعة من الزيارات الميدانية ان اغلب المستشفيات الولائية ليس لها علم بالاجهزة التي تسلمتها وبنوعيتها ، بجانب تسليم تلك الاجهزة بدون مستندات التسليم والتسلم للمختصين الفنيين رغم وجود معدات كثيرة معطلة وغير مركبة ، ما يعد اهدارا لميزانية المشروع.

واورد التقرير ، الذي اعدته إدارة البيئـة والشؤون الفنية في ديوان المراجعة القومي ، انه تم اعفاء بعض الشركات الموردة من شروط الجزاء في حالات الاخفاق من قبل مدير عام شركة السودان للخدمات المالية ، الذي لم يقدم لديوان المراجعة من اين استمد تلك الصلاحية ، واكد انه تم الافراج عن قيمة الـ 10% من قيمة الاجهزة الخاصة بالتركيب والتشغيل لكل شركات التوطين ، مثل شركة «الفاركيم» ، بناء على خطاب رئيس لجنة التوطين الدكتور مالك عبده ، وهو عضو في مجلس إدارة الشركة ، التي يتأسس مجلس ادارتها الدكتور أحمد بلال ، مما يعد مخالفا للعقد ، مشيرا الى ان نسبة المعدات التي لم يتم تركيبها وتشغيلها والاستفادة منها 90% من اجمالي قيمة الاجهزة التي تم توريدها بواسطة شركة «الفاركيم».

وقال التقرير ، ان تلك الشركة وردت 76% من معدات مشروع التوطين ، واعاب وجود الكثير من تلك المعدات في اوضاع لا تحفظها سليمة ، بجانب وجود عدد منها معطلة خلال فترة الضمان ، وعدم استلام كتيبات التركيب والتشغيل والصيانة ، وافاد ان بعض الاجهزة وصلت غير مكتملة.

واشار التقرير الى ان المشروع لا توجد لديه لوائح تنظيمية وادارية ، وعدم وجود خطة له للتدريب ، رغم توفير مبالغ كبيرة للتأهيل . و اضاف ، انه تم تحويل 42 مليون جنيه من وزارة المالية لمشروع التوطين الثاني ، لم تقدم للمراجعة اوجه صرفها ، بجانب 11,8 مليون جنيه للتدريب لم تقدم مستندات بصرفها ايضا.

واوصى التقرير بـ 19 توصية ، طالب بانفاذها ، اهمها: وضع خطة واضحة للمشروع ، وميزانية منفصلة ، ارسال كشف بالمعدات المراد توريدها الى الولايات حتى تتمكن من تحديد احتياجاتها ، الزام الشركات الموردة بتوفير كتيبات التركيب والتشغيل والصيانة ، العمل بمستندات التسليم والتسلم ، سحب الاجهزة غير المستفاد منها ، تحديد صلاحيات الشركة الممولة فيما يخص الاعفاءات ، والاحتفاظ بمستندات طرغ العطاءات.

الصحافة

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ، توطين العلاج بالداخل

اليكم (.....)

الطاهر ساتي

الصحافة ، الأثنين 29 ديسمبر 2008م

كذلك لم أجد مقدمة تناسب تلخيص هذه الوثائق .. وعليه ، عذرا - صديقي القارئ - على حجب عنوان و مقدمة زاوية اليوم والاكتفاء بالتلخيص ..و إليكم ... النص!!..

ميزانية المرحلة الثانية لمشروع توطين العلاج بالداخل بلغت أربعة مليارات دينار ..استلمت الشركات المناط بها استيراد الأجهزة

من تلك الميزانية مبلغ 3.94 مليار دينار ، أي بنسبة (5، 98 %) بعد انتهاء المشروع ، راجع المراجع ووجد الآتي : .. لم يجد لائحة تنظيمية وإدارية للمشروع . لم يجد خطة واضحة لتدريب رغم تخصيص مبالغ ضخمة للتدريب ، لم يجد الجهة التي تتبع لها اللجان الفنية والمساعدة ، لم يجد مستندا يوضح كيف تم طرح وفرز العطاء ..؟؟

توزيع الأجهزة والمعدات تم بصورة عشوائية ، حيث تداخلت أجهزة ومعدات ولاية مع الأخرى ، بل أن زيارة ميدانية لفريق المراجعة كشفت أن مستشفيات ولائية ليس لها علم بتلك المعدات وأنواعها ، ولذا خزنتها ..ومستشفيات أخرى استلمت أجهزة لم تكن بحاجة إليها لعدم توفر الكادر التشغيلي!!..

تسليم الأجهزة لم يتم بمستندات تسليم وتسلم للمتخصصين ، بل هناك مستشفيات استلمت أجهزتها أمناء مخازن بلا علم المختصين ..وهذا تسبب في تعطيل أجهزة لأن المخزنجي استلم بعض أجزائها وتجاهل استلام البعض الآخر ، لهله بالأجزاء التي تكون تلك الإجهزة الطبية .. شمال كردفان والنيل الأبيض نموذجا!!..

ولاية أمر المشروع لم يلزموا الولايات بتوفير المواقع والكوادر الفنية قبل وصول الأجهزة ، وكذلك لم تتصل الولايات بالشركات الموردة في فترة الضمان ، وكذلك لم يكن هناك مشرف أو متابع لمرحلة التركيب والتشغيل .. وترتب على ذلك ضياع مبلغ قدره (1,121.202.747 دينار) ..وهي نسبة (26%) من ميزانية المشروع .. وذلك بخروج (324 جهازا) خارج دائرة التشغيل .. (مجرد إسكراب!!..)

تم إعفاء بعض الشركات من شروط الجزاء من قبل جهة لا تملك تلك السلطة أو الصلاحية. -بالمناسبة ، لكي لا ننسى -.. شركة واحدة وردت (76 %) من اجمالي الأجهزة ، علما بأن (90 %) من أجهزتها لم يتم تشغيلها أو الاستفادة منها كما جاء نصا في التقرير .. علما بأن وزير الصحة يومئذ هو رئيس مجلس إدارة تلك الشركة ، أما رئيس مشروع التوطين لم يكن يومئذ إلا عضوا في مجلس إدارتها!! ..

فريق المراجعة وجد بعض الأجهزة في غير مكانها الطبيعي .. على سبيل المثال أجهزة ومعدات تجميل مستشفى الخرطوم وأجهزة ومعدات معمل الأنسجة بمستشفى كوستي ..(دي لقوها مرمية وراء العنابر في السهلة)!!..

كل العمل بلا مستندات تسليم وتسلم .. ولذلك وردت احدى الشركات عدد 59 جهاز تنفس من اجمالي 250 جهازا ، ومع ذلك الجهة المستلمة لم تخطر أية جهة بالعجز ..وكذلك هناك أجهزة تعطلت في فترة الضمان ولم تفعل الشركة الموردة شيئا حتى انتهت فترة الضمان ، وهي الأجهزة التي قيمتها (6.711.375.5 دينار)!! ..

تم استيراد الأجهزة بدون كتيبات تركيب وتشغيل وصيانة من قبل الشركات ، وهذا ساعد في عملية (احتكار الصيانة) .. تم خصم 3% من قيمة المشروع لبند التدريب ، ولكن عجز الخاصم عن تقديم مستند يوضح بأن التدريب قد حدث ..والأدهى والأمر أن بعض الأجهزة وصلت السودان غير مكتملة ، وعلى سبيل المثال هناك جهاز غير مكتمل يزين مستشفى الابيض .. وفي مستشفى النهود اكتشف فريق المراجعة عدم استخدام جهاز الأشعة اطلاقا ، لأن لفني الاشعة والمدير الطبي جهازا أيضا يستخدمانه خارج المستشفى استخداما تجاريا!!..

وفي الختام ، يشكر فريق المراجعة وزارة الصحة والشركات لحسن التعاون .. وأنا أيضا أشكر - صديقي القارئ - لصبرك وقوة تحملك وإيمانك العميق ب... (الجاتك في مالك سامحتك) !!.....

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ، توطين العلاج بالداخل

حاكموهم .. أو حاكمونا
الكاتب / فيصل محمد صالح

زاوية الزميل العزيز الطاهر ساتي بجريدة (الصحافة) ليومى أمس وأمس الأول، إضافة لما نشرته الصحيفة قبل يومين، وماورد في هذه الصحيفة من عدد الأمم كفيلا ياسقاط الحكومة فى أى من بلاد العالم المحترمة.

ما كتبه ونشره الطاهر مستنداً لأوراق ووثائق معلومة يثبت أن عصابة من المسؤولين كانت وراء نهب وسرقة وضياع ما قيمته 40 مليار من الجنيهات من الأجهزة والمعدات فى إطار ما سى بمشروع توطين العلاج بالداخل الأسماء والوثائق والمستندات والأجهزة الناقصة والتالفة وتقارير تيم المراجعة كلها موجودة تشهد بالفساد المقيم والمخيم بهذا المشروع.

أعمال تجارية وصحية مصروف عليها من المال العام بهذا الحجم تتم بلا رقابة ولا ضوابط مالية أو إدارية ولا جهات متخصصة مشرفة، استجلاب الأجهزة والمعدات يتم بدون مناقصات أو عطاءات أو لجان استلام ومراجعة، وبالتالي بلا محاسبة لو جاءت الأجهزة الطبية غير مستوفية للشروط أو مطابقة للمواصفات. استلام وتحويل الأجهزة والمعدات وتقسيمها للولايات يتم بدون ضوابط أو تجهيزات أو معرفة الاحتياجات وتوفر الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل الأجهزة.

وأهم ما فى الموضوع أنه تم إعفاء الشركة التى استوردت ثلاثة أرباع هذه الأجهزة من أى غرامات أو شروط جزائية واردة فى العقود تقديراً لظروفها، ومن هذه الظروف المخففة أن السيد وزير الصحة فى فترة تنفيذ المشروع هو رئيس مجلس إدارة الشركة المستوردة، وأن رئيس مشروع توطين العلاج بالداخل عضو فى مجلس إدارتها.

إنها جريمة فساد مكتملة الأركان، المتهمون والشهود ووقائع الجريمة والنصوص القانونية كلها متوفرة، لا ينقصها إلا الإرادة السياسية لمحاربة الفساد وتقديم القضية للمحكمة. المتهمون الآن واضحون ومعروفون، لكن عدم تقديم القضية للمساءلة والمحاسبة سيوسع قائمة المتهمين بالتستر على الفساد.

السيد رئيس الجمهورية ونائبه الأول ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء ونواب المجلس الوطنى، كلهم لديهم مسؤولية أخلاقية ووطنية ودينية وقانونية لحسم هذا الملف أمام القضاء، فهذه حقوق الشعب التى يجب ألا يتم التهاون فيها. وهذه مسؤولية تقع عليهم أولاً بحكم مناصبهم، ثم بحكم مواظنتهم، وثالثاً بحكم الالتزامات الأخلاقية الواقعة عليهم.

ألا نخجل نحن الذين ندعى الالتزام بالقيم الدينية والروحية ونتهم الغرب بالمادية والتخلى عن القيم السماوية، حين نرى كيف يتم التعامل مع مثل هذه القضايا بحسم لا يعرف التردد ولا يلتمس الأعذار للفاستدين مهما كانت لهم من مواقع ونفوذ وتضحيات سابقة؟ ألا نحس بالحرج والضالة ونحن نرى ونسمع كيف يتم مسح حياة المرشحين للمناصب العليا فى تلك الدول منذ صغرهم وشبابهم الباكر مروراً بشيوخوتهم للبحث عن ذرة من الشبهات يمكن أن تلقى بالمرشح خارج الساحة السياسية؟

المقارنة بيننا وبينهم صعبة ومعدومة لأن سلوكنا العام يشى بغير ذلك، فالتمسك بالقيم الفاضلة ومعايير العدالة أصعب من الإمساك بالجمر، لهذا لا يطبقها أو يقدر عليها الكثيرون، لكنها ليست فرض كفاية أو عمل طوعى بالنسبة للمسؤولين، بل هى واجب ملزم وفرض عين على كل منهم.

قدموا الملف للقضاء ليفصل فيه، ومن كانت لديه دفوعات فليقدمها أمام المحاكم، وعندها سينال كل مخطئ عقابه وسيظهر البرئ من المجرم.

فى مصر وخلال سنوات الثمانينات، نشرت صحيفة الأهالى وثائق تثبت فساد أحد المحافظين، وظلت تنشر شعاراً ثابتاً يحمل كلمات حاكموه أو حاكمونا، الآن أيها السادة حاكموهم أو حاكموا جريدة الصحافة ونحن معها.

الفساد في وزارة الصحة الاتحادية ، توطين العلاج بالداخل

توطين العلاج ..والأمن القومي

محمد لطيف

صحيفة الاخبار Tuesday, 30 December 2008

نشرت الزميلة الصحافة أمس الأول تقريراً خطيراً من ديوان المراجعة القومي حول مشروع توطين العلاج بالداخل ..التقرير يعج بالتجاوزات التي استعرضتها الصحيفة في صدر صفحتها الأولى مما لا مجال ولا معنى لإعادتها هنا.. ولكن تبقى جملة من الملاحظات التي تثير الانتباه وبالضرورة تثير قدراً هائلاً من التساؤلات ...أولها أن الشركة التي نفذت أكثر من 75% من استيراد معدات المشروع وهي شركة خاصة فيما يبدو يرأس مجلس إدارتها وزير الصحة السابق والذي نفذ في عهده مشروع التوطين ...ثم إن رئيس لجنة توطين العلاج بالداخل هو في ذات الوقت عضو في مجلس إدارة الشركة التي نفذت استيراد 75% من معدات المشروع!...

الملاحظة الأكثر إثارة هي أن هذا الجزء من تقرير المراجعة القومي لم يكن ضمن تقرير المراجع العام الذي قدم للبرلمان ...ليطرح تساؤل مشروع هو (هل لمشروع توطين العلاج بالداخل علاقة بالأمن القومي السوداني ؟. !) تقرير الزميلة الصحافة عن تقرير المراجعة القومي حول مشروع توطين العلاج بالداخل انتهى بما أسماها أهم توصيات التقرير وفيها ...وضع خطة واضحة للمشروع وميزانية منفصلة ، إرسال كشف بالمعدات المراد توريدها للولايات حتى تتمكن من تحديد احتياجاتها ، إلزام الشركات الموردة بتوفير كتيبات التركيب إلخ..العمل بمستندات التسليم والتسلم ، سحب الأجهزة غير المستفاد منها إلخ ...الخلاصة أن التقرير في توصياته انشغل بالجوانب الفنية والإجرائية فقط ...لم يرد في التوصيات الهامة التي أوردتها الصحيفة أي إشارة لمسئولية الشركة الموردة ..ولا الإشارة الى الجهة التي يجب أن تتحمل الخسائر ...هل هي شركة السودان للخدمات المالية ..؟ أم الشركة الموردة ..؟ أم وزارة الصحة ..؟ بل لم ترد الإشارة في تقرير المراجعة القومي أو على الأقل في أهم التوصيات (على ذمة الصحافة) أي إشارة لمبدأ تضارب المصالح الذي بدا واضحاً في أن من يشغلون وظائف قيادية في الشركة الموردة هم في ذات الوقت يشغلون وظائف عامة وهي ذات صلة بمشروع توطين العلاج بالداخل .

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

د. ياسر ميرغني في حوار الجرة والصراحة

الكاتب / حوار: حنان كشة

صحيفة الاخبار

Wednesday, 13 May 2009

الاستهتار سمة بارزة لمسؤولي الصحة

مجلس الصيدلة والسموم فشل في القيام بدوره

التقرير نصف السنوي للصيدلة والسموم هو الدافع الأساسي للاستقالة!

معظم الأدوية المستوردة وفقا لبروتوكولات العلاج المجاني والعلاج المدعوم يتم التركيز فيها على قلة التكلفة وليس الجودة!
المواطن ضحية لسياسات المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم الفاشلة!

كافح بشدة من واقع مهنته التي يفترض ألا يمتهنها إلا إنسان، حفاظا على صحة وسلامة مواطنيه، مما سبب له صدامات مع جهات عديدة بينها الإمدادات الطبية. وقصته تلك شهيرة تداولتها الصحف السيارة، وتفاجأنا بتقديم استقالته التي جاءت على الصفحات الأولى لمعظم الصحف الصادرة أمس الأول.. إنه دكتور صيدلاني ياسر ميرغني، الذي جلسنا إليه لتقف عن قرب على أسباب ما جرى، وقد أشار بأصابع الاتهام على ضغوط كثيرة تلقاها.. هذا وغيره في متن الحوار.. فإلى مضابطه..

بدءا حدثنا عن تداعيات تقدمكم بالاستقالة؟

تعرضت لضغوط كثيرة ابتداء من تقديمي ببلاغ ضد الإمدادات الطبية في العام 2006م.

هلا فصلت لنا في ما وقع آنذاك؟

في تلك الفترة فتحت الإمدادات الطبية بلاغا ضدى إبان أزمة الأدوية الفاسدة وأصدرت وزيرة الصحة وقتها قرارا وزاريا بإنشاء معمل للإمدادات الطبية ليكون معتمدا للرقابة، وعاترضت على ذلك في مقال صحفى نُشر بصحيفة السوداني بتاريخ 24 يناير 2007م وأوردت فيه أنه لا يستقيم عقلا أن أية دولة تحترم مواطنيها تعتمد معملا مرجعيا واحدا. وأوردت فيه كذلك أن مدير المعمل المركزي السابق أعد دراسة ميدانية كشفت عن أن 34% من الأدوية التي استجلبتها الإمدادات الطبية غير مطابقة للمواصفات.

ومضيت لأبعد من ذلك لأشرح في المقال أنه في حال قيام معمل ثان لن تكون هناك رقابة، مما يؤدي إلى إصدار قرارات تؤكد صلاحية الأدوية الفاسدة، لأن المعمل آنذاك سيكون في يد ذات الجهة التي يتحتم عليها استيراد الأدوية بكميات كبيرة. وذكرت ما أورده مدير المعمل المرجعي آنذاك بعدم مطابقة أعداد كبيرة من الأدوية للمواصفات والمقاييس.

هل حرّك المقال ساكنا؟

نعم، وقامت وزيرة الصحة الاتحادية بخطوات عملية فألغت قرار المعمل المرجعي وأرجعت الأمر للمعمل المرجعي (استاك) إلا أن ذلك دعا الإمدادات الطبية بالتقدم بشكوى في المحكمة استمرت تداعياتها لعام كامل، تم خلالها استجواب كل شهود الإمدادات الطبية وشطبها القاضي بعد ذلك وبرأتني المحكمة إلا أن ذلك لم يرض الإمدادات التي الطبية التي تقدمت بطلب استئناف وتمت تبرئتي كذلك فلجأوا للمحكمة العليا التي قامت بذات التصرف.

ما هي أسباب تصعيد الأزمة آنذاك؟

في تلك الفترة كانت لي خلافات في اتحاد الصيادلة مع عدد من الزملاء وداخل المجلس المركزي للاتحاد، ومع عدد من عضوية الاتحاد وكان الخلاف منصبا في رؤيتهم بأن لا علاقة للاتحاد بالرقابة وأنها تقع ضمن اختصاصات الحكومة.

هل صاحب ذلك تحركات أخرى؟

نعم، فقد طالبت الإمدادات الطبية المجلس الطبي في ذات الفترة بإيقاف من السجل كصيدلاني، لكنني تحملت ذلك في سبيل الوقوف إلى جانب المواطن إلا أن الأمر تفاقم مما دعا لتقديم الاستقالة.

ألا يمثل اتحاد الصيادلة أحد أذرع الحكومة؟

اتحاد الصيدلة كيان نقابي يمثل كل الصيادلة وهو أحد منظمات المجتمع المدني لكنه لا يمثل جهازا حكوميا.

توصلت الدراسة التي ذكرتموها إلى أن نسبة الأدوية الفاسدة بالولايات تصل إلى 35% ما هي الأسباب من وجهة نظركم؟

الدراسة وضعت مسببات عديدة تقف وراء ذلك بينها سياسة العطاء المفتوح بالإمدادات الطبية وتخزين الدواء وطرق ترحيله، ومضت لتكشف أن الشراء يتم من مصادر زهيدة بجانب البعد عن الشراء من المصادر الرئيسية.

من ضمن مؤشرات الدراسة كذلك أنه من بين كل ثلاثة مرضى يتناول مريض دواء فاسداً، هل اتخذت تدابير لتفادي ذلك؟
الدراسة أجراها المدير الحالي للمعمل القومي دكتور أبو بكر عبد الرؤوف بمساعدة الأمين العام الحالي للمجلس الاتحادي للصيدلة والسموم دكتور جمال خلف الله ولم يكن حينها أميناً عاماً، لكن يبدو أن المنصب دعاه للتوصل من مسؤولياته، فهو من أمدني بالدراسة، كذلك أمدني بما معناه أن منظمة الصحة العالمية أصدرت دراسة أكدت فيها أن 40% من الأدوية التي يتم استيرادها عبر المنطقة الحرة بمنطقة جبل أم علي لا تطابق المواصفات، وهو يعلم مصادر الأدوية الفاسدة التي تدخل البلاد.. فهل يبدل موقفه بسبب تقلده المنصب ويغض الطرف عن الحقيقة؟.

ما هي الجهة المسؤولة عن الأمر بجانب وزارة الصحة الاتحادية؟

وزيرة الصحة هي المشرف الرئيسي على مجلس الصيدلة والسموم، وتمتد المسؤولية لتطال وكيل وزارة الصحة بحكم منصبه كعضو في المجلس، فيما يمثل المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم الجهاز الرقابي المسؤول عن تسعير وتخفيض ورقابة الدواء ويتحتم عليه القيام بدوره كاملاً.

ما هو تقييمكم لدور المجلس خلال الفترة الماضية؟

المجلس فشل تماماً في القيام بدوره.

الدراسة وقفت على الواقع حتى العام 2005م هل تطاولت أيدي الفساد في السنوات اللاحقة؟

السبب الرئيسي وراء الاستقالة التقرير نصف السنوي الذي أصدره المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم والذي غطى الفترة من 1 يناير 2008م حتى 30 يونيو 2008م.

هل يمكن أن تفصل لنا في ذلك؟

تحدث التقرير في الصفحة السابعة عن تحليل (586) عينة من جملة (1530) عينة تم تسلمها ل يتم إبعاد (944) عن التحليل، لتبلغ نسبة الأدوية التي خضعت للعملية إلى 38% فقط من الدواء فيما تفاوتت ال(62%) من الأدوية بين عدم مطابقة المواصفات وعدم إخضاعها للتحليل وطالبت حينها بأن يتم كشف الأدوية غير المطابقة للمواصفات بشفافية.

هل هناك (خيار وفقوس) في الكشف عن الأدوية غير المطابقة للمواصفات؟

نعم، وللأسف الشديد فإن المجلس الاتحادي يخضع الأدوية التي تأتي من أشخاص لا تربطهم علاقة ودّ مع المجلس الاتحادي للكشف، وهذا هو بيت القصيد، فالصفحة الإلكترونية للمجلس تحكي (العجب العجاب)، الأدوية التي يتحتم سحبها حسب الموقع لا تتعدى أصابع اليد الواحدة في حين أن التقرير السنوي تحدث عن ثلاثمائة صنف غير مطابقة للمواصفات.

إذن في المستندات أمر وعلى الواقع أمر آخر؟

نعم، وتأكيداً لذلك تحدث التقرير عن احتمال إغلاق مركز السلامة الدوائية الذي كان يعنى بشكل أساسي بالفحص بعد التسويق وبعد أن يتم توزيعه للصيديات بأخذ عينات عشوائية من الصيدليات لكن المجلس برر ذلك، وهذا مذكور في التقرير، لكن المسبب حسب التقرير ضعف الإيرادات.

ما هي أبرز ملامح التقرير؟

جاء في التقرير أن أهم المصادر التي تأتي منها العينات للتحليل تمثلت في الأدوية التي توردها الإمدادات الطبية والمؤسسات غير الحكومية، وجاء في التقرير جدول كتب عليه تعليق أن الجدول يظهر ملاحظة ينبغي أخذ قرار بشأنها تمثلت في أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية هي المؤسسة الوحيدة في السودان التي تقوم حالياً بتوزيع أدوية غير مسجلة ولا تخضع الأدوية الواردة لها لإجراءات تخليص، وأن الهيئة أرسلت (40) فقط للتحليل في النصف الأول من العام، علماً بأن كمية الأدوية التي كانت ترسل للإمدادات حتى العام 2002م تزيد عن 237 عينة في العام.. إذن العينات مع ضعفها غير مطابقة للمواصفات، كذلك ذكر التقرير ما يلي: بعد التشاور مع المجلس الاتحادي للصيدلة والسموم قام الأمين العام باستلاف قيمة الإيجار من المستفيدين من خدمات المجلس وعلى رأسهم الهيئة العامة للإمدادات الطبية التي تقوم باستيراد الأدوية البشرية والبيطرية ومعامل أميفارما مما يلغي صفة

الحياد عن المجلس .

هل تعتقد أن الاستقالة تمثل الحل الناجع لما يجري ؟

لقد عانيت كثيرا مما يحدث هناك وتقدمت بالشكوى أربع مرات للمجلس الاتحادي ولم أجد إجابة شافية .

لكنكم تفتحون الباب واسعا للفساد ؟

من هنا أرحي التحية للزملاء أصحاب الضمائر الحية داخل المكتب التنفيذي بالمجلس , لكن التقديرات تختلف بالرغم من أنهم يتفقون مع كل ما ذهب إليه وأحيى كل الحريصين على صحة المواطن .

ماذا يدور خلف الكواليس فيما يتعلق بصراعات توفير العلاج ؟

معظم الأدوية التي يتم استيرادها وفقا لبروتوكولات العلاج المجاني والعلاج المدعوم وغيرها , يتم التركيز فيها على الأقل تكلفة وليس الأجدود وبينها أدوية الكلى التي تستحق أن تتوقف عندها الدولة .

المواطن يجد معاناة في الحصول على الدواء بالرغم من صدور عدد من القرارات في ذلك الخصوص ما تعليقكم ؟

التشكيلة الحالية للمجلس الاتحادي للصيدلة والسبب غير قادرة على القيام بالدور المطلوب منها كاملا , وجاء في التقرير أنه تلاحظ غياب بعض الأعضاء بصفة مستمرة بينهم عميد كلية البيطرة جامعة نيالا وعميد كلية البيطرة جامعة أعالي النيل , كما تلاحظ تكرار غياب واعتذار وكلاء وزاراتي الصحة والثروة الحيوانية بالرغم من أن الاجتماعات كانت تعقد على مقربة من وزارة الصحة الاتحادية .

هل نستطيع القول بأن ذلك مؤشر لوجود استهتار ؟

نعم هناك استهتار بحياة المواطنين يعكسه ذلك التصرف ، فقد بلغت جملة العدد الذي واظب على حضور الاجتماعات 123 من جملة 170 عضو بنسبة 72 % .

<http://maaliabusharief.elaphblog.com/posts.aspx?U=592&A=20166>

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

ما وراء صراع الدواء

الحاج وراق

الصحافة ، 2007-3/20

صراعات الإنقاذيين فيما بينهم ذات فائدة ، فمن ناحية تكشف معلومات مهمة لم تكن لتتوفر إلا ضمن هذه الصراعات ، ومن الناحية الأخرى تشير الى محدودية منطلقاتهم الفكرية ونظمهم السياسية والإدارية ، وبالتالي فشلها حتى في الفصل في نزاعاتهم أنفسهم بصورة مدنية متحضرة وعادة ونزيهة ، مما يؤكد الحاجة الى الديمقراطية وسيادة حكم القانون .
وتتحقق هذه الفوائد كمنتجات ثانوية في الصراعات ، بطبيعة الصراع نفسها ، غض النظر عن نوايا ودوافع الأطراف المنخرطة فيه ، وكذلك غض النظر عن أحكام القيمة التي يمكن اطلاقها على اطراف الصراع ، كأن نقول أن الطرف (أ) أفضل أو الطرف (ب) أسوأ ، بل تتحقق هذه الفوائد حتى ولو كانت الأطراف المختلفة تتقاسم السوء فيما بينها!
ويصدق هذا الاستنتاج العام على صراعات السلطة السياسية ، كما حدث في الرابع من رمضان وما بعده ، وعلى صراعات السلطة الرمزية (المعنوية) كما يجري هذه الايام بين د. التجاني عبد القادر ود. أمين حسن عمر ، أو صراعاتهم على الإمتيازات المادية والاقتصادية كالصراع الجاري حالياً حول الأدوية .

ورغم هذه الفوائد الثانوية لهذه الصراعات ، فإن اطرافها ، وبحكم انطلاقهم من ذات الأرضية الفكرية والاجتماعية والسياسية ، إلا فيما ندر ، فإنهم يستمرون يتفاسمون (الأزمة) ، وبالتالي فما من طرف ولا يزال (وفياً) لمنطلقاته يمكن أن يشكل مخرجاً ملائماً منها!

وينهض صراع الأدوية الحالي انموذجاً على ذلك ، فوزارة المالية لم تهتم بالقضية إلا بدافع اهتمامها بالتحصيل غيرالقانوني لنسبة الـ 1% التي تأخذها إدارة الصيدلة واتحاد الصيادلة بدلا عن توريدها لها ، وبالطبع في ذلك مخالفة ، ولكنها ليست قاصرة على إدارة الصيدلة وحدها ، ثم ان وزارة المالية تعلم قبل غيرها بأن غالبية المؤسسات الخدمية - في غياب الصرف الطبيعي عليها من الميزانية العامة - تلجأ لمثل هذه الجبايات غيرالقانونية ، ولذا ينطبق على إدارة الصيدلة (شقى الحال يقع في القيد)! وفي المقابل فإن الجبايات التي تحصل بدون أسس قانونية ومحاسبية صحيحة لا بد وأن تثور عشرات الأسئلة المشروعة عن طرائق التصرف بها!! ويحق لشركة كمبال الإعتراض على جباية غير قانونية ، ولكن من الصعب حمدها على ذلك ! فلم تكن لتفعل ذلك لو لم تتناصر مع الامدادات الطبية (المسنودة من جهات عليا) ! وإلا كيف نفهم كيفية تسريب تقرير جهاز الأمن الداخلي .الأمن الاقتصادي -الى شركة كمبال واستخدامها له كوثيقة في إعلانها مدفوع الأجر ؟! وهل ترى تسكت ادارة الأمن الاقتصادي على استخدام وثيقة معنونة (سري للغاية!) في اعلانات الصحف لو لم تكن مقولة مديرة ادارة الدواء عن إسناد (الجهات العليا) صحيحة ؟!

ولكن مديرة إدارة الدواء بوزارة الصحة تنظر للقدى في أعين أختها في الامدادات الطبية ولكنها لا تنظر في المقابل الى (العود) في عين ادارتها نفسها ! لقد أعابت على الآخرين خلطهم ما بين المعايير المهنية والمصالح التجارية ، بل واتهمت بعضهم ، بما في ذلك بالوزارة ، بالاستجابة لضغوط اصحاب المصالح ، وهذا ربما يكون صحيحاً ، ولكنها في المقابل لم تتساءل عن مدى تأثير رسم الـ 1% على قرارات إدارة الصيدلة ؟ ألا يتوقع أن تؤثر هذه المصلحة الواضحة في قراراتهم ، خصوصاً حين ترفض شركة ما كشركة كمبال سدادها ؟! وألم يكن الأسلم مهنياً وأخلاقياً أن تحصل هذه الرسوم .غض النظر عن قانونيتها ومدى الحاجة اليها .عبر جهة أخرى في وزارة الصحة غيرالجهة المفترض بها التحقق من صلاحية الدواء ؟!

ومثل هذا السؤال المهني والأخلاقي الهام المهم لا يقتصر على نشاط إدارة الصيدلة والإمدادات الطبية وحدها ، وإنما يشمل مناحي اخرى في الدولة لا تقل خطورة عنهما ، كالنيابات الخاصة والمحاكم الخاصة وتسويات مخالفات شرطة المرور .. الخ ، وهو سؤال لا يمكن اجابته إلا بالاحالة الى نمط إدارة دولة الانقاذ وكيفية تخصيصها وادارتها للعام!

ومن الدلائل على أن صراعات الإنقاذيين .ومهما كانت فوائدها .لا يمكن التعويل عليها في الخروج من الازمات التي تحدثها ، تراجع الالوبيات الشعبية في سلم اجندات هذه الصراعات ، وكمثال على ذلك فإن صراع الأدوية الحالي لم يطرح معاناة المواطنين من تزايد أسعار الدواء بسبب الرسوم الباهظة والمتعددة التي تفرضها الحكومة . وأما ما ورد في إعلان شركة كمبال عن رفضها لرسم الـ 1% لانه (يؤدي الى زيادة في سعر الدواء مما يزيد من معاناة المواطنين) فلا يعدو كونه مضمضة شفاه ! وذلك لأن الـ 1% لا تشكل سوى قطرة في نيل معاناة المواطنين!

في كل دواء يدخل البلاد يدفع المستورد 2% رسم على الفاتورة ، و 10% رسوم جمارك استيراد ، و 5% ضريبة ارباح أعمال (قبل البيع!) و 2.1% رسوم طيران مدني ، و 1% دمغة جريح ، اضافة الى الـ 1% لإدارة الصيدلة واتحاد الصيادلة ، هذا اضافة الى دمغة اعمال في كل فاتورة 15 ألف جنيه ودمغة 5 ألف جنيه وخدمات كمبيوتر 27 ألف جنيه وملء أورنيك 25 ألف جنيه ودمغة سياسات 2 ألف جنيه وغيرها من دمغات بما يقارب نسبة 2.5% من سعر الدواء ! والمجموع الكلي للرسوم المتعددة حوالي 21% ! ولأن نسبة ارباح الوكيل البالغة 15% وارباح الصيدلية (الموزع) البالغة 20% تحسبان على سعر الدواء بعد اضافة الرسوم الحكومية المختلفة فإن سعر الدواء بعد وصوله الى البلاد يزيد بما لا يقل عن 30% كنتيجة مباشرة لهذه الرسوم الحكومية!!

وكمثال ، فإن دواء يصل الى السودان بسعر واحد يورو (325 دينار) فإنه يصل الى مخزن الوكيل بحوالي (386) دينار ويصل الى المستهلك بما لا يقل عن (533) دينار ! أى بزيادة 64% عن سعره الأصلي !!

وإذا استطعنا (تفهم) ألا تدعم الدولة الدواء فكيف نفهم أن تزيد اسعاره بما لا يقل عن الثلث ؟!

هذه هي القضية الأساسية بالنسبة لعامة المواطنين ، وليست نسبة الـ1% وحدها ، ولكن القضية الأساسية لاتزال خارج إطار التداول الرسمي الإنتقادي ، وكذلك خارج أولويات وزيرة الصحة القادمة على تذكرة الدعوة لانصاف المهمشين (!) مما يؤكد بأنها لا تزال (ضيفاً) في زفة اصحاب المصالح المتكونة منذ اكثر من خمسة عشر عاماً! والأنكى انها لا ترغب حتى فى التحول الى ضيف (ثقيل) !إنها لا تقوى على مجرد (الثقالة) !! ولذا فستظل تتقاذفها أمواج المصالح المتضاربة يمناً ويسرة !! ورحم الله الحركة الشعبية إن لم تقوَ على مساءلة منسوبيها!!

الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

الإمدادات الطبية .. جدل وأقواس حول (أولاد الوزراء)

تحقيق: محمد غلاماى

جريدة الاخبار السودانية Thursday, 25 June 2009

حرب الاتهام بالأجندة ..

د. ياسر ميرغني: الإمدادات الطبية مصدر للأدوية المغشوشة

ليس المقصود بعبارة (أولاد الوزراء) الشبان أو الشابات أبناء وبنات وزراء بلادنا من أصلايهم المنتشرين فى ست وعشرين ولاية (ما شاء الله)، وإنما هي محاولة لفك شيفرة هذه العبارة التى أطلقها الأمين العام لاتحاد الصيادلة السودانين (المستقل) الدكتور ياسر ميرغنى بقاء قبة البرلمان السودانى أثناء ورشة كانت قد عقدتها هيئة الإمدادات الطبية الأيام الفائتة ، وقادت العبارة من بعد ، وقبل أن تنتهى الورشة د. ياسر إلى كيل الاتهامات للهيئة تارة بالفساد ، وأخرى بعدم الشفافية ، وقائمة طويلة من الاتهامات ، سردها (للأخبار)، لكنه ختم حديثه بالقول (أريد من كل ما ذكرت تسليط أضواء كاشفة وباهرة على ظلام الإمدادات الطبية الدامس) هيئة الإمدادات الطبية من ناحيتها رفضت اتهامات د. ياسر ميرغنى فى تلك الورشة ، واتهمته بالمقابل بالكثير من التهم ، ليس أقلها أنه ينفذ أجندة ليس من بينها مصالح الوطن. (الأخبار) تتبعت هذا الخيط بين الفريقين ، بغرض استجلاء الحقيقة ما وسعها ذلك .

اتهامات ووثائق

الدكتور ياسر ميرغنى الأمين العام لاتحاد الصيادلة (المستقل)، والأمين العام للجمعية السودانية لحماية المستهلك قدم مجموعة من التهم فى مواجهة الإمدادات الطبية وقال (لن أضع أمامك من تهمة دون دليل وإثبات ، فهذه الهيئة لا علاقة لها بالدولة ، تعمل فى جزيرة معزولة تماماً ، فالكثيرون -على المستوى القيادى فيها- تم تعيينهم دون توظيف عبر وزارة العمل أو لجنة الاختيار العامة للخدمة ، كما أنها- أى الإمدادات- تقوم بشراء الدواء بشكل مباشر دون أن تطرح ذلك عبر عطاءات معروفة ومعلومة للعامة ، كما أنها بعيدة عن إشراف وزارة المالية ، فحساباتها وأرباحها وخلافه لا تمر عبر الإجراءات المالية والمحاسبية ، هى تخشى المراقبة الداخلية لأنها تكشف عن النظم المالية المتبعة لديها ، بهذا فإننى أقول واثقاً إن الإمدادات الطبية بعيدة تماماً عن الشفافية فى مسائل الشراء والبيع .

ويقول ميرغنى أيضاً: إن هيئة الإمدادات الطبية لا تحترم القرارات الرئاسية ، ضارباً المثل بخطاب أهملته الإمدادات الطبية معنون إلى مدير الإدارة العامة للجمارك بتاريخ 26/11/2008م ، ملخصه توجيه من اللجنة التى نائب رئيس الجمهورية الأستاذ على عثمان محمد طه ، ووزيرة الصحة الاتحادية الدكتورة تاييتا بطرس ، ووزير الدولة بمجلس الوزراء الأستاذ كمال عبد اللطيف ، والأمين العام

الاتحاد الصيدلة والسموم، ومدير الإمدادات الطبية نفسه، باستثناء عقار (الأنسولين) الدنماركي من قرارات الحظر التي طالت المنتجات الدنماركية، فاتجهت الإمدادات الطبية إلى دول أخرى قريبة مثل مصر لرخص الدواء فيها، واستوردت الدواء بتاريخ 1/12-2008م، كما لم تهتم الإمدادات الطبية بقرار وزير الصحة وقتها د. أحمد بلال عثمان، والذي كتب بتاريخ 13-9/2009م إلى مدير الإدارة العامة للجمارك، بصورة إلى وكيل وزارة الصحة، وللسيد مدير الإمدادات الطبية يطلب فيه (ألا يتم الإفراج عن أية رسالة دوائية بشرية إلا بعد اعتماد الإدارة العامة للصيدلة بالمستندات والوثائق الخاصة بتلك الرسالة)، لكن وزير الصحة الاتحادي بالإجابة ألقى قرار الوزير الاتحادي، وقال (إن مسؤولية الإدارة العامة للصيدلة على الجودة فقط).

كما اتهم ميرغني الهيئة العامة للإمدادات الطبية بأنها لا تحترم القرارات البرلمانية واستشهد بالمواد (50)، (31) الخاصتين بختم الدواء المجاني، وتوزيع الأدوية غير المسجلة، كما أنها- أي الهيئة بحسب د. ياسر، لا تحترم القرارات القضائية، وضرب المثل بخطاب وزارة العدل عبر الإدارة العامة للشؤون المدنية والرأي، والموجه إلى وكيل نيابة المال العام، ويتحدث الخطاب عن توجيه معالي مولانا وكيل وزارة العدل بضرورة اتخاذ إجراءات قانونية في مواجهة من اتخذ قرار المحاليل الوريدية للإمدادات الطبية، معتبراً ذلك هدراً للمال العام.

من الاتهامات التي ساقها د. ياسر ميرغني لهيئة الإمدادات الطبية قوله إن الإمدادات الطبية مصدر للأدوية المغشوشة، ضارباً المثل بحقن وريدية فاسدة، ومحلول للاستنشاق، وخيوط عيون غير مطابقة، كما أتهمها بتحقيق أرباح طائلة تصل إلى 90% مبرزاً مستندين أحدهما لشراء دواء أنسولين 100 (insulin isophane human) وقال إن سعر الشراء هو 3.83، فيما تبيعه الهيئة بـ 19.36.

وأعتبر الدكتور ياسر ميرغني أن هناك مصانع تم تشييدها من غير عطاءات، وتم تملك قطاع خاص سوداني للمصانع دون إبداء أي نوع من الشفافية في ذلك، وأستغرب د. ميرغني من حديث هيئة الإمدادات الطبية ومحاولاتها في تغبيش الوعي العام عن التخصص، وإظهارنا كمنافحين عنها وداعين إلى خصخصة القطاع العام، والحقيقة أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية هي من خصصت نفسها بنفسها، وذلك من خلال مشاركتها للقطاع الخاص الأجنبي والوطني، فالأجنبي يتمثل في شركة شنغهاي سودان-شراكة مع الشركة الصينية، ومع ماليزيا عبر شركة عين مديكر في مصنع عين سودان، ومع مجموعة الجمارك كشرية في شركة ترياق للصناعات الدوائية، ومع سوريا عبر مصنع الرائد لكراسي الأسنان، ومصر عبر الجمهورية للأدوية، والأردن عبر مصنع الرام للصناعات الدوائية، وباكستان عبر شركة باسفيك للأدوية، والهند عبر شركتي كلاريس، وأميكور، أما الشراكات الوطنية فذكر منها د. ميرغني المستشفيات الحكومية، وإدارة الصيدليات الشعبية، ونفى د. ميرغني حديث الإمدادات عن أنها توفر أدوية الطوارئ، وقال إن منظمة الصحة العالمية أمدت البلاد بما يكفي من عقار Tami flu في حال ظهور حالات مرض أنفلونزا الخنازير وهو إمداد مجاني بهذا العقار، وهو ذات الفعل الذي تقوم به منظمة اليونيسيف وصندوق الدعم العالمي الذي يوزع مجاناً أدوية الملاريا والدرن والايديز.

تجاوز الرئيس

انتهى د. ياسر ميرغني إلى أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية عبارة عن جزيرة معزولة، لا تأبه حتى لحديث رئيس الجمهورية الواضح (من غير المعقول أن يتاجر موظف الدولة العام في الدواء)، وتساءل (كيف لموظف أن يوالى النظم واللوائح والمؤسسية إذا كان قد ولج للتوظيف عبر متنفذين بالإمدادات؟) وأجاب (قطعاً ستكون ولاءاته للأشخاص الذين أتوا به)، وعن العبارة التي أطلقها في البرلمان (أولاد الوزراء) قال (أعني أحدهم، والذين من حوله وأولئك الذين يستمدون قوتهم من مواقع لمتنفذين في الدولة يتوقعون حمايتهم من وزراء بالدولة)

الشفافية في الخصخصة

واستنكر د. ياسر ميرغني الحديث عن أن خصخصة الإمدادات الطبية يعني موت الشعب السوداني، فهذا لا يسنده الواقع، فلا يمكن أن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها الدستورية والأخلاقية في الحفاظ على الصحة العامة من خلال توفيرها لأدوية الحوادث

والطوارئ وإطلاق نظام دوائي مستقر يتمدد بأطراف القطر وجودة عالية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توسيع التخصصة الحالية لإتاحة الفرصة لضخ دماء نقية جديدة في جسد الهيئة، وشدد د. ياسر على أن يكون ذلك بكل (الوضوح والشفافية، وتحت مرأى وسمع الجميع).

الإمدادات تمتنع

اللواء شرطة د. عبد الله محمد الحسن المدير العام لهيئة الإمدادات الطبية رفض الحديث للصحيفة وقال (هذا مبدأ عام ليس فقط لصحيفتكم، وإنما لكل الصحف، فليست لدينا رغبة في إثارة المشكلات التي تصرفنا عن أداء مهامنا، نترك أعمالنا نتحدث عنا، وإن كان لابد من حديث فلن يكون إلا أمام المسؤولين عنا، فأنا رجل شرطة منضبط أعرف متى أتحدث ومتى أمتنع، وأعرف أن الكلمة كالرصاصة حين تخرج لا تعود، ولا تدري من تصيب، لكن الشعب السوداني يعرف كل صغيرة وكبيرة عن الإمدادات الطبية).

موظف بالإمدادات الطبية فضل حجب اسمه قال (نحن ضد تخصصة الإمدادات الطبية، ما رشح لنا من معلومات أن هناك أسماء ثلاثة يتبعون لشركة كبيرة بالسودان يريدون أن يستولوا على الإمدادات، لكن هذا بعدهم، لأن الإمدادات الآن تنحصر للسودانيين، خاصة الشرائح الضعيفة، لا يمكن لفقير معدم يأتي إلى هنا ويعود من حيث أتى دون أن يجد العلاج الذي يريد إن كان موجوداً لدينا، ثم هناك التخفيض الدوائي للمحتاجين أيضاً والذي يصل إلى 50% من قيمة الدواء.. قلت له: لكن هناك أحاديث عن ألا ولاية لوزارة المالية على عطاءات الهيئة ومشترياتها ومبيعاتها، أي أنها لا تخضع للنظم المحاسبية والإجرائية لوزارة المالية، فلم يجد إجابة على تساؤلنا، إلا أن زميله (م.ق.م) قال (للأخبار): في حدود علمي أن كل الموظفين داخل الهيئة يتم تعيينهم بموجب قرار اختيار من لجنة الاختيار الاتحادية للخدمة العامة، ثم يأخذون أرقاماً وظيفية من ديوان شؤون الخدمة، لكن الوظائف العمالية (عمال، سواقين، مراسلات) فإنه يتم تعيينهم بموجب قانون الهيئات والمؤسسات الحكومية، وأما عن ولاية وزارة المالية على الهيئة فبحسب علمي فيما يختص بالعطاءات داخلية كانت أم خارجية معلنة عبر الأجهزة الإعلامية المختلفة، بل وعن طريق الإنترنت، وتقوم الهيئة في حالة التخليص المباشر للأصناف الباردة أو ما يعرف ب(السلسلة الباردة)، (الأمصال)، بفتح اعتماد بنكي (im) لدى بنك السودان، والحصول على شهادة من إدارة الصيدلة والسموم لأي صنف.

خلفية أخرى وربما ليست أخيرة

وكان النقاش قد احتد حول تخصصة الإمدادات الطبية للحد الذي تبادلته فيه أطراف مؤيدة للتخصصة وأخرى رافضة لها اتهامات اقترنت إلى حد الاشتباك بالأيدي في ورشة (الإمدادات الطبية الواقع والمستقبل) التي عقدتها لجنة الصحة والسكان بالبرلمان بالتنسيق مع الهيئة العامة للإمدادات الطبية المركزية، حيث اتهم د. ياسر ميرغني الأمين العام لاتحاد الصيادلة بالإنبابة (المستقبل) الأمين العام لجمعية حماية المستهلك الهيئة بأنها بدون مراجعة مالية، قبل أن تسارع نوال أحمد الشيخ مديرة المراجعة بالهيئة بنفي ما ذكره د. ياسر وأكدت وجود رقابة، وخرج د. ياسر من قاعة الورشة بعد أن دفع بملاحظات وجدت الرفض من قبل منسوبي الهيئة، وخرج خلفه عدد من منسوبيها ووصفوه ب(الكاذب) واتهمهم هو بمحاولة ضربه، ولم ينتظر د. ياسر رد الهيئة على تساؤلاته ومطالبته بالاستجابة لقرار رئيس الجمهورية بتخصصة الإمدادات الطبية، لكن د. محمد المهدي مندور نفي في ورشة الإمدادات التي عقدتها بالمجلس الوطني وجود صراع حول تخصصة الإمدادات الطبية، واعتبر الأمر تعديداً في الأفكار والآراء، وأضاف: (ما ذكره رئيس الجمهورية حول التخصصة ليس قراراً وإنما رأي، وهناك أصحاب أغراض روجوا لحديثه وسموه قراراً وطالبوا بتنفيذه)، ورأى أن الإمدادات الطبية قضية لا بد من إبعادها عن الأهواء الشخصية رافضاً للتخصصة من حيث المبدأ جملة وتفصيلاً، لكنه اتفق على تقديم معالجات لأي إشكاليات في الهيئة، كما قدم مندور من خلال الورشة ورقة حول (الإمدادات الطبية بين الاستمرار والتخصصة) قدم فيها سرداً تاريخياً للهيئة وصدور قانونها المنظم في 1991م والصعوبات التي واجهتها. وقال إنها استطاعت أن تبنى نظاماً متكاملًا للإمداد الدوائي وكبحت جماح أسعار الدواء.

من جهته اتهم د. أحمد بابكر نائب مدير الهيئة في الورشة جهات لم يسمها بعرقلة الإمدادات بقوله (لدينا خطط واستراتيجيات في

الهيئة ولكننا عند التنفيذ نواجه بالعقبات والعراقيل من قبل بعض المتنفذين وهناك أشخاص لا يريدون استقرار الهيئة)، وأضاف: إن الإمداد الدوائي لا يقل عن الأمن، وطالب بدعم الهيئة سياسياً ومعنوياً، وفي رده على المطالبين بالخصخصة شكك في مقدرة القطاع الخاص بمفرده في تحقيق ما أنجزته الهيئة، ودعا البرلمان إلى القيام بدور في القضية، وقد لفت د. بابكر عبد السلام المدير السابق للإمدادات الطبية في ورقته (خصخصة الهيئة العامة للإمدادات الطبية والأمن الدوائي) إلى أن الأمن الدوائي ركيزة أساسية لاستمرار الهيئة العامة للإمدادات الطبية، وأشار في ورقته إلى مسودة (خصخصة الهيئة العامة للإمدادات الطبية)، والتي قال إنها تحمل اتهامات للهيئة وتصفها بأنها شركة كبيرة للدواء تعمل بدون ضوابط.

الفساد في الصحة، مجلس الصيدلة و السموم

الشكاى الامدادات الطبية

فى واحدة من أهم قضايا النشر والإتهام بإشانة السمعة الدائرة الجنائية بالمحكمة القومية العليا تؤيد الحكم الصادر لصالح الدكتور ياسر ميرغني عبد الرحمن

للمرة الثالثة، وفى كل مراحل التقاضى حكم القضاء السودانى لصالح الدكتور ياسر ميرغنى عبد الرحمن، فى واحدة من قضايا النشر والصحافة التى حازت على اهتمام الرأى العام والوسط الطبى لارتباطها بهيئة الامدادات الطبية السودانية وبعض الجهات الأخرى وخدمة للثقافة القانونية، ولما احتواه حكم وقرار المحكمة العليا الموقرة تنشر (الوطن) نص الحكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

الدائرة الجنائية

أمام السادة:

محجوب الأمين الفكى - رئيساً

محمد زمراوى نصار - عضواً

الرشيد التوم محمد خير - عضواً

م ع / ط ج / 309 / 2008م

محاكمة: ياسر ميرغني عبد الرحمن

(الحكم)

فى محاكمة غير ايجازية بالنمرة/ ع / 111 / 2008م قضت محكمة جنايات الخرطوم شمال العامة ببراءة المتهم المذكور بعاليه من الاتهام المنسوب إليه تحت المادة 159 من القانون الجنائى لسنة 1991م.

بتاريخ 2/17-2008م تقدم المستشار القانونى لهيئة الامدادات الطبية بطلب استئناف لمحكمة استئناف الخرطم نيابة عن الهيئة الشاكية، بيد أن محكمة الاستئناف قضت بموجب حكمها بالنمرة/ أ س ج / 531 / 2008م بشطب الطلب وبتأييد الحكم الصادر وذلك بتاريخ 1/4/2008م.

بتاريخ 20/5/2008م تقدم الأستاذ إسماعيل دفع الله أحمد المستشار القانونى للهيئة العامة للامدادات الطبية بمذكرة الطعن المرفقة.

بالرجوع لصورة الحكم الصادر من محكمة استئناف الخرطوم المرفقة التي تحمل في صلبها الخاتم الرسمى للمحكمة بتاريخ 2008/5/6م مما يعنى قبول الطعن شكلاً لتقديمه خلال فترة القيد الزمنى المحدد قانوناً بموجب المادة 184 من قانون الاجراءات الجنائية لسنة 1991م.

أما من ناحية الموضوع تتلخص أسباب الطعن فى أن اللجوء للنشر العام كان بقصد الاضرار بسمعة الهيئة والعاملين بها ويضر بأدائها بأحجام المؤسسات والمواطنين من التعامل معها، وأن المحكمة لم تتعرض لهذا الجانب رغم أهيمته فى بيان انطباق عناصر المادة 159 من القانون الجنائى لسنة 1991م، وأن الادعاء قدم شكواه مشفوعة بالمستندات الدامغة التي تبين كذب ما ادعاه المطعون ضده مما يمس سمعة الهيئة ويزعزع ثقة المرضى وينشر الهلع أوساط المواطنين. تحدث مقدم الطعن عن مستند اتهام (4) الذي حدد نسبه مطابقة الأدوية للمواصفات القياسية، ويقول الطاعن أن المستند المذكور مستند رسمى وحجة على الكافة ولم تؤثر فيه كل المستندات التي حشدها الدفاع الذي لم يطعن فيه بالتزوير، وأن هذا المستند اعتمده وزارة الصحة ممثلة فى الوزيرة تاييتا بطرس.

تحدث الطاعن عن مستند الدفاع رقم (13) الذي أصدره وزير الصحة بالانابة بعد شد وجذب بين الهيئة الشاكية وكل من ادارة الصيدلة الاتحادية والمعمل القومى. ثم طفق الطاعن ليتحدث عن الخصومة بين الهيئة الطاعنة والادارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة الاتحادية التي ظلت كما جاء فى الأسباب تستهدف الطاعنة، وأن المتهم اعتمد على مذكرات الادارة العامة للصيدلة الاتحادية، ومستندات أخرى صادرة من المعمل القومى للرقابة الدوائية وهى جبهة كشفت مستندات الدعوى عداوتها للهيئة الشاكية للأسباب المسهبة التي ساقها مقدم الطلب فى تبرير هذه العداوة التي ذكرها من قبل ادارة الصيدلة الاتحادية والمعمل القومى للهيئة الشاكية.

من جانب آخر يضى مقدم الطلب إلى القول بأن قاضى محكمة الموضوع وقضاة الاستئناف لم يتعرضوا لمستندات الاتهام، بل تجاوزوها ولو اطلعوا عليها لتبين لهم كذب ما نشره المتهم الذي يرى الطاعن أنه دلس على القارئ، حيث لم يشأ توضيح الفرق بين الدواء الفاسد والدواء الذي لا يطابق المواصفات، والفرق بينهما كبير، ثم تحدث مقدم الطعن عن الخلط الذي قصده المتهم بين صنف الدواء وتشغيلة الدواء موضحاً الفرق فى شرح مطول واسهاب. فى النهاية يرى الطاعن أن ما نشر مخالف للحقيقة فى جوهره خلافاً لما ذهبت إليه محكمة الموضوع وأيدتها محكمة الاستئناف، فالتقرير المعتمد من وزارة الصحة م.أ.ع يكشف بوضوح عدم صحة النسب التي ذكرها المتهم. هذا ويلتمس الطاعن تقرير خطأ شطب الدعوى الجنائية فى محكمة الموضوع، وخطأ تأييد ذلك الحكم فى محكمة الاستئناف، وتقرير إدانة المشكو ضده وفق المادة 159 من القانون الجنائى.

بالرجوع لإجراءات الدعوى وقضاء محكمتى أول وثانى درجة نجد أن الوقائع تتلخص فى أن الهيئة العامة للإمدادات الطبية أقامت هذه الدعوى فى مواجهة المتهم المذكور تأسيساً على أنه وهو صيدلى قام باشانة سمعته بنشره لمقالات صحفية بجريدة السودانى بتاريخ 2007/1/21م العدد (345) وأعقبه بتصريحات لجريدة أخبار اليوم بالعدد (4413)، وقد كان المقال المنشور بعدد (435) بعنوان «الدواء الفاسد والإعلام الراشد» ثم المقال الثانى فى نفس الصحيفة تحت العنوان «أدوية فاسدة». ثم التحري اللازم وأحيلت الدعوى للمحكمة الجنائية المذكورة. وبعد سماع الدعوى أصدرت محكمة الموضوع حكماً ببراءة المتهم الذي تأيد من قبل محكمة استئناف الخرطوم ومن ثم كان الطعن الذي أمامنا الآن.

صحيح أن محكمتنا هذه محكمة قانوناً تُعنى بمسائل القانون تطبيقاً وتأويلاً وتفسيراً ولا تتدخل فى الوقائع أو قبول البيئة ووزنها المناط بمحكمة الموضوع بموجب منطوق المادة (34) من قانون الإثبات إلا اذا تنكبت محكمة الموضوع الجادة وأخطأت فى قبول البيئة وتقويمها.

جاء فى السابقة القضائية: عبد الرحيم محمد ضد أحمد عبد الله محمد مجلة الأحكام القضائية لسنة 1975 ص 75:-

(استغلال المحكمة بتقدير الدليل لا ينبغى أن يؤخذ منه استبداد المحكمة بذلك الأمر لأنه وإن كان قد استقر فقهاً وقضاً أنه لا

سلطان لمحكمة الطعن على قاضي الموضوع في استخلاص الدليل الذي تم تقديره إلا أن قاضي الموضوع مقيد في ذلك الاستخلاص بالقواعد الموضوعية والإجرائية في الإثبات ، فإن خالفها أو أخطأ في تطبيقها أو تأويلها فسد رأيه في فهم واقع الدعوى من ناحية واعتبر مخطئاً في التطبيق ويسرى الفساد إلى تكييف الوقائع وإلى الحكم برمته. ()
أشرنا إلى هذه السابقة رغم أنها جاءت في قضية مدنية لأن هذه السابقة لأن المبدأ الذي أرسته أولى بالاتباع في القضايا الجنائية التي تمس الحقوق والواجبات. بالرجوع للدعوى التي أمامنا نجد أنها أقيمت بموجب نص المادة 159 من القانون الجنائي المتعلقة باشارة السمعة وعناصرها هي:

- 1- أن يقوم المتهم بالنشر أو الرواية بأية وسيلة سواءً بأجهزة الاعلام المرئية أو المكتوبة أو المسموعة أو غيرها.
- 2- يسند في نشره أو نقله وقائعاً غير صحيحة لشخص معين.
- 3- القصد الجنائي.

فالسؤال الذي يتعين طرحه هنا هو:-

هل نشر المتهم أو روى أو نقل لآخر أو آخرين بأية وسيلة وقائعاً أسندت إلى الهيئة الشاكية تقويماً لسلوكها قاصداً بذلك الإضرار بسمعتها؟

الثابت من الصحف المقدمة كمستندات اتهام وإقرار المتهم نفسه بالنشر يثبت الركن المادي للمادة 159 من القانون الجنائي ، ولكن هل كان ذلك النشر بقصد الإضرار بسمعة الهيئة الشاكية؟!

يرى محامي الهيئة الشاكية في أسباب الطعن أن ما نشر غير صحيح في جوهره وبقصد الإضرار بسمعة الشاكية لدى الغير بيد أن البيئة المطروحة في الدعوى تنفي ذلك ، فالثابت أن المتهم ذكر فيها نشر وجود خلافاً بين الهيئة الشاكية والإدارة العامة للصيدلة وبين الشاكية والمعمل القومي من جانب آخر ، ويرى المتهم ان هذا الخلاف ضار والتمس من وزير الصحة التدخل لوضع الأمور في نصابها وقد تأكد وجود هذا الخلاف الضار بلا أدنى شك ، وقد أقر بذلك الشاكي نفسه وعدد من الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة ، كما يؤكد هذه الحقيقة الأستاذ المحترم مستشار الهيئة الشاكية الذي ساق لهذا الخلاف بعض الأسباب إلا أن ذلك لا ينفي وجود هذه الخلافات الضارة والتي لا يمكن قبولها في مثل هذه المرافق الصحية والحيوية المهمة ، وإن أثارها لمعالجتها أمر تمليه المصلحة العامة ، فالمعلوم أن موضوع الأدوية وفسادها كان مثاراً للنقد في الصحافة .

أيضاً قدم المتهم ما يثبت ما ذكره من خلاف في هذه المرافق من مستندات دفاع منها مستند دفاع (2) وهو مقال نشرته المجلة السودانية الطبية العدد الثاني ، كذلك مستند دفع رقم (5) وهو مذكرة من مدير المعمل القومي (إستاك سابقاً) لمدير الصيدلة. أيضاً هناك مذكرة مقدمة من المدير العام للصيدلة لوزارة الصحة الاتحادية كذلك ما جاء بمستند الدفاع رقم (14)... الخ. إفادات الشهود ومستندات الدفاع المقدمة تؤكد ما ذهب إليه المتهم وتنفي تهمة الكذب الضار .

جاء فيما نشر بواسطة المتهم أن نسبة (34%) من أدوية الهيئة «الشاكية» غير مطابقة للمعايير العالمية والمحلية لجودة الأدوية ، وقد استند المتهم في ذلك إلى تقرير المدير العام لإدارة الصيدلة لوزارة الصحة (م.د.6) وتقر الشاكية بأن النسبة غير المطابقة للمواصفات المطلوبة لا تتجاوز 7.1% .

من جانب آخر أكد شهود الاتهام أن الهيئة الشاكية سبق أن استوردت أدوية غير مطابقة للمواصفات على سبيل المثال ما ورد على لسان شاهدة الاتهام الأولى بصفحة (37) من المحضر وما بعدها بأن دواء البروسيزون (شراب) تم اكتشاف أن بعض العبوات بها ترسبات وتم سحبها بعد توزيعه ، وأن عدداً كبيراً من الصيدليات قام بإرجاع الدواء ، وذكرت الشاهدة أن هناك مياه مقطرة أحضرت من كينيا تم إرسالها لمعمل إستاك لإصدار شهادة عدم المطابقة وتم رفضها وأرسلت لمعمل في بلجيكا وجاءت النتيجة بعدم المطابقة وتم رفضها وتم استيراد بعض الأدوية من شنقهاي وكات غير مطابقة وتمت إبادةها .

من جانب آخر ذكرت شاهدة الاتهام الثانية أن الهيئة الشاكية «الإمدادات الطبية» استوردت دواء بندوق غير مطابق وبعد شد وجذب كانت النتيجة النهائية هي الإبادة ، وتذكر الشاهدة أنه وصلتهم بالإمدادات الطبية شكوى بخطاب من مستشفى الأطفال

بوجود رواسب في فيتامين فتم استلامه وكان حوالي ثلاثة آلاف.

هذه نماذج مما ورد في أقوال بعض شهود الاتهام أنفسهم وهناك إفادات أخرى واردة بالمحضر يمكن الرجوع إليها. ثابت من جماع ما تقدم أن ما قام المتهم بنشره في الصحافة لم يكن إخباراً كاذباً بل كان إخباراً صحيحاً في جوهره وأساسه، وأن ما قم به من نشر لم يكن بسوء قصد لإشانة سمعة الشاكية، بل للصالح العام بحسابه صيدلي يتعامل مع الهيئة الشاكية بشهادة شهودها وبذلك ينطبق في حقه الاستثناء الوارد بالمادة 159 الفقرة (د).

فالمعلوم أنه للإدانة بجريمة إشانة السمعة يتعين بالإضافة لتوفر العنصر المادي توفر عنصر سوء القصد؛ أي أن يكون الناشر أو الراوي أو الناقل للخبر قد أقدم على ذلك مع علمه بأن ما نشره من وقائع مكذوب، وأن من أسند إليه الخبر برئ مما أسند إليه، بمعنى أن يجتمع العلم والإرادة معاً لأن المشرع ربط ذلك بقصد بالإضرار بالشاكي في سمعته، أي بنية الإضرار به أديباً، ويتحقق إسناد الخبر بنية التأكيد من صحة الخبر هو انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وعلى المتهم يقع عبء إثبات أن الخبر في جوهره صحيح.

في النهاية أرى أن قضاء محكمة الاستئناف موضع الطعن جاء صائباً وصحيحاً ولم يخالف القانون في شيء يذكر. وعليه أرى شطب الطعن المقدم وإخطار مقدمه.

الرشيدي التوم محمد خير

قاضي المحكمة العليا

7/6/2008م

أوافق زميلي الرشيدي التوم أسباباً ونتيجة ولا إضافة لما ساقه من أسباب وصولاً لتأييد الحكم المطعون فيه ومن ثم شطب الطعن.

محجوب الأمين الفكي

قاضي المحكمة العليا

8/6/2008م

أوافق الزملاء في الرأي الأول والثاني على شطب الطعن وفقاً للأسباب التي جاءت بمذكرتها.

محمد زمراوي ناصر

قاضي المحكمة العليا

8/6/2008م

الأمر النهائي:

1/نؤيد الحكم المطعون فيه.

2- يشطب الطعن.

محجوب الأمين الفكي

قاضي المحكمة العليا

ورئيس الدائرة

9/6/2008م

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=12105>

تحقيق : قذافي عبد المطلب

يدور لغط كبير عن تجارة الأدوية المغشوشة على مستوى العالم. ويبدو أن السودان باعتباره جزءاً من هذا العالم الذي أصبح قرية ليس بعيداً عن مرمى هذه التجارة القذرة، فبين كل حين وآخر تنفجر أزمات في قطاع الدواء ويكثر الحديث- رغم حساسية القضية- عن قضايا مثل عبور أدوية لم يتم تسجيلها إلى المستهلك مباشرة قبل أن تحصل على الترخيص من الجهة المرجعية الوحيدة، وعن أدوية معيبة وجدت طريقها لمتنازعي، وعن صراعات بين أفراد أو مؤسسات بسبب تضارب المصالح وتداخل الاختصاصات. فما هو حقيقة الدخان المتصاعد؟ أهنك نار تاكل في الأجساد أم أنه غبار معركة المصالح ولا ضرر منها على المواطن؟ في هذا الجزء نعرض مجموعة من المستندات التي تحصلت عليها «الصحافة» وهي خطابات موجهة إلى الهيئة العامة للإمدادات الطبية من بعض المؤسسات الصحية تشتكي من عيوب في بعض العقارات التي استجلبتها الهيئة وتطالبها بإرجاعها.. ثم نستعرض إفادات بعض المختصين.؟ التسييس هو السبب ويرى عبد الرحمن الرشيد مدير الهيئة العامة للإمدادات الطبية، أن مهنة الصيدلة مهنة تنظمها قوانين عالمية وتحكم حركاتها، لأنها تتعلق ب حياة الإنسان صحة ومرضاً، ويحكمها القانون الجنائي العام، وقانون الصيدلة والسموم، وقانون السلوك المهني. وهي مهنة لا ينتمى لها إلا أناس اختصهم الله بالرحمة والخلق والإحساس بالمسؤولية ويؤدون قسماً خاصاً بالمهنة، فالمسؤولية الملقاة على عاتقهم جسيمة وعظيمة. ويضيف في مساهمة له بموقع سودان نايل، أن قبيلة الصيادلة وحتى بداية عهد الإنقاذ كان جسماً واحداً، فقد كانوا مهنيين بمعنى الكلمة، وكان همهم واحداً وهو المريض والمهنة، وكان لونهم واحداً، فقد كان حزبهم الصيدلة. وفجأة، ومع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات ظهرت مجموعة من تجار الأدوية المحسوبة على مهنة الصيدلة، وبدأت تنخر وتهدم في عظام المهنة بشتى الوسائل، دونما واعز من ضمير أو شعور بالذنب. والرشيد اعتبر التسييس سبباً رئيساً لما يحدث الآن من فوضى عندما قال: سيست المهنة وعطلت القوانين، وتشرذم الصيادلة إلى مجموعات كل كتلة تنتمي إلى جهة من أصحاب النفوذ والحظوة، فيحال إلى ما يسمى بالصالح العام كل من يخالفهم الرأي أو تجرأ بقول الحق.؟ صراعات التمكين الخبير الصيدلي الذي تحدث إلينا في الحلقة الأولى من التحقيق، يتفق تماماً مع دكتور الرشيد، غير أنه زاد قائلاً إن الحكومة منذ وقت مبكر أعملت مبدأ التمكين في قطاع الصحة بما فيها الدواء، وأجرت عمليات إحلال وإبدال واسعة أفقدت المجال خبرات كبيرة منهم د. عبد الرحمن نفسه، وحل محلهم قادمون جدد لم يجدوا أمامهم ما يكفي من الخبرات القديمة التي كانت تورث مبادئ وقيم العمل، وانقطع التواصل الطبيعي للأجيال لبيدوا القادموين الجدد من نقطة جديدة. ويجب أيضاً أن نقرن هذا بأن القادمين كانوا أصحاب مشروع سياسى وأيديولوجيا جديدة يريدون أن يتشرب ويتلون به حتى الإنسان. ولعل الجميع يذكرون عبارات مثل «إعادة صياغة» الإنسان السوداني، وسخروا كل شيء في سبيل تحقيق وتمكين هذا المشروع، والأمر طال حتى قطاع الدواء «رغم أنه أمر فنى بحت لا يحتمل غير أن يكون كذلك» عبر بعض الكوادر التي يغلب انتماؤها للمشروع على انتمائها للمهنة، وبعض الذين يعتقدون دين المصلحة الذاتية، أقول دين، لأن الذي يعبث بأرواح الناس وصحتهم من أجل الكسب المادي لا يمكن أن يكون على دين آخر. دكتور الرشيد في جزء من مقاله يقول: عطل قانون الصيدلة والسموم وعطلت لوائح مشتريات الدولة، وشاهدنا موظفين عامين يحملون حقائب مملأ بالنقود «الكاش» لشراء الأدوية من خارج البلاد! فاشترؤا أدوية دون رقابة من جهة، فسمعنا عن الشاش الفاسد المهترى، وعن المحاليل الوريدية التي لا يعلم إلا الله كم أهلكت! وضجت

الدنيا وأرعدت وشكلت لجان تقصى على أعلى المستويات ، وكتمت الأصوات وجمدت اللجان ، ثم ما لبث أن أصبح ذلك من الماضي. وعين أناس لقيادة المهنة لم يعملوا بموقع واحد من مواقع الدولة ، ولم يكن لهم شرف في تطوير وإدارة دفة هذه المهنة ، وكان همهم انتفاخ أوداجهم وكروشهم وجيوبهم على حساب الغلابي والمعدمين من أبناء هذه الأمة ، وسرعان ما بدأ الخلاف بينهم ، وتضاربت المصالح ، وأصبح الرأي عند تجار الأدوية لا غير ، بعد أن كان الأمر عند الصيادلة المهنيين الذين لا يخشون في الحق لومة لائم ، فهيمن تجار الأدوية على إدارة مهنة الصيدلة وأصبحوا هم الذين يقودون دفة الصيدلة بالبلاد ، فهم الذين يعينون من يشاءون ويفصلون من لا يرغبون فيه ، حتى أحالوا المهنة الكريمة إلى تجارة ليس لها نشاط غير الربح والخسارة...!! ويضيف الخبير الذي طلب عدم نشر اسمه: أن الدول من حولنا تضع أنظمة محكمة لتأمين الدواء لمواطنيها ، على عكس ما يحدث الآن في السودان الذي أصبح من العادي جدا أن تكتشف السلطات أن دواءً ما غير صالح بعد أن يصل إلى أيدي المستهلكين ، فتأمر بسحبه من منافذ التوزيع ، وأسئلة مثل كيف دخل البلاد؟ أين الجهات المسؤولة؟ كم مريض تضرر منه؟ هل تمت محاسبة المتسببين في مثل هذه الأفعال؟ لا تجد الإجابة أبدا.. فقضية كهذه تنتهي كما تنتهي نار الهشيم التي تهب وتصل أسنتها الى السماء ثم تتلاشى كأن شيئاً لم يكن. وشخصيا اعتقد ان المعارك التي تشتعل من حين لآخر معظمها مجرد ستار لصراعات أخرى ولتصفية حسابات بين أفراد أو مجموعات أو مؤسسات دافعها الكسب ، علما بأن الكثيرين خاصة العامة لا يعلمون بل لا يتخيلون ضخامة حجم الأموال التي يتم التعامل بها في الدواء. وهنا كما يقولون بيت القصيد ، فالمال من أهم وسائل التمكين والتمكين الآن يبدو أنه «بقي خشم بيوت» فالإضافة إلى تمكين المشروع السياسي الذي تحقق ، فهناك من يسعى إلى تمكين مؤسسات ومناصرتها على أخرى ، والصراع بين المؤسسات على المرافق والمصالح عالية العائد لم يعد أمرا خافيا ، بل أصبح ظاهرة. وعلى سبيل المثال نسمع كثيرا شكاوى وزارة المالية من تجنيب الإيرادات. ولن نذهب بعيدا فأصداء الصراع بين التأمين الصحي لولاية الخرطوم والتأمين الصحي القومي لازال يتردد ، كما يمكن ملاحظة أن المصالح ذات الإيراد العالي دائما ما تكون متمردة على المؤسسة التي تتبع لها سواء أكانت وزارة أو غيرها ، وتجد من يناصرها من جهات عليا. ومن أنواع التمكين التي ظهرت أيضا تمكين أو مناصرة أفراد على آخرين ، فضلا عن الذين يلعبون على كل الحبال لتمكين ذواتهم ، وفي خضم دوامة التمكين هذه بمختلف أشكاله تراجعت فعالية اللوائح والقوانين التي يمكن تجاوزها بكل سهولة ، وطرا تغيير كبير في الأهداف وترتيب أولوياتها. وعلى المستوى العالم الخارجي تراجعت السمة الإنسانية التي كانت تطبع العمل في الدواء ، وطغت القيمة المادية على القيمة الإنسانية ، وظهرت مافيا الأدوية المغشوشة وغير المطابقة للمواصفات ، وتمددت بشكل واسع وتنشط أكثر في دول العالم الثالث ، مستفيدة من عوامل مساعدة ذكرتها من قبل. وأنا لا أجزم ولا أتهم جهة أو شخصا بالتعامل معها بقصد أو بحسن نية ، لكن القرائن تقول إن نشاطها بشكل أو بآخر وصل إلى السودان ، ويمكن لأي شخص أن يصل إلى هذه النتيجة إذا تأمل في قضايا مثل كور ، والقطن والشاش ، إلخ. وأخيراً خطابات المستشفيات التي عرضتها لي التي تتحدث عن عقارات غير مطابقة للمواصفات «الخطابات منشورة أعلاه» وحسب متابعتي الشخصية على الأقل لم يحدث أن تمت محاسبة أحد ، وإذا قلنا لماذا لا نجد الإجابة مطلقا ، ربما لأن الإجابة تفتح أبوابا أخرى في متاهة الواقع ، وتسלט الضوء على أركان مظلمة وتوسع الدائرة.؟ مبدأ الربح وتقول الدكتورة آمال جبر الله في دراسة نقدية لها ورد في وثيقة الاستراتيجية ربع القرنية لوزارة الصحة الاتحادية ، عن الصيدلة والامداد الدوائى بالبلاد: انشئت الإمدادات الطبية كوحدة لشراء الادوية والمستلزمات الطبية في السودان في عام 1937م ، واعتمدت على شراء كميات كبيرة من الادوية باسعار زهيدة ، وتوسعت مهمتها لتشمل المستلزمات والمعدات الطبية ، وقد نجحت لعقود من الزمان في اداء مهمتها ، وتوفير حد معقول من التمويل الدوائى للمؤسسات الدولية الصحية للدواء الذي كان يتلقاه المريض مجانا ، وكان ذلك الحال حتى بداية الثمانينيات حيث بدأ مشروع الصيدليات الشعبية ، وكان الهدف من المشروع توفير بعض الادوية بسعر زهيد ، اى اقل من سعر الصيدليات الخاصة ، لكن المشروع كان به بعض العيوب حسب د. آمال مثل عدم تحديد أماكنها ، وتمييز أدويتها حتى لا تتسرب ، فضلا عن عدم تحديد السعر. ويعتبر عام 1992م نقطة تحول في الاقتصاد السوداني عامة واقتصاد الصحة خاصة ، وذلك لاعتماد الدولة سياسات تحرير الاقتصاد ، فتم شطب سياسات العلاج المجاني في مؤسسات الدولة الصحية بجرة قلم ، وبدأت سياسات العلاج الاقتصادي ، وتبع

ذلك قرار تحويل الامدادات الطبية لهيئة مستقلة عن وزارة الصحة ، وشهد العاملون في المجال الصحي الصراع الحامي الذي دار داخل وخارج وزارة الصحة حول لمن تؤول او تتبع هيئة الامدادات الطبية ، واتخذ هذا القرار بعد التخلّص من عدد كبير من العاملين في الحقل الصحي عامة والامدادات الطبية خاصة ، وذلك عن طريق الفصل للصالح العام ، فشمّل الفصل اولئك الذين عملوا طوال سنوات على تطوير الامدادات الطبية وضمان اداء دورها في تأكيد مجانية العلاج والحفاظ عليها كمؤسسة عامة ، وبعد ذلك تحولت الامدادات الطبية لسياسات بيع الدواء للمؤسسات الصحية عن طريق الدفع المباشر ، وذلك تماشياً مع سياسات التحرير الاقتصادي والعلاج الاقتصادي . ومقابل ذلك لم ترصد المستشفيات والمرافق الصحية الاخرى ميزانيات لشراء الادوية والمستلزمات الطبية ، بل تحولت الى بائع للادوية والخدمات للمريض البائس ، بغض النظر عن حالته الصحية او قدرته المالية او اية ظروف اخرى . ولا نحتاج هنا لذكر المآسى والكوارث التي نتجت ومازالت عن هذه السياسات غير المسؤولة . وفي خلال السنوات السابقة خرج علينا المسؤولون في وزارة الصحة بالمسميات المختلفة للسياسات الدوائية والصحية ، مثل العلاج الاستثماري ، وبيع ادوية الاغاثة لانها فائضة ، ومشروع الدواء الدائري والدواء الدوار ، ولكنها جميعاً تتفق في بيع الدواء بأسعار فاقت أسعار السوق أحياناً كثيرة . والمحزن أن السياسات الصحية أصبحت تستند على أساس الربح والربح فقط...!! نواصل المستند الثاني أيضاً عبارة عن خطاب من مركز طبي يشتم على من خيوط عمليات لا تذوب بعد أداء مهمتها وتنقطع أثناء العمليات مراراً .

وزارة الصحة الاتحادية مركز الشهيد عبد الفضيل الماظ القومي لطب وجراحة العيون التعليمي

الخرطوم التاريخ: 2009/6/10م. النمرة - وص أ/ مش ف ط ق ج ع ت 1/50/هـ

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته الموضوع

الخيوط الجراحية المتوفرة من الإمدادات

بالإشارة للموضوع أعلاه ومن خلال تجربة تلك الخيوط في العمليات ، ورد الينا العديد من الشكاوى منها:

1- الخيط 8/0 حصل له قطع أثناء العملية عدة مرات. 2- الخيط 8/0 المتوفر من الامدادات Absorbable Non والحاجة دائماً لخيط 3. Absorbable. الخيط 10/0 نص دائرة ويفضل ربع دائرة ، ولدينا حاجة لخيط سلك 0/3 «catgut» ، 0/4 يابرة صغيرة وجزاكم الله خيراً.

د/ الوليد مصطفى المدير الطبي

خيوط لا تذوب : الخطاب الأول من مستشفى جعفر بن عوف ويتعلق بعقار محلول الفنتولين ، بعد أن وضح أن الدواء غير فعال ونتجت عنه أعراض جانبية
بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان وزارة الصحة الاتحادية مستشفى الدكتور جعفر بن عوف للأطفال

الخرطوم التاريخ: 2009/4/29م النمرة - م/د/ج/ت/خ/1/50/أ

السيد مدير الهيئة العامة للإمدادات الطبية السلام عليكم ورحمته الله وبركاته

الموضوع محلول فنتولين للاستنشاق

نفيد سيادتكم علماً بأنه تم استلام محلول فنتولين للاستنشاق من قبل هيئتكُم بواسطة كبير الصيادلة بالمستشفى بتاريخ 2-2-2009م وتبقى منها الآن «930» عبوة، وتاريخ صلاحية هذا العقار ديسمبر 2009م، وقد وردت إلينا بعض الشكاوى من الأطباء والاختصاصيين بالمستشفى بعدم فعاليته وظهور أعراض جانبية. فالرجاء من سيادتكم التكرم باسترجاع هذا العقار حتى يتم شراء آخر ذي فعالية. مرفق شكوى الاختصاصيين بالمستشفى صورة المدير العام كبير الصيادلة د. صوفيا محمد محمد الحسن د. إخلاص بابكر العوض مساعد المدير العام.

http://www.alsahafa.sd/Search_Result.aspx?ser=%u0627%u0...f%u0627%u062a&type=1

الفساد في الصحة، مجلس الصيدلة و السموم

مديرة الجودة بالإمدادات تقر باستيراد أدوية مخالفة للمواصفات
الإمدادات كونت لجنة زارت مصنع المياه المقطرة في كينيا ووجدت الفئران تتسابق بداخله
صحيفة السوداني

واصلت محكمة جنايات الخرطوم شمال برئاسة القاضي عصمت محمد يوسف أمس محاكمة نائب الأمين العام لاتحاد الصيادلة السوداني الدكتور ياسر ميرغني في الشكوى المقدمة ضده من الهيئة العامة للإمدادات الطبية بخصوص تصريحات صحفية ادلى بها تقول ان (34%) من الأدوية المستوردة بواسطة الامدادات الطبية مخالفة للمواصفات الأمر الذي اعتبرته الامدادات إشانة لسمعتها. واستمعت المحكمة أمس الى افادات الدكتورة اقبال سيد احمد مديرة ادارة الجودة بالهيئة العامة للإمدادات الطبية والتي أقرت ان الامدادات سبق وان استوردت (مياهاً مقطرة) من كينيا غير مطابقة للمواصفات ورفض المعمل القومي (استاك) فحصها مما اضطر الهيئة الى فحصها في معامل في بلجيكا والتي اكدت انها غير مطابقة للمواصفات، وقالت ان الامدادات كونت لجنة زارت مصنع المياه المقطرة في كينيا ووجدت الفئران تتسابق بداخله، كما أقرت مديرة الجودة ان الهيئة سبق وان استوردت ادوية من شنغهاي اتضح بعد فحصها انها غير مطابقة للمواصفات وان الامدادات قامت بابتدائها. وذكرت د. اقبال ان المرجع في فحص الادوية المستوردة هو المعمل القومي (استاك) وان الامدادات كانت تفحص في معمل داخلي بها كما تقوم بالفحص للادوية مرة اخرى في معمل (استاك)، وقالت ان خلافات وقعت بينهم ومعمل (استاك) في بعض الأشياء.

وعن دواء السدوفان قالت د. إقبال ان الهيئة العامة للإمدادات الطبية استوردت منه في عام 2005م (500) الف زجاجة وزعت وتبقى منها (50) الف زجاجة. وذكرت ان الادارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة ارسلت خطابا الى الامدادات لسحب هذه الادوية من المستشفيات والصيدليات بعد ان قامت بفحص (4) زجاجات منه اتضح ان فيها تسربا وغير مطابقة للخصائص الفيزيائية، وقالت ان الهيئة لم تسحب هذا الدواء فورا وانما تدريجيا حتى لا تحدث بلبلة، واكدت ان السدوفان عندما تم فحصه في معامل الامدادات كان مطابقا للمواصفات، وقالت ان الدواء المغشوش لا يعني انه فاسد.

<http://www.alsudani.info/index.php?type=3&id=2147519432>

دكتور عبدالرحمن الرشيد

مدير الإمدادات الطبية سابقاً

جريدة السوداني ، 27-06-2007

لقد أدهشني الأخ الدكتور بابكر عبدالسلام برده بصحيفة السوداني بتاريخ 2007/6/9م أدهشتني جرأته في تحريف الكلم والإمعان والاستمرار في سياسة القتل المهني التي ظل ومن معه يمارسونها ضد كل من اختلف معهم في الرأي. الزميل المحترم تصدى بالرد علي ما كتبت رغم انني تناولت موضوعاً مهنيّاً بحثاً بكل المهنية والموضوعية ولم أشر إلى شخص أو جهة بعينها، بل طالبت بالتحقيق ومساءلة كل من يخطئ ويجرم في مجال الدواء.

فما الذي أثاره في هذا الكلام؟ إلا اذا اعتبر نفسه أحد تجار الدواء المفسدين. وكل ما ذكرته مفردات ومعلومات نشرتها الصحف وتناولتها مختلف الأقاليم ولا بد لنا كمهنيين أن ندلي برأينا حول تلك المواضيع. ولكن يريد (الزميل المحترم) تكميم أفواهنا حتى عن ممارسة دورنا الطبيعي فيما يخص مهنتنا!!

حاولت ان أجد جزءاً واحداً من رد (الزميل) على مقالتي دون تحريف ما ذكرت ولم أجد! كيف أنكرت أنا على الامدادات الطبية حقها في التوسع وأين ظهر ذلك في مقالتي؟ أنا ذكرت ان الميدان تابع لوزارة الصحة وأنا عندما بدأنا مشروع إعادة بناء الامدادات الطبية كان ذلك في وجود جهات الاختصاص من المهندسين المحليين والأجانب وقد أوصوا بعدم استغلال الميدان لاسباب أوضحوها، ولأننا كنا نحترم رأي جهات الاختصاص أما أنت ومن معك فتنفذون ما يروق لكم دون إعتبار لأي رأي آخر لانكم تعتقدون أنكم انتم فقط الأوصياء على هذه الأمة وانتم الذين تفكرون وتقرون ما هو صحيح وما هو خطأ وغيركم لا يملك العقل ولا الرأي، يؤمر فيطيع! صحيح انني ابتعدت عن البلاد ولكنني قطعاً لم ولن ابتعد عن مهنتي. تأكد أنني هنا لا أود الدخول في سجال معك في مغالطات يعرفها كل صيدلي بالبلاد. أي إمدادات طبية التي تركتها انا كسيحة وأي مخزون للإمدادات الطبية وقتها لم يصل المليون دولار؟؟ الاتتقى الله في نفسك؟ هل أنت الذي اعاد بناء الإمدادات الطبية بشكلها الحالي؟ هل أنت الذي أقيمت أحسن نظام عطاءات شهد بها كل اخصائى واطباء السودان الذين اشتركوا فيها؟ هل تعلم شيئاً عن المشتريات المركزية أو هل سمعت عنها؟ هل سمعت عن الإمدادات المركزية والتي كانت تقوم بضبط مخزون كل الوحدات الخازنة الحكومية؟ هل رأيتنا نحمل من المال العام لنشتري الدواء دون ضابط أو رابط؟

ماهي الطفرة التي تتحدث عنها؟ نحن كنا نوزع ونوصل الدواء مجاناً وأكرر مجاناً لكل أنحاء السودان. كنا نوفر جميع أنواع الأدوية التي يختارها أطباء وصيدلة السودان، خاصة المنقذة للحياة، وكنا نوفر كل ثلاثة أعوام مصل السحائي على حساب الدولة وبوزع على كل أنحاء السودان ويتم تطعيم كل العباد إجبارياً فاخترت السحائي في زمننا وغاب. فماذا يحدث اليوم يا من تتحدث عن الأمن الدوائي؟ كم ارواح ضاعت بسبب مرض السحائي الذي إنتشر في كل أنحاء السودان بسبب عجزك ومن شايحك عن توفير مصله ثم يبعه للذين يملكون الثمن؟

والله هذه مهزلة لم يسبقكم عليها إنسان!

الآن تبيعون الدواء، للغلابي من أبناء هذه الأمة. الا تذكر النساء اللاتي بعن ثيابهن لشراء الدواء لإنقاذ اطفالهن؟ هل نسيت محاليل كور؟

وكيف يسمح لك ضميرك ان تنام (وتشخر) بعد تلك المأساة؟ انت آخر من يرد على . اعمتك المادة وجمع المال ونسيت قسم المهنة الغليظ .

لقد حولتم مهمة الامدادات الطبية من وحدة لتوفير احتياجات الوحدات الصحية الحكومية بكل انحاء البلاد إلى وحدة منافسة لشركات القطاع الخاص والتي مهمتها توفير الاحتياجات الطبية لكل البلاد. وهي منافسة غير عادلة وستخرج العديد من هذه الشركات من تلك المهمة أن لم تكن فعلاً قد أخرجتها! فأصبحت الامدادات الطبية الآن تقوم بعمل شركات الادوية المسجلة لتقوم بهذا العمل وتحتكره لنفسها!

ثم الم اقل لك انك مازلت تمارس سياسة الادعاء بالباطل؟ أين ذكرت انا في أى وقت صيغة الجمع لكل مستوردي الأدوية. أنا تحدثت عن مجموعة من تجار الأدوية ولم أجمع الكل لأننى أعلم جيداً أن هناك مخلصين وأمناء من الذين يعملون في حقل الاستيراد للدوية وحريصون على سمعتهم ومهنتهم. ولكن هناك في المقابل مجموعة من تجار الدواء لا هم لهم غير جمع المال والاتجار في الدواء دون مراعاة للمهنة وهؤلاء ما عنيتهم. انا لم اعمم ولكنك كما هي العادة أردت طمس الحقيقة. الغريب والعجيب أنك تتحدث عن كيفية حماية أمن الأمة الدوائى!! هل حماية أمن الأمة الدوائى بتوفيره لقللة ميسرة وحرمان سواد الأمة منه بسبب سياسة بيع الدواء؟ وهل وفرت انت ومن يدور في فلئك، الدواء الذى يطمئن إليه المواطن حتى بعد بيعه؟ الم تسمع عن دخول دواء دون تسجيل؟ الم تسمع عن السيدوفان؟ هل نسيت قصة محاليل كور التى شغلت الرأي العام رداً من الزمان وبقدرة قادر أريد لها أن تنسى؟ هل نسيت قصة محاليل مارك؟ هل نسيت قصة الشاش الطبى؟ هل نسيت قصة الكلوروكين ناقص الجرعة؟ بربك قل لى أيها (الزميل) الغيور على المهنة كم طوبة وضعت على بنیان مهنة الصيدلة التي ظل المخلصون من ابنائها يبنونها منذ الاستقلال؟ بل الصحيح ان اسالك كم طوبة من بنیان هذه المهنة قد أزحت وحطمت؟

اما حديثك عن قانون الصيدلة والسموم فهو حديث مضحك! متى التزمت انت بقانون؟ هل اعطاك القانون الحق لشراء الدواء بالكاش؟ هل اعطاك القانون الحق لتوزيع محاليل فاسدة لكل انحاء السودان؟

وحقيقة انا لا أعرف شيئاً عن المجلس الاتحادي للصيدلة، الا ما صدر في الصحف في الأيام الماضية والذي ظهر بعد ما استفحلت قضايا الدواء. وأرجو الا يكون هذا المجلس التفاضاً على إدارة الصيدلة لسلبها اختصاصاتها. وحسب ما ذكرت أنه الجهة المختصة ذات القول الفصل وأن وزير الصحة بوصفها مشرفة على المجلس ليس لها حتى حق التشاور! أنا لا أعلم عن قيام هذا المجلس ولا أعرف عنه شيئاً. ولكن ان صح ما تقول فيعنى ذلك إلغاء دور إدارة الصيدلة ووزارة الصحة ومسؤوليتها عن الصيدلة والدواء وهو أمر اجده عجباً وغريباً. ولكن فى زمنكم كل شئ جائز!

لقد خاطبتنى بأن اراعى السلوك المهني السوي وتجنب الهمز واللمز وتسييس القضايا العلمية! انت يا دكتور بابتكر تحدثنى عن السلوك المهني السوي وتجنب تسييس القضايا العملية! بربك قل لى من الذي اعتقل وعذب وسجن فى بيوت الاشباح عدداً من الصيادلة ليس لجرم ارتكبه بل لخلاف فى الرأي؟ من الذى شرد العشرات من خيرة ابناء هذه الأمة؟ من الذى عربد فى سوق الدواء وإغراقه بالمحاليل الفاسدة والشاش سئ السمعة؟ وتحدثنى عن السلوك المهني، وسلوكنا المهني يعرفه كل صيدلى بل كل من عمل فى الحقل الطبى وبل على المستوى الأشهاد. أى جرم ارتكبناه غير الأراجيف الملققة التي تأمرتم بها وزججتم بنا فى بيوت الأشباح بكل الحقد المدفون عندكم ولايزال. ولم تتوقفوا عند ذلك بل تابعتهم بفتح بلاغات كيدية فى مسرحية ساذجة ابطلها القضاء. ولو كنا اصحاب مكاييدات وغرض كما أدعيت لكنا فتحنا بلاغات ضد كل من قام بفتح تلك البلاغات الكاذبة ولكنا ترفعنا وتسامحنا فوق ذلك لتعلم من هو الذى يراعى الزمالة والمهنة يا هذا!

انت تعلم جيداً إننى مهني لا يجامل فى مهنته ولا علاقة لى بالسياسة. انتم المشتغلون بالسياسة فامرحوا ما شئتم بها فليست هي قبلى. اما مهنة الصيدلة فلن اتخلى عنها وسأدافع عنها وعن اخلاقياتها ما حييت ولن أتردد فى انتقاد اي خلل صيدلى مهما كانت الدوافع والاسباب.

لقد نسيت نفسك وأعطيتها الحق فى توجيه الاتهام واصدار الحكم وتنفيذه، تتهمني بأنني تدفعني المرارات والأحقاد على من أظن

انهم ظلموني وتصدر حكمك بأننى قد ظلمت وأهملت فى الحفاظ على الأمن الدوائى وفي هذا الخصوص يتوجب عليك الاستدلال على ماتقول الا يعتبر ذلك قذفاً بيناً لا يمكننا التغاضى عنه .

انا أفر أننى وزملائى الذين كانوا على قلتهم يتصدون لقضايا الصيدلة فى الستينات ، ومازلنا ، ويناضلون من أجل ترسيخ البناء الصيدلى منطلقين من مستشفى الخرطوم التعليمى ومن صيدليتها التى علمت انكم مسحتوها من الوجود .
ناضل وبنى هرم الصيدلة من صيدلية مستشفى الخرطوم إلى مكتب بوزارة الصحة إلى إدارة فإدارة عامة نظمت كل أوجه الصيدلة فى إدارات متكاملة حتى اختتمت بوضع الامدادات الطبية فى الحقل الصيدلى . أين كنت يا هذا فى كل تلك الفترة التى امتدت من عام 1966م إلى عام 1989م ؟ يكفيننا شرف هذا البناء . لسنا خالدين فى موقع وليس هناك شخص خالد فى موقع ، ولكننا كنا نتمنى ان من يخلفونا يبنوا على ما أقمنا من صروح دون هضم لحق أو تسفيه لجهد وهذا ما تقوم به ايها (الزميل) الذى تتحدث عن السلوك المهينى تجاه الزملاء الصيادلة !

اقول لك بكل صدق ايها الزميل المحترم انت تحتاج إلى وقفة مع نفسك وتراجع تاريخ هذه المهنة وتقلب صفحاتها بكل حيدة وتحاول أن تجد عملاً واحداً قمت به فى دعمها . أدعوك إلى الرجوع إلى مقررات مهنة الصيدلة العظيمة ودروسها واخلاقياتها وحب الغير ومساعدتهم على الحصول على احتياجاتهم من الدواء ، لأن هذه هى رسالة الصيدلة . ادعوك إلى الإلتفات إلى المهنة التى كنت لا زلت تعمل فى مجالها والتخلق بأخلاقها والتعاون مع زملائك لرفعها دون النظر إلى لونهم أو انتماءاتهم أو احزابهم ، فإن كنت صيدلياً فليكن حزبك الصيدلة ..وكفى .

واخيراً لا يشغلنا ذلك عن وقفنا الصلبة مع المريض ، ومطالبتنا بالتصدى للفساد فى الدواء اياً كان مصدره .ولذلك اكرر مناشدتي للسيدة وزيرة الصحة وللمجلس الطبى والاتحاد الصيادلة ، بل لكل الصيادلة أن لاينجو احد أفسد فى مجال الدواء ..ليس فقط بالمحاسبة الجنائية بل وبالمحاسبة على السلوك والآداب المهنية وكل من تثبت إدانته من هذه المهنة حتى ينظف سجلها ..وتعود سيرتها الأولى ..

والله نسأله ان يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ، وان يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه ..

الفساد فى الصحة ، مجلس الصيدلة و السموم

تبديد الأموال جاء ياهمال لطلبية سنوية لصندوق الدواء الدائرى قدرت قيمتها بنحو مليارى جنيه وصلت كلها تالفة الأدوية المستوردة التالفة تم استبدالها بأخرى أدخلت لمخازن الصندوق على أنها ذات الادوية المستوردة
تلف أدوية بقيمة مليارى جنيه بميناء بورتسودان

الخرطوم: بهاء الدين عيسى – إبتسام حسن
السودانى ، 16-08-2007

شكل مجلس الوزراء بولاية الخرطوم لجنة للتحقيق فى ملابسات تلف أدوية لصندوق الدواء الدائرى بولاية الخرطوم قدرت قيمتها بمليارى جنيه . وقال مصدر مآذون لـ (السودانى) إن التحقيق حول الأدوية سيبدأ اليوم بهدف محاسبة الجهات والأفراد المتورطين .
وأكد مسؤول صيدلانى فضل حجب اسمه لـ (السودانى) أن القضية تمت إحالتها لمجلس الوزراء بولاية الخرطوم الذى قام بدوره بتشكيل لجنة وزارية قامت بتشكيل (3) لجان منبثقة عنها للتحقيق فى ملابسات الأدوية الفاسدة تضمنت لجان قانونية، وإدارية ومالية، وأوضح أن تلك اللجان اكتشفت مخالفات . وأضاف المصدر الصيدلانى أن الطلبية التى تم الاتفاق عليها بين صندوق الدواء الدوار والشركة المعنية التى لا تملك أي فرع لها بالخرطوم، كان من المفترض أن تتم عملية توريد الادوية عبر ثلاث مراحل بقيمة

مليونى يورو، إلا أنه تم تنفيذ المرحلة الأولى من الصفقة (فقط) التي وصلت إلى مخازن الدواء الدائري، وعقب عمليات التحليل اكتشف المعمل القومى إنها غير مطابقة للمواصفات .

وكشفت مصادر أخرى لـ (السودانى) أن تبديد الأموال جاء ياهمال لطلبية سنوية لصندوق الدواء الدائري قدرت قيمتها بنحو مليارى جنيه وصلت كلها تالفة ضمنها أمصال وأدوية للتطعيم بينها مصل (التاتنوس)، وعزا ذات المصدر الحادثة نتيجة للإهمال، وظلت الادوية التالفة فى ميناء بورسودان زهاء الأربعة أشهر. فى وقت كانت تعلم فيه الجهة المسؤولة بأن الأمصال تحفظ فى درجة حرارة لا تزيد عن (8) درجات مئوية. فيما أكدت أن الذى يتحمل هذه الكارثة الصيدلى (ح.م). بينما وردت مصل التاتنوس المتداول بكثرة شركة (د.ت.أ.ج.)، وكانت عمولتها من الصفقة حوالى (150) مليون جنيه، غير أن صندوق الدواء الدوار لا يملك سندا بذلك. وأضاف المصدر أن ذات الأدوية المستوردة التالفة تم استبدالها بأخرى أدخلت لمخازن الصندوق على أنها ذات الادوية المستوردة. ورفض المعمل المركزى استعمالها لانتهاى صلاحيتها وتلفها.

وحسب تقارير تحصلت عليها (السودانى) فإن خسارة الصندوق فى العام 2005م قدرت بما يزيد عن (120) مليون دينار، وقدرت التى تم إثباتها حوالى (84) مليون دينار. بينما كانت الخسائر المثبتة فى التقارير للعام 2006م (200) مليون دينار. وبلغت المصروفات الادارية فى العام 2005 نسبة (21%) من المبيعات، وفى العام 2006 نسبة (23%) من المبيعات، وتدنى رأس المال العام فى العام 2003 ما يزيد عن (7) مليارات جنيه الى (4) مليارات فى العام 2006م .

وفى سياق آخر أصدر المحامى العام بوزارة العدل عبدالله احمد مهدي قراراً بعدم شرعية الاجتماع الذى تم فيه طرح الثقة عن رئيس المجلس الاتحادي للصيدلة والسوموم عبدالكريم محمد صالح.

واعتبر بيان صادر عن المحامى العام امس ان الرئيس الذى تم تعيينه فى الاجتماع لا يعتبر رئيساً شرعياً، مؤكداً على ان يظل عبدالكريم صالح هو الرئيس المنتخب للمجلس.

الفساد فى وزارة العلوم والتكنولوجيا

بدأ الفساد فى هذه الوزارة التى اراد لها الشعب السودانى ان تكون احدي الصروح التى ترعى العلم والعلماء وتؤسس لنهضة الامة عن طريق البحوث العلمية والمشروعات والتكنولوجية ، ولكن اراد لها المفسدين ان تكون واحة لاستنزاف موارد السودان المادية علي قلتها والبشرية من خيرة ابناء الوطن.

فنتائج الانجازات العلمية فى وزارة العلوم والتكنولوجيا صفرا ، برغم الميزانيات الضخمة التى كانت توفرها وزارة المالية ولكن 80% منها يذهب الى صيانة وفرش السيارات التى قسمت الى الموظفين فى الدرجات الدنيا والسكرتيرات علي عكس موجهات مجلس الوزراء ووزارة المالية . حيث ان تسييرها دائماً بين 800 مليون الى مليار جنيه.

وكل ما اذكره لكم ورد فى التقرير الخاص بالمراجعة فى وزارة المالية والذى تم رفع صورة منه الى الوزير ووزير الدولة والامين العام ووزير المالية فى العامين 2007 و 2008 ولكن الايادي الخفية والرشاوي فعلت فعلها من أجل تعطيل مقررات التقرير ! فهل نرجو نصرة من الله ولم نتصر له ؟

فمشوار الفساد بدأ من أمينها العام (ب-أ-) الذى مهما حدثتكم عن فساده المالى والإدارى لا يستطيع ان اوصفه لكم ، واشهد الله هذا الرجل والذين سيرد ذكرهم ليس بينى وبينه غير الحق الذى سأقوله لكم وسارده لكم وكذلك كل الذين سأقوم بسرد فسادهم المالى والاداري . وإنما ارضاء لضميري الذى يؤنبني وقولة الحق....

فالامين العام للوزارة بدأ اولاً باستمالة الوزير وقتها ب — أ وذلك عندما تعهد ياكمال منزل الوزير الكائن فى بري جوار المعرض وأخذ فى التقرب له أكثر فأكثر ، ثم قام بترقية ثلاثة من الموظفين وهم فى درجات متدنية الي درجات قيادية دون مراعاة للوائح الخدمة

العامه مثل : د.أ الذي هو خريج جامعة القران الكريم ولا يملك شهادات خبرة فقفز فجاة من السابعة الى الدرجة الثالثة ، والموظفة س.س التي.....، وس.ع. والتي كذلك تحمل من المؤهلات فقط شهادة سودانية ولكنها الآن بفضل ب.أ في الدرجة الثالثة بل عينها مستشارة له فهل هنالك مستشار يحمل من المؤهلات فقط شهادة سودانية ؟؟؟؟ هذا فضلا عن تخصيص سيارة لها ، اضافة زميلتها الاخرى س.س ، والسكرتيرة التي تدعى ص.أ

ايضا الموظف الرابع وهو يسمى ن.ا وبقرار عينه الامين العام مدير لشؤون الافراد وهو غير متخصص في شؤون الافراد وعن طريقه قام بترقية الكثيرين وتعيين الكثير من أهله ومعارفه بدون مؤهلات سوى الواسطة التي افسدت البلد.

ولم ينسى ن.أ ان يستفيد من التعيينات بتعيين اثنين من قريباته و ثلاثة من اقربائه احدهم بخزينة الوزارة والاخرة بمعهد ابحاث الطاقة بسوبا.

و ن.أ هذا فهو مهندس الترقيات والتعيينات واللجان بأمر الامين العام ، مثل ترقيته لموظف صغير يدعى م.ع.م الي الدرجة الثالثة وهو تم تعيينه مدخل خدمة العام 2004 فهل يعقل ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ وتعيينه مديرا لادارتين في الوزارة.

أما الموظف الخامس وهو يدعى ع.ع. وهو من الحسانية الذين يسكنون في حجر العسل وله من الفساد الكثير مع الامين العام ويأسم المجاهدين اخذ من الاموال وحولها لمصلحته الشخصية ، اضافة الى قبضه رشوة من الأمين العام للوزارة وهو مبلغ 7مليون جنية مساعدة له في توصيل كهرباء منزله في منزل مسلح في حي النصر في منزل قيمته اكثر من 250 مليون بجوار د.أ ، وبجوار المدعو خ.أ وهو كذلك من المفسدين الذين الآن على خلاف مع الامين العام وقد ذكرنا قصته في الحلقة الماضية ، وكذلك اشترى بجوارهم ن.أ منزلا وآخر يدعى م.ا ، وصار لديهم عدد من المنازل في حي النصر والفيحاء شرق النيل وهو من مجموعتهم الذين اختلفوا اخيرا معهم ويسعى بدوافع عنصرية الى تكوين حلف مضاد

هذه المجموعة السابق ذكرها هي رأس الفساد في الخدمة المدنية في السودان ، إذ ان اجتماعاتهم في الاسبوع مرتين يأخذون عليها حوافز 300 جنية للواحد ، برغم موجهات المالية الخاصة بعدم منح أى موظف حافر نظير عمله اليومي.

أما الفساد الذي ساعدتكم عنه فيختلف هذه المرة فهو موضوع تملك 31 من العربات الحكومية والتي بفضل غطاء المسئول الثاني في الوزارة تم تملك سيارات قيمتها أكثر من 500 مليون بيعت للموظفين وهم شلة خاصة بالامين العام بمبلغ 75 مليون فقط على أقساط وإليكم نموذج ، هنالك بكسي دبل كاب جاز يقوده مدير الشؤون الادارية العركي الخزين منحه له الامين في صفقة بينهما في العام 2008 بموجبها يقوم العركي بعمل اجراءات عدد اثنين عربية تايوتا على ان يأخذ احدهما والاخرى لمنزل الامين العام ، فهذا البوكس قيمته الآن 65 مليون بيع بمبلغ 8 مليون ، بالله عليكم أي فساد أكبر من هذا ، وآخر يقوده المدعو عبدالرحيم قيمته 60 بيع بمبلغ 8 مليون ، وعربة لانسر قيمتها 35 مليون بيعت بمبلغ 4 مليون سامية سيد ، وبكس وآخر تويوتا 2004 يقوده المستشار القانوني قيمته 40 مليون بيع بمبلغ 7 مليون ، وهنالك عربات جياد اكست قيمتها 20 مليون بيعت بمبلغ 4 مليون فقط فيا للحسرة ويا لضياح الاموال الهباء ! والمستندات بطرفنا .

وموديلات السيارات ال 31 كلها ، بوكس دبل كابينة 3 بكاسي موديل 2006، 2004، 2002، ودبل كابينة جياد 2006، وعدد 4 سريون موديل 2003 ، وعدد لانسر موديل 2006 ، وعدد 7 اكسنت من 2002 والي 2007 ، وعدد 2 كريسيديا موديل 95 ، وبورا موديل 2004 ، وعدد 4 كامري ، وكورلا 2003

فهذه أموال وموارد السودان تهدر بهذه الكيفية ، فأين المخلصون الحادبون على القيم والاخلاق من الذي يحدث في وزارة العلوم والتكنولوجيا تحت سمع وبصر الوزير واخراج وتنفيذ وزير الدولة والامين العام ، الذي قام بفضل هذه اللجنة بمنح سكرتيرته سيارة قيمتها اكثر من 20 مليون بمبلغ 4 مليون.

<http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=64746>

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

إختلاسات وتجاوزات بـ «8» مليارات جنيهه في مكتب حجز تابع لسودانير

الراي العام

الخرطوم: حافظ الخير

تحقق نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة - بتكتم - في اختلاسات وتجاوزات مالية ارتكبتها عدد من موظفي مكتب الحجز والتذاكر التابع لشركة الخطوط الجوية السودانية «سودانير» بمطار الخرطوم بلغت جملتها حتى الآن «8» مليارات جنيهه سوداني، وفتحت النيابة جملة بلاغات في مواجهة عدد من الموظفين في الشركة .
وتوقع مصدر عليم ان ترتفع جملة المبالغ محل الاختلاسات والتجاوزات التي قال انها بدأت منذ سنوات في المكتب، وقال المصدر لـ «الرأي العام» ان التحقيقات تجري الآن مع عدد من الموظفين في المكتب، وكشف ان احد المتهمين أقر امام النيابة بضلوعه في الاختلاسات والتجاوزات وافصح عن اسماء موظفين آخرين قال إنهم شاركوا في ارتكاب الجريمة محل الاتهام.
وتقيد متابعات «الرأي العام» ان المدير العام لـ «سودانير» كان قد اصدر أخيراً قراراً بتشكيل لجنة من الشركة وان اللجنة قامت باستجواب موظفي المكتب وحصرت المبالغ التي وقع عليها التجاوز. وانتهى الامر بالمستشار القانوني للشركة الذي حول الأمر الى النيابة.

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

البرلمان : سودانير ما تزال تصر على إخفاء تفاصيل صفقة (عارف)

اجراس الحرية، الثلاثاء 20-10-2009

انتقدت لجنة النقل بالبرلمان وزير النقل لتجاهله إيراد معلومات بشأن صفقة خصصة شركة الخطوط الجوية (سودانير) وهيئة النقل النهري في بيانه أمام البرلمان يونيو الماضي .
وقال رئيس اللجنة صديق الهندي في تقريره حول بيان الوزير إنّ إدارة سودانير ما تزال ترفض تملك اللجنة المعلومات المتعلقة بالصفقة التي أقيمت للحكومة على 30% فقط من أسهم الشركة مقابل 70% لشركتي عارف الكويتية والفيحاء السودانية، ووصف عضو البرلمان عن التجمع الوطني يحيى الحسين الصفقة بـ (الجريمة) وأنها تنازل عن الناقل الوطني لشركة عارف الكويتية لقاء (40) مليون دولار فقط استعادتها الشركة سريعا ببيعها امتياز سودانير في خط (الخرطوم . لندن) بجانب أصول سودانير وطائراتها، واتهم شركة عارف بالتحايل وتسجيل شركة الفيحاء كشركة سودانية للاستحواذ على أسهم إضافية، وأضاف الحسين إنّ وزارة المالية اشترطت للقاء لجنة النقل بالبرلمان إبعاد الإعلام، وتابع: (هذا مؤشر على أن هناك ما يستحق اخفاؤه).

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

عن سودانير وسقوط طائراتها الكثير والمثير

اقرا كلام صريح

التحقيق حول حادثة الطائرة لايكفي

سمية سيد

السوداني 21-06-2008

عمليات البحث والتقصي والتحقيقات التي تقوم بها عدة جهات لمعرفة اسباب نكبة الطائرة السودانية الاخيرة من المفترض الا تبدأ بتاريخ ما بعد الحادث.. فحيثيات الكارثة بدأت منذ ايلولو سودانير كشركة الى المجموعة الكويتية ثم كيفية شراء الطائرة نفسها. ليست الجوانب الفنية للطائرة هي وحدها مايجب البحث عن اهليته للعمل بل المطلوب فتح تحقيق كبير وشامل لاهلية الشركة التي آلت اليها سودانير.

قبل توقيع العقد النهائي بين الشركة المشترية وحكومة السودان بيوم واحد دعينا نحن عدد من الصحفيين في مبنى سودانير للتنوير... وبالفعل شاهدنا عرضاً جيداً قدمه المدير العام حينها السيد نصر الدين بحضور رئيس مجلس الادارة وقتها وزير الدولة بمجلس الوزراء السيد كمال عبداللطيف المعرض اوضح ماتم ضخه من حر مال الشعب السوداني لتأهيل الخطوط الجوية السودانية لا لتبقى ناقل وطني وانما استعدادا لخروج الدولة... وهذا جيد... فانا اؤمن تماماً بخروج الدولة من قطاع الخدمات ولكن... لمن هذا الخروج؟

الطبيعي ان يكون الى جهات ذات مقدرة مالية وفنية كبيرة تستطيع ان تشتري اسطولاً جديداً وترفع المقدرات الفنية للشركة ولهذا كان السؤال الى ادارة سودانير ذلك اليوم من الحضور عن ماهية شركة الفيحاء التي قيل انها ستملك 21% مقابل 30% للحكومة و49% لمجموعة عارف الكويتية... فاذا كان السؤال الآخر هل تملك مجموعة عارف الخبرة الفنية في مجال الطيران فلم يعرف احد او يسمع ان استثماراتها كانت يوماً في هذا القطاع... لم يجد احد الاجابة الشافية فقد اكتفى رئيس مجلس الادارة السيد كمال عبداللطيف بالقول... لن ندلى بتفاصيل عن الفيحاء غير انني اطمئنكم انها شركة يساهم بها عدد من السودانييين وما يهم هنا انه ومع دخول هذه الاسهم السودانية يصبح للسودان حكومة وقطاع خاص النسبة الاكبر في الشركة وهو المطلوب..

هذه هي اجابات ادارة سودانير عند السؤال عن مجموعة الفيحاء.. لتأتى الصحف في اليوم التالي متسائلة عن هذه الفيحاء وعن ملاكها وفتح الباب على مصراعيه للاجتهد. من قال انها تتبع لعارف الكويتية نفسها ومن ذهب الى انها مملوكة لمسئولين سودانيين... وتظل الاجابة غامضة حتى بعد احتراق الطائرة والكوارث.

اما الطائرة نفسها وطرق شرائها وكيفية ضمها للاسطول فهذه (حدوتة) اخرى لم يصل حولها احد الى معلومات.. كل مارشح حتى الآن انها لم تكن مؤهلة فنيا والله اعلم...

اذن المطلوب من الجهات العليا في الدولة ان توسع من دائرة التحقيق ولا تقتصر على كارثة الطائرة وحدها... محمد احمد يريد ان يعرف تفاصيل التفاصيل عن خصخصة سودانير والى من آلت وماهي الجوانب المالية والفنية التي يملكها... وهل التزم بالعقد المبرم عند الشراء؟

كارثة سودانير، من المسئول؟

د.سيد عبد القادر قنات

سودانيز اون لاين: 2008-06-11

ألهمهم لانسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف ، والسودان على مدى سنون أنقاذية خلت ، توالت عليه المحن والكوارث من كل حذب وصوب ، وكان تفسير أهل الكرسی أنها ابتلاءات وأمتحان ، ولكن كيف كانت نتيجة الأمتحان بالأمس على مدرج مطار الخرطوم الدولي!، وهل فعلا هو مطار دولي؟؟ وماهي مقومات المطار الدولي؟؟ وهل تتوفر تلك المقومات لمطار الخرطوم الدولي؟؟

نعم أن الأقدار مكتوبة على الأنسان أينما كان ، وساعة فراق الروح للجسد علمها عند علام الغيوب ، تتعدد الأسباب والموت واحد. المواطن السوداني ، وعلى بساطته وسجيته يؤمن دون أدنى شك بالقضاء والقدر ، وهذه أيمانيات لا يتزحزح عنها أطلاقا ، ولكن؟ لنأتى لطائرة سودانير و كارثة مطار الخرطوم مساء الثلاثاء 2008/6/10 ، والتي راح ضحيتها مواطنون كرام ، كان ذويهم في صالة الأستقبال لمعانتهم ، من رحلة أستشفاء ، أو عودة في أجازة عمل أو غيره، لا يهم ذلك فقد كان الآباء والأمهات والأبناء والأزواج ، كلهم جميعا في أنتظار أن يبصروا ذويهم من على شرفات صالة الأستقبال ، ليلوحوا لهم قبل أن يتعانقوا ويتقالدوا في حميمية ومحبة وحنان سوداني ليس له مثيل في الدنيا، وفرحة تبللها دموع تنهمر من عيون المستقبلين ، ألف حمد الله على السلامة والشوفة ، وصوت المايكروفون ينبه ألى وصول السفرية القادمة من عمان دمشق(باعتبار ما سيكون) ولكن تبخرت تلك الأحلام ، وجموع المستقبلين ترى أن هنالك ألسنة من اللهب تشق عنان سماء مدرجات مطار الخرطوم الدولي ، والهرج والمرج عم المكان في ثواني ، فأنقلبت صالة الأستقبال ألى بيت ماتم ، والكل يفكر في القادم، هل سيراه حيا لحما ودما ويسالمه ويعانقه ويحمد الله علي سلامته ونجاته ، أم سيراه متفحما جثة هامدة حتى بدون علامات مميزة للتعرف؟؟ نعم ، أنها لحظات عصيبة ، لم يعشها المستقبلون بالمطار وحدهم ، بل كل الشعب السوداني سكب دما دما على منظر ألسنة اللهب تشق عنان السماء، أو ليس كل السودانيين أهل وأسرة ، وأمامهم قد تجسدت مأساة أمة وشعب ، كيف؟؟ طائرة تحمل في جوفها أكثر من 200 مواطن بين امرأة وطفل وكهل ومريض ومقعّد، وهم في ظروف يحتاجون فيها للمساعدة ، ولكن تقف شماعة الأمكانيات ، ورخصة المواطن السوداني عن المقدرة لمديد المساعدة لهم ، ومتي يمكن أن نمد لهم يد المساعدة؟؟ هل تودون حالة أسوأ من هذه الكارثة لتقديم المساعدة؟؟

سودانير ، الناقل الوطني ، أن بقى شىء نطلق عليه وطن ، قد تم بيعها وخصخصتها قبل وقت وجيز ، وبثمن بخس جدا حسب وجهة نظري لا يساوى حتى قيمة أسمها ، ومع ذلك صار السودان الدولة الأمة ذات التوجه الحضاري لا يملك من سودانير ، الناقل الوطني سابقا ، أكثر من 30% ، ولهذا ليس له يد في أدارتها ، وأن كانت أصولها تساوى بلايين الدولارات ، وسمعتها تساوى ضعف ثمن أصولها ، ولكن شاءت أرادة من ركبوا سفينة الخصخصة ، أن يتخلصوا منها بين عشية وضحاها ، ولكن لمن؟؟ هل لشركة لها أسم في مجال الطيران ومعروفة بأسطولها وسمعتها؟؟ هل كانت هنالك مناقصة عالمية في السوق الحر؟؟ أم أن البيع قد تم وخلاص؟؟ وهل في مثل هذه الحالات كما معروف عالميا أن هنالك عمولة؟؟ فمن تكرم بأخذ العمولة؟؟ هل هو سمسار سوداني؟ هل هو سمسار أجنبي؟ كم كانت العمولة؟ أين وكيف تم السداد؟؟

ثم بعد أن تم الشراء ، كم المبالغ التي تم توريدها لبنك حمد أحمد في هذه الصفقة؟؟ هل كاملة حسب الصفقة؟؟ هل عن طريق أقساط؟ ما هي ضمانات الأقساط؟ أين ومتى وكيف تم التصرف في أموال الصفقة؟ ثم منذ أن آلت الخطوط الجوية السودانية ألى المالك الجديد، وحسب شروط البيع أن تم نشرها علي حمد أحمد ، هل هنالك تجديد في الأسطول ليواكب التطور العالمي في

صناعة الطيران؟؟ كم عدد الطائرات الجديدة والتي تمت إضافتها للأسطول للقديم؟؟ الطائرة الكارثة، هل هي أصلا ضمن الأسطول القديم؟؟ أن كانت الأجابة نعم، كيف كانت صلاحيتها وسيرتها الذاتية، وأهل الخبرة والدراية والعلم هم أدري بشعاب الأجابة.

ثم أن كانت الأجابة بالنفى، وأنها طائرة قد تم أستئجارها حديثا، فهل هنالك حق قانوني لمحمد أحمد المنكوب والمغلوب على أمره وصاحب المصلحة الحقيقية، والذي فقد عشرات الأرواح البريئة في جوف الطائرة الكارثة، ليعرف كيفية شروط أيجار الطائرات، بل هذه الطائرة بالذات، من قام بأستئجارها؟ من وقع العقد؟ الكشف الفني وصلاحيتها؟ السيرة الذاتية للطائرة؟ كم عمرها وعدد ساعات طيرانها؟؟ ثم سؤال فرعي بأهمية أو بدونها، هل ألتمت الشركة بمواعيدها في مطار دمشق؟؟ ماهي الأسباب وراء التأخير؟؟

ثم نأتى لبرج المراقبة بمطار الخرطوم، والطائرة قد حلقت في الأجواء السودانية، بل ربما كانت الطائرة قد بدأت بأجراءات الهبوط، هل كانت هنالك رؤية لكيف سيكون الوضع من ناحية الأتربة والرؤية فوق سماء الخرطوم، وهل كانت هنالك توقعات لزوابع رعديّة وأمطار وأتربة من أهل الأرصاد الجوي قد تؤدي ألى تدنى الرؤية؟؟ وأن كان أهل البرج يدرون ذلك، لماذا لم يتم تحويل مسار الطائرة قبل أن تحلق فوق سماء الخرطوم، وهي أصلا تعبر فوق مطار مروى وهو أقرب من بورتسودان؟ ثم في بورتسودان لماذا لم يسمح للركاب بمغادرة الطائرة، بل ظلوا قابعين في جوفها لأكثر من ساعة، وبينهم المريض والطفل والحامل والمرضع، هل قوانين الطيران المدني تمنع ذلك؟؟

وأخيرا الكارثة عند هبوط الطائرة على مدرج مطار الخرطوم، نحن لانشك في كفاءة ومقدرة طاقم الطائرة وعلى رأس العمل الكابتن، فهو مشهود له بالكفاءة والمهنية والمقدرة، ولكن عدة أسئلة تفرض نفسها، هل المطار، مطار الخرطوم الدولي مجهز وجاهز لتقبل والتعامل مع هكذا حوادث وكوارث؟؟ كفاءة المطافيء وعرباتها والخبرة؟؟ هل معدات الأطفاء ومواد الأطفاء حسب المتعارف عليه دوليا لهكذا حالات؟؟ لا أدري، ولكن هل يعقل أن تستمر النار في الأشتعال وأن لا يتم أطفائها، أو السيطرة على الحريق بالسرعة المطلوبة من أجل أنقاذ البنى آدمين وهم يحترقون بجوف الطائرة؟؟ الطائرة في مطار الخرطوم الدولي أحتترقت وتفتحت أمام أعين كاميرات العالم وهي تقوم بتصوير وقائع المأساة، أليست هذه مأساة في حد ذاتها؟؟ طيب ماهو الفرق بين أحتراق الطائرة في مطار الخرطوم وعلى مدرج المطار وأمام أجهزة المطافيء والأسعاف والطيران المدني، وبين أحتراق طائرة في سوق الله وأكبر، لا مدرج لأعربة حريق لا أسعاف ولا كاميرات تنقل حديث المسعولين وهم يعددون الأسباب لأحتراق الطائرة،

ثم كسرة بسيطة، ماهي أسباب دواعي وجود هذا الكم الهائل من المسعولين بالمطار وأمام كاميرات ومايكات التلفزة المحلية والخارجية؟؟ أليسوا هم أحد أسباب تعطيل أجراءات السلامة، والتي تقع مسؤوليتها مباشرة على المطافيء والطيران المدني والأسعاف؟؟ هذا ليس له في الأسعاف، وذلك ليس له في المطافيء، وثالث ليس له في السلامة الجوية، ورابع تشريعي، ومع ذلك بدأوا يدلون بالتصريحات، ألم يكن من الأفضل أن يتحدثوا عن أكاديمية علمية لدراسة: كيفية التعامل مع الكوارث والمصائب والأزمات؟

مدرج مطار الخرطوم وصلاحيته الفنية في هكذا ظروف من أطار جعلت المدرج بحر، فهل يمكن لكابتن الطائرة أن يتحكم بمكابح الطائرة وهي تسبح في البحر؟؟ فأن كان معلوما أن السائق لأي عربة في شارع أسفلت ملئ بالماء لايمكن له أن يتحكم في فرملتها، ولكن ما بالكم في طائرة تزن الشئ الفلاني من الأطنان؟؟ وقبل كل ذلك هل الطائرة خالية من العيوب أو أي خلل فني حتي قبل أقلعها من السودان في رحلة الالعودة؟؟

كارثة مطار الخرطوم صاحبها كثير من التعتيم، لماذا؟ الخوف من ظهور الحقيقة؟؟ طائرة أقلعت وعلى جوفها مئات من البنى آدميين، ولا بد أن يكون هنالك منفستو للركاب بالأسم لكل من ركب طائرة الكارثة هذه، ألم يكن ممكنا حصر الركاب الناجين والمصابين لحظتها ومقارنة الأسماء تلك مع كشف المنفستو ومن ثم إعلان الحقيقة للأسر المنكوبة والمنتظرة في دقائق معدودة؟؟ طائرة واحدة، وكارثة علي مدرج مطار دولي ويتحدثون عن المفقودين؟ أليست هذه مأساة وأستخفاف بعقول الشعب السوداني؟

المعلومة ستظهر غدا دون رتوش ، أليس كذلك؟ ثم حتى بالنسبة للناجين ، ألم يكن من الأفضل أن تفتح لهم كل صالات المطار وتقديم أقصى درجات المساعدة الفورية لهم ، بدل ترحيلهم إلى صالة الحجاج المظلمة وبدون خدمات ، لماذا بربكم هذا؟ لماذا كل ذلك؟ ثم المصايين لماذا كل منهم ذهب إلى حاله بين مستشفى الأطباء ومستشفى الشرطة؟ ألم يكن من الأفضل حصرهم وتوجيههم إلى مستشفى واحد حتى يتم أسعافهم؟؟

نعم أنها أحدي مآسى الشعب السوداني والتي تكالبت عليه في زمن عز على المسئول أن يعتبر أو يتدبر أو يضع أدنى اهتمام بأدمية المواطن السوداني وهو في أضعف حالاته ، ذلك الأنسان والذي كرمه الله سبحانه وتعالى (ولقد كرمنا بنى آدم) صدق الله العظيم. الشعب السوداني قد عركته الكوارث والمصائب ، وأيمانه لن ولم يتزعزع بالقضاء والقدر ، ولكن هل يمكن لمن يجلسوم علي كراسى الأمانة أن يتدبروا قول على كرم الله وجهه: أنها أمانة ويوم القيامة خزي وندامة ، فهل يدرك أهلنا هذا القول ، وهل في بالهم المواطن السوداني صحته وعافيته وأمنه وأشباعه وتعليمه وتوظيفه ، وقبل كل ذلك آدميته ، والشعب السوداني في أنتظار التحقيق العادل ليجلي الحقائق ، أي كانت مرارتها حنظلا وعلقما أو صدقيتها أو أشارتها بأصابع أنهام أو تقصير لهذا المسئول وأن علا مركزه لينال جزاءه دنيا قبل جزاء رب العباد ، يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، ولا نريد أن يكون العقاب أجازة محارب لمن أرتكب جرما في حق الشعب والوطن ، بل نريد العدل والمساواة وأحقاق الحق بين الرعية ، وأيم والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها ، هكذا العدل والمساواة بين الرعية ، أعدلوا هو أقرب للتقوى .

رحم الله المتوفين وألهم آلهم وذويهم الصبر والسلوان ،

الفساد في شركة الخطوط الجوية السودانية

بيع 70% من (سودانير).. البرلمان لا يعلم واقتصاديون يحذرون

سودانيزاونلاين.كوم Sudaneseonline.com

May 12, 2007, 12:22

اجمع خبراء في الاقتصاد وبرلمانيون على ضرورة بقاء شركة الخطوط الجوية السودانية تحت ادارة الدولة باعتبارها من المرافق الاستراتيجية ، محذرين من خطورة تسليم الادارة لشركة اجنبية وذلك بعد ان حملت الانباء ان مجموعة عارف الاستثمارية الكويتية ستسلم إدارة شركة (سودانير) خلال الأشهر القليلة القادمة بعد امتلاكها ل70% من أسهم الشركة ، وشددوا على ضرورة ان تملك الدولة نحو(51%) من اسهم الشركة على اقل تقدير ، ولوح البرلمان باستدعاء وزير المالية اذا تمت خصخصة الشركة بهذه الطريقة ، نافيا علمه باى اجراءات تمت في هذا الصدد ، وفيما اكدت وزارة المالية ان بيع نسبة ال(70%) من اسهم الشركة لشركة عارف مجرد مقترح مطروح ضمن عدة مقترحات ، انتقد اقتصاديون ووزراء سابقون انعدام الشفافية وسرية اجراءات الاستخصاص التي تتبعها الدولة في مرافق القطاع العام.

تطوير وتحسين

قال وزير الدولة بالمالية ومسؤول ملف المؤسسات والهيئات الحكومية على محمود عبدالرسول ل(لسوداني) ان بيع نسبة ال70% من اسهم سودانير لمجموعة عارف الكويتية هو مجرد مقترح (واحد) من ضمن المقترحات التي لا تزال قيد البحث والدراسة ولم يتم حتى الآن اتخاذ قرار بصدها ، ولكنه قال انه يتوقع ان يصدر قرار مغاير لهذه النسبة المذكورة ، موضحاً ان الشركة ستكون

مساهمة عامة ودخول مجموعة عارف الكويتية الهدف منه تحسين وتطوير الأداء بالشركة. وكشف الوزير عن تمسك الحكومة باسم الشركة وشعارها وموظفيها وحتى مجلس ادارتها الذي قال انه سيظل كما هو ، وأشار الى انه لن يتم الاستغناء عن أي موظف بالشركة الا لأسباب قانونية واضحة ، وقال ان الشركة بها طائرات سودانية.

استدعاء الوزير

وقال نائب رئيس المجلس الوطني أتيمن قرنيق (السوداني) ان البرلمان لا علم له بهذه التطورات في ما يلي خصخصة الخطوط الجوية السودانية ، مشيراً الى ان البرلمان في حال تلقيه أي معلومة حول ذلك الأمر من جهات رسمية سيستدعي وزير المالية في مسألة مستعجلة لتوضيح الكيفية التي تمت بها اجراءات الخصخصة.

وقال قرنيق إن كافة النواب بالمجلس طالبوا بضرورة احتفاظ الحكومة بأكبر نسبة من الأسهم في سودانير والسكة حديد والخطوط البحرية وذلك حتى لا تفقد الحكومة سيطرتها على هذه المؤسسات.

وقال رئيس لجنة النقل بالمجلس الوطني صديق الهندي ان وزير المالية أكد أمس الأول في رده على النواب حول الخصخصة على عدم خصخصة المؤسسات السيادية (سودان لاين – سودان أيرويرز – السكة حديد). وأشار الهندي في حديثه (للسوداني) الى ترحيبه بالشركات الاستراتيجية في المؤسسات السيادية مع الاحتفاظ بأغلبية الأسهم للحكومة ، على أن تكون شركات مستقلة على غرار ما تم في الخطوط البحرية. وأضاف الهندي (أن من توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية انشاء هيئة لمراجعة ودراسة عمليات الخصخصة على ان تتوافق كل اجراءات الخصخصة حتى تقوم هذه الهيئة بمهمتها في أقصر وقت)، معلناً عن عدم علمه بما جرى لشركة الخطوط الجوية السودانية ، وتابع: (نحن نسعى لمعرفة الحقيقة ، وإذا ثبت ما نشر فإننا لن نسكت وسيكون لنا رأي في حينه). وأكد عدم ممانعتهم للخصخصة ولكن بالضرورة ان يكون للحكومة نسبة (51%) من الشركة باعتبارها مؤسسة سيادية.

غياب الشفافية

أكد الخبير الاقتصادي د. فاروق كدودة في حديثه (للسوداني) ان الخصخصة لها معايير متفق عليها عالمياً ، من بينها الشفافية بالاعلان عن الشركة المراد خصصتها عن طرق عطاءات مفتوحة وعروض ومنافسة ولكن ما يحدث الآن هو خلاف ذلك حيث يتم الاعلان عن المؤسسات التي تمت خصصتها بعد الفراغ من ذلك تماماً ، كما ان هنالك تناقضاً واضحاً في سياسة الحكومة ، ففي الوقت الذي تتجه فيه الى خصخصة بعض المؤسسات الحكومية نجدها تعمل يومياً على انشاء شركات حكومية والتي بلغ عددها الآن قرابة (708) شركات وهي لا تخضع للمراقبة والمراجعة ولا للإجراءات المحاسبية مما يجعل الظروف مهيأة تماماً للفساد ، وتقرير المراجع العام يؤكد ذلك. وقال كدودة ان الحديث حول خصخصة الخطوط الجوية السودانية يدور منذ سنوات ما بين النفي والتأكيد وقد كان في سيطرة مجموعة عارف الكويتية عليها بامتلاك 70% من أسهمها (مفاجأة لنا جميعاً) لأن القائمين على أمر الخطوط كانوا يتحدثون حتى وقت قريب عن شراء واستئجار طائرات جديدة وعموماً فإن من يمتلك 70% من أسهم أي مؤسسة يمتلك قرارها ، وقال كدودة ان الخطوة ان صحت فذلك يعني الاستمرار في سياسة التخبط بدعوى التحرير الاقتصادي ، متوقفاً ان يكون هنالك رد فعل سالب من قبل العاملين بالشركة باعتبارهم أول المتأثرين بهذه العملية.

تطوير الناقل الوطني

وأمن وزير المالية الأسبق د. سيد علي زكي في حديثه (للسوداني) على أهمية دخول القطاع الخاص كشريك في الشركة لتجويد أداء خدمات الطيران وزيادة الربحية باعتبارها هي المشكلة التي يعاني منها الطيران في السودان. وقال د. زكي ان دخول هذه الشركة في سودانير سيطور من الناقل الوطني من ناحية وإدارة الخدمات ويحل المشاكل والإخفاقات المتكررة التي ظلت تعاني منها طيلة الـ (20) عاماً الماضية وهي بذلك لن تؤثر في حركة الطيران او تتحكم فيه كما يتبادر الى الذهن. ووضح الوزير ان هنالك تكتماً

واضحاً وعدم شفافية في توضيح الاجراءات التي تمت بها الخصخصة. وأوضح الخبير الاقتصادي محمد إبراهيم كبح ل(السوداني) ان ما جاءت به الأخبار حول خصخصة سودانير هو مواصلة للأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في ما يتعلق بالخصخصة من قبل حكومة الانقاذ، وقال: (لقد سعدت كثيراً بقرار المجلس الوطني بتكوين لجنة لمراقبة ما تمت خصخصته من مصانع ومزارع وشركات وغيرها، واعتقد ان هذا القرار سيكون منحازاً لجانب الشعب الذي تنهب مدخراته ومؤسساته القومية بشكل لا يتواءم مع احتياجات الاقتصاد السوداني ولا الاحتياجات السياسية والاجتماعية)، وتابع كبح: (ولا يمكن بأي حال ترك الناقل الوطني في بلد مترامي الأطراف مثل السودان في يد شركات وعناصر أجنبية وكذلك الحال بالنسبة للخطوط البحرية والسكة حديد والنقل النهري)، مشيراً الى ان المجال مفتوح تماماً امام كل من يود الاستثمار في مجال النقل الجوي دون تصفية الخطوط الجوية السودانية من ضمن قائمة الهيئات الوطنية في السودان وذات الطابع القومي، لافتاً الى ان اداء الشركة شهد تحسناً معقولاً في الفترة الماضية.

الفساد في هيئة الطيران المدني

تزوير في مستندات وأوراق رسمية بعلم مدير الطيران المدني... ولا حراك
الإدارة العليا في سودانير تصدر قراراً بإقالة مدير الجودة والصلاحية
معلومات خطيرة: لم يتم شراء قطعة غيار واحدة للطائرات .. عارف تعتمد على (التشليح)
ما هي القرارات الخطيرة المنتظرة بعد عودة الشريف والعبيد من الكويت؟

قبل أن ينتهي يوم العمل نهاية الإسبوع الماضي، تحديداً في أواخر ساعات يوم الخميس التاسع عشر من يونيو الجاري، أصدرت الهيئة العامة للطيران المدني قراراً مهماً توعدت فيه بسحب شهادة صلاحية الطيران لشركة الخطوط الجوية السودانية (سودانير) وهي المعروفة إصطلاحاً في عالم الطيران بال(إيه أو سي «AOC») والقرار الصادر من الهيئة العامة للطيران المدني يمنع طائرات سودانير من الطيران نهائياً، وإشترط لإعادة شهادة الترخيص التشغيلي من جديد أن تقوم شركة الخطوط الجوية السودانية بالإيفاء بالتزامات منصوص عليها، وأن تنفذ (20) شرطاً تعمل جميعها لصالح السلامة والجودة والصلاحية.

ونص القرار الذي تم تسليمه لإدارة سودانير رسمياً يوم الخميس في خطاب رسمي، نص على أن يتم التنفيذ وتطبيق الحظر بعد ثلاثة أيام من صدوره.

وأفادت معلوماتنا من داخل الشركة: إن الإدارة العليا لسودانير ظلت في حالة إجتماعات مستمرة للنظر في أمر تطبيق هذا القرار والسبل الكفيلة بتطبيق شروط السلامة المنصوص عليها في القرار.

هذا القرار أفادت متابعاتنا من داخل الهيئة العامة للطيران المدني أن إجتماعاً رسمياً (مغلق) ضم القيادات العليا بالهيئة إنعقد يوم الأربعاء -أى قبل صدور القرار بيوم واحد- تردد أن الهدف منه كان تبرئة الطيران المدني تماماً من مسؤولية سقوط طائرة الإربص «310 A» التي إحترق مساء الثلاثاء قبل الماضي الموافق العاشر من يونيو الحالي، وإنفجارها بعد أن أودت بحياة ثلاثين ركباً راحوا ضحية للحادث المشؤوم أكثرهم من النساء والأطفال، بينما البقية أربعة رجال من المرضى الذين كانوا في رحلة العودة للوطن من الأردن بعد رحلة إستشفاء وعلاج قضوها في العاصمة الأردنية عمان.

وبقرار هيئة الطيران المدني (الجديد) يظل السؤال الأكبر والأخطر... وهو لماذا تم منح الطائرة المنكوبة شهادة صلاحية، الطيران المدني .. لماذا؟ .. ولماذا لم يتم منسوبو الدفاع المدني بإطفاء الحريق وهم يرتدون الزي الخاص الواقي بإستثناء رجلين فقط كانا يرتديان اللباس الواقي؟ .. من المسؤول عن هذا الإهمال؟.

علمت من مصادري الخاصة أن السيد الفريق بكري حسن صالح، وزير رئاسة الجمهورية كان داخل المطار بعد (16) دقيقة فقط من إنفجار الطائرة، إستشعراً منه بالمسؤولية.. فأين كان مدير المطار... وأين كان مدير الهيئة العامة للطيران المدني... وأين كان

مسؤولو الدفاع المدني؟.

معلوماتي التي حصلت عليها من داخل هيئة الطيران المدني ومن داخل قوة الدفاع المدني تفيد بأن مدير الدفاع المدني قدم ملفات عديدة تحتوي على إحتياجات قوته... قدمها أكثر من مرة ومن بين تلك الإحتياجات (رغوة) إطفاء الحرائق أو (الفوم) ولكن لم تتم الإستجابة له... وإن الرغوة التي كانت متوفرة، جرى إستخدامها في إطفاء نيران الحريق الذي إشتعل داخل طائرة الخطوط الجوية القطرية قبل أيام قليلة من كارثة طائرة سودانير.

ومصادري الخاصة تضيف: إن الهيئة العامة للطيران المدني قامت «على عجل» وبعد الكارثة بتوفير (22) برميلاً من المادة الكيماوية الخاصة بإطفاء الحرائق (الرغوة- الفوم) من إحدى الشركات الرسمية وسجلتها في الدفاتر على أساس أنها كانت موجودة من قبل !! ... والبعض يعتبر أن هذا تزوير يستوجب فصل ومحاسبة من قاموا به... ويقول ذات البعض: إن التزوير ليس بالشئ الجديد داخل الهيئة العامة للطيران المدني، وإنه حدث بعلم مديرها العام السيد اللواء أبوبكر جعفر، الذي تم إبلاغه بصورة رسمية أن مدير إحدى الإدارات العامة بالهيئة -هو نقابي قديم- يعمل بشهادة بكالوريوس (مزورة) صادرة عن قسم إدارة الأعمال بجامعة النيلين بتقدير (جيد) في العام 1977م، وتحمل توثيقات رسمية آخرها توثيق «وزارة الخارجية» و «التعليم العالي» بتاريخ 2003/10/28م، وعندما تكررت الشكاوى ولم يرد مدير الطيران المدني، قام مدير المكتب التنفيذي للسيد وكيل وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد بمخاطبة مكتب المسجل في كلية التجارة والدراسات الإقتصادية والإجتماعية بتاريخ 2008/5/6م طلب فيه الإفادة حول الشهادة الجامعية باسم السيد مدير الإدارة العامة في إحدى إدارات الهيئة العامة للطيران المدني... فأنظر ماذا كانت الإجابة: بعد حذف المقدمات والعناوين جاء الرد عبر خطاب حمل الرقم ج ن / ك ق / م م / 2008 بتاريخ 2008/5/7 بالنص: بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وحسب خطابكم بتاريخ 2008/5/6م والخاص بالإفادة حول الشهادة الجامعية المرفقة باسم - نحتفظ بالاسم - نفيديكم بالآتي حسب سجلاتنا بكلية التجارة:

- 1- لا يوجد خريج بهذا الاسم تخرج من قسم إدارة الأعمال بالتقدير الوارد في الشهادة، ولا بسجلات الفرق المختلفة الأخرى بالكلية في العام الوارد في الشهادة.
- 2 - لا يوجد تاريخ إجازة بهذا المسمى ولا بالتاريخ المدون في أسفل الشهادة.
- 3 - توجد أخطاء في الشكل العام للشهادة، وفي مسمى الكلية وفي شعار الجامعة، الأسماء الواردة في الشهادة والتوقيعات والأختام مخالفة لأختام الكلية، وبالتالي الشهادة المرفقة غير صحيحة ومخالفة للشهادات الصادرة من كلية التجارة.
- 4 - عليه تصبح هذه الشهادة غير صحيحة.

ولكم الشكر..

أ. أحمد رمضان داؤود

مسجل كلية التجارة

هذه الوثائق والمستندات وصلت إلى السيد مدير عام هيئة الطيران المدني لكنه لم يحرك ساكناً... وهذه الحادثة وحدها يكفي بالزج بمن إرتكبوها في غياهب السجون، إن تحرك مدير الطيران المدني فوراً وقام بالإجراءات القانونية، لكنه الآن تورط تماماً في شبهة التواطؤ. الشكوى الرسمية والشهادات المزورة علمت يوم أمس فقط أنها وجدت طريقها إلى الأجهزة المختصة... وربما وجدت طريقها إلى القصر الجمهوري.

عودة لسودانير:

نخرج الآن من دائرة الطيران المدني الذي يحاول تبرئة نفسه ورمى سودانير وحدها بتهمة الإهمال والتقصير الذي تسبب في مقتل وإصابة العشرات... فشركة الخطوط الجوية السودانية نفسها وحتى قبل يومين لا تعرف ضحايا طائرتها المنكوبة، فقد أبلغني السيد

ياسر حميدة وهو صديق مصرفي ومختص ، أخبرني أنه كان يؤدي واجب العزاء في وفاة السيدة الفضلى حرم زميلنا المخرج التلفزيوني عوض الله أحمد عوض الله وإبنتها الطفلة قرب مجمع الشيخ سيف الدين محمد أحمد أبو العزائم بالسجانة... يقول السيد ياسر حميدة: إن أحد المسؤولين في (سودانير) أجرى إتصلاً هاتفياً بزوج ووالد الضحيتين ، وسأله (هل مها ومحمد من الناجين أم أستشهدا)

تحققت من الأمر... وعندما أجريت إتصالات (سرية) مع مصادري داخل (سودانير) علمت بأن الإدارة العليا للشركة أقاتت قبل يومين المهندس عبد القادر سر الختم مدير الجودة والصلاحيه الذي يتحدث كخبير ومختص عن صلاحية الطيران في الشركة وإن قرار إقالته أثار سخطاً وسط العاملين... وقد بررت الإدارة العليا للشركة قرارها بأن السيد عبد القادر سر الختم قد بلغ سن المعاش ... ويقول العاملون في (سودانير) إن المهندس عبد القادر هو الذي يحدد صلاحية الطائرة وأن لديه معلومات (حقيقية) و(خطيرة) حول الطائرة المنكوبة.. وأنه يتمتع بخبرات فنية عالية وكفاءة قل نظيرها لذلك حال صدور القرار أجرت الخطوط الكويتية إتصلاً به وعرضت عليه أن يكون مديراً للجودة بها على إعتبار أنه من أكفأ خبراء الجودة في أفريقيا والشرق الأوسط.. وذات اليوم الذي حصلت فيه على تلك المعلومات وصلتنى معلومات أخذ العاملون داخل سودانير في ترديدها لكنني لم أجد من يشفى غليلي بالإجابة عليها أو معرفة الحقيقة حولها.. والمعلومات تقول إن (دفتر أحوال) الطائرة المنكوبة أختفى تماماً... وهو الدفتر الذي يبني ويوضح صلاحية الطائرة وجدول الصيانات.

لقد صدر قرار عزل المهندس عبد القادر سر الختم وإقالته.. ثم أختفى (دفتر الأحوال) والمعلومات التي بطرفنا تقيد بأن مجموعة عارف الكويتية صاحبة نسبة الـ 49% من الشراكة في سودانير ظلت منذ أن دخلت في هذه الشراكة تعتمد على (التشليح) - نعم التشليح- من الطائرة الأخرى الموجودة في (هنقر الطائرات) والمعروفة باسم (الميمون) وهي من طراز إيربص A31300- حتى لا يتم شراء أي قطع غيار جديدة! وبدور حديث حول أعطال لحقت بنظام الملاحه في الطائرة المنكوبة...

اما أخطر المعلومات التي حصلنا عليها في بحثنا عن الحقيقة فهي تلك المرتبطة بطاقم الطائرة الذي إستشهدت من بينه مضيعة شجاعة بطلة عرفت على المستوى الشعبي باسم (الشهيدة سهام)... المعلومات تقول إن مسؤولية قائد الطائرة كانت تحتم عليه أن يستدعى رئيس طاقم الضيافة ويبلغه بالموقف للاستعداد له بفتح أبواب الطوارئ وإعلان الركاب... أو ... إن تعذر هذا الأمر نسبة لضيق الوقت فإن على قائد الطائرة أن يخاطب الركاب عبر مكبر الصوت حتى يتم فتح الأبواب الجانبية ولا أحد يعلم حتى الآن.. إن كان أي من هذين الأمرين قد حدث ... لكن الحقيقة الوحيدة الثابتة حول الطاقم هي شجاعة السيدة الفضلى الشهيدة سهام، وشجاعة زميلتها التي تعرضت للإصابات والحريق بعد أن فر طاقم الضيافة والقيادة معاً تاركين الركاب يواجهون مصيرهم وحدهم (تقارير شفوية)

الأخطر من كل هذا حسب ما توفر لنا من معلومات إن عدداً من أعضاء طاقم الضيافة غير مدربين التدريب الكافي وغير معينين في وظائف ثابتة إذ أنهم يعملون في (وظيفة مؤقتة) ويدور سؤال حول تأهيلهم إن كانوا مؤهلين تماماً لماذا لم يتم تعيينهم... وإن لم يكونوا كذلك لماذا تم إختيارهم ضمن الطاقم!؟

والأخطر مما أشرنا إليه أنه حتى الآن واليوم وغداً وربما بعد شهر لا توجد قطع غيار (إسبيرات) في مخازن الخطوط الجوية السودانية، لا توجد قطعة غيار واحدة، لا للطائرة المنكوبة التي إحتقرت ولا لطائرات الفوكرز.

وأول ردة فعل عنيفة- واجهت (سودانير) لم تكن قرار حظر الطيران وحده بل كانت هي قرار شركات البترول المتعاقدة مع (سودانير) إذ ألغى عدد من تلك الشركات عقودات تعاملهم معها وبعض تلك الشركات طلب فحص صلاحية الطائرات...! (الرجوع لخطابات رسمية).

نشطت إدارة (سودانير) في إرسال أحد العاملين بها إلى دور الصحف لنشر مقال يدافع فيه عن الشركة التي يعمل بها ويتهم كل الذين كتبوا مستنكرين الحادث البشع والشراكة المريبة بأنهم (مأجورون) يقبضون الثمن من الجهات المنافسة (!) مقال الدفاع هو

مادة إعلانية مدفوعة القيمة بالكامل في حين أن المدير المالي الباكستاني جاءوا له بفواتير إعلانات النعى لأسر الضحايا والمصابين فطلب إيقاف النشر لأن المبلغ كبير، وذهب أبعد من ذلك حيث طالب بأن يكون النشر في (الجرائد المجانية) وكان يقصد تلك الصحف التي ليس على شركة الخطوط الجوية السودانية مديونيات عليها!..

العاملون بشركة الخطوط الجوية السودانية المملوكة لمجموعة عارف الكويتية بنسبة (49%) وشركة الفيحاء القابضة بنسبة (21%) ولحكومة السودان بنسبة (30%) يشكون لطوب الأرض من تردي الأوضاع المالية للشركة وهناك حالة إحباط عام منذ ما قبل الحادث وسط العاملين نتيجة لذلك التردى الذي طال الهواطف الثابتة التي لم تسدد حساباتها، وكذلك ديون الشركة على الصحف وعلى شركات الإتصال للعمل بنظم الحجز العالمية (سيتا «CITA») وغيرها..

ويوم الجمعة الماضى جاء وفد شركة التأمين ودار نقاش طويل مع إدارة سودانير وطرح سؤال حول التأمين فى ظل نقص إجراءات السلامة ، هل يغطى قيمة الطائرة أم يغطى التأمين على حياة الركاب وأمتعتهم وجزءاً من قيمة الطائرة ... وأراد ممثلو سودانير تثبيت مبدأ التعويض الكامل (الرجوع إلى محاضر الإجتماع).

ممثلو الفيحاء... طيران نحو الكويت:!

طار رئيس مجلس إدارة شركة الفيحاء القابضة الشريف عمر بدر وفي صحبته مدير الشركة العام العميد فضل المولى إلى دولة الكويت فى رحلة تستغرق خمسة أيام -تنتهى غداً- للإجتماع بالشريك الأكبر مجموعة عارف الكويتية التي يتردد أنها نفسها هي التي تملك النسبة الأكبر فى شركة الفيحاء القابضة المسجلة خارج السودان، وذلك للعودة حسب إستنتاجاتنا بقرارات يتم الإعلان عنها من خلال بيان أو مؤتمر صحفى لن تخرج عن الآتى:

1- الإحتمال الأول: محاولة إمتصاص الصدمة ومعالجة الموقف بالإعلان عن شراء طائرة أو طائرتين جديدتين، إيفاء للشرط الملزم لمجموعة عارف الكويتية فى عقد الشراكة الذي يلزمها بشراء ثلاث طائرات جديدة من ذات السعة العريضة لأسطول سودانير أما أن تكون إيربص (A310) أو بوينغ (B777).777

2- الإحتمال الثانى: معارضة المجموعة الكويتية لعملية الشراء والإكتفاء بشراء قطع غيار وإسيبرات جديدة وماكينات لتحريك الطائرات المعطلة أو المهددة بالتوقف.

3- الإحتمال الثالث: وهو أمر مستبعد لكنه جائز الحدوث، وهو إعلان فض الشراكة من جانب شركة الفيحاء القابضة.

لكن هذه الإحتمالات نفسها الآن أضحت فى مهب ريح تغييرات محتملة وجديدة فى القيادة العليا لسودانير... هناك إرهافات بأنه سيتم إعفاء قيادات سودانير العليا جميعها وطرد الموظف الباكستاني الذي يتحكم فى أعمال الإدارة العامة... وذلك بعد أن تمت ترتيبات من قبل الشريف عمر بدر رئيس مجلس إدارة شركة الفيحاء القابضة ورئيس مجلس شركة الخطوط الجوية السودانية الممثل لرأس المال الأجنبى... لسفر مجموعة من قدامى القيادات التي كانت تعمل فى شركة الخطوط الجوية السودانية -عندما كانت شركة سودانية خالصة -وقبل إدارة اللواء نصر الدين للحاق به فى الكويت وعلى رأس تلك المجموعة السيد الرشيد جعفر نائب المدير العام الأسبق، وقد غادرت المجموعة (المختارة) على متن طائرة الخطوط القطرية إلى الكويت يوم أمس الأول... ولا نعرف إن كان السفر على حساب الخطوط السودانية أم على حساب شركة الفيحاء لكن الذي نعرفه حقاً إن هذا (الإستدعاء العاجل) يقف وراءه إحتمالان.... الأول هو (فض شراكات) وتكوينها من جديد... والثانى -وهو الأرجح- أن الشريف بدر إتفق مع مجموعة عارف على تغيير كل القيادات العليا بشركة الخطوط الجوية السودانية لتحل محلها قيادة جديدة على رأسها السيد الرشيد جعفر... لكن الذي ما كان يتوقعه الشريف أو مجموعة عارف هو قرار الحظر الذي فرضه الطيران المدني على سودانير... والذي يمكن أن يكون بداية حرب بينهما حيث تتجه كل جهة إلى تحميل الأخرى مسؤولية الكارثة.

<http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=592&A=20152>

تلك كانت احدى شوائب الخبث التي ظهرت ملامحها في الهيئة العامة للطيران المدني ، حيث استولت شركة خاصة - بلا منافسة أو عطاء وبلا مقابل - على عربات الأمتعة المستخدمة بمطار الخرطوم لتخدم الركاب بمقابل مالي قدره خمسة جنيها في كل عربة ..وتم ذلك بعقد معيب -نصا وروحا - لم يذكر فيه ما يشير الى نصيب الهيئة العامة من تلك الجنيها الخمسة ..هكذا نخلص زاوية البارحة والتي كانت نموذج شائبة موثقة يجب معالجتها ومحاسبة أطرافها على تجاوزات لم تعد خافية لكل من يعرف : لوائح المال العام!!..

ثانيا .. شركة أخرى خاصة ، غير تلك التي بطرفها عربات الأمتعة ورسومها ، تقدمت للهيئة العامة للطيران المدني بمقترح تقديم خدمات متكاملة للمسافرين - ذهابا وايابا - وأسمى خدماتها بمشروع : أهلا وسهلا ..والهيئة وافقت على المشروع الذي لم يطرح في عطاء أو منافسة ، ثم وقعت عقدا به من العيوب ما لم تخطر على قلب بشر .. بحيث خصصت الهيئة للشركة قطعة أرض للشركة لتشييد عليها مكاتبها بالساحة الخارجية للمطار ، ثم كاونترات بالصالات الداخلية ، ثم منحها السلطات التالية : استقبال طالبي الخدمة من الطائرة وحتى الخروج من المطار ، متابعة واكمال اجراءات الجوازات والتأشيرات ، تقديم خدمات التأشيرات والتسجيل للأجانب ، متابعة واكمال اجراءات استلام الامتعة ، تحصيل رسوم الخدمة من المسافر ..تلك هي مهام الشركة الخاصة الآن بمطار الخرطوم كما ينص العقد ..مقابل ماذا ..؟.. سؤال مشروع ، بحيث يجب أن يكون للشعب - وهيئته - نصيبا في رسوم تلك الخدمات .. للأسف : بلا مقابل!!..

نعم ، ليس للهيئة العامة أي نصيب في العقد الموقع بينها وبين تلك الشركة ، بل يشير العقد بلا حياء بأن على الشركة أن تقدم التقييم المالي بعد شهرين فترة سماح من تاريخ العقد ، وفيما بعد يتفق الطرفان على قسمة الأرباح .. تأمل : ادارة المطار تتنازل عن خدمات المطار لشركة خاصة بلا عطاء ، ثم تمنح للشركة فترة سماح شهرا وآخر ، وبعد كل هذا الشركة هي التي تحدد : ان كانت هناك أرباح تستحق منها الهيئة العام نصيبا أم لا ..هكذا نص وروح العقد الذي يجدد سنويا - بلا عطاء أو منافسة - بين الهيئة العامة وتلك الشركة منذ عامين ونيف .. وهنا ثمة أسئلة يجب أن تطرح ذاتها .. لماذا لم تطرح الهيئة العامة تلك الخدمات في الصحف عطاء تتنافس فيه الشركات ..؟.. ما علاقة تلك الشركة ببعض صناعات القرار في الادارة العامة بمطار الخرطوم ..؟.. ألم يخضم نشاط هذه الشركة من خزينة المطار العامة مبالغ - تقدر بنصف مليار - كانت تورد نظير ذات الخدمات التي كانت تقدمها ادارة المطار للمسافرين ..؟..من المستفيد بخروج تلك المبالغ من الخزينة العامة للخزينة الخاصة ..؟..تلك أسئلة مهمة ، واجاباتها أيضا موثقة ، ومع ذلك نطرحها لمن يهمهم أمر التقصي والتحري وازالة : الشوائب!!..

ثالثا .. وكأنها لم تكف بتسليم عربات الأمتعة لشركة خاصة بلا عطاء ، ولا بتسليم خدمات السفر لشركة أخرى خاصة بلا عطاء أيضا ، ها هي الهيئة العامة للطيران المدني تبدأ اجراءات التخلص من : بصات التارمك .. نعم ، البصات التي تنقل المسافرين من الصالة الى الطائرة ، وبالعكس .. الهيئة العامة شرعت في التخلص منها بقرار يحمل الرقم «19» .. اسمه : قرار تكوين لجنة لخصخصة ادارة بصات الركاب .. مهمتها : تحديد قيمة نقل الركاب والمعوقين بالمطار ، ثم تحديد النسبة المقترحة للهيئة العامة في الأرباح .. هكذا مهمة اللجنة ، ويلزمها القرار في الفقرة الرابعة بعدم طرح العطاء في الصحف الا في حال فشل شركات المناولة بالمطار من التقديم واستيفاء الشروط .. تأمل : عطاء عام ، ولكن لا يطرح في الصحف الا في حال فشل شركات تعمل بالمطار في الفوز بالعطاء .. وذكرنا

- أمس واليوم - نماذج لشركات فازت - في المطار - بلا عطاء .. والتخلص من بصات التارمك يعني أن الراكب بعد أن يدفع رسوم المغادرة - التي فيها خدمة البص - للهيئة العامة ، سيدفع أيضا قيمة تذكرة بص المطار للشركة الخاصة .. كما الحال عند استخدام عربة الامتعة .. والمدهش جدا أن الهيئة العامة للطيران المدني ومطاراتها تعد في دول الدنيا والعالمين من المفاصل السيادية التي يجب أن تعض عليها الدولة بنواجذ اليقظة والانتباهة ، ولكن هيئة طيراننا المدني لاتعلم ذلك ها هي تعرض بصات مطار الخرطوم لمن يملك ما لا فقط لاغير .. ومع ذلك يحدثونك عن السيادة الوطنية في زمن تعجز فيه هيئة عامة عن فرض سيادتها على بصات وصول وتحويل على مدرجات .. « مطار عاصمة البلد!!.. »

الفساد في هيئة الطيران المدني

نموذج فساد طازج

الطاهر ساتي

صحيفة الحقيقة ، نشر بتاريخ 2010-07-09

الوثائق التي نشرتها الحقيقة - أول البارحة - بمثابة دعوة لنيابة الأموال العامة والأمن الاقتصادي والمراجع العام إلى زيارة الهيئة العامة للطيران المدني عاجلا غير أجل .. نعم تلك الهيئة غارقة في بحر الفساد ، المالي منه والإداري .. ولقد اجتهدت العلاقات العامة بالهيئة في نفي تهمة الفساد ، وذلك بعدد البارحة ، ولكنها لم ولن تفلح .. فالوثائق التي أحيلت إلى إدارة التحقيقات تضج بكل ما هو مخالف للوائح المال العام ، وأبطالها بعض بني جلدتنا النافذين بالهيئة وبالتنسيق والتعاون مع بعض اللبنانيين .. سأترقب ، مع القراء الكرام ، تحقيقا وافيا يكشف إهدار مال العامة بالطيران المدني .. !!

لن استرجع وثائق أول البارحة ، وهي العقود الموقعة مع لبنانيين ، بمئات الآلاف من الدولارات ، لأداء مهام إدارية وصفتها الهيئة ب(إعداد الهيكل التنظيمي والإداري للطيران المدني) .. فتأمل هذا البؤس يا صديق .. لبنانيون يعدون الهياكل الإدارية لمراقنا العامة ، وكأن الرؤوس السودانية لم تعد تصلح لغير العمامة والطواقي .. ثم بعيدا عن هؤلاء الذين يهلكون إدارة الطيران المدني ، هناك أيضا لبنانيون يستنزفون خزائن الدولة كمستثمرين وليسوا كخبراء إداريين ، والوثائق هي التي تتحدث .. وإليكم - أدناه - نموذج فساد ثنائي طازج جدا ، أي (لبناني سوداني) .. !!

ملا بس العاملين بالهيئة ومطاراتها ، كانت تستورد - قبل 15 مارس الفائت - باتباع لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية المعروفة في أوساط خدمتنا المدنية ، وهي اللائحة التي تلزم الهيئة بفتح باب العطاءات لتتنافس الشركات بالجودة والسعر ، لتختار لجنة المشتريات العطاء الأفضل .. هكذا كان يتم استيراد احتياجات الهيئات والمرافق الحكومية ، تحت سمع وبصر اللوائح الجديرة بالاحترام .. ولكن ، يوم 15 مارس الفائت ، جاءت الهيئة بشركة لبنانية ، اسمها شركة رستم ، لتستورد ملابس العاملين بمطار الخرطوم ، ووقعت معها عقد الاستيراد ، بلا عطاء وبلا منافسة وبلا يحزنون .. قيمة العطاء (249.318.34 دولار) .. مئتان وتسعة وأربعون الف وثلاثمائة وثمانية عشر دولارا وخمسة وثلاثون بنسا .. يعني بالبلدي كدة : ربع مليون دولار إقليلا .. !!

عند صرف المبلغ ، رفضت المراجعة الداخلية تمرير (الصفحة) .. وقالت بالنص ، حسب الوثيقة التي بطرف الصحيفة ما يلي : السيد المدير العام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، العقد الموقع بين الهيئة وشركة رستم عبارة عن توريد زي العاملين بمطار الخرطوم ، فأرجو أن أوضح الآتي : هذا العطاء كبير وكان يجب أن يطرح في عطاء عام للتنافس عليه ، الأسعار المقدمة من الشركة

عالية جدا إذ لا يعقل أن يكون سعر القميص وارد الصين بمبلغ (30.50 دولار) ، أي ما يعادل سبعون جنيها سودانيا ، وذلك تسليم ميناء بورتسودان بدون إضافة قيمة الجمارك والترحيل وأي مصاريف أخرى .. هكذا قالت المراجعة كلمتها بصدق ونزاهة ، ولكن - كسر رقبة - تم تنفيذ العطاء .. تخيل ، قميص بسبعين جنيه ، ثم أضف على السبعين قيمة جماركها وترحيلها .. وهذا يعني أن قيمة القميص الذي يرتديه العامل بمطار الخرطوم تساوي - تقريبا - مائة جنيه ونيف .. القميص فقط .. ربما يكون حريرا ونحن لانعلم ، وكذلك الذين يرتدونه ..!!

والعطاء هذا لم يتوقف عند حد القميص ، بل البنطال أيضا ، وكذلك الحذاء .. قيمة البنطال - بدون جمارك وترحيل - (19.50 دولار) .. أي ، (45 جنيه) .. أما قيمة الحذاء ، بدون جمارك وترحيل ، تساوي (25.0 دولار) .. أي ، (57 جنيه) .. إذا ضفت لتلك الأرقام جماركها وترحيلها ، يصبح العامل بمطار الخرطوم مرتديا بنطالا بقيمة (تسعين جنيه تقريبا) ، وحذاء قيمته (مائة جنيه تقريبا) .. وعليه ، أجمع كل الأرقام أعلاه لتعرف بأن هندام العامل بالمطار يكلف الدولة - حسب أسعار التاجر اللبناني - مبلغا قيمته تقريبا (300 جنيها) .. هكذا حال المال العام بالهيئة ، ولذلك لم يعد مدهشا أن تبدي المراجعة الداخلية دهشتها من تلك الأسعار الفلكية التي لم تخض غمار المنافسة الشريفة .. دهشتها ليست مدهشة .. فلننتظر دهشة نيابة الأموال العامة والمراجع العام والأمن الاقتصادي ، إن كانوا يندهشون ..!!

الفساد في وزارة التعليم العالي

وزير التعليم العالي أمام المحكمة : التوقيع المنسوب لي مزور

في تطور جديد لقضية اختلاسات التعليم العالي أفاد د.بيتر نيوت كوك وزير التعليم العالي أن التوقيع المنسوب إليه في المستند موضوع الاتهام مزور وأنه لم يقيم بالتوقيع عليه. وعلمت (smc) أن نيابة الأموال العامة بصدد إحالة البلاغ الذي فتحته الوزارة في مواجهة مدير مالي بها إلى القضاء بعد اكتمال التحقيق في البلاغ المدون تحت المواد 124 و 2/177 من القانون الجنائي (التزوير و خيانة الأمانة).

وتعود تفاصيل البلاغ الذي يمثل الاتهام فيه المستشار هشام عطا إلى اكتشاف المراجعة المالية لوجود تزوير في توقيع المراجع الداخلي في الطلب الذي حرره المتهم إلى الوزير يطلب فيه إعانة مالية مما مكنه من صرف مبلغ 150 مليون جنيه قبل ان يتم اكتشاف أمره. وكان المتهم في البلاغ قد طلب مثول الوزير للشهادة أمام النيابة غير ان إفادات الوزير جعلت الاتهام يتوجه إليه بتزوير توقيع وزير التعليم العالي.

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=3768>

الفساد في الهيئة القومية للمياه

الهيئة العامة للمياه - بحر من التجاوزات

جريدة الاخبار

هل قامت الهيئة العامة للمياه بتنفيذ واجباتها المنصوص عليها في أمر تأسيسها؟
لماذا تذهب وفود الهيئات الولائية للمياه إلى خارج البلاد لاستقطاب أموال؟

مصدر: الهيئة العامة للمياه تغرق في ممارسات فساد وأخطاء فادحة
مشروعات سد السبعات بالقضارف.. تحلية مياه بورتسودان.. مياه الأبيض.. عطبرة والدامر.. مياه واو وسد أربعينات نماذج لمشروعات
الهيئة الفاشلة !!

هناك، حيث يختلط الإهمال بعشوائية الإدارة، تكون لاحتمالات الإفساد والفساد، حظوة وصوله. وهنا، ومن واقع ما بحوزة
(الأخبار) من وثائق تعددت موضوعاتها لكنها لم تخرج من المحددات السابقة، في وقت تعهدت فيه الإدارة على أعلى مستوياتها،
رئيس الجمهورية في المقدمة، بمراجعة كافة مواطن الفساد والضرب بيد من حديد على المفسدين- انظر بيان السيد الرئيس أمام
الهيئة التشريعية القومية- البرلمان في فاتحة أعمال الدورة الحالية. اليوم، وكخبطة الموقع الإلكتروني الأشهر (ويكيليكس) نعرض
لقرائنا حزمة من هذا الدرك الأسفل، ويكيليكس سوداني، ليس للتركيبة المعنوي لبلادنا، على قول الزعيم كاسترو، في ما فعله
الموقع الأكثر شهرة في أميركا، ولكن أملاً في الإصلاح وإحقاق الحق وتنفيذ أوامر الشريعة التي قامت عليها الدولة- المؤسسة.
نبحث، ونستدل من ما جاء في مكاتبات رسمية، على مدى عشر سنوات، تخص الهيئة العامة للمياه، المنشأة بأمر وزاري صدر في
2007م بموجب قانون الهيئات العامة لسنة 2003م، وسلفها الهيئة القومية لمياه المدن.. تابعونا أدناه على أن لا تغمضوا أعينكم،
فالمتاح من الوثائق هذه المرة فيه ما يكفي لقرع الأجراس.. وإليكم ما عثرنا عليه ..
الهيئة بهيئتها الجديدة :

كثيراً ما يخلط الناس فيما يبدو بين هيئة مياه ولاية الخرطوم، والهيئة القومية للمياه. للمركزية الإدارية دورها، فالأولى أعلى صيتاً،
ولكن الهيئة القومية أبلغ أثراً، فهي المسؤولة عن المياه، عبر التخطيط والتنفيذ والإشراف، على امتداد أرجاء البلاد، بما في ذلك
دارفور بعد حريقها، وبما في ذلك أيضاً، جنوب السودان بعد مشروعات صندوق دعم الوحدة- والتي سنعود إلى بعض منها لحق به
الأدى. الهيئة كانت تسمى شركة (النور) إبان الاستعمار الثنائي، وأصبحت الإدارة المركزية للكهرباء والمياه في 1983م، ثم فصلت
إلى الهيئة القومية لمياه المدن، والهيئة القومية لمياه الريف بالقرار رقم (1105) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء سنة 1995م،
الهيئة القومية لمياه المدن والهيئة القومية لمياه الريف، أو بإنشاء الهيئة القومية للمياه والهيئات الإقليمية للمياه في الولايات، في
مرحلة لاحقة. على أن تشكيل الهيئة القومية بشكلها الجديد تبعه نقل إدارة المشروعات- وهي أس الداء على ما سنرى- بالهيئة
القومية لمياه المدن إلى الهيئة القومية للمياه في 2007م، والتي أسست بأمر تأسيس ترافق مع أوامر أخرى لتأسيس هيئات
الإمدادات الطبية، الحج والعمرة، المتاحف والآثار... الخ. هذه التخلقات الإدارية أرست خلطاً في مسائل التمويل، التخطيط
والإشراف، وكذا في بناء المشروعات، هل هي ولائية أم قومية؟- بل وطبقاً للمصادر، صارت وفود الهيئات الولائية تذهب إلى
الخارج البلاد لاستقطاب أموال، علماً بأن ذلك ليس من اختصاصها!- على أن هذه القضية بسيطة، إذ إن مستوى الإنجاز والتنفيذ
لهذه المشروعات تدفعنا إلى خانة المتسائل بفجر الفاه،.. هل الهيئة القومية تقوم بدورها أم لا؟ هل هي ضعيفة؟ أم متعاسة؟ أم
فاسدة؟ وعلى أي، تأسست الهيئة القومية للمياه، بموجب أحكام المادة (5-1) من قانون الهيئات العامة لسنة 2003م، (أنظر
قرارات مجلس الوزراء القرار رقم 64 لسنة 2007م)، وتختص بالتخطيط والتصميم والإشراف على المشروعات ذات التمويل القومي
والخارجي، استقطاب العون الأجنبي لتنفيذ مشاريع المياه على نطاق القطر بالتنسيق مع الولايات. ويجوز للهيئة اقتراض أي أموال
من البنوك والمؤسسات الأخرى في حدود أغراضها بما لا يتجاوز أصولها، وكذا امتلاك قطع الأراضي والعقارات وشراؤها وبيعها
وتأجيرها واستئجارها وتشيد المباني عليها في حدود أغراضها، قبول الهبات والإعانات التي تقدمها المؤسسات المحلية والإقليمية
والدولية والبلاد الصديقة، وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بمياه الشرب على المستوى القومي، تقديم المشورة
الفنية وإعداد المواصفات والمعايير القياسية لمعدات المياه وتولي مسؤولية المشتريات والإمدادات ذات الصلة القومية، التفتيش
الفني لمرافق المياه لضمان تشغيلها وصيانتها وفق المعايير العلمية وتحديد مستوى الخدمة، التنسيق مع المنظمات العالمية
والمحلية لتوجيههم إلى مناطق الحاجة الفعلية للمياه بعد موافقة الجهات المختصة، وضع السياسات اللازمة لتدريب العاملين
بالهيئة، اقتراح التشريعات والقوانين والسياسات المائية في مجال مياه الشرب، وواجبات أخرى يطول بيان شرحها .

"بلاوي متلثة" .. وشهد شاهد!

كشف مصدر (الأخبار) عن أن الهيئة القومية للمياه أصيبت في سمعتها، نتيجة للقصور والممارسات السالبة والأخطاء الفادحة التي يستوجب تداركها وتصحيح مسارها عاجلاً، لإنقاذ ما تبقى من المال العام والأصول والموارد البشرية بالهيئة. ويقول إن الهيئة عرفت عبر السنين بالأداء الجيد المتميز في تشييد وتنمية مصادر المياه ومواردها المختلفة في السودان على صعيدي التنمية والخدمات، وقد كانت تضم كوادر هندسية وإدارية مؤهلة ومخلصة وتتلقى منحاً وقروضاً كبيرة لإنجاز مشروعات المياه الضخمة إلا أن المجموعة المهيمنة لا تقبل النصح ولا تعترف بالأخطاء والقصور، مما يدل على أنها تتمتع بحماية من متخذي القرار، وللأسف حتى النقابة لا تستطيع حماية العمل والعاملين، وخير مثال تهديد وزير الري بحل الهيئة وتوزيع العاملين للولايات (خطاب وزير الري بتاريخ 2008/9/15م بالنمرة 249/37/هـ/58). ويصوب بأكثر دقة إلى تعيين السيد المدير العام عدداً من المعاشيين كمستشارين، وذلك بعد أن أكملوا سنوات التعيين بالمشاهرة، ولمدة طويلة تربو عن الخمس سنوات، لدى بعضهم، دون إتباع الأسس واللوائح القانونية (خطابات ديوان شؤون الخدمة بالنمرة و ع خ ع / ت م ب / د ش خ / هيئات بتاريخ 2007/2/18م وبالنمرة و ع خ ع / م ب / د ش خ / هيئات بتاريخ 2007/7/26م)، وأسند إليهم جميع المهام التي تخص الإدارات المختلفة من وضع للمواصفات ورئاسة اللجان المختلفة (خطاب مدير الإدارة العامة لتنفيذ المشروعات بتاريخ 2009/3/30)، فضلاً عن منافستهم للمهندسين في كورسات ذات صبغة أولية مثل (كتابة التقارير، أبجديات علوم الحاسوب وخلافها)، وفي سبيل ذلك وفر لهم جميع المخصصات من مكاتب فخمة وعربات وسكرتارية، مما لا يتمتع بها المهندسون شاغلو الوظائف الهيكلية، فهؤلاء ولسوء قدرهم ظلوا يتكدسون في المكاتب ويتولون أدواراً هامشية، وعلى الرغم من توفر العربات فإن القرار الجمهوري رقم 48 لسنة 2009م والخاص بتمليكها لم يطل معظمهم. ويعدد المصدر - على سبيل المثال لا الحصر - بعض من مشروعات المياه الفاشلة، وكان هؤلاء المعاشيون وحملة الشهادات المشكوك في صحتها سبباً أساسياً فيها، انهيار المنشآت وهي مشروع سد السبعات بالقضارف الذي انهياراً كاملاً، مشروع تحلية مياه بورتسودان الذي تدنت إنتاجيته إلى ما دون الثلث، مشروع مياه الأبيض، عطبرة والدامر (البرنامج السعودي)، مشروع مياه واو، مشروعات القرض الصيني، مشروع سد أربعاء والذي تضاعفت ميزانيته المقدره بـ 7 مليارات جنيه لتتجاوز الـ 14 ملياراً، إسناد المهام إلى فئة قليلة وتهميش الغالبية العظمى، ومثال لذلك، مشروعات دارفور الكبرى الممولة من بنك التنمية الإسلامي في جدة، سد مليط المنهار كإحدى نتائجها، مشروع المياه وإصحاح البيئة، مشروعات صندوق أعمار الجنوب وصندوق دعم الوحدة. ويقول المصدر إن الهيئة تتميز بالقدرة على إخفاء الحقائق عن فرق التفتيش وأيام المراجعة والتأثير على المراجعة الداخلية، فضلاً عن تحجيم نشاط الإدارات المتخصصة كالإدارة العامة للتطوير والتقييم وإدارة الهندسة الميكانيكية. ويضيف بأن الاستعانة بأفراد من خارج الهيئة لأعمال يمكن أن تقوم بها كوادر من داخل الهيئة بكل كفاءة واقتدار، كان من نماذج الإفساد الكبير، كما أن هنالك أشخاصاً يتولون مهام كبيرة بمؤهلات مشكوك فيها لا تود الهيئة أن تتقصى الحقائق حولها، مما انعكس سلباً على تنفيذ المشروعات وإهدار مزيد من الأموال. ويشير إلى مسألة أخرى، وهي التقارير الخاصة بالإنشاءات والمشروعات، والمرصودة من قبل المهندسين المشرفين ولجان التسلم، فهي عادة ما تُهمل من قبل الإدارة العليا بالهيئة، كما يشير المصدر إلى الضرر الواقع على العاملين وعلى المصلحة العامة، بسبب عدم تطبيق الهيكل الإداري للهيئة القومية للمياه، بما أدى إلى ضياع الحقوق وصرف النظر عن الواجبات. ويصوب إلى أن الإدارة الهندسية والميكانيكية والكهربائية، لم تقم بواجبها حيال تنفيذ التركيب الميكانيكي والكهربائي لمشروعات تحلية مياه بورتسودان، مياه الرنك، مشروع مياه الأبيض، المشروع الصيني، مياه كريمة، مشروعات صندوق أعمار الجنوب ومشروعات المياه وإصحاح البيئة.

<http://alakhbar.sd/details.php?type=a&scope=a&version=2&catid=15#27>

الطاهر ساتي

الصحافة ، الأربعاء 17 يونيو 2009م

يتواصل الحديث عما يحدث للقروض الصينية التي تهدرها الهيئة القومية للمياه في زمن بلغ فيه سعر برميل المياه غير النقية ببعض مناطق السودان عشرة جنيهات ..وكما قلت البارحة ، يأتي سردنا في إطار اختبار توصيات منتدى الشفافية الذي عقدته الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارتنا العدل والمالية وديوان المراجع العام .. حيث طالب المنتدى الناس في الحياة بالعمل على حماية المال العام من الإهدار ..وهذا بمثابة حماية ، ولكن في حال أن ترصدها وتتفاعل معها نيابة الأموال العامة وغيرها من الجهات المختصة .. يلا ..نطيع منتدى الشفافية و .. نحى المال العام!!..

وزاوية البارحة كانت تلخيصاً لتقارير تكشف فساداً واهمالاً لازم معدات القرض الصيني بولايتي البحر الأحمر والشمالية .. واليوم إليكم نص تقرير خطير يلخص فشل معدات ثلاثة قروض صينية على التوالي ، باعتراف لجنة فحص واستلام القرض الصيني الثالث حيث يخاطب التقرير المدير العام نصاً هكذا .. « السيد المدير العام .. السلام عليكم ورحمة الله ..الموضوع : فحص واستلام القرض الصيني الثالث ..نفيدكم بالاتي : الطريقة التي تم بها فحص المولدات غير سليمة .. وهي نفس الطريقة التي اتبعت عند استلام مولدات وطلهمات القرضين الأول والثاني ، التي لم تستفاد منها ..المواصفات الفنية للطلهمات غير مطابقة للمواصفات الفنية المنصوص عليها في العقد ، وهذا يقود لتكرار الأخطاء وإهدار الأموال .. وشكراً ..مهندس : م ، أ / ع لجنة فحص واستلام القرض الصيني الثالث » .. هكذا تلخص اللجنة مصير القروض الثلاثة .. « 12 مليون دولار سنوياً!!.. »

ومستند آخر صادر من إدارة تنفيذ المشروعات بالهيئة العامة يخاطب المدير العام موضحة أسباب انهيار وفشل بعض السدود والحفائر والمحطات النيلية ، حيث يقول المستند بعد السلام والتحية نصاً : « مشروع مياه العبيدية الذي بلغت تكلفته ثلاثة مليارات فشلت نسبة للأخطاء الفنية التي صاحبت التنفيذ .. سد السبعات بالقضارف ، الذي بلغت تكلفته اثنين مليار جنيه ، انهيار بمجرد وصول اول مياه اليه نسبة للأخطاء الفنية التي صاحبت تنفيذه .. وكذلك سد أم دافوق بدارفور ، وسد الاربعات ببورتسودان الذي تجاوزت تكلفته اربعة عشر ملياراً صاحبتة اخطاء فنية أفقدته جدواه .. رأينا أن نخاطبكم بهذه الافادة للمراجعة وحتى لاتهدر المزيد من الأموال .. م ، ب / الادارة العامة لتنفيذ المشروعات » .. هكذا تكشف ادارة المشروعات بالهيئة أسباب انهيار سدود وحفائر : أم دافوق بدارفور ، المربعات بالبحر الاحمر ، العبيدية بنهر النيل ، السبعات بالقضارف ..أخطاء فنية مصاحبة .. من المسؤول يا ولاة الامر ..؟؟

وبجانب كل تلك التقارير التي تكشف الأخطاء الفنية و المعدات المخالفة للمواصفات ، هنا أيضاً مستند آخر ، غريب جداً ، بتوقيع إدارة المشروعات بالهيئة .. حيث يوضح بأن مخازن تابعة للهيئة تعرضت لسرقة عدة مرات ، وأن الأجهزة المختصة عثرت على معدات تابعة للهيئة - حلقات مطاطية - تباع بسوق السجناء ، وأعادت ما عثرت عليه الى المخازن ، ولكنها تلفت بسوء التخزين ، بحيث لم تجد من يشتريها عندما عرضتها في مزاد أغسطس الفائت .. تأمل ، صديقي القارئ : سرقة مخازن عامة وبيع ما فيها في سوق السجناء ، ثم التلف .. ومع كل هذه المآسى المتتالية منذ بداية تدفق القرض الصيني ، لايزال المدير هناك مديراً ، ولا يزال نائبه نائباً ، ولا تزال الإدارة بالهيئة القومية للمياه كما هي .. عرضناها بكل قبحها ، إن كنا مخطئين فتلك محاكمنا التي لانشك في عدالتها إطلاقاً ، وإن كنا صادقين فتحركوا تجاه الهيئة القومية يا ولاة أمر ..منتدى الشفافية !!..

المراجع العام يرد على بيان وزارة الداخلية

أكدت لجنة برلمانية معنية بدراسة تقرير المراجع العام عن أداء الدولة للعام 2006م أن المراجع العام بذل كل ما في وسعه للوصول للجهات التي بها مال عام لمراجعتها وكشفت عن تكوين مجموعة من اللجان للتحقيق في التقرير وإستدعاء الجهات التي رفضت المراجعة وأشارت إلى اطمئنانها للمستندات التي قدمها المراجع التي تعضد ما ذهب إليه من رفض وزارة الداخلية مراجعة عدد من وحداتها وقطعت اللجنة بان ليس هناك أية جهة لها حرمة او قدسية تحول دون مراجعتها و أبدى المراجع العام استعدادة لمراجعة الوحدات التي رفضت المراجعة فوراً وقال المراجع العام أبو بكر مارن في تصريحات للصحافيين عقب اجتماعه بلجنة الشؤون الاقتصادية أمس انه قدم تقريراً مفصلاً عن أداء المصارف وسلمه للبرلمان. وأشار إلى طلب البرلمان السابق بفصل المصارف وأكد مارن ان بيان الداخلية الذي عقبته فيه على ما جاء في تقريره لم يشر إلى موافقتها على مراجعة الوحدات التي سبق وان رفضت مراجعتها من عدمه .

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147509782>

اتهم السيدة وصال المهدي للبشير و قاداته بالفساد

اجراس الحرية ، حوار المحرر السياسي
الأربعاء 19-11-2008

هل لديك دليل قاطع على التجاوزات التي تتحدثين عنها ، بمعنى هل هناك شاهد لما تقولين؟

المسألة لا تحتاج الى اثبات ، بل اطلب منك ان تذهب الى كافوري وترى بعينك الـ31 قطعة ارض المطلية باللون البرتقالي وهي ملك خالص للرئيس البشير وأهله وعشيرته وأذهب الى حى الراقي لترى منزل البشير وعلى عثمان ومصطفى عثمان اسماعيل وجمال سمطان وهي سبعة منازل فاخرة واذهب الى مدينة دبي بدولة الامارات وأسأل عن مدينة النخلة لتعرف ان الدكتور / عوض احمد الجاز اشترى بها 30 فيلا وعندما اراد المزيد رفضوا له ذلك وقالوا له نريد ان نعرف مصدر أموالك وطبعاً مصدر أمواله البترول السوداني .

إذاً لماذا لم يظهر هذا الفساد إلا بعد عام 1999م أي بعد المفصلة ؟

قلت لك ان شيخ حسن الترابي تحدث عن الـ9% ولذلك تم ابعاده عن السلطة وعندما اراد ان يعمل قانون الانتخابات بالشعب لم يعجبهم ذلك وابعده ولذلك انا اظن ان الرئيس البشير لو ذهب الى لاهاي لارتاح اهل السودان من الفساد والديكتاتورية

الاسم : عبد الحلیم إسماعیل عبد الحبيب

اللقب : عبد الحلیم المتعافی

الوظيفة : والی ولاية الخرطوم

المناصب السابقة : والی النيل الأبيض ، وزیر الصناعة

المناصب السیاسی : رئیس المؤتمر الوطني -ولاية الخرطوم

السكن : الخرطوم - المنشیة - فلل المنشیة

قیمة الفیلا حسب سعر السوق الیوم :مليون ونصف دولار

مرتب الولاية : اربعة مليون سودانی ، بالقديم

المنجزات : عطاء تائیت الشركة السودانیة للاتصالات _ سوداتل - قیمة العقد خمسة مليون دولار

عطاء تائیت بنك السودان - قیمة العقد سبعة مليون دولار

تائیت شركة اریاب للتعدین : 98 الف دولار

تائیت المركز الاسلامی العالمی للترجمة 75 الف دولار - مدیره التجانی اسماعیل عبد الحبيب

إعادة تاهیل بنك فیصل الاسلامی السودانی - قیمة العقد 2 مليون دولار

السؤال هو : لماذا لا تقع العطاءات الكبرى للشركات المنافسة ؟

شركات عبد الحلیم المتعافی:

1- دواجن میكو

2- شركة المتعافی التجارية- وکیل شركة لاس الایطالیة للثلاث

3- شركة مام للمقاولات والإنشاءات المحدودة

4- مام للطرق والجسور

5- شركة دار الطرق للطرق والجسور المحدودة

6- شركة مام للتنمیة والإستثمار المحدودة

7- شركة مام للحفريات المحدودة

8- شركة مام لخدمات البترول المحدودة

9- شركة مام للأسمنت المحدودة

10- مام لیموزین

11- مام للنقل

12- شركة فورمین للمقاولات والإنشاءات المحدودة

13- مام للطیران

14- مام للطاقة والكهرباء

15- مام الزراعیة المتطورة

16- شركة مام للتعيين المحدودة

17- مام لصناعة السكر

الاسم : سامي صابر محمد الحسن

الوظيفة : مدير شركة بان الماليزية - شركة متخصصة فى اعمال الشبكات و التقنية الصيرفية ؟

العمر : ثلاثون عاما

الدراسة : امريكا ؟؟؟

منجزات الشركة فى السودان :

1- عمل شبكة بنك السودان .

2- شبكة شركة هجليج لخدمات البترول - حى الصفا

3- شبكة بنك المال المتحد. - الخرطوم -الرياض .

4- شبكة بنك امدرمان الوطنى - عدة افرع .

يعمل السيد سامى ايضا كمدير لمنظمة خيريه

السؤال مازال قائما : لماذا لا تقع العطاءات الكبرى على شركات اخرى ؟؟؟

الاسم : جمال محمد عبد الله

اللقب : جمال الوالى

الوظيفة : مدير لعدة شركات منها افراس ليموزين - شركة فى وسط اكثر من خمسة و ثلاثون شركة اخرى تعمل فى النقل - رئيس

نادى المريخ السودانى

المنصب السياسى : القطاع الاقتصادى فى المؤتمر الوطنى

قام السيد جمال والى بشطب ديونه على نادى المريخ و التى بلغت فى مجملها اكثر من تسعة مليارات جنيه سودانى ، اكرر تسعة

مليارات ، وقام بتسجيل اللاعب هيثم طمبل من نادى اولاندو الجنوب افرقى بمبلغ مليار جنيه ، وقام اخيرا بشراء اللاعب وارغو

بثلاثة ملايين دولار..

شركات جمال الوالى:

1- شركة أشرف

2- أفراس للنقل

3- أفراس ليموزين

4- شركة افراس للحفريات والطرق والجسور

5- افراس للشاحنات

6- شركة افراس العالمية المحدودة

7- شركة سوبا للمياه المعدنية والمرطبات المحدودة

8- قناة الشروق

9- شركة سين للغلال

الاسم : عبد القادر الزين همت

اللقب : عبد القادر همت

المنصب : مدير ادارة التنمية العقارية - محلية الخرطوم ، مدير المنشآت بنادى المريخ ، مدير شركة وثبة للطرق و الجسور

المناصب السابقة : مدير هيئة تطوير مركز ولاية الخرطوم

المنصب السياسى : ؟؟؟

منجزات شركة وثبة:

1- سفلة شارع الغابة

2- سفلة صينية كبرى القوات المسلحة - الخرطوم

3- سفلة الشوارع الداخلية لمدينة امبدة...

الصحف:

1- الرائد ، 2- الراى العام ، 3- اخر لحظة ، 4- الانتباهة ، 5- اخبار اليوم ، 6- العاصمة ، 7- الوفاق ، 8- الحرة ، 9- التيار ، 10

Sudan Vision

القنوات:

1- الشروق ، 2- قناة طيبة ، 3- ساهرون ، 4- الكوثر

امين حسن عمر

1- مراكز كامبريدج

2- جريدة العاصمة

شركات منظمة الدعوة الاسلامية

فروع شركة دانفوديو

1- شركة دانفوديو للمقاولات والطرق

- 2- شركة طبية الهندسية
- 3- شركة سوريا
- 4- شركة دانفوديو التجارية
- 5- شركة دانفوديو لخدمات البيترول
- 6- مركز الدراسات الهندسية والتقنية
- 7- شركة عابرة للنقل
- 8- شركة جمدا للسيارات والمعدات
- 9- سالكا للنقل
- 10- مصنع الغازات الصناعية
- 11- شركة الكنار للادوية
- 12- شريك بشركة الوصيد للالمونيوم
- 13- ورشة الاتولاند لصيانة العريات الصغيرة لتوكيل الايسوزو
- 14- ورشة المكلا
- 15- هير للمعدات الكهربائية والالكترونية شارع الحرية

مجموعة سريال AIRBA :

- 1- سريال للطرق و الجسور
- 2- سريال للتجارة
- 3- سريال ليموزين

مجمع ساريا الصناعي – جهاز الامن

الصندوق القومي لتطوير الخدمات الطبية (دمغة الجريح):

- 1- صيدليات علياء و عددها 23
- 2- مركز علياء الطبي التخصصي بالخرطوم (3)
- 3- شركة أفاميد للصناعات الطبية
- 4- شركة وفرة للادوية

شركات جهاز المغتربين:

- 1- شركة المهاجر للخدمات المالية
- 2- المهاجر العالمية للاستثمار

شركات عاديّات:

1- شركة عاديّات الوكيل الحصري لشركة يونيليفر بالسودان

2- شركة عاديّات للتجارة وكيل زيوت بترومين

3- شركة عاديّات للتسويق والتوزيع

سودانيز اون لاين ، (قلقو) 3 فبراير 2011

منحت ولاية الخرطوم امتياز توزيع سكر كنانة ذات عبوات 10 كجم و5 كجم لشركة تدعى (عاديّات) والتي قامت بدورها بفتح 3 مراكز توزيع للجمهور في كل من الخرطوم وبحري وادمدمان بواقع مركز واحد بكل مدينة من مدن العاصمة المثلثة . وهكذا تكون الحكومة ممثلة في جناب الوالي المطرود من ولاية القضارف قد اوفت بوعدها ورفعت الغلاء تماما عن كاهل المواطن المسحوق وحلت له كل ازماته , ولاعذر بعد الآن لكائن من كان ان يخرج متظاهرا ضد الحكومة او حتى يحتج , علما بأن الجوال زنة 10 كجم تبلغ 32 جنية او 32000 جنية بالقديم اي بواقع 1422 جنية بالقديم للرتل الواحد, اما العبوة زنة 5 كجم فيبلغ سعرها 16.5 جنية او 16500 جنية بالقديم اي بواقع 1466 جنية بالقديم للرتل الواحد. وهذا يعنى ان المواطن الأقل مقدرة ماليا يدفع اكثر. لكن السؤال بعد كل هذه المسألة هو : لمن تتبع شركة عاديّات هذه ؟ او من هم ملاكها ومساهميها ؟ بكم تشتري هذه الشركة المبروكة رطل السكر من شركة كنانة لتقوم ببيع نفس الرطل للمواطن ب 1422 ج و 1466 ج ؟ لماذا تخصص شركة كنانة او الولاية هذه العبوات حصريا لشركة توزيع واحدة ولاتقوم ببيع كل كمياتها المنتجة ومعبأة في عبوات صغيرة لمن شاء من التجار ؟ هل تقوم هذه الشركة بدفع مشترواتها نقدا ام (من دقنو وافتلو).

وداد يعقوب إبراهيم:

1- مجموعة شركات النحلة

2- شركة النحلة للبتروول

3- مصنع النحلة للاسمنت

4- شركة النحلة للتشييد (شقق تملك)

5- شركة النحلة لوقود الطائرات

6- شركة حديد التقنية

7- شركة حديد موتورز

8- الوكيل الحصري لشركة Great Wall الصينية

شركات بنك فيصل:

1- شركة التنمية العقارية

2- شركة الفيصل العقارية

3- مصنع بلسم للادوية

- 4- مصنع الوصيد للالمونيوم
- 5- شركة صناعة استايركس المحدودة (لصناعة المواد العازلة)
- 6- اعمال سواعد لخدمات المقاولين (فى المعدات والورش المتخصصة)

شركات بنك تنمية الصادرات:

- 1- شركة فوردان العالمية للتجارة والخدمات المحدودة
- 2- بنك الثروة الحيوانية
- 3- الشركة الوطنية للبترول
- 4- شركة التنمية الإسلامية
- 5- الشركة الإسلامية للتكافل و اعاة التكافل
- 6- شركة بلسم للأدوية
- 7- الشركة العربية للاستثمار
- 8- شركة الخدمات المصرفية الالكترونية
- 9- الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات
- 10- شركة السودان للتنمية

جلال يوسف الدقير:

- 1- حديد الاسعد
- 2- بليلة هاوس

متفرقات:

- 1- شركة مياه النيل المملوكة للسيد صلاح إدريس
- 2- سودان ماستر تكنولوجى
- 3- شركة الهدف للخدمات الامنية
- 4- شركة اواب للخدمات الامنية
- 5- شركة دار الجماهير للصحافة والنشر
- 6- شركة الرواسي الخيرية
- 7- شركة بلسم للادوية
- 8- الخدمات المصرفية الالكترونية EBS
- 9- شركة تقانة الاتصالات
- 10- بيت البرمجيات

- 11- شركة الكمبيوتر والاتصالات
- 12- شركة إمام للتقنية
- 13- دواجن القارص
- 14- جكن كنج
- 15- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات
- 16- سوداكال محمد عبد الكريم ازرق وأدم عبدالله
- 17- الناهض للنقل العام
- 18- شركة سوداكال للمقاولات
- 19- شركة سوداكال ليموزين
- 20- المركز الاسلامى العالمى للترجمة
- 21- شركة بان الماليزية - شركة متخصصة فى اعمال الشبكات و التقنية الصيرفية سامى صابر محمد الحسن
- 22- شركة وثبة للطرق و الجسور عبد القادر الزين همت (واجهة لمتنفذ)
- 23- دايموند ابن ابراهيم احمد عمر و لمنسق العام للخدمة الوطنية رئيس مجلس إدارة شركة دايموند عبدالقادر محمد زين
- 24- فندق سنديان شارع 15 العمارات على عثمان محمد طه
- 25- الاذاعة الاقتصادية عبدالرحيم حمدى
- 26- شركة فلاتكو
- 27- مجموعات نيوتك
- 28- مجموعة الصحابة
- 29- مجمع اليرموك الصناعي
- 30- مجمع سارية الصناعي
- 31- مدارس القبس
- 32- شركة غيداء للإستثمار المحدودة
- 33- شركة الراقي للطرق والجسور
- 34- مستوصف مهيرة

<http://www.sudan-dj.com/vb/t21925.html>

شوقي حسين

صحيفة الراكوبة، الأربعاء، 2010/09/29 م

بعد انقلابه على استاذة التراي في العام 1999م قام الرئيس البشير بجمع مجموعة من الصحفيين من بينهم محمد طه محمد أحمد و أحمد البلال الطيب ليبرر ما قام به من غدر وخيانة تجاه ولي نعمته و من إتخذة مطية للإنتقال على الديمقراطية... و قد أغلظ البشير الايمان يومها بأن كل ما يملكه هو مرتبه كضابط بالجيش و قدره 350 الفا فقط لا غير...

قبل فترة قليلة خرج علينا البشير في لقاء صحفى و قد صرح بأن بنت أخيه تسكن معه في منزله و لاتجد عملاً و هو لا يستطيع أن يتوسط لها كي تلتحق بأى وظيفة...صورة الشخص الزاهد المتواضع المحب للشعب كانت هي ما يروج له البشير كذبا و زوراً، و نفاقاً كلما ما أتحت له فرصة...و لم تنطلي كل أكاذيبه على أحد اللهم إلا إذا كان يصدقها هو نفسه كيف لا و هو عسكري...لكن لأجدادنا حكمة كبيرة عندما قالوا " حبل الكذب قصير "...فها هي الأيام تكشف عن مدى كذب و تضليل البشير وكم أنه يكذب ويتحرى الكذب حتى أصبح منافقاً هو حتى النخاع...

فلنبداً بكشف القناع عن نفاق البشير و نتابع ثروات أهل بيته واحداً واحداً و لنبدأ بالاخ الأكبر محمد حسن أحمد البشير أستاذ اللغة العربية بالمدارس الابتدائية...قام محمد بتصديق قطعة أرض بكافورى ليبنى عليها مجمعاً للمدارس و تحور الحلم فجأة بقدرة قادر و تحول من مجمع مدارس لمجمع سكنى فخم...!! تم نقل كل أقرباء الرئيس من قرية حوش بانقا للإقامة فيه و هو معروف الآن باسم حوش بانقا وسط سكان كافورى القدامى...محمد هو مؤسس و صاحب مؤسسة معارج الخيرية و التى يتخذها ستاراً ليمارس نشاطاته و التى كان أخرها الإنجاز الإعجوبة وهو مركز سناء للتسوق بما يعرف سابقاً باسم مجمع العارف بالله احمد حسن البشير (والد الرئيس) وتم تغييره لاحقاً لإسم مجمع النور...حيث ان أول ما تلاحظه بذلك المجمع إنه بنى لآل الحظوة حيث أن مواقف السيارات تفوق مساحتها مساحة المسجد أى أن المسجد صمم لاشخاص يقدمون إليه على صهوة فارهاث و ليس على الأقدام كغالب أهل البلاد...

المسجد فخم بصورة مبالغ فيها..مسجد مترف لايشبه فقراء بلادى و لا أحسبه يقبل عند الله فى بلاد جاءت كلابها..!! عند دخولك أسوار المسجد تلاحظ لافتة موضوعة على إستحياء على الطابق الأرضى منه مكتوب عليها مركز سناء للتسوق و المركز أحدث من مركز عفراء مول بشارع المطار...من أين لمحمد استاذ اللغة العربية بالمدارس الابتدائية كل هذا...!!؟ هلا جلس فى بيت أمه و أبيه و نظر أبيهدى له أم لا...

بعد تكديس الثروات لدى محمد طفق يجرب حظه بالكتابة و التأليف فطبع كتاب " يوميات تلميذ بالمدرسة " يحكى فيه عن طفولتهم الفقيرة و يعتز بما كوزه من ثروات من عرق جباه فقراء بلادى و بالنجاح الذى أصابه لانه أخ الرئيس.....

أطرف ما يحكى عن العباس أخ البشير هي قصة الضباط المعتقلين بسجن كوبر و المعروفين باسم "الدرجو العباس"... حيث أرادت شركة عربية شراء أراضى مملوكة للجيش جنوب المستشفى العسكرى بأم درمان و لكن هؤلاء الضباط مسئولون عما يعرف حينها بصندوق دعم القوات المسلحة...طلب البشير من هؤلاء الضباط إكمال صفقة البيع و أن "يدرجو أخيه العباس معهم"...إلتفتت

المجموعة للأمر الأول و نست الثاني فقاموا ببيع الاراضى و تحصلوا على مليارات ادخلوها لجيوبهم الخاصة و فى خضم الإنشغال نسوا وصية البشير و لم يدرجوا العباس...وعندما علم الرئيس بذلك تم القبض عليهم وتمت محاكمتهم وإسترداد جزء من المال العام منهم و القوا بسجن كوبر...و هم موجودين هناك لمن أراد الزيادة...

العباس أول أخوان البشر سعيًا وراء الثراء الحرام فهو عضو مجالس إدارة العديد من الشركات التى تنفده الملايين كل شهر لتوفير الحماية لها و لأعمالها...العباس أثرى ثراءً فاحشاً حين أصبح المزود الوحيد لأسمنت سد مروى وفرض بعدها سيطرته على كل أسواق الأسمنت ليرفع أسعاره متى شاء ويخفضها متى إقتضت مصالحه ذلك... ومنذ دخول الرجل سوق الأسمنت لم تشهد أسعاره إنخفاضاً قط...فمن زيادة لأخرى حتى وصل سعر الطن اسعاراً فلكية مقارنة بدول المنطقة...(الآن السوق تحت سيطرة علي كرتى)...العباس سافر على رأس كل الوفود التجارية الحكومية...العباس ترأس كل وفود المشتريات للمسافرة للخارج لشراء مستلزمات تقنية و فنية...العباس ترأس حتى وفود الجيش التى سافرت لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية..كل المؤسسات الحكومية أدرجت العباس بلاكلل و لا ملل.. حتى أصبح أخصائياً لا يشق له غبار في مجال المشتريات الحكومية الخارجية ووسيطاً شهيراً بمنطقة الخليج...

الدكتور عبدالله حسن أحمد البشير و أخوه علي سارا على نفس خطى العباس و اثرياء ثراء سريعاً...فهم أيضاً يوفران الحماية للعديد من الشركات بالبقاء بعضوية مجالس إدارتها..

القائمة التالية تحتوى على بعض تلك الشركات...و يقوم الرجالن بفرض أتاوات على الشركات الأجنبية بل وفى بعض الأحيان يشترطان أن يصبحا شركاء فى رأس المال وإلا فلن تحصل الشركة على وساطتهما أو حمايتهما...و هو ما تم مع العديد منها..

عبدالعزیز عثمان وعبدالباسط حمزة وغادة ساتى ومندور المهدي وعبدالله وعلي حسن احمد البشير اخوي عمر البشير وآخرين:

- 1- مجموعة زوايا
- 2- عفراء مول
- 3- روتانا السلام
- 4- مصنع زوايا للطوب
- 5- مصنع الراوايى للالبان و العصائر
- 6- مجمع رهنف السكنى
- 7- زوايا للمعولمات و تقنية الاتصالات
- 8- زوايا الهندسية
- 9- زوايا للخدمات
- 11- زوايا للصناعات الغذائية
- 12- زوايا للخدمات الطبية و البيطرية
- 13- نهر شارى
- 14- شركة لاري كوم السودانية
- 15- سودابل

على حسن احمد البشير و عبد الله حسن أحمد البشير شقيقا الرئيس:

شركات هاى تك ، تتبع لها شركات كبيرة مثل:

- 1- هاى تك للبتروول
- 2- هاى تك كيميكال
- 3- هاى تك للخدمات الهندسية المتقدم
- 4- مجموعة التقنية المتطورة (هاى تك قروب). العمارات شارع 31
- 5- هاى كوم
- 6- هاى كونسولت
- 7- شركة السودان للسكك الحديدية الحديثة
- 8- هاى كوم (شركة اتصالات)
- 9- بشاير فيما بعد اربيا ثم MTN
- 10- شركة الفاركيم للصناعات الدوائية
- 11- شركة التعدين المتقدم
- 12- شركة التجارة و الكيماويات المتقدمة
- 13- مدينة جياذ الصناعية .ولاية الجزيرة
- 14- شركة جياذ لانتاج السيارات والمركبات الثقيلة
- 15- شركة جياذ الصناعية .الخرطوم عمارة بشير محمد سعيد
- 16- شركة بتروهلل للنفط الرياض
- 17- شركة رام للطاقة المحدودة الرياض شارع المشتل
- 18- شركة الأعمال التجارية والكيماوية المتقدمة المحدودة
- 19- شركة اتكوكو لصناعة الجوانات البلاستيكية
- 20- مصنع ابن حيان للصودا الكاوية
- 21- أتكوكو لصناعة الأسمنت
- 22- شركة أتكوكو لأعمال السكة حديد
- 21- اسهم بكنار تل

يقوم على الصديق حسن احمد البشير المزارع البسيط بقرية صراصر و قريب البشير باستلام مبلغ مئتى مليون جنيه شهريا من القصر الجمهورى لاشئ إلا لينفقها على بعض المقربين و أهل الحظوة بمسقط رأس البشير...قرية صراصر...و هى قرية صغيرة جداً تقع على الطريق بين مدينتى طابت و الحصاصيما...و لكن لأنها مسقط رأس الرئيس فقد تمت سفلة شوارعها الداخلية فى بادرة تنم على محسوبية بالغة حيث أن كل القرى حولها لم تتل شرف سفلة و لابوصة بما فى ذلك المدينتين اللتين حولها..

المسافر على طريق الاسفلت الى طابت غرب الحصاصيما يمر على القرية و يجد عند مدخلها لافتة خضراء مكتوب عليها كلية البشير التقنية و لا يجد شيئاً بعدها إلا الأرض الخلاء...يقول البعض ان محمد البشير و بعد ان ينتهى من مجمع العارف بالله احمد حسن البشير بكافورى سيوجه موارد الدولة لبناء تلك الكلية ويقول آخرون أن الكلية ما هى الا لافتة نصبها أخ الرئيس محمد أحمد البشير و ذلك لخداع أهل المنطقة فى إنتخابات ابريل 2010 و ذلك لأن خصمه عن المؤتمر الوطنى وقتها هو الشيخ رجب الذى جلب دعماً إماراتياً لسفلة شارع طابت و كان محمد محتاجاً لإنجاز يرفع من قدره ليتأهل لمنافسة الشيخ رجب...ولها فشل فى إقناع أى أحد أثر

الانسحاب من المعركة الانتخابية... وتركت اللافتة معلقة على الطريق...

زوجة البشير الأولى فاطمة خالد ركبت الموجة و عملت منظمة أم المؤمنين و هي على حسب ما هو معروف عنها هي منظمة خيرية.. و ما لا يعرفه أحد أن تمويلها يتم من حسابات حكومية و يكفي ان زوجها على قمة مجلس إدارة بنك أم درمان الوطنى لذا فكل أموال البنك تحت تصرفها...

الزوجة الثانية و داد بابكر ركبت الموجة و عملت منظمة إسمها منظمة سند الخيرية و التى تضخ لها الأموال من بنك أم درمان الوطنى بلا حساب... المعروف أن البنك الدولى كان قد طلب من السودان توفيق أوضاع البنوك و ذكر بنك ام درمان تحديداً و ذلك للفوضى الضاربة باطنابها فى أضيائه و إجراءاته التى تتم فيها صرف مليارات بمذكرة صغيرة... السيدة و داد معروفة فى مجال الكومشينات و البيزنس و يكفي إنها اول إمراة سودانية تتلقى عمولة و قدرها مليار جنيه سودانى و هي صاحبة فيلا اولاد المرحوم الشيخ مصطفى الامين حالياً...

المجرم البشير قال : نريد من المواطنين أن يدعوا لنا في الدنيا ويشهدوا لنا في الآخرة... كيف يدعو لك المواطنين و أنت و اهلك تأكلون لحمهم و تشربون عرقهم نهاراً جهاراً دون حسيب أو رقيب. وهل تحسب أنك بحاجة لشهادة أكثر من السجل الإجرامى لأهلك و أقربائك!!...

ونقول له .. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها. "... لقد سرق آل بيتك وولغوا فى الحرام حتى تكوّرت أجسادهم من شحم السحت...

قضايا اختلاسات المال العام في حكم الإنتقاذ

محاكمة موظف بوزارة الشؤون الهندسية بتهمة اختلاس (332) مليون جنيه

الخرطوم: نهى عمر الشيخ

شرعت محكمة الجمارك أمس برئاسة القاضى عمر أمين، فى اجراءات محاكمة احد موظفى وزارة الشؤون الهندسية بعد أن وجهت له تهما من قبل نيابة اختلاسات المال العام، تتعلق بالخيانة والسرقه والتزوير إثر تحويله مبالغ مالية فاقت (332) مليون جنيه لمنفعته الشخصية.

وطبقا لافادات المتحري امام المحكمة، فإن المتهم عمل على تحصيل المبالغ بواسطة دفاتر مالية غير رسمية، مستغلا وظيفته كمتحصل يادارة السكن العشوائى بمحلية شرق النيل وفق ما اثبته تقرير المراجع العام.

وقدمت النيابة (9) مستندات اتهم اثبت تورط المتهم فيما نسب اليه من تهمة تمثلت فى تقارير من مصلحة المخازن والمهمات، تقيد بأن الدفاتر المالية المعنية تتبع لجهات غير وزارة الشؤون الهندسية، من بينها وزارات المالية بولايات بحر الجبل و بحر الغزال والجزيرة وكسلا، وادارة المستودعات بالقيادة العامة، اضافة لتقارير المراجعة الداخلة لولاية الخرطوم فرع وزارة الشؤون الهندسية، و (153) عقد ايجار لاراضٍ بشرق النيل بلغت قيمتها (50) مليون جنيه، وايصالات مالية بقيمة (279) مليوناً.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147489016>

اتهام موظف بنك أم درمان الوطني باختلاس (6) مليارات جنية الخرطوم: نهى عمر الشيخ

تقدمت نيابة الثراء الحرام، ببلاغ لمحكمة الجمارك في مواجهة أحد موظفي بنك أم درمان الوطني بتهمة اختلاس مبالغ قدرت بقرابة (6) مليارات جنية، ووجهت تهما ضده تحت مواد تتعلق بالثراء الحرام والمشبوہ والتزوير والاحتيال. وبدأت المحكمة خلال أولى جلساتها أمس، اجراءات محاكمة المتهم باستماعها للمتحمري، واتضح من مضمون إفادته أن المتهم قام بفتح حساب باسمه لدى عدة بنوك، وبحكم وظيفته بقسم المقاصة، كان يعمل على تحويل مبالغ بواسطة صكوك مصرفية من بنك أم درمان الوطني إلى البنوك المعنية، مع اخفاء الصك عن إدارة البنك، إلا أن المراجعة كشفت عن وجود الاختلاسات المذكورة.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147488967&bk=1>

اتهام موظفة بشركة الجزيرة باختلاس 220 مليون جنية الخرطوم/نهى الشيخ

تواجه موظفة بشركة الجزيرة للخدمات فرع بورتسودان، تهمة الخيانة لاتهامها باختلاس مبلغ 220 مليون جنية عبر اذونات سحب من الشركة، واثبت تقرير للمراجع القانوني صحة ما آل اليه الاتهام، حيث تبين عدم توريدها مبالغ اذونات تخليص البضائع بالشركة، والتي تقع عليها مسؤوليتها المباشرة. واستمعت محكمة اختلاسات المال العام امس برئاسة القاضى عمر امين، الى افادات المراجع القانوني والشاكي والمتحمري الذي اشار فى اقواله الى توجيه النيابة المختصة لها تهمة الخيانة المتصلة بالمادة 177 من القانون الجنائى، الى جانب موظف اخر بالشركة بعد ان تبين تحويلها المبالغ لمنفعتها الخاصة. وقال ان الشركة تنبعت لوجود العجز عقب طلب من شركة جياذ لارسالية جديدة بتكلفة تقارب الاثنىن مليون دينار.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147496824&bk=1>

محاكمة موظف بالمؤسسة السودانية للنفط فرع الابيض اختلس «4» مليارات جنية الخرطوم. نهى الشيخ

يواجه موظف بالمؤسسة السودانية للنفط فرع الابيض، امام محكمة المال العام، تهمة الخيانة عقب اختلاسه مبالغ فاقت الاربعة مليارات جنية عبر تسريبه كميات من الجازولين من داخل المؤسسة واستفسرت المحكمة خلال جلستها امس برئاسة القاضى عمر امين، المتحمري فى القضية حول ملابسات العملية حيث اوضح ان المتهم الاول كان يقوم بتسريب الجازولين من داخل المؤسسة وتسليمه للمتهم الثانى الذي كان يعمل بدوره على توزيعه، الى ان وصلت قيمة الكمية الى اكثر من اربعة مليارات جنية، وتحويل كل تلك المبالغ الى منفعتة الشخصية. وقدمت النيابة المختصة المتهم الاول بتهمة خيانة الامانة، فيما قدمت الثانى بتهمة استلام المال المسروق.

اختلاسات بولاية النيل الأبيض بلغت «53597065» ديناراً

الوطن- ربك : عبد القادر مكي عبد الحليم

حالات الاختلاس للمال العام بولاية النيل الأبيض للعام 2004م بلغت «53597065» ديناراً بزيادة 400% عن الاختلاسات للعام 2003م، والتي كان مبلغها «13292432» ديناراً حيث انخفضت عن العام 2004م بنسبة 56% وتكشفت حالات اختلاسات في الفترة من أول أكتوبر 2006م حتى نهاية سبتمبر 2007م، وبلغت «20951605» دنانير حيث سجلت الاختلاسات الأخيرة انخفاضاً بنسبة 11% وذلك وفقاً للمعلومات التي أوردها خطاب المراجعة، وخطاب جهاز المراجعة القومي اللذان قُدا للمجلس التشريعي بولاية النيل الأبيض مؤخراً، وكان التقرير للعام المالي 2004م قد أودع للمجلس التشريعي من قبل ديوان المراجع العام بالنيل الأبيض في 29/6/2006م إلا أنه ظلّ حبيساً داخل المجلس التشريعي ما يقارب العامين، ومن ثمّ نفّض عنه غبار تلك السنين، وقدم للمجلس بعد إلحاح من أعضائه خلال الأيام القليلة الماضية.

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=10706>

اختلاس مناديب لقوات الدفاع الشعبي الاول بمبلغ (488.575) جنيه والثاني (456.974) جنيه

ارجأت محكمة جنايات الخرطوم شمال سماع قضية الاتهام في البلاغ المدون في مواجهة اثنين من مناديب الدفاع الشعبي بخيانة الامانة لتحويلهم لمبالغ مالية من مؤسسة حكومية (الدفاع الشعبي) المتهم الاول بمبلغ (488.575) جنيه والثاني (456.974) جنيه بالتزوير في توكيلات باسم الشهداء وتحويل الاموال وارحئت المواصلة في السماع للتاسع والعشرين من الشهر لغياب احد المتهمين.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147512057>

بدء التحريات في اختلاس 750 مليون جنيه بينك المزارع

الخرطوم: نهى الشيخ

حركت نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة، اجراءات بلاغ بشأن قضية اختلاسات مالية تمت بينك المزارع بعد مرور اكثر من عام عليها، على اثر القاء القبض على المتهم الاساسى فيها أمس الأول بعد أن لاذ بالفرار إلى خارج البلاد. وبدأت النيابة تحقيقاتها مع المتهم حول التهم المنسوبة اليه بجانب ثلاثة آخرين، والتي تتعلق باختلاس مبالغ مالية من بنك المزارع عبر خطاب مزور من هيئة الطرق و الجسور، طالبوا فيه بتسليمهم مبلغ 750 مليون جنيه باسم الهيئة، غير أن البنك سلمهم مبلغ 295 مليون اختفوا بعدها. وتمكنت السلطات من ضبط اثنين فيما فر اثنان آخران. وفتحت النيابة أمس ملف القضية تحت مواد تتعلق بالاشتراك والتزوير والاحتيال تمهيداً لإجراء محاكمة ضدهم.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147498633>

مدير برنامج الإيدز السابق حوكم غيابياً بعد إتهامه باختلاس أكثر من 200 مليون جنيه
مدير برنامج الإيدز السابق ينضم للعدل والمساواة
الخرطوم: مزدلفة محمد عثمان

ظهر مدير برنامج مكافحة الإيدز السابق الواصل بالله على ، في منطقة «مزبد» الخاضعة لسيطرة حركة العدل والمساواة في شمال دارفور ، داخضا ما أشيع عن مغادرته السودان في أعقاب محاكمته «غيايا» بالسجن لـ (14) عاماً ، وتغريمه مبلغ مليوني دينار ، على أن يمضى (7) سنوات أخرى في حال عدم الدفع ، بعد اتهامه باختلاس (20) مليوناً و(500) ألف دينار من أموال البرنامج القومي لمكافحة الإيدز ، التابع لوزارة الصحة .

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147506462&bk=1>

محكمة المال العام تنظر في محاكمة أمين خزنة محلية ام درمان ، قام بتحويل مبلغ 78 مليون جنيه لمنفعته الشخصية
الخرطوم . ابتسام عبدالرحمن

بدأت بمحكمة اختلاسات المال العام برئاسة القاضي عمر امين اولى جلسات محاكمة امين الخزنة بمحلية ام درمان حيث استمعت المحكمة امس لاقوال المتحري في البلاغ الرقيب شرطة سيف الدين البلولة الذي اوضح انه تم فتح دعوى جنائية بموجب تقرير المراجع ضد المتهم تحت المادة 2/177 من القانون الجنائي المتعلق بخيانة الامانة وافاد في اقواله بان المتهم مسؤول عن الخزنة الفرعية للمحلية وقام بتحويل مبلغ 78 مليون جنيه لمنفعته الشخصية. و اضاف ان المتهم سجل اعترافاً قضائياً بالواقعة. كما استمعت المحكمة لاقوال الشاكي المدير التنفيذي للمحلية والذي افاد انه وبموجب تقرير المراجع اكتشف ان هناك عجزاً بخزنة المتهم ومن ثم تم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة. هذا وقد حددت المحكمة جلسة اخرى لمواصلة الاستماع لاقوال بقية شهود الاتهام. مثل الاتهام في هذه القضية المستشار سلوى خليل وكيل نيابة المال العام.

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=1717&bk=1>

6,6 مليون جنيه اعتداءات على المال بنهر النيل
عطبرة (أس.أم.سي)

كشف جهاز المراجع العام بولاية نهر النيل عن جملة من الاعتداءات على المال والمخالفات المالية تجاوزت (6,6) مليون جنيه. وأشار تقرير المراجع العام للعام 2007م والذي تم إيداعه اليوم منضدة المجلس التشريعي لولاية نهر النيل تحصلت عليه «أس.أم.سي» ان (4,7) مليون جنيه من الاعتداءات والمخالفات قد تم استردادها وتصفيتها فعلياً. وأكد مصطفى يس قدور رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس التشريعي لولاية نهر النيل لـ «أس.أم.سي» ان (3) وحدات حكومية قد طالتها عمليات الاعتداء

على المال العام مشيراً إلى أنه وباسترداد الأجهزة المختصة للأموال المختلصة تكون بذلك قد انتفت الصفة الجنائية عن (3) متورطين في عمليات الاعتداءات على المال العام بالولاية وإخضاعهم لمحاسبات إدارية من قبل وحداتهم .

<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=14413&bk=1>

اختلاس (78) مليار جنيه بأحد البنوك الكبرى بالخرطوم

أحالت نيابة المصارف بمحكمة الخرطوم شمال البلاغ المدون في مواجهة مدير بأحد البنوك الكبرى بالخرطوم وموظفة بالبنك المتهمين بخيانة الأمانة واختلاس مبالغ مالية بلغت (78) مليار جنيه ويذكر انه تم اكتشاف العجز بالمراجعة الداخلية وبموجب ذلك تم القبض عليهما وبعد اكتمال التحريات وجهت النيابة لهما تهماً تحت المواد 177 من القانون الجنائي المتعلقة بخيانة الأمانة والمادة 89 من القانون الجنائي المتعلقة بالموظف العام الذي يخالف القانون بقصد الاضرار او الحماية واحيل البلاغ للمحكمة التي حددت جلسة الخامس والعشرين لسماع المتحري في البلاغ.

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147510995>

اختلاس (7) ملايين باحدى المستشفيات بالخرطوم

واصلت محكمة اختلاسات المال العام امس محاكمة متحصلة باحدى المستشفيات بالخرطوم متهمه باختلاس (7) ملايين جنيه بتحويلها لمنفعتها الشخصية واستمعت المحكمة امس برئاسة القاضي محجوب عمر زروق لاقوال المراجع العام الذي اكد أنه خلال المراجعة ثبت العجز الذي بعهدته المتهمه وبموجبه تم تحريك اجراءات في مواجهتها واحيل للمحكمة ، واكد وجود عملية سرقة للخزنة من مجهولين لم يتم القبض عليهم بقيامهم بكسرها وحددت المحكمة جلسة اخرى لمواصلة سماع شهود الاتهام .

اختلاس موظف بالقمسيون الطبي لبلغ 44 مليون جنيه

أصدرت محكمة اختلاسات المال العام امس برئاسة القاضي محجوب زروق حكماً بالسجن عاماً في مواجهة موظف مستودع باحدى المؤسسات الطبية (القمسيون) بوصفه امينا للمخزن ادانته باختلاس مبلغ 44 مليون جنيه من قيمة كروت صحية مخصصة للحج والعمرة تم اكتشافه بعد فقدان الكروت وبالمراجعة اتضح اختلاسه للكروت وتحويلها لمنفعتة الشخصية ودون بلاغ في مواجهته تحت المادة 177 من القانون الجنائي لسنة 1991م واحيل للمحكمة التي امرت في قرارها بالغرامة الف جنيه وفي حالة عدم الدفع السجن شهرين .

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147508940&bk=1>

اختلاس مدير مالي في صندوق دعم وتطوير الخدمات الطبية لبلغ (88) مليون جنيه

أصدرت محكمة الضرائب امس برئاسة القاضي محجوب عمر زروق حكماً بالسجن عاماً في مواجهة مدير مالي باحدى المؤسسات

الحكومية العاملة في مجال صندوق دعم وتطوير الخدمات الطبية اذانتها باختلاس مبلغ 88 مليون جنيه من المؤسسة كان مخصصاً كثریات ومرتبات الموظفين في أكثر من 18 ولاية وكان المتهم يحول المبلغ لمنفعته الشخصية وتم اكتشافه بالمراجعة ودون بلاغ في مواجهته تحت المادة 2/177 من القانون الجنائي لسنة 1991م واحيل للمحكمة التي امرت في قرارها برد المبلغ 180.748 جنيه للجهة الشاكية وفي حالة عدم الدفع السجن شهرين .

<http://www.alayaam.info/index.php?type=3&id=2147508941&bk=1>

اختلاس موظف بالصندوق القومي للخدمات الطبية بالقوات المسلحة لمبلغ «367» ألف جنيه
الخرطوم: إبتسام عبدالرحمن

استمعت محكمة اختلاسات المال العام برئاسة القاضي ابوبكر سليمان الى أقوال المراجع العام في قضية الصندوق القومي للخدمات الطبية بالقوات المسلحة مصنع شواهد للخرسانة. يذكر أن المتهم وهو يعمل مديراً مالياً للصندوق القومي للخدمات الطبية بالقوات المسلحة، كان قد قام بتحويل مبلغ «367» ألف جنيه عبارة عن مبالغ العملاء لمنفعته الشخصية، حيث قام باختلاسها عن طريق التزوير. وتم اكتشافه بواسطة المراجعة الدورية. هذا وقد حددت المحكمة جلسة أخرى لمواصلة سماع المراجع العام. مثل الاتهام في هذه القضية المستشار نصر الدين نعمان وكيل نيابة المال العام.

<http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=19757&bk=1>

اختلس مبالغ وادوات، إحالة موظف بمستشفى كبير بحري لنيابة المال العام
الخرطوم – الوطن

أحالت إحدى المستشفيات الكبيرة بحري ملف موظف اختلس مبالغ كبيرة إلى نيابة المال العام توطئة لاتخاذ الاجراءات القانونية ضده. وعلمت «الوطن» أن الموظف (خ، م) وطبقاً للجان المراجعة الداخلية والتفتيش والتحري ووجد المخازن ثبت استيلاؤه على مبالغ وأدوات مكتبية من مخازن المستشفى، وتم ايقافه على ذمة التحقيق، كما صدر أمر بالقبض عليه لتقديمه لنيابة المال العام في غضون الأيام القادمة.

<http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=16382&bk=1>

السجن والغرامة لموظف بسودانير لاختلاسه مبلغ «75» ألف جنيه
الخرطوم: إبتسام

أصدرت محكمة اختلاسات المال العام برئاسة القاضي ابوبكر سليمان حكماً بالسجن لمدة عامين لموظف بالخطوط الجوية السودانية، وذلك بعد إدانته تحت المواد 2/177 من القانون الجنائي المتعلق بخيانة الأمانة والمادة «29» من قانون الإجراءات المالية والمحاسبية، وأمرت المحكمة بأن يرد المتهم المبلغ المختلس. وتعود تفاصيل البلاغ إلى أنّ المتهم وهو موظف بالخطوط اختلس مبلغ «75» ألف جنيه كانت في عهده، وقام بفتح بلاغ ادّعى فيه بأن أشخاصاً اعتدوا عليه وقاموا بطعنه واستولوا على المبلغ المذكور، وبالتحري وجمع المعلومات اتضح أن المتهم حوّل المبالغ لمنفعته الشخصية فتم فتح بلاغ في مواجهته بنيابة

اختلاسات المال العام ، وبعد اكتمال التحريات رفعت أوراق البلاغ للمحكمة وبعد الاستماع للشاكي والمتحري والشهود اصدرت الحكم أعلاه .

<http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=10847&bk=1>

التحقيق مع موظف بنك عريق اختلس 2 مليار جنيه

الخرطوم - «الوطن»

يخضع موظف بينك عريق ومعروف لتحقيق من قبل السلطات بتهمة اختلاس مبلغ يقارب 2 مليار جنيه من أموال تتبع للبنك الذي يعمل به كموظف ، لتغذية الصرافات الآلية حيث كشفت الادارة التي يعمل بها داخل البنك الخلل وابلغت السلطات. ويعتبر هذا الحادث هو الأول من نوعه ، في ظل حوادث الصرافات

<http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=7720&bk=1>

محكمة الأبيض توجه الإتهام لموظف وتاجر باختلاس 4 مليارات جنيه

وجهت محكمة جنايات الأبيض برئاسة القاضي مهدي الدسوقي الإتهام في البلاغ المفتوح من المؤسسة السودانية للنفط في مواجهة متهمين اثنين في قضية اختلاسات تصل قيمتها إلى 4 مليارات جنيه بناء على تقرير المراجع العام وقد وجهت المحكمة الإتهام لموظف بالمؤسسة تحت المواد 177 / 2 من القانون الجنائي المتعلقة بخيانة الأمانة ، والمادة 26 مقروءة مع المادة السابعة «المعاونة على ارتكاب جريمة الأموال العامة» في مواجهة المتهم الثاني ويعمل تاجراً- بعد قيامه بتسويق كميات من الجازولين والكيروسين التي قام المتهم الأول بالإستيلاء عليها. وحددت محكمة جنايات الأبيض الثاني من سبتمبر المقبل موعداً لاستئناف المحاكمة للإستماع إلى قضية الدفاع في القضية ، التي يمثل هيئة الإتهام فيها مستشار المؤسسة السودانية للنفط عبدالله أبو سن إلى جانب وكيل نيابة الأموال العامة سلوى خليل .

<http://alwatansudan.com/index.php?type=3&id=2925&bk=1>

فساد بين قيادات المؤتمر الوطني

النيابة فتحت ضدهم بلاغاً ، 9 مليارات مقابل إطلاق المعتقلين الثلاثة

الخرطوم — الوطن 2009-11-16

علمت «الوطن» أن نيابة أمن الدولة قد قررت عدم إخلاء سبيل المتهمين الثلاثة ، وهم كل من دكتور محمد الشيخ زمراوي ، والمهندس عبد الباقي عطا الفضيل الخليفة ، وعبد الله الحسن الحاج. إلا بعد إيداع مبلغ «9» مليارات جنيه مقابل الأموال المختلسة بواسطة المذكورين. وقد فتحت النيابة بلاغاً يحوي سبع تهم مختلفة في مواجهة المذكورين ، والذين كانوا يعملون في السابق في إحدى هيئات الدعم التابعة لجهة نظامية. وقال مصدر مأذون إن سبيل المذكورين لن يُخلى إلا بعد إيداع المليارات التسعة. يذكر أن أسر المعتقلين كانت قد وجهت نداءً لرئيس الجمهورية ، وطالبت بالتدخل لإطلاق سراح المعتقلين ، باعتبار أن العملية ذات بُعد سياسي وهو ما نفته النيابة المختصة .

تفاصيل عن قضية توقيف ثلاثة من قيادات (الوطني)

الصحافة، 19/11/2009

كشفت أسر ثلاثة معتقلين من قيادات المؤتمر الوطني في ولاية الخرطوم أمس، تفاصيل جديدة حول القضية الموقوفين بسببها للمرة الثانية، وذكرت ان المسألة متعلقة بأراض على النيل «أرض الجسرين» ما بين جسري النيل الابيض والانقاذ، التي تضم 195 فدانا لصالح هيئة خيرية تتبع الى جهة نظامية، والنزاع مع مستثمر سعودي.

وقالت اسر محمد الشيخ زمراوي -وعبد الله الحسن الحاج والمهندس عبد الباقي عطا الفضيل الخليفة، في بيان جديد أمس، ان ما ورد عن طلب نيابة امن الدولة «9» مليارات جنيهه مقابل الافراج عنهم غير صحيح، وذكرت ان المبلغ اكبر من ذلك بكثير، مؤكدة ان ابناؤهم لم يكونوا موظفين في الهيئة الخيرية، ولم يستلموا منها أي مبلغ حتى يكونوا مختلسين، وان النيابة اذا كانت حريصة على رد الحقوق لاصحابها فلتذهب للقضاء ولا تلجأ الى التسوية.

واضافت ان كانت النيابة عاجزة عن الوصول الى المجرم فسنعرض لها في بيان لاحق عن كل التفاصيل - وفي أية مدينة يسكن، كما انهم يمتلكون وثيقة قانونية موثقة وموقعة من قبل وكيل الهيئة الخيرية تثبت استلامه لمخرجات الأراضي الزراعية ما بين الجسرين. وأعربت عن دهشتها في ان المتهمين يريدون ان يذهبوا الى القضاء ويأبى الشاكي.

وافادت ان مشروع أرض الجسرين ليس ملكا للمستثمر السعودي لوحده بل هنالك مستثمرون سودانيون لهم ضلع كبير في هذا المشروع، مؤكدة ان ابناؤهم لديهم حقوق مسلوقة في مشروعات أخرى مثل مشروع سوبا، كما أنهم أصحاب الفكرة في مشروع أرض الجسرين ومشروع السهل الذهبي وغيرهما، وطالبت باسترداد حقوقهم، مشيرة الى انهم فوضوا مندوبا موجودا في السعودية لمقابلة المستثمر السعودي وشرح كل التفاصيل الخاصة بالمشروع.

وناشدت الأسر، رئيس القضاء بالتدخل لتحرير ملف هذه القضية؛ لان الشاكي يريد الضغط على المتهمين لاجبارهم على التنازل عن حقوقهم، وقالت إن أبناء وأسرة المعتقلين يشعرون بالمرارة من الظلم الذي لحق بهم، واخوانهم في المؤتمر الوطني لم يحركوا ساكنا حتى الآن وكأنهم لا يعرفونهم.

الفساد في وزارة الشؤون الإنسانية

معلومات عن اختفاء «10» مليارات من الشؤون الإنسانية

الخرطوم: آخر لحظة، الثلاثاء، 16 مارس 2010

أصدر مجلس الوزراء قراراً بالتحقيق في أداء وزارة الشؤون الإنسانية، والعلاقة بين الوزير ووزير الدولة. وذلك عقب إعفاء المفوض العام للشؤون الإنسانية، حسبو محمد عبدالرحمن، وكشفت مصادر موثوقة (آخر لحظة) أن القرار نتاج لها أسمته بالفوضى في اتخاذ القرار داخل الوزارة، وأشارت المصادر إلى اختفاء ثمانية مليار جنيه، مخصصة لبرنامج الطوارئ، بجانب اختفاء «2» مليار جنيه مخصصة للعمل الإنساني.

الفساد في وزارة العدل ، قضية الكاردينال

المدعي العام يوقف أمراً بالقبض علي الكاردينال

الوطن ، 15 - 9 - 2009

علمت (الوطن) أن المدعي العام بوزارة العدل أمر بإيقاف تنفيذ قرار القبض علي اشرف سيد أحمد الحسين صاحب شركة الكاردينال ، وفقاً لبلاغ ضده تقدم به الأستاذ صلاح عبد الله المالك السابق لمعامل التصوير الملون متهماً المذكور باستحقاقات مالية وشيكات بنحو مليار و800 مليون جنيه (بالقديم) ، وقال الأستاذ صلاح عبد الله الذي يحمل بيده صورة من أمر القبض وخطاب حظر سفر السيد أشرف سيد احمد الحسين ، ان تنفيذ قرار النيابة بالقبض علي المذكور قد أوقف بتوجيه من وزير العدل للمدعي العام ، وأوضح الأستاذ صلاح عبد الله الذي أمضي هو الآخر نحو (12) شهراً بسجن ام درمان وفقاً لقانون يبقي لحين السداد أن عدم تنفيذ أمر تعطيل أمر القبض المذكور لم يجد له تفسيراً ، كما ان الجهات التي أصدرته لم تشرح له الأسباب الأمر الذي يجعله يتجه نحو تصعيد الأمر باتجاهين الرأي العام عن طريق الصحف والجهات العليا بالدولة وهي الرعية لحقوق سائر المواطنين دون لبس أو مواراة أو تمييز .

الفساد في وزارة العدل ، قضية الكاردينال

قال إنه سيستأنف قرار المدعي العام

محامي الشركة: إطلاق سراح الكاردينال (سابقة خطيرة)

الخرطوم: الرأي العام ، الجمعة 25 سبتمبر 2009م

نفى الفاضل هاشم حسن محامى صلاح الدين عبد الله مفوض شركة (صقر قريش) ، أن يكون عبد اللطيف حسن مهدي (السامري) الشهير بـ(صقر قريش) صاحب الشركة التي تحمل ذات الاسم قد هَرَبَ من السودان. وقال المحامى فى خطاب وجّهه لـ«الرأى العام» أمس ، إنَّ (صقر قريش) خرج من سجن كوبر إثر تسوية مع وزير العدل سلّم بموجبها بضائع تقوق المبلغ المطلوب منه ، وانه أسند بتفويض قانونى إلى مفوضه صلاح الدين عبد الله مقاضاة أشرف سيد أحمد الحسين الشهير بـ(الكاردينال) بخصوص مبلغ مليار وتسعمائة مليون جنيه (بالقديم) ، واعتبر المحامى أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع (صقر قريش) من المطالبة بحقوقه لدى الغير وتقويض وتوكيل المحامين حتى إذا صح أنه متهم هارب. وقال المحامى ، إنَّ الإجراءات القانونية فى مُواجهة (الكاردينال) بخصوص المبلغ المذكور اتخذت فى وقتٍ سابق وفتح بلاغ بالرقم (1996/1017) ، وأضاف أنَّ البلاغ كان محفوظاً بمحكمة الجمارك لأسباب مجهولة بالنسبة له ولموكله. وكشف الفاضل أنَّ أمر القبض على (الكاردينال) لم يُسلم إلى الشاكى أو محاميه ، بل سلمه الوكيل الأعلى لنيابة الجمارك إلى أفراد من الشرطة العامة قاموا بتنفيذه ، وأضاف أنَّ تدخل الوزير والمدعى العام وإطلاق سراح (الكاردينال) قبل الفصل فى طلب الفحص بالرقم (556/ج/ع) مخالفتُ لنص المادة (107) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م ، ومخالفتُ للوائح تنظيم عمل النيابة التي توجب دفع كفالة مالية تعادل قيمة المبلغ المطلوب من المقبوض عليه كشرطٍ لإطلاق سراحه ، ووصف المحامى إطلاق سراح (الكاردينال) بالسابقة الخطيرة ، وكشف أنَّهم شرعوا فى إعداد استئناف لوزير العدل ضد قرار المدعي العام.

الفساد في وزارة العدل ، قضية الكاردينال

عبدالباسط سبدرات ، وزير العدل ، يفرج عن الكاردينال المتهم في قضية شركة صقر قريش

تفاصيل مثيرة حول تدخل سبدرات في قضية الكاردينال

صحيفة الانتباهة ، العدد 1375

تكشف «الانتباهة» هنا وبالوثائق والمعلومات خفايا وأسرار القضية التي تفجرت أخيراً وصارت حديث المجالس والألسن ، لها فيها من عسف واستغلال في استخدام سلطة القانون وتدخل مباشر من بعض الوزراء والمتنفذين لحماية أشع صور الاحتيال والفساد المالي ، وحماية القطط السمان التي ظهرت فجأة كالنبت الشيطاني على واجهة الحياة العامة ، وأيديهم ملوثة بالحرام والمال الحرام والتأمر على البلاد وأمنها واستقرارها.

عندما يذبح أهل العدالة العادلة ، ويتخذ سيف السلطة والقانون لتكريس الظلم وتشويه صورة الإنقاذ والولوغ في وحل الفاسدين المجرمين المدانين في قضايا النصب والاحتيال وغسل وتنظيف الأموال.. فإن السكوت على هذا يصبح جريمة. وعندما يدافع وزير العدل عن متهمين ومدانين لصلة خاصة تربط بهم.. فإن ذلك يفتح الباب أمام أسئلة مشروعة.. وتساولات تنتظر إجابات عاجلة ، لأن الشك يكاد يتحول الى يقين بل قد يتحول بالفعل.. وأن ما وراء أكمة الوزير و«الكاردينال» ما وراءها.. وليس هنالك سقف أبداً مهما تذر الوزير بالقانون أو حاول المدعي العام تبرير الباطل والعمل على «مسح الدهن على الصوف» ، وتلك صورة شائئة لدولة تظن أن واجبها تحقيق العدل وبسطه بين الناس وإشاعة القسطاس الحق..

قصة «الكاردينال» الذي ظهر كالزبد على سطح الحياة الاقتصادية ثم الرياضية حليفاً للحركة الشعبية ، ومداناً في قضية «صقر قريش» قضى فترة من السجن تحت تهمة تتعلق بالأمانة والنزاهة ، وهي قصة طويلة لرجل أتى من اللاشيء ، ظهريراً للحركة الشعبية في قصة «اللانديكروزات» والفساد المالي التي ألفت في السجن حتى بعضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ السابق مارتن ملوال ، وأطاحت برؤوس كبيرة في الجنوب.

رجل مثل الكاردينال ليس له أي إسهام حقيقي ولا مصداقية ولا دور ولا مؤهلات ولا قيم تجعل منه رجل أعمال أو رجل مجتمع ، ملوث بالاتهامات والإدانان من المحاكم.. جاء من القاع المليء بما يزكم الأنوف من روائح الفساد المالي ، ليصبح بقدرة قادر محل حظوة وصاحب مكانة رفيعة لدى وزير العدل تعصمه من العقاب والمحاسبة ، وأن يكون تحت طائلة القانون.

القصة هي كما يلي عزيز القارئ!!..

في قضية صقر قريش الشهيرة «البلاغ 6991/1م» حكمت محكمة الجمارك الجنائية في 1002/1/82م على أربعة متهمين بينهم أشرف سيد أحمد الحسين «الكاردينال» بالسجن 6 أشهر والغرامة 24.000.000 دينار سوداني لمخالفته المادة 891 و 991م من قانون الجمارك ، بعد تزويرهم شيكات ضمان وتقديمها للجمارك لتخليص بضائع من الجمارك لصالح شركة صقر قريش. ولم تنظر المحكمة من ذلك الوقت في بلاغ آخر متهم فيه الكاردينال تحت المواد 321/871 من القانون الجنائي تحت البلاغ 6991/7102م «الاحتيال».

بموجب تفويض قانوني طالب السيد صلاح عبد الله علي أشرف سيد أحمد الكاردينال ، بتسديد مبلغ «مليار وتسعمائة مليون جنيه سوداني» وهو دين معلق على رقبة الكاردينال ، وجرى مفاوضات بين السيد صلاح عبد الله علي والكاردينال لتسوية الدين المعترف

به ، وتوجد إقرارات مشفوعة باليمين حوله واعترافات مكتوبة من الكاردينال بمبلغ الدين ، لكنه ظل يماطل الدائن ويسوّف في عملية الدفع ، وحاول التفاوض لتخفيض المبلغ الى سبعمائة مليون ورفض الدائن ذلك. وبعد لأي وتعتت وتهرب واضح لجأ صلاح عبد الله علي للقانون وقام بتحريك إجراءات قانونية ضد أشرف الكاردينال ، وصدر أمر عن النيابة العامة «نيابة الجمارك» من وكيل النيابة الأعلى بالقبض على أشرف سيد أحمد الحسين الشهير بالكاردينال ، وذلك يوم 9/2/9002م

الهروب من العدالة، قضية الكاردينال

تفاصيل مثيرة حول قضية الكاردينال

الاخبار ، تقرير: هاجر سليمان

الاحد 04 October 2009

القضية تواجه مصيراً مجهولاً.. اتهامات متبادلة.. قضايا فصلت فيها المحاكم

شيكات وخطابات ضمان مزورة

باتت قضية الكاردينال تشغل حيزاً كبيراً وسط الرأي العام السوداني عقب انتشارها في الأيام الأخيرة حتى أنها بلغت شأواً بعيداً من خلال الإعلانات التي نشرها قادة الطرق الصوفية بالصحف على سبيل الإعلان والترويج، والتي تناولت سيرة الكاردينال وتاريخ وأمجاد أسرته وما يقدمونه من دعم للخلاوي والمساجد، وغيرها من العبارات التي قصد بها كسب تعاطف ودعم المجتمع السوداني للكاردينال . كل ذلك، وعلى الرغم من أنها قضية مضى عليها وقت طويل إلا أنها استيقظت مجدداً عقب تنفيذ أمر القبض على أشرف سيد أحمد الحسين (الكاردينال)، وعندها بدأت رحلة اللهث وراء الاستثنافات من قبل مفوض شركة صقر قريش الشاكي صلاح عبد الله.. وتعود جذور القضية إلى عام 1995م حيث كانت شركة (صقر قريش العالمية)، وهي شركة سودانية مسجلة وفقاً لقانون الشركات لسنة 1925م تمارس نشاطاً تجارياً كبيراً بالسودان، وهذه الشركة مملوكة للسيد/ عبد اللطيف حسن مهدي وأيضاً كان هو المدير العام للشركة، وفي نفس العام 1995م وصلت بضائع إلى ميناء بورتسودان وهي تخص شركة صقر قريش المحدودة وتخليص تلك البضائع كان يكلف مبلغ مليار وتسعمائة مليون جنيه سوداني (1.900.000.000) جنيه فاتفق (الكاردينال) مع عبد اللطيف حسن مهدي مدير عام شركة صقر قريش بواسطة شخص يدعى عبد العليم محمد العاقب على أن يقوم أشرف سيد أحمد الحسين باستخراج عدد (3) خطابات ضمان مصرفي لصالح عميد قوات جمارك بورتسودان وذلك بغرض تخليص البضائع الخاصة بشركة صقر قريش مقابل أن يقوم عبد اللطيف حسن مهدي بسداد قيمة الضمانات مقابل بضائع وجزء نقداً، وبالفعل قام الكاردينال باستخراج خطابات الضمان لتخليص البضائع على التفصيل التالي :

أ) خطاب ضمان رقم 95/44 بتاريخ 1955/12/27 إلى 1996/3/27 بمبلغ (80.000.000 دينار) ثمانين مليون دينار لشهادات الوارد بالأرقام: 9840 - 10380 - 10383 - 95/- والشهادة رقم 96/665 .

ب) خطاب ضمان بالرقم 96/5 بتاريخ 1996/1/20 إلى 1996/4/20 بمبلغ (80.000.000) ثمانين مليون دينار سوداني لشهادات الوارد بالأرقام: 95/10381 - 347 - 348 - 349 - 1996/666 م .

ج) خطاب ضمان رقم 96/11 بتاريخ 1996/3/20 إلى 1996/4/27 بمبلغ (30.000.000) ثلاثين مليون دينار لشهادات الوارد بالأرقام 346 - 359 - 554 - 1996/690 م .

د) إجمالي مبلغ خطابات الضمان هو مبلغ مليار وتسعمائة مليون (1.900.000.000) جنيه .

مقابل خطابات الضمان تسلم الكاردينال مبلغ مليار وتسعمائة ألف جنيه (1.900.000.000) بالتفصيل التالي :

- زيت أوكي (o.k) بقيمة 570 مليون جنيه .
- حجارة بطارية بقيمة 200 مليون جنيه .
- كبريت بقيمة 130 مليون جنيه .
- مبلغ 700 مليون شيكات مصرفية ونقداً .
- المبلغ النقدي 150 - 160 مليون جنيه .

ب/ خطاب الضمان الثالث بالرقم 96/11 كالاتي :

- قيمة خطاب الضمان 300 مليون جنيه .
- تسلم عدد (2) سيارة لاندكروزر قيمتها 140 مليون جنيه .
- عدد (2) بوكس تايوتا بقيمة 40 مليون جنيه والباقي نقداً .

بعد تقديم الخطابات لتخليص البضائع من بورتسودان اتضح لسلطات الجمارك أن خطابات الضمان الصادرة عن البنك العقاري فرع بورتسودان غير صحيحة ومزورة، وقد قام الكاردينال باستبدالها وقام بتسليمها لسلطات الجمارك ببورتسودان وذلك بالتواطؤ مع مدير الفرع ببورتسودان آنذاك، وتسلم شيكات معتمدة من البنك الإسلامي فرع السجانة. تم توريد ثلاثة شيكات صادرة عن البنك السوداني فرع السجانة بحساب سلطات جمارك بورتسودان واتضح أن تلك الشيكات غير صحيحة ومزورة . قامت سلطات الجمارك بفتح البلاغ رقم 1/1996م بناية الجمارك في مواجهة كل من مدير شركة صقر قريش متهم أول ، حسن بشير حسن - متهم ثان ، (الكاردينال) - متهم ثالث، وآخر متهم رابع . كما قام البنك العقاري بفتح بلاغ جنائي في مواجهة كل من الكاردينال ومحمد إبراهيم حميدة تحت المواد 123 و178 من القانون الجنائي لسنة 1991م (البلاغ محفوظ الآن لدى محكمة الجمارك)

كما قام البنك الإسلامي بفتح بلاغ جنائي بناية المصارف في مواجهة كل من / الكاردينال وآخرين تحت المواد 123 و178 من القانون الجنائي لسنة 1991م (البلاغ محفوظ لدى محكمة الجمارك)، والشيكات أرقامها كالاتي: 882205 - 882250 - 882218. كما قام السيد / عبد اللطيف حسن مهدي بفتح بلاغ جنائي بشرطة الخرطوم شمال في مواجهة الكاردينال تحت المادة 178 ق. ج / 1991م (البلاغ محفوظ).. من جانبها قامت سلطات الجمارك وفي سبيل استرداد خطابات الضمان المزورة بحجز بضاعة السيد / عبد اللطيف حسن مهدي وتم التصرف فيها بالبيع في دالتين: الدلالة الأولى تم بيع بعض البضائع بإجمالي مبلغ وقدره 886 مليون جنيه و318 ألف (886.318.000). وفي الدلالة الثانية لمتبقي البضائع بيعت بإجمالي مبلغ وقدره (775.179.750 جنيه). بلغت جملة مبيعات الدالتين هو (1.661.515.750)، وأضيف إليها مبلغ 300 مليون جنيه سوداني عبارة عن خسائر تكبدتها الجمارك ليصبح المبلغ الذي تطالب بها الجمارك 8.484.250 جنيه، وقد قامت سلطات الجمارك باستيفائها من بضائع محجوزة بطرف بنك الغرب الإسلامي وهي مملوكة لشركة صقر قريش، وبذلك يكون عبد اللطيف حسن مهدي قد قام بدفع ورداد قيمة خطابات الضمان لصالح الجمارك كاملة ومن حر ماله وهو مبلغ (1.900.000.000 جنيه) رغم أنه قد دفع هذا المبلغ للكاردينال وترتب على البلاغ رقم 1/1996م أن تمت إدانة مدير شركة صقر قريش بسبب خطابات الضمان المزورة بواسطة الكاردينال تحت المادة 199/198 من قانون الجمارك وتم تغريمه مبلغ مائة وخمسين مليون جنيه سوداني (150.000.000 جنيه) وتم بيع شقته لاستيفاء مبلغ الغرامة البالغ (150) مليون جنيه في البلاغ (96/1) فقام الكاردينال بتحرير إقرارات مشفوعة باليمين بالأرقام (10 - 20 - 30/1996م) صادرة من مكتب نجم الدين الحسين فقيري المحامي بالخرطوم إقراراً منه بأنه مدين لصقر قريش بالمبلغ المذكور، والتي تم فحصها بواسطة المعمل الجنائي الذي أكد على صحة توقيعات الكاردينال في الإقرارات المرفقة لصالح الشاكي. وقد جاءت إفادات الشهود والمحامي مدعمة لموقف الشاكي والذي أفاد في أقواله بأنه تضرر من جراء البلاغ الذي فتح في مواجهته والإجراءات الأخرى المتمثلة في بيع بضائعه المحجوزة بالجمارك وكذلك بضائعه التي كانت بطرف بنك الغرب الإسلامي، حيث تعرض لخسائر كبيرة تمثلت في

دفعه مبلغ 1.900.000.000 للجمارك، ودفع مبلغ 300.000.000 تعويض خسائر للجمارك، بجانب مبلغ 150.000.000 غرامة للبلاغ 1996/1م، إضافة لإشانة السمعة والتشهير الضار، وطالب الشاكي بأن يدفع له الكاردينال المبلغ الذي خسره وقدره مليار وتسعمائة مليون مع احتفاظه بالحق في التعويض عما لحق به من أضرار، كما يحتفظ بحق السير في إجراءات بلاغ الخرطوم شمال والبلاغات الأخرى المفتوحة في مواجهة الكاردينال، والآن باشر مفوض شركة صقر قريش صلاح عبد الله إجراءات الاستئناف والتي أحدثت ضجة كبرى مؤخراً ليبقى مصير القضية مجهولاً.. من جانبه أصدر الكاردينال بياناً توضيحياً رداً عن ما أوردته الصحف قال فيه إنه يؤكد بأنه كان لدينا تعامل تجاري مع شركة صقر قريش عام 1995 - 1996 أدى لخلاف تجاري في التعامل مما أدى لفتح بلاغات جنائية ضدنا فأصدر القضاء السوداني كلمته، ووصلت درجات التقاضي إلى المحكمة العليا التي فصلت فيه نهائياً فلماذا الضجة الإعلامية والتجريح في أمر تجاري حدث لمعظم رجال الأعمال والتجار في السودان؟؟ وإنه لم يتعامل تجارياً نهائياً مع السيد/ صلاح عبد الله صاحب معامل التصوير الملون (سابقاً) بل ليس لدينا سابق معرفة به إلا في الأيام الأخيرة من شهر رمضان حين حضر لمكتبي بتفويض من شركة صقر قريش بتاريخ صادر سنة 2005م فليست أدري أين كان خلال الأربع سنوات المنصرمة وهو صاحب حق كما يدعى، كما أنه ليس طرفاً في سابق هذه القضية. ما جاء عن مصادر أموالنا نعتقد بأن للدولة أجهزة متخصصة تعلم مصادر أموال أية مؤسسة أو شركة أو رجل أعمال وهي أعلم بالحلال والخبيث. جنبنا الله الحرام وبارك لنا فيما أعطانا من أموال أصبحت مصدر حسد وحقد لبعض الناس ذوي النفوس الضعيفة.. أما عن قضية عربات اللاندكروزر الخاصة بحكومة الجنوب فدورنا كان مقتصرًا فقط في تمويل إحدى الشركات التي وقع عليها العطاء، وقد شطب الاتهام الذي قدم في مواجهتنا وأرجعت لنا كفالتنا المالية.. وعن العمل التجاري والتنموي في جنوبنا الحبيب الذي أصبح عمالة وخيانة على حد قولهم فنحن ندعاه أمن واستقرار ووحدة لبلادنا وليست لنا أية علاقة بأي عمل سياسي، وبهذا تؤكد شركات الكاردينال بأنه ليست لديها أية مديونيات أو التزامات تجاه أية جهة مهما كانت - أفراداً أو مؤسسات - فنحن نسلك الدرب القويم لبناء اقتصادنا وإعانة أهلنا في الجنوب والشمال بإنشاء مشاريع البنية التحتية لاستقرار البلاد وليس زعزعة أمنها.. أما الشعر والهلال فما دخلهما في القضية؟؟...!!

كما أصدر مجلس شوري الرزيقات بياناً قال فيه: (شغلت أوساط المجتمع خلال الأيام الماضية بفصول من قضية صقر قريش والكاردينال، ودار سجل على صفحات الصحف حول هذه القضية على إثر ثبوت تدخل من بعض أصحاب القرار في مسار الإجراءات القانونية المتعلقة بهذه القضية وبرزت ظواهر في التناول الإعلامي تتنافى مع المنطق السليم والأعراف والقانون، وخرجت بيانات لطوائف دينية وطرق صوفية وقبلية وتلميحات ذات طابع يتعلق بالأصول والمنابت والأعراف، للانحراف بالمسائل القانونية عن إطارها الصحيح لاتجاه آخر، بما يتوجب التوقف عنده، ورد الناس إلى الطريق القويم وتوضيح الحقائق وترك القانون يتخذ مجراه ومساره وهو فوق الجميع.. إن مجلس شوري الرزيقات لاحظ في متابعاته للقضية التي طرفها السيد صلاح عبد الله على وهو عضو بارز في المجلس وله إسهاماته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد، أن هنالك جهات تسعى لهضم حقوقه بلا مسوغ وسند قانوني، يتعسف فيه القانون ويستخدم فيه السلطان، في تحيز سافر في قضية معروفة ومعلومة. إن ما تعرض له السيد صلاح عبد الله من تضيق في سبيل سعيه للعدالة، هو أمر مؤسف ومفجع للغاية ويمثل طعنة نجلاء للعدل والإنصاف وحقوق الجميع في التساوي أمام القانون، وهو مؤشر خطير يعطى رسالة سلبية وشائنة للنظام العدلي إذا كانت المعايير التي يتعامل بها نفر من حراسه على الشاكلة التي تمت في قضية الأخ صلاح عبد الله، الذي تعرض لظلم فادح وتآمر ظاهر، وهو سلوك يعلم الجميع بما يترتب عليه في حال شعور المواطن بالغبن العميق وتعتمل في نفسه مرارات الحيف.

ويؤكد مجلس شوري الرزيقات، أن سيادة القانون واحترامه هي الهدف الأسمى للجميع والغاية التي لا بد منها حتى تكون الدولة هي دولة الحق والعدل، وسيواصل المجلس وقفته ومساندته للأخ صلاح عبد الله حتى ينال حقه، بكل وسيلة وطريق مسالم ومشروع، ضد تدخل أية جهة لإعاقة الإجراءات القانونية ضد متهم يواجه الجهات العدلية التي من واجبها تنفيذ القانون بحياد تام. ولاحظ المجلس بعض الاستهدافات للجهات التي عملت على توضيح الحقائق وتبصير الرأي العام بما حدث، ومثل هذا السلوك ستكون له ردود أفعال وخيمة، تنحرف بمسار القضية وتدخل الجميع في دوامة وأزمة لا طائل منها، خاصة إذا أخذ الحق بالقوة

واليد وكان هذا ديدن بعض الأطراف ، ولا ينفع هنا الوعيد ولا التهديد فالخيل أعرف حينئذ بفرسانها .
ويدعو المجلس في بيانه هذا إلى إحكام قواعد القانون والعدالة ، ويناشد السيد رئيس الجمهورية بالتدخل السريع لبسط العدل حتى
لا تأخذ مثل هذه القضايا طابعاً آخر لا تحمد عقباه) .

عبد الباسط سبدرات ، وزير العدل: لا يوجد فساد مالي يستدعي تشكيل لجنة برلمانية لمحاربه

البرلمان: ميادة صلاح

السوداني ، 9/12/2009

اشتكى وزير العدل عبد الباسط سبدرات من نقص كامل بالمعينات والكوادر بناية المال العام ، فيما اقر بأن ضعف الرقابة
والمراجعة الداخلية ساقنا للاعتداء على المال ، وحمل المراجع العام مسئولية تعطيل الفصل في عدد من القضايا أمام النيابة ، في
وقت طالبت فيه اللجان البرلمانية بالكشف عن مصادر تمويل وزارة الطاقة .
واكد سبدرات لدى حديثه بجلسة البرلمان المخصصة لتقرير اللجان المشتركة حول تقرير المراجع العام للعام المالي (2008) امس
ان الحق لن يضيع وأن مليما واحدا لن يهدر وان العدل الناجز في هذه القضية لا تهاون فيه ، فيما اعترض على توصيات اللجان
يانشاء لجنة دائمة بالبرلمان لمكافحة الفساد وقال: "هل يوجد فساد يقتضي تكوين لجنة لمحاربهه؟" واكد ان هذا الامر غير صحيح
لان حجم المال المعتدى عليه لا يشكل ظاهرة تقتضي ذلك .

ارتفاع التعدي

وانتقد نائب رئيس لجنة البيئة وعضو "الوطني" محمد الحاج غلوب ارتفاع التعدي على المال العام ، وقال لا يوجد نظام صرف متقدم
بولاية الخرطوم واكد ان مستخدمى شبكة الصرف الصحي (25%) ومستخدمى التقليدي منها (15%) ودعا وزارة المالية والدولة
للاهتمام بالصرف الصحي ، مشيرا الى ان ميزانيات وزارة البيئة لا تتعدى (1%) مقارنة بالوزارات الاخرى وقال هذا شكل واسبقيات
غير صحيحة .

تجاوزات في الزكاة

وكشف تقرير اللجان البرلمانية المشتركة حول تقرير المراجع العام للعام المالي (2008) عن تجاوزات بحسابات مصرف الغارمين
ومصرف في سبيل الله بديوان الزكاة بجانب تدنى نسبة تحصيل الايرادات مقارنة بالربط المحدد مع وفرة كاملة بينود الصرف بهيئة
الاقواف الاسلامية فيما اشار التقرير لوجود وفر بالفصل الاول وتجاوز بالفصل الثاني بالنسبة للهيئة العامة للحج والعمرة. في ذات
الوقت اوصت اللجان بضرورة الكشف عن مصادر تمويل وزارة الطاقة والتعدين و اشارت الى ان الحساب الختامي لم يظهر اي صرف
لرئاسة الوزارة المعنية رغم وجود اعتماد بمبلغ (111) الف جنيه ودعت لمعالجة التشوهات الواردة بتقرير المراجع العام المتعلقة
بالاعفاءات الصادرة من حكومة الجنوب دون اذن وزارة المالية وما زالت معلقة بحسابات العهد .

تجنيد ايرادات

يذكر ان التقرير اورد اسماء الجهات التي لم ترد على تقارير المراجعة المرسله لها وهي الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دار الوثائق ،
وزارة الشؤون الانسانية ، مستشفى الخرطوم ، وزارة التعليم العالي ، ديوان شؤون الخدمة ، وزارة الثقافة والشباب ، مفوضية
تخصيص ومراقبة الايرادات ، وزارة العلوم والتقانة ، جهاز الرقابة على العربات الحكومية ، الهيئة القومية للاذاعة والتلفزيون ووزارة
المالية والاقتصاد الوطني .

فيما كشف عن تجنيب ثلاث اجهزة لإيراداتها وهي المجلس الطبي السوداني ، مستشفى ابو عنجة ومركز المعامل والبحوث البيطرية .

وأشار التقرير الى ان الاجهزة التي تفرض رسوما غير مقننة هي مفوضية العون الانساني وهيئة بحوث الثروة الحيوانية ووزارة التجارة الخارجية .

الفساد في الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية

صحيفة الحقيقة ، 19/06/2010

أصدر المشير عمر البشير رئيس الجمهورية امس قرارا بإعفاء الدكتور اسماعيل محمد قرشي من منصبه كمدير عام الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي .

ويأتي القرار على خلفية ما كشفته (الحقيقة) في أعدادها الماضية عن فساد مالي وإداري كبير مسرحه الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية وبطله المدير العام للصندوق الذي أفلح في تسويق عقار ملك له بالرقم (3 مربع 1/ ح غرب الخرطوم) للصندوق في صفقة بيع بلغت « اثنين مليار ومائة تسعة وثمانون مليون وأربعمائة وثمانية آلاف جنيه » بالعملة القديمة « أي (2,189,408) جنيه لاستخدام العقار المشار إليه كمنفذ صرف رقم 1 ، فضلا على عقد إيجار ساري مع الصندوق لعمارة يملكها بجنوب الخرطوم تستغل كمنفذ صرف آخر .

وكشفت وثيقة تحصلت عليها وحدة متابعة الفساد واستغلال المال العام بقسم التحقيقات بالصحيفة ، أن العقد الموقع في ديسمبر من العام 2009 بنطوي على شبهة فساد تتصل باستغلال النفوذ للمصلحة الذاتية حيث تعمد المدير توكيل مدير مكتبه لإتمام صفقة البيع نيابة عنه مع الطرف الثاني (نائبه) وسافر الى القاهرة أثناء ذلك ، وفيما أبلغت مصادر عليمة الصحيفة بأن الصفقة الخاصة بشراء العقار قوبلت بانتقاد واحتجاج من قبل موظف ونقابي بالصندوق لجهة أن عمليات البيع والشراء تتم عبر جهاز الاستثمار للضمان الاجتماعي والذي أكد عدم علمه بالصفقة التي تم تمريرها دون الإجراءات السليمة ، لافتا في الوقت نفسه لعدم الحاجة من قبل الصندوق ، وأضاف: «إثر ذلك تم نقل الموظف لمكتب سنار فيما صدر أمر تحقيق في مواجهة النقابي غير أن رئيس اللجنة المكلفة للغرض رفض التحري والتحقيق ، لتقوم بعدها نيابة الأموال العامة بإيقاف المدير العام لصندوق التأمينات الاجتماعية ونائبته ومدير مكتبه ورئيس إحدى اللجان بالصندوق ؛ قبل الإفراج عنهم بضمان مالي «ملياري جنيه» .

الفساد في منظمة الشهيد

يعترفون ولا يسألون

الطاهر ساتي

الحقيقة ، نشر بتاريخ 2010-05-29

جميل ، لقد نشرت منظمة الشهيد مرافعتها الأولى بانتباهة البارحة ، وهناك مرافعات أخرى في الطريق وهي المرافعات ذات القيمة المدفوعة خصما من أموال أسر الشهداء ، وتأتي كل تلك المرافعات لتفند الوثائق التي نشرتها الحقيقة ولتكذب الحقيقة ذاتها ، وكما تعلمون بأنها نشرت وثائق تكشف عن اختلاسات ومحسوبة وسوء الإدارة الذي يبدد أموال أسر الشهداء في مشاريع خاسرة ، أو هكذا قالت أخبار الحقيقة الأسبوع قبل الفأنت .. حسنا ، ها هي المنظمة تصد الهجوم عن شبكاها ، أو كما نص مدخل الحوار التي أجرتها الزميلة الانتباهة مع مدير المنظمة ، اللواء م محمد عثمان محمد سعيد .. فلنقرأ نص المرافعة ، ثم ندع الحكم لفظنة القارئ!!..

سألته الانتباهة عن صحة تأسيس المنظمة لجمعية - بالباطن - باسم جمعية أحباب الخيرية ، وهي الجمعية المخالفة لكل قوانين ولوائح مسجل التنظيمات ، فأجاب سيادته : (نعم ، أحباب جمعية قديمة ، كان القصد منها استقطاب الدعم من المغتربين) .. هكذا اعترف بالجمعية التي يجب ألا تسجلها المنظمة ، بنص قانون مسجل التنظيمات .. وذلك الاعتراف ليس مهما ، فالمهم : هل تعرضت أموال الجمعية لمخالفات مالية ، بحيث لم تذهب أموالها لمستحقيها ..؟. هكذا سألت الصحيفة ، فرد بالنص : (نحن لانستطيع أن نمنع المخالفات ، ولكن إذا كشفها المراجع العام لانتهاون في المحاسبة) .. كلام جميل ، ماذا فعلت المنظمة عندما كشف المراجع مخالفات الجمعية ، أو هكذا سؤال الصحيفة ، فرد نسا : (لانتهاون في المحاسبة إذا كشفها المراجع ، ولكن لانحبذ خيار المحاكم حفاظا على سمعة المخطئ ، ولذلك نلجأ للتسوية والمحاسبة الإدارية) .. هكذا نهج إدارة المنظمة حين يختلس أحد العاملين عليها من أموال أسر الشهداء ، بحيث لاتلجأ إلى المحاكم حفاظا على سمعة المختلس!!..

ثم تسأله الانتباهة ، مقتبسة إحدى وثائق الحقيقة : قرأت أن فرع المنظمة بشمال كردفان تعرض لعملية اختلاس ، ما صحة ذلك ؟.. فرد المدير بالنص : (نعم ، اكتشفنا أن أحدهم اختلس مبلغا ، وعند التحقيق اعترف بذلك ، وتمت التسوية ، فدفع جزءاً من المبلغ وتبقى عليه جزء في طريقه لسداده ، ونحن نتابع ذلك ، ولانحبذ اللجوء إلى المحاكم حفاظا على سمعة المخطئ) .. فتأملوا هذا النهج الذي تدير به المنظمة أموال الناس ، يختلس المختلس ثم يعترف باختلاسه ، فتجازيه المنظمة بأن تعيد المبلغ بالتقسيت المريح ، ولاتقدمه إلى المحكمة حفاظا على سمعته .. أي ، الحفاظ على سمعة المختلسين أهم عند إدارة المنظمة من الحفاظ على أموال أسر الشهداء .. وإن كانوا يرون في نهجهم هذا إصلاحا ، فإني أقترح لهم نص قانون يبيح ترقية المختلسين ، إلى حيث الدرجة الوظيفية الرفيعة ربما تسهل للمختلس مهمة تسديد المبلغ المنهوب - بالتقسيت - في فترة زمنية قصيرة .. !!

وعن المحسوبة يقول المدير مدافعا : (مدير المزرعة - إحدى استثمارات المنظمة - شقيقي ، ولكن أنا لم أسع لتعيينه ، بل إدارة الاستثمار بالمنظمة هي من رغبت في تعيينه ، ليس لأنه شقيقي ولكن لأنه مؤهل لهذه الوظيفة) .. هكذا التبرير ، وهنا يطل سؤال فحواه : هل هذا الشقيق مر بلجان الاختيار عبر منافسة فتحت فرص التوظيف لكل أهل السودان ..؟.. إذا كانت الإجابة بنعم ، فلا ضرر ولاضرار بأن يدير الشقيق أحد مشاريع منظمة يديرها الشقيق الآخر .. ولكن للأسف ، الإجابة ليست بنعم ، وهنا تطل المحسوبة في أقبح صورها ، ثم التخطي الواضح لقانون الخدمة العامة الذي يحكم تلك المنظمة ووظائفها وكيفية التعيين فيها .. ثم تسأل الانتباهة : هل تعرضت هذه المزرعة إلى خسائر ، بحيث باع شقيقك أصولها ؟.. فيرد المدير : (قد تكون هناك خسائر لأسباب تشغيلية ، فالذرة تضاعفت أسعارها والأبقار تعتمد على الذرة ولايمكن بالطبع رفع سعر رطل اللبن إلى ثلاثة جنيهات .. أما الأصول التي بيعت فهي عبارة عن خردة حاويات بها لوري وتركترات وعربة تاتشر وغلايات و وو) .. هكذا الرد ، فتأملوه .. أصول ليست ذات قيمة ، عبارة عن خردة حاويات ، ولكن بداخل الحاويات : عربة لوري ، عربة تاتشر ، غلايات ، تركترات و وو.. على كل حال ، هذا حال المنظمة لمن يهمهم الأمر ، عفوا : إن كان أمر المال العام يهمكم!!..

الفساد في انشاء الشركات الحكومية

تقرير برلماني : تصفية مرافق حكومية وإنشاء أخرى (بطرق غير قانونية)

البرلمان: اسماعيل حسابو

الصحافة ، الأربعاء 29 إبريل 2009م

طلبت لجان برلمانية متخصصة ، اتخاذ اجراءات جنائية وقانونية لمحاسبة الهيئات والشركات المتهربة من المراجعة بتجميد

حساباتها ومحاسبة المسؤولين فيها، وبينما أبدت لجنة برلمانية ملاحظات سالبة علي أداء ديوان المراجع العام واكدت اهماله لبعض الجهات الخاضعة للمراجعة فترات امتدت لسنوات بحجج مختلفة، اتهم المراجع العام، أبو بكر عبد الله مارن، جهات لم - يسمها - بالسعي لإعاقة عمله والطعن في نزاهته.

وأرجع تقرير مشترك أعدته أربع لجان برلمانية وقدمه رئيس اللجنة الاقتصادية جاستن مارونا، حول تقرير المراجع العام عن حسابات 2007م، أسباب الاعتداء علي المالي العام الي عدم فعالية المراقبة الداخلية وقلة الخبرة والكفاءة الادارية والمحاسبية للعاملين بالادارات المالية، وعدم التقيد بالقوانين واللوائح بجانب عدم فصل وتحديد الاختصاصات. وأوضح التقرير أن حالات الاعتداء علي المال العام البالغة 32 حالة خلال الفترة من أول سبتمبر 2007م وحتى نهاية أغسطس 2008م، تم البت في 9 تهم منها ولا زالت 5 حالات أمام المحاكم و17 حالة أمام الشرطة أو النيابة، فيما لا زالت حالة واحدة بين يدي رؤساء الوحدات، مشيراً إلى أن جملة الأموال المعتدي اليها خلال الفترة المذكورة بلغت 2,396,177 جنيها، ولاحظت اللجان بطء الاجراءات أمام الشرطة والنيابات، ورأت ان الكثير من الأدلة تتقادم وتصبح صعبة المنال، وأشار التقرير الي وجود مخالفات بيئية لا تغطيها اللوائح والقوانين، وذكر أن مخازن ادارة الجمارك بمطار الخرطوم لا تتفق مع المواصفات، بجانب وجود مواد خطيرة وأصباغ مخزنة بكميات كبيرة تتعرض للتسرب وتلويث البيئة حولها، واكد التقرير وجود نسبة وفيات جراء الاصابة بالسرطان والفشل الكلوي ببيئة البحوث الزراعية، حيث إن الباحثين العاملين فيها لا يستخدمون الألبسة الواقية لعدم توفيرها لهم، وطالبت اللجان عبر 35 توصية أصدرتها، باتخاذ تدابير قانونية لمحاسبة الجهات التي لم تقفل حساباتها في مواعيدها ولم تقدمها للمراجعة بتجميدها ومحاسبة المسؤولين فيها، ومحاسبة الوحدات التي تجنّب إيراداتها، كما أوصت بأن تصدر وزارة العدل والهيئة القضائية منشورات تلزم أجهزتها بسرعة الفصل في قضايا المال العام.

وحمل تقرير منفصل عن الوحدات والشركات المتهربة من المراجعة، قدمه رئيس لجنة الادارة والعمل، عباس الخضر، علي ديوان المراجع العام واكد وجود ضعف في التنسيق بين ديوان المراجع ووحداته بالولايات واهماله لبعض الجهات الخاضعة للمراجعة دون مساءلة لسنوات بحجة امتناعها أو مماطلتها أو جهلها بالقانون، ونوه الي عدم اعمال قانون المراجعة الذي يبيح للمراجع اتخاذ اجراءات قانونية لتنفيذ اختصاصاته، وكشف ان بعض المرافق العامة بالدولة تم التصرف فيها دون مراعاة لأحكام التصفية ما أوجد وضعاً مخالفاً للقانون، كما اتضح ان بعض المسؤولين بجهات حكومية يصدرن قرارات بإنشاء شركات أو دمجها أو تصفيته بطرق مخالفة للقانون، ورأي التقرير أن بعض الحالات تتطلب اتخاذ اجراءات جنائية واسناد متابعتها لجهة رسمية مختصة، وأشارت اللجنة الي ان لوائح وأوامر تصدرها جهات بموجب قوانين لا يكون البرلمان أو أي من لجانه علي علم بها، ودعت الي اعادة النظر في اللجنة العليا واللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام من حيث التكوين والاختصاص، وترفع ادارة مكافحة الفساد بالمباحث الجنائية لتصبح ادارة عامة داخل هيئة المباحث والأمن بالشرطة.

واتهم المراجع العام، أبو بكر عبد الله مارن، في تصريحات صحفية جهات لم يسمها بالسعي لإعاقة عمله والطعن في نزاهته عبر تسريبات من الديوان لتقارير عن ادائه، ورحب بما أثير حول تشكيل الرئاسة لجنة لمراجعة أداء الديوان، وقال «نحن نرحب بأية لجنة تشكلها اية جهة» وأضاف «ان عملنا يتركز علي المراجعة ولن أخشي أحدا وليست لدينا مشكلة مع احد»، موضحاً أنه كون لجنة من داخل الديوان لمراجعة أدائه في فبراير 2008، ورفعت تقريرها في مايو من ذات العام وأوضح ان التقرير شمل نقاطا سالبة واخري ايجابية، مؤكداً أنه وجه بتنفيذ كافة التوصيات التي وردت بالتقرير، واتهم العضو محمد وداعة، الجهاز التنفيذي بالوقوف وراء التسريبات بهدف التأثير علي اداء المراجع وللتغطية علي الاداء التنفيذي.

أصدر الفريق سلفاكير ميارديت النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان قراراً بسحب الحصانة من وزير مالىته بالجنوب.. على خلفية الاتهامات بشأن (60) مليون دولار أمريكى كان المشير عمر البشير رئيس الجمهورية أشار إليها فى خطاب احتفالى بعيد الاستقلال.. أقيم بمدينة جوبا فى 9 يناير 2007. وبعيداً عن تفاصيل كرة الثلج المتدحرجة فى جنوب السودان بسبب هذه القضية.. من الأجدر الإشادة بهذا المنهج.. مسلك الشفافية الكاملة ومحاسبة من تتلبسه الاتهامات.. ووضعه أمام آلية المساءلة بلا أدنى حصانة.. ولو كان مثل هذا المنهج سائداً فى الحكومة الاتحادية وحكومات الشمال الولائية لما دخلنا فى هذه الدائرة الضيقة من الأزمات.. هل مرة فى تاريخنا القريب سمعتم بمسؤول يحاسب؟؟ بل على النقيض هل تذكرون قصة المسؤول الوحيد الذى كونت له لجنة تحقيق على خلفية كارثة سقوط العمارة.. وعندما أصدرت اللجنة تقريرها وطالبت بمحاسبته.. كانت النتيجة ترفيته إلى رتبة ووظيفة أعلى..

الحصانة الأزلية المبهجة التى تحيط بالرموز والقادة عصفت تماماً ببدأ الشفافية والمحاسبة.. وصار كل (عمدة) فى جزيرته مخيراً بلا رقيب.. تدار مليارات الأموال العامة بحكم رجل فرد.. ينفق يمينه ما لا تعلم به يساره.. فضلاً أن تعلم به وزارة المالية أو ديوان المراجع العام.. منهج جعل من السلطة العامة ضيقة خاصة.. تستحق أن يرفع صاحبها حاجبى الدهشة إذا سئل من أين أتى بمالها - والأجدر ماله - وفيم أنفقه.. لكن، إذا وجدت حكومة الجنوب والحركة الشعبية متسعاً من الشجاعة والجرأة لمحاسبة قياديين بمثل هذه الصرامة والوضوح.. لتعلم كيف أديرت هذه الأموال الضخمة (60) مليون دولار..

أليس من الأجدر فى المقابل أن تنشأ نفس المحاسبة والمواجهة لنعلم نحن شعب السودان مالك هذه الأموال كيف أصلاً أخرجت الحكومة هذا المال؟؟ ال(60) مليون دولار.. لم تنزل على حكومة الجنوب من عمل ساحر أو بدعاء فى ليلة القدر.. هى مال عام يملكه شعب السودان خرج من خزينة الدولة فى الخرطوم.. كيف إذاً خرج هذا المال؟؟ ومن أمر بإخراجه؟؟ وعلى أى مرجعية اعتمد؟؟ وعلى أى أساس قدر حاجة الحركة لإعادة قياديين من الخارج ب(60) مليون دولار..؟؟ إذا كانت الدولة قادرة على إخراج مثل هذا المبلغ وبهذا الحجم المريع.. بمثل هذه الأريحية.. دون حتى أن تسأل عن مصيره إلا من خلال خطاب جماهيري مفتوح كان من الممكن أن لا يتم إذا لم يتندر سلفاكير المنازلة باتهاماته للحكومة المركزية..

لماذا لا نمدد منهج المساءلة الذى انتهجته حكومة الجنوب... هنا إلى الخرطوم.. ونجر تحقيقاً شفافاً لنعلم كيف خرج المبلغ الضخم من الأصل؟؟ فالذى يخرج مثل هذا الجبل من الأموال بمثل هذه السهولة دون حتى الحاجة للرجوع إلى مؤسسات الدولة.. يخرج أضعافه!! فهل هناك مبالغ أخرى صرفت بمثل هذه الأريحية.. طالما أن الموضوع كله لم يظهر إلا صدفة؟؟ فى لقاء جماهيري جرت به الرياح إلى حيث لا تشتبهى السفن.. كما تحقق حكومة الجنوب كيف أنفقت ال(60) مليون دولار.. نطالب بالتحقيق هنا فى الشمال.. كيف أخرجت هذه ال(60) مليون دولار.. التى تكفى لبناء خمسة كبار.. مثل كبرى المك نمر الجديد بالخرطوم.. أليس على أموالنا حارس أو رقيب..؟؟

الشعب مالك هذا المال والذى جُمع منه جمعاً بكل أنياب ومخالب الجباية.. فكيف يصبح كالزوج آخر من يعلم!!

السودانى - الأخبار المحلية
الثلاثاء, 13 أكتوبر 2009

اعتبر عدد من نواب الهيئة التشريعية القومية أن اموال النهضة الزراعية غير شفافة فى اموالها وهناك خلل فى تنفيذها. وقال رئيس لجنة الزراعة بالبرلمان ورئيس لجنة القطاع الاقتصادى للرد على خطاب رئيس الجمهورية المشير عمر البشير فى فاتحة اعمال دورة الانعقاد التاسعة البرفيسور الامين دفع الله فى تصريحات للصحفيين أمس ، إن النواب اشاروا خلال مناقشاتهم داخل القطاع الاقتصادى لعدم وجود شفافية فى اموال برنامج النهضة الزراعية ووجود قصور فى السياسات الكلية للبرنامج اضافة لعدم وجود تنسيق بين الاجهزة المكونة للبرنامج والوزارات المختصة. وطبقاً لدفع الله فقد اجمع النواب على وجود قصور يشوب أداء الجهاز التنفيذى ، بالاضافة للثغرات التى اغفلها خطاب الرئيس ، مبيناً أن النواب طالبوا الجهاز التنفيذى بتنفيذ توصياتهم واقامة وزارة منفصلة للتخطيط بعيدا عن المالية لتعذر قيام الثانية بالمهمتين .

وزير دولة يعيد صيانة منزله من المال العام و يجمع بين وظيفتين

بؤر الفساد (1)

انعام محمد الطيب
السودانى ، الثلاثاء, 11 أغسطس 2009

هل أدلكم على ماهو أخطر من زلازل الطبيعة.. إنها زلازل النفس البشرية الأمانة بالسوء.. لا أعرف لماذا لا يتقن البشر فن الاستمتاع بما فى ايديهم والمتاح لهم.. بل هم غالباً ما يتطلعون لكي يحصدوا مع حقوقهم ؛ حقوق غيرهم حتى وإن دعاهم ذلك إلى تجاوز القوانين واللوائح!!

كثيرة هى بؤر الفساد عندنا.. بل اصبحت واضحة وذات اثر مباشر على توزيع الدخل وزيادة نطاق الفقر واتساع الفجوة بين المعدمين والمُترفين.. ولكم ان تتخيلوا معى ما تقوم به ادارات المراجعة الداخليه بالمؤسسات والوزارات والاجهزة المختلفة من مجهودات لإجتثاث هذه البؤر.. ولكنها تواجه بمن يقف حائط سد بين هذه الادارات والمفسدين.. بل ويتم تجاوز توجيهات المراجعة وبسهوله ويمر الماء تحت الجسر دون ان يسمع أحد خريها.. وتغض ادارت المراجعة الطرف بعد ان تصدر اليها الاوامر العليا ومن النافذين وتتوارى القوانين واللوائح خجلاً وترجع القهقري امام ثورة المسؤل الذى يعتبر ان ذلك من حقه ويجب ان لا يعترضه أحد!!

وتصبح اقسام المراجعة مجرد ديكورات تزين وجه الوزارات والمؤسسات على ان تبل قوانينها ولوائحها وتشرب مويته!!

الامثلة على ذلك كثيره فالخطاب الصادر من المكتب التنفيذى للسيد وزير الدولة بوزارة خدمية تغرق مؤسساتها فى المشاكل وتشكو التدنى المريع فى مستوى خدماتها ويحتوى الخطاب على انه (ومواصله لصيانة منزل السيد وزير الدولة مرفق لكم تقرير مهندس الوزارة والذى اشرف على الصيانة.. موضحا الاعمال التى تمت - مرفق - والمبالغ المستحقة للدفع ارجو شاكرأ دفعها حسب توجيه السيد وزير الدولة)

صيانة منزل السيد وزير الدولة كلفت مبلغاً محترماً وعلى فكرة، هذا المنزل الذى طالب الوزير بصيانتته، وعلى نفقة الدولة هو منزله

الخاص وليس منزلاً حكومياً!!

الخطاب الذى صدر مُوجَّه إلى الامين العام لتلك الوزارة والذى قام بدوره بتحويله للحسابات والتي وقعت _اي الحسابات _ (تصدق) ووجهت المدير المالي بالتنفيذ، إلا أن المراجعة الداخلية تعتبر "شوكة حوت" وبعد ان تمت الاجراءات تم تحويل الخطاب اليها كإجراء روتينى ولكنها افتت وبكل جراءة وقالت وفي نفس الخطاب (الاخوه بالحسابات لاتوجد صيانة لمنزل السيد الوزير لانه منزل غير حكومى وفقاً لمخصصات الدستورين) ولك أن تعلم يا صاح إن الصيانة المطلوبه لمنزل السيد وزير الدولة تشمل الاتى: اعمال الحفريات والمجارى وكسر وإزالة الخرسانة الارضية وتوريد وعمل بلاط سراميك مطابق للموجود وتوريد وعمل بلاط حبشى وإزالة المنهول القديم وعمل منهول جديد!! لقد تمت صيانة منزل السيد الوزير الخاص من مال دافع الضرائب المسحوق!! علماً بأن ذلكم الوزير ما تزال وزارته مُثقلة بالإحن والمحن والمشاكل والهموم!! أما وحدات المراجعة الداخلية التي إنتشرت في كل المصالح الحكومية لمراقبة وضبط المال العام بموجب قرار صادر من مجلس الوزراء فقد انطبق عليها قول القائل (يا عبدالمعين جئناك تعين وجدناك تحتاج لمعين!!) أخيراً نؤوه أن كل المستندات التي تخص ما قلناه في السطور السالفات بطرفنا مدعّمة بأدقّ التفاصيل وكل التوقيعات..

وكان الله في عون البلاد والعباد!!

بؤر الفساد (2)

انعام محمد الطيب

السودانى ، الأحد، 16 أغسطس 2009

(الناسُ أمام الوظائف العامة وعدالة المرتبات والمخصصات سواء) أو هكذا يجب ان يكون الحال في دولة (الشيعة!).. ولو حدث ذلك إذاً لتمَّ إجثاث ظاهرة الفساد التي بات تأثيرها مباشراً وسالماً بل هو تماماً كالسرطان الذي ينخر جسد الدولة ويجعله يتهاوى ويسقط بعد ان يفقد قدره على التماسك!!

في ظل ذلكم الوضع الذي يستأسد فيه الفساد على كل شئ يتحوّل القانون الى قانون غاب وبالتالي يستحوذ على خيرات الوطن ويستمتع بها اصحاب السلطه دون الآخرين.. وخير شاهد على ذلك بؤر الفساد التي تنوء بحملها الجبال الراسيات عندنا!! بالتالي فهي تحتاج لأن نضع أيدينا عليها لإصلاح مايمكن اصلاحه.. فالسودان يعيش ظروفاً نحسها في الشارع العام وعلى وجوه البشر وهي ناتجه عن سوء الادارة وافرازات سياسة التحرير الاقتصادي!!

إنّ العدالة مطلوبة وحتى المساواة في الظلم عدل وأبرز ما يميز حتى مشروع الاعلان العالمى لحق الحيوان هو المساواة التامة بين الاسد والبعوضة ولم يعط القانون حق التسلط للأقوى ولا حق الفيتو للفليل لمجرد انه أكبر من الفراشة!!

لكم ان تتخيلوا معى بؤرة أخرى من بؤر الفساد وكيف تصارع ادارات المراجعه الداخليه بمؤسساتنا من أجل اجثاث هذه البؤر، ولكنها تصرع فى النهايه ألم أقل لكم إنها (تمومة جرتق) وهاكم الحكاية... فخطاب هذه المرة صادر من وحدة المراجعه الداخليه لأجهزة الدولة وموضوعها استحقاق مدير جامعة حكوميه معروفه يقول الخطاب: إنّ مدير هذه الجامعه ووفقا لقرار نافذ يصرف كافة مخصصاته من هذه الجامعه ومن تاريخ تعيينه بجملة (3.244) جنيه بالاضافه الى انه يسكن فى سكن حكومى خصص له كمدير لجهاز هام وتقوم الجامعه بصيانتة فقط.

هذا المدير يجمع بين وظيفتين فى الخدمة العامة وخلال فترة عمله بالجهاز الهام لم يتم ايقاف مرتبه فى الجامعه كاستاذ جامعى

وهذا يخالف المادة (44/د) من لائحة الخدمة العامه لعام 1995 والتي تحظر على العامل الجمع بين وظيفتين في الخدمة العامه! ويواصل الخطاب (مرفق) صورته من تفاصيل راتبه الذي استلمه خلال الاعوام 2006، 2007، 2008 وعليه نوصى باسترداد مبالغ فترة عمله بالجامعة!!

الادهي والامر ان الخطاب نفسه يحمل فقره تقول ان مخصصات هذا المدير كخبير وطني في الجهاز الهام الذي كان يعمل به (000.375) جنيه مرتب مجهد وآخر استحقاق تم سداده من قبل هذا الجهاز فوائد مابعد الخدمة بجمله قدره 26.250 جنيه تمت تعديتها من وزارة الماليه والاقتصاد الوطني!!

هذا مالزم توضيحه والامر مازال مرفوعاً لسيادتكم وسيادتكم يا أيها القارئ الكريم.. وكان الله في عون السودان!

قضية استيراد النفايات الإلكترونية

نائب برلماني يعلن عن تحريك اجراءات قانونية

النفايات الإلكترونية (المسرطنة) تفجر أزمة بين المواصفات والبرلمان

أجراس الحرية ، الأحد 20-12-2009

بعد دخول (568) حاوية تجهيز (4000) بالمنطقة الحرة بأبوظبي للدخول إلى السودان فجرت قضية تصدير النفايات الإلكترونية (المسرطنة) إلى السودان أزمة بين البرلمان والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ، فيما نفت الهيئة دخول (568) حاوية محملة بالنفايات أعلن النائب البرلماني محمد نور محمد الزين العضو في لجنة الطاقة عن تحريك إجراءات قانونية في مواجهة هيئة المواصفات.

وكذب محمد نور بياناً أصدرته الهيئة الخميس نفت فيه معلوماته القائلة بدخول (568) حاوية عبر دول أوربية للسودان محملة بنفايات إلكترونية (مسرطنة)، و وصف بيانها بالعاري من الصحة وأكد أنّ تلك الحاويات دخلت بالفعل البلاد، وقال إنّها الآن محتجزة في جمارك الحاويات بسوبا كما أنّ العشرات منها بميناء بورتسودان، ولوّح النائب البرلماني محمد نور بكشفهم عن كوارث أخرى تدخل عبر هيئة المواصفات، وشار إلى أنّ اللجنة العلمية المشتركة اثبتت أنّ الأجهزة المحتجزة في (سوبا) تحمل مواد مسرطنة. وقال إنّ عبارة (منتھية المدة) حسب بيان المواصفات تعنى نفايات الكترونية، وقال إنّ المدن الرقمية بالسودان أغلبها نفايات الكترونية دخلت عبر هولندا ودول اخرى وتحديدا مدينة القصارف الرقمية.

من جانبه قال الخبير الدولي للنفايات الإلكترونية والأمين العام لمنظمة تقنيات الاتصال والمعلومات العالمية د.نزار الرشيد ورئيس اللجنة المشتركة بين المنظمة وهيئة الجمارك المنوط بها فحص الأجهزة المحتجزة في حظائر الجمارك في سوبا في مؤتمر صحفي بالبرلمان أمس في أعقاب زيارة قام بها للمويلح أنّ هيئة المواصفات استخرجت شهادة رقم (10971) تفيد بأن أجهزة إلكترونية جديدة تتبع لشرطة دبي جلبت لإحدى منظمات المجتمع المدني، وقال إنّ تمّ تخزينها بمنطقة (المويلح)، وأكد أنّها نفايات إلكترونية وليست أجهزة جديدة. واتهم دولاً أوربية لم يسمها بأنّها تدير تلك العمليات بواسطة عصابات ومخابرات دولية وترسلها للسودان. وأكد د.نزار وجود (4) من الحاويات الموجودة في سوبا الآن تحمل (3) آلاف جهاز كمبيوتر بخلاف أجهزة (المحمول) وغيرها، وقال إنّ الأمر علمياً يعنى وجود (4.500) كيلو من الرصاص في الشاشات فقط وهو مصنف دولياً بأنّه مواد خطيرة بجانب (الفسفور، الليثيوم، الزئبق) وغيرها يحظر نقلها عبر الحدود إلا بتصديق من الدولة المعنية حسب اتفاقية بازل (2006) والسودان من ضمن الدول الموقعة على الاتفاقية باعتبارها مواد مسرطنة من الدرجة الأولى. وأكد أنّ اللجنة أرسلت تقاريرها بالأمر، وخاطبت الجهات المعنية، وقال إنّ السودان يعتبر مقبرة للنفايات الإلكترونية وأنّ الأمر له أضرار بالغة على الأمن

القومي بالبلاد ، وقال الآن تعد حوالى (4000) حاوية بجبل علي (المنطقة الحرة بابوظبي) للدخول ، لافتاً إلى أن معظم دول الخليج ترسل نفاياتها الإلكترونية إلى السودان .

قضية استيراد النفايات الإلكترونية

السودان : تورط وزراء بفضيحة النفايات الإلكترونية

الخرطوم : كشف رئيس اللجنة القومية المستقلة لقياس الإشعاعات والمواد الخطرة في السودان نزار الرشيد الأربعة عن تورط وزراء ومسؤولين في قضية دخول نفايات إلكترونية إلى البلاد . نقلت قناة " الجزيرة " عن الرشيد القول إن القضية كشفت عن تورط ستة وثلاثين وزيرا ومسؤولا ومنظمات حكومية في الفضيحة ، مطالباً بمعاقبتهم على ذلك .

وأوضح أن النفايات الإلكترونية التي تغزو السودان تأتي في أشكال مختلفة مثل أجهزة كمبيوتر وآلات طباعة وماكينات تصوير . واتهم عصابات دولية وأجهزة مخبرات غربية بأنها تعمل بشكل منظم لإدخال نفايات إلكترونية مسرطنة للسودان . وشن الرشيد هجوماً على هيئة المواصفات والمقاييس لإقرارها بدخول أجهزة الكترونية منتهية المدة للسودان ووصف الأمر بالخطر والكارثي وشرع في اتخاذ إجراءات قانونية ضدها لاتهامها له بنشر أخبار وصفتها بالشائعات ، مؤكداً دخول عشرات الحاويات المحملة بالنفايات الإلكترونية الفاسدة والخطرة للسودان . في غضون ذلك فجر خبير في مجال الفيزياء التحليلية مفاجأة من العيار الثقيل بكشفه عن أن أغلب المدن التقنية والمشاريع التقنية التي أنشئت بالبلاد مؤخراً قامت على أساس نفايات إلكترونية .

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=334298&pg=1

قضية استيراد النفايات الإلكترونية

الفساد علي أعلي مستوي في السودان

بقلم: هلال زاهر الساداتى

سوداناييل ، الاثنين, 23 نوفمبر 2009 15:57

إتهم عضو لجنة الطاقة بالمجلس الوطني محمد نور الدين وزراء ودستوريين وجهات حكومية بإستيراد نفايات إلكترونية مسرطنة وإدخال أعداد كبيرة من (الكمبيوترات) قال الفحص الأولى لها بواسطة الجمارك أثبت إنها تحمل مواد مسرطنة , وجري توزيع هذه الأجهزة على المدارس والمؤسسات الحكومية إن الفساد قد أصبح ظاهرة مقيمة يتميز بها النظام الحاكم في السودان فقد جاء في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية الذي صدر في برلين لقياس مستوى الشفافية ومكافحة الفساد في العالم أن السودان قد جاء في ذيل القائمة وترتيبه 176 مكرر مع العراق ويأتي بعدهما في الآخر الصومال وترتيبه 180 , ومما يلفت النظر أن الدول العربية والإفريقية تصدر دول العالم في الفساد , ويعزى ذلك إلى إنتفاء الحريات فيها وتغييب حكم القانون .

ففي الدول الديمقراطية التي يسود فيها حكم القانون بدون تمييز أو محاباة أو تعتيم علي جرائم الفساد والإفساد فإنه يمثل أمام

القضاء والمحاسبة الوزير والخفير والقوي والضعيف والرئيس والمواطن العادي , ولقد قرأنا قبل أيام أن حكماً بالسجن 13 سنة قد صدر بحق وليم جيفرسون العضو السابق في مجلس النواب الأمريكي الديمقراطي وبغرامة قدرها 470 ألف دولار وذلك لأنه إستفاد من منصبه للمطالبة برشاوي , ونجد في نفس أعظم دولة على وجه الأرض إنه لم ينج رئيسها السابق بيل كلينتون من المحاسبة العسيرة أمام الكونجرس بسبب علاقته المشينة مع إحدى الموظفات بالبيت الأبيض وقد رأيناها يبكي وهو يعترف , كما سبقه للمساءلة واضطر للإستقالة الرئيس الأسبق نكسون فيما عُرف بقضية فضيحة ووتر جيت , وأما في اليابان فقد أرغمت حكومات للإستقالة بسبب إتهامها بالفساد , وحتى في إسرائيل فقد حوكم رئيسها بالسجن بسبب تحرشه جنسياً بإحدى الفتيات , وكذلك يخضع حالياً رئيس وزراءها السابق أولمرت للتحقيق بواسطة الشرطة بتهم الفساد , وكذلك وزير خارجيتها الحالي ليبرمان يحاسب بذات التهم .

وأما نحن في السودان المنكوب بحكامه الذين تسلطوا على رقابنا منذ إنقلابهم المشؤوم على السلطة الشرعية في عام 1989م فقد إنغمسوا في الفساد والإفساد منذ سنينهم الأولى , ولا نلقى القول على عواهنه , فقد ذكر قائدهم وزعيمهم الترابي حينذاك تهويناً من شأن الفساد أن نسبته بلغت 9 % , وأمثلة من أوجه الفساد التي تناولتها بعض الصحف كانت في المحاليل الوريدية والأدوية الفاسدة وبيع شركات ومؤسسات القطاع العام لأنصارهم ومحاسبيهم بأبخس الأثمان وذلك بعد إحتكارهم لكل مقدرات الدولة الإقتصادية وجميع الوظائف بما أسموه (التمكين) في ظاهرة لم يشهدها السودان من قبل ولن يشهدها من بعد , وأصبحت الإختلاسات وإستباحة المال العام بمليارات الجنيهات والتي رصدها المراجع العام , وبسطها للبرلمان (المجلس الوطني) وإنهيار الأبنية قبل إتمام بنائها (بنية مستشفى الرباط الوطني) , وأكبر آخر خطاياهم هي الشروع في بيع مشروع الجزيرة بعد تدميره وليس بمستبعد أن يبعه قد تم سراً , وكل هذا ما جعل السودان تحت نير هذا الحكم الفاسد المستبد يحتل بجدارة ذيلية أمم الأرض في نسبة الفساد والإفساد !!

والأنكى من كل هذا أن الفاسدين والمفسدين المقيمين في مستنقع الفساد القذر يكافؤونهم على فسادهم بترفيعهم وترقيتهم ويعوضونهم بمراكز أعلى من التي كانوا يشغلونها . وللأسف الشديد والسخرية المأساوية لم يقدم ولا واحد من اللصوص ونهابي أموال الشعب للتحقيق أو القضاء بالرغم من كمية الفساد المهولة طيلة العشرين عاماً من حكمهم البائس , بل أصبح اللص يشار إليه بلقب الوجيه فلان !!

حدث في الخمسينيات من القرن الماضي أن إختلس الصراف ود البدوي بضعة آلاف من الجنيهات فكان الحدث مثار حديث الناس إستهجاناً وإستنكاراً لغرابته وشذوذه , بينما حوكم المختلس بالسجن عديد السنوات. إن الحزن والأسى ليملاً جوانح المرء لأن سمعة السودان والسوداني قد مرغها هؤلاء الناس في الوحل بعد أن كان السوداني يشتهر بالأمانة والعفة وسمو الأخلاق , ويزيد الأسى والحزن بإدعاء الجبهجية بأنهم يحكمون بشريعة الإسلام السمحاء , ويتجاهلون بل يطرحون جانباً قول نبي الاسلام (صلعم) (والذي نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها , إنه أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإن سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد) . ويبقى السؤال الأهم وهو : هل سيتبدل حال هؤلاء الناس ؟ وأكاد أجزم إنهم لن يتغيروا ولن يتبدلوا لأنهم في كل يوم يزدادون عتواً وصلفاً وجوراً .
والحل الوحيد هو أن يذهب هذا النظام الي الأبد غير مأسوف عليه

الخصخصة المستمرة منذ 1992 إلى يومنا هذا أصبحت هدفاً أساسياً للحكومة وأحد ثوابت المشروع الحضاري (سيء الذكر). الشهر الماضي صرح وزير المالية بأن الحكومة تخلصت من 30% من المؤسسات وأن البقية في الطريق ، تزامن هذا التصريح مع بيع النقل الميكانيكي بالتقسيط وبشمن بخس. أين تذهب عائدات الخصخصة ؟، هذا سؤال مشروع طالما تحدثت الحكومة عن بيع المؤسسات العامة ، ونحن هنا نتبرع بالاجابة. لم يدخل أي جنيه للخزينة العامة من عائدات الخصخصة .

هذا ما ذكره المراجع العام للدولة في تقريره عن حسابات الحكومة لعام 2005 وهو بالمناسبة آخر تقرير منشور عن نتائج المراجعة العامة، والحال هكذا فان المؤسسات العامة التي خصصت إما أنها بيعت بلائمن أو أهديت للملاك الجدد وفي طليعتهم رأس المال الاسلامي الطفيلي .. أو انها ضلت طريقها الى الخزينة العامة .. وذهبت لخزائن أخرى .

علاوة على ما ذكر فان الانفاق الحكومي و المفترض أن ينخفض بسبب تخلص الحكومة من المؤسسات العامة ، ازداد بمعدلات كبيرة (إزداد بنسبة 600% خلال السنوات الخمس الاخيرة) وهو انفاق يمول أجهزة القمع بكافة مسمياتها .ولاتقف الخصخصة عند هذا الحد فالمعلومات المتوفرة تشير الى التقييم المتدني لأصول وممتلكات المرافق التي تم تأهيلها من خزينة الدولة وخصصت أو في طريقها للخصخصة . وهذا يندرج تحت مسمى الفساد بكافة اشكاله .

النتائج الملموسة لهذه الخصخصة هي ازدياد معدلات البطالة .. بسبب التشريد الواسع الذي تعرض له العاملون بالتالي ازدياد معدل الفقر وتدني الخدمات العامة . الارقام تقول أن 95% من السكان في عداد الفقراء وأن معدل البطالة .% وسط خريجي الجامعات والمعاهد وصل الى 70 برنامج الخصخصة وأجندته الخفية يهدفان لسيطرة رأس المال الاسلامي الطفيلي علي كافة مناحي الاقتصاد ويسعيان لتدمير النقابات الحية واضعاف الحركة الجماهيرية .. لهذا يتواصلان وبشكل محموم .

ان الحكومة التي تريد إستبدال القطاع العام برأس المال الطفيلي الأجنبي والمحلي ، لاتهمت بالمواطنين واحتياجاتهم .. ولا بمستقبل البلاد .. بل تركز كل الموارد لخدمة مصالحها الحزبية الضيقة .. هذا هو الوضع الماثل حيث لم توظف عائدات البترول لتقوية ودعم القطاع العام ، بل بددت وضيعت وكذا يراد بمؤسسات الدولة .هذا الركض المحموم في طريق الخصخصة تريد به الحكومة استباق أي تغييرات سياسية قادمة وفرض الأمر الواقع ، ورهن اقتصاد البلاد وثرواتها لرأس المال الطفيلي الاسلامي وتقوية نفوذه للتأثير على مجمل الحياة السياسية بما فيها الانتخابات القادمة واجندة خفية تحاول الحكومة تمريرها تحت ستار الخصخصة ورغم خفائها فان أهدافها ومخططاتها معلومة .

إن مؤسسات الشعب التي تباع الان بأبخس الاثمان ظلت ولعشرات السنين مصدراً هاماً للإيرادات العامة وأسهمت بشكل مقدر في التنمية ، ووفرت الخدمات الأساسية والضرورية لسائر أبناء شعبنا . فوق ذلك فانها وفرت فرص العمل والتشغيل للالاف وزادت حجم الناتج القومي الاجمالي .. ومن ثم فان بيع هذه المؤسسات وتصفيتها تحت جنح الظلام هما جريمة في حق الشعب والوطن . اننا ندعو كافة القوى السياسية للتصدي لهذا المخطط ومقاومته واسقاطه كما نطالب بفتح ملف الخصخصة ومحاكمة المفسدين وارجاع ما نهب من أموال ومؤسسات

غسيل الاموال و رشاي الاستثمارات الخارجية. قضية جمعة الجمعة

الاستعانة بشركات عالمية لتقييم وحصر ممتلكاته داخليا وخارجيا
صرف 800 مليون لمساهمي "الجمعة" خلال أشهر

كشف صالح النعيم المحاسب القانوني الذي عين أخيرا من قبل ديوان المظالم في المنطقة الشرقية ممثلا في الدائرة التجارية الـ16 مراقبا ماليا على أموال جمعة الجمعة داخل السعودية وخارجها، أن حقوق المساهمين المالية لدى الأخير سترد لهم خلال الأشهر القليلة المقبلة وفق آلية سيتم الإعلان عنها في السادس من أيلول (سبتمبر) المقبل.
من جانبه، قال جمعة الجمعة إن المبالغ المالية الخاصة بالمساهمين قبل تجميد أرصده من قبل اللجنة التي شكلت من قبل الجهات الرسمية تصل إلى أكثر من 1.060 مليار ريال، وأنه تم صرف ما يقارب 250 مليون ريال على المساهمين بنسبة 10 في المائة من رأسمال المساهم، وإن الأموال الخاصة بالمساهمين والمتبقية لديه تصل لقرابة 800 مليون ريال، مشيرا إلى أنه سيعمل بالتعاون مع مكتب صالح النعيم لإنجاز المهمة في أقرب وقت ممكن.
في مايلي مزيداً من التفاصيل:

كشف صالح النعيم المحاسب القانوني الذي عين أخيرا من قبل ديوان المظالم في المنطقة الشرقية ممثلا في الدائرة التجارية الـ16 مراقبا ماليا على أموال جمعة الجمعة داخل السعودية وخارجها، أن حقوق المساهمين المالية لدى الأخير سترد لهم خلال الأشهر القليلة المقبلة وفق آلية سيتم الإعلان عنها في السادس من أيلول (سبتمبر) المقبل.
وقال النعيم في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس في مكتبه في الخبر بحضور جمعة الجمعة، إن المكتب سيعمل على تقييم جميع أملاك الجمعة داخل السعودية وخارجها، بالاستعانة بشركات عالمية متخصصة في هذا المجال، مؤكدا أن جمعة الجمعة أبدى استعدادة للتعاون التام مع المكتب والجهات المعنية لرد حقوق ما يقارب 8700 مساهم.
وطالب النعيم المساهمين بمراجعة الموقع الإلكتروني الذي سيخصص لإعادة حقوقهم، من أجل إدخال بياناتهم وفق العقود التي تم توقيعها مع الجمعة، ابتداء من السادس من أيلول (سبتمبر) المقبل، مشيرا إلى أن الموقع سيحتوي على جميع البيانات المتعلقة بالمساهمين.

وأوضح أن قرار ديوان المظالم بتكليفه مراقبا ماليا واضح للغاية، مؤكدا أن حقوق المساهمين سترد وفق المتقى الشرعى وبما لديهم من مستندات وعقود مضاربة مع الجمعة، إلى جانب أن المكتب سيعمل على رد رأسمال المساهمين في المرحلة الحالية.
مبديا تقاؤه في إنهاء أزمة المساهمين لدى الجمعة، الممتدة من أكثر من خمسة أعوام، بعد أن لمس التعاون الكبير من قبل الجمعة لرد الحقوق، مطالباً المساهمين بمزيد من الصبر والوعى بالإجراءات التي تتم في مثل هذه الحالات.
من جانبه، قال جمعة الجمعة إن المبالغ المالية الخاصة بالمساهمين قبل تجميد أرصده من قبل اللجنة التي شكلت من قبل الجهات الرسمية تصل إلى أكثر من 1.060 مليار ريال، وأنه تم صرف ما يقارب 250 مليون ريال على المساهمين بنسبة 10 في المائة من رأسمال المساهم، وإن الأموال الخاصة بالمساهمين والمتبقية لديه تصل لقرابة 800 مليون ريال، مشيرا إلى أنه سيعمل بالتعاون مع مكتب صالح النعيم لإنجاز المهمة في أقرب وقت ممكن.
وكان ديوان المظالم في المنطقة الشرقية ممثلا في الدائرة التجارية الـ16 قد أصدر الأسبوع الماضى حكما قضائيا نهائيا بتعيين مكتب صالح النعيم مراقبا ماليا على جميع أموال وممتلكات جمعة الجمعة داخل السعودية وخارجها، تمهيدا لصرف حقوق المساهمين.

وسيكون المكتب مسؤولاً أمام الجهات الرسمية، على أن يقدم المراقب المالي تقارير تتضمن تقييم وبيع ممتلكات الجمعة، وحصر

جميع المساهمين، وتوضيح الآلية التي سيتم بها ذلك، إضافة إلى فتح حساب بنكي لتجميع أموال الجمعية، وعدم الصرف إلا بإذن من الدائرة. يذكر أن قضية جمعة الجمعية استمرت لأكثر من خمسة أعوام، بعد تجميد أمواله، وإيداعه السجن، قبل أن يفرج عنه في منتصف 2005.

ووفقاً لمصادر مقربة من الجمعية، فإن مجموعة شركات جمعة الجمعية لديها استثمارات متنوعة في السودان في مجال البتروكيماويات، الاتصالات، النفط والغاز والفندقة، إضافة إلى مجموعة من المجالات الخدمية الأخرى، حيث تستحوذ المجموعة على نسبة كبيرة من أسهم الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المالكة للأرض الخاصة في معارض الخرطوم الدولية، كما تمتلك المجموعة أرضاً أخرى مساحتها 600 كيلو متر مربع بما يعادل 600 مليون متر مربع على البحر الأحمر مباشرة بطول ضلع بحري يصل إلى 60 كيلو متراً وعمق عشرة كيلومترات، إضافة إلى منطقة قرى الحرة البالغ مساحتها 26 مليون متر مربع، والتي تبعد نحو 70 كيلو متراً شمال الخرطوم، حيث هناك نحو 900 شركة عالمية ومحلية لديها مستودعات مستأجرة في المنطقة الحرة، إضافة إلى 50 في المائة من شركة دانفودو (إحدى كبرى الشركات العاملة في السودان) والتي تقوم بتنفيذ الجسور والكباري والطرق الرئيسية في السودان، وفندق قصر الصداقة وما حوله من مساحة إجمالية تقدر بنحو 85 ألف متر مربع، كما تمتلك المجموعة أراضي زراعية كمشروع سندس وماريا التي تبلغ مساحة كل منهما ثلاثة ملايين متر مربع، إلى جانب أراض عقارية أخرى في مواقع استراتيجية في الخرطوم.

صحيفة الاقتصادية الإلكترونية

http://www.aleqt.com/2008/07/22/article_148183.html

لقاء مع السيد جمعة الجمعية

حدثنا إذناً عن طبيعة إستثماراتكم في السودان؟

لا أخفيك سراً بأن مجموعة شركات الجمعية الآن تعد أكبر مستثمر عربي في السودان ونحن نسعى سعياً حثيثاً بعون الله للحفاظ على هذه المكانة والريادة، لدينا مشاريع إستثمارية نملك أسهمها بنسبة (100 في المائة)، ودخلنا في شراكة في عدد من المشاريع بنسب عالية جداً. وبلغت الأرقام والإحصاءات فإن إستثماراتنا في السودان تتمثل عموماً في:

الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المحدودة بنسبة 41%

وفندق القصر بنسبة 100%

والدار الاستشارية لتطوير الخرطوم بنسبة 45%

ومركز السودان للهندسة والمعلومات الرقمية بنسبة 50%

والبنك العقاري التجاري بنسبة 100%

والجمعة ليموزين بنسبة 100%

والجمعة للدعاية والإعلان بنسبة 100%

وشركة دانفوديو للمقاولات والطرق والجسور بنسبة 50%

و بنك التنمية التعاوني الإسلامي بنسبة 40%

وشركة كتس لتقنية المعلومات وهندسة الكمبيوتر بنسبة 50%

والجمعة وأبرسي للتنمية الزراعية والحيوانية بنسبة 50%

شركة التطور للتشييد وتنمية الإستثمارات المحدودة بنسبة 50%

وشركة أبرسى للنقل بنسبة 50%

وأرض وزارة الزراعة الولائية بنسبة 100%

وشركة مداخل أفريقيا القابضة بنسبة 50%

ووكالة الجمعة للسفر والسياحة بنسبة 100%

وقرية ماريا السياحية بنسبة 100%

ومصنع الجمعة للخيام بنسبة 100%

ومدينة الجمعة الصناعية بنسبة 100%

وشركة الأعراف بنسبة 50%

ومشروع سنار السياحي بنسبة 100%

ومزرعة الجيلي بنسبة 100%

وشركة سهم للتجارة والإستثمار بنسبة 51%

أرقام مملدة ومطولة لكن لا بد منها خصوصاً في هذه الظروف لتوضيح حجم أعمالنا الحقيقي في السودان. كما ترى فنحن موجودون في أكثر من مجال إستثماري ، ونعتزم الآن تكثيف وتركيز تواجدنا في السودان والمحافظة على موقعنا كأكبر مستثمر عربي في السودان. وسنحدث طفرة حقيقية في منطقتي قري والبحر الأحمر الحرتين. يكفي أن تعلم أن العمل جار الآن لإقامة ميناء جديد على أحدث المواصفات العالمية على البحر الأحمر داخل منطقة البحر الأحمر الحرة . كما أننا سنغير ملامح الخرطوم نفسها بعد إكمال مشروع الأبراج السكنية والإدارية المطلة على النيل الأزرق في الخرطوم بحري.

http://aljumahgroup.com/ara/news/archives/2006/09/osool_mag.htm

ضلع الأجهزة الرسمية للدولة في الإحتيال علي المواطنين ، سوق المواسير بالفاشر

سوق المواسير بالفاشر... دس السم في الدسم

الخرطوم : الفاشر : نبوية سرالختم- سارة تاج السر :

الصحافة 2010/4/29

سوق الرحمة أو كما أطلق عليه مؤخراً سوق (المواسير) مثل أحد المحطات التجارية الهامة التي انعشت الاقتصاد المحلي بمدينة الفاشر خلال عام بعد أن كان يعاني ركوداً كبيراً برفعه مستوى دخول السماسرة والعمال وصغار التجار ، وحتى العاطلين عن العمل عبر التداول النقدي بفوائد كبيرة للمتعاملين ، وتمثلت فائدة هذا التعامل في بعض الوقائع المنشورة على أحد المواقع الإلكترونية والتي تقول : أن أحد المتعاملين داخل هذا السوق جنى اموالاً ضخمة جعلت منه رجل بر واحسان ساهم في دعم العديد من الخلاوي والمساجد والشفخانات ، كما ظل يساعد المحتاجين ويدعم الطلاب الفقراء ويوفر فرص عمل للعاطلين بجانب رواية اخرى تقول : أنه عندما تضاعف سعر الزيت والبطيخ في شهر رمضان المنصرم دخل احد كتاب الشيكات وساهم بتخفيض سعرهما بنسبة 30% بعد عملية شراء وبيع في آن واحد.

فحسب مواطنين تحدثوا لـ (الصحافة) : أن التعامل داخل هذا السوق يتم عبر تحرير شيكات لفترة معينة تتراوح بين الشهر والشهرين واستلام اشياء عينية منهم مثل (عربات -أوراق منازل - سلع ضرورية-واى شئ آخر قابل للبيع والشراء) بعد تحديد سعره ويتم بعدها كتابة شيك متضمنا ربحا اضافيا يصل إلى 50 % من السعر المحدد ما أغرى المئات للإقدام على رهن اموالهم وممتلكاتهم وحتى منازلهم ، فحققوا فى بادئ الامر ارباحا كبيرة لكن سرعان ما تداعى هذا السوق وأنهار ليجد المتعاملين أنفسهم يخسرون أموالاً طائلة فى عمله و صفت بانها اكبر عملية نصب وإحتيال جماعية شهدتها المدينة .

أمس الأول تظاهر المئات من المواطنين بعد أن تبذرت أحلامهم فى اعقاب وعود حكومية بإسترداد اموالهم المرهونة فى أيدي أصحاب الشركات المديرة للسوق بعد إرتداد الشيكات التى بحوزتهم ، غير ان الحكومة تراجعت عن وعودها بفتوى من والى الولاية المنتخب محمد يوسف كبر بحرمة تلك الأموال لأنها جاءت نتاجاً لثراء حرام ومشبوه موضحاً أن ممارسة هذا النوع من التجارة ربا يمكن إسترداد رأس مالها باللجوء للقضاء .

و تم تفريق المتجمهرين من قبل السلطات المحلية باستخدام الغاز المسيل للدموع وانتشرت تعزيزات شرطية على مداخل الطرقات .

وعلى إثر ذلك علمت (الصحافة) ان المتضررين والذين يزيد عددهم عن عشرين ألف متضرر منهم متضررون من جميع مدن السودان الأخرى قد شرعوا فى تكوين رابطة باسمهم ترأسها ضرار عبدالله ضرار الذى تحدث (للصحافة) عبر الهاتف عن حكاية سوق (المواسير) فقال : بدأ العمل بالسوق قبل 11 شهراً تقريباً بمباركة السلطات المحلية بعد أن شاعت فتاوى فى بادئ الأمر تؤكد فيها بشرعية التعامل فى السوق حتى أن مسئولاً مرموقاً بالمركز قال فى إحدى مخاطبته للجماهير (العايز يغترب يمشى الفاشر) فى إشارة للكسب السريع والكبير الذى وجده البسطاء من ماسحى الأحذية وبائعات الشاي ويضيف عبدالله قائلاً : (كانت الأمور تسير على مايرام لكن حدثت مشكلة أثناء الإنتخابات فالكثير من أصحاب المحلات التى كانت تسير السوق قاموا بسحب أموالهم مما جعل هنالك فرقاً وصل إلى مليار جنيه و800 مليون) ويواصل (بعد هذه الواقعة إرتدت الكثير من الشيكات التى حان أجلها فقام المتضررون بمحاولة لفتح بلاغات فى النيابة تلقوا على إثرها وعوداً بالسداد لكنهم تقاجأوا بتبدد الوعود بعد فتوى والى بربوية التعامل) ويشير عبدالله إلى أن شروعهم فى تكوين رابطة من أجل إنتزاع حقوقهم سواء بالطرق السلمية أو القانون أو العنف وحذر من إندلاع أعمال عنف كبيرة إذا لم تتدارك السلطات بالولاية الأمر وأرجعت للمتضررين حقوقهم المادية .

الى ذلك ترددت أنباء عن اعتقال السلطات لـ 60 رجلاً من منسوبي سوق المواسير بالفاشر على رأسهم آدم اسماعيل اسحاق وموسى صديق ومديرو مكاتبهم والمتعاملون معهم كما تم حجز ممتلكاتهم واموالهم واحالتهم لنيابة الثراء الحرام ، فيما اشار والى الولاية المنتخب محمد يوسف كبر فى بيان له امس الى اتخاذ مايلزم واعطاء كل ذى حق حقه وتزامن ذلك التوجه مع زيارة لوزير العدل عبد الباسط سبدرات للوقوف على حقيقة الاوضاع ووجه السلطات المختصة بالولاية بتشكيل لجنة قانونية ومباشرة كافة الاجراءات مؤكداً بانها لاكبير على القانون .

وحمل الكاتب والمحلل السياسى عبد الله آدم خاطر أجهزة الدولة مسؤولية الضلوع فى عمليات الاحتيال التى طالت هؤلاء المواطنين وقال خاطر ان مثل هذه العمليات لايمكن ان تتم الا عبر مجموعات محمية(نافذين فى السلطة) مؤكداً بانها ما كان لها ان تحدث قبل الانتخابات وطالب بقيام محاكمات لمعاقبة المحتال الاساسى المتسبب فى هذه الكارثة باعتبار ان الامر يمثل ضربة للاقتصاد الوطنى وتحطيماً للقيم الاجتماعية النبيلة بين الافراد ، كما دعا خاطر الى طرح الموضوع ومناقشته على فضاء اوسع فقهي وقضائى مشيراً الى احقية المتضررين فى متابعة حقوقهم رافضاً تحميلهم المسؤولية باعتبارهم ضحايا .

وعن رأى الدين فى فتوى والى كبر التى اشارت الى ان الاموال التى يطالب بها المتضررون نتاج ثراء حرام ومشبوه واصفاً تجارة المواسير بالربا اشار الامين العام لهيئة علماء المسلمين بروفسير محمد عثمان صالح الى اتقاها مع فتوى والى بحرمة هذه المعاملات بوصفها ربا مضيها بان المتعاملين به من الطرفين يجرم ويحرم شرعاً. وقال عثمان إن الآيات الواردة بسورة البقرة اوضحت ذلك بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله

ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون). وقال عثمان اذا كانت المعاملة قائمة على زيادة متولدة من دين وبسعر ثابت غير قابل للخسارة فهي حرام (ربا) اما اذا كانت زيادة متولدة من البيع فهي حلال حتى لو كانت بسعر أعلى . ورغم مايتناقله الناس داخل المدينة من حديث عن شبهة سياسية في الأمر تدور حول الحزب الحاكم الذي إستطاع أن يستدرج أموال المتضررين عبر شركتين هما شركة قوز عجيبة والقحطاني لتمويل حملاته في الإنتخابات المنقضية إلا أن القانوني والناشط الحقوقي (قاضي محكمة الإستئناف السابق) محمد الحافظ محمود يرى في هذا التعامل أنه مجاز قانوناً بعد فتوى مجمع الفقه الإسلامي للبنك المركزي بمشروعية مثل هذه المعاملات مصرفياً معتبراً ما حدث في إرتداد شيكات المتعاملين جريمة يحاسب عليها القانون ويقول محمد الحافظ في هذا الأمر : (ماسبق من تعامل تمت إجازته من قبل مجمع الفقه الإسلامي وبغض النظر عن طبيعة المادة التي تم التعامل فيها فإن العقد شريعة المتعاقدين وطالما أن العمل تم بالتراضي فإن العقد صحيح) ويستدرك الحافظ قائلاً : (لكن هنالك شيء في القانون يسمى الغبن وتعنى إذا تظلم شخص معين في مبايعة معينة وبيعت له سلعة بسعر أقل من سعرها الحقيقي أو أكثر يمكن ان يلجأ في هذه الحالة إلى محكمة مدنية تعدل له صيغة التعاقد بما لايزيد عن 20 % من القيمة الحقيقية لكن العقد صحيح قانوناً ويمكن ان تتدخل المحكمة لرد التعاقد للوضع المناسب) وعلى هذا الأساس يقول الحافظ إن البيع المؤجل بزيادة سعر المبيع إذا تم بالتراضي مقبول قانوناً وإن كان جائزاً اللجوء للمحكمة لتقليل الغبن من التعاقد، ويشير إلى ما يخص إرتداد الشيكات أنها جريمة تندرج تحت المادة 179 من القانون الجنائي لعام 1991 وهي في حالة سوق المواسير قائمة فعلاً بغض النظر إذا كان المقابل قليلاً أو مشكوكاً فيه والجريمة كما قال مكتملة الأركان بعد إرتداد الشيكات ويضيف قائلاً : تستطيع المحكمة الجنائية أن تدين صاحب الشيك لكنها تحيل الأطراف لمحكمة مدنية لتقدير القيمة الحقيقية للشيك والفصل فيها.

ضلوع الأجهزة الرسمية للدولة في الإحتيال علي المواطنين ، سوق المواسير بالفاشر

كارثة سوق المواسير بالفاشر

عبدالقادر محمد ابكر

سوداناييل ، الثلاثاء 04 مايو 2010

في واحدة من اكبر واغرب عمليات النصب والاحتيال على الاطلاق تعرض مواطني مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور لاغرب حالة من تلك فيما يعرف بـ(سوق المواسير) حيث بلغت خسائر هذا السوق العجيب ما يفوق الـ(240) مليار جنيه سوداني بالقديم اي ما يعادل اكثر من مائة مليون دولار امريكي .

معظم ضحايا هذا السوق من مواطني الفاشر حاضرة ولاية شمال دارفور اضافة الى مواطنين من كل من الجينية ونيالا والبعض الآخر من امدرمان وبعض مدن السودان الاخرى .

وحكاية هذا السوق انه بدأ منذ ما يقارب العام ونيف وطريقة التعامل فيه تتم بصورة غريبة حيث انه تذهب بما لديك من مال وتشتري بضاعة معروضة في الغالب الاعم تكون سيارة بما يعادل اقل من 35% من قيمتها الحقيقية مقابل ان تدفع نقدا، او تذهب وتعرض ما لديك من بضاعة وغالبا ما تكون سياره نظير مبلغ يفوق سعرها الحقيقي باكثر من 40% ولكن بشيك مؤجل غالبا ما تتراوح فترة سدادها شهر او شهر ونصف حسب الحالة والشخص والبضاعة ولا تذهب بذلك الشيك الى المصرف بل تأتي به الى المكتب مكان تمت الصفقة وتجد اموالك حاضرة , وهذا ما زاد من قوة الضمان لدى المتعاملين مع هذا السوق .

لم يلبث السوق ان تطور الى مجال العقارات ومن ثم لمختلف انواع البضائع سكر , دقيق , اسمنت , زيت وحتى الذهب وبعد حين تمدد السوق ليشمل الاثاث الجديدة والمستخدمه والادوات المنزلية واجهزة الحاسوب والتلفاز والموبايلات والديجيتال وحتى البهائم وكل ما يمكن ان يباع ويشترى .

ثم عم السوق كافة شرائح المجتمع الموظفين , العمال , القوات النظامية بمختلف مسمياتهم لاسيما ان المنطقة قريبة من مناطق العمليات يكثر فيها القوات النظامية وايضا الطلاب والنساء والصبيان وغيرهم واغتنى اهل الفاشر كثيرا من هذا السوق , الامر الآخر اللافت للنظر ان هذا السوق يقوم على امره رجال يعملون في الشرطه ف(موسى صديق و آدم إسماعيل) هم من رجال الشرطة اضافة الى انهم ترشحوا في دوائر انتخابية عن المؤتمر الوطني والاغرب ان المقرالرئيسي للسوق في الساحة الواقعة داخل (قشلاق) الشرطة وبجانب مسجد الشرطه نفسه ويروى احاديث المدينة ان القائمين على امر السوق هم مسؤولين كبار في الدولة مما ضاعف ثقة الناس في هذا السوق .

والى الولاية نفسه السيد عثمان محمد يوسف كبر في احدى تجلياته اعلن ان هذا السوق هو سوق (الرحمة) وليس سوق (مواسير) كما درج الناس على تسميته في المدينة وقام بتغيير اسم السوق الى سوق الرحمة وذكر ان هذا السوق مدعوم وكل من يطلق عليه اسم (سوق المواسير) بعد هذا اليوم سينال عقابا رادعا , ولمن لايعرف معنى (المواسير) فالمأسورة هو الانبوب الفارغ غالبا يكون مصنوعا من الحديد او البلاستيك فالشخص (الماسورة) هو شخص فارغ او كذاب والبضاعة (الماسورة) هي بضاعة فارغة او مكذوبة وقس على ذلك (سوق المواسير) هو سوق فارغ او مغشوش وبهذه الترجمة ان اعدنا صياغة الجملة تصبح سوق الغشاشين او سوق الكذابين , ولكن سيادة الوالى اعاد للسوق اعتباره وهيبته وقوته بعد تسميته بسوق الرحمة ذاك .

بدات ملابسات انهيار السوق قبل الانتخابات بفترة وجيزة حينما تخوف الناس من الانتخابات ومآلاتها ولكن تدخل السيد الوالى مرة اخرى ووعد الناس خيرا بانهم سيستردون كافة اموالهم اذا صوتوا للشجرة لان وجود حكومة لمؤتمر الوطني بالولاية سيكون الضامن لهذا السوق ويحكي طرفة ظريفة انه وصل للمتعاملين مع السوق رسائل smsعلى هواتفهم مفادها (صوت للشجرة تنال قروشك . اذا صوت للديك قروشك عيبك) عليه فقد عمل الناس بجد وسخاء من اجل ان يفوز مرشح المؤتمر الوطني للولاية عثمان كبر وبقيّة المرشحين للمجلس الوطني وتشريعى الولاية وقد اوفوا .

بعد الانتخابات واعلان نتيجة الفوز واثناء الاحتفال اعلن السيد والى الولاية المنتخب الاستاذ عثمان محمد يوسف كبر انه سيصدر بيانا في اليوم التالي يفيد فيه اهل السوق بمآلاته ومجريات الامور وفي اليوم المعنى خرج السيد الوالى عبر الاذاعة والتلفزيون المحلى معلنا ان المدعو موسى صديق و آدم إسماعيل تمّ القبض والتحفظ عليهما اضافة لعشرات اخرين من مدراء مراكز السوق واودعوا الحبس في سجن (شالا) وان كل من لديه مديونة طرفهما عليه التوجه الى النيابة لفتح بلاغ عن مظلمته وان التعامل الذى تم ما هو الامعاملات (ربوية) ووجه ائمة المساجد بتوعية المواطنين في ذلك وهكذا اعلن انهيار السوق وان الخدعة انطلت على الجميع وان الاموال قد ضاعت والنيابة نفسها حينما تحقق مع الافراد تلقى القبض عليهم وتوجه اليهم تهم تحت (قانون الثراء الحرام)

ازاء هذا الوضع الغريب والخطير تنشأ جملة من الاسئلة المشروعة تبحث عن اجابات منطقية :
لماذا صمتت نيابة الثراء الحرام والاجهزة الاخرى المعنية كل هذه الفترة في حين ان عمليات بيع الكسر تتم امام ناظرها وفي وضح النهار لاكثر من عام كامل ؟.

اين ائمة المساجد من المعاملات الربوية التي امتدت كل هذه الفترة ام ان الامامة والافتاء يجيء حسب الطلب ورغبة الانظمة الحاكمة ووعظ الناس وارشادهم تاتي على هوى السلطان ؟
الاجهزة الرقابية التي تعمل على احصاء انفاص المواطنين واحصاء ومراقبة حركة الاموال لاي مبلغ زاد عن ال(500) جنيه سودانى يراقب بدقة اين ذهبت ومن اين والى اين لم تقاعست هن مراقبة حركة هذه المليارات طيلة فترة العام هذه وهى عمر (سوق المواسير)؟

ما هو دور جهاز الشرطة في هذا السوق علما بان القائمين على امره هم من منتسبيها ويقال ان رعاة السوق هم من النافذين في شرطة الولاية حسب حديث المدينة ؟

دور السيد الوالى عثمان محمد يوسف كبر في توجيه السوق والاشراف عليه طالما اطلق عليه سوق الرحمة ؟.

علاقة المؤتمر الوطني بالولاية بهذا السوق بفرضية ان اثنين من منتسبيه والمرشحين للانتخابات نزلوا في الدوائر الجغرافية باسمه هم المدراء المتصرفين لامر هذا السوق ما هو دور التنظيم ورايه في ذلك .
علاقة الامر باستهداف انسان دارفور وتجفيف موارده باعتبار انه داعم اساسي للحركات المتمردة كخطة امنية استراتيجية لمحاربة الحركات وتجفيف منابع تمويلها بالنظر لمشكلة دارفور كمشكلة امنية حسب الرؤية القديمة لاجهزة النظام لما جرى في دارفور .
هذه بعض من اسئلة حيرى ومشروعة تبحث عن اجابات شافية لكارثة هذا السوق ونحن نتمنى ان تتدخل السلطات الاتحادية لمعالجة الازمة والتي قد تتفاقم وتتفقد المنطقة الى اتون ازمة جديدة لا قبل لاهل الاقليم بها فقد انهكتهم الحروب والآن هذه الكارثة ستفقد لافقارهم والانسان اليائس والمحبط قد يكون مستعدا لفعل اى شىء فهلا يتدارك المسؤولين هذا الموقف ويوقفوا آلة الدمار الجديدة من اهلاك الحرث والنسل والمال والولد .

هروب تاجر بعد حصوله علي قرض ب "38" مليار جنيه وهو يمت بصلة قربي لشخصية سياسية مؤثرة

هروب تاجر بعد حصوله علي قرض ب "38" مليار جنيه

الكاتب الخرطوم، خاص بالانتباهة

الثلاثاء 19 يناير 2010

تتكم دوائر الجهاز المصرفي و الإقتصادي علي أضخم عملية إحتيال في الآونة الأخيرة حيث حصل أحد التجار وصاحب مصنع للشيخ علي قرض بقيمة 38 مليار جنيه سوداني إتضح أن الضمانات العقارية التي منح بموجبها التصديق مزورة بالكامل كما أنها لا تغطي قيمة القرض موضع التصديق .

تشير متابعات "الانتباهة" الي خلفيات القصة التي تعود الي منح التصديق المعني عقب رهن التاجر لعدد 1383 طن سيخ ومواد بناء أخرى بمخزن إدعي ملكيته إضافة الي مواقع أخرى تمت معاينتها من قبل موظفي ثلاثة بنوك معروفة وإعتمادها رسميا .
تصاعدت أزمة الرهن "المضروب" عندما شرعت البنوك المذكورة في إسترداد أموالها بعد عجز التاجر عن السداد و أعلنت عرض المواقع المذكورة للبيع في مزاد علني تم نشره بصحيفة يومية معروفة ، وذهبت قوة من الأجهزة الأمنية والشرطية لحجز المخازن تمهيدا لبيعها لكنها فوجئت بشخصية إقتصادية معروفة تبرز مستندات موثقة تثبت ملكيتها للمخازن ، الأمر الذي دفع السلطات المختصة لإلغاء المزاد وإتخاذ إجراءات صارمة حبست بموجبها علي ذمة التحقيق مديري البنوك المعنية حيث تم إطلاق سراحهم بالضمان . وسجل صاحب المخازن المعروف بلاغات تحت المواد 183/159 من القانون الجنائي يتهم فيها البنوك المذكورة بالإساءة لسمعته وتعطيل أعماله ومصالحه بينما رفضت قيادات مصرفية عليا التعليق علي الحدث . قالت مصادر الصحيفة أن التاجر هرب لخارج البلاد وهو يمت بصلة قربي لشخصية سياسية مؤثرة

تعليق:

و الشخصية الاقتصادية صاحبة المخازن هو جمال الوالي و الشخصية السياسية المؤثرة هو جلال يوسف الدقير الذي له صلة بمصانع الأسعد للحديد . و تم تهريب التاجر لصلة القري بيوسف الدقير .

الاحداث ، السبت 20 سبتمبر 2008م

صاحب القصر الذي اشترى الشارع... سطرت قبل أربعة أعوام تقريباً مقالاً بهذا العنوان نشر بصحيفة الأيام... وكانت خلاصت هي أن أحد الأثرياء من رجال الأعمال يقيم بحى الطائف بالخرطوم مربع 22 قد استولى على عدة شوارع وميدان صغير شرق منزله وضمهم إلى منزله وأقام حولها أسواراً عالية وبوابات ضخمة فتحول منزله إلى قلعة حصينة... ومررت بالأمس وتأكدت من أن الوضع ما زال كما هو دون تصحيح... ولأننى أعتقد أنه قد حدثت بعض التغيرات فى الواقع السياسى السودانى وفى طبيعة السلطة الحاكمة منذ البدء فى تنفيذ نصوص اتفاقية السلام الشامل 2005م فمن الواجب أن نعيد النظر فى العديد من التجاوزات ونزىل المظالم العامة التى وقعت على المواطن السودانى أينما كان خلال فترة الهياج الإنقاذى... لذلك أقدم هذا المقال كرسالة مفتوحة للأستاذ/ عبد الباسط سبدرات وزير العدل الذى هو المسؤول الأول عن تفعيل القانون لحماية مصالح وحقوق المواطنين وإزالة أى ظلم يقع عليهم .

بداية أود أن أسجل أن ما قام به ذلك الرجل يمثل أسوأ وأبشع مظاهر ارتباط نفوذ المال بالنفوذ السياسى... ففى ذلك الوقت لم يكن يتسنى لهذا الرجل مهما بلغت درجة ثرائه أن يستولى على بعض شوارع الحى وضمها لمنزله لولا دعم جهة سياسية ما فى السلطة الحاكمة له... فهناك رجال أكثر منه ثراء على مر تاريخ السودان الحديث حتى فى زمن الاستعمار الأجنبى لكنهم لم يتجرأوا على فعل فعلته هذه... هذا بالإضافة إلى أن السلطات المحلية فى جميع أنحاء ولاية الخرطوم تواجه التعديات على الشارع العام بحزم وأحياناً بعنف فهناك حالات عديدة وبالقرب من حى الطائف نفسه وآخرها كانت بشارع البلابل بأركويت حيث تم إزالة المساطب والحدائق واللوحات أمام المنازل بالآليات وبشكل عنيف ولم يعترض أحد على ذلك انطلاقاً من أن الشارع هو ملكية عامة لجميع المواطنين وليس من حق مواطن مهما كان وضعه أن يتعدى عليه لمصلحته الشخصية... فأين كانت هذه السلطات المحلية عندما ضم هذا الرجل شوارع وميدان لمنزله؟
وألخص فهمي للموضوع فى التساؤلات التالية التى أتعمش أن يدرسها السيد/ وزير العدل وفق القوانين المعمول بها حالياً ولائياً أو اتحادياً :-

أولاً: مَنْ الذى صدق لهذا الرجل بضم الشوارع والميدان لمنزله... وهل لتلك الجهة أى سند قانونى لما حدث؟
ثانياً: إذا تم تخطيط أى حى سكنى وعمره المواطنون فهل شوارع الحى ملك خاص للدولة تمنحه لمن تريد أم أنها ملك عام للمواطنين سكان الحى ولغيرهم من مستخدمي الطريق العام؟
ثالثاً: يقول بعض سكان مربع 22 بالطائف أن الرجل قد عوضهم برصف بعض شوارع المربع الداخلية... فهل يسمح القانون بذلك... بمعنى آخر هل يسمح لى أنا شخصياً القانون بأن أضم غداً الشارع الذى أمام منزلي لمنزلي مقابل موافقة سكان الحى وتعويضهم بأى شكل يتم الاتفاق عليه معهم؟
إننى كمواطنى عادى أطالب السيد/ وزير العدل بما يلى :-

أولاً: دراسة ملف هذه الحالة التى أوردتها وتحديد مسؤولية ما حدث من استيلاء مواطن على شوارع وميدان عام... وتفعيل الآلية القانونية لمحاسبة من شارك فى ذلك من قبل أجهزة الدولة المختلفة سواءً أكانت ولائياً أو اتحادية ومحاسبة الرجل الثرى نفسه على فعلته .

ثانياً: تصحيح الوضع وفتح الشارع وإخلاء الميدان الصغير شرق منزل الرجل... وإذا كان الرجل قد دفع أي مبالغ للدولة في شكل رسوم أو غيره فمن حقه أن ترد له نقداً ويعدل الوضع .

وهذه الرسالة المفتوحة مكررة للسيد / والى ولاية الخرطوم والسيد / معتمد الخرطوم والسيد / وزير التخطيط العمراني والشؤون الهندسية بالولاية... فجميع هؤلاء السادة يجب أن يهتموا بالأمر ويسارعوا بمعالجته لأنه يمثل نقطة سوداء في ملف حكومة الإنقاذ السابقة وسيظل نقطة سوداء في ملف حكومة الوحدة الوطنية الحالية إذا لم يعالج سريعاً... فليس هناك عيب في أن يعالج الخطأ إذا حدث ولو بعد مئة عام ولكن العيب في تجاهل الأمر وعدم معالجته... ونأمل أن نسمع صوت الحق والعدل يجلجل في سماء الخرطوم .

قضية استيراد المبيد الفاسد بوزارة الزراعة

وزارة الزراعة وملف فساد آخر !!..

إليكم

الطاهر ساتي

السوداني ، بتاريخ 2011-01-26

قبل أسبوع ونيف ، كتبت زاوية تحت عنوان: الإستبقاء ، خياروقوس.. قلت فيها قلت بأن الدكتور عبد الحليم المتعافي ، وزير الزراعة ، أصدر قرارا بإستبقاء مدير إدارة الوقايات بالوزارة إلى أجل غير مسمى ، رغم تجاوز الرجل سن التقاعد بعامين ، وهو الإستبقاء الثاني لسيادته ، حيث الأول كان بقراررئاسي ولمدة عام فقط كما ينص قانون الإستبقاء.. ولكن بعد أن أكمل العام لم يغادر منصبه ليفسح المجال لكادر آخر ، فالمتعافي إستبقاه لأجل غير مسمى .. وهذا أمر يخالف قانون الخدمة العامة وكذلك يخالف قانون الإستبقاء ، ثم أن المدير الذي يتمسك به المتعافي مدى حياة هو المدير الذي يدير إدارة الوقايات ، وتلكهي الإدارة التي تسرب عبرها المبيد الفاسد الذي تم إستخدامه هذا الموسم بحقول قطن الجزيرة.. ولذلك قلت بأن العدالة تقتضي مساءلة هذا المدير وكل المتورطين في جلب وإستخدام ذاك المبيد، ولكن عدالة المتعافي لم تسأله ، بل كافأته بإستبقائه -رغم أنف قانون الخدمة المدنية ورغم أنف قضية المبيد الفاسد - مديرا لذات الإدارة لأجل غير مسمى..هكذا كتبت قبل أسبوع ، فتأمل رد فعل وزارة الزراعة يا صديق !!..

لم تعقب الوزارة بتعقيب يوضح للناس سر مخالفتها لقانون الخدمة ، ولم تنف دور إدارة الوقايات في مراحل إستيراد وإستخدام ذاك المبيد الفاسد ، ولم تقل للناس بأن مديرها - المستبقي مدى الحياة تقريبا - هو أفضل من يمشي على الأرض ولذلك يجب أن يخلد في تلك الإدارة حتى ولو ملأ حقول بلادي بكل أنواع المبيدات الفاسدة ، لم يردنا من الوزارة توضيحا كهذا.. ولكن جاء رد فعلها على النحو الآتي : حيث ملأت صحف البارحة بإعلانات مدفوعة القيمة من مال الشعب ، أعلنوا فيها من أسموا أنفسهم بمدراء الوقاية بالولايات ترحيبهم بقرار إستبقاء مدير إدارة الوقايات مديرا لأجل غير مسمى ، ووصفوه بأنه القوي الأمين الذي يجب أن يسد هذه الثغرة في هذه الفترة الحساسة من تاريخ البلاد..هكذا يقول إعلانهم المدفوع القيمة من دم قلب الشعب ، نقلته بالنص (القوي الأمين الذي يجب أن يسد هذه الثغرة في هذه الفترة الحساسة من تاريخ البلاد) ..ثم ختموه ب: (نشيد بالدكتور عبد الحليم المتعافي ونثمن جهوده ودوره الفعال والحاسم ونظرته الثاقبة في تطوير وترقية الزراعة ونهضتها الحقيقية في عهده) ..هكذا إعلانات مدراء الوقاية بالولايات في مساحة نصف صفحة وزينوها بصورة السيدين : الوزير و المدير.. كل هذا فقط لأنني تساءلت عن سر مخالفتهم لقانون الخدمة بذلك الإستبقاء ، وعن سر عدم مساءلتهم لذلك المستبقي عن دور إدارته في ذاك المبيد الفاسد.. للأسف ،

تساؤلي تسبب في أن يدفع الشعب فواتير إعلانات صحف البارحة ، ولو كنت أعلم ذلك لما تساءلت !!.. لم تجد عبقرية الوزارة نهجا حضاريا تدافع به عن أخطائها وسوء إدارتها ومخالفاتها وفسادها المبين ، غير تحميل خزائن الشعب مسؤولية سداد قيمة تلك الإعلانات المراد بها تجميل القبح..لم يحدثها نهجها بأن يذهب بي إلى المحكمة إن كنت مخطئا، وما عجزوا عن ذلك إلا لضعف برهانهم ووهن منطقتهم وسوء تصرفهم.. ولم يحدثهم نهجهم بالتعقيب - مجانا - في ذات المساحة التي فضحت فسادهم ومخالفاتهم ، وماتجاوزا ذلك إلا لإفتقارهم لحروف التعقيب الصائبة.. ولذلك ، أرادوا تغطية كل هذا القبح بإعلانات لاتختلف - شكلا ومضمونا - عن (كوافير التجميل).. بحيث لم يبرروا مخالفاتهم لقانون الخدمة ، ولم يوضحوا كيف ذاك المبيد الفاسد ، بل إكتفوا بتلميع الوزير وتجميل المدير..وكعادة المفسدين الذين إختبرت لغتهم وطرائق تفكيرهم ، لم ينسوا التلميح ببعض الإساءات ، وهذا لا يهمني كثيرا.. فالقوي الأمين هو الذي يواجه حقائقك بحقائق ويقارع وثائقك بوثائق ، بالتعقيب الفصيح أو بالمحاكم ، أما الذي يتستر وراء الشتائم والإساءات ، فهذا فاسد هزيل فتجاوزوه ، أوهكذا نهجي في الحياة !!.. المهم ، فلندع المبيد الفاسد وإدارة الوقايات وإعلاناتها.. لي رغبة صادقة في تكبيد الشعب المزيد من الخسائر التي تهدرها فواتير إعلانات تجميل القبح ، ولذلك إليكم الحكاية التالية.. قال الأمين العام للنهضة الزراعية - المهندس عبد الجبار حسين - لصحف أول البارحة بالنص : الجهة المسؤولة عن إستيراد تقاوى زهرة الشمس الفاسدة غير معلومة..هكذا اتحدث أمين النهضة الزراعية بعد أن تكبد زراع هذا المحصول خسائر بلغت جملتها (30 مليار جنيه) ، بسبب فشل موسمهم الزراعي ، حيث ثمار كانت فارغة من البذور ، وذلك بسبب إستخدام التقاوى الفاسدة ، وهذا ما قاله أيضا د. يونس الشريف رئيس اللجنة الزراعية بالبرلمان..كلاهما أقر بأن هناك تقاوى فاسدة تسببت في خسائر فادحة للناس والبلد ، وكلاهما يدعي عدم معرفته بالجهة المسؤولة عن إستجلاب وتوزيع هذه التقاوى بحقول النيل الأبيض ، الجزيرة ، الرهد ، النيل الأزرق ، سنار و القضارف..هناك تقاوى فاسدة ، مصدرها غير معروف للبرلمان ، يعترف رئيس اللجنة الزراعية.. معيب جدا أن يجهل برلمان البلد معلومة كهذه ، وكذلك معيب أن يجهل الطرق التي يمكن بها أن يعرف تلك المعلومة ، ومنها إستدعاء وزير الزراعة ومساعليه..نعم ، أي طفل في الشارع السوداني يعرف أن من مهام البرلمان هو مساءلة أي وزير عن أية قضية ذات صلة بوزارته ، هذه معلومة يعرفها أي طفل ، ولكن برلمان أحمد إبراهيم لم يعرف بعد ، ولذلك شئ طبيعي ألا يعرف مصدر تقاوى زهرة الشمس الفاسدة.. لو كان البرلمان حريصا على محاربة الفساد والمفسدين لعرف مصدر التقاوى الفاسدة والمبيد الفاسد قبل الناس والصحف..ولو كان البرلمان حريصا على محاربة الفساد والمفسدين لسحب الثقة عن المتورطين في إستجلاب وإستخدام التقاوى الفاسدة والمبيد الفاسد بكل شجاعة ، ولكنه ليس حريصا على محاربة الفساد والمفسدين ، بل حريص على (حمايتهم) ، ولذلك يلف ويدور حول الحقائق بالتصريحات التي من شاكلة (نحن ما عارفين التقاوى الفاسدة جات كيف ؟).. تأملوا - بالله عليكم - كيف يتلاعب برلمان البلد بعقول الناس !!.. وعليه.. كما أزعنا قبل أسبوع ونيف الستار عن مصادر المبيد الفاسد والإدارة التي تسرب منه ، أيضا سأزيح الستار عن مصادر التقاوى الفاسدة والإدارة التي تسربت منها..فليتابعنا البرلمان الذي يجهل تلك المصادر ، سنعرض له المصادر ليعلم فقط ، وليس ليعلم ويحاسب ، فهو أضعف من أن يحاسب رئيس لجنة شعبية بطرف المدينة ، ناهيك أن يحاسب وزيرا أو مديرا على فساده .. وكذلك على وزارة الزراعة أن تتابع ، لتتحف الصحف بالإعلانات التي تمجد نزاهة مدير إدارة التقاوى وثقة الوزير فيه ، أي فعلت لمدير إدارة الوقايات.. نعم ، غدا باذن العالي القدير سأرهبكم بالحقائق الموثقة ، لترهقوا الشعب بفواتير إعلانات تجميل قبح تلك الحقائق !!..

اللبن في (الكازوزة!!)
زهير السراج

السودانى ، الأربعاء, 30 ديسمبر 2009

لم تنجل بعد (معركة اللبـن) داخل وزارة التجارة الخارجية وبينها وبين الجهات الاخرى التي شملتها اتهامات خطيرة في بيان نشرته الوزارة كإعلان تجاري ببعض الصحف وحمل توقيع الوزير ، ثم نفت باسم وزير الدولة صدوره عنها ، بل قالت انه مدسوس عليها ، ولم تتضح الحقيقة بعد بسبب سياسة الصمت المطبق التي التزمت بها كل الجهات المعنية برغم حساسية الموضوع وأهمية السلعة موضوع البيان أو (الصراع الضاري) وهي كما يعلم الجميع سلعة (اللبن المجفف) بنوعيه كامل الدسم وخالي الدسم!!
وأصل الحكاية - كما جاء في البيان الذي حمل توقيع الوزير - أن بعض الجهات تستفيد من التخفيض الجمركي الممنوح من الدولة للبن خالي الدسم الذي تبلغ جماركه حوالي (3%) من السعر الأساسي لاستيراد اللبـن كامل الدسم الذي تبلغ جماركه (25%) باعتبار انه لبن خالي الدسم مما يضيع مبالغ ضخمة على الدولة ويؤدي لمنافسة غير عادلة في السوق وهو ما ادى لسعى وزير التجارة الخارجية - حسب البيان - لمعالجته بإصدار قرار بتوحيد الرسوم الجمركية لنوعى اللبـن بواقع (15%) من سعر الطن.. وتقدر بعض الجهات قيمة المبالغ الضائعة من الدولة سنويا نتيجة التلاعب والاحتيال على السلطات الرسمية ب(31 مليون جنيه) يعني (31 مليار قديم) باعتبار أن كمية اللبـن المستورد سنويا على انه (خالي الدسم وهو كامل الدسم) حوالي (2260) طن بسعر (2611 جنيه) للطن.. بينما تبلغ كمية اللبـن خالي الدسم المستوردة سنويا حوالي (20 ألف) طن تستخدم بشكل أساسي في صناعة الزبادي والجاتوه والمخبوزات.. إلخ بينما يستخدم كامل الدسم كغذاء (شراب غالبا).
بغض النظر عن أحقية وزير التجارة في إصدار قرارات تتعلق بالرسوم الجمركية ، فقد أشار البيان الذي حمل توقيع سيادته إلى شكوى عدد كبير من التجار والمستوردين بدخول كميات ضخمة من اللبـن الجاف على أنها خالية من الدسم بينما هي كاملة الدسم مما يعنى توجيه اتهامات مبطنه إلى الجهات الرسمية التي تتولى عبء مراقبة ودخول الواردات وتحصيل الرسوم الحكومية عليها مثل هيئة المواصفات والمقاييس والهيئة العامة للجمارك بالمشاركة في الدخول غير القانوني للسلعة أو بالاهمال والإفكيف دخلت كميات ضخمة من اللبـن كامل الدسم على أنه خالي الدسم بدون ان تتنبه لذلك؟ وكنا نود أن نسمع رداً من هذه الجهات على هذه النقطة إلا أنها أثرت الصمت وفضلت الانتظار حتى تنجلي المعركة المحتمة داخل وزارة التجارة الخارجية أو بينها وبين الصحف التي نشرت البيان الممهور بتوقيع الوزير الذي نفى وزير الدولة بالوزارة صدوره عنها!!
ترى هل نسمع رداً من الجهات الرسمية حول هذا الموضوع الخطير أم يضيع اللبـن في (الكازوزة) مثل غيره من الموضوعات الخطيرة التي ضاعت ثم ماتت وشبعت موتاً؟.. وما زال ليل الانقاذ طفلاً يحبو!!